

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

٤

0

١٤٥

٢١٧٣
ف . أ

فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ، كلامها للأنصاري ،
زكريا بن محمد - ٩٢٦ هـ . كتب في القسطن
العاشر الهجري تقديرا .

٣٤٤ ق ١٩ س

١٧٥ × ١٣ سم

نسخة رديئة ، خطها نسخ معتاد ، تشتمل على
أوراق مرقمة بالقلم الرصاص ترقيمها مضطربا من
كافة أجزاء الكتاب ، بأثنا عشر وبآخرها نقص
كبير ، بأولها تملكات أقدمها سنة ١٠٠٨ هـ . طبع
مرات آخرها بمصر على هامش مفتاح الطالبين
١٣٢٩ هـ .

٧٥٠١

الاعلام ٣ : ٨٠ الكشف : ٨٩
المذهب الشافعي المؤلف ب . تارينغ
النسخ ج . شرح منهج الطلاب .

الكتاب
١٣٢٩ هـ

الجزء الاول من شرح
المنهج لشيخ الاسلام

١٤٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النخطوط

٧٥٠١

الترقيم: فتح الوحد شيخ منهج الطلاب
السنوات: المذكور في الزمان سنة ١٢٩٦ هـ
المؤلف: المذكور في الزمان سنة ١٢٩٦ هـ
تاريخ النسخ: ١٠٠ هـ نسخة
اسم الناسخ: ٣٤٤ هـ
عدد الاوراق: ١
ملاحظات: ١

كتاب فتح الوهاب

شرح منجى الطلاب

تأليف شيخ مشايخ الاسلام مملك العلماء الامير
زين عيسى ووجيد دهر حجة المناظرين

لسان المتكلمين في السنته في العالمين

بين الملته والدين

ابو يحيى زكي الامام
السافعي ورسالة

روح الامين وفضل

محمود

والله

في

المجلد
ملك من فضل
أما عمل الدنيا

40

ملك من فضل
رب العلي

ملك من فضل
رب العلي



مكتبة المتحف
الاسلامي
القاهرة

نواهي المحصلان للفوائد الدينية والاحزوية **عالم هذا الامام المجتهد**
 اي عبد الله محمد بن ادریس **الشافعي رضي الله عنه وارضاه** اي علم ما ذهب اليه
 من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الدعا **احتضرت فيه مختصر الامام**
اي زكريا التوري رحمه الله المسمى **بمنهاج الطالبين** وضمت اليه
 ما يسمع ابدال غير المعتد به اي بالاعتد **بلفظ مبين** وسأنتبه
 على ذلك غالباً في محالها **وحرفت منه الخلاف** وما اي طلباً لتيسير
 الراغبين فيه **وسميت به الطالب** المنهج **والمنهاج** الطريق الواضح
 راجعاً اي ثوماً من الله تعالى ان ينتفع به **اولوا الابواب** جمع لب وهو
 العقل **واسال الله التوفيق** وهو خلق قدرة الطائفة وتسهيل سبل
 الخير للصواب اي ليقا يوافق الواقع من القول والفعل **واسال الله**
العفو اي الظفر **لخير يوم المآب** اي الرجوع الى الله تعالى يوم القيامة
كتاب الطهارة هو لغة الضم والجرح يقال **كتبت كتاباً**
 وكتابته وكابا واصطلاحاً اسم الجلالة مختصه من العلم مشتمله
 على ابواب ونصول غالباً والطهارة لغة النظافة والخلوص من الاكثال
 وشرعاً رفع حدث او ازالة نجس او ما في معناها وعارضاً لغيرها كالتيحيم
 والاعسال المسنونة وجوب الوضوء والغسل الثانية والثالثة فهي
 شاملة لانواع الطهارات وبرات بالمالا لانه الاصل في انها فقلت
انما يطهر من ما يبع ما مطلق وهو ما يسمى **بالاقيل** وان شئ من بخار
 الماء الغلي كما صححه النووي في مجموعهم وغيره او قيل موافقة الواقع

كما

كما **الخلاف** الخلل ونحوه وما لا يذكر الا مقيد اسماً للورد وما دقق اي سمي
 فلا يظهر شيئاً لقوله **تعر** محتملاً بالماوا نزلنا من السماء ما طهوراً وقوله
 عز وجل **فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً** وقوله **صلوات الله عليه** سلم حين بال الاعراب
 في المسجد صلبوا عليه دنوباً من ما رواه الشيخان **والذنوب** بفتح الحجة
 الدلو المتطلبه ما والامر للجوب والمما ينصرف الى المطلق لتبادره الى الفهم
 فلو طهر غيره من المايح لكانت الامتنان ولما وجب التيمم لفقد ولا غسل
 البول به وتغييره بما ذكر شامل لطهر المستحاضة ونحوها **والطهر** المسنون
 بخلاف قول الاصل يشترط لرفع الحدث والنجس **مطلق** **فتغير** **الطاهر** وهو
 ما لا يتغير في رأي العين بخلاف المجاور **طاهر مستغن عنه** كزعفران ذي
تغيير **منع** لكثرة الاسماء اطلاق اسم الما عليه ولو كان التغيير تقريراً
 بان اختلط بالما ما يوافقه في صفاته كما مستعمل في غير محالها
 في احدها **غير مطهر** سواء كان قلتين ام لا لا غير لما المستعمل في غير
 ما يلحقه لانه لا يسمى ماد لهذا الحلف لا يشرب ماء وشرب من ذلك لم يخذ
لا طهر **وهو ما وان طهراً فيه** تيسيراً لغير العباد اولاً لان تغييره بالتراب
 لكونه كورة وبالجم الماي لكونه منعقد الما لا يمنع اطلاق الاسم
 عليه وان اشبه التغيير بها الصورة التغيير الكثير بما مر من علل
 بالاول قال ان التغيير بها غير مطلق ومن علل الثاني قال انه مطلق
 وهو الاشارة الاول اتفق وخرج مما ذكر التغيير بما مر من علل
 ولو مطيبين وبسكت وما يغير الما وجميعه وان منع الاسم والتغيير بالما

اي مستوطان بقدر
 طهر طهر الرمان ونحو
 الملاذن ولو نزلوا في
 فان تغير صواب الاقلا
 بعض انتهى

يمنع الاسم لقلته في الاخيرة ولان التغير بالمجاور لكونه تروحا لا يفسد التغير
 بحقيقة قريضة من الاما اما التغير بالبقية فلتعذر صون الماعنها اولانه كما
 قال الرازي تبعا لامام لا يمنع تغيروها اطلاق الاسم عليه وان وجد الشبه
 الذكور وتصريح بالماء الماي من زيادتي وخرج بالماء الى فيض التغير الكثير
 به ان لم يكن بغير الماء او موه واما التغير بالجنس المفهوم من طاهر فسياتي
 وكذا **شهر حر وبرد** من زيادتي اي استعماله لمنعه الاسباب نعم
 ان فقد غيره وضاق الوقت حيث وخاف منه ضرر احرى وخرج
 بالشرب المعتدل لو شرب الخس فلا يكره **وكرو** **شمس شر وطه** المعروفة
 بان يتشمس اثناء منطبع غير نقول بحد يقطر حار الجازع بون ولم يرد خوف
 البرص لان الشمس لا تفصل من الاناء وهو ممة تعملوا الما فاذ الاقت
 البدن بسخونتها خيف ان تقبض عليه فتقبض الدم فيحصل البرص فلا
 يكره المشي بالنار كما مر لديها بالوهومة بها ولاحتشام غير في انا
 على النار بعد منطبع كالحرف والكياض ولاحتشام منطبع نقل لصفاء جوهره ولا
 تتورده لا تعود كما صحح النوري علانه اختار من جملة الدليل عدم كراهه الشمس
 انكره الخطيب مطلقا ونجيب بتمشيد وامن تعريض بتمشيد قوي بشروط من يادتي
والاستعمال في طهارة الحدث كالغسل الاول ولو من طهر واجب
 صريح غير مطهر **قل** لان الصلابة رضى عنهم لم يجزوا المستعمل في
 اسفارهم القليلة الما ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى التيمم ولانه انزال المانع

بيان
 في
 شمس
 حر وبرد

فان قلت طهور في الاية السابقة بوزن فعول فيقتضيه تكرار الطهارة بالما
 قلت فعول ياتي اسما لالة كسور لما يتسحر به فيكون ان يكون طهور
 كواله ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد جميعا بين الادلة ثم ذلك الجنس
 الما في المحل الذي مر عليه فانه يطهر كل جزء منه والمستعمل ليس مطلق
 عاريا صحح النوري لكن جزم الرازي بانه مطلق وهو الصحيح عن اكثرين
 لكن منع من استعماله تعجلا فهو مستثنى من المطلق والمراد بالقرض المالا
 بومنه المخرجه امر لا عناية كان امرا لا يشمل ما توفي به الصبي وما
 اعتسلت به الذميه لئلا يحل لها المسلم اما اذا كثر ابتداء وانتهى بان
 جمع حتى كثر فطهر وان قل بعد **بغيره** لان الطهارة اذا عادت
 بالكثر كما يعلم مما ياتي فالطهارة اولى وخرج بالقرض المستعمل في غيره كالغسل
 الثانية والمالته والوضوء المجدد فطهر لا تتفاد الحلة وسبيل المستعمل في
 الفلاسفة بابها **ولا تجزئ قلنا ما وهما خماسية رطل** بكسر الراء اوضح من غيرها
بغراي تقريرا بلا فالتجسس بخبر اذا بلغ الما قلتي لم يحل خبثا رواه ابن حبان
 وغيره وصححه وفي رواية فانه لا يجس وهو المراد بقوله لم يحل خبثا اي
 يرفع اليه ولا يقبله وفي رواية اذا بلغ الما قلتي من قلال حجر والواحد منها
 قدرها الشافعي اخذ من ابن جرير الراي لها بقرتين ونصف من قري بالحجار
 واحدتها لا تزيد غالبا عاريا رطل بغراي وسبيلته بيانه في تركاه النبات
 وهو بفضهاها والجير فزية بقرب المدينة النبوية والقلنان بالمسلة في المربع ذراع
 وربع طولها وعرضا وعمقا بذراع الادي وهو شبران تقريرا والمعني بالتقريب

الثانية

فالجسمانية انه لا يضر نقص ظلمين علما صحه النور في روضته لكن في حقيقة
ما جزم به الراجح انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التعبير بقدر
معين من الاشياء المعنوية **فان غيره** ولو ليسيرا او تعبرا بقدر **فان** بالاجماع
المخصص للغير السابق وخبر الترمذي وغيره اما لا يجسه شي فلو تغير حقيقة على
السط لم يؤثر كما افهمه التعبير بالملاقاة وانما اثر التعبر ليسير بالفساد
في الظاهر لغلط امره اما اذا غير بعضه فاما غير جنس وكذا الباقي ان لم يبلغ
قلتين **فان زال تعبر** كالحاشي التقدير **بنفسه** اي لا بعين خطول مكنت **او** **تغير**
اليه ولو جسا او اخذ منه والباقي قلتيان **طهر** لا تتفاعل النجس ولا يضر عود تعبره اذا
خلع عن جنس حامد اما ان زال حسا بغيرها كحسد و تراب وخل فلا يظهر للشدة في ان
التغير زال واستمر بل الظاهر انه استمر فان صفا الماد ولا تعبره طهر **والماد ونها**
اي القلتين ولو جاز **بجنس كرتب غيره** كرتب وان كثر **بملاقاة** اي الجنس اما الماد
فان يفهم خبر القلتين السابق المخصص لمنطوق خبر الما لا يجسه شي السابق نعمان و
على الحكمة فغيره تفصيل باي في بابها واما غير الماد من الرطب فبالاولى وفارق كثير
اما كثير غيره بان كثيره قوي ويشق حفظه من الجنس خلاف غيره وان كثر خرج
بالرطب الجاف وتعبري برطبهم من تعبره بما يج **لا بملاقاة ميتة لا يسيل وما عند**
شقق عضومنها في حياتها كمن باب ونقشا **ولم طرح** فيه ولا بملاقاة **بجلى**
به ركة طرف اي بصر قلته كنقطة بول ولا بملاقاة **فذلك** كغليل من شعر جنس
ومن دخان جنس وكخباز ستر جنس وحيوان ميتة المتفق غير ادعي وذلك لشدة الاختلاف
عنها وخبر الحاشي اذا وقع الباب في شراب احد كملعجسة كاله لم يضره فان في

احد جاحيد د اوى الاخر شفا اذا بود او دوانه تبقى بجناحه الذي فيه الدارق
يفضي عنه الى موته فلو جنس لما امر به وقيس بالذباب ما في معناه فان غيرته الميتة
لكن ثلثها او طرحت فيه تجس في فوي لم تطرح وكذا ذلك من زيادي وتعتبر القلة
بالعرف **فان بلغها** اي الماد النفس القلتين **ولا تعبر به وظهر** لما مر فان لم
يبلغها او بلغها بغير ما او به تعبر لم يظهر بها حكمة الجنس **والتغير المور** بظاهر
او جنس **تغير طعم او لون او ريح** خرج بالمور بظاهر التغير ليسير به وبالمور بجنس
التغير بحقيقة قرب الماد قد مر او يعتبر في التغير التقدير بالظاهر للمخالفة الوسط
المعدل وبالجنس مخالف الاشمل **ولو اشتبه** على احد طاهر او طهر بغيره من ما او
غيره كما افاد كلامه في شروط الصلاة **اجتهد** فبما جواز ان قدر طاهر او طهر
يبقى وجوب ان لم يقدر وخاف ضيق الوقت وذلك بان يلجأ اليه في الجنس مثل ان
الامارات كرساش حول اياه او قدر كل منه **هل ان بقيا** والافلا اجتهدا خلافا لما
صحح الراجح فيما اذا تلف احدهما وشمل ما ذكر الاعمال انه يدرك الامارات باللسان وغيره لها فيه
ومن قدر طاهر او طهر بقتين كما مر لجواز العدل الى المظنون مع وجود المتيقن **والعلم** بالبحر
كما في الاخبار فان الصحابة كان بعضهم يسبح من بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعه
من النبي صلى الله عليه وسلم **استعمل ما ظنه** بالاجتهاد مع ظهور الامارات **طاهر او طهور**
ود كذا الاجتهاد في اشتباه الطهور المستعمل والتراب الجنس مع التيقن ببقا المشتبهين
من زيادي **ان** اشتبه عليه **ما و بول** مثلا فلا يجزئ اذا لا اصل للبول في التطهير من التغير
ليرد بالاجتهاد اليه بخلاف **المبال** هنا وفيما ياتي لما انتقال من عرض الى اخره لا ابطال
يتيم بعد تلف لهما او لا حوجه ولو نصبت شي منه في الاخر فان يتيم قبل اعادة صلاها باليتم

متغير
شروط الاجتهاد في
التقدير المشتبه
واصله الطهارة
فيه ولو رد العلام
فيها فلهما فيه
والعلم بالبحر
سنة
او طهرا بالاجتهاد
العدل والسر
من التغير في
الخصر في الميتة
زيادي

لانه تلحقه ماء متيقن الطهارة مع تقصيره بترك اعدامه وكذا الحكم في ما لو اجتمع
 في المائتين فخير ولا اعني هذه التقليل دون البصير قال في المجموع فان لم يجز
 بقله او وجوه فخير تبخير وتغيير بالتلف اعم من تغييره بالخلط **ولان** اشتبه
 عليه **ما في ما ورد** فلا يجزئ ما ورد في البول بل يتوهى **بكل** من الماء وما الور
مق ويعز في تروده في النية للضرورة **واذا اظن طهارة احدهما** اي المائتين
 بالاجتهاد **سن** له قبل استعمالها **رافد الاخران** لم ينجح اليد لغير عطش لئلا
 يخلط فيستعمل او يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الامر وذكر سن الارادة
 من زيادتي **فان تركه** وبقي بعض الاول **وتغير طهارة** بالاجتهاد ثانيا **لعمل**
بالتأني من الاجتهادين لئلا يلغى الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول
 ويصلي بها سنية ان لم يغسله **بل يتم** بعد التلف **ولا يعيد** ما صلاه بالتميم فان لم يبق
 من الاول شيء فلهما يجوز الاجتهاد عارما اقتضاء كلام الرافع فلا اعادة ان ليس بعد
 ما متيقن الطهارة وهذه مسألة المنهاج لذكره الخلاف فيها وهي انما تاتي على طريقة
 الرافع هذا والاولى حمل كلام المنهاج لئلا يعارف طريقة ايضا عارما ان بقي بعض
 الاول ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الاخر ثم تغير قضية كلام المجموع
 ترجيح عدم الاعادة في ذلك ايضا **ولو اخبر بخبره** اي الما او غيره **عدل رواية**
 كعب و امرأه لافا سفيح مجهول وصبي ومجنون حالة كونه **مبين السبب**
 نجسه كولو غلاب **واقبها** بنجس **موافقا** للخبر في منعه في ذلك وان لم
 يبين السبب **اجتهاد** بخلاف غير الفقيه والفقيه المألف والمجهول من هبه
 فلا يعتمد من غير تبين لذلك الاحتمال ان غير يتنجس من التمسك عند الخبر **وجعل**

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

وكمال استعمال

حاشية اطلاق

استعمال واتخاذ اي اقتنا **كل انما طاهر** من حيث انه طاهر في الطهارة وغيرها
 بالاجتهاد وقد توضحني صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن
 مخضب من حجر فلا يرد المعصوب وجلد الاكمني وخونها وخروج الطاهر الجسد
 من مينة فيجوز استعماله في ما قليل وما ينع لافي جاف والانا جاف او في ما كثير
 لكنه يكثر ودخل فيه النفيس كما قوت في استعماله واتخاذ ذلك ما فيه
 من الخيال وكسرت لوب الفقرا لا يرد كمال الخواص لكنه يكثر **الا ان اكله او بعضه**
 المزول اصل **ذهيل وفضه فيجوز** استعماله واتخاذ غير الرجال والنساء لعين
 الذهب والفضة مع الخيال ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في انية الذهب والفضة
 ولا تأكلوا في صحافها رواه الشيخان ويقاس ما فيه ما في معناه **ولان** الخاف
 نحو الى استعماله **كضرب باحدوها** وضبة **الفضة كبيرة** لتغير حاجتها بان
 كانت لزينة او بعضها لزينة وبعضها كحاجة فيجوز استعماله واتخاذ
 وانما حرم من ضبة الذهب مطلقا لان الخيال فيه استل من الفضة وخالف
 الرافع قسم بينهما في التفصيل ولا يشترط حرم استعمال حويصة الذهب
 والفضة حمل الاستحسان لهما لان الكلام ثم في نقطة ذهب او فضة لا فيما طبع
 او هي منهن لذلك لاننا المحيا منها للبول فيه والحوادث ان كلامهم ثم انما
 هو في الاجزا ينافيه ظاهر تعبير الشيخين وغيرهما ثم يجوز الا ان يحمل كلام
 المجيب على ما طبع او هي لذلك وكلام غيره عار غير ذلك **فان كانت صغيرة**
غير حاجتها بان كانت لزينة او بعضها لزينة وبعضها كحاجة او غير
لها اي حاجتها **كرو** ذلك وان كانت محل الاستعمال للزينة في الاولى وللغير

الاولى 2

والثانيه وجزا للصغرى الاولى والحاجة في الثانية والاصل في الجواز ما رواه البخاري
 ان قوله صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلا يفقد لافضل
 اي مشعبا لحيط فضله لا تشقافة والتصریح بنكر الكراهة من زيادتي
 وخرج بغير حاجة الصغرى الحاجة فلا نكره للخبر المذكور واصل ضربة
 الاناء ما يصلح به خلل من صفة او غيرها واطلاقها على ما هو لا يرد
 توسع و مرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقيل الكبيرة ما تستوعب اجابنا
 من الاناء كشفة او اذن والصغيرة دون ذلك فان شذء في الكبير
 فالاصل الاباحة والمراد بالحاجة عرض الاصلاح لا العجز عن غير ذلك والفضة
 لان العجز عن غيرها يبيح استعمال الاناء الذي كله ذهب وفضة فضلا
 عن المضيق وقولي كالمخرج لغير حاجة اعظم من قول المنهاج لزينة لما امر
ويحل نحو خاس بضم النون اشهر من كسرها **مودة** اي طلي **ببقول** اي بذهب
 او فضة **لا عكسه** بان مودة ذهب وفضة **نحو خاس** اي فلا يحل ان **يحمّل**
من ذلك شي **بالنار** فنه **لقللة** الموه به فكانه معدوم بخلاف ما ان حصل
 منه شي بالنار ككثرته **بالتأنيده** مع التقييد فيهم من زيادتي وبالتقييد
 صرح الشيخان في الاولى وابن الرفعة وغيره في الثانية اخذ من
كلام الامام باب الاحداث جمع حدث والمراد به عند الاطلاق
 كما هنا الاصغر غالبا وهو لغة الشي كحدث وشرعا يطلق على امر اعتباري يقوم به اعضا
 مع صحة الصلاة حيث لا مرض وعلا اسباب التي ينتهي بها الظهور على المنع المترب
 عداؤه والمراد هنا الثاني وتعبير الاصل اسباب الحدث يقتضي تفسير الحدث بغير الثاني

بان
 والتفريع
 بلغ

الان

الواضح

الا ان تجعل الاضافة بياية **في اربعة** احدها **خروج غير منية** اي المتوضيحي عينا
 او تحاطا هرا ونحسا جافا او طبا معتادا اكبول او نادرا كعدم انقضاء او لا
من فرج دبر كان او قبلا **او ثقب** ثقب المثلثة وضمها **ثقب** بفتح الميم وكسر
 العين على الاقصر **والفرج منسل** لقوله تعاروا واحدكم من الغايط ولقيام
 الثقيل المذكور مقام المنسل والغايط المكان المطهر من الارض تقضي فيه الحاجة سمي
 باسمه الخارج للماء وخرج بالفرج والثقب المذكور خروج شي من بقية بنية كدم المذكورين
 فصره خارج من ثقب فوق المعرة او فيها او خارجا عنها ولو مع انسداد الفرج او تحتها
 مع انقاعه فلا نقض به لان الاصل عدم النقص ولان الخارج في الاخرة لا ضرورة
 الى خروجه وفيما عداها بالقياس شبه اذا ما خيل الطبع بعد تلقيه الى اسفل وهذا في
 الانسداد العارض اما الخلفي فينقض معه الخارج من الثقب طلقا والمتسل حينئذ كخروج
 من الخلف من الخلف لا وضوء بمسه ولا غسل بالاجرة ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي قال
 في المجموع ولم أر غيره نصرا موافقه او مخالفة وحيث اقيم الثقب مقام المنسل
 فليس له حكم من اجز الجرح والنجاس الوضوء بمسه والغسل بالايلاج فيه او بالايلاج
 فيه والنجاس ستره **تتبع** النظر اليه فوق العود لخروجه عن مظنة الشهيق وخروج
 الاستنجاء بالجرن القياسي فلا يتعدى الاصل سواء المعرة مستقرا لطعام من المكان المنخفض
 تحت الصدر الى السرة والمراد بها هذا السق اما منية اي الموجب للغسل فلا ينقض الوضوء
 كان أمي مجرد نظرا انه اوجب عظم الامرين وهو الغسل بوضوء ولا يوجب ادونها
 بعمومه كثر المحض وانما اوجب الكيف والنفس مع استحبابها الغسل لانها بمنع
 صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني بوضوء معه الوضوء في وضوء

وحجرات الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه التطوع في نطق ولا ينطق بالخير والله الحاكم
 وقال مجاهد عن شرط مسلم **ومن تصحفت** تقتل به **ومن ورقه** قال تعز لا يمسه الا المطهرون
 اي المتطهرون وهو خير معني الذي وكل اليه من المسح ان خاف عليه عرقا او حرقا
 او كافرا او نحو جاز حمله بل قد يجرد حرج بالمصحف غيره كتوراه وانجيل ومنسوخ
 تلاوة من القرآن فلا يحرم ذلك **ومن حله** المتصل به لانه كالحز منه فان انفصل بآية
 عنه ففضية كلام البيان لكل وضوح به الاستوى لكن نقل الزركشي عن عتبة غصنة
 المختصر للقراني انه يحرم ايضا وقال ابن العماد انه الاصح **ومن ظرفه** كصندوق
وهو فيه لشبهه بحلته وعلاقته كظرفه **ومن ما كتبه عليه قرآن** **والله اعلم**
 كلوح لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتبه لغير ذلك كالتمايم وما على النقد **وحل حله** **منافع**
 تبع له بقدر زده بقولي **ان لم يقص** اي المصحف ان فصل المنافع وحده او لم يقص
 شيئا بخلافه اذا فصله ولو مع المنافع وان اقتضى كلام الراجح لكل فيما اذا فصلها
 وتعبير منافع او الى من تعبيرة بامتنعة **وفي تفسير** لانه المقصود دون القرآن وحله
 اذا كان **اكثر** من القرآن فان كان القرآن اكثر او تساوى حرم ذلك **وجيش**
 يحرم بكرة وقولي اكثر من زادي وما تقر علم انه محل حمله في سائر ما كتبه عليه
 لا الدرية كالذي انزل احديه **وحل قلبه** **ورقه** **يعود** او نحو لانه ليس محل ولا في
 معناه بخلاف ما لو قلبه بيده ولو بلفظ خرقه عليها **ولا يجزئ** **صبي** **مميز** ولو
 جنب ما ذكر من لكل والمسح الحاجة تعلمه ومشقة استمرار متطهرا فكل علم
 الوجوب اذا كان ذلك للدراسة والتفكير بعدم الوجوب وبالمميز من زادي
 وحرج بالمميز غيره فلا يمكن من ذلك وحرم كتابه مصحف نجس وسد بعضو

نجس السفر في بلاد الكفار **ولا يرتفع** **بجس طهرا** **وحث بطن** **ضد** **ولا بالشك**
 فيه المفهوم بالاولى وهما مراد الاصل بتعبيره بالشك المحول على مطلق التردد
 فياخذ باليقين استصحابا باله وحيز مسلم اذا وجد احدكم في بطنه شيئا
 فاشكل عليه اخرج منه شيئا لا يخرج من المسجد حتى يمسح صوتا او يجد
 ريحا فمن ظن الضم لا يعمل بطنه لان ظن استصحاب اليقين اقوى منه
 وقال الرازي يعمل بطن الطهر بعد تيقن الحديث قال في الكفاية ولم يزل يفتي
 واسقطه من الروضة **فلو يتيقن** اي الطهر والحديث كان وجرا منه بعد
 الفجر **وجعل السابق** **فصل** **اقبلها** ياخذ به فان كان قبلها محذورا فهو
 الان متطهر سو اعتاد تجدي الطهر ام لا لانه تيقن الطهر وسد في رافعه
 والاصل عدمه او متطهرا فهو الان محذورا ان اعتاد التحذير لانه تيقن الحديث
 وسد في رافعه والاصل عدمه بخلاف ما اذا لم يعتد كما زدت ذلك
 بقولي **لا اصل الطهر** فلا ياخذ به **ان لم يعتد** **بوجه** بل ياخذ بالطهر لان الظاهر
 تاخذ طهره عن حديثه بخلاف من اعتاده فان لم يتذكر ما قبلها فان اعتاد
 التجدد لزوم الوضوء لتعارض الاحتمالين بالمرجح ولا سبيل الى الصلابة مع
 التردد المحض الطهر والاخذ بالطهر **ثم** ما ذكر من التفصيل بين النجس
 وعلمه هو ما صحح الرازي والتووي في الاصل والتحقيق لكنه صحح في المبرور
 والتنقيح لزوم الوضوء لكل حال وقد قال في الروضة انه الصحيح عند جماعة
 من محقق اصحابنا **فصل** **في اداب الخلاوة** في الاستنجاء **لن** **اقاضي** **الحاج**
 الخارج من قبل او يدري ان لم يد قضاها **ان يقدم** **يسار** **لكن** **قضاها** **وقد بينا** **الطهر**

قول المجتهد المراءى به الصلاة
 قول المجتهد المراءى به الصلاة
 قول المجتهد المراءى به الصلاة

عنه لما سبب اليسار المستقزر واليمين لغيره والنصرح بالسنة من رايي وتعبير
بما ذكر اعم من تعبيره بقوله يقدم داخل الجمل اليسار والكاح يمينه وان
يحيى عنه عليه معظم من قران او غيره كما سمى بني تعظيما له وحمله مكروه
لاحرام قاله في الروضة وتعبير بذكر اعم واقل من قوله ولا يحمل ذكر
الله وان **يعتمد** في قضاي الحاجة ولو قايما **يسار** ناصبا يمانية بان يصح
اصابعها على الارض ويرفع باقيها لان ذلك اسهل لخروج الكاح ولانه
المناسب هنا وقول الاصل ويعتمد جالس يسار جوي على الغالب وبعضهم
بمقتضاها فقال ويعتمد قايما وما قلنا وجعه وان **لا يستقل ولا يستل**
برها في غير المعدل لك يسار ترى مع مرتفع ثلثي ذراع بين يمينه ثلثة
انزع فاقبل ذراع الادي ولو بارخا ذيله ويكرها ان جنيب كما جزم
به الرازي في تدنيه تبعه التولي واختار في المجموع انها خلاف الاولى
مكروهان **وعمر** **الله** اي السائر في غير معد لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا
اتيت الخابط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بول ولا غائط ولكن
شرفوا او عزبوا رواه الشيخان وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم قضى
في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبرا للكعبة وروى ابن ماجه وغيره
باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده ان ناسا يكرهون استقبال
القبلة فخرجهم فقال او قد فعلوها خو لو اني قدر اني اقبل فخرج ائمتنا اخذوا
من كلام الشافعي رضي الله عنه بين هذه الاخبار يحمل اولها المفيد للتحريم على ما لم
يستتر فيه بما ذكرناه لسعته لا يشق فيه اجتناب الاستقبال والاستنبار

خلا

القبلة

بني

وسن ان يسار الاول من مقدم صفحة **بني** ويؤبره قليلا الى ان يصل اليه اي قليلا
الى مقدمها الذي يدان منه **ثم** **بني** من مقدم صفحة **يسرى** كذلك **بني**
الثالث على الجميع اي على الصفحتين والمسند جميعا والتصرح بهذه
الكيفية من رايي **وسن** **استنجا** **يسار** للتابع رواه ابو داود وغيره
وروى مسلم فيما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستنجي باليمين **وجمع**
ما وجد بان يقل منه على الما فمواولي من الاقتصار على أحدها لان
الحق نزول بالجامد والآخر بالما من غير حاجة الى تخامة عين الحكمة
وقضيتها انه لا يشترط طهارة الجمل حينئذ وانه يكفي برون الثلاث
مع الانقاء وهو كذلك **باب الوضوء** هو يضم الواو
الفعل وهو استعمال الما في اعضا مخصوصة مفتحة بنية وهو المراد
هنا ويقفها ما يتوضوء به وقيل يفتحها فنيها وقيل يضمها كذلك والاصل
فيه قبل الاصح ما ياتي وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغيب طهور **فروضة**
سنة أحدها **نية** **رفع** **حوت** على النواي اي رفع حكمة حكمة الصلاة
لان الفصل من الوضوء رفع مانع الصلاة وخوها فاذا نواه فقد تعرض
للقصد سواء نوى رفع جميع احداثه ام بعضها وان نفي بعضها الاخر
فالنوى غير ما عليه كان بال ولم ينم فتوى رفع حوت النوى فان كان
عاما لم يصح او غا الطاهر هذا **الغير** **دائمه** اي الحوت اما دايمة فلا يفيده
نية الرفع وما في معناها من نية الطهارة عنه ليقا حذره **اوتية** **وشور**
ولو بدون ادائه وفرضه في اعم من قول الاصل او اذا فرض الوضوء **اوتية**

استباحة مقتدر اليه اي الوضوء كصلاة ومن مصحف بخلاف نية غير مقتدر اليه لا باحتة مع الحدث فلا يقضى قصداً في رفع الحدث سواء سن له الوضوء كقراءة قرآن او حديث ام لا كدخل سوق وسلام على امير والنية شرعا قصداً الشيء مقتراً بفعله فان تراخا عنه شئ عزماً ومحالها القلب والاصل فيها خبر الصحابييين انما الاعمال بالنية لا بتعريفها اي الوضوء اولى من تعبيرة بالي طهر لانه يوم صحة الوضوء بنية المكث بالمسح مثلاً لانه يتوقف عار طهر وهو الغسل مع انه لا يلزم **مقرونة باول غسل الوجه** فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه لخالوا لالغسول وجوبا عنها ولا ينافيه لانه سنة تابعة للواجب نعم ان الغسل معه بعض الوجه كفي لكن ان لم يقصد به الوجه وجب اعادته ولو وجدت النية في انهاء غسل الوجه دون اوله كفت وجب اعادة الغسل منه قبلها كما في المجموع فوجب قرنها بالاول ليعتد به وقولي غسل من زادي **وله نفيها على اعضائه** اي الوضوء كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وهكذا كماله تفريق افعال الوضوء **وله نية تبرد او تنظف معها** اي مع نية شئ مما مر لم يوصله من غير نية **وتابى غسل وجهه** قال بولنا غسلوا وجوهكم وهو طولا **هذا بين منابت شعر ما سده** اي التي من شأنها ان يثبت فيها شعرة **وخت منتهي خبيبه** بفتح اللام على المشهور وهما العظمان اللذان يثبت عليهما الاسنان السفلى **وعظما بين الذنبة** لان المواجهة الماخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكرنا لا يجب غسل داخل العينين ولا بين وزد تحت ليعمل

واشياء
لحصى
سان
وجه

في الوجه منتهى العينين **فنه محل غير** وهو ما يثبت عليه الشعور من الجهة ان لا عبرة بنباتة في غير منبته كما لا عبرة بالحسار شعرا لئلا يصيبه **لا محل** **خوبف معجزة** وهو منبت الشعر الخفيف بين ابتر العظام والذراع يعناد النساء والاشراف تحية شعرة ليستسح الوجه **ولا نزعان** بفتح الزاي افضح من اسكانها وهما باضان يكشفان الناصية فلا يجب غسل الثلاثة لدخولها في تدوير الراس **وتجب غسل شعرة** اي الوجه كغروب وحاجب وسبال وعذار وهو المحاذي للذن بين الصلح والعارض ظاهر او باطنا **وان كثف لا غسل باطن كثيف خارج عنه** ولو غير كحبه وعارض **ولا باطن كثيف كحبة** بكسر اللام افضح من فتحة **وعارض** وان لم يخرج عن الوجه **ولا باطن كثيف بعضه** اي الثلاثة **وقرئ** عن بعضها الاخر ان كانت **من رجل** فلا يجب غسل اصالها اليه فيكفي غسل ظاهرها اما اذا لم يميز البعض لكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قال **المادرج في الحية** ومثلها غيرها وان تعقبه النوى بانه خلاف ما قاله الاصحاب وانما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لندرة كثافتها فالحقت بالغالب وكلام الاصل يوم عوم الاكتفا بغسل ظاهر الخارج الكثيف من غير الحية وليس مرادوا الحية الشعر النابت على اللسان وهي جمع العينين والعارض ما يخط عن القدر المحاذي للذن وذكره مع ما بعده من زادي وخرج بالرجل المرأة والخنثى فيجب غسل ذلك كله منيها صما علم اول الذنرها وندركثافتها ولانه ليس المراد تنقيها او حلقها

الحاج فاضل بن محمد بن علي

عرضا ونجزي طولا لئلا يكره ذكره في المجمع نعم ليس الاستياك في اللسان
طولا قاله ابن دقيق العيد واستدل له بخبر في سنن أبي داود وقولي
وسنن أبي خزيمة في قوله وسننه السواك عرضا **خشي** كعود
واشنان لانه المحصول المقصود بالاستياك واولاه الاراك **لا اصبحه**
المتصل به لانها لا تسمى سواكا بخلاف المنفصله واصبع غيره واختار
في المجمع تبع الروايات وغيره ان اصبعه الخشنة تكن لحصول المقصود
بها **ولكن كره** الاستياك **لصايم بعد الزوال** لخبر الشيخين في الحلو في ثم
الصايم عند الله من ربح المسك والخلوف بضم الخاء التخيير والمراد
الخلوف من بعد الزوال خبر اعطيت امتي في شهر رمضان حسنا ثم
قال واما الثانية فانهم يمسحون وخالوف افواههم اطيب عند الله من
ربح المسك رواه ابو بكر السمعاني في اماله وقال حديث حسن
والمتابع الزوال والاطيبية الخلوف تزل على طلب انفاه فيكره ان الله
ولان التخيير قبل الزوال يكون من اثر الطعام غالبا ونزول الكراهة
بالعزوب **وناكد** الاستياك في مواضع **كوضوءه وصلاة وتغيب**
وقراءة ودخول منزل واردة نوم وتيقظ منه لخبرين خزيمة وغيره
لولا ان اشق علي امتي لامرهم بالسواك عند كل وضوء وخبر الشيخين
لولا ان اشق علي امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة اي امر ايجاب
فيها وخبرها ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من
الليل يشوص فاه بالسواك اي يبلكه به وخبر مسلم انه صلى الله

اطيب

عليه و

وسلم كان اذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاسن مما فيها ما في معناها
وقولي وناكل الى اخره اولى من قوله وليس للصلاة وتغير الفم **وسن**
لوضوء تسمية اوله اي الوضوء لامر بها وللا اتباع في الاخبار الصحيحة
واما خبر لا وضوء لما لم يسم الله عليه فضعيف او محمول على الكامل واقلها
بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم **فان تركت** عمدا او سهوا
ففي الثانية ياتي بها تراكبا لها فيقول بسم الله اوله واخره ولا ياتي بها
بعد فراغه كما في المجمع لفوات محلها والمراد باوله اول غسل الكفين
فينوي الوضوء ويسمي بان يقرن النية بالتسمية عند اول غسلها
فغسل كفيه الى كوعيه وان تيقن طهرها للاتباع رواه الشيخان فالمراد
بتقديم التسمية على غسلها والتصرح به من زيادي تيقن بهما على الفراغ
منه **فان شك في طهرها كره غسلها في ما قلل** لاكثر **فصل غسلها ثلاثا**
لخبر اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثا حتى يغسلها ثلاثا
فايه لا يدري اين بانته يوه رواه الشيخان الا قوله ثلاثا فمسلم اشار
بما عمل به الى احتمال نجاسة اليد في النوم والحق بالنوم غيره في ذلك
اما اذا تيقن طهرها فلا يكره غسلها ولا يغسلها قبله والتفصيل
بالقليل وبالثلاث من زيادي فلا تزول الكراهة الا بغسلها ثلاثا
وان تيقن طهرها بالاول **الا ان الشارح** اذا غيها حكما بغاية فانما يخرج
من عمومته باستيفائها وكما بالقليل غيره من المابعات وان كثر

بيان
تناكد

وقول فان شدة في طهرها اولى من قوله فان لم يتيقن طهرها الصادق بيقين
 نجاستها مع انه غير مراد **فمضضة فاستنشاق** لا اتباع رواه الشيخان
 واما خبر مضضوا واستنشقوا فضعيف **وجمعها** افضل من الفصل
 بينهما يستعرفات لكل منهما ثلاث او بعرفتين بمضض من واحدة منهما
 ثلاثا لم يستنشق من الاخرى ثلاثا **وجمعها ثلاثا** **عرف** بمضض من كل
 لم يستنشق من كل منهما **افضل** من الجمع بينهما بعرفتين بمضض منها
 ثلاثا لم يستنشق منها ثلاثا او بمضض منها لم يستنشق مرة كذا
 ثانية وثالثة وذلك للاتباع رواه الشيخان وعلم من التعشير بالافضل
 ان السنة تنادي بالجمع وهو كذلك وقول وثلاث اولى من قوله ثلاث
 وتقدم المضضة على الاستنشاق مستحق لا مستحب كما افادته الفا الاختلاف
 العضوين كالوجه واليد وكذا تقدم غسل الكفين عليهما وتقدم عليهما
 من رادي **وسن** **مسألة** فيها **المفطر** لا امر بذلك في خبر الدلاي والمبالغة
 في المضضة ان يبالح بالماء اقصى الحنك ووجه الانسان واللائات وفي
 الاستنشاق ان يصعد الماء بالنفس الى الخيشوم وخرج بالمفطر الصائم
 فلا تسن له المبالغة فيهما بل بكرة كما ذكره في الجمع **وسن** **تثليث**
 لغسل ومسح وتخليل وذلك وذكر كشبهه وتشبه للاتباع في الجمع اخذوا
 من اطلاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم توفاه ثلاثا ثلاثا ورواه ايضا في الاول
 مسلم وفي الثاني في مسح الرأس ابو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في

واليد

التشبه

التشبه لعروا بن ماجه وصرح به الرواية فتعبري بادخا اولى من تعديلو
 بتثليث الغسل والمسح وروي الفاري انه صلى الله عليه وسلم توفاه مرة وتوفاه
 مرتين مرتين وانه غسل وجهه ثلاثا وبيده مرتين ومسح راسه فاقبل
 بيده وادبر مرة واحدة وقد يطلب ترك التثليث كان ضايق الوقت
 او قل الماء **يقينا** بان يبي على الاقل عند الشك عملا بالاصل **ومسح كل راسه**
 لا اتباع رواه الشيخان والسنة في كيفية مسح الرأس ان يضع يديه على
 مقدمه ويلصق مسحه بالاحرى وايها مبدع عارضه لم ينهها
 الى فقاء لم يرد لها الى المبتدأ ان كان له شعرة يلقب والا فلا يقتصر على الدهان
او **بالمسح على نحو عمامته** وان لم يعسر عليه نزعه لم يمسح السابق في راج
 الفروض والا ففضل ان لا يقتصر على الاقل من الناصية خروجا من الخلاف وتعبري
 بذلك اولى من قوله فان عسر رفع العمامة كمال بالمسح عليها فمسح كل **ازنه**
 بما جدير لا يبذل الرأس لا اتباع رواه البيهقي والحاكم وصحاه والسنة في
 كيفية مسحها ان يدخل مسحه في صماخيه ويدبرها على المعاطف ويمر
 ايها مبدع على ظهرها ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استطفاها
 والمراد منها ان يمسح برأس مسحه صماخيه وباطن اذنيها باطن الاذنين
 ومعاطفها **وتخليل** **شعر كفي غسل ظاهر** كالحية جل كنفية للاتباع رواه
 الترمذي وصححه **وتخليل اصابعه** خبر لقيط ابن صبرة اسبغ الوضوء وخلل
 بين الاصابع رواه الترمذي وغيره وصححه **وتخليل** في الشعر ان يدخل
 اصابعه من اسفل الحية مثلا بعد تفريقها وفي اصابع اليدين بالتشبه

وواصابع الرجلين من اسفلها تختصر يد اليسرى مثل باختصر حله اليمنى خاتما تختصر
 اليسرى وتعبير بشعر الى اخره اولى من تعبيرة بالحجبة الكثرة **وتيامن** اي تقديري يعني
 يسار الحق **اقطع** كمن خلق بين واحد **مطلقا** اي في جميع اعضاء وضوء **وتغيره في يديه**
وجليه كانه صلب الله عليه السلام كان تحت التيامن ما استطاع في شتائه كله في طهونه
 وتنعله وترجله رواه الشيخان والترمذي في شرح الشعرون فان يوم اليسار كره لغيره
 في الامام اما الكفان والحذان والاذنان وجانبه الراس لغيره الا فطهره
 دفعة واحدة والتفصيل المذكور من زيادتي وليس كما في الجمع البداة باعلى الوجه
واطالة شعره وتخليله وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين
 في الثاني بخبر الشيخين ان امتي يوعون يوم القيامة عراجلين من اثار الوضوء من
 استطاع منهم ان يطيل عزته فليفعل وغاية العزة ان يغسل صفحة العنق
 مع مقدمان الراس وغاية التحيل استيعاب العضدين والساقين **ولا بين**
 الاعضاء في التطهير بحيث لا يخل الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهيولى
 والمراج ويقدر الممسوح مغسولا وسن ايضا الدلاء **وترك الاستعانة في صب**
 لانها ترف عليه لا تليق بالمتعب ففي خلاف الاولى وخرج بزيادتي في صب الاستعانة في
 غسل الاعضاء والاستعانة في اخضرار الماء والاولى مكرهة الا في حق الاقطع وخو
 فلا حرجة ولا خلاف الا في بل قد يجب ولو باجرة المثل والثانية لا بأس بها **وترك**
نقص الماء لان نقضه كالتي من العبادة فهو خلاف الاولى في جزم في التحقيق
 وفي في شرحي مسام والوكيف انه الاشهر كمنه ربح في الروضة والجمع انه مباح تركه
 ونعاه شوا **وترك تشيق** لا عند ربه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجأبه انك

مبهوتة مثل فرد وهو جعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان **والذكر**
المشهور عقيدة اي الوضوء وهو كما في الاصل اشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وحده اشهد ان لا اله الا انت
 استغفرك وانوب اليك محمد مسلم بن توفيق فاحسن الوضوء ثم قال اشهد ان
 لا اله الا الله الى قوله ورسوله ففتح له ابواب الجنة الثمانية يدخل من
 ايها شاء وزاد الترمذي عليه ما بعده الى المتطهرين وروى الحاكم الباقي
 وصححه ولقطه من توفيق ثم قال سبحانه اللهم وحده لا اله الا انت الى آخره
 كتبت برق اي فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر يوم القيامة اي لم
 ينطق اليه ابطال والطابع ينفع الطاهر وكسرها الحائز ثم رواه وحده زائدة
 فيها زائدة مع ذلك جملة واحدة وقيل عاطفة اي وحده سبحانه فذلك جملتان
 وسن ياتي بالدكر المذكور متوجه الفناء كما في حالة الوضوء له **الرافع**
باب من الخفين هو ادلي من قوله مسح الخفين **مسح** اي مسح عليه لا على
 خفيه بل مع غسل الاخرى **ولا يمسح** بدلا عن غسل الرجلين وتعبيرهم بغيره فبذلك
 علانه لا يجب ولا يسن ولا يكره لكن الغسل افضل نعم ان احسنه لا يسنه ومعه
 ما يكفي المسح فقط وجب كما قاله الرواية او ترك المسح عيبه عن السنة او شكافي
 جوازها او خاف من ان يحسنه او عرفه او انقاد اسيرا وخوها فالمسح افضل بل يكره
 تركه في الثلاث الاول وكذا فيما عطف عليها على ما فهمت كلامهم لكن ينبغي كما قال
 الاسنوي اخرا عما من الرواية انه يجب فيه المسح في تركه والمراعاة في تركه

به العادة ولو كان لابس مقعدا لخلاف ما لم يكن كذلك لثقله او تحدر براسه او
ضعفه لجورب ضعيف من صوف وخوخة او افراط سعته او ضيقه ونحوها
ان الحاجة لتلك ولا قابلية في ادامته نعم ان كان الضيق يتسع بالمشي
فيه عن قرب كفي فان قلت سائر ما بعده احوال مقيدة لصاحبها فمن اين
يلزم الامر بها ان لا يلزم من الامر بشي الامر بالمقيد له بل الامر بهذا الالة
قلت محل ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الامور به ولا من فعل المامور كما لمثال المذكور
اما ان كانت من ذلك خوارج مفردة ونحو ادخل مكة محرما فهي مامور بها وما هنا
من هذا القليل فيستلزم في الخف جميع ما ذكره **ولو كان محرما** فيكفي معصوب
ودنه وفضده كالتي يتراب معصوب **او غير جلد** كالسراويل والبرقع وخرق مطبقة
لان لا حاجة للحاجة وهي موجودة في الجميع بخلاف ما لا يسمى خفا كجلدة لفها
علي جلده وشرها بالربط ابتعا للنصوص والتصرع بهذا من زيادي **او**
مشقوقا **شئ بشرح** اي بجري بحيث لا يظهر شئ من محل الفرض لحصول الستور وهو
الارتفاق به في الازالة والاعادة فان لم يتبدل العري لم يكف لظهور محل الفرض اذا
مشي ولو فتح العري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شئ لانه اذا مشي ظهر **او**
يجري جرموق هو خف فوق خف ان كان **فوق قوي** ضعيفا كان او قويا لورود
الرخصة في الخف لجوم الحاجة اليه والجرموق لا تمنع الحاجة اليه وان دعنا الجبه
حاجة امكنه ان يدخل به بينهما ويسح الاسفل فان كان فوق ضعيف كفي
ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغافة والا فلا كما اسفل **الا ان يصله** اي
الاسفل القوي **ما** فيكون ان كان بقصر مسح للاسفل فقط او بقصر مسحها او لا بقصر

فوق
قوي

مسح شئ منها لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء اليه **لا يفصل مسح اليوق**
فقط فلا يكون لفصا ما لا يكفي المسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القويين
بعبه في محل الخرد وقولي فوق قوي الى اخره من زيادي فصرح لو لبس خفا على جبير
لم يجز المسح عليه **على الاصح** في الروضة لانه ملبوس فوق مسوح كالمسح على العمامة
وبس مسحا على الاسفل وعقبه وحرفه **خطوطا** بان يضع يده اليسرى تحت
العقب اليمنى عظامها الاصابع ثم يمر اليمنى الى اخر ساقه واليسرى الى اطراف
الاصابع من تحت مفرا بين اصابع يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الاولى عليه
يحل قول الروضة لا يتبدل استيعابه **ويكره تكراره** وغسل الخف **ويكفي مسحه**
كسح الراس **ومحل الفرض** **نظاها على الخف** **لا** باسفله وباطنه وعقبه وحرفه
اذ لم يرد الاقتصار على شئ منها كما ورد الاقتصار على الاعمال فيقتصر عليه وقفا
على محل الرخصة ولو وضع يده المبتدلة عليه ولم يمسحها او قطر عليها اجزاء
وقولي نظاها من زيادي **ولا مسح لسائل في بقا المدة** كان نسي ابتلاها او انه
مسح حضرا او سفرا لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا استكمل فيها رجع
الى الاصل وهو الغسل **ولا لمن لزمه** اي لا يسح الخف **غسل** هذا اعم من قوله فان
اجتنب جيب خد بل لبس اي ان اراد المسح فيبتدع ويتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل
لا يسح بقية المدة كما اقتضاء كلام الرازي ودلالة خبر صفوان قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين او سفرا ان لا نزع خفافنا
ثلاثة ايام ولما لبسنا الامن جناب رداء الترمذي وعبره وصحبه وقيس الجعابي
ما في معناها وان ذلك لا ينكر تكرار الحدث الاصغر وقارق الجبيرة مع ان في كل منهما

سار
عليه

عليه

مسح على الرأس
مسح على الرأس
مسح على الرأس

مسح على الرأس سائر الحاجة موضوع على طهر بان الحاجة ثم اشق والشرع اشق
ومن فسخه او برا اي ظهر شي مما ستره من رجل ولقافة وغيرها **وانقصت**
المرءة وهو بطهر المسح في الثلاث **لزمه غسل قدميه** فقط ليطهر طهرها دون
غيرها بزلالة واختار في المجموع كابن المنذر انه لا يلزمه غسل شي ويصلي بطهره
وخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة فيه الى غسل قدميه والاول والثالث
من زيادتي وتعبري في الثانية بما ذكرنا من قوله ومن نزع **بالغسل**
العين وضما **موجب خمسة موت** لمسلم غير شهيد لما سباني في الجنازة **وحض**
فاعتزلوا النساء في الحيض اي الحيض ويعتبر فيه وفيما ياتي الانقطاع والقيام الى
الصلاة ونحوها كما صح في التحقيق وغيره وان لم يصح في التحقيق بالانقطاع
ونفاس لانه دم حيض مجتمعا **ونحوه** من الفاعلة او مضغدة ولو بالامانة
بل لان كلاهما مني معتقد ونحو من زيادتي **وجنبه** وغسل لادي **حيض** فاعل
او مفعول به **وخول حشفة او قد جها من فاقدها** **فوجا** قبل او دبرا ولو من ميت
او شهيدة نعم لا غسل بالاباح حشفة مشكلا ولا بالاباح في قبله لا على الفاعل ولا على
المفعول به **وتحصل خروج منه او لا من تحت صلب** لرجل وهو الطهر المأمور به
وترايب لامرأة وهي عظام الصدر **والسمل المقاد** خبر الشيخين عن ام سلمة
قالت جئت ام سلمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يسلحني من الحق هل
على المرأة من غسل اذا هي اخلت قال نعم اذا رأت الماء وخرج منه من غيرة واولا
خروج منه ثانيا كان استرخاله ثم خرج فلا غسل عليه فتعبري منه اولى طهر
من تعبري منه في قول اولي مع التقييد تحت الصلابة اخره من زيادتي فالصلابة والترايب

اي هذا يباد
عبات ووجبت
ست زيادتي
اي القتل

مسح على الرأس
مسح على الرأس
مسح على الرأس

مسح

هنا كما مره في الحديث فيما مره ويكفي في التيب خروج المني الى ما يظهر من فرجه عند تعودها
لا في الغسل كالظاهر كما سباني ثم الطهر في بني مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لحي
لم يجز الغسل بخلاف كما في المجموع عن الاصحاب **وبعرف للمني** **يقول له او لا**
مخروجه وان لم ينفق لم يخرج لقلته **او يخرج عيين** وطلع خل **رطبا او رخ** **يباض** يفيض
جانا وان لم ينفق ويكثر به كان خرج ما بقي منه بعد الغسل وطهرا وجافا حالان من
المني **فان فقت** خواصه المذكورة **فلا غسل** يجب به فان احتمل كون الخارج منيا
او ديا كن استيقظ ووجد الخارج منه ايض نجسا تحير بين حكميهما فيغتسل او يوضا
ويغسل ما اصابه منه وقضية ما ذكرنا من المرأة يعرف بان كرا ايضا وهو قول
الاكثر لكن قال الامام والعزالي يعرف الا بالثلاث وابن الصلاح لا يعرف الا بالثلاث
والرخ وبد جزم النووي في شرح مسلم وقال السبكي انه المعتدل والاذن في انه الحق
وحرم بها اي بالجنب **ما حرم** **عزلت** مما مر في باب **ومكث مسلم** بالاضرب ولو من
مسح لا عبوة قال تعري ولا جنب الا عابري سبيل بخلاف الرباط ونحوه **وقوله اقرا**
بقصده ولو بعض اية خبر الترمذي لا يقرأ الجنب ولا الكايف شيئا من القرآن وهو
ولان كان ضعيفا له متابعت خبر ضعفه لكن فاق الطهريين له بل عليه قراءة الفاتحة
في الصلاة لا اضطرازا اليها اما اذا لم يقصده كان قال عند الركوب سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين وعن المصيبة ان الله وانا اليه راجعون بخبر قصص قرآن
فلا يخفى وهذا العم من قوله وحل اذ كاره لا يقصد قرآن ان غير اذ كاره كما وعظمه واجاز
كذلك كما دل عليه كلام الرازي وغيره والتقييد بالمسلم من زيادتي لانه لا يعتد حرمته
ذلك لكن شرط حل قرائته ان لا يحل اسلامه وبالقرآن غيره كالتواتر والابحار **واقوله اي**

مسح على الرأس
مسح على الرأس
مسح على الرأس

مسح على الرأس
مسح على الرأس
مسح على الرأس

مسح على الرأس
مسح على الرأس
مسح على الرأس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

سورة البقرة

[illegible]

في بيان اركان التيمم
وكيفية وغير ذلك
حاشيا في رجلي

من تيممه كمرص وطوره بفتح الباء وضما وزايدة الم وتبين فاحش في عضو ظاهر
للمعدول والاية السابقة والشين الاثر المستكبره من تغير لون ونحول واستحشاف
وتغير بقاء الوجه ونزول الظاهر ما يبذل عند المهنه غالباً كالوجه واليد
ذكر ذلك الراعي وذكر في الجنايات ما حاصله انه لا يعد كشفه هناك للوجه
ولكن رده الى الاول وخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر الفاحش
في الباطن فلا اثر خوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل في الرواية وذكر
زيادة الالم من زيادتي وبه صرح في الروضة واصلها وتعبير ما ذكر اعم من تغيير
ما ذكره وما ذكرته من ان الاسباب ثلاثة هو ما في الاصل وذكرها في الروضة
كاملها سبعة وكلها في الحقيقة ترجع الى فقد الماء او شرعا **واذا امتنع**
استعمال اي الما في عضو ظاهر يجب تيمم بالاعطال العضو عن طهر وبر التراب
ما أمكن على العلة ان كانت محل التيمم **وجب غسل صحيح** سواء كان على العضو
سائر كل صوب تخاف من نزعه محددا ام لا بخلاف اذا امزجك بامرقا او امزجك
استطعتم ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقربه
وتحامل عليها لينغسل بالمنقار منها ما حواله من غير ان يسيل اليه **وجب**
مسح كل السائر ان كان ان لم يجد ماء لا يتراب استعمال الماء ما أمكن وانما
وجب مسح الكل لا بد مسح الوجه للضرورة كالتيهم هنا العلة بالماء **لا**
ترتيب بين الثلاثة للوجوب فلا يجزى ان التيمم هنا العلة وهي باقية بخلافه
فيما مرق استعمال الناقص فانه لفقد الماء فلا بد من فقد بل الاولى هنا تفريده
ليزيل الما اثر التراب وتعبير بذلك اعم من قوله ولا ترتيب بينهما للوجوب

مخرج

في بيان اركان التيمم
وكيفية وغير ذلك
حاشيا في رجلي

وخرج نحو الجنب المحدث فتيمة ومسح بالما وقت دخول غسل عليه رعاية لترتيب الوضوء
او امتنع استعماله في عضوين تيممان تجبان وكل من اليدين والرجلين كعضو
واحد وشربان يجعل كل واحد كعضو او في ثلاثه اعضاء فتلاث تيممات او
اربعة فاربعة ان غمت العلة الراس وان غمت الاعضاء كلها فتيمة **واحد**
تيمم لغرض آخر لم يجر **عن غسله** **لا مسح** بالما لبقا طهر لانه يتنقل به
وانما اعاد التيمم لضعفه عن اداء الفرض فان احدث اعاد غسل صحيح اعضا
وضوئه وتيمم عن عليهما وقت غسله ومسح السائر ان كان بالما وان كانت العلة
بغير اعضا وضوئه تيمم لحديثه الاكبر وتوضا للاصغر وتعبيرى باخراجهم
من قوله ثان وقولي ومسحا من زيادتي **فصل** في كيفية التيمم وغيرها **تيمم**
تربا بطوره **عبار** حتى ما يداوى به **فالتعبد** **فتيمم** **صحيحا** **طيبا** **اي**
تربا طاهرا كما فسره ابن عباس وغيره والمواد الطاهرات الطهور كما عبرت به
ولو لم يلبس بالعضو فانه يلبس به لانه من طبقات الارض والتراب جنس له بخلاف
ما يلبس بالعضو والتفصيل لعدم لصوقه من يداوى ودخل في التراب المذكور المحقق ولو
اسود ما لم يصور مادا كما في الروضة وغيرها وخرج به التراب المتنجس والماء غير
والاستعمل وغيرها كقوة وزرنيخ وسحابة خرف ومختلط بريق وغيره مما يعلق
بالعضو وان قل الخليط لانه ليس في معنى التراب لان الخليط يمنع وصول التراب
الى العضو **لا يستعمل** **كالماء هو ما في بعضه او تارة منه** حالة التيمم المتقاطر من
الماء ويؤخذ من حصر الاستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات
كثيرة وهو كذلك ولورفع يده في انما مسح العضو ثم وضعها صح على الاصح

في بيان اركان التيمم
وكيفية وغير ذلك
حاشيا في رجلي

وقوله الرابع وانما
خرج بيته المتناثر حله
الاستعمال اذا
انفصل بالأكبية واعرف
التيمم عنه معناه انه انفصل
عن اليد الماسحة والمسوحة جميعا
فان يدين احدهما لا يستعمل اذا
انفصل بالأكبية واعرف
التيمم عنه معناه انه انفصل
عن اليد الماسحة والمسوحة جميعا
فان يدين احدهما لا يستعمل اذا

بزيادتي منه ما تاتى من غير مسجل **واركانه** اي التيمم خمسة
احدها **نقل تراب** **ولو من جده** **وب** بان ينقله من احدهما اليه او الى الاخر فتعبر
بذلك اعتراف قوله فلو نقل من وجه الى يمين او عكس كفي في وكفله من احدهما
نقله من الهوا ونقله يقضي قصده لوجوب قرن النية به كما ياتي وانما صرحوا
بالفصل لملاية فانها امور بالتيمم وهو القص والنقل طريقه **فلو سقط ربح عليه**
اي الوجه او اليد **فردده عليه** **ونوى** **كف** وان فعل بوقوفه في وجه الرخ التيمم
لانه لم يقصد التراب وانما التراب اياه لما فضل الرخ وقيل يكفي في صورة الفصل
واختار السبكي **ولو لم يدر بان نية** **ونيت** **مح** ولو لا اعتد اقامة لفعل ما ذونه مقام
فعله **وثانيها نية السجدة مفتوحة اليه** اي التيمم كصلاة ومسح مصحفي
بذلك اعلم من تعبيرة باستباحة الصلاة وبذلك اعلم ان لا يكفي نية رفع حدث لانه
التيمم لا يرفع ولا نية فرض تيمم وفارق الوضوء بانه طهارة ضرورية لا يصلح ان
يكون مقصود او لهذا السبكي خبره بخلاف الوضوء **مقرونة** اي النية **بنقل**
اول لانه اول الاركان **ومستقمة** **الى** **الشيء** من الوجه فلو عزبت او احث قبله لم يكن
لان النقل وان كان ركنا غير مقصود في نفسه **فان نوى** بالتيمم **فرضا** **او نوا** **او فلا**
اي استباحتهما **فله** مع الفرض **نقل** **وصلاة** **جناب** وخطبة جمعه وان غير فرضا
عليه **فله** **غيره** **او نوى فلا** **او الصلاة** **فله** **غير فرض عين** من التوافل وفروض الكفايات
وغيرها كس المسح لان ذلك اما مثل ما نواه في جواز تركه له او ذونه اما الفرض العيني
فلا يستباحه فيها اما في الاولى فلا ان الفرض اصل للنقل فلا يجعل باعوا اما في الثانية
فالاخر بالاحوط وذكر حكم غير التوافل فبينما من زيادتي ومثلها اما لنوى فرض الكفايات

[illegible]

الحكم في الصلاة
في كل وقت
منها ما لا بد
منه في كل وقت
فصل في الصلاة
في كل وقت

بالمالان التراب لا يدخل تحته خلاف الما فاجاب نزعها انما هو عند المسح لا عند النقل
ومن يتيم لفعل ما هو في صلاة ولو في حرمه بطل تيممه لانه لم يلبس المقصود
وفضاد كما لو جوزه في اثنا التيمم لا مانع من استعمال الما بقارن تجوزة فان كان
ثم مانع منه كعطش وسبح لم يبطل تيممه لان وجود الما حينئذ كالعدم وقولي
فجوزه اولى من قوله فوجزه لان وجوده ليس بقيد او وجزه فيها اي في صلاة ولا
مانع ولم تسقط اي بالتيمم كصلاة التيمم محل لا يدر فيه فقل الما كما سياتي بطلت
فلا ينها لان لا فائدة في انما هو لوجوب اعادة تكبيرة والا بان جوزه وجوده فيها او جوزه
وكانت تسقط بالتيمم كصلاة التيمم محل لا يدر فيه فقل الما كما سياتي فلا تبطل
وان كانت نفلا فله انما هو للنسب بالمقصود ولا مانع من انما هو كوجود المكفر
الرقبة في الصوم نعم ان نوى الامة او الامة في مقصود بعد وجود الما بطلت
حدوث ما لم يستقمه ان الامة كما فتناح صلاة اخرى وقطعها ولو فرضه
ليتوضا وصلي بولها افضل من انما هو يخرج من خلاف من حرم انما هو وحرم
اي قطعها في فرض ان صا في الوقت عنه لئلا يخرج من وقت مع قدره على اياه
فيه وهذا من زيادتي وبه جزم في الحق وان ضعفه في الرخصة واصليها والمنقل
الواجد الما في صلانه ان نوى قدا ركعة او اكثر اتمه لا تعاد نيته عليه
والا اي وان لم ينو قدا فلا يجاوز ركعتين لانه الاحب والمقصود في النقل نعم ان جوزه
في ثالثه فافوقها انما هو لا تتبعه ولا يوجب اي يتيممه لفرضه عينيه
من فرض عينيه غير واحد ولو نزل لانه طهارة ضرورية فيتغدر بقلها فيمتنع
جمعه من صلا في فرض ولو صليا بين طوافين الا يمكن حليل للماء فلو لم يكن من اولى

اي امرأة تكثر للصلوات
مرارا

الحكم في الصلاة
في كل وقت
منها ما لا بد
منه في كل وقت
فصل في الصلاة
في كل وقت

مرارا وان تجع بيده وبين يديه اخرج بالفروض العينية النقل وقوله كفاية
كصلاة الجنازة فله فعل ما شاء منها كما علم مما مر لان النقل لا يحصر فقف اموه
وصلاة الجنازة تشبه النقل في جواز الترك وتعينها عند التقاد المكلف عارض
وقولي يودي اعني من قوله بجلي والاستثناء من زيادتي ومن نسي احد التكبيرات ولم يعلم
عينها كفاية لان تيمم لان الفرض واحد وما سواه وسيله له فلو تركه المنسيه
بعد لم يجز اعادة تكبيرة في الميم وتعبيري بما ذكر اولى من قوله كفاية تيمم لهن
لانه قد يوهن تعلق لهن بتيمم فيقتضي اشتراط كون التيمم لهن وليس كذلك او نسي
منهن تكبيرة ولم يعلم عينها صلا كما منهن تيمم او صلا كما كالظهر والعصر
والعرب والعشاء اي تيمم او صلا كما منهن اي العصر والمغرب والعشاء
والصبح تيمم اخر فيمرا يفتن لان التمسيتين اما الظهر والصبح او احدهما مع
احد الثلاث اوهما من الثلاث وعمل بقدره صلا لا منها بيمم اما اذا كان منها التي
يد ايها كان صلا الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ بفتن لكون التمسيتين
العشاء وواحد غير الصبح فالتي هي الاولى تيمم تلك الواحدة دون العشاء والثاني
لا يحصل العشاء كفي بتيمم لانها عدد المنسي وقضية قول الاصل رعا ولا اشتراك
الولا وليس كذلك فلهذا اختلفت او نسي منهن متفقين او شاك في اتفاقها ولم
يعلم عينها ولا يكون المتفقان الا من يومين ولا يبرأ بيمم فيصلي الخمس
يبرأ بفتن وقولي او شاك من زيادتي ولا يبرأ بوقت فضا كان او فضا
قل وقت لان التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة في قبل الوقت بل بتيممه فيه ولو قبل
الايمان بشرطه كسنة وخطية جمعة وان اوجم تعبيرا للاصل بوقت فلهذا خلاف

تلا في عبارات الاول
ما ذكره المصنف كالحاوي
الصغير وليس في الا
صل الثانية ما في التمسيتين
الصغير ان تضرب
المسي في التمسيتين
وتزيد على الحاصل
قد من التمسيتين ثم تضرب
الحاصل من الجملة فابا
في عدد الصلوات في
المشار تقرب استي في خمسة
تصل عشرين وتزيد على التمسيتين

الحكم في الصلاة
في كل وقت
منها ما لا بد
منه في كل وقت
فصل في الصلاة
في كل وقت

تتمتع

انهم انفسهم

ای نقض الطباع السلیبہ

[illegible]

وإذا كان الكبر الحايض منسحباً
يضيق الطهرين حيض وتقاس الحشايا من الباري في
بالتصال أن يكون غواظاً
خروج الدم إلى جيب غصه في
الاستحاضة

قوله ونحوه مالمو
اراد في الاجتماع

واما الغر فلها فضل عظيم وان لم

فصل اذا ارادوا ان يخلصوا من النار
وليلة فاكثروا من الصلوات والذكر
والزكاة والصدقة والبر
والحسنة والبر
والزكاة والصدقة
والبر والحسنة
والزكاة والصدقة
والبر والحسنة

حرف العادة المستقر
الفاد اوي من
انتم وحمل من
لان بحث الا ولين
نبي مهابد ليدفع
اسرة او كثر على
والدا طردت عادة

المطبق انتهى بحمد
طهر مبرور على الدم المطبق
من ثلث الحامض
العاود
شكلى على ما تقدم
اصلاح

وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ بقدر رده بقولي **احتمال وقت انقطاع** الدم فان علمته
كعند الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليلة لا عند الغروب وتصايرها المغرب
وتنقوض الباقي الفرائض لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما عراه نقله في
المجموع عن الاصحاب واذا اغتسلت لا يلزمها المبادر للصلاة لكن لو اخرت لزمها
الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم انه لا غسل عار اذا انقطع في النقا
اذا اغتسلت فيه **ونصوم رمضان** لاحتمال ان تكون طاهرا جميعه **كثيرة**
كاسالا بان تاتي بعد رمضان تاما او ناقضا بتلاتين متواليه فقول كاسالا
اقول من قوله **كاسالا** يبين **فبقي عليها يومان** بقدر رده بقولي **ان لم تعد**
الانقطاع ليلالا بان اعتادته بها او شكت لاحتمال ان تحيض اكثر الحيض
ويطرا الدم في يوم وينقطع في اخر فتفصل ستة عشر يوما من كل من
الشهرين بخلاف ما اذا اعتادت الانقطاع ليلالا فانه لا يبقى عليها شي
واذا بقي عليها يومان **فتصوم لهما من ثمانية عشر يوما** **ثلاثة اولها والاثنين**
اخرها فيحصل ان لان الحيض طرا في الاول منها فتأبته ان ينقطع في السادس
عشر فيصح لهما اليومان **الاخيران** وان طرا في الثاني صح الطرفان او في الثالث صح
الاولان او في السادس عشر صح الثاني والثالث او في السابع عشر صح السادس
عشر والثالث او في الثامن عشر صح اللذان قبله ويحصل اليومان ايضا بان
نصوم لهما اربعة اول الثمانية عشر واثنين اخرها او بالعكس اثنين اولها
واثنين اخرها واثنين وسطها وان نصوم لهما خمسة الاول والثالث
والخامس والسابع عشر والتاسع عشر **ويكن قضا يوم يصوم يوم والثلاثة**

الاستحالة الانقطاع
في الشفاحية اغتسلت
فيه

الاخيران

عشرة

عشر لان الحيض ان طرا في الاول سلم الاخير او في الثالث سلم الاول وان كان
اخر الحيض الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير ولا يتعين الثالث والسابع
عشر بل الشرطان ان يترك اباما بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث بقدر
الايام التي بين الصوم الاول والثاني او اقل منها **وان ذكرت احدهما بان**
ذكرت الوقت دون القدر او بالعكس فليقتن من حيض وطهر **حكمة**
اي المتغيرة الزاخرة لاحدهما في الزمن **المحتمل** للحيض والطهر **كاسية لهما** فيما
مر ومنه غسلها لكل فرض وتغييره بذلك اولى من قوله كما يقضي في الوطئ وطا
في العبادة لما لا يخفى ومعلوم انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع وبني
ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضامشكوكا فيه والآن
للوقت كان تقول كان حيض يبتلي اول الشهر فيوم وليلة منه حيض
يقتن ونصفه الثاني طهر يقتن وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع
والدائرة للمفكر كان تقول كان حيض خمسة في العشر الاول من الشهر لا اعلم
ابتدائها واعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض يقتن والاول
طهر يقتن كالعشرين الاخيرين والثاني الى اخر الخامس محتمل للحيض والطهر
والسابع الى اخر العاشر محتمل لهما وللانقطاع **واقل النفا من حجة** كما عير
بها في التنبيه والتحقيق وهي المراد بتعبير الروضة كما صلتها بان لا احد
لا فله اي لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نقاسا ولا يوجد اقل من حجة
اي دفعه وعبر الاصل عن زمانها بالخطه وهو لا نسب بقولهم **واكثره ثون**
يوما وعاليه ارجون يوما وذلك باستقرا الاسام الشافعية في اللغات **عشر**

الانقطاع
في الشفاحية اغتسلت
فيه

هذه
كثرة

[illegible]

ضروره وقت عذر وقت الظهر لم يجز ووقت تحريم فلها سبعة اوقات **فوق مغرب** من الغروب
الى مغيب شفق لم يجز مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وقبل الاصل الشفق الاحمر لم يجز ما
 بعده من الاصفر ثم الابيض وحذفته كالحجور لقول الشافعي وعينه من اية اللغة ان الشفق
 هو الاحمر فاطلاقه على الاخرين مجاز فان لم يغيب الشفق لقصر ليل الى اهل تاحيته كبعض بلاد
 اهل المشرق اعتبر بعد الغروب من يغيب فيه شفق اقرب البلاد اليهم ولها خمسة اوقات
 وقت فضيلة واختيار اول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر ووقت العشاء من
 يجز ووقت ضروره ووقت حرمة **فوق عشا** من مغيب الشفق **الى طلوع فجر صادق** لم يجز خيل
 مع خبر مسلم ليس في اليوم تقرب ظلم من لم يصل الصلاة حتى ياتي وقت الصلاة الاخرى ظاهرة تقتضي
 امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجس الى غير الصبح لما ياتي في وقتها وخرج
 بالصادق وهو المنتشر ضوء معترضا بنواحي السما الكاذب وهو يطالع قبل الصادق مستطिला
 ثم يزهد تعقبه ظلمه **والاختيار** وقته من ذلك ايضا **الى ثلث الليل** لم يجز جبريل السابق وقوله فبد بالنسبة
 اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها سبعة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار
 ووقت جواز لا كراهة الى ما بين الفجرين وبها الى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضروره ووقت عذر
 وهو وقت المغرب لم يجز **فوق صبح** من الفجر الصادق **الى طلوع شمس** لم يجز مسلم وقت صلاة
 الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس في الصحيحين خبر من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
 الشمس فقد ادرك الصبح وطلوعها هنا بطلوع بعضها بخلاف عذر بها فيما لم يخالط
 يظهر ما ظهر فيه مما وان الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فاسب ان يخرج بطلوع بعض الشمس
والاختيار وقته من ذلك ايضا **الى اسفار** وهو الاضائة لم يجز جبريل السابق وقوله فبد بالنسبة
 اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز لا كراهة الى الاحمر لم يجز بها

وانما
 التقريب

مكتبة المتحف
 قسمة المخطوطات

الى الطلوع وتأخيرها الى ان يبقى ما لا يسعها حرام وفعلها الاول وقتها فضيلة ولها وقت
 ضروري فلها ستة اوقات وتعبدى بان كروا بالاولى من تعبدى فيه بالاولى فانها
 التعقيب المقصود **وكره نسبة مغرب عشا وعشا عمة** للمنعى الاول في خبر البخاري
 لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشا وعن الثاني في خبر
 مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشا وهم يعتنون بالابل بفتح اوله وضمه
 وفي رواية غلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العمة لكونهم يعتنون
 بحلاب الابل اي يورثونها الى شدة الظلمة فاعمة شدة الظلمة وما ذكر من كراهة في
 الثاني هو ما جزم به النووي في كتبه لكنه خالف في المجموع فقال نفي الشافعي على انه يستحب
 ان لا تسمى العشا عمة ودنه الله المحققون من اصحابنا وقالوا طائفة فليكن كره **فوق**
قبلها اي العشا **وحديث جبريل** انه صلى الله عليه وسلم كان يكرهها رواه الشيخان ولانه بالاول
 يؤخر العشا عن اول وقتها وبالثاني يتأخر نومه فيخاف فوت صلاة الليل ان كان له صلاة ليل
 او فوات الصبح عن وقتها او عن اوله والمراد كراهة المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ثم فهو
 هذا الشك كراهة **لا في جبريل** فان حديث وموافقة علم وابتاس ضيف محادثة الرجل
 اهله كحاجة كالأطفة فلا يكره لانه خير ناجز فلا يترك ففسدة منوهه وروى الحاكم عن علي
 ابن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليله عن بني اسرائيل **ومن تعجل صلاة** والعشا
اول وقتها لم يجز ابن مسعود سالت النبي صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل قال الصلاة الاول وقتها
 رواه الواقفي وعنه وقال الحاكم انه شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها واما حين كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يستحب ان يؤخر العشا فاجاب عن ذلك في المجموع بان تعجيلها هو الذي اخط عليه صلى الله
 عليه وسلم ثم قال كون الاقوى دليلا تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه وتحصل تعجيلها **باعتقال اول**

وقتها **باسانها** كظهره ستر الى ان يفعلها وهذا من ياد في ولا يضرب فعل رتبة ولا شغل خفيف
واكل لعمري لو اشتغل بالاسباب قبل الوقت واخر بقربها الصلاة بعد لم يضرب في الدخاير
ويستثنى من سن التجمل مع صور كرت بعضها في شرح الروض وغيره ما ذكره بقولي **سن**
ابرا بظهر اي تاخير فعلها عن اول وقتها **لشدة حر** **يلد** **حار** الى ان يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب
للمباحة كخبر الصحيحين اذا اشتد الحار بدوا بالصلاة وفي رواية للبخاري بالظهر فان شدة الحر من
جهنم اي هيجانها ولا يخاف من شدة الوقت وهذا **المصلح جماعة** **مصلح** مسجد وغيره **يا تونه** كلهم
او بعضهم **مشقة** في طريقهم اليه فلا يسر في وقت ولا يلد بارد ين او معتدل لين ولا يمشي بيته منفردا
او جماعة ولا جماعة **مصلح** **يا تونه** بلا مشقة او حضرة ولا ياتهم غيرهم لو ياتهم غيرهم بلا
مشقة عليه في اتيانه كان منزله بقرب المصلح او بعيدا ثم ظل ياتي فيه وتعبيري
مصلح ومشقة **اي** عمن من تعبيرة **بمسجد** ومن بعد وخرج بالظهر غيرها ولوجهه **لشدة**
خطر قوتها المودي اليه تاخيرها بالكسار لان الناس ما موزن بالتذكير اليه فلا ينادون
بالحرم ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يردد بها بيان الجواز فيها مع عظمها مع ان
التجليل الاول مستغنى في حقه صلى الله عليه وسلم **ومن** **وقوع من صلاته** **وقتها** **ركعة** فاكثر
والباقي بحره **فاكل اذا** **الافقة** كخبر الصحيحين من ادرك ركعة من الصلاة فقل ادرك الصلاة
اي مودة ومفهومه ان لم يدرك ركعة لا بد من الصلاة مودة والفرق ان الركعة
تتمثل على معظم افعال الصلاة او معظم الباقي كالتكبير لها فجعل ما بعد الوقت تابع لها بخلاف
ما دونها **ومن جعل الوقت** لغيم او حبس بيت مظلم او غير ذلك ولم يخبر به ثقة عن علم
اجتهاد ان قدر **محمود** كخطاة وصون ديك مجرب سوا البصير ولا عي ولذا كالبصير
العاجز تقليل جهده لعمرة في الجملة قال النووي ولما عي البصير تقليل الموزن الشقة العارف

والغيم

ثابت في حقه

في الغيم انه لا يؤذن الا في الوقت اما في الصبح كما لم ينع عن علم **فان علم** ان **صلاة** بالاجتهاد وقعت
قبل وقتها وعلم بذلك فيه او قبله او بعده **اعاد** وجوبا فان علم وقوعها فيه او بعده او لم
يتبين الحال لم تجب الاعادة وتعبير بالاعادة اعم من تعبيرة بالقضا **ويكاد** **يفات** وجوب الزفات
بالاعادة وندبان فان بعد ركعوم ونسيان تجديلا لبراة الزمة وكخبر الصحيحين من تأخر صلاة
او نسيها فليصلها اذا ذكرها **وسن** **تر** **يبد** اي الفات فيقبض في الصبح قبل الظهر وهكذا **القول**
علم **كأن** **قوتها** بحكمة الا اذا فان خان قوتها بوابها وجوبا لبالا نصير فائنة وتعبير بالاصل
وكثير **بالحق** قوتها صادق بالان امكنه ان يدرك ركعة من الحاضر فيسن نقول في الفات عليها في
دلالة ايضا وبه صرح في الكفاية وان اقتضت عبارة الروضة كالشرح بخلافه ويجوز الطلاق
تحرز اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ونحوه ولو ترك فائنة بعد شروعه في حاضر
انما صاق الوقت او اشعر ولو شرع في فائنة معتقدا ساعة الوقت فبان ضيقه عن ادائها
اذا وجب قطعها **وكرو** كراهة تحرز كما صححه في الروضة والمجموع هنا وكراهة تنزيه كما
في التحقيق وفي الطهارة من المجموع **في غير** **مكة** **صلاة** **على** **سجدة** **لشدة** حتى تزول الايام **البعدة**
للنهي عنها في جنوسه والاستثناء في خبر ابي داود وغيره **وعند طلوع** **شمس** **بعد صلاة** **صلى** **آدا**
لمن صلاها حتى **ارتفع** فيها **كرج** في رأي العين والافلاساق فطوبى للنهي عنها في خبر الصحيحين
وليس فيه ذكر الرجح وهو تقرب **وبعد صلاة** **عصر** **آدا** **ولم** **مجموعة** في وقت الظهر **وعند**
اصفر **لشدة** **حي** **أخر** فيها للنهي عنها في خبر الصحيحين **الاصغر** **لشدة** **يقل** **زده** **بقولي**
مأخر عنها بان كان متقدما او مقارنا **كفاية** فرض او نقل بقيد زده بقولي **لم** **يصل**
تاخيرها اليه ليقضيها فيها **وصلاة** **كسود** **وعند** **مسجد** **يقل** **زده** **بقولي** **لم** **يصل** **اليه**
لمنتها **فقط** **سجدة** **تكر** فلا تكرر في هذه الاوقات **لا** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **فانه** **حكما** **استد**

صلاة

الظهر التي بعده فقصاها بعد العصر والشيخان واجمعوا على صلاة الكسرة بعد الصبح والعصر
 وتيسر بذلك غيره وحمل النهي في ما ذكره على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة اولها سبب
 ما خرو سياي بياها وخرج بغير حرم مكة الصلاة بجرمها المسجد وغيره فلا تكره مطلقا لغير
 بابني غير مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلاية ساعة شام من ليل او نهار واهل الترمذ
 وغيره وقال ابن سريج وغيره ما خرو ما لها سبب ما خرو فترم كصلاة الاحرام وصلاة الاستسقاء
 فان سببها وهو الاحرام والاستسقاء ما خرو ما ان اقصدا خيرا القايته الى الاوقات المذكورة
 ليقضها فيها او دخل فيها المسجد بنية التعمية فقط فلا تنعقد الصلاة وكسبه الشكر
 سجدة التلاوة الا ان يقولوا انها في هذه الاوقات يقصل السجود او يقرأها في غيرها ليسجد فيها
 وعدى كالمجرم وغيره لا وفان الكراهة خمسة اجد من عده لها ثلاثة عند الاستسقاء وبعد
 الصبح حتى ترتفع الشمس كرمج وبعد العزم حتى تغرب فان كراهة الصلاة عند طلوع الشمس
 حتى ترتفع وعند اصفرارها حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وغيره على العبرة الاولى
 خاصة بمن صلاها على الثانية **فصل** فيمن تجب عليه الصلاة وما يكرهه **انما تجب**
على مسلم ولو فيما مضى فدخل المرد **مكلف** اي بالغ عاقل ذكر او غيره **ظاهر** فلا تجب على
 كافرا اصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحته منه لكن تجب عليه وجوب عقاب
 عليه في الآخرة كما تقر في الاصول لممكنه من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومعي
 عليه وسكران لعدم تكليفهم ولا على جانيض ونفسا لعدم صحته منها ووجوبها على المتعدي
 مجنونه او اغما به او سكره عند من عبى بوجوبها عليه وجوب انعقاد سبب كما تقر في
 الاصول لوجوب القضا عليه كما سياي **فلا قضاء على اصيل** اذا اسلم رجيبا له في
 الاسلام ولقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخرج باصلي

و اذا اسلم احد اصول
 الجنون حكم بالسلامة

المرد فعليه الاسلام قضا ما فاته من الردة حتى رمن الجنون فيها تغليظا عليه
 بخلاف رد من الجبض والنفاس فيها كما ياتي والفروق ان اسقاط الصلاة عن الكايض
 عزيمة وعن المجنون رخصة والمراد ليس من اهلها وما وقع في المجموع من قضا الكايض
 المرتدة رمن الجنون سبق فلم **ولا قضا على صبي** ذكر او غيره اذا بلغ **وبومر بها مبر**
لسبع ويضرب عليها اي على تركها **العشر** خبر اي داود وغيره مروا بالصبي بالصلاة اذا بلغ
 سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وهو كما في المجموع حديث صحيح
كصوم اطاقة فانه يومه لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وذكر الضرب
 عليه من زيادتي ولا مربه ذكره الاصل في بابه قال في المجموع ولا مربه والضرب واجب
 على الولي ايا كان او جدا او وصيا او قريبا من جهة القاضي وفي الروضة كاصلها يجب على الابا
 والامهات تعليم اولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد
 عشر وقولهم لسبع وعشر لتمامها وقال الصيمري يضرب في اثنا العشرة وجزم به ابن
 المقري وقولي مبر من زيادتي **ولا قضا على ذي جنون او مجنون** كما عفا وسكر **لا تعذر** اذا
 افاق **في غير رده** وغيره **سكر** كما عفا **لا تعذر** اما فيمن كان ارتل ثم جن او اعنى عليه او
 سكر بلا تعذر وكان سكر او اعنى عليه بتعذر ثم جن او اعنى عليه بتعذر ثم جن او اعنى
 عليه او سكر بلا تعذر فيقضى من الجنون او الاغما او السكر الحاصلة في مرة الردة والسكر
 والاغما بتعذر لغيره وخرج بقولي لا تعذر ما لو تعذر بذلك فعليه القضا ولو سكر
 مثلا بتعذر ثم جن لا تعذر قضى من السكر لا مرة جنونه بعونها بخلاف مرة جنون المراد
 كما علم ذلك لان من جن في رده فهو مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس
 بسكران في دوام جنونه قطعاً وقولي او نحو اعنى من قوله او اغما ولا تعذر الى آخره

من يراى في **الاعيان** ونفسا ولو في ردة اذا طهرنا وتقدم الفرق بينهما وبين المجنون
ودكر النفس من يراى في غير يمين وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الحيوة
فقلت **ولو زالت الموانع** المذكورة اي الكفر الاصلي والصبي والجنون والاعما والكهف
والنفاس وقد بقي من الوقت قدر من **حرم** فاكثروا **خللا** الشخص منها قدر **الطهر**
والصلاة لزمت اي صلاة الوقت لا ادراك جزء من وقتها كما يلزم المسافر انما
باقدر **بقدر** في جزئ منها مع فرض قبلها ان **صلح** **لجمع** معها **وخلل** الشخص من
الموانع **قد** ايضا ان وقتها وقت له حالة العذر حالة الضرورة اولى فيجب الطهر
مع العصر والمغرب مع العشاء والعشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا
العصر مع المغرب لا تتفا صلاحية الجمع هذا ان خلا مع ذلك من الموانع قدر
المودة فان خلا قدرها وقدر الطهر فقط تعينت او مع ذلك ما يسع التي قبلها
تعينت اما اذا لم يبق من وقتها قدر **حرم** او لم يخل الشخص القدر المذكور فلا يلزم
ان لم يجمع مع ما بعدها والا لزم معهما في الشق الاول بالشرط السابق والتفصيل
بالحل والمذكور في الموضعين من يراى في **ولو بلغ** فيها بالسن **انما** وجوبا **واجزائه**
لانه اذاها بشرطها فلا يؤثر تغيير حاله بالكمال كما لعبد اذا اعتق في الجمعة او
بلغ **بعدها** ولو في الوقت بالسن او بغيره **فلا** **اعادة** واجبه كالعبد اذا اعتق بعد
الجمعة **ولو طرأ مانع** من جنون او اعما او حبس او نفاس في الوقت اي اثنائه
واستغرق المانع باقية **واذكر** منه **قدر** **الجمعة** **الصلاة** وطهر لا يتقدم اي
لا يصح تقديمه عليه كتنبيه **ومن** مع فرض قبلها ان **صلح** **لجمع** معها **واذكر**
قدو كما مر لتمكنه من فعل ذلك فلا يجب معها ما بعدها وان **صلح** **لجمع** معها **فان**
يعد

عنه

عكسه بان وقت الاول لا يصح للمناينة الا اذا صلاها جميعا بخلاف العكس فان
صح تقدم طهره على الوقت كوضوحها هيبة لم يشترط ادراك قدر وقتها مكان
تقدمه عليه اما اذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب احدم تمكنه من فعله وتعبري
بما ذكر اعم من قوله ولو حاضرت او جن والتفصيل بطهرا يقدم من يراى في
باب **التنوين** **من** على الكفاية **اذان** **عجوة** **واقامة** **لواظلم** **الطهر**
والخلف عليهما والخبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم **احدكم** **لرجل** **والمنفرد**
بالصلاة وان بلغه اذان غيره **لمكتوبة** **ولو فاتت** **لامر** **والخبر** **الاني** **والخبر** **سالم** **ان** **علي**
الله عليه وسلم نام هو واصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فصاروا حتى ارتفعت الشمس
نزل فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى
صلاة الغداة بخلاف المنزوي وصلاة الجنائز والنافلة **وسن** **له** **رفع** **صوته**
بادان **وغير** **معلي** **افتمت** **فيه** **جماعة** **ود** **هيو** **اروي** **البحار** **عن** **عبد** **الله** **ابن** **عبد** **الرحمن**
ابن ابي صعصعة عن ابي سعيد الخدري قال قال الله اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت
غنمك او باديتك فاذا نيت الصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مني صوت
المودن جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله
عليه وسلم اي سمعته ما قلته لك بخطابي ويكفي في اذان المنفرد اسم الله نفسه بخلاف
اذان الاعلام كما سيأتي **وسن** **عدم** **فيه** **اي** **عدم** **رفع** **صوته** **بالاذان** **في** **المصلح** **للجور**
ليلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة اخرى والنصر بلسن رفع الصوت وعدم رفعه
لغير المنفرد مع قول **ود** **هيو** **اروي** **من** **يراى** **وبه** **صرح** **في** **الروضة** **واصلها** **وتعبري** **بمعلي**
اعم من تعبري بسجد وتعبري بلسن عدم الرفع فيما ذكر اولى مما ذكره لانه انما يفيد

من اعجابكم بالادب والجملة

عدم السن وسن الظهار الاذان في البلد وغيرها حيث يسمعه كل من اصغى اليه من
اهل ذلك البلد او غيره **وسن اقامة** لا اذان **لغير** اي للمكة والخمسة منفرد بين
او مجتمعين لا نهلاستنهاض الحاضرين فلا يحتاج الي رفع صوت والاذان الاعلام
الغائبين فيحتاج فيه الى الرفع والمراه يخاف من رفع صوتها الفتنة والحق بها
الخنثي احتياطاً فان اذنا للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر الله تعالى وقوله
كره بل حرم ان كان ثرا جنبي وذكر سن اقامة للمراة المنفردة والخنثي من زيادتي
وان بها **الحج** **خو عيب** من نفل يشرع فيه للجماعة واصل جماعه ككسوف وتراخي
الصلاة جامعة لو روده في الصحابين في كسوف الشمس ويقاس به حق والجريان
منصوبان الاول بالاغوا والثاني بالحالية ويجوز رفعها على البتل والخنثي ورفع احدهما
ونصب الآخر كما يستند في شرح الروض وكالملة جامعة الصلاة كما نص عليه في الام
وان يودن **للادبي** **نقط من ملوا** **والا كها** كفوايت وصلاتي جمع وفائتة وحاضرة
دخل وقتها قبل شروعه في الاذان ويقم لكل الاتباع في الاولين رواه في اوليهما
الشافعي واحداً باسناد صحيح وفي ثانيهما الشيعان وقباسا في الثالث فان لم يول
او ال فائتة وحاضرة لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان لم يكن لغير الاولى الاذان
لها وتعيير بذلك اولى من قوله فان كان قوايت لم يودن لغير الاولى **ومعظم الاذان**
مثنى هو معدول عن اثنين اثنين **ومعظم الاقامة قراي** قيل من زيادتي بالمعظم
لان التكبير اول الاذان اربع والتوحيد اخرة واحداً والتكبير الاول والاخير لفظ الاقامة
فيها مثنى مع ان الاصل استثنى لفظ الاقامة واعتذر في دقايقه عن ترك التكبير بانه
لما كان على نصف لفظه في الاذان كان كانه فرد والاصل في ذلك خبر الصحيحين امر بالان

مشوه

يشفع الاذان ويوتر الاقامة والمراد منه ما قلنا فالاقامة احدى عشرة كلمة والاذان تسع
عشرة كلمة بالترجيع وسياتي **وشرط فيها ترتيب** **ولا** بين كلماتها مطلقاً **والجماعة**
جهر حيث يسمعون لان ترك كل منها يخل بالاعلام ويكفي اسماع واحد منهم ولا يضري
الولا تخال يسير سكوت او كلام **وشرط فيها عدم** **بغير** على اذانه او اقامته لان
ذلك يوقع في لبس وهذا ما قبله من اشتراط الجهر مطلقاً واشتراط الترتيب الولا في
الاقامة من زيادتي **ودخل وقت** لان ذلك للاعلام به فلا يصح قبله **الا ان يصح**
نصف ليل يصح والاصل فيه خبر الصحيحين ان بالا لا يودن ليل فكلوا واشربوا حتى توفى
تسرعوا اذان ابن ام مكتوم **وشرط في مودن** **وسمع** **اسلام** **وتعير** مطلقاً **والعشا**
ذكور فلا يصح ذلك من كافر وغير ميمزلة عباد وليثامن اهلها ولا من امرأة
وخنثي لرجال وخنثى كما ماتتها لهم اما المودن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكور
وعلم مما مر ان الخنثي ليس له الاقامة لنفسه دون الاذان وذكر المقيم وتقييد
الذكورة بغير النساء من زيادتي **وسن ادراجها** اي الاقامة اي الاسراع بها **احسن**
وهو من زيادتي **وترتيله** اي الاذان اي الثاني فيه للامر بذلك في خبر الحاكم الا خفض
ولان الاذان للغائبين والاقامة للحاضرين فاللا يترك كل منهما ما ذكره **وتدريج**
فيه اي في الاذان لو روده في خير مسلم وهو ان ياتي بالشهادتين مرتين يخفض
الصوت قبل اعادتها برعدة فهو اسم الاول كما في المجموع وغيره وفي شرح مسلم
انه الثاني وقضية كلام الروضة كاصلها انه لهما وسمي بذلك لان المودن رجع الى
رفع الصوت بعد ان تركه او الى الشهادتين بعد ذكرهما **وتدريج** **بثلاثة** من
ثاب اذا رجع في اذاني **صحيح** لو روده في جنباي داود وغيره باسناد جيد كما في المجموع وهو

ان يقول بعد الجعلتين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصبح معاها فيكره
فيه التثويب كما في الروضة **وقيام فيها** اي في الاذان والاقامة على حال ان اخبر اليه
خير الصبحين بالبال فم فناد ولا نه ابلغ في الاعلام ووضع مسبغته في صماخي
اذنيه في الاذان **وتوجه للقبلة** لانها اشرف الجهات ولان توجهها هو المنقول
سلفا وخلفا وذكر سن القيام والتوجه في الاقامة مع جعل كل منهما سنة
مستقلة من زيادي وكذا قولي **وان يلتفت بعنفه فيها بينامة في جي على الصلاة**
مرتين في الاذان ومرقة في الاقامة **وتشالامة في جي على الفلاح** كذلك من غير
تحويل صريح عن القبلة وقد مبين مكانها لان بالالكان يفعل ذلك في الاذان كما
في الصبحين وقيس به الاقامة واختص الالتفات بالحيثيتين لانها خطا بلاي
كالسلام من الصلاة بخلاف غيرها **وان يكون كل من المودن والمقيم عدلا في الشهاد**
لانه خير باوقات الصلاة فهو ادنى من الصبي والعبد بذلك **صيتا** اي على الصوت لانه
البلغ في الاعلام **حسن الصوت** لانه باعث على الاجابة بالحضور **وكبرها** اي الاذان والاقامة
من فاسق لانه لا يؤمن ان ياتي بها في غير الوقت **وصبي** كالفاسق **واعي** لانه
يها بخلط في الوقت وذكر الثلاثة من زيادي **ومحذ** كخبر الزماني لا يؤذن الا متوضي وقس
بالاذان الاقامة **والكراهية** كخبر اشرف منها للمحدث لغلط الكناية **وهي في اقامة**
منها **اعلظ** منها في اذانها القربها من الصلاة **وهي** اي الاذان والاقامة اي مجموعها
كما صرح به المؤلف في كنهه وان اقتصر في الاصل كخبره على الاذان **افضل من الامامة** قالوا
لخبر لا يسمع مدي صوت المودن حين ولا انش ولا شي الا شهده يوم القيامة ولا في اعلامه
بالوقت اكثر نفعا منها **ومن مودن ان لم يمسجد او غيره** كاسيا به صلى الله عليه وسلم **سلفون**

واحد للصبح قبل فجر بعد نصف الليل **واخر بعد** كخبر ان بالا يؤذن بليل السابق فان
لم يكن الا واحد اذن لها المئين نوبا ايضا فان اقتصر على مرة فلا ولي ان يكون بعد الفجر
وقولي لمصلي اعم من قوله للمسجد **وسامعها** اي لسامع المودن والمقيم قالوا
ولو محذنا حدثا اكبر **مثل قوله** كخبر مسلم اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول
ثم صلوا اعلى ويقاس بالمودن المقيم وهو من زيادي **الا في حيطان** **وتلوي ككفي**
اقامة فيقول في كل كلمة في الاول بان يقول لاحول ولا حول قوة الا بالله لقوله
في خبر مسلم واذا قال حي على الصلاة قال اي سامعه لاحول ولا قوة الا بالله واذا قال
حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله اي لاحول عن معصية الله لانه ولا قوة
على طاعته الا بمعونته ويقاس الاذان الاقامة قال في المهمات والقياس ان
السامع يقول في قول المودن لا صلوا في حالكم لاحول ولا قوة الا بالله وكبحه
مركبه من حي على الصلاة وحي على الفلاح والحولقة من لاحول ولا قوة الا بالله يقال
فيها الحولقة **ويقول في الثاني صدقت** **وبررت** مرتين كخبر ورد فيه قاله ابن الرضا
وبررت بكسر الراء **صدقت** ذابراي خير كثير وفي الثالث **اقامة** **ادامها** **ومعها** **علي**
اهلها لوروده في خبري داود وهذا من زيادي والقياس ان ياتي به مرتين **وسن**
لكل من مودن ومقيم وسامع **ومستمع** **ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اذان**
من الاذان او الاقامة كخبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيد غيره من ذكرهم يقول
الهم رب هذه الدعوة اي الاذان والاقامة **الى اخوه** تتمه كما في الاصل التامة والصلاة
القائمة انت محمد الوسيطة والفضيلة وابعدته مقام محمود الذي وعده
والتامة السالمة من طرق نقص اليها والقائمة اي التي ستقام والوسيطة منزلة

في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فضل القضا يوم القيامة والذي متصوفا
 هما قبله او بتقدير اعني او مرفوع خبرا لمبتدأ محذوف وذكر ما يقال بعد الاقامة
 بعد الاقامة مع ذكر السلام من زاد **باب** بالتوسيل **التوجه**
 للقبلة بالصدقة بالوجه **شرط الصلاة** **قادر** عليه لقوله تعري قول وجهك شطر المسجد
 الحرام اي جهته والتوجه لا يجزئ في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها والخبر الشيعي انه
 صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة اي وجهها وقال هذه القبلة مع خلوها
 كما في التوسيل اصلي فلا تصح الصلاة برونه اجماعا اما العاجز عنه كمن لا يجد من وجهه
 اليها ومربوط على خشبة فيصلي على حاله ويبعد وجوبا **في صلاة** **شدة خوف** مما
 يباح من قال او غيره فرضا كانت الصلاة او قلنا فليس التوجه بشرط فيها كما
 سيأتي في باب الضرورة **والا في** **نقل** **سفر** يقين بن زردتها بقولي **مباح لقاصد**
معين وان قصر السفر لان النقل يتوسع فيه كجوازه قاعدا **للقادر** **فلسافر** **سفر** **مباح**
نقل ولو انما يصوب مقصده كما يعلم **ما ياتي** **راكبا** **وما شيا** لا ندع الله عليه
 وسلم كان يصلي على راحلته حيث ما توجهت به اي في جهة مقصده رواه الشيخان
 في الرواية ان النبي في رواية لها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وقيل بالراكب الماشي وخرج بما ذكر
 فيكون ولو نحو عبيد لان العاصي بسفره والهاجم والمفيع ويشترط مع ذلك ان يكون الفعل الكثير كركض عدو بالاسلح
 الخائف المأهول في العبد **حاجة** **فان سهل توجه راكب غير ملاح** **بمقدور** **كودج** وسفينة في جميع صلاته
 ونحوه **ما شأ** **راكبا** **الركبان** **كلها** او بعضها هو اعم من قوله وانما ركوعه وسجوده **لوجه**
الاصلي **شرح** **الاصلي** **زاد** ذلك لتيسر عليه **ولا** اي وان لم يسهل ذلك **قالا** **يلزمه** شي منه **لا توجه في تحم**
ان سهل بان تكون الاربعة واقفة وامكن الخرافه عليها او تحرفها او ساير وسيرة

بان يخرج في كل ايلة
 فيه اجتهاد لعدم سماع
 القضا على الاوجه
 في السفر
 قوله ولو راقبا كان الاودي ان النبي في رواية لها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وقيل بالراكب الماشي وخرج بما ذكر
 فيكون ولو نحو عبيد لان العاصي بسفره والهاجم والمفيع ويشترط مع ذلك ان يكون الفعل الكثير كركض عدو بالاسلح
 الخائف المأهول في العبد
 ونحوه
 ما شأ
 راكبا
 الركبان
 كلها
 او بعضها
 هو اعم
 من قوله
 وانما
 ركوعه
 وسجوده
 لوجه
 الاصلي
 شرح
 الاصلي
 زاد
 ذلك
 لتيسر
 عليه
 ولا
 اي
 وان
 لم
 يسهل
 ذلك
 قال
 يلزمه
 شي
 منه
 لا
 توجه
 في
 تحم

انماها

زمامها وهي سهله فان لم يسهل ذلك بان تكون صحيحة او مقطوعة ولم يمكنه انحرافه
 عليها ولا تحريفها لم يلزمه توجه للشقة واختلال السير عليه وخرج بزيادتي غير
 ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان تكليفه ذلك يقطع عن
 النقل او عمله وما ذكرته من الاستئنا الاخير هو ما ذكره الشيخان وقضيت ان
 لا يلزمه التوجه في غير الحرم وان سهل ويمكن الفرق بان الاعتقاد بخاط له ما لا
 بخاط لغيره لكن قال الاسوي ما ذكره بعيد ثم نقل ما يقتضي خلاف ما ذكره **ولا**
بحرف عن صوب طريقه لانه بدل عن القبلة **الاقبله** لانها الاصل فان الحرف الا غيرها
 بطلت صلاته الا ان يكون جاهلا او ناسيا او مجنونا بقية ما ذكره عن قرب **وبكيفية**
 هو اول من قوله ويوي **ركوعه** **سجوده** حاله كونه **اخفض** من الركوع تميزا
 بينهما وللا تبايع رواه الترمذي وكن البخاري لكن بدون تقييد السجود بكونه
 اخفض وبذلك علم انه لا يلزمه في سجوده وضع جبهته على عرف الراكب او
 سرجه او نحوه **والماشي** **تمها** اي الركوع والسجود **وتوجه** **فيها** **في حرمه** وفيها
 زدت بقولي **وجلسه** **بين سجده** لسهولة ذلك عليه بخلاف الراكب وله المستفي
 عدا ذلك كما علم مما تقرر لطول ترجمه او سهولة المشي فيه **ولو صلى شخص** **وعا**
 عينيا او غيره **على دابة واقفة** **توجه القبلة** **واتمه** اي الفرض وهو اعم من قوله وان
 ركوعه وسجوده **جاز** وان لم تكن معقولة لا استقراره في نفسه **ولا** بان تكون سايرة
 او لم يتوجه او لم يتم الفرض **فلا يجوز** لرواية الشيخين **من السابقه** **لان سير الراكب**
 منسوب اليه بل يجوز الطواف عليها فلم يكن مستقرا في نفسه نعم ان خاف من نزوله
 عنها انقطاعا عن رفقة او نحوه صلى عليها واعاد كما مروى بآثار علم ان قولي **ولا** **فلا**

الاعتقاد بان
 الاستقبال عليه

ما
 الشيعي

بعضا وما لا يجزئية وعلى شروط تأتي في بابها **الركعة ثلثة عشر** جعل
 الطائفة في محالها الاربعه هية تابعة للركن وفي الروضة سبعة عشر
 بعد الطائفة في محالها اربعا وهو اختلاف لفظي وبعد المصلين ركعة على قياس
 عد الصلوات والعاقبة في الصوم والبيع ركعتين تكون الركعة ثمانية عشر **نية** لما
 مرق في الرضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر الابواب **بقلب** فلا يكفي النطق مع غفلة
 ولا بغير النطق خلافا لما فيه كان نوى الظهر فسبق لسانه الى غيرها **لفعلها**
 اي الصلاة ولو غفلا لتمييز عن بقية الافعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع
 الغفلة عن فعلها لانه المطلوب وهي هنا معد النية لانها لا تنوي **مع**
تعيين ذات وقت او سبب كصبر وسنة لتمييز عن غيرها فلا يكفي نية صلاة الوقت
ومع نية فرض فيه اي في الفرض ولو كفاية او نذر التمييز عن النقل وليان حقيقة
 في الاصل وشمل ذلك المعادة نظر الاصلها وسياتي بيانها في باب صلاة الجماعة
 وصلاة الصبي وهو ما صح فيهما في الروضة كما صلها كنه ضعفه في المجموع
 وغيره وهو خلافا بل صوبه قال ان كيف ينوي الفريضة وصلاته لا تقع وضاه
 ويؤخذ جوابه من تعليلنا الثاني وما ذكر علم انه يكفي للنقل المطلق وهو لا
 يتقيد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لحصوله بها والحق بعنفسهم **نية**
 المسجد وركعتي الوضوء والاحرام والاستبراء وعليه تكون مستثناة مما مل
وس نية نقل فيه اي في النقل خروجا من الخلاف وانما لم يجب فيه للزوم النقلية
 له بخلاف الفريضة للظهور ونحوها **وس** **امامة الله** **عز وجل** خروجا من الخلاف
 وانما لم يجب لان العباد لا تكون الا له **عز وجل** والنصر لهم ليس هذين من بابي **ونطق**

أصل

النية في الصلاة
 هي التوكل على الله
 في فعله لا يكون الا
 في وقت او سبب
 او في مكان
 او في جماعة
 او في غير ذلك

النية

المفوي **قيل التكبير** ليساعل اللسان القلب **مع اذا نية قضاء وعكسه** يقدر زنده
 بقولي **بمع** من غلب ونحوه لان كلامها ياتي بمعنى الاخر بخلاف ما لو نواه مع محله
 بخلافه فلا يصح للتاكيد **و** ثانيا **تكبير** **تقدم** سمي بذلك لان المصلي يحرم عليه
 به ما كان خلا لاله من مفسدات الصلاة ودليل وجوبه خبر المصلي صلاته اذا قمت
 الى الصلاة فكبر ثم اقام ما تيسر معك من القرآن ثم ارجع حتى تطمين ركعا
 ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمين ساجدا ثم ارفع حتى تطمين جالسا
 ثم افعل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية للحارثي ثم اسجد حتى
 تطمين ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم افعل ذلك في صلاتك كلها وفي
 صحيح بن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمين قائما **مقرؤا به التيه**
 بان يقرؤها باو له وليس في صلاتها الي اخره لكن الموفى اختار في مجموعته وغيره تبعا
 للامام والغزالي الاكتفا بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا انه مستحق للصلاة
ويتحقق فيه على القادر على النطق به **الله اكبر** للاتباع رواه ابن ماجه وغيره
 مع خبر الحارثي صلوا كما رايتموني اصلي فلا يكفي الله كبير والرحمن اكبر **ولا يصح ما لا**
يمنع الاسم اي اسم التكبير **الله اكبر** والله الجليل اكبر والله عز وجل اكبر **لا**
اكبر الله ولا الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر لان ذلك لا يسمي تكبيرا ويجب
 اسم التكبير نفسه ان كان صحيح السمع ولا عارض من لفظ او نحوه **ومن عجز** بفتح
 الجيم افصح من كسرها عن نطقه بالتكبير بالعربية **تج** عنه وجوب ابي لغة تشا ولا
 يعدل الى غيره من الانكار **ولزم تعلم ان قل** عليه ولو سافر بعد العلم لا يلزمه
 قضا ما صلاه بالوجه الا ان اخر التحلم مع التمكن منه وضاق الوقت فانه لا يملك

قوله المسمى المراد به
 خلافاً لغيره رافع
 الا في حق الانصار

صلاته بالتوجه لمكانه وبلزومه القضاء لنفسه وبلزوم الاخرين عن ذلك لسانه وشفهيه
ولها به بالتكبير قدر مكانه وهكذا حكم ساير اذكاره الواجبه من تشهد وغيره
قال ابن الرفعه فان عجز عن ذلك نواه بقلبه كما في المرض **وسن** **لامام جعفر بن كثير** اي تكبير
الحرم وغيره من تكبيرات الانتقال ليسع المأمون او بعضهم فيعلموا اصله بخلاف
غيره الامام وهذا من زيادتي وكلاما مام مبلغ احتج اليه **وسن** **لمصل** من الامام وغيره
رفع كفيه للقبلة مكشوفتين منشورة الاصابيح مفرقة وسطا مع **ابتداء** التكبير
تحرر من حذو بذال معجده اي مقابل **منكبيه** بان تحاذي اطراف اصابعه اعلان نية
وابهاما في تحتي اذ نية وراحته منكبيه وذلك لخبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة اما الانتهاء ففي الروضة كاصلها
وشرح مسلم انه لا يسن فيه شي بل ان فرغ منها معا فذاك او من احدها قبل تمام
الاخر اتم الاخر لكنه مح في شرحي المذهب والوسيط والتحقيق استحباب انتهائهما معا
ونالها قيام في **نفي** لقادر عليه بنفسه او بعينه فيجب حال الحرم به وخرج بالقبض
النفل سيا في حكمه وحكم العاجز واما اخروا القيام عن النية والتكبير مع
انه مقدم عليهما لانها ركنا في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفريضة فقط
ولا نه قبلها فيها وركنيتها انما هي معهما وبعدها **باصطط** ولو باسناد الى شي
كدار فلو وقف متحيزا او ما بالاجتياح لا يسير فاما لم يصح **فان عجز** عن ذلك **وصار**
كسركم لكبرا وغيره **وقف كذلك** وجوبا لقربه من الانتصاب **ولزم** وجوبا **لما**
لركوعه ان قد علم الزيادة **ولو عجز عن ركوع** وسجود دون قيام **قام** وجوبا **وفعل**
ما يمكنه في الخنايه لهما بصلبه فان عجز فبرقبته وراسه فان عجز او ما اليهما

مان
شرط

او عجز عن قيام بلحوق مشقة شديدة كزيادة مرض او خوف عرق او دوران راس في
سفينة **فعر** كيف نشا **وافتراسه** وسيا في بيانه في التشهد **افضل** من تركه
وغيره لانه فعود عبادته ولا نه فعود لا يعقبه سلاما كالفعود للتشهد الاول
وتعبيري بما ذكر اعلم من قوله افضل من تركه **وكذا** **افعا** في فعود الصلاة
بان يجلس على ركبته اي اصل فخره وهو الا لئان **ناصبا ركبته** للنهي عن الافعا في
الصلاة رواه الحاكم وصححه ومن الافعا نوع مستنون عن جميع منهم النووي بين
السجدتين وان كان الا فتراش افضل منه وهو ان يفتش رجليه اي اصابعها
ويضع اليه على عقبيه **ثم يجني** المصلي قاعدا **لركوعه** ان قدر **واقفا** ان يجني
الي ان **تحاذي جهته** ما امام **ركبته** **والكلمة** ان يجني الي ان **تحاذي** جهته **عجل**
وركوع القاعد في النفل كذلك **فان عجز** المصلي بالمعنى المتقدم عن الفعود **اضطجع**
على جنبه متوجه القبلة بوجهه ومقدم يديه وجوبا **وسن** **على جنبه** **اليمين** ويجوز
على اليسر لكنه مكروه بالا عذر حرم به في المجموع وتعبيري بذلك اولى من قول
الاصل صلى الله عليه وسلم **ان عجز** على **الجنب** **استلقى** على ظهره واخصصه للقبلة
من فحار راسه من زيادتي بان يرفعه قليلا بشي لينتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم
يدنه ان لم يكن في الكعبة وهي مشقة والاصل في ذلك خبر البخاري انه صلى الله
عليه وسلم قال عمران بن حصين وكانت به نواسير صر قائما فان لم تستطع فقا عدا
فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسي فان لم تستطع فستلقا لا يكلف الله نفسا الا
وسعها ثم اذا صلى فيوي براسه في ركوعه وسجوده ان عجز عنهما فان عجز عن اليمين
براسه او ما باجفانه فان عجز اجري افعال الصلاة على قلبه فلا تستقطع عند الصلاة

مادام عقله ثابتاً **ولقد ادر على القيام** **تعل قاعدا ومضطجعا** **الحج** **من صلي قائما**
 فهو افضل من صلي قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلي مضطجعا فله نصف اجر القاعد ويقع للركوع
 نايها اي **والسجود** وخرج ما ذكر المستأق على قاعدا وان لم يركع وسجودا لعدم وروده **واربعها**
قراء الفاتحة كل ركعة في قيامها او بدله بحزب الخمين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 اي في كل ركعة لما روى خبر لم يصلاته **الاربعه مسنون** فلا يجب فيها شيء ان لم يستشعر
 وجوبها عليه لخل الامام لها عنه **والبسلة اية منها** عمل لانه صلي الله عليه وسلم
 عملها اية منها رواه ابن خزيمة والحاكم وصحها ويكنى في ثبوتها عملا الظن **وجب**
عناية حرفيها فلواني قادا وايمينه التعلم بل حرف منها باخر لم يصح قرائته لذلك
 الكلمة لتغيره النظم ولو نطق بقاف العرب المترددة بين حرف الكاف والقاف تحت
 كحاجم به التواني وغيره وتعبري بما ذكر اعلم من قوله ولو ابدل ضادا بظلم
تصح وعناية تشديدا الاربع عشق لانها هيان لحروفها المشددة فوجبها
 شامل لهما **وعناية ترتيبها** بان ياتي بها على نظرها المعروفة لانه مناط البلاغة
 والاعجاز فلو بدلت نصفها الثاني لم يعتد به ويبنى على الاول ان سها بكسرة ولم يطل
 الفصل ليست نفيان تعمد او طال الفصل **وعناية مولاتها** بان ياتي بكلماتها على
 الولا للاتباع مع خبر صلوا كما راى فهو في صلي فيقطعها **تخلل ذكر وان قل** **سكوت**
طال عرفا للاعدن فيها او سكوت **فصل في قطع القراءة** لا شاذ لك بالاعراض عن
 القراءة بخلاف سكوت قصير يقصده القطع او طويلا وتخلل ذكر بعد من جهل
 وسهو واغيا وتعلق ذكر بالصلاة كما مينه لقراءة امامه وقصده عليه اذا توقف
 فيها وجهه في الزكوات كجوانده مسنون لكن الاحتياط استينافها للزوج من الخلاف

الكتاب في بيان
 الفروع في ان
 ويقتضى ان
 لها

ولا سيما

ان في الوفاء

ولا يفح عليه مادام لم يرد الابه قاله النووي وقولي بلا عذر من زيادتي في الثاني
 واولي مما ذكر في الاول **فان يخرج جميعها** لعدم معلم او مصحف او غير ذلك وهذا
 مراد الاصل بقوله فان جهل الفاتحة **سبع ايات** عدد اياتها ياتي بها **اول منفردة**
 وان لم تقدر المنفردة معنى منظوما اذا قرئت كما احتار النووي في مجموع وغيره تبعا
 لاطلاق الجمهور **لا تنقص منها** اي السبع **عنها** اي عن حروف الفاتحة وهي بالاسم
 مائة وستة وخمسون حرفا ثابتات الف مائة والسادس ان الجمهور لا ينقص عن
 المجموع لان كل اية من البدل قد رايته في الفاتحة **فان يخرج القراء لزمه** **سبعة**
انواع من ذكر او دعا كذلك اي لا تنقص حرفا عن حروف الفاتحة واعتبار الانواع
 والاكتفاء بالرعاع من زيادتي ويجب تعلقه بالآخر كما قاله الامام وخرج النووي في
 المجموع وغيره ولا يشترط في الزكوات ان يفصل بينهما البدل بل الشرطان لا
 يقصد بهما غيرها واذا قدر على بعض الفاتحة كره لبلاغ قدرهما ان لم يقدر
 على بدل والا فقرأ وضع اليه من البدل ما يتم به الفاتحة مع عناية الترتيب فان
 يخرج ذلك كله حتى يخرج الزكوة والزمه **وقفه قدر الفاتحة** في ظنه
 لانه واجب في نفسه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها دونها
وسن عقب غرم بغير قراء وتعل **دعا فتاح** نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض حنيفا مسلما وما انا من المسترسلين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
 العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا انا المسلمين للاتباع رواه مسلم الا كلمة مسلما
 فان حبان وفي رواية البيهقي وانا انا المسلمين فكان صلي الله عليه وسلم يقول بآياتها
 تارة لانه اول مسلي هذه الامة وبما في الاول الخزي وسياتي في الجواب انه لا يسبق في صلاتها

ع

3

واضاف

قوله وتلك القراءة قال الزركشي
 اذا قصد بها التثنية يعني ان
 الدعاء من القرآن شجر
 بانية من القرآن شجر

وغيره واما خبر اذا قال سمع الله لمن حذر فقولوا ربنا لا الحمد فمعناه قولوا ذلك مع
 ما علمتموه من سمع الله لمن حذر اعلمهم بقوله صلوا كما رايتوني اصلا وانما خص ربنا
 لذكر الجهر بالذكر لا نعم كانوا لا يسمعون غاليا ويسمعون سمع الله لمن حذر وليس الجهر
 بالتسبيح للامام والبلدح **ثم بعد ذلك سن قنوت في اعتدال اخر صحيح مطلقا**
واخره سائر المكتوبات لانه كونا فخط وعذرة واخره وتر نصف ثان من رمضان
بالله هذا الوعد ايها تعين لفظ القنوت الذي اولى من قوله وهو اللهم احد في بين
حديث اخر **ثم** كما في العزير وعافني فميت عافيت وتولني فميت توليت
 وبارك كما اعطيت وفني شر ما قضيت انك تقضي ولا يفضي عليك انك لا بد من البيت
 تباركت ربك وتعاليت للاتباع رواه الحاكم الا في بنا في قنوت الصبح ورواه البيهقي فيه
 وفي قنوت الوتر وروى الشيخان في القنوت للثلاثة انك صل الله عليه وسلم قنوت شهر يدعو
 على النبي واصحابه القس لا يبر معونة ويقاس بالعدو غيره قال الراعي وزاد العالم به
 قبل تباركت ولا يعز من عاريت قال في الروضة وقد جات في رواية البيهقي والتمسك
 يكون قنوت النازلة في اعتدال اخره صلاتها من زيادي وقولي اخره تطلب بالنسبة
 اخره الوتر لا يترى بواحدة فلا تكون اخرته وان ياتي به امام **بلفظ جميع**
 فيقول اهدنا وهكزا لان البيهقي رواه كذا لا فجل على الامام وعلمه النووي
 في اذكاره بانه يكره للامام تخصيص نفسه بالاعا لغيره لا يومر عبد قوما فيخص نفسه
 بدعوة دونهم فان فعل فقل خافهم رواه الترمذي في حديثه ويستثنى من هذا ما ورد
 به النص كخبر انك صل الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقني اللهم
 اعتساني الدعاء المعروف **وانه** **فيه** من اى المفرد واما م محصورين راضين

بالنظير

بالنظير والتقيد من من زيادي وتركى التقيد بقنوت الوتر اولى من تقيد له به
اللهم استعيناك الى اخره **ثم** كما في الجهر يستهويك ونوم يد ونستغفر
 وتوكل عليك وتثني عليك الخير كله تشكره ولا تكفره وتخلص وتترك من
 يفرق اللهم اياك نعوذ لك بقلبي وسجدي والبرك نسعي ونحدر اى تسرع نرجوا
 رحمتك ونحشى عذابك ان عذابك الجحد بالكل ملحق برواه البيهقي بخبر عن رجل عن
 رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح تابعا عن النبي صل الله عليه وسلم قدم على هذا الاصح
ثم بعد القنوت سن صلاة وسلام على النبي صل الله عليه وسلم خبر النسي في قنوت الوتر
 الذي علمه النبي صل الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما مر مع زيادة فاني اذ ورواه في انه
 وصل الله على النبي والحق بها الصلاة في قنوت الصبح والنازلة وقولي وسلام من زيادي
 وجزم النووي في اذكاره بسن الصلاة والسلام على الال **وسن رفع يديه فيه** اي فيما ذكر
 من القنوت وما بعد كسائر الادعية للاتباع رواه الحاكم وسن كل اداع رفع يطين يديه
 الى السماء ان دعيت بحصيل شي وظاهرهما ان دعى برفعه **لا مس** لوجهه وغيره لعدم
 ثبوته في الوجه وعدم وروده في غيره **وان يجهره امام** في السرية والجهرية **لا**
 رواه البخاري وغيره قال الماوردي وليكن جهر به دون جهره بالقرأة والمفرد يسره
وان يومن ماموم جهره للارعاد يقول الشا سرا او يستمع لامامه كما في الروضة
 كما صلها او يقول اشهد كما قاله المشولي والاول اولى ودليله الاتباع رواه الحاكم
 واول الشا انك تقضي هذا ان سمع الامام فان لم يسمع فقت سر كيقية الاذكار والاعوان
 التي لا يسمعها وسابعا **محمدين** كل ركعة **بطا** نيقة لغير المي صلاته **ولو على**
عجل له كطرف من عمامته **لم يترك** تركته في قياسه وقعوده لانه في معنى المنفصل عنه

بالر الالهيات

تباع

بخلاف ما يكره كونه لأنه كثر منه فان سجد عليه عاملا عالما بحرية بطلت صلاته
 والا فلا لكن بحال عادة السجود وخرج بمحول له ما لو سجد على شيء غير كركبه فلا يضر
 وله ان يسجد على عود بيده **واقوله مباشرة بعض جهته** ولو سجد انما بها **مصلاته**
 اي ما يصير عليه بان لا يكون عليها حائل كعصا به فان كان لم يضر الا ان تكون واحدة
 وشق عليه ان الله مشقة شديدة فيصير **وجب وضع جوف من ركبتيه ومن باطن**
كفيه واطراف اصابع قدميه في السجود لخبر الشيخين انهم بان السجود على سبعة اعظم الجبهه
 واليدين والركبتين والامراف القدمين ولا يجزئ كشفها بياضه كشف الركبتين كما نص
 عليه في الامم والاكتفا بالجزء مع التقييد بالباطن من زيادتي **وتجلى بان** اي يصيب
سجده بفتح الجيم وكسرها محل سجوده **ثقل راسه** فان سجد على قطن او حوة وجب
 ان يتحامل عليه حتى ينكس ويظهر اثره في بل لو فرغت تحت ذلك كما يجزئ التحامل
 في بقية الاعضاء وتخصيصه بالوجه لا يفرج قوم الاكتفا بالغالب من تمكن
 وضعها بالتحامل لا اخراج بقية الاعضاء كما توجهه الركني فقال لا يجزئ فيها
 التحامل وان يرفع **اساقه** اي عجزه وما حولها **على اعاليه** فلو انعكس او تساوى
 لم تجز لعدم اسم السجود وكما لو اكس على وجهه ومذركليه نعم ان كان به علة لا
 يمكن معها السجود الا كذلك اجزاء **واكله ان يكره له يديه بالرفع** اي يرفع
ركبتيه مفرقتين بقى **شبر ثمر كفيه** مكشوفين **حد ومكبيه** للاتباع رواه في
 التكبير الشبان وفي عدم الرفع الجاري وفي البقية ابوداود وغيره **ناشرا اصابعه**
مضمومة لا مفرجة **للقبالة** للاتباع رواه في النشر والضم الجاري وفي الاجتزائي
 لم يرفع **جبهته** وانما مكشوقا للاتباع رواه ابوداود وغيره ويضعها معاكما

جزم به في الروضة واصلها وقال الشيخ ابو احامد في كعضو واحد تقدم ايها نشأ
وان يرفع قدميه بقدر شبر موحها اصابعها للقبالة **ويذكرها من دله** مكشوة
 حيث لا تخفى وقول يوق الى اخره من زيادتي **وان يرفع يديه في سجوده وفي**
ركوعه بان يرفع يديه عن فخذه ومرفقيه عن خبيبه للاتباع في رفع اليدين
 عن الفخذ في السجود والمرفقين عن الخبايا في الركوع رواه في الاول ابوداود
 وفي الثاني النجاشي وفي الثالث الترمذي وقيل في الاول رفع اليدين عن الفخذ في
 في الركوع **وبعض غيره** من امراء وخشي بعضه الى بعض في الركوع والسجود **لان**
 استرلها واحوط له وفي المجموع عن نص الامم ان المرأة تضم في جميع الصلاة
 اي المرفقين الى الجنبين **وان يقول المصل في سجوده سبحان ذي الاعمال** للاتباع
 رواه يحيى بن ثابت مسلم وبه ابوداود **وان يركب من** وهو الميقد وامام محضون
 راضين بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي **السم** اي سجود **الوجه** ثم
 كما في الاصل ولا اسلمت ولا اسلمت سجود وجهي الذي خلقه وصوم وشق سمعه
 وبهر اي مفرقه تبارك الله **الحالفين** للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة قوله
 وقوته قبل تبارك **وان يركب من** من الدعاء **في** بخبر مسلم اقرب ما يكون العبد من به وهو
 ساجدا كثر الدعاء اي في سجودكم والتقييد من مروي هذه من زيادتي **وانما**
جلوس **بن محمد** به ولو في نفل **سبحان** **بينه** **لحي** **المسي** **صلاته** **ولا يطول** **لله** **الا** **انها**
 غير مقصودين لذاتها بل للفصل وسيا في حكم تطويلها في بان سجود السهو **وس**
له ان يركب مع رفع راسه من سجوده بالرفع اليدين **وان يركب** **من** **سبحان** **في** **سجود** **الوجه** **في**
 للاتباع رواه في الاول النجاشي وفي الثاني الترمذي وقال **حي** **سبحان** **في** **سجود** **الوجه**

حي

صلها زيارتي

قول التحيات الخ
استفيد من المتن

لا يحذف الهمزة من لفظ من

الاقول و نو براد فدا
ما اسرار و محاسن

وقضية كلام الانوار

الاعتبار وغيرهما تليق
بما يشاء الناظر وهو

مما تقر في التشديد
ان له اظام النون الم

في الامم في الااله الله

سر فی ال رحمٰن باظہر
ال زیادی

التي

تاریخ

وكان من المصلي يد يعني او دينوي فانه سنة **عده** اي بعد التشهد الاخر ان يصل سوافي ذلك المنع وذلك

عن النبي صلى الله عليه وسلم افضل من غيره ومنه العلم اعطى ما عرفت الى اخواني وما اخبر وما اسررت وما علنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقيم وانت خير عو جسد

وارجو ان انت الغفور الرحيم و سن ان لا يزيد امام علي قد رقت شهيد الصلاة عليه

بنفسه في الامام عليه قبطيل ما اراد بالحق فوعده به في سهو كما جزم به جمع
ونفى عليه في الام وقال فلزم يزعم ذلك كرهته ومن حزم بذلك النودي في جموعه

الاقترانه. وقيل لا كذا
الاعتراف. وقيل لا كذا

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

53

والعشر

عبد القريب راجع
مستوفى شرح

كملت سجدة من التي بعدها ولغى باقيها في الاولى واخذ بالاحوط في الثانية **واعلم**
ثانيه مثلاً ترك سجدة من الاولى فان كان جلس بعد سجدة التي فعلها ولو بينه
 جلوساً ستراحة سجدة من قيامه أكفأ جلوسه والا اي وان لم يكن جلس بعد سجدة
 فليجلس طويلاً ليأتي بالركن بعينه ثم يسجد واعلم في آخر رابعة ترك سجدة
 او ثلاث جعل محلها اي الخس فيها وجب ركعتان اخرا بالاسواء وهو في المسئلة
 الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فتجوزان بالثانية والرابعة
 ويلغوا باقية وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة اخرى او اربع
 جعل محلها **فجدة** يجب ثم ركعتان لاحتمال انه ترك سجدة من الاولى وسجدة من
 الثانية وسجدة من الرابعة فالحاصل له ركعتان لا سجدة من الاولى ثم بسجدة من
 الثانية والثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها وكذا في ركعتين او خمس او ستين
 جعل محلها **ثلاث** اي ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك سجدة من الاولى وسجدة من
 من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الاولى بسجدة من الثانية والثالثة والرابعة وانما في الست
 ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات او سبع جعل محلها **سبعة** اي ثلاث
 ركعات لان الحاصل له ركعة الا سجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة من ثلاث ركعات
 ويتصور ترك طمأنينة او سجود على عمامة وكالعلم ما ذكر الشرح فيه **ولا يكره**
 المختار عنه **تخصيص عييته ان لم يخف منه ضرراً** اذ لم يرد فيه شيء فان خافه كره
ادامه نظر محل سجدة لا تكافؤ الى الخشوع نعم بسن كذا في المجموع في التمهيد ان لا
 يخاف من اشارة محدث فيه **وحشوع** وهو حضور القلب وسكون الجوارح لانه
 قد اقلع البومون **ون** بوقاية اي تاملها قال تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك لينبؤوا

في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها

لا تفسد

ايامه

في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها
 في سجدة من التي بعدها

اياته وتروى كذا في الفقه **ودخول صلاة** للذي علم ذلك قال تعالى
 واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى **وفراغ قلب** من الشواغل لانه اقرب الى الخشوع
ومضى في قيام او بدله **يمين كوع يسار** وبعض ساعدها وسرها تحت صدره فوق
 سوته للاتباع روي بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي ابو داود وقيل بخير
 بين بسط اصابع اليمن في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والقفل
 من القبط المذكور فتسكن اليدين فان ارسلها ولم يبعث فلا بأس بغير عليهما في
 الام والكوع وهو من يدي العظم الذي يلي ابهام اليدين والرسخ المفصل بين الكف
 والساعد **ودكر ودعا** وهو من يادى **بعدها** اي الصلاة كان صل الله او سلا اذا
 سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
 اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند رواه الشيخ
 وقال صل الله على من سجد لله بركل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين
 وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال تمام المائدة لا اله الا الله وحده الى قوله قل بعفرت خطايا
 وان كان مثل من يروي الخبر وكان صل الله على من سجد اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً
 وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وسئل
 النبي صل الله عليه وسلم اي الدعاء اسرع اي اقرب الى الاجابة قال اجوف الليل ودبر الصلوات
 المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما سر الخي تجهر بها امام يري تعليمها مؤمنين
 فاذا تعلوا سر **وانتقال الصلاة من محل الى محل** تكثير المواضع السجود فانها تشمل له
 وتغيرى بذلك اعم من قوله وان ينتقل النقل من موضع فريضه قال في المجموع وغيره
 فان لم ينتقل فليفصل بكلام انسان **وانتقاله لنقل** في بيته افضل لخبر الصحابي

ذلك لسهولة الفتور
 والتوالي

ن
 ثين

50

3

فروع المحرم على المرأة
 صا شتمها بشتم ظاهر
 من غرا دي ولم ياذنها
 فيه زوج او سيده وكجوز
 ربط الشتم كجسود
 كسر الملكوت ونحوها
 لينة الشتم ذكرها ايضا
 و ذكر اسما بها
 الخطا

الاول

Handwritten Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is written in a cursive style, characteristic of Ottoman Turkish or Persian manuscripts. The visible words include:

- الله
- او في
- الحق
- من عند الله
- الصغير

The text appears to be a religious or philosophical treatise, possibly discussing the nature of God and the universe.

ويقال ما ذكرنا من تعبيره بما ذكرنا من تعبيره بنقل ركن قولي ومن
 تعبيره السجود بالسجود وخرج ما ذكرنا من نقل الغطاء والسلام وتكبيرة الاحرام عمل
 فينقل وفارق نقل الفعل نقل القول غير ما ذكرنا لا يغيره هبة الصلاة بخلاف نقل
الفعل والشك في ترك بعض قيل قد يؤول في معنى كقولنا لان الاصل عدم الفعل
 بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المتروك قد لا يقتضي السجود بخلاف الشك
 في ترك بعض مبهم لضعفه بالاحكام ويجوز ان يقتضي بالمعنى معنى خلافا
 لمن زعم خلافا في جعل المبهم بالمعنى لا الشك في فعل محلي عنه وان ابطال عمل
 ككلام قليل ناسيا فلا يسجد لان الاصل عدمه ولو سجد وشك هل سجد اول
 او بالثاني واقتضى السجود او هل متروكه القنوت او التشهد يسجد لتيقن مقتضيه
الا للشك في الصلاة او في زيادة نكوشك وهو في رابعة اصل ثلاثا ام اربع
ركعة لان الاصل عدم فعلها **وسجد** وان زال شكك قبل سلامه بان تذكر قبله انها
 رابعة للتعدد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى خطئه ولا الى قول غيره وان كان جمعا
 كثيرا والاصل في ذلك خبر مسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم ير اصل ثلاثا ام اربع
 فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان خيرا
 شفعن له صلاة اي ردتها السجدة وان ما تضمنتها من الجاوس بينهما الى الاربع
 اما ما لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من رابعة اهي الثالثة ام رابعة فقد كره فيها
 انها ثلاثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا يمتد **ولو سجد** على غير السجود
وشك اسجد ام لا يسجد لان الاصل عدم السجود ولو شك اسجد واحدة ام اثنتين
 يسجد اخري ولو شك في تشهد **اول** وحده او مع فعوده او فعوده وليس بفرض من قيام

قوله في الصلاة او في زيادة نكوشك وهو في رابعة اصل ثلاثا ام اربع

او سجد

قوله في الصلاة او في زيادة نكوشك وهو في رابعة اصل ثلاثا ام اربع

قوله في الصلاة او في زيادة نكوشك وهو في رابعة اصل ثلاثا ام اربع

او سجد فان عاد له بطلت صلاته لقطعها فضا لنقل **ان عاد ناسيا** انه فيها
او جاهلا تحريمه فلا تبطل لعذر وهو ما يخفى على العوام ويكره العود عند ذكره
 او تعلمه **لكنه يسجد** للسجود لزيادة قعود او اعتدال في غير محله **ولا ان عاد**
ماموما فلا تبطل صلاته **بل عليه عود** فان لم يعد بطلت صلاته الا ان ينوي قضا
 خلافا اذا انجز الترك فلا يلزم العود بل ليس كما روي في التحقيق وغيره في التشهد
 ومثله القنوت وفارق ما قبله بان الفاعل ثم معدور في فعله غير متعدي فكانه لم يفعل
 ما لو كان متعديا بخلافه هنا ففعله معتدي وقد انتقل من واجب الى اخر غير بينهما ولو عاد
 عاملا الامام للتشهد مثلا قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه انتقا
 الامام ولو انصت معه ثم عاد هو لم تجز له متابعته في العود لانه ايا ما يخفى به في شرح الروض
 فلا يوافقه في الخطا او عاموا فصولا باطله بل يبارقه او يستره خلافا
 عاد اي انه عاد ناسيا وان لم يتبين له اي فرض عاد مطلقا **وسجد** للسجود **ان عاد ناسيا** اي سوا كان الى
 في مسألة التشهد **او بلغ حد الوأكل** في مسألة القنوت لتغيير ذلك نظم الصلاة بخلاف القيام اقرب
 ما اذا لم يصل الى ذلك لغلة ما فعله وفي السجود المذكور اضطراب ذكرته في شرح الروض السجود او اليه
 واما المأموم وغيره **ولو تعذر غير مأموم** ترك اي التشهد الاول والقنوت **فعاد** عاموا عالما
 بالتحريم بطلت صلاته **ان عاد او بلغ ما من من القيام في الاولى وحده او في الثانية**
 خلافا للمأموم لما روي التحقيق وغيره اما اذا لم يبار او لم يبلغ ما من فلا تبطل لانه
 ود كروي في مسألة حكم العامر العالم والناسي والجاهل والمأموم وتجد القول مع تعبيره
 في مسألة التشهد بغير المأموم من زبادي **ولو شك بعد السلام** وان قصو الفصل **رك**
فرض يقبل دنة بقولي غير بد **وتكبير** التحريم **لو** لان الظاهر وقوع السلام عن تمام
 للقنوت اه ب ج

قوله وقد اتفقنا من واجب وهو المتابعة الى اخره وهو القيام اه

فان كان الغرض نية او تكبيرا استأنف لانه شك في اصل الاعتقاد وكذا الوضوء هل
 يوي الغرض او التطوع كما قاله البغوي ويمكن اذ راجعها فيما ردت **وهو حال**
قدوته الحسنة كان سهو عن التشهد الاول او الحكمة كان سهو عن الفرقة الثانية في
 ثابتهما في صلاة ذات الرقاع **بجمله امامه** كما يحمل الجهر والسوء وغيرهما **فلوطن**
سلامه وسلم بان حاله في خلاف ما ظنه **تابعه** في السلام **ولا سجود** لان سهو في حال
 قدوته ولو ذكر في تشهد **تران** ركن غير مامرا فان نية او تكبير وحي ركن الترتيب **ون**
 من سجدة من ركعة اخيرة **انى** جعل **سلامه امامه** بركعة كان ترك سجدة من غير الخشوع **ون**
ولا يسجد لان سهو في حال قدوته وخرج بحال قدوته ما لو سهو قبلها او بعد انقطاع **ون**
 فلا يحمل امامه فلو سلم مسبقا بسلام امامه وذكر بي أن قصر الفصل وسجد
وبجمله اي المأموم **سهو امامه** كما يحمل الامام سهو سوا سهو قبل اقتدايه
 به ام حال اقتدايه **فان** **سجد امامه تابعه** فان ترك متابعه عمدا بطلت صلاته
 واستثنى في الروضة كاصليها ما اذا تلبس له حدث الامام فلا يلحقه سهو ولا يحمل
 الامام سهوه وما اذا اتفق غلط الامام في ظنه وجوز مقتضى السجود فلا يتابعه فيه
فربيعه مسبوق **احرصا** لانه محل سجود السهو **والا** اي وان لم يسجد الامام وسلم
سجد المأموم **احرصا** لانه جبر الحلل صلاته ليس هو امامه **وسجد السهو** **والا** **كثير**
السهو **سجد** **ان** بنية سجود السهو **فبيل** **لامه** لانه صل الله عليه وسلم فعله ولم يرد ان
 ذاك ولا نه لمصاحبة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها واجابوا عن
 سجود بعد في خيرين والدين وغيره يحمله على انه لم يكن عن فصل مع انه لم يرد لبيان
 حكم سجود السهو سواء كان السهو بزيادة ام بنقص ام بها **كسجد الصلاة** في واجباته ومنزلة

سجدة

فان سلموا مطلقا او سهوا وطال الفصل عرفا فان السجود والاسجد نعم ان سلم
 مصلي السجدة فخرج وقتها او القاصرون قنويا لاقامة او انتهى سهوه بوصول سفينته
 او اياها المتكلم لما او انتهت مع الخف او خوذ لا ولم يسجد **اذا** سجد فيها اذا سلم
 ساهيا ولم يطل فصل **صار عاردا الى الصلاة** فيجوز ان يعيد السلام واذا احدث بطلت
 صلاته واذا اخرج وقت الطهوية فانه الحجة قال البغوي والسجود في هذه المصاحف
 عنها العلم بحال لانه يفوت الجهر مع امكانها ثم يثبت ما يتعد فيه السجود صوته
 لاحكاما فقلت **ولو سجد امام جماعة وسجدوا فان ثوبها اموا** **اظهرا** لما سياتي في بابها
وسجدوا ثانيا اخر الصلاة للتبين ان السجود الاول ليس في اخر الصلاة **ولوطن** المصلي
سهوا **فان** **علامه** اي عدم ما ظنه **سجد** ثانيا لزيادة السجود الاول وكذا الوضوء
 في اخر صلاة مقصور فلهذه الائمة والامام ولو سجد للسهو ثم سجد قبل سلامه بسلام او
 غيره لا يسجد ثانيا على الاصح لانه لا يامن وقوعه فليس كذلك **يا**
 في سجود التلاوة والشكر **سجد** **ان** **تلاوة** **بفتح** **الجيم** **القاري** **ولو صليا** او خطيبا وكذا السامع والشارع **يا**
 وامكنه السجود عن قرب بمكانه او اسفل المنبر **ساجد** فصل السامع امر لا ولو كان القاري السامع والشارع **يا**
 كافرا **قرا** جميع اية السجدة **مشروعة** كالقراءة في القيام ولو قبل الفاتحة بخلاف غيرها السامع من قصد السامع
 لقراءة فصل في غير محلها وقراءة جنب وسكران والاصل فيها ذكر ما رواه الشيخان عن ابن عمر **يا** السامع من سمع من
 انه صل الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فليسجد وسجد معه حتى **يا** غير قصد اني بناء على
 ما يجل بعضنا موضعا لكان جيمته وفي رواية لمسلم في غير صلاة **يا** **تلاوة** **السجدة** **يا**
 اي السامع **سجد** **القاري** **لكن** **تأخوها** لغير الفاصل ليس كذا كرها الفاصل وذكرها
 لغير الفاصل مع التثنية بشروط غير القراءة من زيادتي واذا سجد السامع مع القاري فلا

وكذا السامع والشارع **يا**
 السامع والشارع **يا**
 السامع من قصد السامع **يا**
 السامع من سمع من **يا**
 غير قصد اني بناء على **يا**

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يرتبط به ولا ينوي الاقدابه **وهي** أي سجدة التلاوة **اربع عشرة** سجدة بالجمع وتلافي
المفصل في النج والاشفاق واقراء البقية في الاعراف والرعدا والنحل والاسرا وخزله
والفرقان والنمل والم تنزيل وحس السجدة بحالها معروفة واحجج لذلك بخبر ابي داود
باسناد حسن عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال اقرا في رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي السجدة ثمان والسجدة الباقية منه سجدة
المذكورة بقولي **ليس بها سجدة** **قصة** **التي سجدة شكر** لخلق النسي سجدها
داود نوبة وسجدها شكرا على قبول توبته كما قاله الرازي **ليس** عند تلاوتها في غير
صلاة ولا يتخلل فيها كما يعلم ما يأتي **وسجد** **مصل** **القراءة** لا لقراءة غيره **الامامة**
فلسبح **الامامة** لا لقراءة غيره سجود ولا لقراءة نفسه **فان** **سجد** **الامامة** **وتخلل** هو عنه
او سجده **هو** **دونه** **بطلت** **صلاته** **لما** **الفه** **الفا** **دشه** **ولولم** **يعلم** **سجوده** **حتى** **رفع** **واجه** **لم**
تبطل **صلاته** **ولا** **يسجد** **ولو** **علم** **والامام** **في** **السجود** **فهو** **ليسجد** **فرفع** **الامم** **راسه** **رجع**
معه **ولا** **يسجد** **ويكبر** **المصلي** **كعبين** **ندبا** **لهوي** **ولرفع** **من** **السجدة** **بالا** **رفع** **دولا**
تجلس **المصلي** **لا** **سفر** **احده** **بعده** **لعدم** **وروده** **ود** **كعدم** **رفع** **اليدين** **في** **الرفع** **من** **السجدة**
لغير **المصلي** **من** **زكادني** **والكان** **الاي** **السجدة** **لغير** **مصل** **لأن** **بان** **يلزم** **ناويا** **وسجود** **وسلا**
بعد **جلوسه** **بلا** **تشهد** **وسن** **له** **مع** **ما** **رفع** **يديه** **في** **تكبير** **حرم** **وما** **ذكرته** **هو** **لا**
الاصل **بما** **ذكره** **قال** **ابن** **الوفعة** **ولا** **يلزم** **المصلي** **بشي** **اتفاقا** **لان** **نية** **الصلاة** **تسحب**
عليها **وبهذا** **يفرق** **بينها** **وبين** **سجود** **السهو** **وسرطها** **اي** **السجدة** **كصلاة** **اي**
كسرطها **من** **خوا** **الطهور** **والستر** **والتوجه** **ودخول** **وقتها** **وهو** **بالفراغ** **من** **قراءة** **آياتها**
وان **لا** **يطول** **مصل** **عزفا** **بينها** **وبين** **قراءة** **الآية** **كذلك** **تظهر** **بعد** **قراءتها** **عن** **قوب** **ليسجد**

هذا الحديث يدل على ان السجدة لا تسحب على غيرها من اجزاء الصلاة بل هي خاصة بها

وهي **كسجد** **ما** **اي** **الصلاة** **في** **الفروض** **والسنن** **ومنها** **سجدة** **وجوب** **الذي** **خلقه** **وهو**
وشق **سمعه** **وبصره** **خوله** **وقوته** **فتبارك** **الله** **الحق** **القيس** **رواه** **الترمذي**
وصحة **الاصور** **فالبهي** **والاقتبار** **كر** **الي** **اخر** **فهو** **الحاكم** **وليس** **ان** **يقول** **ايضا**
اللهم **اكتب** **لي** **بما** **عندك** **اجرا** **واجعلها** **عندك** **دخرا** **وضع** **بها** **عني** **وزرا** **واقبلها**
من **كما** **قبلتها** **من** **عبدك** **داود** **رواه** **الترمذي** **وعنه** **باسناد** **حسن** **ونكر**
اي **السجدة** **من** **ذكر** **تكريرا** **اي** **لو** **تطيس** **واحد** **او** **ركعة** **لوجود** **مقتضيها** **تعمد**
لم **يسجد** **حتى** **كر** **الآية** **كها** **سجدة** **وسجدة** **الاستغفار** **لا** **تدخل** **صلاة** **فلو** **فعلها** **فيها** **عامدا**
عالم **بالحر** **بطلت** **وسن** **الحج** **نعمه** **كحوت** **ولدا** **وما** **لا** **اتباع** **رواه** **ابو** **داود** **وعنه**
مخلاف **النعم** **المستغفر** **كالعافية** **والاسلام** **لان** **ذلك** **يؤدي** **الي** **استغراق** **العمر** **وانواع**
نعمه **كجاء** **من** **هدم** **او** **غرق** **للا** **اتباع** **رواه** **ابن** **حبان** **وقيل** **في** **المجموع** **نقل** **عن** **الشافعي** **والاحكام**
النعمه **والنعمه** **بكونها** **ظاهري** **لن** **يخرج** **الباطنين** **كالعرفه** **وسر** **المساوي** **او**
رويه **ميسل** **كر** **من** **لا** **اتباع** **رواه** **الحاكم** **وقاسق** **بقيد** **زدته** **بقولي** **معل** **بفسقه**
لان **مصيبه** **الدين** **اشد** **من** **مصيبه** **الدنيا** **ولهذا** **قال** **صل** **الله** **عليه** **وسلم** **الله** **لا** **يجعل**
مصيبته **في** **دينه** **والسجود** **المصيبين** **على** **السلامه** **منهم** **ويظهرها** **اي** **السجدة**
لهيوم **نعمه** **ولا** **ندفاع** **نعمه** **والفاسق** **الذكور** **ان** **لم** **يحق** **ضربه** **لعله** **يتوب** **لا** **الاي**
الفاسق **الذكور** **ان** **خاف** **ضربه** **والاميل** **ليلا** **يلاذي** **مع** **عذره** **وتعبري** **بالفاسق**
اولي **من** **تعبري** **بالعامي** **لشبه** **المعصية** **الصغيرة** **بغير** **اصلا** **مع** **الله** **لا** **يسجد**
لروية **مركبها** **وقولي** **ويظهرها** **الاخر** **اعم** **اولي** **بما** **ذكره** **وهي** **كسجد** **التلاوة**
خارج **الصلاة** **فيما** **مر** **فيها** **ولما** **رفع** **عليها** **اي** **السجدة** **لن** **كان** **له** **فيها** **مع** **مكر**

اذا صعد المنبر او نحو وانتهى الى الركعة التي يجلس عليها المساء بالمستراح **وان يسلم**
 عليهم ثم يجلس فيكون **واحد** للاتباع في جميع رواه في الخبر الجاهل وفي البقية البيهقي
 وغيره وذكر الترمذي في السلام والجلوس مع قولي واحد من زيادتي **وان تكون**
 الخطبة **بليغة** اي قصيرة جولة لا مبتدلة مركبة فانها لا تؤثر في القلوب **مفهومة** اي قريبة
 للفهم لا غريبة وحشية اذا لفتت بها اكثر الناس **متوسطة** لان الطويلة تمل وفي خبر
 مسلم عن جابر بن سمير قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا اي
 متوسطة والمراد ان تكون الخطبة قصيرة بالنسبة للصلاة كخبر مسلم اطيلوا الصلاة واقصروا
 الخطبة وتعبرون متوسطة اولى من تعبيرهم بقصير فانه الموافق للروضة كما صلها والمحرران
 لا يلتفت في شي منها بل يستمر مقبلا عليهم الى فراغها وبينهم ان يقولوا عليه مستمعين له
وان يشغل يسراه بخو سيف للاتباع رواه ابو داود والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هؤلاء الذين
 قاموا بالسلاح وبناء خوف المنبر لا يتابع السلف والخطبة هذا مع قول يسراه من زيادتي فان لم يجد
 شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى او لم يسلحها والعرض ان يجتهد ولا يجتهد بها **وان يكون طويلا**
بنيها اي الخطيبين **قد سوي الاطلاق** تقريبا لذلك وخروجها من خلاف من اوجبه ويقروا فيه
 شيئا من كتاب الله تعالى للاتباع رواه ابن حبان **وان يقيم بعد فراغه من الخطبة مودعا**
وياديه هو ليبلغ الحجاب مع فراغه من اقامة فيبشع في الصلاة والمعن في ذلك المبالغ
 في تحقيق الولا الذي هو وجوبه **وان يقرأ الوكعة الاولى** بعد الفاتحة **الحكمة في الثانية**
النافعة جهر الا اتباع رواه مسلم وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة بسلم
 ربك الاعلى وهو انا حديث النافعة قال في الروضة كان يقرأها ثلثين في وقت وهاتين
 في وقت فهاستبان وفيها كاصلها لورث الحكمة في الاولى قراها مع النافعة في الثانية او قراها

في الاولى

في الاولى قراها الحكمة في الثانية كي لا تخلوا صلاة عنهما والقصير ليس عدم الالتفات وما عطف
 عليه من زيادتي **فصل** في الاعمال المستنونة في الجمعة وغيرها وما يترك معها وينوي بها
 الغسل اسبابها الا الغسل من جنون الغما فينوي رفع الحجابة **من غسل فان عجز عن بركه**
 بنية الغسل **لربها** اي الحكمة وان لم تلزمه بل يترك تركها حائرا في الفضيلة والخير الشيطان
 اذا اجاز احكم الحكمة اي المديحها فليغتسل وخبر ابن حبان عن ابي الحكمة في الرجال والنساء
 فليغتسل ورفق امر عن الوجوب الى الترتيب خبر من توفي يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل
 بالغسل افضل رواه ابو داود وغيره وحسن الترمذي وقوله فيها اي في السنة اخذ اي بها
 جوت من الاقتصار على الوضوء ونعت الفضلة والغسل معها افضل **بعد طلوع فجر** لا بعد طلوع
 اليوم كما سياتي **وتريد منه هاديا** اي افضل **لا يفضي الى الغرض من استناء الركعة الكريمة**
 حال الاجتهاد **ومن المستنون اعمال الحج** وعمره تاتي في كتابها **وغسل عيده وكسوف** بقسدها
واستناء اجتماع الناس لها للحكمة والزيادة في العبد فلا يجتهد في الغسل له من غسل
لما سئل ميت مسلم كان اوكافوا الجنتين غسل ميتا فليغتسل واه الترمذي وحسنه ابن حبان ومحمد
 وصرفه عن الوجوب خبر ليس عليه في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه رواه الحاكم وصححه على شرط
 البخاري وقيس بميتا ميت غيرنا **وغسل الجنتين** **ومعني عليه** اذا افاقا للاتباع في المعنى علم اوكافوا
 الشيطان وقيس به الجنتين **واذا اسلم** لامرؤ صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل
 لما اسلم وكذا تمامه ابن اثير رواه ابن اثير خبره حبان وغيرهما وليس الامر للوجوب لان جماعة
 اسلموا فلم يبرهم بالغسل وهذا اذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من حجابة او خوها
 والاوجب الغسل وان اغتسل فيه واذا التعمير من انه قد بقيت اعمال اخر مستنونة
 كالغسل لليلوع بالسن والاعتكاف للخروج من الحمار **واكنها غسل الجمعة ثم غسل فاستل**

للأحاديث الصحيحة الكثير في الأول ليس الثاني حديث صحيح بل اعترض الجمهور على الترمذي وتحيينه
لحديث السابق من أحاديثه فعلى ابن حبان في تصحيحه أنه أوي وقد غسل غاسل الميت على البقية
للأحاديث في وجوبه **ومن ذكر اليها الغلام** ليأخذوا بها السهم وينظروا الصلاة وخبر النخعيين
ساعتين يوم الجمعة غسل الجارية أي غسلها ثم راح أي في الساعة الأولى فكانا قرب بدنة وراح
في الساعة الثانية فكانا قرب بقرا ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كيشا قربت ومن راح في
الساعة الرابعة فكانا قرب حجارة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قرب بيضة فإذا خرج الإمام
حضر الملائكة يستمعون الصوت وروي النسائي في الخامسة كالذي يهدي عصفورا في السادسة بيضة **بيان**
فمن جاز في أول ساعة منها ومن جاز في آخرها مشركان في العمل البدنة مثلا لكن بدنة الأول كل من بدنة الآخر
وبدنة المتوسط متوسطا أما الإمام فيسأل الفاعل إلى وقت الخطبة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم
والبكور يكون **من طلوع** لأنه أول اليوم شرعا وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وأما ذكر في الخبر
لفظ الراح مع أنه اسم الفروج بعد الزوال كما قاله الجوهري وغيره لأنه خروج كما هو في بعض الزوال
علا أن الأزهري منع ذلك وقال أنه مستعمل عند العرب في السبيل أي وقت من ليل أو نهار وقول الغير
إلى العلم من يراى **ومن دعا إليها طريق طويل ما شيا لا راكبها بسكنة ورجوع في وقت قصير**
ما شيا ولا كما في العيد في الذهاب والرجوع وذكرهما في زيادتي والحق عمل المشي في خبر روى الترمذي
وحسنه وابن حبان وصححه وخبر النخعيين في السكنة إذا اتبع الصلاة فلا نأوها وأنتم تسعون
وأنها عليكم السكنة وهو مبني للمرد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى
ذكر الله أي امضوا كما في **به لا تعد** في المذكورات من زيادتي بأن يشق البكور والذهاب والرجوع
فما ذكره أو المشي ويضيق الوقت فلا يركب التلاذد الأول والركوب الأسرع وقال الحنفية يطير في الأسراع
أول ثم يركب الجمعة **ومن استغاث في طريقه حضور قبل الخطبة بقراءة أو ذكر أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**

حاصل

يؤتي

ينزل

ليسا أنوا بها في هذا الوقت العظيم **ومن باحس ثيابه** لا يعلل ذلك في خبر ابن حبان والحاكم
وروى الإمام حسن العبدة **والبيض منها أوي** من زيادتي خبر القسوة من ثيابه البياض فأنها من خير ثيابكم
وكنوا فيها ما كنتم رداءه الترمذي وغيره وصحح في البيض ما أصبح قبل شجره **وتزين** تطيب لذكره في
خبر ابن حبان والحاكم السابق **وإذا ذهب ظفر كسحور** لا يتابع رداءه الزمان في سنده **وحو** كربة كسان
ودسح ليل ينادي به أحد قال الشافعي من تطف ثوبه قل حجه ومن طاب راحته زاد عقله وخومن
زيادتي **ومن أكل رطبا** يومها وليلتها أما يومها فليخرج أن يصادف ساعة الإجابة وهي ساعة خفيفة
وأرجاها من جلوس الخطبة إلى آخر الصلاة كما في خبر مسلم قال في المجموع وأما خبر يوم الجمعة فتشاع عن
فيه ساعة بوجرد مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه قال لم يسمعها أحد ساعة بعد العصر فيعمل أن
هذه الساعة مستقلة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو الخبر ليلة القدر وأما ليلتها فالفقيهان
على يومها وقد قال الشافعي رضي الله عنه بلغني أن الدعاء يستجاب ليلة الجمعة **وأكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**
الله عليه وسلم يومها وليلتها خير أكثر وأعلى من الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على
صلاة على الله عليه وسلم عشرين رداءه البيهقي بإسناد جليل كما في المجموع **وأكثر قراءة الكهف يومها**
وليلتها الخبر من قرا سورة الكهف ليلة الجمعة أضاع له من النور ما بين الجمعةين رداء الحاكم
وقال صحيح الإسناد وخبر من قرا سورة الكهف ليلة الجمعة أضاع له من النور ما بينه وبين
البيت العتيق رداء الواري فقول يومها وليلتها متعلق بالمسائل الثلاث كما تقرروا وذكر كذا
القراءة من زيادتي **وذكر** كما في الخبر المنع من ذلك في خبر رداء ابن حبان والحاكم **والأمام**
لم يجز طريقا إلا بخط فلا يكره له لا يضطره إليه **ومن وجد راحته لا يصلحها إلا خطي** **والأمام**
أو أكثر ولم **رج** سدها فلا يكره له وإن وجد غيرها لتقصير القوم بإحلالها كمن ليس له أن
وجد غيرها أن لا يتخطى فإن رجا سدها كان رجاء أن يتقرب من أحل اليها إذا أقيمت الصلاة كذا

في

في

في

الناس

كثرة الذي وذكر الكراهة مع قولي الامام في الخوف من زيادتي **وجزم على لزوم الجملة اشتغال بجمع**
من عقود وصارح وغيرهما مما فيه تشاغل عن الجملة **بعد شروع في اذان خطبة** قال تعالى اذا تودى للصلوة
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكروا البيع اي تركوه والامر للوجوب فيعلم الفعل وقيل البيع
غيرهما ذكره وتفسيره اذان بما ذكرناه الذي كان في عهد صلوات الله عليه وسلم فانصرف النوافي
الاية اليه وحمية ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد اما اذا سمع النوافي فقام قاصدا للجمعة فباع
في طريقه او فعلى المصارع وباع فلا يجرم كما صرح به في التمهيد نقله في الوضوء قال وهو ظاهر كون البيع
في المسجور مكره ولو تابع اشان احدهما لمزوم الجملة دون الاخر اتم الاخر ايضا لعائنه على الجوارم
وقيل كونه له وخروج من المزوم من المزوم فلو تابع اشان من لم يلزمه لم يجرم ولم يكره **فان عقد من جزم**
عليه العقد **في العقد** ان المتبع منه لمعنى خارج وقولي عقد اعلم من قوله باع **وكره ذلك قبل الاذان**
المذكور والكون للخطبة **بعد زوال** لا يدخل وقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الاستاذين ان لا يكره في بلد
يخرجون فيها اخيرا كثيرا كمنه لما فيه من الضرر اما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفى التحريم بعد
وقبل الاذان والجلوس محمول كما قال ابن الوضوء علم من لم يلزمه السجح حينئذ ولا في جزم ذلك
فصل في بيان ما يترك به الجمعة وما لا يترك به مع جواز الاستغلاف وعدمه **من ادرك**
مع انما ركعة ولو لم تكن لم تقدر الجمعة **فصل في جواز الزوال قدرته** بمعارضة او سلام امامه
حكم جهر الامامها قال صلوات الله عليه وسلم من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادى ركعة الصلاة وقال ان
ادرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما اسناد صحيح على شرط الشيخين
وقوله فليصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام او ادرك **دونها** اي الركعة **فانته** اي الجملة
لفهم الجواز **فبين** بعد سلام امامه صلاة **ظهور** القوت للجمعة وتعبير بركعة وبزوال
الوقت اولى من تعبير بركوع الثانية ويصح التام **ويجوز** وجوبا في اقتناء **بجمع** لا يظهر موافقة

الجمعة

السلام

السلام وان الياس منها لم يحصل الا بالسلام ان قد يتدارك امامه ترك ركعتين فيأتي ركعة فيركع الجمعة
وهذا يحمل على ان لا يركع الا بسلام فيمكن له عز وامن وان كان من ان الياس يحصل برفع الامام
راسه من ركوع الثانية ويقرب بان لمن مر ثم ان يصل الظهر قبل وقت الجمعة فلا يقرب عليه سجدة
احتمال ادراكها فضيلة تعجيل الظهر بخلاف من حثا فان الجمعة لا يركعها فلا يقرب غيرها مع قيام
احتمال ادراكها **انما اطلقت صلاة اذا جمعة** كانتا وغيرها **فصل** اي عن قرب **بعد زوال**
بطلان استغلاف نفسه امام استغفله الامام او القوم او بعضهم لان الصلاة بامامين اي مثلا
بالعاقب جارية كما في قصة اي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سوا استغفافية
قد ودد ان لا يركع من ركعة الاول في دوام الجماعة والاستغلاف في الركعة الاولى من الجمعة واجب
وفي غيرها مندوب وخروج بقولي عن قرب المشعر به اماما لا يفرده بركن فان ذلك متبع في غير
الجمعة بغير تحريمية اقتدا وفيها مطلقا وهذا الاستغلاف من الاصل **فصل** لو حلقه **في غير**
مقتدي به قبل بطلانها جاز **فصل** بقول ردت بقولي **ان الجملة** في نظم صلواته بان
استغفله في الاولى او في الثانية الباعية فان استغفله في الثانية او الاخيرة لم تجز بالتحليل بنية
اما في الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لان فيها تشاغبة بعد اخرى او فعل الظهر قبل وقت الجمعة وذلك
لا يجوز ولا بد المسبوق لانه تابع لا منتهى ودخل في مقتضى من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى
فيجوز استغفاله لانه لا يفتد اصارى حكم حاضرها **ان** كان الخليفة في الجمعة **ادرك** الركعة
اول وان بطلت صلاة الامام فيها **فصل** اي الخليفة والمقتدين **ان** ايدوا ان لم يركع
الاولى وان استغفله فيها **فصل** لانهم ادركوا ركعة كاملة مع الامام وهو لم
يدركها معه فتمها ظهر ادركوا التخييل وقضيتها بان يتمها ظهر وان ادرك معد ركوع
الثانية وسجودها لكن قال البغوي يتمها جمعة لانه صل مع الامام ركعة **في ايام المنسولين**

محله ان كان رايدا على الاربعين

لکھنؤ
فیمہ ذکریہ
مکتبہ

اذ لم تصح
بدونه

أنا أهدى من قبل أدتقاع
أمامه عن أقل الركوع
خلافا لما قاله
بعض العلماء

والله اعلم

هف

والثاني في الثانية بلا تقدم وناحر المضموم ذلك مما ذكرته بالاول **والثاني** اي في
 الركعتين **فرقة صغرى وقبالة** ودام الباقيون على المناجعة **حار** وقولوا والمسلمون كتبوا
 ولا سائر من زيادتي والنوع الثاني صلاة **بطن خل** رواها الشيطان **وهو السجدة** اي في
 اي في عرجة القبله او فيها وتم سائر ان يصلي الامام الثانية او الثالثة او الرابعة
 بعد صلاة القوم فرقتين **بين كل من يدركه** والاخر يحرس فتقع الثانية لدناقله
 وهو وان جازت في غير الحوز سنت فيه في عرجة عند كثرة المسلمين وقلة عددهم
 وحوزهم عليهم في الصلاة وقولوا وتم سائر من زيادتي هنا وفيما بعد **والنوع**
 الثالث صلاة **ذات الرقاع** رواها الشيطان ايضا **وهي والحد** اي في عرجة
 القبله او فيها وتم سائر ان **تقف فرقة في وجهه** يحرس ويجعل الثانية **بغير**
أكدة ثم عند قيامه للثانية منتصباً او عقب رفعه من السجود **تطرق** بالنية
 حتماً في الاول وجوار في الثاني وهو من زيادتي **وتلك بقية صلاتها**
فروجه اي العود في ذلك والامام منتظراً **فبصل** اي بالنية ثم تنحني
 ثانياً وهو منتظر لها في تشهد **وتلك** ويسلم **وهي** التحوز فضيلة الظل
 معه كما حازت الاولى فضيلة الحرم معه **ويقرأ في انتظاره** قائماً **وتشهد في انتظاره**
 جالساً وشمل ذلك لجمعة وشرط صحتها ان يكون في كل ركعة اربعون سمعوا الخطبة
 لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية وصلايتها كصلاة عسفان اولى بالجواز
 ويصلي **الثالثة** فرقة **راكعين** وبالله عهد **وهو افضل** من عسفان
 لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية **وينظر** قراع الفقرة
 الاولى ويجي الثانية في جكول **والثالثة** وسواي انتظار في القيام **افضل**

بالنسبة
للسام

من انتظار في الجكول لان القبار محل التطويل **ويصلي الرابعة بكل من فرقتين كعتين**
 ويشهد بكل منهما وينتظر الثانية في جكول تشهد او قيام الثالثة وهو افضل
 كما مر **وتحوز** ان يصلي ولو بلا حاجة **بكل** من اربع فرق **ركعة** وتفرق كل فرقة من الثلاث
 الاول وتقر لنفسها وهو منتظر اعيانها في الاخرى وينتظر الرابعة في تشهد ليسلم
 بها ويقاس بذلك الثانية ويصح شمول المقن لها **وهذه** اي صلاة ذات الرقاع بكيفية **لها**
افضل من الاولين اي صلاتي عسفان و **بطن خل** للاجماع على صحتها في الجملة دونها
 وتسع عند كثرة تناقها كثرة شرط لسنيتها لا لصحتها خلافاً لمقتضى كلام العراقي في تحوير
 وفارق صلاة عسفان بجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية ولما ان نوت المفارقة بخلاف
 تلك وذكر افضليتها عليها من زيادتي وذات الرقاع و **بطن خل** موضعان من جكول تمت
 ذات الرقاع لقطع جلود اقداسهم فيها فكانوا يلغون عليها الحق وقيل لا ثم رفعوا
 فيها رايانهم وقيل غير ذلك **وسهوا كل فرقة من فرقتين في الثانية من ذات الرقاع**
عجول لا قدرها بالامام حساً او حكماً **سهوا** الفرقة الاولى في ثابيتها لمفارقة الداء او
وسهوا اي الامام في الركعة الاولى **الحق** فيسجدون وان لم يسجدوا الامام **وسهوا في**
الثانية لا **الحق** الاولى لمفارقة الداء قبل ويجي الاخرين فيسجدون معه ويقاس بذلك
 السهوا في الثانية والرابعة مع ان ذلك كله علم من باب سجود السهوا **وسن** المصلي
 صلاة الخوف في هذه الانواع الثلاثة **حمل سلاح** بغيره ترد بها بقول لا ينع صحتها
 للصلاة **ولا يرد في غير** ولا يظهر **نركه** اي ترك حمله **خطر** احتياطاً والمراد به ما يقتل
 كرمح وسيف وسكين وقوس ونشاب لا ما يردح كقوس ودرع وخروج ما زنده ما يمنع
 من خشي وغيره فيفتح حمله وما يردح كرمح وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسود وغيره

الشائبة
لها

الاعلى اعظمه ذلك حرم وما يظهر تركه حظوظه في حمله وكلمه وضعه بين يديه ان سهل
مدينه اليه كسهوله مرها اليه محو لا بل يتعين ان يمنع حمله الصلوة والنوع اللاح
صلوة **عده خوف وهي ان يصلي كل منهم فيها** اي في شدة الخوف سواء التحريم قال ولم
يتم كونه تركه ام لم يلحقه بان لم ياتوا اجور العدو ولو لو عنه او انقمهوا **كيف**
امكن ركبا وما شئنا ولو وسيا بر كوع وسجود عجز عنها ولا يوحى الصلاة عن وقتها
قال تعز فان خفتهم فرجالا او ركباناً **وعذر في تركه** توجه **قبلة** بقدر زنده بقول **العدو**
اي جلده لاجحاج دابة طال زمنه قال ابن عمر في تفسير الاله مستقبلي القبلة وغير
مستقبليها قال الشافعي **روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم** وبعضهم لا اقتدا
ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وصلوة الجماعة في ذلك افضل من
الافراد كاله الامن **وعذر في تركه** كطعنات وضربان متواليه **حاجة** اليه قياسا على
ما في الآية **لا في صياحه** لعدم الحاجة اليه **وله اسناد سلاح نجس** بالايدي عنه **حاجة**
اليه **وقضى** لغيره **وهذا ما في الشرحين** والروضة والمجوع عن الاصحاب وقال في المهمات
وهو مانع عليه الشافعي فالفتوى عليه ورجح الاصل علم القضاء فان لم يخف اليه الفاء او
جعله في قرابة تحت ركابه الى ان يفرغ ليل لا تبطل صلاته ويغتفر حمله في الثانية هذه
الحظة لان في القاية تحريض لا ضاعة المال وتعريضه بالنجس والحاجة او في تعبير
بدني **وعذر وله** حاضر كان او مسافرا **اي صلاة شدة الخوف** **كل صياحه** **قال** **وعذر** **كقوله**
لباغ وذي مال لقاصدا خفه ظمنا وهرب من حريق وسيل وسبع لا معدل عنه وعذر له عند
اعساره وخوف حبه بان لم يصله عزمه وهو الذي في اعساره وهو عاجز عن بيئته الاعسار
لا في خوف فوته فليس له ان يخاف فوته بقوت وقوته بعرفة ان صل العشاء ما كانا ان يصلها

سائر الاله لم يخف فوته حاصل بقوت نفسه هل ان يصلها ما كانا وبقوت الحج اعظم حزمة الصلاة او
يوخرها ويحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة قضاء الصلاة وجهان رجع الراعي
منها الاول والنودي الثاني بل صوبه **وعلمه فاختارها** **وجب** **كمافي الكفاية**
ولو صلواتها اي صلاة شدة الخوف **لا اي لشئ** كسواد طمونه **عذر** **الهم** **او اكثر** من ضعفه **فان**
خلافة اي خلاف طمهم كابل او شجر او ضعفهم **فان** **اذ لا عذر** بالظن البين خطاؤه وقولها
اعظم قوله لسواد وقولها اكثر من زيادتي **فصل في اللباس** **حرم على كل من استعمل**
حرم ولو قر الفرس وغيره ليعرج الرجل عنده في الصلوات والاحتياط في الحنفي وذكره من زيادتي
واستعمال ما اكثر منه **تعليلها** الاكثر بخلاف ما اكثر من غيره والمستوى منها لان كل منهما
لا يسي في حريه والاصل الحيل وتعليلها الاكثر في الاولى **الاصوة** **كروية** **مضرب** **ونجاسة** **حرم** **بضم** **لقا**
وفتح الجيم والمد وفتح الفاء وسكون الجيم اي بعتها **والجود اعيم** وتعبيد بمضربين او لم يبيع
بمهلكين او **حاجة كبر** ان اذاها البس وغيره **وقيل** **روى** **السيحان** **ان** **صل الله عليه وسلم** **خص** **عبد**
للرحمن **بن** **عوف** **والزبير بن العوام** **في** **السحر** **يركضه** **كانت** **بهما** **وانه** **خص** **لها** **ما** **اشكوا**
اليه **القل** **فخص** **لهم** **سوق** **وافما** **ذكر** **السفر** **والحضر** **وقال** **ابن** **عبد** **ما** **يعني** **عنه** **اي** **عن**
لهم **يرد** **في** **السلاح** **قياسا** **على** **فتح** **القل** **ولو** **الى** **الباسه** **اي** **ما** **ذكر** **من** **الكور** **وما** **اكثر** **منه** **صيا**
اذ ليس له شهامة تافي جنوثة الكور بخلاف الرجل ولانه غير مكلف في الحق به الغزالي في الاحكام الجواز
وحل **باطور** **او** **رفع** **يجوز** **بقبول** **رد** **تد** **بقول** **قد** **راى** **مع** **اصابع** **لوروده** **في** **جنود** **مسلم** **او** **طريق** **به** **اي** **يجوز**
بان جعل طرف ثوبه مسجفاته **قد راعاه** **لوروده** **في** **جنود** **مسلم** **وفرق** **بينه** **وبين** **اعتبار** **اربع** **اصابع**
فيما مر بان التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على اربع بخلاف ما مر فانه يجوز في ثوبه فقييل
بالا ربع اما المراد فيجعل لها ما ذكره مطلقا حتى الفراش فيجوز لجل الذهب والحرير لانه ان يثني في ثوبه كورها قال الترمذي

الصحيح وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها كما نص عليه الشافعي واقتراح الشيء
قد يكون بقومته التي ليست منه بنية على ذلك في الروضة والتصریح بسن التعليم ولا اقتراح
بما ذكر من زيادتي **وسن غسل** للعبد من كما مر مع دليله في الجمعة وذكره هنا توطئة
لقولي **ووقت من ضيق** لامن جرد لان اهل القرى الذين يسعون النوايب يكونون للصلاة
العبد من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الجهر لشيء عليهم **وسن تزيين** بان يزين باحسن
ثيابه ويتطيب وازالة الخوف ورجح كربة وسوا فيه وفي الغسل الخارج للصلاة وغيره
هذا للرجال اما النساء فيكرهن لدوان الهيئة الحضور وليس لغيرهن وينتظن الماء ولا
يتطيبن وتخرجن في ثياب بدلتهن وكالمنسا فيما ذكر الخناثي **وسن بكون** بعد الصبح
لغير امام لياخذ مجلسه وينتظر الصلاة **وان يحضر امام وقت صلاته** للاتباع
رواه الشيخان **ويجمل الحضور في ارضي** ويوحى في فطره لا لا يكتب صلى الله عليه وسلم الى عمرو
بن حزم حين ولاة البحرين ان يجمل الاضي واخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكته
اسماع وقت التضييعة ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة والتصریح بسن البكور وما بعده
من زيادتي **وفعلها بسجد افضل** لشرقه **لا بعد** كضيفه فيكره فيه للتشويش الزحام
واذا وجد مطر او نحوه وضاق المسجد صلى الامام فيمنوا استخلف من يصلي باقي الناس بموضع اخر
واذا اخرج لغير المسجد **استخلف** من يصلي بخطب فيه بمن يتاخر من ضعفة وغيرهم
كشيوخ ومرضى وبعض الاقوياء كما استخلف على رضي الله عنه ابا مسعود الانصاري وذلك رواه
الشافعي باسناد صحيح فان استخلف من يصلي وسكت عن الخطبة لم يخطب بهم كما صرح به
الجبلي لكونه افتيا ناعلى الامام وبما تقرر عالم ان تعبيرى بما ذكرنا من قوله وليس غفلت
يصلي بالضعفة **وان يدع الصلاة ويرجع منها** **كلمة** بان يذهب بطريق طويل ما شيا

بسكنينة ويرجع في اخر قصير لما مر في غير الذهاب والرجوع بما ذكره للاتباع فيها رواه
البخاري وغيره انه كان من ذهب في اطول الطريقين تكثير الماجر ويرجع في اخرها
وقيل انه كان يتصرف على قرايتها وقيل ليشهر له الطريقان **وان ياكل قبلها في**
عبد فطر وعسل عن الاكل **وعبد ارضي** حتى يصلي للاتباع رواه ابن حبان وغيره وشي
وحكته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل واخيره والتصریح بسن الذهاب
وما بعده من زيادتي **ولا يكره نقل قبلها** بعد ارتفاع الشمس **الحيوان** اما بعدها
فان لم يسمع الخطبة فكذلك ولا يكره لانه بذلك معروض عن الخطيب بالكلية واما الامام
فكره له النقل قبلها وبعدها لا شتغاله بغير الاهم ولما افتته فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وسن ان يكبر غير حاج برفع صوت في المنازل والاسواق وغيرها **من اول النبي**
عبد اي عبد الفطر وعبد الاضي ودليله في الاول قوله تعالى وتكملوا العن اعدة صوم
رمضان وتكبروا الله اي غنل اكملها وفي الثاني القياس على الاول وفي رفع الصوت اظهار
شعار العيد واستثنى الراعي منه المرأة وظاهرا ان محله اذا حضر مع غيره محارمها
وخوهم ومثلها الختني **الحرم امام** بصلاة العيد اذا الكلام مباح اليه فالتكبير اولى
ما يشغل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صل منفردا فالعبد باحرامه وان يكبر ايضا
عقب كل صلاة ولو فائتة وناقلة وصلاة جنازة **من صبح يوم عرفة الى عقب عسرا** **ان**
تشرق للاتباع رواه الحاكم وصححه اسناده **وان يكبر حاج كذا** اي عقب كل صلاة **من ظهر**
يوم **نحو** لانها اول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية **الى عقب عسرا** اي التشرق اي ايامه
لانها اخر صلاته بمكة **وقبل ذلك** لا يكبر بل **يلمي** لان التلبية شعاره وخرج بما ذكره الصلوات
في عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها لعدم وروده والتكبير عقب الصلوات يسمى بقيل وما قبله

من صلاة مطلقا وحفظه المحفوظة وحده وهي كما في الاصل الله اكبر الله
اكبر الله اكبر الله الا الله والله اكبر والله الحمد ونحسن في الامران برب
بعد التكبير الثالثة الله اكبر كبيرا وكثيرا كثر ان يحان الله كثر واصلا لا الله
الا الله ولا نعبد الا اياه خالصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله
اكبر وقيل **شهادة** **علاء** **شوال** **يوم الثلاثاء** بان شهدوا بروية الحلال
الدليقة الماضية فنقطرت ان كانت شهادتهم قبل **وال** بزمان يسع الاجماع
والصلاة او ركعة منها **صلى العبد** **عبد الله** **ابان** كانت بعد الزوال او قبله
بدون الزمان المذكور فتصلي **فصل** من اراد قضاؤها اما شهادتهم بعد اليوم
بان شهدوا بعد الغروب فلا تقبل في صلاة العبد فتصلي من الغداة اذا لا يدرى في
قبولها الا ترك الصلاة فلا يصح اليها وتقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعق
المحلقين بروية الحلال **والعبد** فيما لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعد قبل
الغروب او شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده **وقت** **تحويل** **لا** **الشهادة** **لانه**
وقت جواز الحكم بها فنصلي العبد في الاول قضا وفي الثانية من الغداة او هذان
زيادتي **باب** في صلاة كسوف الشمس والقمر والاصل فيها الاخبار الالية
صلاة الكسوفين المعبر عنها في قول الكسوفين وفي اخرها الكسوف للشمس والكسوف
للقمر وهو شهر **سنة** مؤكدة لا اخبار صحيحة ولانها ذات ركوع وسجود لا اذان
لها كصلاة الاستسقاء حملوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته
لأنها لا يوافق كراهته في مواضع اخر والمكروه قل بوصف بعد اجاز من جهة الطلاق بما يبر

على مستوي الطرفين **واقام** **اركان** كسنة الظهر كما في المجمع للاتباع رواه
ابن ابي داود عن عبيد وهذا من زيادتي **باب** **كامل** **العاز** **ان** **قيام** **وقته** **وتكبير**
كل ركعة للاتباع رواه الشيخان وتعبير كثير بان هذه اقلها يجوز اعمارها اذا
شرع فيها بنية هذه الزيادة او على انها اقل الكمال وما في رواية لمسلم انه صل
الله عليه وسلم صلاة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات في اخرى لها ثمة
ركوعات وفي رواية لابي داود خمس ركعات اجاب ايمتها عنها بان روايته
الركوع من اشهر واضح **عجلها** **على** **الحكي** **ان** **ولا** **تقصم** **صليتها** **منها** **ركوعا**
لا **علا** **ولا** **يزيد** **فيها** **الركعة** **علا** **بما** **قواه** **ولا** **يكسر** **ها** **نعم** **ان** **صلاها** **وحده**
ثم ادركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة **واعلم** **اي** **الكمال** **ان** **يقرب** **بعد**
الفاضة **في** **قيام** **اول** **البقرة** او قدرها ان لم يجزئها وفي قيام **ثاني** **كما** **في** **اية**
منها **في** **تالت** **كباب** **خمين** منها وفي رابع كما في ثمة وفي نص اخر في الثاني
ال عمران او قدرها في الثالث النساء او قدرها في الرابع المائدة او قدرها
وهما متعاربان والاكبر على الاول قال في الروضة كاصلا وليس على الاختلاف المحقق
بل الامور فيه على التقريب وان يسجد في ركوع وسجود في اول ثمة كما في البقرة
وفي ثمان ثمانين وفي ثمان **سبعين** وفي **الاجمعي** **لن** **تكون** **التطويل** **من**
الشارع في ذلك بالا تقدير مع قول ابن عباس الراوي في القيام الاول فقام قياما
طويلا نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات فقام قيا طويلا وهو دون القيام
الاول في الركوع الاول ثم ركع ركوعا طويلا وفي بقية الركعات ثم ركع ركوعا
طويلا وهو دون الركوع الاول ولا يطيل في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار التوسيع

انه يطيل في الجوس بين السجدين ايضا الصلوة الحادثة فيه وحمل ما ذكر اذا لم يكن عدو والاسس الخفيف كما يوجد ذلك في الامم الشافعي في الام اذا كان الكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها **وسن جهر بقراءة صلاة الكسوف** لا تشمل الا في الليلة او ليلة بها خلاف الثانية وما روي انه صلوات عليه وسلم جهر وانته اسرجل على ذلك **وسن خطبتان** خطبتي **عبد** فيما مر **لكن لا يكره** فيها العدم وروده وتعبيري بما ذكر اعم مما عبر به **وحث** فيها السامع **عليه** فعل **خير** من توبة وصلة وعنف ونحوها ففي الخطبة انه صلوات الله عليه وسلم امر بالعنافة في كسوف الشمس ولا تخطب بامه النساء ولو قامت واحدة ووعظتم من فلا بأس **وتدرك ركعة** بادراك **ركوع اول** من الركعة الاولى والثانية كما في سائر الصلوات فلا تدرك بادراك ثان ولا بامه لانها كالتابعين للاول وقيامه **وتقوت صلاة كسوف** **شمس يغروبها** كاسفة لعدم الانتفاع بها بعد **وبانحلالا** تام بقيتها لانها المقصود بها وقد حصل خلاف الخطبة لان المقصود بها الوعظ وهو لا يقوت بذلك فلو حال سحاب وشدة في الانحلال او الكسوف لم يؤثر فتصلي في الاول لان الاصل بقا الكسوف ولا نص في الثاني لان الاصل عدمه **وتقوت صلاة كسوف** **قربة** اي بالانحلال الامر **وبطلوعها** اي الشمس لعدم الانتفاع به بعد طلوعها فلا تقوت بغروبها كاسفا كما لو استمر بغمام ولا بطلوع فجر لبقا الانتفاع بضوئه ولو شرع فيها قبل الفجر او بعده فطلعت الشمس في اثناهما لم تبطل كما لو انحلال الكسوف

وكان فافان اي صلاة الكسوف من مسمى بل اعد كسوف في العبد وصدرا من رايه في ح

في الاثر ولو اجتمع **عبد** او كسوف وجاءت **قربت** اي الجنازة لحوق تغيير الملبس بناخيرها او كسوف وفرض **جمعة** قدم اي الفرض ان ضاق وقته **ولا** **فالكسوف** مقدم لتعرض صلواته للفوات بالانحلال **ثم يخطب الجمعة متعزضا** **له** اي الكسوف ولا يجوز ان يفصل معها في الخطبة لانه تشريك بين فرض ونقل **ثم يصليها** اي الجمعة وان اجتمع كسوف ودور قدم الكسوف مع الفرض فيما مر وان خيف فوت الوتر ايضا لانها اكر او جنازة وفرض اي عمل وكسوف فالكسوف مع الفرض فيما مر لكن له ان يفصل العبد والكسوف بالخطبة لانها سنتان والفصل بينهما واحد مع انها تابعان للمقصود وبهذا اندفع استشكل ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذا لم يتخللها وحل تقدم الجنازة فيما ذكر اذا حضرت وحضر الولي والا فرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين **غيرها باب** **فلا استسقا** وهو لغة طلب السقا وشرعا طلب سقيا العباد من الله عن حاجتهم اليها وهو ثلاثة انواع ادناها الدعاء واوسطها الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة جمعة ونحوها وافضلها ما ذكرته بقولي **صلاة الاستسقا سنة** موكدة ولو لم يكن ومنفرد للاتباع رواه الشيطان **حاجة** من انقطاع الماء او قلته بحيث لا يكفي او ملوحتة **لا ستران** **بها** انفع وهو امن زبادي بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع به في ذلك الوقت وشمل ما ذكره من انقطاع عن طائفة من المسلمين واجتاحت اليه فيمن خيرهم ايضا ان يستقوا لهم ويسالوا الزكاة لانفسهم **وتكر الصلاة** مع الخطبتين كما صرح به ابن الرخمة وغيره **حتى يسقوا**

وهذا اولى من قوله وتعالى ثانياً وثالثاً فان سقوا قبلها اجتمعوا لشكره وادعوا له
 وخطبهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا له يد قال الله تعالى لمن شكر ثم لا يدرى
 وسن ان يامرهم الامام بصوم اربعة ايام متتابعة وصوم هذه الايام واجب
 بامر الامام كما في فتاوى النووي **ويسر** كصدقة ونوبة لان لكل من ذلك
 اثر في اجابة الدعاء في جنس حسنة الترمذي ان الصائم لا ترد دعوته
ويخرجهم الى صحرا بلا عذر في اليوم الرابع في ثياب بدلة اي هذه وفي
تختلج في مشيهم وجلوسهم وغيرها لا ياتي رواه الترمذي وقال حسن صحيح
متنظفين بالما والسواك وقطع الرواحيل كبرهه **واخراج صبيان**
وشيوخ وغير ذوات هيات **وبها** لانهم مستزقون ويخرجون ترزقون
 وتنصرون الابضعف اكرم رواه البخاري والتصريح بسن امر الامام بالصوم
 والبر بامرهما الباقي مع ذكر متنظفين وغير ذوات هيات من زيادتي
ولا يمنع اهل دمه حضور لانهم مستزقون وفضل الله واسعه
 وقد يجيبهم استدراجهم وفي الروضة عن النقي كراهته لانهم ربما
 كانوا سبب القحط لانهم ملعونون ويكره امرهم بالخروج كما نص عليه
 في الام **ولا يختلطون بنا** في مصلا نابل يميزون عنا في مكان بذلك اذ قد
 يحمل بهم عذاب بكفرهم فيصيبنا قال تعالى وتعاونوا في التضييق
 الذين ظلموا منكم خاصة **وهي كحبل** في انهار كعتان وفي التكبير
 والجهر خطبتيه وغيرها لا ياتي رواه الترمذي وقال حسن صحيح **لكنها**
لا توقت بوقت عيد ولا غنية فهو اولى من قوله ولا تختص بوقت العيد

فصلها

فصلها في اي وقت كان من ليل او نهار لا يحد ذات سبب فذات مع سببها
وتجزي الخطبتان قبلها للاتباع رواه ابودود وغيره **ويبدل تكبيرها**
استغفار اولها فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو لكي القيو
 واتوب اليه بدل كل تكبيره ويكثر في اثنا الخطبتين من الاستغفار
 ومن قوله استغفروا ربكم ان كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا
 ويمددكم اموال ربكم ويمجعل لكم جنات ويمجعل لكم انهارا **ويقول**
في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا اي مطرا **مغيثا** اي مريدا **متسببا** اي
اخرا وهو كما في الاصل هنيئا مريعا عند قاحل لا سحابا طقدا يما
 اي الى انتما الحاجة اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم
 انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء اي المطر علينا مدرارا اي كثيرا
 للاتباع رواه الشافعي والهيئي الطيب الذي لا ينقصه شيء والمراد بالجنود
 العاقبة والمريخ ذو الريح اي النما والحدق كثير كخبر والمجمل ما يجمل
 الارض اي يجعلها كالجبال الفرس والشح شرب الوجود والارض ما يطبق
 الارض فيصير كالطبق عليها **وتنوجه** للقبلة **من تحت** للخطبة الثانية
 وهو مراد الاصل بقوله بعد من الخطبة الثانية **وحينئذ يبالغ في**
الدعاء سرا وجهرا قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وبرفع الحاضرون
 اي يرفعون في الدعاء مشيرين بظهور اكفهم الى السماء لا ياتي رواه مسلم
 والحكمة فيه ان الفصل رفع البلا لجلال القاص حصول الشيء كما امر
 بيانه في صفة الصلاة **ويجعل بين ردايه يسار** **وعكسه** ويجعل

م

اعلاه اسفله وكسه والاول نحويل والثاني تنكيس ذلك للاتباع في الاول رواه ابو داود وغيره ولهمه صل الله عليه وسلم بالثاني فيه فانه استسقى عليه خيصة سودا فادان ياخذ باسفلها فيجعلها اعلاها فلما اقلعت عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معا يجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر وتعلمه فيها النفاول بتغيير الحال الى الخصب والسعة **وفعل** **الناس** وهم جلوس **مثله** تبعاه وروى الامام احمد في مسنده ان الناس حولوا مع النبي صل الله عليه وسلم وكل ذلك منسوب قيل والنحويل خاص بالرجل واذا فرغ الخطيب من الدعاء قبل على الناس اي بقية الخطبة **ويترك** **الردا** نحو لا ونكسا **حتى ترفع الثياب** لانه لم ينقل انه صل الله عليه وسلم غير رداءه بعد نحويل ثم حمل التنكير في الرد المربع لا في المربع والمثلث **ولو ترك** الامام الاستسقا فعله **الناس** محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون الى الصلوات اذ كان الولي بالبلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لحوق الفتنه **وسن** لكل احد ان **يدير** **الاول** **مطر السنة** **ويكشف** **غير عورتيه** ليصيبه بركابه وللاتباع رواه مسلم وظاهرا ذلك اكد ولا فطر غير اول السنة كذلك كما اوضحته في شرح الروض **ان** **يغتسل او يتوضا في سيل** روى الشافعي انه صل الله عليه وسلم كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فنتطهر منه ونحمل الله عليه ونغسرى كاهل الرخصة باو يفيد سن احدوا بالمنطوق

وكلاهما

96
وكلاهما مفهوم لاولي وهو افضل كما في المجموع وفيه فان لم يجزها فليتوضا في المهنات المنيحة الحج ثم لا تقتصر على الغسل ثم على الوضوء انه لا ينيته فيه اذا لم يصاف وقت وضوءه غسل انتهى واقتصر في التنبه على الغسل **وان يسير** **لوعى برق** روى مالك في الموطا عن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي ليس له الرعد صوته الملايكه من جنهته وقبيل الرعد البرق **وان لا يتبعه** اي البرق **بصره** **والبحر** يكاى سنا بركة بدهيا بصار وروى الشافعي عن عروة ابن الزبير انه قال اذا راي احدكم البرق او الودق اي المطر فلا يشرب اليه **وان يقول عند مطر اللهم صيبا** بتشديد اليا اي مطرا **انما** للاتباع رواه البخاري **ويروى** **بما تشاء** خبر البيهقي يستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقا الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورواية الكعبة **ويقول** **ان** اي في انزل المطر كما عبر به في المجموع عن الشافعي **والاصحاب مطرنا بفضل الله** علينا **وجنته** لنا **وكن مطرا بنو كذا** بفتح نونه وهم من امة اي بوقت النجم الغلا في على عاى العرب في اضافته الامطار الى الانوار **انما** ان النور فاحل المطر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة كفر **وكرم** **سب** **رسم** خبر الرمح من روح الله اي جنته تاتي بالرحمة وتاتي بالعداوت فاذا رايتهموها فلا تشبهوها واسلو الله خيرها واستعيزوا بالله من شرها رواه ابو داود وغيره باسناد حسن **وسن ان تضرعوا بكشف مطر** بقتلث الكاف **ان يقولوا** كما قال صل الله عليه وسلم

لا شك في اليه ذلك **الحكم حوالينا ولا علينا** اللهم على الأكام والظراب والبطون للأودية
ومناكب الشجر واهي الثخان أي اجعل المطر في الأودية والمراعي لآتي الأبنية
ونحوها والأكام بالماء جمع الحكم بصيغتين جمع أكام بوزن كتاب جمع
أكم بصيغتين جمع أكمة وهو مثل المرتفع من الأرض إذا لم يبلغ أن يكون
جبلًا والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه جبل صغير **بالصلوة**
لعدم ورودها فيه **باب حكم تارك الصلاة من أجرة**
من المكلفين **مكتوبة كسلا ولو جمعة** وإن قال أصليها ظهر أعني
أو قاتلها كلفه **القتل** لا كفواً كجواب الشيخين أمرو أن أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا الصلاة الحديث
وخبرا في داود وغيره حسن صلوات كتبهم من الدعاء العجاك فمن جا
بهم فلم يصيب منهم شيئا استخفافا لمحقق كان له عند الله عمل
أن يدخل الجنة ولم يأت بهم فليس له عند الله عهد أن يشأ عنه
وأن شأه أدخله الجنة والحكمة لا يدخلها كافر ولا يقتل بالظهر حتى تغرب
الشمس ولا المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي
العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر وطريقه أن يطالب بأدائها إذا
ضاق وقتها ويتوعد بالقتل أن أخرجها عن الوقت فإن أصر وأخرج
استحققت القتل نعم لا يقتل بتركها فقد الطهورين لأنه يختلف فيه فكره
القتل وإنما يقتل غير **بعد استنابة** لأنه ليس أسوا حاكماً من
المرتد فإن تاب وأقرب وقضية كلام الروضة والجموع أن استنابته في حبه

كاملها

كامل

كامل لكن صح في التحقيق نوبتها والأول أو حبه وإن فرق الأسوي بينهما
وتكفي استنابته في الحال لأن ناحبها يفوت صلوات وقيل بغير ثلاثة
أيام والقولان في الترتيب وقيل في الوجوب والمعنى أنها في الحال وبعد الثلاثة
مذبذبة وقيل واجبة فإن لم يقتل **ثم** بعقوبته **له حكم السلام** الذي
لم يترك الصلاة فيجوز ويصار عليه ويرى بمقابر المسلمين ولا يطعن فيه
كسائر أصحاب الكهانة ولا يقتل إن قال صليته ولو قتله في مدة الاستنابة
أو قبلها الإنسان الآخر لضمان عليه كقاتل المرتد وكما رك الصلاة فيما ذكرنا شرط
لها كالوضوء لا يمنع منها **كتاب الجنايات** بالفتح جمع
جناية بالكسر والفتح اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش
وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك بفتح جنة أي ستمه **ليستعد الموت** كل مكل
بقوبة بأن يبادر إليها ليلا يفاه الموت المفوت لها **قسن** أن يكفر ذكره كخبر
أكثر من ذكره آدم اللذان يعني الموت رواء الترمذي وجمعه وابن حبان وكما
وصحها زاد النسيان فإنه ما يذكر في كثير الأقلل ولا قليل الأكث أي كثير الأكل
والدنيا وقيل من العمل وهادم بالمعجزة أي قاطع والتقصير بسن ذلك من يادق **فأيد** للمريض
أعد بما ذكر أي أشد طلباً به من غيره **فان يتواوي** المريض بخبر **الطيف** ما أنزل الله
دأ الأذن له شفا وخبر الأعراب فالوأيار رسول الله انتدوى فقال تلووا
فان الله لم يضح دأ الأوضح له دأ الأوضح رواء الترمذي وغيره وصحح قال
في الجموع فان ترك التواوي فهو فضيلة **وكره** **أكراهه عليه** لما فيه من **فان**
التشويش عليه قال في الجموع وخبر لا تكرر هو رضاء على الطعام فان الله يطعمهم

فأيد للمريض
يقول يا طيف
سلم أنت فوق
فانك سيقدر
المكافيه
العافية

ويسقيهم ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن وكرهه **عني**
موت لضرره بدينه او دنياه **وسن** ثمينه **لفتنة دين** كخبز التبخين في الاول
لا يمتنع احدكم الموت لضرر اصابه فان كان لا بد فاعلم ان قلبك اللهم اجني ما
كانت الحياه خير الي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي واثبا عاني الثاني لكثير
السلف وذكر السنن زيادني وقال الاسنوي وغيره ان النووي افتى به **وان**
يلقن مختصرا من حضرة الموت **الشهاكة** اي لا اله الا الله لخبير مسلم لقنوا موتاكم
لا اله الا الله اي ذكره من حضرة الموت وهو من تسمية الشيء بما يصير اليه وروي
لكام باسناني صحيح من كان اخر كلامه لا اله الا الله رجل الجنة **بالا كاج** عليه
ليللا يضر ولا يقال له قل بل يشهد عنده ولكن غير متهم كما سدد ووددت
فان لم يحضر غيرهم لقنه من حضر منهم كما اجتهد الاربعي فان حضر الجميع لقن
الوارث فيما يظهر او ورثة لقنه استققهم عليه واذا قال الهامة لا تعاد عليه
الا ان يتكلم بعدها **توجه** الى القبلة باصطحاب **جنب ايمن** فان تعذر الجنب
ايسر كما في المجموع لان ذلك ابلغ في التوجيه من استلقائه وذكر الاسنوي زيادني
فان تعذر وجهه **باستلقا** بان يلقى على قفاه ووجهه واخمصه للقبلة بان
يرفع راسه قليلا والاخصان هذا اسفل الرجلين وحقيقتها المختص
من اسفلها والترتيب بين التلقين والتوجيه من زيادني وبه صرح الماوري
وقال الناج ابن الفركاج ان امكن الجمع فاجلعا معا ولا بد بالتلقين **وان**
يقرا عنده سورة **يس** كخبز افروا عيل موتاكم **يس** رواه ابو داود وغيره
وصححه ابن حبان وقال المراد به من حضرة الموت لان الميت لا يقرأ عليه ولكلمه في

قوله ان احوال القيامة والبعض من كبر فيها فاذا قرئت عنده تجرد ذكر تلك احوال
وان يحسن ظنه بربه كخبير مسلم عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
قبل موته بثلاث لا موتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعزير اي يظن ان حبه
ويعفو عنه وخبير التبخين قال الله انا عنون عبيدي ويسن لمن عنده
تحسين ظنه وتطهيره في رحمة الله تعزير **فاذا امان عفض** ليللا يقبض منظره
وروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم دخل على سلمة وقد شق بصره فاعماه
ثم قال ان الروح اذا قبض تبعد البصر وشق بصره بفقر الشين وضم الـ
شخص لفتح الشين وكذا **وشركيا بعصا** عريضة تربط فوق راسه ليللا
يبقى فيه منفقا فيدخله الهوم **واينت** مفاصله فيرد ساعده الى عضده وساقه
الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يملأ بليس اصابعه تسهلا لخلعه وتكفيه فان
في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا البت المفاصل حينئذ لا توال
فلا يمكن تلينها بعد **وعتبا** التي مات فيها لانها تسرع اليه الفساد **ثم ستر** كله
ان لم يكن محما **بنوب خفيف** يجعل طرفاه تحت راسه ورجليه ليللا يتكشف وخرج
بكثيف التثقيب فانه يجبه فيغيره وذكر الترتيب بين التزع والسقم من يكون
وتقل بطنه بعرض مصحف كمرأة وخوها من انواع الحديد ليللا يتفخ فان لم يكن
حديد فطين رطب في ذلك نحو عشرين درهما اما المصحف وذكره من رادني
فبصان عنده احتوا له قال الاسنوي وينبغي ان يلحقه كتب الحديث والعلم
المحتشم **ورفع عن ارض** على سريره ونحوه ليللا يتغير بزاوية **وجه** الى القبلة
كخضر وتقدم ثمينه توجيهه **وسن** ان يقول **فلك** كلمة **ارفع** عماريه به

الرجل من الرجل والمرأة من المرأة ما يمكنه فان تولاه الرجل من الماء المحرم او بالحكم حاز
وان ساد بفتح الهمزة **والغسل** وقضا **دينه** وتغيب **وصيده** ان تيسر والاسال
 وليه غرامه ان يجملوه ويخالفوا به عليه اكرامه ونجلا للخير ونجس نفس المؤمن
 اي روحه معقله اي محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه رداء التوب
 وحسنه هذا **اذا اتيقن موته** بظهور اماراته كاسترخاء قدم واشتداد جلده وجه
 وميل انفه والتخلع كف فان شك في موته اخذ ذلك حتى يتيقن بتغير راحة او غير
وتجهيز اي الميت المسلم غير الشهيد بغسله وتكفنه وحمله والصلوة عليه
 ودفنه ولو فاقل نفسه **وقض كفايته** بالاجماع في غير القاتل وبالقياس عليه في
 القاتل اما الكافر فميتا في حكمه واما الشهيد فكغير المات في الغسل والصلوة وتباني
 حكمها **واقل غسلة** ولو جنب او خفي **تجهيز** بدينه بالماء مرة فلا يشترط تقديم ازاله
 حاسة عنه كما يلوح به كلام الجوزي وقول الاصل بعد ازالة النفس ميتا على
 صحه الراعي في الحي ان الغسلة لا تكفيه عن الجنس والحدوث لكن صحه النووي
 انها تكفيه وكأنه ترك الاستلزام هنا للعلم به من ذلك اولان الغالب ان الماء
 لا يصل الى محل الميت الا بعد ازالته واما كرامه انه لا يجب نية الغاسل لان القصد
 بغسل الميت الطائفة وهي لا تتوقف على نية **فيكفي غسل كافر** بنا على عدم وجوبها
لا غرق لانا ما مورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا حتى لو شاهدنا
 الملائكة تغسله لم يسقط عنا بخلاف نظير من الكفن لان المقصود منه السر وقد
 حصل ومن الغسل النعيل بفعلنا له ولهذا يلبس للغسل للتكفين **واكملة**
ان يغسل في حلقه لا يدخلها الا الغاسل ومن عيینه والولي فيستر كما كان يستتر

عند اغساله وقد يكون بينه ما يكره ظهوره وقد يولي غسل النبي صلى الله عليه
 وسلم علي والفضل ابن العباس واسامة ابن زيد بن ابي بن ابي العباس واقى
 ثم رواه ابن ماجه وغيره والاولان يكون تحت مستغف لانه استغفر عن نفسه في الام
وفي قصص بالواو مخففة نداء استغفاله والبق وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قصص
 رواه ابو داود وغيره ويدخل الغاسل في كفه ان كان واسعاً ويغسله من
 حقه وان كان ضيقاً فتق روس الدخاريص وادخل يده في موضع القتي فان
 لم يوجد قصص ولم تات غسلة فيه ستر منه المرأة والرجل **على رفق** كلوح لئلا
 يصيبه الرشاش ولكن خل راسه اعلى ليخرج الماعنه وتعييرى ثم رفق اعم
 من تعبير بلوح **على راسه** لانه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه **الانجبة**
 اليه كوسخ وبرر وهذا من زيادته فان يكون المات في انا كبر ويعد عن الغسل
 بحيث لا يصيبه رشاشه وان **يغسل الغاسل** على الرفع برفق **ما بالاي**
ورايه ويضع يده على كتفه **والجاءه** في نفقه قفاه لئلا يميل راسه ويستدل
ظهره لركبته اليمنى ويمر يمينه على يمينه بماء الماء يخرج ما فيه من الفضلات
 ويكون عنده حينئذ حجرة متقد فاحية بالطيب والمجن يصب عليه الماء
 كثيرا لئلا تظهر رائحة مما يخرج ثم **يصبوه** لقفاه **ويغسل** خرقة ملفوفة
على راسه سو يديه اريد به وقته وما حولها كما يستحب في غسل ما على
 يديه من قد زرع ثم بعد القف خرقة وغسل يديه بما واشتات **يلف** خرقة
اخرى على اليد **ويطوف** استنائه **ومسحه** بفتح الميم وكساها وضمها
 وفتح الميم وكساها وهي شهور بان يزيل ما يمكن اذي باصبعه مع شئ من الماء

كان مضمضة لكي واستنشاقه ولا يفهم فاه **ثوب صيد** كي ثلاثا ثابته مضمضة
 واستنشاق ولا يغني عنها ما سربل دالك سواك وتنظيف ويميل راسه فيها
 ليلا يصل الماء باطنه وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من ياتي **ثم يغسل راسه**
فحينئذ يمسح برأسه السد راوي منه للنص عليه في الحديث ولا نه اسك
 للبدن **ويسرحها** اي شعرها ان تلبس **عشيط** يضم الميم وكسوها مع
 اسكان الشين وبصرها **واسع الاسنان برفق** ليقل الالتفاف **ويبرد**
الساقط من شعرها وكن من غير شعرها **اليه** ويضعه معه في كفته
 وتجيرو بالساقط اعم من تعبيره بالمنكف **ثم يغسل** هو اولى من قوله ويغسل
شقه الايمن ثم الايسر المقلبين من عنقه الي قدمه **ثم يحرقه** بالتشديل الي
شقه الايمن فيغسل شقه الايسر كذلك اي مما يلي فاه وظهره الي قدمه
مستعينا في ذلك كله بغير سدر ثم يزيله عما من فرقه الي قدمه **ثم يمسح**
كذلك ما قراح اي خالص فيه قليل **يا نور** بحيث لا يضر الماء ان راحة نظره
 الهوام ويكره تركه نص عليه في الام وخرج بقليله كثير فقد تغير الماء تغيرا
 كثيرا الا ان يكون صلبا فلا يضر مطلقا **فهذه** الاغسال المذكورة **غسل**
وسن ثابته وثالثه كذلك اي اولى كل منها بسدر او نحو والثابته مزيلة
 له والثالثه ما قراح فيه قليل كافور وهو الاخير **اكر** فان لم يحصل التنظيف
 بالغسلان المذكور زيد عليها حتى يحصل فان حصل تشقق سن اللسان
 بواحدة ولا تحسب الاولى والثابته من كل من الثلاث لتغير الماء بما معه تغيرا
 كثيرا وانما يحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من الثلاث به هي المسقط

ما قبل شقه الايسر فيغسل شقه الايمن
 ثم يمسح برأسه
 ثم يغسل راسه

لواجب

اللواحيه ويلين مفاصله بعد الغسل ثم يمشفه بتدشيقا يليها ليلا يتقبل الكفاه
 فيسرع اليه الفسار والاصل فيما ذكره خبر الشيخين انه صل الله عليه وسلم قال
 لما سئل ان يفتنه زبيب رضي الله عنهما ابوان يما منها وموضح الوضوء
 واغسلتها ثلاثا او حضا او سبعا او اكثر من ذلك ان رايتن ذلك بما وسر
 واجعلني في الاجرة كافورا او شيكرا كافورا قالت ام عطية منهن فمشطناها
 ثلاثة قرون وفي رواية مضفونا شعرها ثلاثة قرون والقيناها خلفها
 وقوله الحضا الى اخره هو بحسب الحاجة في النظافة الزيادة على الثلاث مع
 رعاية الوتر لا التحبير وقوله ان رايتن اي ان احسنت ومشطنا وضفونا بالتحسين
 وقرون اي ضفنا وقولي كذلك من زيادتي مع ان عبارتي اوضح من عبارته في
 افادة الغرض كما لا يخفى **واخرج** يعني اي الغسل **حس** وجب ان التذيق
 وان خرج من الفرج لسقوط الغرض بما وجد **وان لا ينظر** اسفل من غير عورة
الاكثر الحاجة بان يرد من عرفه المغسول من غيره ولا ينظر المعين من ذلك الا
 لضرورة اما عورته فيخرج النظر اليها وسن ان يعطى وجهه بخزفة من اول وضعه
 على المغسل وان لا يمشي من غير عورته **لان** **يكون امينا**
 ليوثق به في تكميل الغسل وغيره **ليكون** اي كثر المصلين عليه والدعاه
 وخبر ابن حبان والكاظم اذ كودا حاسن موناكم وكفوا عن مسامحة **او وضع** حرم ذكره
 لانه عيبه والخبر السابق **الاغسل** كبدعة ظاهرة في ذكره لئلا يجر الناس عنه
 والنقص ليس ذكر الخبرين زيادتي **ومن تعز غسله** لفعل ما اوله خبره كاحتراف
 ولو غسل تعز **بهم** كما في غسل الجنابة ولو كان به فودج وخيف من غسله تسارع

قوله ان رايتن ذلك
 كان ذلك بالكره
 لانه عطية اي لان
 غير ما شاع لها

فان رايتن ذلك
 كان ذلك بالكره

البلى اليه بعد الوضوء غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكحل صابر الى البلاء ولا يكره **الحج**
جنب كما يحض **غسله** لا ينهض طاهران كغيرهما ونعيرى بنحو جنب اعين تعبيره بجنب
والحايض **والرجل اولى بغسل الرجل والمرأة اولى بالمراة وله غسل جليلته** من زوجة
غير رجعية ولو لم يكن غيرها **واما** ولو كانت ابنة الا ان كانت
من وجه او معدة او مستبراة **ولزوجته** غير رجعية **غسل زوجها** ولو نكحت
غيره بخلاف الامة لا تغسل سبورها لا تنقلها عنه والزوجة لا تطفح حقوقها
بالموت بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة لومت قبلى غسلك
وكفنتك رواه ابن ماجه وغيره وقالت عائشة رضي الله عنها لو استقبلت
امري ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسا ورواه ابو
داود والحاكم وصححه على شرط مسلم **بالامس** من حاله ولا من الزوج او السيد لها
كان كان الغسل من كل وعلى بر خرقه ليلا ينقض وضوءه **فان لم يحضر الاجنبي**
في الميت لراة او اجنبية في الرجل **يحم** اي الميت كما قال الفقهاء الغاسل بفقد الميت
ف الصغير الذي لم يبلغ حل الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الجنين
الكبير عند فقد المحرم كما صححه في المجموع ونقله عن اتفاق اصحاب قال ويغسل
فوق ثوب ويحاط الغاسل في غرض البصر والمس **والاولى به** اي بالرجل في غسله
الاولى بالصلاة عليه **درجة** وهم رجال العصبة من النسب ثم الولاء ثم الامام
او نايبه ان انتظم بيت المال ثم ذو الارحام وما اقتضاه كلام الجرجاني من تقديم
على الامام يحمل على ما اذا لم ينتظم بيت المال ثم الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم
وخرج زيادني درجة اخرا مما ذكره في احوال القبر الاولي بالصلاة صفة اذ

الافقه اولى من الاسن والا قرب والبعد الفقهاء اولى من الاقرب غير الفقهاء هنا عكس ما في
الصلاة والمواذ بالافقه الا علم بذلك الباب **والاولى بها** اي بالمرأة في غسلها **واولاهما**
فيقيد من حق على الزوج **واولاهما** **وان تحرم ميتوه** من لو قدرت ذكرها لم يحل له نكاحها
فان استوت الثمان في الحرمة فالتي في محل العصوبة اولى كالعمة مع الحنكة والوفاي
لاحرمة لهن يقدم منهن القرى فالقرى **فبعد القرى** **وان** **ولا كما في المجموع**
وهذا من زيادني **واجنبه** لانها البق **فزوج** لان منظوره اكثر **وجال المحارم كترتيب**
صلا نعم الامام وشرط المقدم اسلام ان كان الميت مسلما وعدم قتل ما غير
المحارم كابن العم كالا جنبي لاحق له في ذلك وان كان له حق في الصلاة **فان تنازع**
مستويان هنا وفي نظايره الا تبينه وهذا اولى من قوله ولو تنازع اخوان او حوا
افرق بينهما **والكافر احق بقرينة الكافر** من قرينه المسلم في غسله وكفينه وفيه
لقوله تعز الذين كفروا بعضهم اولى ببعض **ونظيف** جواز احد **لزال المعنى**
المترتب عليه حرمة الطيب وهو التفحج على زوجها **واخر عن الرجال وكراه**
شعر غير محرم وطفرة لان اجزا الميت محترمة فلا تنتهك بذلك **ووجب ايقان المحرم**
في محرم فلا يوحش شعره وطفرة ولا يطيب ولا يلبس المحرم الذكر خيطا ولا يستتراسه
ولا رجة محرمه ولا كفاهها بقاذن قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقف
معه بعرفة لا مسق طيب ولا خمر وراسه فانه يبعث يوم القيامة سليبا رواه
الشيخان وقد استفيد من التعاليل الواقعة فيه حرمة اللباس والستر المذكورين
فلا تنتهك بذلك **والنحو اهل الميت** كاصدق ابنة **تقبيل وجهه** لانه صلى الله عليه وسلم
قتل عثمان ابن مضعون بعد موته رواه الترمذي وغيره وصححه **ولان ابا بكر رضي الله**

عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته رواه البخاري **ولا بأس باعلام موته**
للصلاة عليه وغيرها لما روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم
المسجد ان يكفنه فان دفن ليلا افلا كنتم اذ نتموني به وفي رواية ما منعكم
ان تعلموني و صح في المجموع انه مستحب ان الفضل لا اعلام لكثرة المصلين **بخلاف**
نعي الجاهلية وهو الذي يكون الشخص قد كرم ما نزهه ومفاخره فانه يكره ان يصر
الله عليه وسلم نعي عن النعي رواه الترمذي حسنه والمواد نعي الجاهلية
فصل في تكفين الميت وحمله **تكفن** بجر غسلة **بالدبسة** جازية
وغیره فيجل تكفين انثى حرة ورمز عفر ومعضف بخلاف الرجل والخنثى ان اوجه
غيرها ويعتبر فيه حال الميت فان كان كثر افر خيار الثياب او متوسطها
متوسطها او مقلها من خشنها وقضية كالا مع جواز تكفين الصبي بالحرير
وجواز التكفين بالمتجسس والظاهر كما قال الانبي مع الثاني مع القدر على
ظاهر وان جوزنا لبسة الخبي في غير الصلاة وخوها **وكره** **مخالف** فيه خبر
لا تغالوا في الكفن فانه يسلب شريعا رواه ابو داود باسناد حسن **وكره**
لانثى نحو معصف من حرير ومن عفر لما فيه من الزينة والتقييد بالانثى مع
ذكر نحو من زيادى **واقوله** اي الكفن **توب** بقيد زنته بقول يستر عورته
كلحي فيختلف قدره بالذكورة وغيرها **ولو اوصى باستلذه** انه حق لله تعالى بخلاف
الراي عليه لاني ذكره فانه حق للميت بمثابة ما يجعل الحي فله منعه فاذا اوصى
بساتر العورة كفن بساترها لا بساتر كل البدن على الاصح فان ذكر مقدر
علان الواجب في التكفين ستر كل البدن لا ستر العورة وما في المجموع عن الماوردي

وعنه

من الاتفاق على وجوب سائر كل البدن فيما لو قال كل الورثة يكفن به والعزم باسار العورة
ليس لكونه ولجبا في التكفين بل لكونه حقا للميت يتقدم به على الغرما ولم يسقط
علان في هذا الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرفعة ويتقدم برصته فهو مح
حمله على ما قلنا مستثنى لنا كماله والا فقل جزم الماوردي بان للعزم ما منع
ما يصرف في المستحب ولوم يوص بما ذكره واختلف الورثة في تكفينه بثوب او ثلاثة
او اتفقوا على ثوب او كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة **واكمله** **لذكر** ولو صغيرا
ثلاثة بعم كل منها البدن غير راس المحرم كخبر الشيخين قال في عايشه كفن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب بمانية بيض ليس فيها قيص ولا عمامة
وجاز ان يرا دختها قيص وعمامة كما فعله ابن عمر بان له رواه البيهقي
واكمله **لغيره** اي غير المذكور من الانثى والخنثى المزين على الاصل حسنه **ازار قيص**
خيار قلنا فان لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيها ابنته ام كلثوم رواه ابو داود
والا زاروا الميزر ما ستر العورة وكما رما يغطي به الراس وليس في الحنيفة حق
غير الذكر كالثلاثة في حق الذكر حتى يجبر الورثة كما يجبر على الثلاثة ونكره الزيادة
على الحنيفة في الذكر وغيره لانها سرف قال في المجموع ولو قيل بغيره لم يبعد و
قال ابن يونس وقال الانبي انه لا يصح المختار ودكر الترييب في المذكور ان من زيادى
ومن كفن من ذكر او ثنية **ثلاثة** **فهي اقباف** بوصفها السابق **وسن** كفن **ابيض**
لخبر البسوان من ثيابكم البياض فانما من خبر ثيابكم وكفنوا فيها موناكم رواه الترمذي
وقال حسن صحيح **ومعقول** لانه الصديق والحي احق بالجدد كما قاله ابو جعفر رضي
الله عنه رواه البخاري **وان يبسط احسن الغايف** **واوسعها** ان تفاوتت حسنا

زيد في الاسراع والتصرح بسن الاسراع من زيادتي **وسن اخبر ذكر ما يستتره**
كفبه لانه استرله وتعبير غير ذكر الشامل للاني والحشي اعلم بتعبير **الاني**
و كره لخط فيها اي في الخانة اي في السير معها والحديث في امور الدنيا بل المستحب
 التفكير الموت وما بعده **وابتاعها** باسكان النابا في فجرة او غيرها لانه يتناول
 بذلك قال السؤل **لا كوب في رجوع منها** فلا يكره لانه صلى الله عليه وسلم ترك فيه رواه
 مسلم **ولا ابتاع مسلم في بيده الكافر** لما روى ابو داود عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي
 في المجموع باسناد ضعيف قال لما مات ابو طالب اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت ان عمك الشيخ الضال قد مات قال انطلق فواره قال لا ذرعي ولا يبع عليا
 الزوجة والمملوك بالقرب قال وهل يخفى به الجار كما في العمارة فيه نظير
فصل في صلاة الميت **صلاته اركان** سبع **حجته** احدها **نيت**
كغيرها اي كنية غيرها من الصلوات في حقيقتها ووقتها والا كفا بنية الفض
 بدون تعرض للكفاية وغير ذلك **ولا يجب** الحاضر **تعيينه** باسمه او غيره ولا
 يعرفه **اي** نوع تعيين كنية الصلوات على هذا الميت او غير من صلى عليه لا امام
وان عينه كزيد او جمل **لم يشر اليه** **واخطا** في تعيينه فبان عمرا وامراة
لم تصح صلاة لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا اشار اليه وتقدم نظيره في فصل
 لاقتدا اشروط وقول **لم يشر من زيادتي** **وان حضر موت نواهم** اي نوى الصلاة
 عليهم **وتأنيها** قيام قادر عليه كغيرها من الفرائض **وتأنيها** **الرج**
تكريل للاتباع رواه النخعيان **فلوراد عليها** **تتطل** صلاة للاتباع رواه مسلم ولانه
 انما ارد ذكر او اذاما عليها **بناهم** اي لا تسن له متابعتهم في الزايل لعدم
 سنه الامام **بل يسلم** او ينظره ليسلم معه وهو الا فضل لما كمل المناجعة وتعبير

يزاد اعلم من تعيينه **بجس** **وابتاعها** **قراءة الفلحة** كغيرها من الصلوات ولان ابن
 عباس قرأ بها في صلاة الجنازة وقال لعلوا انها سنة رواه البخاري **عقب**
 التكبير **الاولي** للاتباع رواه البيهقي وهذا ما جزم به في التبيين تبعا للجمهور
 ولظاهر نصين للمشافعي وهو المعنى بجماع في الاصل من انها بعد الاولى او
 غيرها ولا عا في الروضة كاصلها من انها بعدها او بعد الثانية **خامسها**
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بخبري امامه ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبروه ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة رواه
 الحاكم وصححه على شرط الشيخين **عقب الثانية** لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة
 على الال فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبه **والجز** قبل الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم **وساكنها** **دعائهم** كاللهم ارحمه **عقب الثالثة** قال في
 المجموع ولا تجزى في غيرها بالاخلاق قال وليس التخصيص بها دليل واضح
وساكنها **سلام** **كغيرها** اي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد
 وغيرها **وسن رفع يديه في تكبيراتها** **حد** من تكبيرة ويضع يديه بعد كل
 تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات **وتعود** لانه للقراءة **واسرار**
وقراءة **دعائهم** **الاول** او ثانيا روى النسائي باسناد صحيح عن ابي امامة انه
 قال من السنة في صلاة الجنازة ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافتة ثم يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخوض الدعاء الميت ويسلم ويقاس بام القرآن الباقي
وترك افتتاح وسورة لطولها وصلاة الجنازة منبهة على الخفيف وذكر سن
 الاسرار بالتعود والدعاء مع سن ترك الافتتاح والسورة من زيادتي **وان**

اي طريقة

المعتمد ما في الاصل الرمي
لا في شيئا الشهاب

يقول في الثالثة اللهم اغفر لي ما مضى تمت **كما في الأصل** وسبقنا و
 وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانتنا اللهم من احببته منا فاجبه
 الا سلام ومن توفيت منا فتوفه على الايمان رواه ابو داود والترمذي وغيرهما
 وزاد غير الترمذي اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقبلنا بعده **ثم اللهم هذا عبدك**
الى امر تمت **و** ابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته اي تسليم
 ربحها وانساعها ومحبوته واجباوه فيها اي ما يجبه ونسجبه الى ظلمة القبر
 وما هو فيه اي من الاهوال كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدا ورسولا
 وانت اعلم به اللهم انه نزل به وانت خير منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك
 وانت غني عن عبادك وقد جئناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان حسنا
 فزد في احسانه وان كان مستبأ فجاهر عنده ولقمة برحمتك رضال وقه
 فتنة القبر وعزابه واضمح له في قبره وجافي الارض عن جنبه ولقمة
 برحمتك الا من من عذابك حتى تبعثه الى جناتك يا ارحم الراحمين جمع الشافعي
 رضي الله عنه من الاحاديث واستحسنه الاصحاب وهذا في البالغ الذكرا ما
 الصغير فسياتي ما يقول فيه واما المرأة فيقول فيها هذه امتك وولدك عبدك
 وبوئت ضمائرها او يقول مثل ما مر على ارادة الشخص او الميت واما الخنثى فقال
 الاسوي المجده التعبير فيه بالملوك وخو **وان يقول في صغير مع الدعاء**
الاول اللهم اجعله اي الصغير **فرط الابوة** اي سابقا مهابتها المصالح في الاخر
الايمة تمت **كما في الأصل** وسلفا ودخرا بذال معجزة وعظمة
 اي وعظمة واعتبارا وشفيعا وثقل بموارينها وافرغ الصبر قلوبها

زاد في الروضة كاصلها ولا تقبلها بعين ولا تحرقها اجره وتقدم في خبركم
 ان السقط يدعى لوالديه بالعافية والرحمة **وان يقول في الرابعة اللهم اغفر لي**
 بفتح النون وضمها **اجن** اي اجر الصلاة عليه واجر المصيبة **ولا تقبلنا** اي لا تقبلنا
 بالمعاصي لفعل السلف والكلف ولان ذلك مناسبا للحال **ولو خلف عن امامه** **بلا**
عذر بتكبيره حتى يشرع امامه **في اخرى بطلت صلاته** اذا لاقتل اهلها اي
 يظهر في التكبيرات وهو خلف فاحش فيشبهه الخلف بركعة فان كان ثم عذر
 كمنسيان لم تبطل صلاته بخلفه بتكبيره بل بتكبيره بين علمه واقتضاه كلام
 والظاهر انه لو تقدم عليه بتكبيره لم تبطل وان نزلوها منزلة الركعة ولهذا
 لا تبطل بزيادة خامسة فاكثر كما مر وقولي شرع اولى من قوله كبير **وبكر**
ويقول الفاتحة **وان كان امامه في غيرها** رعاية لترتيب صلاة نفسه وهذا ظاهر
 القول بتعيين الفاتحة عفا ولي لا على القول بانها اخرى عقب غيرها كما اشار اليه
 الرافعي **فلو كبر امامه اخرى قبل اتمها** سوا الشرع فيها **اما ثابعا** في تكبير
 وسقطت القراءة عنه **وتدراك الباقي من تكبيره** وذكر بعد سلام امامه كما
 في غيرها من الصلوات وليس ان لا ترتفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر
 رفعها قبل اتمامه **وشروط لصحتها** شروط غيرها من الصلوات كطهر وستر
 وغيرها مما ياتي مجيئه هنا **وتقدم طهره** بما او تراب عليها كسائر الصلوات
 ولا كنه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم **فلو تعذر** كان وقع بحفرة وتعذر اخراجه
 وطهره **ليصل عليه** لفعل الشرط تعبيره بالطهره هنا وفيما ياتي اعم من تعبيره
 بالغسل وان وافقته في بعض المواضع **وان لا يتقدم عليه** حاله كونه حاضرا

ولو قبره وان يحتمل مكان واحد وان لا يزيد ما بينهما في غير مسجد على ثلثيها ذلك
تقريباً تقريباً لا للامام الميت منزلة الامام **وتكره الصلاة قبل تكفينه** لما فيها من
الاذراء بالميت فتكفينه ليس بشرط في صحتها والقول به مع اشتراط تقدم
غسله قال السبكي يحتاج الى دليل مع ان المعنيين السابقين موجودا فيه
ويغفر بان اعتنا الشارع بالطهور قوي منه بالستر بليل جواز نيل القبر
للطهارة للتكفين وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر لا اعادة بخلاف
صلاة المحدث **وبقي** في اسقاط فرضها **ذكر** ولو صبياً مبرأ من الحصول
المقصود به وان الصبي يصلح ان يكون اما للرجل **لا غيره** من حنثي وحي
مع وجود اي الذكر لان الذكر اكمل من غيره فدعاوه اقرب الى الاجابة وفي
عدم سقوطها بغير ذكر مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض
وقولي لا غيره مع وجوده اعم من قوله ولا تسقط بالنساء وهذا لرجال
وتجب قديمها على دفن فان دفن قبلها اثم الدافنون وصلى على القبر ونصب
على قبر غير نبي لا اتباع رواه الشيخان سواء دفن قبل الصلاة عليه ام بعدها
بخلافها على قبر نبي خير الشيخين لعن الله اليهود والنصارى المخزوما
قبور انبياءهم مساجد ولا نال من اهلها للفرق وقت موتهم وتعمير
بنبي اعم من تعمير برسول **وتصح على غايه عن البلد** ولو دون مسافة
القصر وفي غير جهة القبلة والمصلي مستقبلاً لانه صلى الله عليه وسلم اجتمع
موت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلي فصلى عليه وكبر ارجعا
رواه الشيخان وذلك في حجة سنة تسع لكنها لا تسقط الفرض اما الكاظم

ع
اي يعلم
اشتراط
التكفين

اي في حد
القوت

الله

بالبلد

بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضره وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد **من اهل فرضها وقت موته** قالوا لان غيره متنقل وهذه لا يتنقل بها وانما
الاسموي في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه انه لو بلغ او افاق بعد وقبل
الغسل لم يؤثر والصواب بخلافه بل لو زال بعد الغسل او الصلاة وادرك رسا
يمكنه فعلها فيه فكل ذلك **وتكره الصلاة على كافر** ولو ذمياً قال يعز ولا تصل
على احد منهم مات ابراً **ولا يجب طهره** لانه كرامة وتطهير وليس هو من اهلها
لكنه يجوز فقد غسل على رضي الله عنه اياه يا من النبي صلى الله عليه وسلم رواه
البيهقي لكنه ضعيف **وتجب علينا تكفينه** **ويؤدنه** حيث لم يكن له مال ولا
من تلزمه نفقته وقاؤه منته بخلاف الحربي **ولو اخطط من جمل عليه**
بغيره ولم يتميز كسالم بكافر وغير مشبه بشيخ **وجب تخمين كل بطه**
وتكفينه وصلاة عليه ودفنه اذ لا يتم الواجب الا بذلك وعورض بان
الصلاة على الغريق الاخر محرومة ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب وجاب
بان الصلاة في الحقيقة ليست على الغريق الا حركما يفيد قولي الاصل
ويصلي على الجميع وهو افضل او على واحد فواحد افضل من يصلي عليه **فيهم**
اي في الكيفيتين ويغفر التردد في النية للضرورة **ويقول في المثال الاول اللهم**
اعف عن المسلمين في الكيفية الاولى او يقول فيه اللهم **اعف عن اهل** **كان**
مسألة في الثانية والدعا المذكور في الاولى من زيادتي وقولي ولو اخطط الى اخره
اعم مما ذكره **وتسن** اي الصلاة عليه **بمسجد** لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
على سهل بن ابي بصير واخيه سهل رواه مسلم بدون يرويون شبيهه **الاخ وثلاثة**

صفوف فأكبر خبرنا من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الا غفر له ربه
 اكتم وغيره وقال صحيح على شرط مسلم **وليس تكبيرها** اي الصلاة عليه لانه صلى
 الله عليه وسلم صلى بعد الرقن ومعلوم ان الرقن انما كان بعد صلاة وتقع
 الصلاة الثانية فرضا كالاولى سواء كانت قبل الرقن ام بعده فينبوي بها الفرض
 كما في المجموع عن المنوي وذكر السنن في الاولى وهذه من زيادتي **لا اعادتها** فلا
 تسن قالوا لانه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع بقلا قاله في المجموع **ولا توخر**
لغيره في الامر بالاسراع بها في جنبة الشيخين وهذا اولى من قوله لزيادة
 مصالح اما الولي فتوخر ما لم يخفى تغير **ولو نوي امام ميتا** حاضرا او غائبا
وماموم اخر كذلك **حاز** لان اخلاف نيتهم لا يضر كما لو اقبل في ظهره بعد
 وهذا اعم من قوله ولو نوي امام صلاة غائب والماموم صلاة حاضرا وعكس
حاز والاولى اما انتهاء صلاة الميت من ياتي وان اوصى بها غيره لانها حق فلا
 تنقل وصيته باسقاطها كالارث وما ورد فيها خلافه فمجهول على ان الولي اجاز
 الوصية فالاولى **اب قابوه** وان علا **فابن قابنه** وان سفل **فابن العصبه**
 من النسب والاول والامامه **بترتيب الارث** في غير خواتمي عم احدهما اخ لام كما
 سياتي فيقدم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للام
 وهكذا ثم الامام او نائبه عند انتظام بيت المال **فدورهم** والمراد به هنا
 ما يشتمل الاخ للام فيقدم منهم ابو الام ثم الاخ للام ثم الكال ثم العم للام وقولي
 قابوه اولى من قوله ثم الجذر **وقدم حاز** على **عبد اقر** منه ولو افاقه واسن
 اوفقيها لانه النبي بالامامة لانها ولاية وعلم انه لا يخفى فيها للزوج ولا للمرأة

ثم المفق ثم عصبته
 ثم صفق المفق ثم عصبته
 وهكذا

وظاهر ان محله اذا وجد مع الزوج غير الاحباب ومع المرأة ذكر او خنتي فيما
 يظهر والا فالزوج مقدم على الاحباب والمرأة تفصل وتقدم بترتيب الذكر
 ويقدم العبد القريب على الحر الاجنبي كما افهمه التقييد بالاقرب والعبد البالغ
 على الحر الصبي وشوط المقدم ان لا يكون قاتلا كما في الغسل **قلوا استويا** اي اثنان
 في درجة كائنين او اخوين **قدم الاسن** في الاسلام **العدل على الاقرب** منه
 عكس سائر الصلوات لان العرض هنا الدعاء وسن الاسن اقرب الى الجاهل
 وسائر الصلوات محتاجة الى الاقرب لكثرة وقوع الحوادث فيها نعم لو كان
 احدا المستويين ذا رحم كما ينبغي عم احدهما اخ لام قدم وان كان الاخر اسن
 كما اقتضاه نص ابو يطي وكلام الروضة والحق ان هذا لم يستويا اما غير
 العدل من فاسق ومبتدع فلا حوله في الامامة قال في المجموع فان استويا
 في السن قدم الاقرب والا فورا والادرع بالتزليق السابق في سائر الصلوات
ويقف **لغير ماموم** من امام ومنفرد **عند راسه** **دكر وغيره** من انثى
 وخنتي لا يتابع في غير الخنتي رواه الترمذي وحسنه في الذكر والشيخان في
 في الانثى وقياسا على الانثى في الخنتي وحكمة المخالفة المبالغة في ستر غير الذكر
 وتعبير بها ذكر اولى من قوله ويقف عند راس الرجل وعجزها **وتحجز**
على جنا بر صلاة واحدة برضى اوليائها لان العرض منها الدعاء والجموع
 فيه ممكن والاولى افراد كل بصلاة ان امكن وعلى الجموع ان حضري دفعة
 افرع بين الاولياء قدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنتي ثم المرأة فان
 كانوا ذكورا او اناثا او خناثي قدم اليه افضلهم بالورع وخوة مما يرغب في

الصلاة عليه لا يكونه لا تقطع مع الرق بالموت او مرتبة قدم في السابق ذكرنا
 كان ميتة او انثى او خنثى و قدم اليه الا سبق من الذكور والانات او الخنثى
 وان كان الماخرا افضل فلو سبقت انثى ثم حضر رجل او صبي اخبر عنه
 ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا او مرتبين جعلوا صفا عن يمينه
 راس كل منهم عند رجل الاخر لئلا يتقدم انثى على ذكر **ولو وجد جريسي**
مسلم غير شهيد **صل عليه** بعد غسله وستره خرقه ودفن كالميت الحاضر
 وان كان الجرح خفيرا او شعرا فقله صلى الصلابة على عبد الرحمن بن عتاب بن
 اسيد وقد القاه طابا برسر مكة في وقت الليل وعرفوها بخاتم رواء
 الشافعي لاغا لكن قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة والاوجه خلافة
بقدر الجاه من يارني فلا يجوز الصلاة عليه الا بقصص الجاهل في الحقيقة
 صلاة على غائب وان اشترط هنا حضور الجرح وبقية ما يشترط في صلاة
 الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت يخرج المنقصل من حي اذا جرح بعد
 موته فلا يصلى عليه وليس مواريثه خرقه ودفنه نعم لو ابين منه مات
 حيا كان حكم الكل واحدا عجز غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبيري
 بالجزاع من تعبيره بالعضو **والسقط** بثالث السنين **ان علم حياته** بصياح
 او غيره **او ظهر اماراته** كاختلاج او تحرك **ككبير** فيغسل ويكفن ويصلى
 عليه ويدفن لتيق حياته وموته بعدها في الاولى وظهور اماراته في الثانية
 وكثيرا الطفيل يصلى عليه رواء الترمذي وحيته وتعبيري بعلم حياته اعم من قوله
 استهل او يكي **وصبر** **الا** اي وان لم تعلم حياته ولم تظهر اماراته **وجب تحصيله** **الا**

صلاة عليه ان ظهر خلقه وفارقت الصلاة غيرها بانه لا يسع بابا منها بدليل
 ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وذكر حكم غير الصلاة في هذه
 وفي ثانية التي قبلها من زيادتي **الا** اي وان لم يظهر خلقه **سن سنه** **بخرقة خرقته**
 دون غيرها وذكر هذا من زيادتي والعبرة بما ذكر يظهر خلقه لا دي وعدم ظهوره
 فتعبيير الاصل ببلوغ اربعة اشهر وعدم بلوغها جري على الغالب من ظهور خلقه لا دي
 عندها وعبر عنه بعضهم بزمان امكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط
 وعدمه وكلها وان تقاربت فالعبرة بما قلنا **وعدم غسل الشهيد** ولو جنيبا او
 خنثى **وصلاة عليه** كغير البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احد
 برفقهم بديانهم ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم وفي لفظ ولم يصلى عليهم بفتح الهم
 والحكمة في ذلك انما اثر الشهادة عليهم واما اخبارنا صلى الله عليه وسلم خرج فصلى
 على قتلى احد صلى الله عليه وسلم على الميت فالمراد جميعا بين الادلة دعاهم كعبه الميت
 كقوله تعاروا صلى عليهم وسمى شهيد الشهادة الله ورسوله الله بالجنة وقبل له
 يشهد الجنة وقبل عن ذلك **وهو** اي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلى عليه **من ايقنيه**
حياة مستقر الصادق بن ماث ولو امرأة او رقبة او صبي او جنيبا **قل انفسا**
حرب **لا يسيبها** اي الحرب كان قتله كافرا او اصابه سلاح مؤمن خطا او عارا اليه **مسلم**
 سلاحه او رجمه دابة او سقط عنها او تردى حاله في بئر او انكشف عنه
 الحرب ولم يعلم سبب قتله وان لم يكن عليه اتردم لان الظاهر ان موته بسبب الحرب
 بخلاف من مات بعد انقضاءها وفيه حياة مستقر بخراجه فيه وان قطع موته
 منها او قبل انقضاءها بسبب حرب الكافر كان مات بمرض او فجأة او في قتال بجاة

فليس يشهد ويعتبر فقال الكافر كونه مباحا وهو ظاهر اما الشهد الجارى عما ذكر
 كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقا والميتة طلقا والمقتول في غير القتال
 ظلماء في غسل ويصلى عليه وتعبير عما ذكر اعم من قوله من مات في قتال الكفار **ويغسل**
غسله غير دم شهاكة وان ادى ذلك الى الرواى لانه ليس من اثر عداوة بخلاف
 دمها حتى ازال الله الاطلاق النهر عن غسل الشهيد ولانه اثر عداوة **وسنكفنه في**
ثيابه التي مات فيها خبر ابي داود باسناد جيد عن جابر قال روى رجل بسهم في صدره
 او حلقه فمات فادرج في ثيابه كما هو وخن مع النبي صلى الله عليه وسلم وسوا ذلك
 ثيابه المملوطة بالدم وغيرها لكن المملوطة او في ذكره في الجوع فتقيد الاصل
 كغير المملوطة ببيان الاكمل وهذا في ثياب اعتيل لبسها غالبا اما ثياب الحرب كدع
 ونحوها مما لا يعتك لبسها غالبا لحق وجلد وفروء وجبة مخشوة فينزع
 نزعها كما ير الموتي وذكر السنن في هذه الوجوب في التي قبلها من زيادتي **فان لم**
كفنه اي ثيابه **تمت** تدبا ان سنن العورة والا فوجوبا **فصل**
 في دفن الميت وما يتعلق به **اقول القبر حفة تمنع** بعد ردمها **راحة** اي ظهورها
 منه فتودى الي **وسبع** اي لشبه لها فيا كل الميت فتنتهك حرمة قال الراغب
 والغرض من ذكرها ان كانا من الارضين بيان قابضة الدفن والافيان وجوب
 رعايتهما فلا يكون احدهما وحزج بالحفة ما لو وضع الميت على وجه الارض
 وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفرة **وسن ان يحق قامة وبسط**
 بان يقوم رجل معتدل باسط يديه مرفوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل احد
 احقر او اوسعوا واعفوا رواه الترمذي وقال حسن صحيح واوصى عمر رضي الله

في القبر حفة تمنع بعد ردمها راحة اي ظهورها منه فتودى الي وسبع اي لشبه لها فيا كل الميت فتنتهك حرمة قال الراغب والغرض من ذكرها ان كانا من الارضين بيان قابضة الدفن والافيان وجوب رعايتهما فلا يكون احدهما وحزج بالحفة ما لو وضع الميت على وجه الارض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفرة وسن ان يحق قامة وبسط بان يقوم رجل معتدل باسط يديه مرفوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل احد احقر او اوسعوا واعفوا رواه الترمذي وقال حسن صحيح واوصى عمر رضي الله

عنه ان يحق قبره قامة وبسطه وهما اربعة اذرع ونصف خلافا للراغب في
 قوله انها ثلاثة ونصف **وكبر** بفتح اللام وضمتها وهو ان يجفرك اسفل
 جانب القبر القبلي قدر ما يسع الميت **ارض** **صليتها افضل من شق** بفتح المعجمة
 وهو ان يجفرك في وسط ارض القبر كالنهر او تنبأ حافاه باللبن او غيره ويوضع
 الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او غيره روى مسلم عن سعد بن ابي وقاص انه
 قال في مرض موته لحدوا لي الحدوا انصبوا علي اللبن نصبا كما صنع برسول
 الله صلى الله عليه وسلم وخرج بالصليبة الرخوة فالشق فيها افضل خشبة الا فخير وليس
 ان توسع كل منهما وبنوا كونا عند راسه ورجليه وان رفع السقف قليلا بحيث
 لا تمس الميت **وان يوضع راسه عند رجل القبر** اي موخره الذي سيصير عند سفله
 رجل الميت **وان يسلم من قبل راسه برفق** لما روى ابو داود باسناد صحيح ان عبد الله
 ابن يزيد الخطيب الصحابي صلى على جنازة الحارث ثم ادخله القبر من قبل رجل القبر وقال
 هذا من السنة ولما روى الشافعي والبيهقي باسناد صحيح عن ابي عباس بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سئل من قبل راسه **وان يدخله القبر الا حق الصلاة** عليه
درجة فلا يدخله ولو انني الا الرجال سئ وجدوا الضعيف عندهم عن ذلك غاليا
 وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم امر باطلمحة ان ينزل في قبر بنته صلى الله
 عليه وسلم واسمها ام كلثوم ووقع في الجوع تبع الراوي الخبر انما رقيه ورواه البخاري
 في تاريخه الاوسط بان صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقيه ولا دفنها لانها كان
 يدر ومعلوم انه كان لها محارم من النساء كما طمعه نعم ليس لمن كما في الجوع ان يلين
 حمل المرأة من مقتلها الى النعش وتسليمها الي من في القبر وحل ثيابها فيه وخرج

بزيادة في درجة الحق بالصلاة صفة وقد عرف بالغسل **لكن الاخر في اني روي**
 وان لم يكن له حق في الصلاة لان منظره اكثر **فمن** الاقرب فالاقرب فعبدها
 لانه كالحرم في النظر ومحبته **فيسوح فحبوبه** لضعف شهواتهم ورتبوا
 كذلك لتفاوتهم فيها **فعبادة** لا محرمية لهم كبنى عم ومعتق وعصيته بقرتهم
 في الصلاة **فدورهم** كذلك كبنى خال وبنى عمه **فاجنبى** فان استوى اثنان
 في الدرجة والفضيلة وتنازعا اقرع كما امرت الاشياء اليه وقول فيهم الى اخر
 من زيادتي **وسن كونه** اي المدخل الى القبر **وترا** واحدا فاكتر بحسب الحاجة كما
 فعل برص الله صل الله عليه وسلم فقد روى ابن حبان ان الدافنين له كانوا
 ثلاثة وابوداد انهم كانوا خمسة **وسن ستر القبر** يكون عند الدفن لانه
 ربما ينكشف من الميت شي فيظهر ما يطلب اخفاؤه **وهو اخبر** ذكر من اني وثنى
احد احتياطا والتصرح بهذا من زيادتي **وان يقول** مدخله **بسم الله**
وعلى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم للتتابع والامر به رواه الترمذي
 وحسنه وفي رواية وعلى سنة رسول الله **وان يوضع في القبر على عينية** كما في
 الاضطجاع عند النوم وتعبري كالمجموع بالقبر اعم من تعبئة بالحد **وبوجه**
وجوبا تنزلا له منزلة المصلي فلو وجهه لغيرها نبش كما سباني اولا
 على يساره كره ولم ينبش والتصرح بالوجوب من زيادتي **وان يستلجه**
وجلا الى الجدار اي القبر **وطهر بوجوه** فجد حتى لا يثكب ولا يستلق ويرفع
 راسه بوجوه لينة ويفضي جده الايمن اليه او الى التراب **وان يسد فمها** بفتح
 الفا وسكون التاء **فخول** كطين بان يبنى بذلك ثم يسد وجهه بكسر لين وطين

قوله الشر
 اي يعتبر
 ما كان

صفة سوال الملكين بالسنية
 انهم اي قم باعداه لسوال
 الملكين انهم اي فيما كانت فيه
 في ارايدك كاره اي ما يملك
 وما يملك سألهم اي ما يقول للقبلة
 في الرجل الذي بعث فيكم وفي
 كافة الخلق انتهى

او نحوها

او نحوها لان ذلك ابلغ في صيانة الميت من النبتش ومن منع التراب والهوى
 ونحوه زيادتي **وكره** ان يجعل له فرش **وعند** يكسر الميم **وصندوق** لم يفتح اليه
 لان في ذلك اضاعة مال اما اذا احتجج الى صندوق الزاوية او نحوها كخاوة
 في الارض فلا يكره ولا تنقل وصيته به الا حينئذ **وجار** بالاكراهة **رفه**
الا مطلقا **وقت كراهة صلاة** لم يفتح **بالاجماع** بخلاف ما اذا اخراه **فالاخبر**
 وعليه حمل خبر مسلم عن عتبة بن ثلاث ساعات لها نار رسول الله صل الله
 عليه وسلم عن الصلاة فيهن وان تقبر فيهن موتانا وذكروا في الاستوا
 والطلوع والغروب **والسنة** للدفن **غيرها** اي غير الليل وغير وقت الكراهة
 وتعبري بهذا الموافق لعبارة الروضة اولى من قوله وغيرها افضل وان
 اول افضل معنى فاضل **ودفن بمقبرة افضل** منه بغيرها لينال الميت بها
 المارين والزائرين **وكره مبين بها** لما فيه من الوحشة **ودفن اثنين** **جنس**
 ذكوريين او انثيين ابتداء **بقبر** يحمل واحد **الا لضرورة** ككثير الموتى لوباء
 او غيره **فيقدم** في دفنها الى جدار القبر **افضل** لانه صل الله عليه وسلم كان
 يحج بين الرجلين من قتلى احد وتوب واحد ثم يقول ايهم اكثر اخذ القرآن
 فاذا اشير الى احدهما قدمه في الحد **لا فرع** فلا يقوم **على اصل** من جنسه
 فيقدم الاب على الابن وان كان افضل منه بحرمته الابوة والام على البنت وان
 كانت افضل منه بحرمته الامومة مع التساوي في الاوثه بخلاف ما اذا كان من
 غير جنسه فيقدم الابن على امه لفضيلة الذكورة **ولا يصبي على رجل** بل يقدم الرجل
 عليه وان كان افضل منه والتصرح بكراهة الدفن مع قول من جنس وقول لا فرع

عاصم

قوله وكره دفن اثنين من
 جنس ضعيف والموتى للحرمة
 مطلقا اه

الى اخره من زيادتي وخرج بكفن من جنس ما لو كان من جنس حقيقه كذكروا اني او احبوا لا كفنهم
 فان كان بينهما محرمه او زوجيه او سبييه كره دفنهما بقبر واحد بل لا يكره
 ضرره وحيث جمع بين اثنين جعل بينهما حاجز تراب وقدم من جنسين الذكر
 ثم الكنثى ثم المرأة وتقدم بعض ذلك **وسن** **لمن** **تأمن** القبر بان كان على شفيره
 كما عبر به الشافعي **ثلاث خصال تراب** يديره جميعا لانه صلى الله عليه وسلم
 حتى من قبل راس الميت ثلاث رواه البيهقي وغيره باسناد جيد ويسن ان يقول
 مع الاولى منها خلفكم ومع الثانية وفيها تعيدكم ومع الثالثة ومنها كنتم
 تارة اخرى **فليس ان يمال عليه مسلم** او ما في معناها اسراعا بتمثيل الدفن
 ويسن ان لا يزداد على تراب القبر لئلا يعظم شخصه **فمكث جامعة** عنده ساعة
يسألون له التثبيت للاتباع رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده **وان يرفع**
القبر شيئا تقريرا ليعرف قبره ويحترم ولا يرفع قبره صلى الله عليه وسلم رفع نحو شبر
 رواه ابن حبان في صحيحه فان لم يرفع ترابه شيئا فلا وجه ان يزداد وخرج
 بزيادتي **بدا** ما لو مات مسلم بدار الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يتعرضوا
 له اذا جمع المسلمون والحق به لا ذر على الامكنة التي يخاف نبيشها لسرقه
 كفته او لعداوة او خوفا **وتسليحها** **اولى من تسليحها** كما فعل بقبره صلى الله
 عليه وسلم وقبري صاحبيه رواه ابو داود باسناد صحيح **وكره** **حلقون** **دوالي**
عليه للنهي عنهما رواه في الاول مسلم وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وفي
 معناها الا تكا عليه والاستناد اليه وبها صرح في الروضة **بالاحاجة** من ياتي
 مع التصريح باكرامة فان كان الحاجة بان لا يصل الى سبيله ولا يمكن من الحفر الا بطيه

فلا كراهة **وكره** **تخصيصه** اي تبديضه لبعض وهو كجيش قبل الجير والبراهنا
 ها او احدى **وكناه** **عليه** سوا كتب اسم صاحبه ام غيره في لوح عن راسه ام
 وغيره **وتابعه** كفته او بيت للنهي عن الثلاثة رواه فيها الترمذي وقال حسن
 صحيح وفي الاول الثالث مسلم وخرج بتخصيصه تطييبه خلافا للامام والغزالي
وحرم اي البناء مقبرة **مسيلة** بان جرت عادات اهل البلد بالدفن فيها كما لو كانت
 موقوفة ولا ان البناء يتابدل الخاق الميت فلو بني فيها هدم البناء كما صرح به
 الاصل بخلاف ما لو بني في ملكه والتصرح بالتخريم من زيادتي وصرح به في المجموع
وسن **رشه** اي الغيرة لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد بن معاذ
 رواه ابن ماجه وامره في قبر عثمان ابن مظعون رواه البزار والمعنى فيه التقيا
 بتقريب المصحح وحفظ التراب وبكره رشه بما الورود **وضع** **حصى** **عليه** لانه
 صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم رواه الشافعي وسن ايضا وضع
 الجير والرحمان وخوها عليه **وضع** **حجر** **او حشبه** **عند راسه** **وجمع** **اهله**
موضع واحدا من المغيرة لانه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا الى صخرة عند راس عثمان
 ابن مظعون وقال ان تعلم بها قبري وادفن اليه من مات من اهل بي رواه ابو داود
 باسناد جيد وتعبيرى باهله اعني تعبيرة باقاربه **وراية** **قبور** اي قبور المسلمين
لجل **الحجر** مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزورها اما زيارة قبور الكفار فصاحبة
 وقبل حرمة **والغير** اي غير الرجل من اني وحنثي **مكروهة** لقله صوابا لاني وكثرة
 جرحها والخوف بها كحنثي احتياطا ودكر حكمه من زيادتي وهذا في زيارة قبر غيري لاني
 صلى الله عليه وسلم اما زيارة قبره فقتلن لهما الرجل كما اقتضاء اطلاقهم في

ومثله قبور سائر الانبياء والعلماء والاولياء **وان يسلم زائر** فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكلمة حقون رواه مسلم زاد ابو داود اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تقتلنا بعدهم واما قوله صلى الله عليه وسلم عليك السلام تحية الموتى فنظر العرف العربي شيكان من عادتهم اذا سلموا على قبر يقولون عليك السلام **وان يقرأ من القرآن ما تيسر ويذبح له بعد توجهه الى القبلة** لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب المقراه اقرب الى الاجابة **وان يقرب من قبره كقربة منه في زيارته حيا** احتراماً له **وحرم نقله** قبل دفنه من محل موته الى محل **ابعد من مقبرة محل موته** ليدفن فيه وهذا اولي من قوله ويحرم نقله الى بلد اخر **الا من يقرب مكة والمدينة وايليا اي بيت المقدس فلا يحرم نقله اليها بل يختار لفضل الدفن فيها** **وحرم نبشه** قبل البلي عند اهل الخير بتلك الارض **بعد دفنه** لنقل غيره كتكفين وصلاة عليه لان فيه هتكاً لحرمة **الضروري كدفن بلا طهر من غسل او تيمم وهو من يجب طهره او بلا توجيه له الى القبلة ولم يتغير فيها فيجب نبشه** نزاركا لطهره الواجب وليوجه الى القبلة وقولي ولم يتغير من زيادتي او كرفني **ان مخصوب من ارض او ثوب ووجو ما يرفق او يكفن فيه الميت فيجب نبشه وان تغير ليرد كل لصاحبه ما لم يررض ببقائه او وقع فيه مال خاتم او غيره فيجب نبشه وان تغير لآخره سوا طلبه ما كده ام لا كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع وقيد صاحب المذهب ومن تبعه بالطلب كما قيل به الاصحاب مسيله الابتلاع الاثية وقد فرقت بينهما في شرح الروض ولو بلغ ما لا لنفسه وما لم يفسق او مال غيره وطلبه ما كده نبشه شق جوفه واخرج منه ورد لصاحبه ولو ضمنه**

الورثة كما في المجموع عن اطلاق الاصحاب زاد الله علماً في العدة من ان الورثة اذا ضمنوا لم ينشئ وبويده ما اقتضاه كلامهم من انه يشق حيث لا ضمان وله تركته وفي نقل الاصحاب ما يوافق ما فيها جواز اما بعد البلي فلا يحرم نبشه بل يحرم عمارته ونشوه القرب عليه لئلا يمتنع الناس من الدفن فيه لظنهم عدم البلي واستثنى قبور الصيابة والعلماء والاولياء **ومن تعزية عوا اهل كصهر وصديق وهي الاموال الصبر عليه بعد الاجر والتخذ بر من الورد بالخروج والدعاء للميت بالمغفرة والمصاب بجبر المصيبة لانه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتق الله واصبري ثم قال اما الصبر اي الكامل عند الصدمة الاولى رواء الشيطان ولان اسامه بن زيد قال ارسلت احدي بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتخبره ان ابنها الميت فقال للرسول ارجع اليها واخبرها ان الله ما اخذ وله ما اعطى وكل شيء عندي باجل مسمى فصرها فلتصبر ولتعتصب وتقيدين بنحو اهل من زيادتي ومن ان يعظم بها حتى الصغار والنساء المشابه فلا يعزى الا صغارها ونحوهم **وهي بعد دفنه اولى منها قبله لا تتدخل اهل الميت تجهينه قبله قال الروضة الا ان يرى من اهل جوعاً شديداً فيختار تقدمها** ليصبرهم وذكر الاولوية من زيادتي **ثلاثة ايام تقرباً من الموت** الحاضر ومن القدر او بلوغ الخبر لما يب ففكره التعزية بعدها انه العرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه **فيعزى مسلم مسلم** بان يقال له **اعظم الله اجره** اي جعله عظيماً **واحسن عذرا** اي بالمداي جعله حسناً **وعفرتك** **واعظم الله اجره** مع قوله **وصبرك** او اخلف عليك او جبر مصيبتك او خفي كها في الروضة كما صلحاً نعم لو كان الميت من لا يخلف يلاه كاب فليقل بدلها خلقك عليك**

والحرام

عائشة الاثني **وتعيينه** اي الفرض قال في المجوع ويبلغ شذرات التعيين في الصوم
 الراتب كعرفة وعاشورا وايام البيض وستة من شوال كرواتب الصلاة واجيب
 بان الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت ايضا
 كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها **وتصح النية وان اتي بمنا**
للصوم كان جامع او استنفا او نام او انقطع نحو حيض كنفا **بعدها ليلا**
وتم فيه في صورة الانقطاع **اكثره** اي نحو الحيض او قدر العادة فلا يجب تحريمها
 لعدم منافاة شيء من ذلك لها ولا الظاهر في صورة الانقطاع استمرار العادة
 فان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها لانها لم تجزم بالنية ولم تن على اصل وتعبر
 بمنا في اعم تعبيرة بالكل والجماع ونحو من زيادتي **وتصح النية لنقل قل وال**
 فقد روى صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال ابي
 ان اصوم قالت ودخل على بوم اخر فقال اعدكم شيء قلت نعم قال اذن افطر
 وان كنت في صوم الصوم رواء الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية
 الاول وقال اسناده صحيح هل عندكم من عذرا وهو بفتح العين اسم لما يوكل
 قبل الزوال والعشاء اسم لما يوكل بعده **هذا ان لم يسبقها مناف للصوم كاكل**
وجماع وكفر وحيض ونفاس وجنون والا فلا يصح الصوم وكما في
النية في رمضان ان يوصي صوم عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله
تعي باضافة رمضان وذلك لتعيين عن اصدادها قال في الروضة كاصلا ولقط
 هذا في المتن المذكور العدا شتهر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين
 لاسم الاشارة بحد

ولا ولا الامام

ولا الاضافة الى الله تعالى ولا الفرضية ولا السنة وهو كذا في غير نية الفرض
 وفيها على ما صح في المجوع نية الاكثر من لكن مقتضى كلام الاصل والروضة كاصلا
 انها تجب كما في الصلاة وقرن في المجوع بينهما بان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا
 فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة فعل وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض
ولو نوى ليلة الثلاثاء صوم عن رمضان سوا قال ان كان منه ام لا **فكان سنة**
وصامه صح ووقع عنه في اخره لان الاصل بقاؤه ولا اثر لتردد بغير حكم
 القاضي بشهادة عدل للاستناد الى ظن معتدلا في **اوله** لا تنافي الاصل مع عدم
 جزمه بالنية **الا ان ظن انه من يقول ان يتق** كعبه وامرأة ومراهق فاستق
 فيه ويوقع عنه لجزمه بالنية وتعبدى بما ذكره او لم يتعبد به ما ذكره **قال في**
المجوع فلو نوى صوم غدا فلا ان كان من شعبان والا فمن رمضان ولا امارا فان
 من شعبان صح صومه نقلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح فرضا
 ولا نقلا **ولو اشبهه رمضان عليه صام بخلافه وقع فلهذا** وهذا من زيادتي
او بعده فقط فيتم عذره ان نقص عنه ما صامه **او قبله** **او بعده** **صامه**
والاقضاء وجوابها تنبيه **لو وقع في رمضان**
 السنة القابلة وقع عنها الا عن القضاء **ثانيها** **ثالثها** **رابعها** **خامسها**
غير جاهل بعد ورد اكر الصوم مختارا فصوم من جامع او تقيا ذا كالمختارا
 عالما بخرميه او جاهلا غير معدور باطل للاجماع في الاول والخبرين حيانا
 وصح من ذمهم القى ان عليه وهو صام فليس عليه قضاء ومن استنفا فليغض
 في الثاني فلا يبطل بذلك ناسيا ولا مكرها ولا جاهلا معدورا بان في عهد بالسلام

او نشا بعبد اعز العلماء ولا يغلبه الق والاسفة مفضلة وان علم انه لم يرجع شي الى جوف
 بها فمفي مفضلة لعينها لا يعود شي من الق والتقييد بغير الجاهل المعذور وفي الجماع
 والاستفاة مع التقييد بالذاكر والمخارق الاستفاة من زيادتي لا ترك **فلم يخاف**
ومها فلا يجب فلا يفطرها لان الحاجة اليها مما تكرر **ولونيات** من دماغه وحصل
وحل طاهر من قوت الى الجوف بنفسها **وقدر على انها افطن** لتقصيرها بخلاف ما
 اذا عجز عنه **وترك وصول عين** لا يرج وطعم من طاهره **متقين مفتوح جوفين**
 مر اي غير جاهل معذور اذا كثر اختارا وان لم يكن في الجوف قوة تخيل العذ او الدوا
 كخلق ودماغ وباطن اذن وبطن واحليل ومثانة بمثلته وهي مجمع البول وفي قولي
 من مر زيادة على الاصل **فلا يضر** وصول **دهن او كل يشرب مسام** جوفه كما لا يضر
 اغتساله بالماء وان وجد لما نزل باطنه بجامع ان الواصل اليه ليس من منفذ وانما هو
 من المسام جمع سم بقليل السنين والقبح افضح قال الجوهري ومسام الجسد تقيده او
 وصول **في طاهر من قوت** جوفه ولو بعد جمعه او اخراج لسانه وعليه يق
 اذا لم يكن الخنزير منه بخلاف وصوله متنجسا او غلط لا يغير او بعد اخراجه لا على
 لسانه او وصول **دبال وبعوض او غبار** او **بلد رقيق جوفه** لعسر الخنزيره
 او لعدم تعدد وكذا لو وصلت عين جوفه ناسيا او عاجزا عن ردها او مكرها او جاهلا
 معذورا كما علم من التقييد من مر ولو فتح فاه عند احتي دخل العبار جوفه لم يفطر
 على الاصح وكذا لو خرجت مقعدة الميسور واعادها **لا سبق ما البه** **مكره كماله**
مضضة او استنشق ومرة رابعة فيبصر للنهي عنه بخلافه اذا لم يبلغ او بالغ
 غسل نجاسة لانه تولد من ما موربه بغير اختياره واقتصر الاصل على المبالغة فتغير

ما

بما ذكره اعم وترك **استنساخ** اي من مر **ولو جوف** كقبلة **الاحبال** لانه يفطر الا بالاج استقنايه
 بلا انزال فبالا نزال بنوع شهوة اولى بخلاف ما لو كان ذلك عاجلا وتقييد من مر
 المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم كمال من ربادتي لا ينظر **فكر** ولو بشهوة لانه انزال
 بغير مباشرة كالا احتلام ولا بالانزال من احد وجهي المشكل **وحرم جوف** كقبلة
 وعليها اقتصر الاصل **ان حرك شهوة** خوف الانزال **والا فركه اولى** اذ ليس للصائم
 ترك الشهوات وانما لم يحرم لصعف احتمال اذ به الى الانزال **وحل الاطعمة** **فكر**
 وغيره كما في اوقات الصلوات لا يغير تحرو ولو بطن لان الاصل بقا النهار والبقين
 كان يعاين العزوب **احوط** لبا من الغلط **وحل تسحر** ولو بشئ **في الليل** لان الاصل
 بغاوة فيصبح الصوم مع الاكل بذلك ان لم يبين غلط **فلو افطرا وتسحر** **فكر**
غلط بطل صومه اذ لا عبرة بالظن البين خطاوه او افطرا وتسحر **بالاخر** **فكر**
الحال مع في تسحر لا في افطرا لان الاصل بقا الليل في الاولى والنهار في الثانية فان
 بان الصواب فيهما صح صومهما او الغلط فيهما لم يصح وقولي بالاخر لشمول الشك
 والظن بالاخر اعم من قوله بالظن في الاولى **لو طلع فيه طعام** **فلم يبلغ شيا**
 بان طرحه او مسكه بفيه صح صومه وان سبق الى جوفه منه شي في الاولى لانه لو
 جعله في فيه نهارا لم يفطر فبالا في اذا جعله فيه ليلا اما اذا بلغ شيا من فيه
 فيفطر وقولي فلم يبلغ شيا اولى من قوله فلفظه لرفع ايهام انه لو مسكه بفيه
 يفطر وليس كذلك **او كان طلوع الفجر** **فما افترع حلال** **صح صومه** وان انزل
 لتولد من مباشرة مبا حدة فان مكث لم يصح صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد
 المكث فترع حين علم ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الا بالاج **لا التزع** **فمن اخبر**

قوله فان مكث
 في هذه تلزمه
 الكفارة على المذنب

منع الأكل والشرب وغيره جوازها **وقال الشافعي** وأما ما يصرح به بتعاطيها
 من زيادتي **وشرط اسلام عقل وتفا** عن نحو حيض **كل اليوم** فلا يصح صوم من
 انصف بضد شي منها في بعضه كالصلاة **ولا يصير يومه** اي يوم كل اليوم **ولا انما**
او سكر بعضه بخلاف اغما او سكر كله لان الاغما والسكر يخرجان الشخص عن اهلية
 الخطاب بخلاف اليوم ان يجب قضا الصلاة الفايته به دون الفايته بالاغما
 والمكرو في الجملة وذكر الكسبي من زيادتي في شرب سكر اليللا وصح في بعض النهار
 صح صومه **وشرط الصوم** اي صحته **الا يامر** اي وقوعه فيها **غير يوم عيد**
 اي عيد فطر وعيد اضحى للنبي عن صياهما في حيز الصبحين **وايام التشريق** ولو
 كان صومها التمتع وهي ثلاثة بعد الاضحى النبي عن صومها في خبري داود باسناد
 صحيح **يوم شك** لقول عمار بن ياسر من صام يوم شك فقد عصي بالفاطم
 صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره وصح في قول الاسوي المنصوص المعروف
 الذي عليه الاكثر من الكراهة لا التحريم **بلا سبب** يقتضي صومه اما بسبب يقتضيه
 كقضا ونز وورد فيصح صومه كتظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة
 وخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل كان يصوم صوما
 فليصمه كان اعتاد صوم الدهر او صوم يوم واطار يوم وقين بالورد الباقي
 حجام السبب **وهو** اي يوم شك **يوم الثلاثين من شعبان اذا اخذ ثلث**
برويته ولم يشهد بها احد **او شهد بها عدد يرد** في شهادته كصبيان او نسائه
 او عبيد او فسقه وطم صدقهم وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يتبين
 كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يصح صومه بل يجب

عليه

عليه وتقدم والكلام على النية صحة نية طان ذلك ودفع الصوم عن رمضان
 اذا تبين كونه منه واعتبروا هذا العدد فمن رآه بخلافه فيما احتياطا للعبادة
 فيها اما اذا لم يتحذر الناس برؤيته ولم يشهد بها احد او شهد بها واحد
 من ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وان اطبق الغيم لم يبرأ من شهر
 عليه **ف** اذا انصف شعبان حرم الصوم بلا سبب ان لم يصلم
 بما قبله على الصبح في الجموع وغيره **وسن تحريم باحتم** **وتعجل فطر** خبر الصحيحين
 لشعروا فان في السجود لبركه ولا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام احمد
 واخر السجود **ان يبقن بقا الليل** في الاولين ودخوله في الثالث والا فافضل
 ترك ذلك بل يحرم التعجيل ان لم يتحر كما علم مما مر وجعل التمتع سنة مستقلة
 مع تقييده بالتيقن من زيادتي **وسن فطر شهر ما** الحيز اذا كان احدا صايما
 فليفطر على الترفان لم يجد الترفع لما فانه طهور رواه الترمذي وحسنه
 وجعل الفطر ما ذكر سنة مستقلة من زيادتي **وسن من حيث الصوم ترك الحش** كحش
 وغيبة وعليهما اقتصر الاصل بخبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله
 حاجة ان يدع طعامه وشرابه **وترك شهيق** لا يتطل الصوم كشتم الرياحين
 والنظر اليها لما فيها من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم **وترك خوج** لان ذلك
 يضعفه وخوف من زيادتي **وترك ذوق** لطعام او غيره خوف وصوله حلقه
 وتقييد الاصل بذوق الطعام جري على الغالب **وترك علك** بفتح العين لانه يجمع
 الريق فان بلعه اضر في وجهه وان الفاء عطشه وهو مكروه كما في الجموع **وسن**
ان يغسل عن حدث اكبر اليللا ليكون على طهر من اول الصوم وتغيري بذلك اعم من تغيير

وغيره وهو فان كان ثم رطب فدم على التمس
 للامتناع رواه السرمدي

كفصدم

بلحجابه وان يقول عقب هو ادين قوله عند قطع اللحم لا يصح **علا رزقك**
افطرب لانه صل الله عليه في اركان قول ذلك في ابوداود **كنا حركه**
 وان يكثر رمضان صدقة وتلاق لقران واعتكاف الاسبب في العشر الاخير
 منه لا يتبع في ذلك رواه الشيخان وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في
 العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيره **فصل في شروط وجوب**
صوم رمضان وما يبيح ترك صومه **فصل في شروط وجوب اسلام**
 ولو فيما مضى وهو من ربادي **وتكليف** كما في الصلاة فيها **واطاقه له** وحسن
 واقامة اخذ ما ياتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي ومجنون
 ومغيب عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حسا او شرعا ككبر او مرض لا يرجى بروه
 او حيض او نحو ولا على مريض ومسافر بقيل يعلم ما ياتي وجوبه عليها وعلى
 السكران والمغيب عليه والحائض ونحوها عن من عجز وجوبه عليهم وجوب انعقاد
 سبب كما تقر ذلك في الاصول لوجوب القضاء عليهم كما سياتي ومن الخيتم
 المرتك في ذلك فقد سمي فان وجوبه عليه وجوب تكليف كما مر في الاشارة اليه
وبياح تركه بنية الترخص **لمرض** **بعض الصوم** ضررا يبيح التيمم وان طرأ على
 الصوم لاية ومن كان منضا ثم المرض ان كان مطبقا فله ترك النية او منقطعاً
 فان كان يوجد وقت الشروع فله تركها والا فلا وان عادوا خاج الى الافطار
 افطرو **سفر** فان تضرر به فافطرو افضل والا فالصوم افضل كما مر في صلاة
 المسافر **لان طرأ السفر** على الصوم **او زالا** اي المرض والسفر عن صائم فلا يباح
 تركه تغليباً لحكم الحضرن الاولى وزوال العذر في غيرها **وتجب قضا ما فات ولو**

بعذر كمرض وسفر للاية السابقة اذ تقدرها فافطرو فعدة من ايام اخر وكحيض
 ونحوه كما مر في بابيه وردة وسكر واعما وترك نية ولو نسيها فاجلأف ما فات
 من الصلاة بالاعمال كما مر في بابها المشقة تكررها واخلأف اكل ناسيا لان النية
 من باب المأمورات والاكل من باب المنهيات والنسيان انما يوثق في الثاني
 وتعتبر بما ذكرنا من اعما غير به **لا يكفر اصلي** اي لا يجب قضا ما فات به بعد الاسلام
 ترغيباً فيه **ولا صبي ولا جنون** بقدر زنده بقولي **وعبره** **وسكر** لعدم وجوب
 القضاء اما ما فات به في زمن الردة او السكر فيقضيه وتقدم في الصلاة **تظهير**
 ذلك مع زيادة **كما لو بلغ** الصبي بنهار **صاها** فانه لا قضا عليه **وجعل عليه** لانه صار
 من اهل الوجوب **او بلغ فيه** **مفطر او افاق** فيه الجنون **او اسلم** فيه الكاف
 فانه لا قضا عليهم لان ما ادركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن اراد من اول
 فانه لا قضا عليهم لان ما ادركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن اراد من اول
 وقت الصلاة قدر ركعة ثم طرأ مانع **ومن لم يرض** **ومساو** **العد** **رهما** حاله
 كونها **مفطرة** كان ترك النية ليلا **امساك** لبقية النهار في رمضان خروجاً من
 الخلاف وانما يلزمهم الامساك لعدم التزامهم الصوم والامساك تبع ولا ي
 غير الكافر افطرو بعد زوال السنية من ربادي **وبلن** اي الامساك في رمضان
من احطاف فطره كان افطرا لا عدرا ونسي النية او ظن بقا الليل فبان خلافه
 او افطرو يوم الشك وبان انه من رمضان لحمة الوقت ولا نسيان النية **تتعد**
 بترك الاهتمام بامر العبادة فهو ضرب تقصير ولا يصوم يوم الشك كان واجبا
 على من افطرو فيه الا انه جملدوبه فافوق المسافر فانه يباح له الافطار مع علمه
 وتعتبر بما ذكرنا من اعما غير به وخرج رمضان غيره فلا امساك فيه كقصر وقضا

لان وجوب الصوم في رمضان بطريق الاصل ولهم لا يقبل غير بخلاف ايام غيره
ثم الممسك ليس في صوم شرعي وان ائيب عليه فلوارثك فيه محذور الم يلزمه سوا
الاثر **فصل في فدية فوت الصوم الواجب من فاته من**
الاضرار صوم واجب ولو نذر او كارة **فان قبل ثكته من قصابه فلا تترك**
للفايت ولا اخر بقيل ردتته بقول **ان فان بعد كره** من استمر الى الموت فان فات
بلا عذر اثم ووجب تكراركم بما سباني **او مات بعذر** سوا فاته بعذر ام غيره
اخرج من تركه لكل يوم فان صومه **مد** وهو رطل وثلاث كما مر وبالكيل
المصري **كل ح** الاصل في ذلك خبر من مات وعلمه بام شهر فليطعم عند مكان
كل يوم مسكينا رواه الترمذي وصح وقده على ابن عمر **من جلس فطره** حلالا على
الغالب بجامع ان كالا منها طعام واجب شرعا فلا يجوز في خود دقيق وسويق
او صام عنه في بيته وان لم يكن عاصيا ولا وارثا **مطلقا** عن التقيد باذن او
اجنبي اذن منه بان اوصى به او من قريبه باجرة او دونها كالحج وخبر الصالحين
من مات وعليه صيام صام عنه وليه وخبر مسام انه صلى الله عليه وسلم
قال لامرأة قالت له ان امي ماتت وعليها صوم نذر افا صوم عنها قال صومي
عن امك بخلافه بالاذن لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر وظاهر انه لو مات
موتد الم يصم عنه وقول ياذن اعم من قوله ياذن الولي **لا من مات وعليه صلاة**
او اعتكاف فلا يفعل عنه ولا فدية له لعدم ورودها نعم لو نذر ان يعتكف
صايبا اعتكف عنه وليه صايبا قاله في التعذيب **ويجب لكل يوم بال**
قضا على من افطر فيه لعن لا يرحي رواه كثير ومرضى لا يرحي بروه لا ية على
الذي يطيقه المراد لا يطيقونه او يطيقونه في الشباب ثم يحجزون عنه في الكبر

وروي البخاري ان ابن عباس وعائشة كانا يقران وعلى الذين يطوقونه
ومعناه يكلفون الصوم فلا يطيقونه وقول العذر الى اخره اعم من قوله الكبر
وبقضا على غير محجج افطر اما لا نقاد ادي معصوم مشرف على هلاك يعرق
او غيره ولا يمكن تحصيله الا بفطر او نحو **فان** **والد حائل او مريض عليه** ولو
كان في الرضع من غير هالائه فطار ارتفق به شخصان واخر في الثانية
بقسميه من الآية السابقة قال ابن عباس انها لم تنسخ في حقها رواه البيهقي
عنه بخلاف ما لو خافا على نفسيهما وحوفا او مع وليهما وبخلاف من افطر
متعديا او لا نقاد نحو مال مشرف على هلاك وبخلاف المخيرة اذا افطرت لشئ مما
ذكر فلا تجب الفدية للشك في الاجرة وفيما ساء تحسنا على المريض المرجو بوجه
والاولين ولان ذلك ليس في معنى فطر ارتفق به شخصان والثالث وكافي
معني الادبي في الرابعة والتقيد بالادبي وبغير المخيرة من زيادتي **كم اخر قضا**
رمضان مع ثكته منه **حتى دخل** رمضان **اخر** فان عليه مع القضا الملائم
سنة من الصيام اذ اقبلوا بذلك ولا مخالف لهم **وتكرار المل بتكرار السنين**
لان الحقوق المالية لا تتكرر اخل في الكبر وكبحه لعدم التقصير **ولو اخر القضا**
المذكور في قضا رمضان مع ثكته حتى دخل اخر **فان اخرج من تركه لكل يوم ملك**
موللقات ومد للتأخير لان كل منها موجب عن الانفراد فكذا عند الاجتماع
هذا ان لم يصم عنه والاوجب من واحد للتأخير وهذا من زيادتي **والمصرف اي**
ومصرفا لا مراد فقير وسكين لان المسكين ذكر في الآية والخو الفقير اسوا
حلا منه ولا تجب لهج بينهما **ولد صرفا** مراد لواله لان كل يوم عبادة مستقلة

خلافه ٢

فوالله

٥٥

ففسد صومها او صومه في غير رمضان كذا وقضا لان النص ورد في صوم
رمضان كما مر وهو مخصوص بقضائ لا يشاركه فيها غيره او مفسد لدولو
في رمضان بغير وطى ككلوا استقنالا ان النص ورد في الوطى وما عداه ليس في مخالفة
ولا علم من طى وقت الوطى ليلا اى بقائه او دخوله او شك فيه فان نهانا او اكل
ناسيا وطر انه افطر به ثم وطى عامدا او كان صبيا لسقوط الكفارة بالشبهة
في الجميع ولعدم الائم فيما عدا طن دخول الليل بالاخر او الشك فيه ولا على
مسافر وطى زنا او لم ينو ترخصا لانه لم يأت به للصوم بل للزنا او للصوم مع عدم
نية الترخص ولان الافطار مباح له فيصير شبهة في ذر الكفارة وذلك الشك
المفرغ على قولي ولا شبهة من زيادتي وتكرر الكفارة بتكرار الافساد فلو وطى في
يومين لزمة كفارتين سواء كفر عن الاول قبل الثانى ام لا لان كل يوم عبادة
مستقلة فلا تتداخل كفارتاهما كالتين وطى فيهما بخلاف من وطى مرتين في يوم
ليس عليه الا كفارة للوطى الاول لان الثانى لم يفسد صوما وحلفت سفرا ومرض
اوردة بعد وطى لا يسقطها اى الكفارة لانه هناك جرمة الصوم بما فعل
ما في هبيل لله باحد لسته جهه عن التاريعين خدفا
سن صوم يوم عرفه وهو ناسع دى الحج بقدر زده بقولي اخبر مسافر
وحاج بخلاف المسافر فانه ليس له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف انه يصلي
عرفة ليلا وكان مقيما سن صومه ولا سن فطره وان لم يضعفه الصوم
عن الدعاء واعمال الحج والا حوط صوم الثامن مع عرفه يوم عاشورا وهو

عاشرا المحرم **وناسوعا** وهو ناسعة قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشورا احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله وقال ابن بقيّة الى قابل لا صوم من الناس فان قبله رواها مسلم وليس مع صومها صوم الحادي عشر كما نص عليه **واثنين وخمسين** لا نه صلى الله عليه وسلم كان يخبري صومهما وقال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض علي وانا صائم رواها الترمذي وغيره **وابام ليال** **بيض** وهي الثالث عشر وتالياه لانه صلى الله عليه وسلم امر بصيامها رواه ابن حبان وعنده والاحوط صوم الثاني عشر معها ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض بطلوع القمر من اولها الى اخرها وسن صوم ايام السور وهي الثامن والعشرون وتالياه وقياس ما من صوم السابع والعشرين معها **وسنة** **مشوأل** الخبر مسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة اشهر وصيام سنة ايام من شوال بشهرين فذلك صيام السنة اي كصيامها فرضا والا فلا يختص ذلك بما ذكر لان الحسنة بعشر امثالها **واتصالها** بيوم العيد **افضل** ما روي للعباءة وتعبيري باتصالها اولى من تعبيري بتتابعها لشموله للاتبان بها متتابعة وعقب العيد وسن صوم **دهر غير عيد** **ونشرق ان لم يبق به ضرر او فو** **حق** لانه صلى الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها ولا يكون له فيها موضع **والا** بان خاف به ذلك **ك** وعليه حمل خبر مسلم لا صام

101
من صام الا بد **لافراد** صوم **جمعة** او **سبت** او **احد** بالصوم فانه يكره **لا سب** لخبر الشيخين لا يصم احدكم يوما جمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده وخبر لا يصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الاحد فلو جمعا او اثنين منها لم يكره لان الجوع لم يعطه احدا ما اذا صامه بسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كما في صوم الستة والخبر مسلم لا يختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون وصوم يصومه احدكم وقيس الجمعة الباقي وقولوا واحدا لا سبب من زيادتي **وقطع** **نفل غير نسك** حج او عمرة **بلا عذر** فانه يكره لقوله ولا تبطلوا اعمالكم اما بعدد كمساعة ضيف في الاكل اذا عذر عليه امتناع مضيفه منه او عكسه فلا يكره لخبر الصائم المتطوع امير نفسه ان شا صام وان شا افطر رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقيس بالصوم غيره من النفل اما نفل السنة فيحرم قطعه كما بان وبابه الحائض وغيره في لزوم الاقام والكفارة بافسادها **واجب قضاءه** ان قطع لان امرها بان كانت ضامة صوم تطوع فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين ان تفطر لا قضا وبين ان تنم صومها رواه ابو داود وقيس بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غير نسك بلا عذر من زيادتي والاصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة **وجرم** **قطع من عيني** ولو غير فوري كان لم يتعد تركه لتلبسه بفرض وخرج بالعيني فرض الكفاية فالاصح وفاقا للغير لا وعنده انه لا يحرم نطفة الاجهال وصلاحه للنجاسة ورجوعه وقيل بجرم كالعيني وانما لم يحرم قطع تعلم العلم على من انس النجاسة فيه

من نفسه لا ينكل مسيلة مطلوبة براسها منقطعة عن غيرها ولا قطع صلاة الجماعة
 على قولنا انها فرض كفاية لانه وقع في صفة لا اصل والصفة يغتفر فيها ما لا يغتفر
 في الاصل ولا يخفى بعد هذا القول وان صح الناح السبكي تبعا لما صح ان الرخصة في المطلب
 وباب الودعة واشاد فيه في باب القبط الى ان عدم حرمة بحث الامام جرى عليه
 الغزالي والحاي ومن تبعهما وما تقر علم اننا تعبيري بفرض عيني اولى من تعبيره بقضا
ف لا تصوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر الا بانه مخير الصحبين
 لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا بانه **كتاب الاعتكاف**
 هو لغة اللبث وشرعا اللبث بمجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع
 اية ولا يشروهن وقوله تعبر وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي
 للطريقين والحاكفين والاتباع رواه الشيخان **سن** الاعتكاف **كل وقت** لاطلاق
 الادلة **وفي عشر رمضان اخيرا فضل** منه في غيره لمواظبته صلاة عليه
 وسلم على الاعتكاف فيه كما مر في خبر الشيخين وقالوا في حكمته **ليلة** اي ليلة ليلة
القدر التي هي كما قال تعبر خير من الف شهر اي العمل فيها خير من العمل في الف شهر
 ليس فيها ليلة القدر قال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي في العشر المذكور **وميل الشافعي الى انها**
ليلة حاد او ثالث وعشرين منه دل الاول خبر الشيخين وللمتأني خبر مسلم فكل
 ليلة منه عند الشافعي محتملة لها لكن ارجاها ليالي الوتر وارجاها من ليالي الوتر ما
 نقلناه عنه فذهبوا انها تلزم ليلة بعينها وقال المزي وابن خزيمة وغيرها
 انها تنقل كل سنة الى ليلة جمعة بين الاخبار قال في الروضة وهو قوي واكثر

في الجوع والقنوي وكلام الشافعي في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعلاقتها طوع
 الشمس صبيحتها بيضا ليس فيها كثير شعاع **واما كانه امرجة احمد بن حنبل**
 كغيره من العبادات **وتجنيبه نصية في نذر** ليميز عن النفل والتصرح بوجودها
 من زيادتي **وان اطلقه** اعلم الاعتكاف بان لم يقدر له مدة **كقصد نية** وان طال مكثه
لكن لو خرج من المسجد يقدر دانه بقول **لا عزم عود وعاد جدد** ها انزوا ما سوا
 اخرج للتبرام لغيره لان ما مضى عبادة تامه فان عزم على العود كانت هذه العزيمة
 قايمة مقام النية **ولو قبل من** كبره او شهر **وخرج لغير تبرر وعاد جدد** النية
 ايضا وان لم يطل الزمن لقطع الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرر فانه لا يجب تجديدها
 وان طال الزمن لانه لا بل منه فهو كالمستثنى عن النية **ان نذر مرة متتابعة**
خرج لغيره لا يقطع التتابع وعاد فلا يلزم تجديدها لنية سوا خرج للتبرام لغيره
 لشمول النية جميع المدة ولا يجوز اعتكاف المرأة والرفيق الا باذن الزوج والسبيل
وثانيهما مسجد للاتباع رواه الشيخان فلا يصح في غيره ولو هي الصلاة **والجماع**
اولي من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه وللبلا يحتاج الى الخروج للجمعة وخروجها
 خلافا من اوجب له لو نذر مرة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن يلزمه الجمعة ولم
 يشترط الخروج لها وجب لجامع لان خروجه لها يطل تبايعه **ولو عين النادر في نذر**
مسجد محكة او المدينة او الاقصى تعين فلا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها
 قال صلى الله عليه وسلم لا تنزل الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام
 والمسجد الاقصى رواه الشيخان **ويقوم الاول** وهو مسجد مكة **مقام الاخير** لمزيد
 فضله عليها وتعلق النسك به **ويقوم الثاني** وهو مسجد المدينة **مقام**

وفي رواية
كبير

الثالث لمزيد فضله عليه قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا افضل من الف صلاة في غيره **الا** المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد في مسجد في رواء الامام احمد وصححه ابن ماجه فعلم انه لا يقوم الاخير ان مقام الاول ولا الثالث مقام الثاني وان دلوعين مسجد غير الثالث لم يتعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين **وقال** **الثالث** **لبي** **قدي** **يس** **عكوف** اي اقامة ولو بلا سكون بحيث يكون منها فوق زمن الطائفة في الركوع وخو فيكون التردد فيه لا المروءة باللبث ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة **واربعها** **اعتكاف** **وشرط** **اسلام** **وعقل** **وخلوع** **حدث** **اكبر** فلا يصح اعتكاف من انصف بضد شي منها لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مك من به حدث اكبر بالمجد وتعبير خلوع عن حدث اكبر اعلم من قوله والتفاسد الحيض والجنابة **ويقطع** **الاعتكاف** **كتاب** **بردة** **وسكر** **وتجويع** **تخلو** **مرا** **اعتكاف** **عند** **عالم** **بالحلال** **مالا** **يجلو** **عند** **غالب** **الشهر** **وجنابة** **مقطعة** **للصائم** **او** **غير** **مقطعة** **ولم** **يأدر** **بطهره** **وان** **طراش** **من** **ذلك** **خارج** **المسجد** **لتبرز** **او** **خو** **لمنافاة** **كل** **منها** **العبادة** **البدنية** **لا** **يجنابة** **غير** **مقطعة** **ان** **يأدر** **بطهره** **ولا** **يجنوب** **واغما** **للعدو** **وقولا** **لا** **غير** **مقطعة** **اعلم** **من** **قوله** **ولو** **جامع** **ناسيا** **فكجماع** **الصائم** **وقولي** **خومع** **ان** **يأدر** **من** **نأدتي** **ويجب** **خروج** **من** **به** **حدث** **اكبر** **مسجد** **لان** **مكة** **به** **معصية** **ان** **تعد** **بطهره** **فيه** **بالامك** **والا** **فلا** **يجب** **خروجه** **بل** **يجوز** **ويلزمه** **ان** **يأدر** **به** **كيلا** **يبطل** **تتابع** **اعتكافه** **وتعبير** **بما** **ذكر** **اعلم** **من** **تعبيره** **بالحيض** **والجنابة** **والغسل** **وقولي** **بالامك** **من** **زيادتي** **وتعجب** **من** **الاعتكاف** **من** **اعمال** **كالنوم** **فقط** **اي** **دون**

عنه

غيره مما روي ان لم يقطع الاعتكاف كجنون وتجويع لا تحالوا المرة عن غلبا للمنافاة له **ولا يصح** **ترين** يطيبه وليس ثياب وتزجيل شعور **وفطر** **يل** **يصح** **اعتكاف** **الليل** **وجو** **بنا** **على** **انه** **لا** **يشترط** **فيه** **الصوم** **وهو** **ما** **نص** **عليه** **الشافعي** **في** **الكبد** **من** **خبر** **ليس** **على** **الاعتكاف** **صيام** **الا** **ان** **يجعله** **على** **نفسه** **رواه** **الحاكم** **وقال** **صحح** **على** **شرط** **مسلم** **ولو** **نذر** **اعتكاف** **يوم** **هو** **فيه** **صائم** **لزمه** **الاعتكاف** **يوم** **صومه** **سواء** **كان** **صائما** **عن** **رمضان** **ام** **غيره** **وليس** **له** **افراد** **احد** **هما** **في** **الاخر** **وان** **يعتكف** **صائما** **او** **عكسه** **اي** **اوان** **يصوم** **معتكفا** **لزمه** **اي** **الاعتكاف** **والصوم** **لانه** **التزمهما** **لان** **الحال** **فقد** **في** **عامليهما** **وسبب** **له** **صاحبه** **بالحال** **الصفة** **فانها** **مختصة** **لموصوفها** **ولزمه** **جميعها** **لان** **قربة** **فلزم** **بالنذر** **كما** **لو** **نذر** **ان** **يصل** **بسورة** **كذا** **وفارق** **ما** **لوعني** **نذر** **ان** **يعتكف** **مصليا** **او** **عكسه** **حيث** **لا** **يلزم** **جميعها** **بان** **الصوم** **يناسب** **الاعتكاف** **لا** **يشترط** **في** **الكف** **والصلاة** **افعال** **مباشرة** **لان** **تناسب** **الاعتكاف** **ولو** **نذر** **القرآن** **بين** **حج** **وعمر** **فلم** **تفرقها** **وهو** **افضل** **فصل** **في** **الاعتكاف** **المندرج** **لوي** **نذر** **مرة** **ولو** **غير** **معينة** **وشرط** **تتابعها** **على** **اعتكاف** **شهر** **او** **شهر** **كذا** **متابعا** **لزمه** **تتابعها** **اذا** **مطلقا** **وقضا** **في** **المعينة** **لا** **لزمه** **اياه** **لفظا** **فان** **لم** **يشترط** **للملزمه** **الا** **فادا** **المعينة** **وان** **نواه** **لا** **يلزمه** **كما** **لو** **نذر** **اصل** **الاعتكاف** **بقليه** **ولو** **شرط** **التفريق** **خرج** **عن** **العهد** **بالتتابع** **لانه** **افضل** **ونذر** **بوما** **لم** **يجز** **تفرقه** **لان** **المفهوم** **من** **لفظ** **اليوم** **المتصل** **نعم** **لو** **دخل** **في** **اشيا** **يوم** **واستمر** **الى** **مثل** **من** **اليوم** **ودخل** **الليل** **مضروبا** **الثاني** **فغن** **الاكثر** **من** **الاجزاء** **عن** **ابي** **اسحاق** **خلافة** **قال** **النبحان** **وهو** **الوجد** **فغلبه** **لا** **استثنائا** **ولو** **شرط** **مع** **تتابع** **خروج** **العارض** **فيقود** **زد** **ثم** **يقول** **صاح** **كل** **السلطان**

كهما

قوله مطلقا اي سواء كان معينا او غير معين

مقصود غير مناف للاعتكاف صح الشرط لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب حسب ما التزم بخلاف غير العارض كان قال الا ان يبدو لي وبخلاف العارض المحرم كسفر وغير المقصود كتنزه والمنافى للاعتكاف كالحاج فانه لا يصح الشرط بل لا ينبغي نذره نعم ان كان المنافى لا يقطع التتابع كحيض لا يخلو عن مرة الاعتكاف غالباً صح الخروج له **ولا يجب تدريس من** اي العارض المذكور **ان عينه** كمن الشهر لان النذر في الحقيقة لما عدله فان لم يعينها كشهروا وجب تداركه لتتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة او بالعكس فان عين زمانه وفاته كفي لانه قضاء والا فلا **وينقطع التتابع** زيادة على ما من **خروجه** من المسجد **بالاعداد** من الاعذار الاليت بخلاف خروج بعضه كراس وبدون رجل لم يعتدل عليها ويدين وجلس لم يعتدل عليها كان كان قاعداً لا بخروجه **للتبريد ولو بدله** له لم يفتش بعدها عن المسجد **ولا له دار اخرى اقرب منها او فحش ولم يجد** **بطريقه** مكاناً الا يقابله فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبريره في غير داره كسقاية المسجد ودار صدقته المجاورة له المشقة في الاول والمدة في الثاني اما اذا كان له اخرى اقرب منها او فحش بعدها ووجد بطريقه مكاناً الا يقابله فينقطع التتابع بذلك لاغتسابه بالاقرب في الاول واحتمال ان يابته البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خروجه لذلك الاسراع بل يفتش على بحينه المعهودة واذا فرغ منه واستنجى فله ان يتوضى خارج المسجد لانه يقع تابعاً لذلك بخلاف ما لو خرج لدمع امكان في المسجد فلا يجوز وضبط

بشرط ان يكون ما اتى به نذره ان يدينه

البغوي

البغوي الخشيان يذهب اكثر الوقت في التردد الى الدار وقولي ولا له اخرى اقرب مع **و لم يجد بطريقه** لا يقا من زيادتي **او عاد مريضاً** او زار قادماً **بطريقه** للتبريد **ما لم يعدل** عن طريقه **ولم يطل وقوته** فان طال او عدل انقطع بذلك تقابله **ولا** بخروجه **مرض** ولو جنونا او اعما **يجوز الخروج** بان يشفى معه المقام في المسجد الحاجة فرش وخادم وتردد طبيب او بان يخاف مند تلويث المسجد كاسهال وادار بول بخلاف مرض لا يجوز الخروج كصداع وحمى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص او حريق او بخروجه **لنسيان** الاعتكاف وان طال زمنه **او اذ ان** مودن **راتب الى منارة المسجد منفصلة** عنه **قريبة** منه لانها مبينة له معدودة من ثوابه وقل الف صعودها للاذان والنف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب له وخروج الراتب لغيره اوله لكن الى منارة ليست للمسجد اوله لكن بعيدة عنه اما المتصلة به بان يكون بابها فيه فلا يضر صعوده فيها ولو غير الاذان لانه لا يسمى خارجاً سوا خرجت عن سمت المسجد ام لا فهي وان خرجت عن سمت في حكمة وقولي المسجد مع قربة من زيادتي **او نحوها** من الاعذار كاحل وشهادة تعيبت واكره بغير حق وحرثت بيئته وهذا من زيادتي **وتح** في اعتكاف من ذور متتابع **قضاء من خروج** من المسجد **لعد** لا يقطع التتابع كمن حيض وتقاس جنازة غير مطة بشرطها السابق لانه غير معتكف فيه **الا من نحو تبرير** مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاحل وغسل جنازة واذان مودن راتب فلا يجب قضاءه لانه مستثنى اذا لا بد منه ولا له معتكف فيه بخلافه ما يطول

قوله او عاد مريضاً معطوف على مودن والغاية في قوله ولو بدارة الى زيادتي

منه كرض وعدة وحيض ونفاس وتقدم ان الزمن المصروف اليها شرط من عارض
في مرة معينة لا يجزئ اركبة وخمسين زيادتي **كتاب**
الحج هو لغة القصد في عا قصد الكعبة للنسك **الاي بيانه**
وج العمرة في لغة الزياره وشرعا قصد الكعبة للنسك الذي بيانه وذكرها
في الترجمة من زيادتي **حج** كل منهما لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله ان اتيتموا بيته امنين في العمر
مرة واحدة باصل الشرع خبر مسلم عن ابي هريرة خطيبنا النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله اكل عام
فصكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما
استطعتم وخبر الدارقطني باسناد صحيح عن سراقه قلت يا رسول الله غيرتنا
هذه لعامنا هذا ام لا بد فقال لا بل لا بد **بشرطه** وهو ان يعزم على الفعل
بعد وان لا يتضييق بنزرا وخوف غصبة وقضاء نسك وقولي مرة الى اخره من
زيادتي **وشرط اسلام** فقط **الصحة** مطلقة اي صحة كل منهما فلا يصح من كافر اصيل
او مرتد لعدم اهليته للعبادة ولا يشترط فيه تكليف **فولي مال** ولو بما ذم منه وان
لم يولد نسكه او احرم به **احرام عن صغير** ولو مميزا وان قبل الاصل بغيره خبر مسلم
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي رجلا بالروحاء فقهرنت امرأته فاحدث
بعض صبي صغير فاخرجته من محفها فقالت يا رسول الله هل له حج قال
نعم ولذا **احرم عن مجنون** قياسا على الصغير وخرج بزيادتي مال الصغير
ولي المال كالاخ والعمر فلا يحرم عن ذكر وصفه احرامه عنه ان ينوي جعله محرما

فيصير

فيصير من احرم عنه محرما بذاته ولا يشترط حضوره ومواجهته ويطوف
الولي بغير المميز ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويجزئ المواقف
ولا يتكفي حضوره بدونه وينال له الاحجار فيرميها ان قدر والارمي عنه من
لارمي عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى ويجزئ المواقف ويرمي الاحجار
بنفسه وخرج بمن ذكر المغمي عليه فلا يحرم عنه كانه ليس بزايل العقل
وبجوه مرجوع على القرب **وشرط اسلام مع تمييز** ولو من صغير او
برقيق **لمباشرة** كما في سائر العبادات **فالمميز احرام باذن وليه** من اب
ثم جد ثم وصي ثم حاكم او قيمه كما في رواية غير مميزة ولا مبرم باذن له وليه
والتمييز باذن الولي من زيادتي **وشرط اسلام وتمييز مع بلوغ وجبة**
لوقوع عن فاضل اسلام من حج او عمق ولو غير مستطيع وتعييري بقرض
اسلام اعم من تعبير بحجة الاسلام **فيجزي** ذلك من نفس كمال حاله
فهو كما لو تكلف مريض المشقة وحضر لوجه لا من **صغير ورقيق**
ان كمالا بعد خبر ابي بصير حج ثم بلغ فعلية حجة اخرى واما عبد حج
ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع
وانقص حالها فان كمالا قبل الوقوف او طواف العمرة او في اثنا جزءها
واعاد السعي **وشرطت المذكورات مع استطاعة الوجوب** فلا يجب
ذلا على كافر اصيل وجوب مطالبة به في الدنيا فان اسلم وهو معسر
بها استطاعته في الكفر فلا اثر لها بخلاف المرتد فان النسك يستقر في
نمته باستطاعته في الدنيا ولا يغيره غير كسائر العبادات ولا على صبي

ميم لعدم بلوغه ولا علم فيه رفق لان منافع مستحقة لسيده فليس
 مستطوعا ولا فرض على غير المستطوع المفهوم لاية فالمراتب المذكورات اربع
 الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوع عن فرض الاسلام والوجوب
وهي اي الاستطاعة نوعان احدها استطاعة بنفسه وشروطها
 سبعة احدها وجود مونة سفر كرادوا وعينته واجرة خفارة
 دها او اياها وان لم يكن له يملك اهل وعشيرة **الا ان قصر سفر وكان**
يكسبه يوم كفاية ايام فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه النسك لقلته
 المشقة حينئذ خلاف ما اذا طال سفر او قصر وكان يكسبه اليوم مالا
 بقي بايام الحج لانه قد ينقطع فيها عن كسبه لعارض وبتقدير ان لا ينقطع
 في الايام فالحج بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة وقد في المجموع
 ايام الحج عاشرين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشر وهو حق
 لم يقف السفر الاول **فانما بينها وجود من بين من حلتان او دونها**
وكيف عن منى بان يحجز عنه او ياله به مشقة شديده **راحلة مع شق**
حجل لا اولي وكسر الثانية وقبل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة
 وفي حق امرأة وخني وان لم يتضرر ايها لانه استروا حوط **لا في حق رجل**
لم يشق لراحته فلا يشترط وجود الشق واطلاق اشتراطه في المرأة
 والخني اولى من تقيده له بالمشقة **ومع عدم مجلس الشق** الا خولت عذر
 ركوب شق لا يعادله شيء فان لم يجد لم يلزمه النسك قال جماعة لان
 تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالانقال واستطاع ذلك فلا

ترمذ
 في السفر
 في الاستطاعة
 في الركوب
 في المشقة
 في العذر
 في الركوب
 في المشقة
 في العذر
 في الركوب
 في المشقة
 في العذر

عن

بعد لزومه ولو كانت مشقة شديدة في ركوب الحجل اعتبر في حقه الكسب
 وهي احواد مرتفعة من جوانب الحجل عليها ستر يدفع الحر والبرد اما من قصر
 سفر وقوى على المشي فلا يعتبر في حقه الراحة وما يتعلق بها واما القادر
 عليه في سفر القصر فليس له ذلك وان لم يلزمه **وشروط كونه** اي ماد كرم
 مونة وغيرها **فاصل عن مونة عياله** دها به و ايا به **وغیرها** اذكر
في الفطر من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخادم يحتاجه الزمانه
 ومنصبه لان ذلك ناجز والنسك على التراخي وعز كعب الفقيه الا ان يكون
 له من تصنيف واحد مستحان فيبيع احدها وعن حبل الجدي وسلاحه
 المحتاج اليها وهذا ان يجوز ان في الفطر وما رزقته ثم غير الدين من رزقي
 هنا **لا عن مال تجارة** بل يلزمه صرفه في موند نسكه كما يلزمه صرفه في دينه
 وفارق المسكن والخدام لانها محتاج اليها في الحال وهو انما يتخذ خيرة
 للمستقبل وما تقرر علم ان الحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب لكن لا فضل لحايف
 العنت تقدر النكاح واخيره تقدر النسك **وثالثها من طريق ولو**
ظنا بحسب ما يليق به **نفسا وبضعا** والنصر به من رزقي **ومالا** ولو ليسوا
 فلو كان سبعا او عدوا او مريضا وهو من بر صراي برقي من يبر لياخذ منه
 شيئا ولا طريق له غيره لم يلزمه نسك ويكره بدل المال لم لانه يحرضهم
 على التعرض للناس سواء كانوا مسلمين ام كافرا لكن ان كانوا اكلارا واطاق
 ان يكون معاومتهم من لهم ان يخرجوا للنسك ويقال لهم لئلا ياتوا بالنسك
 والجهاد **ويلزم ركوبه عن طريقا** **غلبت الامانة** في ركوبه كسلوك طريق البر

عند غلبة السلامة وقولي تعين من زيادتي **ورابعها وجود ما وزاد بحال**
بعداد حلالها منها بمن مثل وهو القدر الذي لا يقبل به **زمانا ومكانا** فان كانا لا يوجدان
 بها او وجدان باكثر من ثمن المثل لم يحل النسك لعظم تحمل المونة **وجود علف**
دابة كل مرحلة لان المونة تعظم بحملها لكثرته وفي المجموع ينبغي اعتبار العادة
 فيه كالماء وخامس فرق خروج امرأة كحرمها وعبدها ومسوح **اول سورة ثقات**
 تثبت فاكثروا ولو بلا محرر لا حد اهن **محمدا** لئلا ينسحبوا على نفسها وخبر الصحيحين
 لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او محرم وفي رواية فيها لا تسافر المرأة
 الا مع ذي محرم ويكون في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان امنت
 وخوف زيادتي **ولو** كان خروج من ذكر **باجرة** فانه يشترط في لزوم النسك لها
 قدرتها على اجرة فيلزمها اجرة اذ لم يخرج الا بها لانها من اجهة سفرها
 وتعبري بمن ذكر اعم من قوله ويلزمها اجرة المحرم **كفايل اعم** فانه يشترط
 خروجه معه ولو باجرة **سادسها ثبوت على مركوب** ولو في حمل
بالاضرر **ثبوت** من لم يثبت عليه اصلا او يثبت بضر شديد لمريض او غيره
 لا يلزمه نسك بنفسه وتعبري بمركوب اعم من تعبيرة بالراحلة **وسابعها**
 وهو من زيادتي **من سبع سيرا معهود النسك** كما نقله الرافعي عن الامعة
 وان اعترضه ابن الصلاح بانه يشترط لا استقراره لا لوجوبه فقد صوب
 النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي ان نص الشافعي ايضا يشهد له **والثاني**
بالمنحصر عليه **نسك** لنيل به **بالصعبة** **ولي** بنفسه او نايبه لينفق اليه
 بالمعروف والظاهر ان اجرة كاجرة من خرج مع المرأة والنوع الثاني

استقام

استطاعة بغيره **فصل ثمانية** عن ميث غيومر تل عليه نسك من تركته
 كما اتقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركه سن لو ارثه ان يفعله عنه فلو
 فعله عنه اجنبى جاز ولو بلا اذن كما يقضى ديونه بلا اذن ذكر ذلك في
 المجموع **وعن معصوب** بضاد موجه اي عاجز عن النسك بنفسه ككبر او
 غيره كمشقة شديدة **بينه وبين مكة** **مرحلتان** فاكثرا **اما باجرة** **مثل**
فضلت عامر في النوع الاول **غير مونة** **عبا لم يسفر** لانه اذا لم يفرقهم يمكنه
 تحصيل مونتهم فلو امتنع من الاابة والاسيما لم يحرم الحكم عليه ولا
 يثبت ولا يستاجر عنه لان مبني النسك على التراخي ولانه لاحق فيه للخير
 بخلاف الزكاة وخرج بسفر موند يوم الاسيما فيعتبر كونها فاضلة عما
 مروى وقولي باجرة مثل اي ولو اجرة ماش فيلزمه ذلك لقدرته عليها اذ لا مشقة
 عليه في مشي الاجير بخلاف مشي نفسه **او** **وجود مطيع بنفسك** بعضا كان
 من اصل او فرع او اجنبيا بذاه بذلك امر لا يجب سؤاله اذ التوسم فيه الطاعة
بشرطه من كونه غير معصوب موثوقا به اذ في فرضه وكون بعضه
 غير ماش ولا معولا على الكسب او السؤال الا ان يكسب في يوم كفاية ليام
 وسفره دون مرحطين **لا** **وجود مطيع بهال** للاجرة فلا تجب الاابة لعظم
 المنة بخلاف المنة في بذل الطاعة بنفسك بدليل ان الانسان يستنكف
 عن الاستعانة بغيره في الاشغال وقولي بينه وبين مكة **مرحلتان**
 في القول بشرطه من زيادتي وتعبري بما ذكر اعم من تعبيرة بان ذكره
باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا **بما يباح**

بما لا يباح ولا
 يستنكف عن
 الاستعانة به

أي الأحرام **من أول سؤل الفخر** عيل **عزلوا** أحرم به أو مطلقا **حلال في غير**
انقضاء أحرامه بذلك **عزم** لأن الأحرام شرب الخلق والزرع فإذا لم يقبل
 الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله وهو العزم ويسقط بعلم عمق الإسلام
 وسوا العالم بحال الجاهلية وخرج بزاد في حلال ما لو أحرم به المحرم بعزم
 في غيره فان أحرامه بالغوا لا ينعقد جحا في غير أشهره ولا عزم لأن العزم
 لا يدخل على العزم **وما ينهال** أي للعزم أي للأحرام بها **الابو** لو روده
 في أوقات مختلفة في الصحيحين **لا حاج قبل نفر** لأن بقا حكم الأحرام كبقائه
 ولا مستاع إدخال العزم على الحج أن كان قبل تحلل العزم عن التشاغل بعلمها
 أن كان بعده وهذا من زبادي **ومكانتها** أي المواقيت لها أي العزم **لم يحرم**
حل أي طرفه فخرج إليه من أي جهة نشأ وجزم بها خبر الصحيحين أنه صل
 الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التشيع فاعتمت منه والتشيع
 أقبله لطلب الحلال إلى مكة فلم يكن الخروج واجبا لما مره به لضيق الوقت
 برجل الحاج **وانتضله** أي كمال أي بقاعه للأحرام بالعزم **الجعرانة** باسكان
 العين وتخفيف الراء على الألف والاتباع رواية الشيخان وهي في طريق الطائفة
 على ستة فرائخ من مكة **فالتشيع** لأنه صلى الله عليه وسلم عائشة
 بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة
 بينه وبين مكة فسخ **الحديث** بتخفيف الراء على الألف بين بين
 طريق حدة والمدينة في منعطف بين جبليين على ستة فرائخ من مكة
 وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعد أحرامه بالعزم بدى الخليفة عام الحجة بيده ثم

بالدخول

بالدخول إلى مكة من الحبشة وضد المشركون عنها فقدم الشافعي ما
 فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالي أنه هم بالأحرام من الحديبية
 مردود **فان لم يخرج** إلى الحلال **أي بها** أي بالعزم **اجزائه** عن عمره إذا
 مانع **وعليه دم** لأسانته بترك الأحرام من الميثاق **فان خرج** إليه **بعزم**
فقط أي من غير شروعة في شيء من أعمالها **فلا دم** عليه لأنه قطع المسافة
 من الميثاق محرما وأدى المناسك كلها بعده فكان كما لو أحرم بها منه وتغير
 بذلك أولى من قوله سقط الدم لأنه وجب ثم سقط وهو وجوب
 وقول فقط من زبادي **ومكانتها** **لمكة** من أهلها وغيرهم
هي أي مكة **والنسك** من حج أو عمره **لمنوجه من المدينة** **ذو الحليفة** مكان
 نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو المعروف الآن بأبيار
 علي **ومن الشام ومصر والعرب** **الحقبة** قرية كبيرة بين مكة والمدينة
 قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرازي أنها
 على خمسين فرسخا منها وهي الآن حراب **ومن تهامة اليمن** **بيلام** ويقال
 أه الملم جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة **ومن نجد اليمن**
والحجاز **قرن** باسكان الرامكان بينه وبين مكة مرحلتان **ومن المشرق**
 العراق وغيره **ذات عرق** على مرحلتين من مكة أيضا وذلك لخبر
 الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة
 ذو الحليفة ولأهل الشام الحقة ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن بيلام قال
 هن هن ولما أتى عليهن من غير أهل من من أراد الحج والعمره ومن كان دون

ذلك فمن حيثنا نشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الامم عن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذاك الحليفة ولاهل
السام ومصر والمغرب الحففة وروى ابوالوارث باسناد صحيح كما في المجموع
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذاك عرف هذا
ان لم يبين من ذكر عن غيره والا فميتات ميتات مذنبية او ما قبله من
ابعد كما يعلم من كتاب الوصية **والأفضل لمن فوق ميتات احرام منه**
لا من دونه اهله **ومن اوله** وهو الطرف الا بعد من وسطه واخره ليقطع
الباقى محرمان يستثنى منه ذوا الحليفة فالأفضل كما قال السبكي ان يحرم
من المسجد الذي احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم والتصرح بالتقييد عن
فوق من ربا دى **ومكانها النسك لمن لا ميتات بطريقه ان حاذاه** بدال
مجة اي سامته بيمينه او يساره **محاذاته** في بركان او جرفان اشكل عليه
ذلك تحري **او حاذي بميتاتين** كان كان طريقه بينهما **محاذات اقرب اليه**
وان كان الاخر ابعد الى مكة اذ لو كان امامه ميتات فانه ميتاته وان
حاذا ميتات ابعد وكذا ما هو بقربة فان استويا بالقرب اليه احرم
من محاذات ابعدها من مكة وان حاذي الا قرب اليها اولا وتعييري
باقربها اليه اولى من تعبيره بابعدها اي الى مكة لا حثيا حجه الى التقييد
بما اذا استوت مسافتها اليه لا بما اذا تفاوتت احرم من محاذاته
اقربها اليه وان كان اقرب الى مكة **والاصح** **والا** اي وان لم يجاز ميتات
فكانها النسك **محطان من مكة** اذ لا ميتات اقل مسافة من هذا

الفرد وما ينهى النسك **لمن دون ميتات لم يجاوز** حالة كونه **من النسك**
بان لم يجاوز وهو من مسكنه بين مكة والميتات او جاوز غير مررب
نسك **ثم ارادة محله** لقوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فمن حيث
النشأ وظاهرهما مران محل ذلك في مررب العرق اذا لم يكن بالحرم **ومن جاوز**
ميتاته سواء كان ممن دون ميتات ام من غيره فهو اعم من قوله وان
يلغى **من يرسك** **بالاحرام** **لزمه عود** اليه او الى ميتات مثله مسافة محرما
او يحرم منه **الا بعد** كضيق وقت عن العود اليه او خوف طريق او انقطاع عن
رفقة او مرض شاق فلا يلزمه العود فتعبيري بذلك اعم من قوله لزمه
العود يحرم منه الا اذا ضاق الوقت او كان الطريق محوفا **فان لم يعد الى ذلك**
لعذر او غيره وقد احرم بجره مطلقا او نجا في تلك السنة **او عاد اليه بعد**
تلبسه بجعل نسك ركنه كان كالوقوف او سنة كطواف القروم **لزمه مع الالم**
للجائز **دم** لسانه في الاولى بترك الاحرام من الميتات ولنادى النسك في الثانية
باحرام ناقص ولا فرق في لزوم الدم للجائز بين كونه عالما بالحكم ذاكرا له
وكونه ناسيا او جاهلا به ولا اثم على الناسي والجاهل اما اذا عاد اليه قبل
تلبسه بما ذكر فلا دم عليه مطلقا ولا اثم بالجائز ان نوى العود **باب**
الاحرام اي الدخول في النسك بغيره ولو بالانسية **الأفضل تعين** **نسك**
اي عرف ما يدخل عليه **بان ينوي حجا او عمرا او كليهما** فلو احرم بغير نية او
عمرين انعدت واحرة فعلم انه يتعقد مطلقا بان لا يزيد في النية على الاحرام
ويؤي سلم عن عائشة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد

منكم ان يجعل حج وعمره فليفعل ومن اراد ان يهل تحج فليفعل ومن اراد ان يهل
بعمره فليفعل وردى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واصحابه مهلبين
ينتظرون القضاء يروى الوحي فامر من لا هدى معه ان يجعل احرامه عمره
ومن معه هدى ان يجعله حجا **فان اطلق احرامه في الشهر حرج صرفه بنية لما**
شأ من حج وعمره وكليهما ان صلح الوقت لهما ثم بعد النية ان يجعله اي ماشا
فلا يجزي العمل قبل النية فان لم يصلح الوقت لهما بان فأت وقت الحج صرفه
للحج قاله الروياني قال في المعامات ولو ضاق بالمسجد وهو مقتضى كلام الرازي
ان له صرفه لما شاؤ ويكون كمن احرم بالحج حينئذ اما اذا اطلق في غير شهر
الحج فينعتق عمره كما مر فلا يصرفه الى حج في شهره **وله ان يحرم كاحرام زيد**
روى الشيخان عن ابي موسى انه صلى الله عليه وسلم قال له بما اهللت فقلت
لبيت باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال قد احسنت طف بالبيت
وبالصفا والمروة واحل فينعتق احرامه **مطلقا ان لم يصح احرام زيد بان**
لم يكن محرما او كان محرما فاسد لغت الاضافة اليه وان علم عدم
احرامه بخلاف ما لو قال ان كان زيد محرما فقد احرم لا ينعتق لما فيه من
تخليق اصل الاحرام **والا بان صح احرام زيد فينعتق احرامه كاحرامه**
معينا ومطلقا ويخير في المطلق كما يتخير ولا يلزمه الصرف الى ما يصرفه اليه
زيد وان عين زيد قبل احرامه انعتق احرامه مطلقا وتعيير بالصرف
وعومها اولى مما عييره **فان تعد معرفة احرامه بموت او جنون او غيره**
فتعيير ببدل الاعم من قوله فان تعد معرفة احرامه بموته **نوى** كماله

لان النية في احرامه
او من احرامه زيد فانما هي
لان النية في احرامه
او من احرامه زيد فانما هي

فان تعد معرفة احرامه بموته
نوى كماله

ستك في احرام نفسه هل قرن او احرم باحد النكس **ثم ان يجعله اي**
القران ليحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من العمة لاحتمال انه احرم
بالحج وتمنع ادخالها عليه ويغني عن نية القران نية الحج كما في الرقعة
كما صلحها **وسن تلبية فليبية** فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج واحرمت
به الله تعالى لبنتك اللهم لبنتك الى اخره خبر مسلم اذا توجهتم الى منى فاهلوا
بالحج والاهلال رفع الصوت بالتلبية ولا يسر ذكر ما احرم به في غير التلبية
الا في لان اخفا العبادة افضل وتعيير بما ذكر اولى من قوله المحرم ينوي
ويبقى **لا تطواف** ولو طواف قدوم **وسعى** بعده اي لا يسر فيها تلبية لان
فيها ادكار خاصة وانما قيل لاصل بطواف القدوم لذكره الخلاف فيه وذكر
السعي من زيادتي **وسن طهر** اي غسل او تيمم بشرطه ولو في حفرة او خوخة
لاحرام للاتباع في الغسل رواه الترمذي وحسنه وقضى بالغسل التيمم
هنا وفيما ياتي **ولدخل مكة** ولو حالالا **وبدى طوى** بفتح الطاء اوضح
من صحتها وكسرها **لما ركبها افضل** من طهر بغيرها للاتباع رواه الشيخان
فان لم يبرأ من طهر من مثل مساقمتها واستثنى لما ورد في من خرج من مكة
فاحرم بعمره من مكان قريب التنعيم واغتسل للاحرام فلا يسر له الطهر لقرب
عمدة به **الرفعة** ويظهر مثله في الحج وسن الطهر ايضا لدخول
الحرم **ولو قوف بعرفة عشية** **وبدى فمعرفة خرو لري**
اي **سويق** لان هذه موطن يجتمع لها الناس فسن الطهر لهما قطع الروايع
الكريمة بالغسل المتيقن والقربة وحرج برى الشريق ذي يوم

فان تعد معرفة احرامه بموته
نوى كماله

الخمر فلا يسن الطهر له اكفا بطهر العبد و سن ان يتأهب للاحرام بحلق عانة
وتنظيف ابط وفض شارب و تقليم ظفر و ينسجى نكحها على الطهر كما في البيت
و ذكر التيمم في غير الاحرام من زيادتي **وسن تطيب يده و لو بالبحر**
ولو امرأة بغير الطهر **لا حرام** للاتباع رواه الشيخان عن عائشة قالت
كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل ان يحرم و حله قبل ان
يطوف بالبيت **وحل تطيب الاحرام في ثوب واستنانه** اي الطيب
في بدن او ثوب بعد الاحرام لما روى الشيخان عن عائشة قالت كانى انظر
الى و يمس الطيب في ثوبه اي برقيقه في مغروق رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
ما حرم ثم حرم و خرج باستنانه ما يعلم مما ياتي في باب الاحرام من انه لو اخذ الطيب
من بدن او ثوبه ثم رده اليه او نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لم يمتد فدية
قلو لم تكن رايحه موجودة في ثوبه فان كان بحيث لو انى عليه ما ظهرت
رايحه امتنع لبسه و الا فلا و ذكر حل تطيب الثوب هو ما صححه في الرضة
كاصلها و نقل في المجموع الاتفاق عليه و وقع في الاصل تصحيح انه ليس
كالبدن **وسن خضب يدي امرأة له** اي للاحرام الى الكوعين بالحناء
لانها قد ينكشفان و مسح وجهها بشئ منه لانها لو لم يكن منه
فلنستر لون البشرة بلون الحناء اما بعد الاحرام فيكره ذلك لهما لانه
دنية للمحرم و الفصل ان يكون اشعث اغبر فان فعلته فلا فدية و خرج
بالمرأة الرجل و الخنثى فلا نسق لهما الخضب بل يحرم **ويجب تجرد رجله**
اي الاحرام عن تحيط بضم الميم و تحاميله ليتنقى عنه لبسه في الاحرام

الذي

الذي هو محرم عليه كما سياتى و النضرع الوجوب من زيادتي و به صرح الرازي
و النووى في مجموعهم لكن صرح في مناسكه بسنه و استحسنه السبكي
و غيره تبعاً للطبري و اعترضوا الاول بان سبيل الوجوب وهو الاحرام
لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الاحرام و ايدى الثاني يشيخون كونها في شرح
الروض مع الجواب عنها و اما الاعتراض فجاوبه ان التجرد في الاحرام واجب و لا
يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالسعي الى الجدة قبل وقتها على عياله و قول محيط
انهم من قوله تحيط الثياب لشهولة الخلع و اللبس و المنسوج **وسن لبسه ازارا**
ورداً البيضين جديدين و لا مخسولين و **نعليين** خنثي لغير احدكم في
ازار و مكر او نعليين رواه ابو اعوانة في صحيفه و خرج بالرجل المرأة و الخنثى ان
لا نزع عليها في غير الوجه **وسن صلاة ركعتين** في غير وقت الكراهه كما علم
من عماله **لا حرام** لكل من الرجل و غيره للاتباع رواه الشيخان مع خبر البسوا من ثيابكم
البياض و تغنى عن الركعتين و بصد و نافله اخرى و ليس ان يقرأ في الركعة
الاولي سورة الكافرون و في الثانية سورة الاخلاص و قول لا حرام من زيادتي
ولا فضل الا بحرم الشخص اذا توجه لطريقه راكبا كان او ماشيا للاتباع في الاول
رواه الشيخان و خبر مسلم عن جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهللنا ان نحرم
اذا توجهنا فيه و في الثاني نعم لو خطب امام مكة بها يوم السابع فلا فضل له
ان يخطب محرمات فيفقد احرامه سببه بيوم قاله الماوردي **وسن اكل اكله**
ورفع رجل صوته بها بحيث لا يضر بنفسه **و دوام احرامه** فيها للاتباع في الاول
رواه مسلم و الامر به في الثاني رواه الترمذي و قال حسن صحيح **وذلك عن تعابر**

والنفس

احوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رنقة وفراغ صلاة واجبال ليل
او نهار ووقت سحر **اكد** وحزج بروام احرامه ابتداءه فلا يسكن الرفع بل
يسبح نفسه فقط ونقله في الجوع عن الجوبني وافرة والتقييل بالرجل من يادتي
فلا يسكن للواء والحنث رفع صوتها بان يسبحا غيرهما بل يكره لهما رفعه وفوق
بينه وبين اذا انها حيث حرم فيه ذلك بالاصح الى الاذان واشتغال كل احد
بتليته عن سماع تليته غيره وظاهر ان التليدة كغيرها من الاذكار تكره في
مواضع الخاصة تنزيها لذكر الله تعالى **ولفظها البيت اللهم ليل الى اخره**
اي ليلك لا شريك لك ليلك ان الجود النجدة والملا كاشريك لك للاتباع
رواه الشيخان وسن تكريرها ثلاثا ومعنى ليلك انما مقيم على طاعتك وراى
الازهرى اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة وهو مثني اريد به التكثير
وسقطت نونته للاضافة **وسن لمن راي ما يحبه او يكرهه** ان يقول **ليلك**
ان العيش عيش اخره قال صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات وراى جمع
المسلمين رواه الشافعي وغيره عن مجاهد مرسلًا وقال صلى الله عليه وسلم
في أشد احواله في حفر الخندق رواه الشافعي ايضا ومعناه ان الحياة المطلوبة
الهيئة الرابعة هي حياة الدار الآخرة وقول او يكرهه من زيادتي ثم بعد فراغه
من تليته **يصل** ويسلم **على النبي صلى الله عليه وسلم** **سألته** **تعد الحجة**
ومضاه **ويستعين به من الناس** **للإسراع** رواه الشافعي وغيره
قال في الجوع وضعفه لجهور ويحكون صوته بذلك أخفض من صوت النابية
حيث يتميزان **ب** **صفة النساء الأفضل**

١٦٢
المحرم ولوقا **دخول مكة قبل وقوفه** بعرفة اقتداء به صلى الله عليه وسلم واجابته
وكثرة ما يحصل له من السنن الاية **والأفضل دخولها من ثنية كذا** وان لم
يكن بطريقه خلا فالما نقله الراعي عن أصحابه واقتضاه كلام الأصل للاتباع
رواه مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى
والعليا تسمى ثنية كذا بالفتح والمد والتنوين والسفلى ثنية كذا بالضم والقصر
والتنوين وهو عند جبل فحيفحان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين
واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لان الداخل يفصل مكانا على المقار
والخارج عكسه وقضية التسوية في ذلك بين المحرم وغيره **وان يقول عند**
لقا الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم زد هذا البيت أي الكعبة **تسريفا**
الى اخره اي وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من جهة او اعتم
تسريفا وتكريما وتعظيما وبالاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال انه منقطع
اللهم انت السلام الى اخره اي ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام قاله عمر رضي الله
عنه رواه عنه البيهقي قال في الجوع واسناده ليس بقوي ومعنى السلام الاول
ذو السلامة من النقائص والثاني والثالث السلامة من الافات وقول عند
لقا اعم من قوله اذا ابصر وقول رافعا يديه واقفا من زيادتي **فدخول** هو ادلي
من قوله ثم يدخل **المسجد الحرام من باب بني شيبه** وان لم يكن بطريقه للاتباع
رواه البيهقي باسناد صحيح ولان باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والمجد
الاسود وان يخرج من باب بني سهم اذا خرج الى بلده ويسمى اليوم باب العمرة وان
يبرأ بطواف قدوم للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية المسجد

فمن ان يبرأ به بقبول ردة بقول **لا اعد** كاقامة جماعة وضيق وقت
 صلاة وتذكر فائدة فيقدم على الطواف ولو كان في اثنا به لانه يفوت
 والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة
 كما يعلم مما ياتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد
 وطواف الوارد وطواف الخيعة **ويختص به** اي بطواف القدوم **حلال** هو من
 زيادتي **وجاج دخول مكة قبل وقوف** فلا يطلب من الداخل بعد ولا من للعمرة
 لدخول وقت الطواف المفروض عليها فلا يصح قبل ادائه ان يتلو عا بطوافه
 فيما ساعدا اصل الفسك **ومن فصل الحرم** هو اعم من قوله مكة **لا ينسك**
 بل للحوز بارة او غارة **سن** له **احرام به** اي ينسك كتحية المسجد لدخوله سوا
 تكرار حوله كخطاب ام لا كرسول قال في المجموع ويكره تركه **فصل**
 فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن **واجبات الطواف** بانواعه ثمانية
 احدها وثانيها **سنن** لعورة **وطهر** عن حدث اصغر واكبر وعن نجس كما في
 الصلاة ونجس الطواف بالبيت صلاة **فلو زالا** بان عرى او احداث او نجس
 يردنه او ثوبه او مطافه بنجس غير معفو عنه **فيه** اي في طوافه **جذر** السنن
 والطهر **وبني** على طوافه وان تعد ذلك بخلاف الصلاة الذي يحتمل فيه ما لا
 يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سوا طلال الفصل ام قصر لعدم اشتراط
 التوا فيه كالوضوء لان كلا منهما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها
 بخلاف الصلاة كتنسك الاستيناف حروجا من خلاف من اوجبه **فصل**
 اشتراط السنن والطهر مع القدرة اما مع العجز ففي المهمات جواز الطواف

بغيرها

يدونه الاطواف الركن فالقياس منعه للمتنين والمتن والنافع الصلاة
 كذلك حرمة الوقت وهو مفقود هنا لان الطواف لا اخر لوقته انتهى
 وفي جواز فعله فيما ذكر يدونهما مطلقا نظر فلو زالا الى اخره اولى من قول
 الاصل فلو احدث فيه توضا وبني **وثالثها جعله البيت عن يساره** بقبول
 ردة بقول **ما را نلقا وجهه** فيجب كونه خارجا بكل يده عنه حتى عن شاذ رواه
 وحجج للاتباع مع خبر مسلم حذوا عن مناسكهم فان خالف شيئا من ذلك كان
 استقبل البيت او استنبره او جعله عن يمينه او عن يساره ورجع
 القهقري نحو الركن اليماني لم يصح طوافه لما يرد الشرح به
 والحج بغير الحياوي يسمى خطبا الحياويين الركنين الشامييين يحذر قصير بينهما
 وبين كل من الركنين فخذ **ورابعها يدوه بلحرا لا سودا باله او**
لجزيه في مرون **بيرونه** للاتباع وليس كما قال النووي ان يتوجه البيت
 اول طوافه ويقف على جانب الحجر الذي جهة الركن اليماني بحيث يصير كل
 الحجر يمينه ومنكبه الا من عند طرف الحجر ثم يمر متوجها له فاذا جاوزه انقل
 وجعل البيت عن يساره وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره
فلو بدل بعد كان بربا الباب **لم يحسب** ما طافه فاذا انتهى اليه ابتداءه
 ولو ازيل الحجر والعباد بالله وجب محاذات محله وليس حينئذ استلام محله وتقبيله
 والنجود عليه وقولي ونجزيه من زيادتي **وخامسها كونه سبعا** ولوق الاوقات
 المنهي عن الصلاة فيها ما شيا اورا كذا او ترا حفا بعد راد غيره فلو ترك من السبع
 شيئا وان قل لم يجز **وسادسها المسجد** وان وسع او كان الطواف على السطح
 ولو مرتفعاً عن البيت او حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري

قول مطلقا
 اي سوا اغلب
 وجود الا اولى

وسابعها **فتنة** اي الطواف **ان استقل** بان لم يشمل نفسك كسائر العبادات
وثالثها **عدم صرفه** لعنصره كطريقهم كما في الصلاة فان صرفه انقطع لا
ان نام فيه على هيئة لا تليق بالوضوء وهذا والذي قبله من زيادتي **وسنة**
ان يمشي في كله ولو امرأة لعذر كمرض الاتباع رواه مسلم وكان المشي شبه
بالتواضع والادب ويكوه بلا عذر الزحف كالركوب لكنه خلاف الاولي
كما نقله في المجموع عن الجمهور في غيره عن الاصحاب وصححه ونصبه في اقم
على الكراهة محل على الكراهة غير المشي التي عبر عنها المتأخرون بخلاف
الاولي **وان يستلم الحجر الاسود بيده او طوافه وان يقبله ويسجل عليه**
الاتباع رواه في الاولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وانما تشي الثلاثة
للمراة اذا خلا المطاف ليلا او نهارا وان خضعت بين الرفعة بالليل والحنثي
كالمرأة **فان عجز عن الاخيرين او الاخير استلم** بالاقبال في الاول وبه في
الثانية **بيد اليمنى** فان عجز فاليسرى على الاقرب كما قاله الزركشي فان عجز
عن استلامه بيده استلمه **بحوود كحشية** وتعبري بذلك اولى من
اقتضاه على استلام **ثم قبل** ما استلم به وهذا من زيادتي **فان عجز عن استلامه**
بيده وبغيرها **اشار اليه بيده اليمنى فيما فيها** من زيادتي ثم قبل ما اشار
به بحجر الحار الذي اشار اليه عليه السلام طاف على غير كل ما الى الركن اشار اليه يمشي
عنده وكبر ولا يمشي بالفم الى التقبيل وليس تليق ما ذكر من الاستلام وما
بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت **وان يستلم**
الركن **اليمن** ويقبل به بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فان

الام

عجز عن

فان عجز عن استلامه اشار اليه فاعلم انه لا يسئ استلام غير ما ذكر ولا
تقبيل غير الحجر من الامكان فان خالف لم يكره بل نص الشافعي على ان التقبيل
حسن **وان يقول عند استلامه او طوافه بسم الله والله اكبر**
اللهم اطوف ايمانك الى اخره اي وتصل بقا بكاتبك ووفاء بعمرك واتباعا
لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم اتباعا للسلف والخلف **وان يقول قال الله**
اللهم البقيت بيتك الى اخره اي والحرم حرمك والامن امرك وهذا مقام العاين
بذلك من الدار وينتقل الى مقام ابراهيم **وبين اليانين** رتبة اتي الى تيا حسنة
الامة للاتباع رواه ابو داود وروى في المنهاج كالروضه اللهم بدل ربنا وان
توبنا شاؤنا توبنا الى الدعا فيه اي مقوله **افضل فقرة فيه** **تغير ما تولى**
ويبين له الاسرار بذلك انه اجمع **للخشع** **وان يراعي ذلك** اي الاستلام
وما بعده **كل طوفة** اعتنا بالشواب لكنه في كذا في احد وشمل ذلك الاستلام
اليمني وما بعده من زيادتي **وان يرمل ذكر في الطوافات الثلاث الاول من طواف**
تعد سعي يقبل رده بقولي **مطلوب** بان يكون بعد طواف قدوم او ركن ولم
يسح بعد الاول فلو سعي بعده لم يرمل في طواف افاضة والرمل يسمى خيما بان
يسرع مستبدا **مقارا خطاه** ويمشي والبقية على هيئته للاتباع رواه مسلم
فان طاف راكبا او محملا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاث
لا يقصده في الرابع **لانه** ان هيئتها السكينة فلا تغير **وان يقول فيه اي**
والرمل اللهم اجعل او ما اتيت من العمل **جاء برورا** اي لم يخالطه ذنب
الى اخره اي وذنبا مغفورا وسعيها مشكورا للاتباع ويقول في الرابع بعد الباقية

كما في التبتة وغيره رب اغفر وارحم ونجا وزعما تعلم انك انت الاعز الاكرم
ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الاسوي
والمناصب للمعتران يقول عمرة مبرورة ويحتمل الاطلاق مراعاة الحرمة ويفضل
المعنى الاعنوي وهو الفضل وان **يظن** اي الذكري **طواف فيه رمل** للاتباع
رواة ابوداود باسناد صحيح كما في المجموع **وفي سعي** قياسا على الطواف بجامع
قطع مسافة ما مور يتكرر بها سبعا وذلك **بان يحل وسط رده تحت**
منكبه اليمين وطرفه على منكبه اليسر كواب اهل الشطارة والاضطباع
ماخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو العضد وحزج بالطواف والسعي
ركعتا الطواف فلا يسر فيهما الاضطباع بل يكره **وان يقرب** الذكري طوافه
من البيت تبركا ولانه يسرق الاستلام والتقبيل نعم ان ناذي او ادى غيره
فحوز حمة فالجهد اولى **فلوفان رمل يقرب** لخوض حمة **وامن لمس** تساو لم يرح
فرجه يرمل فيها لو انظر بعد الرمل لانه يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق
بها فانه خاف لمس لسا فالقرب بالرمل اولى من الجرد مع الرمل تحونا عن
ملا مستهين المودية الى التقاضي الطهر ولو خاف مع القرب ايضا لمسهن فتترك
الرمل اولى واذا تركه سن ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه لرمل وكرا
في العدو في السعي الا في بيانه وان رجلي الفرجة المذكورة سن له انتظارها وخرج
بالذكر الا نشي والخنثى فلا يسر لهما شي من الثلاثة المذكورة بل يسر لهما في الآخرة
حاشية المطاف بحيث لا يختلطان بالرجال الا عند خلط المطاف فيسن لهما القرب
وذكر حكم الخنثى مع قول ولم يرح فرجه من زيادتي **وان يوالي كل** من الذكور

طواف

طوافه خروجا من الخلاف في وجوبه **وان يصل بعمره ركعتين** وفعليهما خلف
المقام اولى للاتباع رواه الشيخان وذكره اولية من زيادتي وكن اقولي فان لم
يفعلها خلف المقام فعليهما **في الحجر في المسجد في الحرم في بيت** متى شاء ولا يفوتان الا
بموته وبالي فيها **سورتي الكافرون والاحلاص للاتباع** رواه مسلم ولما في قرأتها
من الاخلاص المناسب لما هنا لان المشتركين كانوا يعبدون الاصنام ثم **وان يجهر**
بهما الا مع ما اتفق عليه من الحجر الى طلوع الشمس ويسر فيها عدا ذلك كالكسوف
ويجزئ عن الركعتين فريضة واحدة اخرى **ولو حمل شخص حلالا** او محرما طاف عن نفسه
او لم يطف محرما بقيل ردت بقولي **لم يطف عن نفسه** ودخل وقت طوافه وطاف به
بقيل ردت في الاولين بقولي **لم ينوء لنفسه او لغيره** بان نواه للجول او اطلق وقع
الطواف **الجول** انه كراكب دابة وعمالا بنية الحامل وانما لم يقع للحامل المحرم اذا
دخل وقت طوافه ونوي الجول لانه صرفه عن نفسه **الا ان اطلق وكان كالجول**
في كونه محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه **فيقع له** لانه الطائفة ولم
يصرفه عن نفسه فان طاف الجول عن نفسه او لم يدخل وقت طوافه لم يقع
له ان لم ينوء لنفسه والا تكملوا لم يطف ودخل وقت طوافه وان نواه الحامل
لنفسه او لغيره وقع له وان نواه محمله لنفسه او لم يطف عنها عملا بنيتها
في الجميع ولانه الطائفة ولم يصرفه عن نفسه فيما اذا لم يطف ودخل وقت طوافه
وافادة حكم الاطلاق في من لم يطف من زيادتي **وسن** لكل بشرط في الاتي الخنثى
ان يستلم الحجر عن طوافه **وصلاته يخرج من باب الصفا** وهو الباب الذي بين
الركبتين اليمين **السعي** بين الصفا والمروة للاتباع رواه مسلم **وشروطه ان**

قوله في الاولين
وهما حلال او محرر
طاف عن نفسه

يبدأ بالصفاء بالقصر طرف جبل إلى قبيل **ويختتم بالمرور** التفرج من زياد في قلو عكس
 لم ينجب المرة الأولى **وان يسعي سبعة دهاية من كل منها** **للاخرى المسعى مرة** للاتباع
 وقال صلى الله عليه وسلم **أبدا بما بدأ الله به** رواه مسلم ورواه الترمذي بلفظ فأبدوا
 بما بدأ الله به **وان يسعي بعرج طواف ركن أو قدوم ركن** **لا تخللها** أي السعي وطواف
 القدوم **الوقوف** بعرفة بأن يسعي قبلة للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم
 فان تخللها الوقوف امتنع السعي لا بعرج طواف الفرض فيمنع ان يسعي بعرج طواف
 نقل مع امكانه بعرج طواف فرض **ولا تسن اعادته سعي** لأنه لم يرد وتعبيري بذلك
 اولى مما ذكره **وسن للذكر ان يرقى على الصفا والمروة فامة** أي قدرها لأنه صلى الله
 عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم وخرج يزيد في الذكر الثاني
 ولحنني فلا يسن لهما الرقي الا ان خلا الحال عن الرجال غير المحارم فيما يظهر كما
 فيه عليه وعلى الحنني الاستنوي والواجب على من لم يرق ان يلصق عقبه بأصل
 ما ينزله منه وروى صاحب رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة **وان**
يقول كل من الذكر والراقي وغيرهما الله اكبر ثلثا والله اكبر الاخر أي الله اكبر على
 ما قدرنا والكبر لله عما ولا كالا الله الا الله وحوه لا سترأله له الملك وله الحمد يحيي
 ويميت بين الكبر وهو على كل شيء قدير **ثم يدعوا ماشا** دينا ودينا **ثلاث الاخر**
والدعا للاتباع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض الفاظ ونقص بعضها وتعبيري
 بكل الى اخوه اعم من قوله فاداني الى اخره **وان يمشي على هيبته اول المسعى**
واخره **وان يعرج الذعر** أي يسعي سعيا شديدا في الوسط للاتباع رواه
 مسلم **وتخللها أي المشي والعدد معروف** ثم يمشي حتى يبقى بينه وبين الجبل الأخضر

177
 المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة اذرع فيعد وحى بنو سبط بن الميادين
 الاخضرين الذين احرقوا في ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضي الله
 عنه فيمشي حتى ينتهي الى المروة فاذا عار منها الى الصفا مشى في محل مشيه وسعى
 في محل سعيه او كما وخرج يزيد في الذكر الثاني ولحنني فلا يعرجون وليس ان
 يقول كل منهم في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم
 وان يوالي بين مرات السعي وبعده وبين الطواف ولا يشترط فيه طهر ولا ستر
 ويجوز فعله راكبا وبكرة للساعي ان يقف في سعيه لحديث او غيره **فصل**
الوقوف بعرفة مع ما ينكر معه سن للامام ان خطب ولو بآية
مكة **سابع** **دي** **الحج** بغيرها اوضح من فتحها المسعى يوم الزينة للزعم
 فيه هو اذ جهم بعرج صلاة **طهرا وجدة** ان كان يومها **خطبة** **فردة** **بارهم**
فيها بالعدد يوم الثامن المسعى يوم التروية لا نعم يتروون فيه **المألى الى منى**
 وبسبب التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر يوم الفرة لا استقرارهم
 فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم النفر الثاني **والجلم**
 فيها **المناسك** الى الخطبة الاثنية ومسجد ابراهيم وبامنها المتتبعين والمكيبين
 بطواف الولاع قبل خروجهم وبعد احرامهم وهذا الطواف مسنون وقوي
 جعة من زياد في **ان يخرج** **بهم من على** يقين زنده بقولي **بعد صبح** أي صلاته
 نعم ان كان يوم جعة خرج بهم قبل الفجر ان لم يمشي الحج ولا لم يكنهم فامسك بمنى
 كما عرف في بابها **الى منى** فيصلون بها الظهور وما بعدها للاتباع رواه مسلم **وان**
يبينوا **انما وان يقصدوا عرفة اذا اشرفت** هو اولى من قوله فاذا طلعت الشمس

بقدر دته بقولي **علي تبيو** وهو جبل كبير من روافد عارفين الراهب الى عرفة ما بين طريق
صنب وهو من مزدلفة **وان يقبوا بقربها بنمرة الى الزوال** وقولي **ثم يذهب بهم الى**
مجدل **براهيم** صل الله عليه وسلم من ريادة في صدره من عرفة وأخره من عرفة
ويجوز بينهما صحرات كبار فترش هناك **فيخطب بهم فيه خطبتين** يدين لهم في
اولها ما امامهم من المناسك الى خطبة يوم النحر وعرض على الكفار واليهام والتهليل
في الموقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية
ويأخذ المودن في الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المودن من الاذان
ثم يجتمع بهم بعد الخطبتين **العصرين** **تقدوا** **اللاتع** رواه مسلم والتصرح بأنه جمع
تقدوا من ريادة في الحج للسفرة للنسك ويقصرها ايضا المسافر بخلاف الكلي **وان**
يقبوا بعرفة الى الغروب للاتباع رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد
وموقف النبي صل الله عليه وسلم بالصخرات خميل **وان يكثروا التوسل من تهليل وغيره**
والدعاء الى الغروب روى الترمذي خبرا فضل الدعاء يوم عرفة وافضل
ما قلت انا والنبين من قبلي **لا اله الا الله وحده لا شريك له** الملك وله الكبر
وهو على كل شيء قدير **وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري**
نورا اللهم انتزع لي صدرى ويسر لي امري وذكر اذكار في الدعاء والذكر غير
التهليل من ريادة **ثم بعد الغروب يقصر وازدلفة** **ويجوعوا بها المغرب والعشا**
تاخير **اللاتع** رواه الترمذي نعم ان خشي موت وقت الاختيار العشا جمع بهم في
الطريق ولجج السفرة للنسك كما من نظيره ويذهبون بسكنة ووفارفن
وجذ فرجة اسرع **واجب الوفاء بعرفة حضوره** **اي الحرم** **وهو اهل العبادة**

ولوناما

ولوناما اومارا في طلب ابق او حق **بعرفة** **اي يحرم منها بين زوال المغرب يوم عرفة**
للاتباع رواه مسلم وفي خبره وعرفة كلها موقف وكثيرا حج عرفة من جباله
جج قبل طلوع الفجر ففقد ارك الحج رواه ابو الوليد وغيره باسناد صحيح كما في
المجموع وليلة جمع هي ليلة المزدلفة وخرج بالاهل غيره كمعنى عليه وكان عمن
فلا يجوز لهم لانهم ليسوا اهل العبادة لكن يقع حجهم لفلان كما صرح به النجاشي
في المجنون حج الطبعي غير المميز ولا ينافيه قول الشافعي في المعنى عليه فانه الحج لقمة
حله على فوات الحج الواجب **ولو فارقه اي عرفة قبل غروب ولم يعد اليها سن**
له دم **خروج من خلاف من اوجبه** **لا ان عاد اليها ولو ليلالا** **لانه اي ما ليس**
له وهو الحج بين الليل والنهار في الموقف **ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا ولم يلقوا**
على خلاف العادة في الحجيم لظنهم انه التاسع بان عزم عليهم هلال ادى الحجة
فاكملوا ادى الفعدة ثلاثين ثم بان ان الهلال اهل ليلة الثلاثين **اجرام** **وقوم**
سوا بان لهم ذلك في العاشرا ثم بعده فلا قضا عليهم اذ اكلوا به لم يامنوا وقوع
مثل ذلك فيه ولا فيه مشقة عامة بخلاف ما اذا فلكوا وليس من الغلط المراد
لهم ما اذا وقع ذلك بسبب حساب كما ذكره الراعي وخرج بالعاشرا لو وقفوا
الحاد عشر او الثامن غلطا فلا يجزيهم لندرة الغلط فيها ولان تاخير العبادة عن
وقتها اقرب الى الحسنات من تقربها اليها **فصل في المبيت بمزدلفة**
والدفع منها **وفما يذكر معهما يجب** **بعد الدفع من عرفة مبيت**
اي مكن **خطبة** **ولو بالانوم** **بمزدلفة** **للاتباع** **المعلوم من الاخبار الصحيحة**
والنصر **بالوجود** **وبالكفا** **بالخطبة** **من ريادة** **فالمعتبر** **لحصول** **فيها** **خطبة** **نصف**
ان **من الليل** **لا يكونه** **يسمى مبيتا** **اذا الامر بالمبيت** **لم يرد** **هنا بل** **لا يصلونها** **حتى يصيحو**

ربع الليل ويجوز الرفع منها بعد نصفه وبقية المناسك كثيرة شاقة مشحون في التفتيش
لاجلها **فمن لم يكن بها فيه** أي في النصف الثاني بأن لم يبيت بها أو بات لكن نفر قبله أي
النصف ولم يجر إليها **فيه لزومه** كما نص عليه في الأهم وصحة في الرخصة كاصليها
لتركه الواجب وإن اقتضى كلام الأصل عدم لزومه نعم إن تركه بعد كان خاف أو
انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن البيت أو أفاض من عرفة إلى مكة
وطاف للركن ففاته البيت لم يلزمه شيء **وسن أن يأخروا منها حصي يوم**
نفر قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باستناد
صحيح على شرط مسلم كما في المجموع عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال له غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فلقطت له حصيات مثل حصي الخنزير
والنضج بسن أخذها مع التقييد برمي يوم النحر من زيادتي قال ما خوز تبع
حصيات لا سبعون **وإن يقوم نسا وضعفة بعد نصف من الليل إلى منى** ليروا
قبل الرحمة وثاني الصحيحين عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير
من مزدلفة بأذن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يامرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها
وفيها عن ابن عباس قال أنا من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة
أهله **وإن يبقى غيرهم حتى يصل الصبح** يعني بها للاتباع رداء الشخان ويتأكد
طلب التعليل هنا على بقية الأيام بخلاف النجسين ولبتسح الوقت لما بين
أبد منهم أعمال يوم النحر **ثم يقصر وامن** وشعارهم من تقدم من النساء والضعة
التلبية قال القفال مع التكبير **فأدبوا المشركين** وهو جيل في آخر المزدلفة
يقال له **فرح استقبلوا القبلة** لأنها أشرف الجهات وهذا من زيادتي **وقفوا عنده**
وهو أي وقوفهم به الفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مروهم بالأوقوف

وهذا

وهذا من زيادتي **ودكروا الله تعالي ودعوا إلى أسفار** للاتباع رواه مسلم وقولي
ودكروا من زيادتي كان يقول الله أكبر تالا لا اله الا الله وحده أكبر الله أكبر
والله أكبر **ثم يسيروا** يسيرة فاذا وجدوا فرجة أسرعوا وإذا بلغوا وادي
محسر أسرعوا إلى منى وحركوا الركبة إليه وذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا
عرض الوادي **ويدخلوا من بعد طلوع شمس فبرمى كل منهم حيين سبع حصيا**
إلى حجر العقبة للاتباع رواه مسلم **ويقطع التلبية عند ابتداء حرمي** عالم
دخل في الحقل لأخذه في أسباب الخلل كما أن المعتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه
وحرم من زيادتي **ويكبر بدل التلبية مع كل رمية** للاتباع رواه مسلم وهذا
الرمي تحية مني قال يبرأ فيها بغيره وبينه بدر الرمي كما أفادته الفأخران
السنة للراكب أن لا ينزل للرمي والسنة للرامي إلى الحجرة أن يستقبلها ومع
خلق وعقبة لفعل السلف وهذا من زيادتي **ويذبح من معه هدي تقربا ويحلق**
للأية الآتية وللاتباع رواه مسلم **أو يقصر** للأية ولأنه في معنى الحلق **والحلق**
أفضل للزكوة والتقصير أفضل لغيره من انثى وخنثى قال تعذر حلقين
درسم ومقصرون إذ العرب يبدوا بالأم والأفضل روى الشيخان خبر الله أرحم
المخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرون فقال الله أرحم المخلقين قال في الرابعة
والمقصرون وروى أبو داود بسند حسن كما في المجموع ليس على النساء حلق إنما
على النساء التقصير وفي المجموع عن جماعة يكره المرأة الحلق ومثلها الخنثى وذكره
من زيادتي والمراد من الحلق والتقصير إزالة الشعر وقتله وهي سنة لا استباحة
محظورة كما علم من الأفضلية هنا ومن عذر ركها فيما يأتي وبذلك الرد على الفاعلة

بها

بالرحمة والكبر السابق فيثا بعلية **تفسير** يستثنى من افضلية الحلق
 ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاز يوم النحر ولم يسود راسه من الشعر فالتقصير
 له افضل **واقوله** اي كل من الحلق والتقصير **اللاث شعرات** اي ازالها **من شعر**
راس ولو مسترسلة عنه او منفردة لوجوب الفدية بازالتها المحرمه واكتفا
 بسمي الحج المأخوذ من قوله تعز **محلين** رؤسكم ومقصرون اي شعورها وقول
 من راس من زيادتي **وسن** لمن لا شعور **راسه** امر **اروي** عليه تشديدا بالكالقن
ويدخل مكة ويطوف للركن للاتباع رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف
 الافاضه وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الدال **في سعي**
ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما مر وسياق ان السعي ركن وتعبيري بالفا
 اولى من تعبيرة بالواو **فيعود الى مني** ليبيت بها **وسن ترتب اعمال يوم النحر**
 بليلتته من رمي وذبح وحلق او تقصير وطواف **كما ذكر** ولا يجب روى مسلم ان
 رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلق قبل ان ارمي فقال
 ارم ولا حرج وانه اخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج
 وروى البخاري انهم صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومين قدم ولا اخر الا قال
 افعل ولا حرج **ويدخل ونسها الى الذبح** للمهدي تقر **بأن نصف ليلة نحر يقيد**
 رذته بقول **من وقف قبله** روى ابو داود باسناد صحيح على شرط مسلم كما في
 المجموع انه صلى الله عليه وسلم ارسل ام سلمة ليلة النحر فزمت قبل الفجر ثم افاضت
 وقبست بذلك الباقي منها **ويبقى وقت الرمي الاختياري الى اخر يومه** اي النحر وروى
 البخاري ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعن ما اسيت قال لا حرج والمسا

بعد

من بعد الزوال وخرج بزاد في الاختياري وقت الجواز فمنه الى اخر ايام التشريق كما
 يعلم مما سياتي وقد صرح الراعي بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي
 بالزوال فيكون لرميه ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز
ولا اخر لو حلق او التقصير **والطواف** المتبوع بالسعي ان لم يفعل لان الاصل
 عدم التوقيت **وسياق وقت الذبح** الهدي تقر يا وغيره في باب ما حرم بالاحرام
وحل بالثب من رمي يوم نحر وحلق او تقصير **وطواف** متبوع بسعي ان لم يفعل
 من حرمان الاحرام **غير ذكاح ووطي ومقد ماته** من لبس وحلق او تقصير وقلم وحيد
 وطيب ودهن وستر راس الذكر ووجه غيره كما سياتي بخلاف الثلاثة بخبر اذ ارميت
 الحج فقل حل لكم كل شيء الا النساء وروى اذ ارميت وحلقتم وخبر الصحاحين لا
 يتكح المحرم ولا يتكح فتعبري بذلك اعم من قوله وحل به اللبس والحلق والقلم
 وكذا الصيد **وحل الثالث الباقي** من المحرمات وهي الثلاثة المذكورة ومن فاته
 الرمي ولم يمه بدله من دم او صوم توقف التحلل على الاتيان ببذله هذا في تحلل الحج
 اما العرة فلما تحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج يطول رسته وتكثر افعاله بخلاف
 العرة فابح بعض حرمانه في وقت وبعضها في آخر **فصل** في المبيت
 يعني ليلي ايام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيما يدكر معه **يجب**
مبيت بمكي اي الى ايام التشريق للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة مع خبر خروا
 عني مناسككم **معظم ليل** كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحل الامميت معظم الليل
 وانما اكتفى بالحوطة في نصفه الثاني بمزدلفة كما مر لما نقلتم ثم والتصرح بمبيت
 الليلة الثالثة وبالوجوب مع قول معظم ليل من زيادتي **وجيب رمي كل يوم** من ايام

التشريق **بعد زوال الحجر** الثلاث وان كان الرامي فيها والاولى منها تلى مسجد الخيف وهي
الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة وليست من منى بل منى تنبيه اليها فان
أفرو ولو انفصل من منى بعد الغروب او عاد لشغل في اليوم **الثاني بعد رميه** وبات
الليلتين قبله او ترك مبيتها بعد رجاء **وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها**
قال نعرف من تجل في يومين فلا اثم عليه ويخطى امام بني بعد صلاة الظهر يوم
النحر خطبة يعلم فيها رمي ايام التشريق وحكم البيت وغيرها وثاني ايام التشريق
بعد صلاة الظهر خطبة يعلم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويودعهم **شرط**
للمري اي لصحته **ترتيب** للحجرات بان يرمى اولها الى الجرة التي تلى مسجد الخيف ثم الى الوسطى
ثم الى جرة العقبة للاتباع رواه البخاري **وكونه سبعا** من المرات لذلك فلورمي
بجميع حصية مرة واحدة او حصيتين كذلك احراها يمينه والاحرى يساره
لم يحسب الا واحدة ولورمي حصاة واحدة سبع مران كفي ولا يكتفى بوضع الحصاة
في المرمى لانه لا يسر رمي ولا يخلو الوارد **وكونه حجر** لا ذكر لخصائص الاخبار
يسر لانه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكتفى الرمي بغيرها كقفوس ومجل **وكونه**
حجر لا ذكر لخصائص الاخبار وهو من الحجر فيجزي بانواعه ولو مما يتخذ منه الفصوص
كياقوت وعقيق وبلور وغيره كلوا لو اثنان وجص وجوهر منطبع كذهب
وفضة وحديد **وقص المرمى** من زيادتي فلورمي الى غيره كان رمي في الهوي فسقط
في المرمى لم يحسب **وعقق اصابت** بالحجر وان لم يبق فيه كان ترحيح وخرج
منه فلوشل في اصابتها لم يحسب **وسر** ان يرمى بقدر حصي الحذف بمجتنبين
لخبر مسلم عليكم حصي الحذف وهو دون الاثمة طولا وعرضا بقدر الباقلا

ومن عجز عن الرمي لعلته لا يرجي زوالها قبل فوت وقت الرمي **اناب** من يرمي
عنه ولا يمنع زوالها بعرضه من الاعتذار به ولا يصح رميه عنه الا بعد رميه
عن نفسه والا وقع عنها وظاهر ان ما ذكر من اشتراط كونه سبعا الى هنا
بأن في رمي يوم النحر **ولو ترك رمي** من رمي يوم النحر او ايام التشريق عمدا او
سهوا وهذا اعم من قوله وان ترك رمي يوم **نذركه** في باقي التشريق اي
ايامه ولياليه فهو اعم من تعبيره بباقي الايام **آذا** بالنصر في الركاء واهل السكينة
وبالقياص في غنيمهم وقول ادا من زيادتي وانما وقع آذا لانه لو وقع قصفا
لما دخله التذكار كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب بينه وبين رمي ما بعده
فان خالف في رمي الايام وقع عن المتروك وتجوز رمي المتروك قبل الزوال وليلا
كما علم فقول الاصل اول الفصل ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس ويخرج
بغروبها اقتصار على وقت الاختيار **والا** اي وان لم يتداركه **لزمه دم** بترك رمي
ثلاث رميات فاكثر ولو في الايام الاربعة لان الرمي فيها كالشي الواحد وان كان
رمي كل يوم عبادة براسها وفي الرمية الاخيرة من اليوم الاخير من طعام
وفي الاخيرتين منه مردان وفي ترك مبيت ليالي التشريق كلها دم واحد وفي
ليلة مرد و ليالتين مردان ان لم ينفرد قبل الثالثة والا وجب دم لتركه جفس
المبيت هذا كله في غير المعزورين امام كاهل السكينة وركنا الابل وغيرها
فلهم ترك المبيت ليالي منى بالاردم **وعب على غير نحو حايض** كنفسي **طوال** **وداع**
ويسمي بالصدر ايضا **بفراق مكة** ولو ميكا او غير حاج ومعتز او فارما
لسفر فضير كما في الجمع للاتباع رواه البخاري وكبر مسلم لا ينفرد احد حتى يكون

أخر عمره بالبيت أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وماد كرت من وجوب
طواف الوداع على غير الحاج والمعتمر هو ما روي في الروضة وأصلها بناء على
أنه ليس من المناسك والمعتمد ما بينته في شرح الروضة أنه منها فلا يجزئ
من ذكره وأعلم أنه ووداع على حرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره
قصيرا كمن خرج للعمرة ولا على محرم حرج إلى منى وإن الحاج إذا أراد الانصراف
من منى فعليه الوداع كما في المجموع أما نحو الكايض فلا طواف عليه كغير النجدين
عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ألا أنه خفف
عن المرأة الكايض وقبس بها النفس فلو ظهرت قبل مفارقة مكة لمساها
العود والطواف أو بعدها فلا وعو من زيارتي **وعبر تركه** ممن وجب عليه
يدم تركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقيني تبع الدرواني المتخير **فإن عاد**
بعد فزاده بالاطواف **قبل مسافة قصر وطاف فلا دم** عليه لأنه في حكم المقيم
وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه وقول وطاف من زيارتي وقولي
فلا دم أولى من قوله سقط الدم **وإن مكث بعده** أي بعد الطواف ولو ناسيا
أو جاهلا بقيد رده بقولي **لا لصلاة أقيمت أو شغل سفر كثر** أراد وشل
رحل **أعاد** الطواف بخلاف ما إذا مكث لشي من ذلك **وسن شرب ماء من منى**
ولو غير حاج ومعتمر للاتباع رواه الشيخان وإن يتصلح منه وإن يستقبل
القبلة عند شربه **ويكفي قبة النبي صلى الله عليه وسلم** ولو غير حاج
ومعتمر وإن أوم كلام الأصل فيه وفيما قبله خلافة وذلك لخبر ما بين قري
ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري عرجوني وخبر لا تشد الرجال إلا

إلى

إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا رواها
الشيخان وسن من قصد المدينة الشريفة لزيارتها أن يكثر في طريقه
من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فإذا راى حرم المدينة وانحازها
زاد في ذلك وسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويقبلها منه ويعتزل
قبل دخوله ويلبس نظف ثيابه وإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي
بين قبره ومنبره كما مر وصلى تحية المسجد بحاجب الحاج وشكر الله بعد فراغها
على هذه النعمة ثم وقف مستقبلا القبلة مستقبلا رأس القبر الشريف وبعد
منه عوارجة أذرع ناظرا الأسفل ما يستقبله فارغ القلب من علق الدنيا
وليسلم بالرفع صوت واقلة السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ثم يتأخر صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع
فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه النبي صلى
الله عليه وسلم وينو سل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة
ويدعو بما شئت لنفسه وللمسلمين وإذا أراد السفر ودع المسجد بركعتين وإلى
القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول **فصل في أركان الحج**
والعقوبات **أوجه الأديهما مع ما يتعلق بهما**
أركان الحج ستة **أحرام** به أي بنية الدخول فيه
حجرا أما الأعمال بالنيات **ووقوف** بعرفة بخبر عرفة **وطواف** بقوله
وليطوفوا بالبيت العتيق **وسعي** لما روي الدارقطني وغيره بأسانيد حسن
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس

المنبر

اسعوا فان السعي قد كتب عليكم **وخلق او تقصير** لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر
 بدم كالطواف والمراد ازالة الشعر كما مر **وترتيب المعظم** بان يقدم الاحرام
 على الحج والوقوف على طواف الركن والخلق او التقصير والطواف على السعي
 ان لم يفعل بعض طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبره عن دا عني مناسككم
 وقدره في الروضة كاصليها ركنا وفي المجموع شرطه والاول النسب بما في
 الصلاة وقول او تقصير الى احزه من زيادتي **والا فخير** اي الا كان اي لا
 دخل الجبر فيها وتقدم ما يجبر بدم ويسمى بعضا وغيرهما يسمى هبة
وعبر الوقوف من السنة **اركان للحر** لشمول الادلة لها وظاهر ان الملق
 او التقصير يجب تاخيرا عن سعيها فالترتيب فيها مطلق **ويود بان** اي
 الحج والحر على ثلاثة اوجه لانه اما يحرم بهما معا او بيد الحج او حر
 قالت عائشة رضي الله عنها جرحنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عام حجة الوداع فنام من اهل الحج ونام من اهل بكة ونام
 من اهل حج وعميق رواه الشيخان احداهما ان يوديا **بافراد بان**
الحج بان يحرم بعد فراغه من الحج بالحرمة وباتي بعلمها وتاخيرها
بالحج بان يحرم ولو من غير ميقات بل هو **بالحج** سواء احرم بالحج
 من مكة ام من ميقات احرم بالحرمة منه ام من مثل مسافته ام من
 ميقات اقرب منه وان اوجع كلام الاصل اشتراط كونه من مكة او من
 ميقات عمرته وكون الحر من ميقات بل هو **بالحج** لا في ذلك متمتعا
 متمتعا بمحطورات الاحرام بين السكينة او لتمتعه بسقوط العود للميقات

ان

عنده **وثالثها بقران بان يحرم بهما** معاني اشهر حج **او بكرة** ولو قبل اشهر
ثم حج في اشهره قبل شروع في طواف ثم يجعل عليه اي الحج فيها **فمحصلان**
 اما الاول فالحج عايشة السابق واما الثاني فلما روى مسلم ان عائشة احضرت
 بكرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تنكب فقال لها
 ثالثة قالت حضرت وقد حل الناس ولم احلل ولم اطف بالبيت فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا
 طهرت طافت بالبيت وبالصفا والبركة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد حللتك من حجة وعمرتك جميعا وخرجت من ارضي الشروع ما اذا شروع
 في الطواف فلا يصح احرامه بالحج لان اتصال احرام الحرمة بقصوده وهو اعظم
 افعالي فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك الى غيرها وتعيين الاصل الاحرام
 بهما يكون من الميقات والاحرام بالحرمة يكونه في اشهر الحج اقتصارا على
 الا فضل **ويشع عكسه** بان يحرم حج ولو في اشهره ثم بكرة قبل
 طواف لانه يستفيل به بخلاف ادخال الحج على الحرمة فانه يستفيل به
 الوقوف والرمي والمبيت **وافضلها** اي هذه الاوجه **افراد** بغير زدت
 بقولي **ان اعتمر عامه** فلما احضرت عنه الحرمة كان الافراد مفضولا لان
 تاخيرها عنه معكروه **ثم تشع** افضل من القران على خلاف في افضليته
 ما ذكره ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم
 روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم افرد بالحج ورواها احرام متمتعا وخرج
 الاول بان رواه اكثر وبان جابر امهم اقدم حجة واشل عناية بضبط

المناسك وبانه صلى الله عليه وسلم اختاره او كما بينته مع فوايد في شرح الروض
 واما ترجيح التمتع على القران فلان افعال النكيس فيه اكمل منها في القران
وعلى كل من التمتع والقارن دم قال تعذر من تمتع بالحج الى الحج فما
 استيسر من الهدي وروي الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم
 ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ان لم يكن **أهل حاضري المسجد الحرام**
الحرم لقوله تعذر في التمتع ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
 وقيل به القارن فلا دم على حاضرية **وهي من مساكنهم دون مرحلتين**
منه أي من الحرم لقرب منه والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعذر
 واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحراى قريبة منه والمعنى في ذلك انهم
 لم يركبوا ميفانا كما اوضحته في شرح الروض من جاوز الميقات من الاقبيين
 ولو غير مرحلتين ثم بدا له فاحرم بالحج قرب دخول مكة وعقبه لزمه
 دم التمتع لانه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان وقول الروضة كاصلا
 في دون المرحلتين من جاوز الميقات مريلا للنسك ثم احرم بعمره لانه لزمه دم
 التمتع بحول على من استوطن ولا يضر التقيد بالمريد لان غيره مفهوما بالواقعة
 ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعذر فلا يقربوا
 المسجد الحرام بعد عامهم هذا وغيره المحرر يدل الحرم بمكة قال الاستنوي
 والقنوي على ما فيه فقر نقله صاحب التقريب عن نصر لا ملائمة قال وايدى
 الشافعي بان اعتبار ذلك من الحرم يودي الى ادخال البعيد عن مكة واخراج
 القريب لا خلافا لما اقيمت وعظفت علمه خولان قوي **واعتمر التمتع في**

اشهر

في اشهر حج عامه فلو وفقت العرة قبل اشهره او فيها والحج في عام
 قابل فلا دم وكذا الواحرم بهما في غير اشهره واتى جميع افعالهما
 في اشهره ثم حج **ولم يحرم الحج الى بيتان** ولو اقرب مكة من ميقات
 عمرته او الى مندرسا ميقناهما فلو عاد اليه واحرم بالحج فلا دم لا تنفكا
 تمتعه وتوفعه وكذا الواحرم به من مكة او دخلها القارن قبل يوم
 عرفة ثم عاد كل منهما الى ميقات **ووقت وجوب الدم عليه** أي على المتمتع **الحرم**
احرامه بالحج لانه حينئذ يعبر متمتعا بالحج الى الحج ووقت جوازه بعد الفراغ
 من العرة وقبل الاحرام بالحج ولا يشاق ذبحه كما يرد ما الجبرانات بوقت
 ولكن **الافضل ذبحه يوم النحر** للاتباع وحرجا من خلاف من اوجب فيه
فان عجز عنه حسا او شرعا بحرم صام بدله وجوبا **قل** يوم عجز من زيادتي
لانه ايام تس قبل يوم عرفة لانه ليس للحاج فطرة ولا يجوز صوم شيء منها
 يوم النحر ولا في ايام التشريق كما مر ذلك في بابيه ولا يجوز تقربها على
 الاحرام بالحج لانه عبادته بنية فلا تقدر على وقتها **وسبعة في وطنه**
 قال تعذر من لم يجز فصيما ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
 وامر صلى الله عليه وسلم بذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في
 الطريق فاذا توطن مكة مثلا ولو بعد فراعده الحج صام بها كما اشمله
 كلامي دون كلامه **ولو فاته الثلاثة في الحج لزمه ان يفرق في قضائها**
بينها وبين السبعة بقيد زنده بقوي **يقدر تفرق الا اذا** وهو اربعة
 ايام مع منة امكان سيرة الى وطنه على العادة الغالبة ان رجوع اليه في ذلك

لانه تفرق واجب في الآداب يتعلق بالفعل وهو النسك والرجوع فلا يفسد
 بالقوت كترتيب فعال الصلاة **وسن تابع كل من الثلاثة والسبعة آداب**
 وقضا مبادرة للعبادة **باب ما حرم**
بالاحرام الاصل فيه مع ما يأتي اخبار بخبر الصحيحين عن ابن عمر ان
 رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس لحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص
 ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يجد نعلين فليلبس
 الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسد زعفران
 او درس زادا بخاري ولا تنقب امرأة ولا تلبس القفازين وتجبر اليه في باسناد
 صحيح نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والاكفنة والسراويلات
 والخفين الا ان لا يجد النعلين **حرم به** اي بالاحرام **على رجل ستر بعض راسه**
ما بعد ساترا من محيط او غيره كقائسوة وخرقة وعصاية وطبق خشن بخلاف ما
 لا بعد ساترا كاستغلاله فجعل وان مسد وحله قفة او عذرا وانما سده في ما وتغطية
 راسه بكفده او كف غيره نعم ان قصد جعل القفة وخوها المستحرم كما اقتضاه
 كلام الفوري وغيره **وليس يحيط** بضم الميم وبمعلة اي لبسه علما يعتك فيه ولو
 بعضه **بحياطة** كقنص **ونسج** كزرد **او غفل** كجبة لبد **وباق بدنه** وكجبة
 بان جعلها في خريطة لاسر بخلاف غير المحيط المذكور كازار وردي ويجوز ان يعقل زاره
 ويشط خيطه عليه لينت وانه يجعله مثل الحجرة ويدخل فيها النكة احتكاما وان
 يغور طرف ردايه في طرف ازاره لا خل ردايه بخومسة ولا ربط طرف باخر بنحو خيط
 ولا ربط شرج بعري وقولي وخوة من رداي **وحرم به على امرأة حرة او غيرها ستر**

مكتبة جامعة القاهرة
 رقم التسجيل ١٠٠٠٠٠٠٠٠

محرر

بعض جميعها بما بعد ساترا وعلى الحرة ان تستتر منه ما لا يباقي ستر جميع راسها
 الابه لا يقال لم يحسن ذلك بان تكشف من راسها ما لا يباقي كشف وجهها الابه لا
 نقول الستر احوط من الكشف **وليس تقار** وهو ما يجعل اليد وعشى بظن وبذر
 على الساعد ليقبها البرد فلها لبس المحيط والراس وغيره وان تسدل على وجهها
 ثوبا متجا فيا عنه عتشة او نحوها فان وقعت فاصاب الثوب وجهها بخير
 اختيارها ورخته حالها فدية او عذرا او استقامته وجبت وليس الخش
 ستر الوجه مع الراس او بدونه ولا كشفها فلو سترها الزينة الفرية لستره ما
 ليس له ستره لان ستر الوجه او كشفها وان اتم فيها وقد بسط الكلام
 على ذلك في شرح الروض وعلى الولي منع الصبي من حرمان الاحرام واذا وجبت
 فدية فهي على الولي نعم ان طيبه اجنبي فعليه **الاحاجة** فلا يحرم على من ذكر
 ستر او لبس ما منع منه لعدم وجوب غيره او لما واة او حرا او برد او نحوها
 نعم لا يلبس القميص لفقد الرد ابل يتردى به ويجب ما ذكر الفرية كما تحب به
 بالاحاجة نعم لا تجب فيما اذا لبس الرجل من المحيط لعدم وجوب غيره سراويل
 لا يباقي الا تزار به او خفين قطعان أسفل الكعبين وقولي الاحاجة اعمر
 من قوله الا اذا لم يجد غيره في لبس غير القفاز ومن رداي في لبسه **وحرم**
به على كل من الرجل وغيره لطيبه منه لبدنه ولو باطنا بخواكل **او ملبوسه**
 ولو نعل او هو اعم من قوله وتوبه **بالتقص** **الاحاجة** الطيبة ولو مع غيرها
 كمسك وعود وكافور لما مر اول الباب ففيه الفدية وقولي بالاحاجة من
 رداي وخرج بتطبيبه تطيبه غيره له بغير ادنه وفدرته على دفعه وما لو اقلت

لا يح
 قول اليد اي
 لكن

عليه الرخ طيبا وشحم ما الورد وحمل الطيب في كيس مربوط وبما بعده مالا تقصير رايحه
وان كانت طيبة كقرنفل وارج و قبيح وعصفر فلا يجرم علمه شيء من ذلك فلا فدية فيه
لكن تلزمه المبادرة الى ازالة الله في صورتي تطيب غيره والقاء الرخ عند زوال عذره
فان اخروجه قبل الفدية ويعتبر مع ما ذكر عقل الا السكران واختيار وعلم
بالتحريم والاحرام كما تعتبر الثلاثة في سائر محرمات الاحرام ويعتبر مع العلم بالتحريم
والاحرام هنا العلم بان المحسوس طيب يحلق **ولا يحرق غسله** اي كل من بدنه او
ملبوسه **بمخوطي كسر** فلا يجرم وانما ليس تركه لانه ازالة الاوساخ لا التزيين
والتمية وخوض من زيادتي **وحرم به عكر كل دهني شعرا سدا وكيتة** به ههنا ولو
غير مطيب كزيت وسمن وزبد ودهن لوز لما فيه من التزيين المنافي لحرم المحرم
اشعثا غير ان شابه الما موريه ذلك ففي ذلك الفدية والظاهر كما قال الحلي الطبري
الحرم في بقية شعور الوجه كحاجبه وشارب وعنفقة وخرج بما ذكر سائر البدن
وراس اقرع واصلع ودقن امرد فلا يحرم دهنها بالاطيب فيه لانه لا يفصل
به تزيينها بخلاف الراس المحلوق يحرم دهنه بذلك لنا ثبت في تحسين شعرة
الذي ثبت بعد **وحرم على كل ازالة شعرة** من راسه وغيره **او طفره** من يد او رجل
قال تعذر ولا تخلفوا راسكم حتى يبلغ المهدى محله وقيس بما في الآية الباقي بجامع
الترفة والمراد من ذلك الجنس المصادق بالواحدة فاكثر ويعضها **لا يعدد** بكثرة
قل او يتراو الجراحة او تباد كما ان تادي بشعر نبت بعينه او غطاها او بكسر
ظفره فلا يحرم الا زالة بل ولا تلزمه الفدية في الثاني مما ذكر كما لا يلزم المجني
عليه والمجنون والصبي غير المميز **وي ازالة شعرة** واحلقه **او طفره** واحدا وبعض

شي منها **مس من طعام وفي اثنين** من كل منها **سدان** لعسر تبخيف الدم فعدل
الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزا الصيد وغيره والشعرة الواحدة
بل بعضها في النهاية في القلة والمد اقل ما وجب في الكفارات فتقبلت به وذكر
حكم الظفر في هذه وفي العذر من زيادتي هذا **ان اختار دما** فان اختار الطعام
ففي واحد منها صاع وفي الاثنين صاعان او الصوم ففي واحد صوم يوم وفي
الاثنين صوم يومين والتقييد به من زيادتي **وفي ازالة ثلاثة** فاحكم من كل
منها ولو بعذر **ولا** من زيادتي بان يحد الزمان والمكان عرفا **فدية** اما في المحلق
بعذر فلا ية لمن كان منكم مريضا او به ان من راسه اي خلق شعرا راسه ففدية
واما بغيره فلا ولو فليس بالخلق غيره وسياق ان هذه الفدية مخيرة والشعر
يصرق بالثلاث وقبس بها الاظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع ولو خلق شعرا راسه
ولو مع شعرا باقي بدنه **ولا** تلزمه فدية واحدة لانه يعد فعلا واحدا والفدية
على المحلوق ولو بلا اذن منه ان اطاق الامتناع منه لتقريطه فيما عليه حفظه
ولاضافة الفعل اليه فيما اذا اذن للخلق او سكت بدليل كحنت به ولا نهان وان
اشتركوا في الحرمة في هذه فقد انفرد المحلوق بالترفة ولا يشغل هذا بقوله المباشرة
مقدم على الامر لان ذلك محله اذا لم يعد يفعله على الامر بخلاف ما اذا عاده كما لو
غضب شاة وامر قضاها بذبحها لم يضمنها الا الغاصب **وحرم به على كل**
وطي بشروط **التي** اشوت اليها فيما مر قال تعذر فلا رقت ولا فسوق
ولا جدال في الحج اي فلا ترفثوا ولا تفسقوا والرفث مفسر بالجماع **ومقرمانه** **بشيطي**
كما في الاعتكاف وهذا من زيادتي وعليه دم لكنه ليسقط عنه ان جامع عقبة

لدخله في بدنة الجوع وكالمقتات استئناوه بعوض كبير لكن انما يلزم به الدم
ان انزل **وبفسد به** اي بالوطي المذكور من غير الخنثى **ح** للنجس عنه في الآية والاصل
في النهي اقتضا الفساد **فصل في الخليلين** لا يبيها كسائر المحرمات وتفسد به **عنه**
بقيد زده بقولي **مفردة** كالج وغير المفردة تابعة للصحة وفساد **روي**
به اي بالوطي المفسد **بدنة** بصفة الاضحية وان كان النسك نفلا **على الرجل**
روي ذلك ما لا عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم والبدنة المردة الواحد من
الابل ذكر او اناث فان عجز فبقرة فان عجز فسيب شاة ثم تقوم البدنة ويصدق
بقبيتها طعاما ثم يصوم عن كل من يوماء وحرج بزبادي على الرجل المرأة فلا شيء عليها
غير الاثم **ويجب به مضي** **فاسدها** اي الحج والعمرة لقوله تعزوا الحج
والعمرة لله وغير النسك من العبادات لا يتر فاسدها الخروج منه بالفساد
ويجب عليه اعادة فورا وان كان نسكه نفلا لانه وان كان وقتة موسعا
تضييق عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فضا اي واجب
الاتمام كالغرض بخلاف غيره من النفل فان كان الفاسد عمدا فاعادتها فورا
ظاهرا او خائفا فيتصور في سنة الفساد بان يحصر بعد الجماع او قبله ويتخذ المضي
المعنى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر اعادة من قابل وعبر
الاصل وعبره هنا وفيما ياتي بالقضاء وهو محمول على معناه اللغوي لانه وقع
في وقتة كالصلاة اذا فسدت واعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن
الفاسد ويتأدى بها ما كان يتأدى بالآدا لولا الفساد من فرض الاسلام او
غيره ولو افسدها **بوطي** لزومه بدنة ايضا لا اعادة عنها بل عن الاصل

ويلزمه

ويلزمه ان يحرم في الاعادة ما احرم منه في الآدا من ميقات او قبله فان كان
جاوز الميقات ولو غير من بين النسك لزومه في الاعادة الاحرام منه نعم ان سلك
فيها غير طريق الآدا احرم من قدر مسافة الاحرام في الآدا ان لم يكن جاوز
فيه الميقات غير محرم والا احرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه ان يحرم
في مثل الرمن الذي احرم فيه بالآدا **وحرم به تعرض** ولو بوضع يد بشري
او ديرة او غيرها **كل صيد مأكول بري وحشي** قال تعزروا حرم عليكم صيد
البر ما دام مع حرما اي اخذه مستأنسا كان او لا مملوكا او لا بخلاف غير المأكول
وان كان بر با وحشيا فلا يحرم التعرض له بل منه ما فيه اذى كمنز ولسر فيس قله
ومنه ما فيه نفع وضر كقنبر وصقر فلا يس قله لنفعه ولا يكره قتله لضره
ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضر كسرطان ورجة فيكره قتله بخلاف البحر
وان كان البحر في الحرم وهو ما لا يعيش الا في البحر وما يعيش فيه وفي البر كالبر
وبخلاف الالسي وان توحش لان الاصل حله ولا معارض **وكل منقول منه** اي
من المأكول المذكور **ومن غيره** احتياطا ويصدق غيره عقلا بغير المأكول
من بحري او بري وحشي او السي وبالمأكول من بحري او السي كمنول من ضبع
وضفدع او ذئب او حمار السي وكنول من ضبع وحيوت او شاة بخلاف المنقول
من حمار وفس اهلين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعرض له
كالحلال ولو كافر تعرض لذلك وهما واحدهما او الالة كالا وبعضا **بحرم**
فانه يحرم كغير الصحابين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح
مكة ان هذا البلد حرام فحرمته الله تعزير لا يجض بشجرة ولا يشتر صيده

وقيس بحكمة باقي الحرم نعم كما يحرم عليه التعرض لصيده مملوك لانه صيد حل وتعبيري
 بالتعرض له الشامل للتعرض لجذبه كشعره وبيضه اي غير المذلولو باعانتهم
 غيره اعم من تعبيره باصطياده اما المذلول فلا يحرم التعرض له ولا يضمن ان يكون
 بيض نعام **فان تلف** ما تعرض له من ذلك **صنعه** بما ياتي **قال** ^{تعبير}
 لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله شكم متعل الخزا مثل ما قتل من النعم وقيس بالحرم
 الحلال المذكور بجامع حرمة التعرض وتعبيري بالتلف اعم من تعبيره بالآلاف فيضمن
 كل من الحرم والحلال في غير ما استثنى فيه ما تلف في يده ولو ودعيه كالتلفا صحرمة
 امساكه ولو احرم من في ملكه صيد زال ملكه عنده ولزمه ارساله وان تخلل
 ولا يملك الحرم صيده ويلزمه ارساله وما اخذه من الصيد بنفسه لا يملكه لعدم
 صحة شرائه ويلزمه ردّه الى مالكه ويقاس بالحرم للحلال المذكور في عدم ملكه
 ما بصيده ثم لا فرق في الضمان بين العامل والكاظمي والجاهل والناسي الاحرام والمقتل
 في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له نعم لو صال عليه صيد فقتله دفعا او
 حين قتل صيدا او عم الجراد الطريق ولم يجد بدا من وطيه فوطيه فمات او
 كسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسلم او خلص صيدا من فم سبع مثالا
 واخذه ليد اويه او يتعهده فمات في يده فلا ضمان ثم الصيد ضرر بان ما له
 مثل في الصورة تقريبا فيضمن به وما لا مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه
 نقل ومن الاول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف
 كما بينته في شرح الروض فينبع **في نعامه** ذكرنا وانتي **بذنه** كذلك لا بقرة
 ولا شياه وفي واحد من **بقرة وحمار** **بقرة** وفي **طبي** **ليس** هذا من زيادي في

ان في قوله بالتلف
 ما لا يملكه

طبي

طبي **عبر** وهي انني المعز التي تم لها سنة **وفي عزال** **عبر** **صغير** **فوق** **الذكر** **جدي**
 وفي الانثى عناق وقولي وطبيته الى اخره اولى من قوله وفي العزال عنزالان العزال
 ولد الطيبة الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك طيب وطبيته **وفي الرب** ذكرنا وانتي
عناق وهي انني المعز اذا فويت ما لم تبلغ سنة ذكره النوى في تحريره وغيره
وفي يربوع وسبكي في تفسيره وتفسير الارنب في الاطعمة **ووبر** **باسكان** البأ
 اي في كل منهما جفرة وهي انني المعز اذا بلغ ثمانية اشهر وفصلت عن امها
 والذكر جفر سمي به لانه جفر جنبها اي عظمها لكن يجب كما قال الشيخان ان يكون
 المراد بالجفرة هنا مدون العناق اذا رنب خيز من اليربوع وذكر الوبر من
 زيادتي وهو جمع وبره وهي دويبة اصغر من السنور كحلال اللون لا ذنب لها
 ذكره الجوهري **وفي حمار** وهو ما عيب وهدر كحمار **شاة** **بحكم** الصيانة وهذا
 من زيادتي **وما لا نقل فيه** من الصيد **حكم** **منه** **من النعم** **عنان** **قال** **عبر**
 به واعدل منكم ويعتبر كما في الروضة كاصلا كونها فقيهين فطينين واعتبار
 ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه يحول عن الفقه الخاص بما حكم به هنا وما في الجمع
 من ان الفقه مستحب يحول عن زيادته ويجزى قد ذكرنا انني وعكسه والمعيب
 بالمعيب ان تحرج جنس العيب **كقيمة ما لا يملك منه** اي ما لا نقل فيه كجراد وعصافير
 فانه يحكم به عدلان عمالا بالاصل في المتقومات وقد حجت الصيانة بها في الجراد
 وكلام الاصل لا يفسد هذا الا بغاية وخرج بزيادتي منه ما لا مثل له مما فيه نقل
 كل عام فينبع فيه النقل كما هو **وحرره** **ولو** **حلال** **لغرض** **بقطع** **او** **فلاح** **لنا** **جوي**
عما **يستنبط** **بالبنا** **للمفعول** **اي** **لا** **يستنبط** **الناس** **بان** **يلبت** **بنفسه** **ومن** **يجز**

وان استثنين لقوله في الحبر السابق لا يعرض شجرة اي لا يقطع ولا يخلخل خلا
وهو بالقصر الحشيش الرطب اي لا ينزع بقلع ولا قطع وفتس بما في الحبر غيره
مما ذكره وحجج بالنائب اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه يجرم قلع
ان لم يمس لا قطعه وبجرمي ثابت لكل فيجوز التعرض له ولو بعد عرسه في
الحرم بخلاف عكسه عملا لا اصل فيها وبما لا يستثني من غير الشجر ما يستثني منه
كبرو شجير فلما لكة التعرض له وقولي ومن شجر اولى من قوله والمستثني كبر
لا اخذ اي النائب المذكور قطع او قلع **الطعام** **ولا تدوا** فلا يجرم الحاجة
اليه كالاخذ لا في بيته وفي معنى الروا ما يعتدي به كرجلة وبقلة ويتبع
احده لبيعه ولو لم يعلق دوابه **ولا اخذ** اخذ بذال معجزة لما في الحبر السابق
قال العباس يارسول الله الا الاخذ فانه لقيتهم ويوتهم فقال اصل
الله عليه وسلم الا الاخذ ومعنى كونه لبيوتهم انهم يسقفونها به فوق الحشيش
والقنب الحرا **ولا اخذ** **موت** كشيدي شوك ويجوز اخذ ورق الشجر بالا
خيط واخذ ثمره وعود سواك ونحوه وتعبير بالموتى اولى من تعبيرة
بالشوك **ويضمن** اي النائب المذكور **اي التعرض له** قيا ساعا للصيد بجامع
المنع من الاطلاق كحرمه **الحرم** **في شجرة كبيرة** عرفا **بقرة** وفي ما قارب
سبعها رواه الشافعي عن ابن الزبير ومثله لا يقال الا بتوقيف ولان
الشاء من البقرة سبعها سوا خلفت الشجرة امر لا بخلاف نظيره في الحشيش
كما ياتي قال في الروضة كاصلها والبدنة في معنى البقرة ثم ان شان ذلك
وتصدق بد على مساكين **الحرم** او اعطاهم بغيره طعاما او صام لكل من يومها

وقولي وما قاربت سبعها اولى من قوله والصغيرة فانها لو صغرت جدا فالواجب
القيمة كما في الحشيش الرطب ان لم يخلط والا فلا ضمان كما في سن غير المشهور
وحرم المدينة ووج بالرفع وهو من رباتي وايد بالطايف **حرم مكة في**
حرمه للتعرض لصيدها ونائبها روي الشيخان خبران ابراهيم حرم
مكة وان حرمت المدينة ما بين لا يتيسر لا يقطع شجرها زار مسلم ولا
بصاد صيدها وفي خبر ابي داود باسناد صحيح لا يخلخل خلاها ولا ينقصها
وروي ابو داود والترمذي خبرا ان صيد وج وعضا هذه حرام **حرم** **اي شجرة**
والاثنان الحوتان تشية لابة وهي ارض ذات حجارة سود وهما شرقي
المدينة وغربيها فخرهما ما بينهما عرضا وما بين جليلها قير وثورطولا
تقط اي دون ضمانها لان محامها ليس بحالا للنساء وتعبير بان كراهم من
قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن **وج** جزا صيد **مثلي** **دخ** **مثله** **وتصدق**
به على مساكين الحرم التمامين لفقرانية لان فلا منها يشتمل الاخر عند الانفراد
وذالك بان يفوق كحمه وما يشبهه عليهم او يملكهم جلت من بوحا **او اعطاهم**
بقيته اي بقدر قيمة مثله **طعاما** يحز في الفطرة وهذا اعم من قوله يقوم
المثل داهم ويشترى به طعاما **الحرم** **او صوم** حيث كان **لكل من يومها** قال تعري
هذا باب الخ كعبه او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما ولم يعتبروا
في الصوم كونه في الحرم لانه لا عرض للمساكين فيه لكنه في الحرم اولى الشرف
اي **وفي** جزا صيد **غير مثلي** مما لا نقل فيه **تصدق** عليهم **بقيته** اي بقدرها
طعاما او صوم لكل من يومها كما للمثلي اما ما فيه نقل فظاهر انه كالمثلي كما ان

المثلي قد يكون كغير المثلي كالحامل فانيها تضمن جامل ولا تخرج بل تقوم **فان انكسر**
من في القسامين صام يوما لان الصوم لا يتعص ويمن زيادتي والعبرة في
 قيمة غير المثلي كحل الاكلاف ورمائه قياسا على كل منلف متقوم وفي قيمة مثل المثلي
 مكية ومن ارادة تقوية لا لها محل دونه لو اريد قال في الروضة كاصليها
 وهذا يعتبر في العدول الى الطعام سعره محل الاكلاف ومكة احتملا
 للامام والظاهر منها الثاني **ون ذرية** ارتكاب **ما يحرم** ويضمن اي ما من شأنه
 ذلك **غير مفسد وصيد ونايت** كلف وقلم وتطبيب وجاع ثاثة او بين الخليلين
دعي لما يجزي الضحية ويفعل فيه ما سوا اطلاق في اللوح اولى من تقييده له بشاة
 او تصديق **بثلاثة اصبح** بالمدح صامح **لستة مساكين** لكل مسكين نصف
 صاع واصل اصبح اصوع ابدل من واوه همة مضومة وقدمت على الصاد
 ونقلت ضميتها اليها وظلت هي الفا **او صوم ثلاثة ايام** قال يعرف من كان منكم
 مريضا او بهادى من راسد اي خلق ففدية من صيام او صدقة او نسك وروي
 الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة ابو ذيل هو ام راسك قال نعم
 قال نسك شاة او صم ثلاثة ايام او اطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين
 والفرق بفتح الف والراء ثلاثة اصع وقيس بالخلق وبالعد وغيرهما وتعبيري
 بما يحرم اعم من تعبيرة بالخلق وخرج بزيادتي غير مفسد وصيد ونايت الثلاثة
 وتقدم حكمها وكما اصل ان دم المفسد كدم الاحصار دم ترتيب وتعديل معنى
 ان الشارع امر فيه بالتقويم والعدول الي غيره بحسب القيمة وان دم الصيد والنايت
 دم تخيير وتعديل وان دم ما غني فيه تخيير وتقدير معنى ان الشارع قد ما يعادل

اليه بما لا يرد ولا ينقص **ودم ترك ما مور** كاحرام من الميتات وميتت بمزلفة
 ليلة النحر **كدم منق** فانه اذا عجز عنه صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع
 لا شتران موجبهما في ترك ما مور اذا الموجب لدم التمتع ترك الاحرام من الميتات
 كما مر وهذا هو الاصح في الروضة كاصليها وغيره تبعا للاكثرين وهو دم
 ترتيب وتقدير وما في الاصل من انه اذا عجز بصدق بقيمة الشاة طعاما
 فان عجز صام لكل مريضا ضعيفا الدم عليه دم ترتيب وتعديل **وكذا اي**
 كدم التمتع **دم موان** للو سيا في الباب الاثني وجوبه مع الاعادة **وبها**
وتجدة الاعادة لا في عام الفوات كما امر بذلك عمر رضي الله عنه رواه مال ك
 وسيا في بطوله في الباب الاثني **ودم الجران لا يختص** دمه بمن لان الاصل علم
 المقتضي ولم يرد ما يخالفه لكنه ليس ايام التضحية وينبغي كما قال
 السبكي وغيره وجوب المبادرة اليه اذا حرم السبب كما في الكفارة فحرم الملقوه
 هنا على الاجزاء اما الجواز فاحالوا على ما قرروه في الكفارة وتعبيري بما ذكر اعم
 من قوله والدم الواجب بفعل حرام او ترك واجب لشموله دم التمتع والقولان
 وغيرهما كالحاق بعد روترك الحج بين الليل والنهار في الموقف **ويختص دمه**
بالحرم حيث لا حصر قال نوح هديا بالغ الكعبة فالودع خارج له لم
 يعتد به **ويختص مريده كبد له** من طعام **مساكينه** اي الحرم القاطنين والطار
 والصرف الى القاطنين افضل وقولي وصرفه اعم من قوله وصرف لحمه وقولي
 كبد له من زيادتي ونجيب النية عند الصرف ذكوة في الروضة عن الروايين
واقصا بقعة من الحرم **لدعي** معتبر بقدر ذكته بقولي **غير قارن** بان كان

مفرد او سر يد تمتع **المروة** ولذبح **حاج** بان كان مريدا افراد او
 قارنا او شتمتعا ولو عن دم تمتع **مهي** لانها محل تحللها **وكذا الهدي**
 اي حكم الهدي الذي ساقه المعتمر المذكور والحاج تقربا **مكانا**
 في الاختصاص والا فضليه **وقته** اي ذبح هذا الهدي **وقت اضحية** ما لم
 يعين غيره قياسا عليها فلواخر ذبحه عن ايام التشريق فان كان واجبا
 ذبحه قضا والا فقد فات فان ذبحه كانت شاة كرم ومعلوم ان الواجب
 يجب صرفه الى مساكين الكرم وانه لا بد في وقوع النفل موقعه من صرفه
 اليهم اما هدي الكبريان فلا يحتصن بزمان كما امر وكذا اذا سعى لهدي
 القرب وغيره وقت الاضحية **باب الاضحية**
 يقال احصره واحصره لكن الاشهر الاول في حصر العدة والثاني في المرض ونحوه
والقوات الحج وما يذكر معها وفوان الحج بقوات وقوف عرفة **المحصر** عن اتمام
 اركان حج او عمرة بان منع عنه عدو مسلم او كافر من جميع الطرق **تحلل** مما ياتي
 قال تعالى فان احصرتم واوردتكم التحلل فما استيسر من الهدي وفي الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صدره المشركون وكان محروما بالعمرة
 فحصر خلق وقال اصحابه قوموا فاحذروا ثم احلقوا وسوا احصر الكل ام
 البعض منع من الرجوع ايضا ام لا نعم ان كان الوقت واسعا فلا فضل
 في تأخير التحلل والابان كان في حج فلا فضل في تأخير التحلل نعم قال الماوردي ان يلقن
 زوال الحصر في الحج في مائة يمكن ادراكه بعدها او في العمرة في مائة ثلاثة
 ايام امتنع التحلل ولو تمكن من المضى بقتال او بدل مال لم يلزمه ذلك وان

وانما خص بالاركان لانه لو
 احصر بعد فوات الوقوف
 عما سوى الطواف والسعي
 لم يكن مشتملا على الحج
 كما قال الرواية في التحلل
 ولانه متكفل من التحلل بالطواف

قذا لا يجزئ التحلل في اداء النسك **كحرم** من فاقد نفقة وصار طريقا وحدها
 ان **شرطه** اي التحلل بالعدو في احرامه اي انه يتحلل اذا مرض مثالا فله التحلل
 بسببه لما روى الشيخان **عن عائشة** قالت دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على ضيعة بنت الزبير فقال لها اردت الحج فقالت والله ما
 اجدي الا وجعته فقال حج واشترطي فقول اللهم محلي حيث حبستني وقبس
 باج العزة ولو قال اذا مرضت فانا حلل صارا حلالا بنفس المرض من غير
 تحلل فان لم يشترطه فليس له تحلل بسبب ذلك لانه لا يفيد زوال العذر
 بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يزول عذره فان كان محرما بعمرة اتمها او
 حج وقاته تحلل عمل عمرة وخوض زيارتي ويحصل التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل
 عمرة **بدرج** لما جرى في الاضحية **حيث عذر** بالاحصار او نحو مرض **تحلل** لما مر مع
 اية ولا تحلقوا رؤسكم **بنيته** اي التحلل فيما لا يحتملها الغير التحلل وبشرط **بدرج**
من عومر فان لم يشترط تحلل بالنية والحلق فقط وان امكنه الوقوف
 اتي به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيبين الذبح والحلق مع قرن النية بهما
 ومع ذكر ما تحلل به نحو المريض وعمل تحلل من زيارتي والطلاق للزوج اولى
 من تقبيل له بشاة وما لزم المحذور من الدماء وساقه من الهدايا يذبحه
 حيث عن رايضا **فان عجز** عن الدم **فطعام** حيث عجز **بقية** للدم مع
 الحلق والنية فان عجز وجب **صوم** حيث شئ **لكل من يوم** مع ذبيك
 كما في الدم الواجب بالافساد **وله** اذا انتقل الى الصوم **تحلل** حاله جلق فيه
 التحلل فيه فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام لطول زمته

حرم
 كذا

فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه **ولو احرم رقيق** ولو مكاتباً
او وجه بلا اذن فيما احرم به **فما الحائز** من شين او زوج **تحليله**
 بان بامره بالتحلل لان تقريرهما على احرامهما يعطل عليهما فحرمهما التي يستتبعها
 فلها التحلل حينئذ فيخلق الرقيق وينوي التحلل وتتحلل الزوجة الحرة
 بما يتحلل به المحصر فعلم ان احرامها بغير اذنه صحيح فان لم يتحلل الا فله
 استيفاء منفعتها منها والا تم عليها وان احرمها بان نه فليس له تحليلها
 وسوا في ذلك الحج والعمرة وان فرضه الاصل في الحج في احرام الزوجة
 ولو اذن لهما في العمرة فحجاً فله تحليلهما بخلاف عكسه وليس له تحليل
 حبيبة ولا باين بل له حبسهما للعدو والمبعض كالرقيق الا ان تكون
 مهاباة ويقع شكه في نوبته فليس للسبب تحليله فاطلا ففهم انه كالرقيق
 جرى على الغالب **واعادة على محصر تحلل لعدم** وروده ولان الفوات
 نشأ عن الاحصار الذي لا يصنع له فيه نعم ان سلك طريقاً احزم مساوياً
 للاول او صابراً احرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعليه
 الاعادة **وان كان** شكه **فرضا** ففي ذمته **ان استقر** عليه كحجة الاسلام
 بعد السنة الاولى من سني الامكان وكالاعادة والنذر كما لو شرع في صلاة
 فرض ولم يتمها تبقى في ذمته **والا** اي وان لم يستقر كحجة الاسلام في السنة
 الاولى من سني الامكان **اعتبرت استطاعته** بعد اي بعد زوال الحصر
 ان وجبت وجبت والا فلا **وعلم من فاته وقوف** بعرفة **تحلل** لان استمرامة
 الاحرام كابتدائه وابتدائه حينئذ لا يجوز ودك وجوب التحلل من زادي

ويحصل

ويحصل **بعمل عمرة** بان يطوف ويسعى ان لم يكن سعي بعد طواف قدوم ويعلق
 فان لم يكن عمل عمرة تحلل بما سعى في الحصر **عليه دم** وتقدم انه كعدم
 التمتع **واعادة** فور الحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان او فرضا
 كما في الاضاح والاصل في ذلك ما رواه مالك في موطاه باسناد صحيح
 ان همار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحدر به فقال يا امير
 المؤمنين اخطانا العدة كنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال
 له عمر اذهب الى مكة فطقت يا ليت انت ومن معك واسعوا بين الصفا
 والمروة واعزوا هديا ان كان معكم ثم احلقوا او قصروا ثم ارجعوا
 فان كان عام قابلاً فحجوا واحدوا ثم لم يجد فصيام ثلاثة ايام
 في الحج وسبعة اذا رجعوا واشتد ذلك في الصحابة ولم ينكروا وانما
 تجب الاعادة في فوات الحج ينشأ عن حصر فان نشأ عنه بان حصر فذلك
 طريقاً اخر اطول او اصعب من الاول او صابراً لا حرام متوقفاً
 زوال الحصر ففاته وتحلل بعمل عمرة **فالا** اعادة عليه
 كما في الروضة كاصلها لانه بدل ما في وسعه **كم**
حصره

يتلو كتاب البيع

عنه وهو المدين ولا معرفته يجوز التبرع بأداء دين غيره بغير اذنه ومعرفته
 فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن **وشرط في المضمون فيه** وهو الدين
 ولو منفعة **ثبوته** ولو اعتراف الضامن فلا يصح ضمان قبل ثبوته
 كنفقة العزلة وثبوت له فلا يسبقه كالشهادة وبذلك علم شرط
 المضمون عنده وهو كونه مدينا **ومضمون درك** ويسمى ضمان عهد
بعد قبض ما يضمن كان بعض المشتري او لبائع المبيع ان خرج مقابله
مستحقا او معيبا ورُدَّ او ناقصا لنقص صفة شرطت او صفة نفق
 الصال ورُدَّ وذلك للحاجة وما وجد القول بطلان منه ان ضمان الم
 تجب اجيب عنده بانه ان خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون
 ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع او
 المشتري ومسيلة ضمان المبيع مع نقص الصفة من زيادتي وقولي
 كان اولى من قوله وهو ان لشموله ما الوضين بعض الثمن او المبيع ان خرج
 بعض مقابله مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص ما ذكر وشرط فيه ايضا
لرويه ولو ما لا كمن بعد لزومه او قبله فيصح ضمانه في مرة الخيار لانه
 ايل الى اللزوم بنفسه وشرط قبوله لا يتبرع به فيخرج القود وحل القلف
 وخونها وخرج باللازم غيره كمن جعله ونجم كتابة فلا يصح ضمانه **علم**
 قوله ومما وصي ذلك للضامن **به** جذا وقد روى صفة وعينا فلا يصح ضمان مجهول بشئ منها
 ان يكون الشخص على شخص لانه اثبات مال في الذمة بعقل فاشبه البيع وخوة سواء المستقر وغيره
 دينارا فادان بضمين كدين السلم وثمن المبيع قبل قبض المبيع **الا ان الله** فيصح ضمانها مع الجهل
 احد الدينين فلا يصح
 للامام ان يقر

بصفته

بصفته لانه معلومة السن والعدد ولا بد من اعتقاده في اثباتها ودفعة
 الجاني فيغفر في الضمان ويرجع في صفته الى غالب بل البطلان **كما** في انه
 يشترط فيه العلم بالمبرأ منه فلا يصح من مجهول بناء على انه عليك المدين
 ما في دمنه فيشترط علمها به الا في ابل الدية فيصح الا بزامنها مع الجهل
 بصفته المأمور **لو ضمن** كان قال ضمنت مما لك على زيد **من ربحه الى عشرة**
 لا تنفذ الغرر بذكر الغاية **في تسعة** ادخال الطرف الاول فقط لانه
 مبدأ الالتزام **كما قرأوه** كما هو ونذر فان كلاً منها يصح في مثل ذلك
 في تسعة وقولي ونحوه من زيادتي ومسيلة الا في ابل كرها الاصل في باب
وبه كقالة عين مضمونة بعصم او غيره اي كقالة ردها الى المالك
 وهو من زيادتي **وبن عاب** ولو عسافة قصر **وبن من يستحق حضور**
محلى عند الاستعداد **الحق تعالى مالي او الحق لادي** ولو عقوبة
 الحاجة الى ذلك بخلاف عقوبة الله تعالى وذكر الضابط من زيادتي وانما
 تص كقالة بدن من ذكر **بادنه** ولو بنا بيه والالفان مقصورها من احضار
 لانه لا يلزم الحضور مع الكفيل حينئذ **ولو كان من ربحه صيا ومجنونا**
 بادن وليها لانه قد يستحق احضارها لا قامة الشهادة على صورتها
 في الانلاف وغيره ويطلب الكفيل وليها باحضارها عند الحاجة اليه
ومجنوسا وان تعدر خضيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال
وميتا قبل دفنه **لبيشعل على صورته** اذا تحمل الشاهل عليه كذلك ولم
 يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب ويظهر اشتراط اذن الوارث اذا

يلزم

اشتراطنا ان المكفول وظاهر ان محله فمن يعتبر ان ذمه والا فالمعتبر ان
وليه **فان كفل** بفتح الفاء فصح من كسرها **بدن** من عليه مال **اشتراط لزومه**
لا علم به لعدم لزومه للكفيل وكالبذل الجور الشايع كملكه وكجزء
الذي لا يعيش بدونه كراسه **ثم ان عين محل تسليم** في الكفالة فذلك
والا اي وان لم يعينه **فمحلهما** يتعين كما في السلم فيهما **ويبر الكفيل**
بقتل اي المكفول **فيه** اي في محل التسليم المذكور وان لم يطلب
به لقيامه بما لزمه **بالاحايل** كمنه يمنع المكفول له منه فمع وجود
الحايل لا يبر الكفيل فان اتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق
القبول ان كان له عرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان
لزوم القبول فان امتنع رفعه الى حاكم يقبض عنه فان فقد اشهد
شاهدين انه سلمه **كتسليمه نفسه عن جهة كفيل** فان الكفيل
يعبر به حيث لا حايل كما يبر الضامن بأداء الاصيل فلا يكفي مجرد حضور
ولا تسليمه نفسه مع وجود حايل والتفصيل في هذا بعدم الحايل من
ريادي ولو سلمه اجنب عن جهة الكفيل برى ان كان بانه او قبله
الداين **فان غاب لزومه احضاره ان امكن** بان عرف محله او امن الطريق
ولا حايل ولو كان بمسافة القصر فان لم يمكن ذلك لم يلزمه احضاره
لخبره وتعيير بان امكن اولى من تعبيره بما ذكره **ويصل من ته** اي
مرة احضاره بان يصل من ته ذهابه وايابه على العادة وظاهر انه
ان كان السفر طويلا امهلا مدة اقامة المسافر وهي ثلاثة ايام غير يوي

الدخول

الدخول والخروج **ثم ان مضت** المرة المذكورة **ولم يحضره حبس** الى ان
يتعذر احضار المكفول بموت او غيره او يوف الدين فان وفاه ثم حضر
المكفول قال الاسنوي فالمضت ان له الاسترداد **ولا يطل الكفيل**
بمال ولا عقوبة كما دفع بالاولي وان فات التسليم بموت او غيره لانه لم يلتزمه
وهذا اعم واو من قوله ان مات ودفن لا يطل الكفيل **بالمال ولو**
شرط انه يغرمه اي المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول
لم تلحق الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها **وشرط في الصيغة** للضمان
والكفالة **لفظ** سرى او كناية **بشعر** بالثبوت لان الرضى لا يعرف الا به وفي
معناه الكناية مع نية واسارة احرس **مفجعة** كصفت **ديك عليه**
اي على فلان او تملكه او **تقتله** او **تقتل** به او **تقتل** به او **انا بالمال**
المعهود او **باحتضار الشخص المعهود ضامن او كفيل** او زعيم وكلها
صرايح بخلاف دين فلان الى الخوف اما لا يشعر بالثبوت نحو اودي
المال او احضر الشخص وكل عن قريب فليس بضمان بل **وعمل ولا يضمن**
اي الضمان والكفالة **بشرط براءة اصيل** لمخالفته مقتضاها هو والضرع
بالثبوت من زيادي **ولا يتعلق** نحو اذا اجال العذل فقل ضمانت ما على فلان
او كفلت بدينه **ولا توقيت** نحو ان اضامن ما على فلان او كفيل بدينه الى شهر
فان امضى بدينه وهذه بالتسوية للضمان من زيادي **ولو كفل بدين غيره**
واجل احضاره له باجل معلوم **صح** الحاجة نحو ان كفل بدين فلان احضره بعد
شهر **كضمان حال وجلا به** اي باجل معلوم فانه يصح ويثبت باجل وحق

الضامن **وعكسه** اي ضمان الموجل حاله اذا كان الضمان تبرع فيحتمل فيه اختلاف الدينين في الصفة للمحاجة **ولا يلزم** الضامن **تجديد المضمون** وان التزيمه حاله كما لو التزمه الاصيل ولو ضمن الموجل الى شهر موجل الى شهرين وهو كضمان الحال موجلا او عكسه فكضمان الموجل حاله **والمستحق** للدين سواء كان هو المضمون له ام وارثه **مطالبه ضامن واصيل** بالدين بان يطالبها جميعا او يطالب اياها شايا يجمع او يطالب احدها ببعض والاخر بما فيه اما الضامن فلخير الزعيم غارم واما الاصيل فلان الدين باق عليه **ولو بري** اي الاصيل من الدين باذا او ابرا او غير ذلك فهو اعم من قوله ولو ابرا الاصيل **بري ضامن** منه لسقوطه **ولا عكس يابرا** اي لو بري الضامن يابرا لم يبر الاصيل لانه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كفل الرهن بخلاف مالو بري بغير ابرا كاد **اولويات احرصا** والدين موجل **حل عليه** لان دينه حزين دون الحق فلا يحل عليه لانه يرتفع بالاجل فان كان الملت الاصيل فللضامن ان يطالب المستحق باخذ الدين من تركته او ابراه هو لان التركة قد تهلك فلا يجد مرجعا اذا عزم فان كان الملت الضامن واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه في الضمان قبل حلول الاجل **والضامن بان مطالبه اصيل** تخليصه **بآراء ان طولت** كما انه يعزمه ان عزم بخلاف ما اذا لم يطالب لانه لم يتوجه اليه خطاب ولم يعزم شيئا ولا يجلس الاصيل وان جلس ولا يرسم عليه وله ان عزم من غير رسم الغارمين **رجوع عليه** اي على الاصيل وان لم

قوله من غير رسم الغارمين اي اذا كان الضامن والمضمون عند مصرين طلاءوي بالمعني

يادن في آراء لانه ان له في سببه بخلاف مالواذن له في الادا دون الضمان لا رجوع له لان الادا سببه الضمان ولم يادن فيه نعم ان اذن في الادا بشرط الرجوع رجوع ولو ادعى على زيد وغايب الفا وهما متضامنا بالان واقام بذلك بينة واخذ الالف من زيد فان لم يكن بينة رجوع على الغايب بنصفها والا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام اذن والضمان اذ الالف والجدرين بحجورها بنية الرجوع كما قاله الفقهاء وغيره **والمصلحة من الدين** المضمون **بما رونه** كان صالحا عن مائة ببعضها في ثوب قيمته دونها لم يرجع الا بما عزم لانه الذي بذله نعم لو ضمن ذي لذي ربا على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يرجع وان قلنا بالمرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده وحوالة الضامن المضمون له كالأداء في ثوب الرجوع وعزمه كما في الروضة واصلاحها وخرج بصالح مالو باعه الثوب بمائة او بمائة المضمونة فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب ونعيرى بما رونه اعم مما عزمه **ومن ادري دين غيره يادن ولا ضمان رجوع** وان لم يشترط الرجوع للعرف بخلاف ما اذا اداء بالاذن لانه متبرع وفارق مالو وضع طعامة في قم مضطرا لاذن فقرا او وهو مغمى عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذ مجتهده **ثم انما يرجع مود** ولو ضامنا **ان الشاهد بآراء اولو رجلا ليلطف معه** لان ذلك حجة وان بان ضيق الشاهد او ادري بحضره **مدين** ولو مع تكوير لراين لعالم المدين بالآراء وهو غفر

بترك الاشهاد او في غيبته لكن صدقه **داين** لسقوط الطلب اقراره
 الذي هو اقوى من البينة اما اذا ادى في غيبته بلا اشهاد ولم يصدقه
 الدائن فلا رجوع له وان صدقه المدين لا به لم ينتفع بادائه ليقا طلب
 الحق وذكر هذه والتي قبلها بالنسبة للمودي بلا ضمان من زباني ولو
 اذن المدين للمودي في ترك الاشهاد فتركه وصدق على الاذرع
كتاب الشرك بكسر الشين واسكان الراء
 وفتح الشين مع كسر الراء اسكانها وهي لغة الاختلاط وشرعا ثبوت
 الحق في شيئين فكثر على جهة الشيوع هذا والاولى ان يقال في عقل
 يقتضي ثبوت ذلك والاصل فيها قبل الاجماع خبر السائب بن يزي
 انه كان شريكا للنبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتر بشركته بعد
 المبعث وخبر يقول الله انا انزلت الشريكين ما لم تكن احدهما صاحبه
 فاذا خانه خرجت من بينهما واما بولود والحاكم وصح اسنادهما
 هي انواع اربعة **شركة ابدان** بان يشتركا في اثنان **ليكون بينهما**
كسبهما بينهما متساويا كان او متفاوتا مع اتفاق الحرفة كخياطين او
 اختلافا كخياط وورقا **شركة مفاوضة** بفتح الواو من تفاوضا في
 كل بيت شرعا فيه جميعا وذلك بان يشتركا **ليكون بينهما كسبهما** بينهما
 او مالهما متساويا او متفاوتا **عليهما ما يغرم بسبب غضب او غيره**
وشركة وجوه بان يشتركا **ليكون بينهما** بتساوي او تفاوت **رجع ما**
يشتركانه بوجله احوال **لها** ثم يبيحانه وتعبيري بذلك اعم مما عبر

رواها

به **وشركة عنان** بكسر العين على المشهور من عن الشئ ظهرا ومن عنان
 الدابة **وهي الصحيحة** دون الثلاثة الباقية فباطلة لانها شركة في غير
 مال كالشركة في احتطاب واصطياد وكثرة العز فيها لا سيما شركة
 المفاوضة نعم ان نوبا بالمفاوضة وفيها مال شركة العنان صحت **واكتافها**
 اي شركة العنان خمسة **عاقدان** ومعقول عليه **وعمل وصيغة**
وشرط فيها اي الصيغة **لفظ** صريح او كناية **بشعر اذن** وفي
 معناه ما من الضمان والمعنى باذن لمن يتصرف من كل منهما او من
 احدهما **في تجارة** فلا يكون فيه اشتراكا لقصور اللفظ عنه لاحتمال ان
 يكون اخبارا عن حصول الشركة وتعبير بالشركة لتجارة او من
 تعبيرة بالتصرف **وشرط في العاقلين اهلية توكل وتوكل** لان كلام
 منهما وكل عن الاخر فان كان احدهما هو المتصرف اشترط فيه اهلية
 التوكل وفي الاخر اهلية التوكل فقط حتى يجوز كونه اعمى كما قاله في الطلب
وفي المعقور عليه كونه مثليا نقل او غيره ولوراهم معشوشة
 استمر في البلر وراحها فلا تصح في متقوم غير ما ياتي ان لا يتحقق فيه
 ما ذكره في **خلط** بعضه ببعض **قبل عقل** حيث لا يتميز ليتحقق معنى
 الشركة فلا يكون الخلط بعد العقد ولو تجلسه في عار العقل ولا خلط
 لا يمنع التمييز كخلط دراهم بزنايرا ومكسرة بصحاح وقولي قبل عقد من
 زيارتي او كونه **مشاعرا** ولو متقوما كان ورثاه او اشترياه او باع احد
 بعض عرضه ببعض عرض الاخر كنصف بنصف او ثلث بثلث لان المقصود

قوله في معناه ما من الضمان اي الكفاية مع التنية والاشارة
 الاخرى القصة

ها

بالخلط حاصل بل ذلك ابلغ من الخلط وظاهر انه لا بد ان يكون الاذن بعد
 القبض فيما اشتريه والتقابض فيما بعد **لا تساو** للمالين قدرا فلا يشترط
 ان لا يحد ورقا تقاوتها ان الرخ والخسر على قدرها **ولا عالم بنسبة** اي بقدرها
 بينها اهو النصف ام غيره **عند عقد** اذا امكن معرفتها بعرض اربعة حكا
 او غيره فلهما التصرف قبل العلم لان الحق لا يعلوها فان لم يكن معرفتها
 بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهل القدر
 وعلم النسبة كان وضع احدها داه في كفة ميزان ووضع الاخرها لهما
وخلطاً صحت و شرط في العمل مصلحة عال ونقد بل نظر المعروف فلا
يباع بمن مثل و شر راعب باريد ولا يبيع لنسبة ولا يغير نقل بل البيع
 ولا يتصرف بغير فاحش **ولا يسافر به ولا يبيعه** بضم اوله وسكون
 ثانيه اي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا **بالا اذن** في الجميع فان سافر به او
 بيعه بالا اذن ضمن او باع بشئ من البقية بالا اذن صح في نصيبه فقط
 وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والمشتري وتغيرى
 بمصلحة اولى من قوله بالاضرر لا قضاء به جواز البيع بمن المثل مع راعب زيادة
 ومن قول المحرر بعبطة لا قضاء به المنع من شر ما يتوقع ربحه ان العبطة
 انما هي تصرف فيما فيه ربح عاجل له بال **ولكل من الشريكين فسخها**
 اي الشركة متى شاكا لوكالة **ويعزلان** عن التصرف **ما يعزل به الوكيل** يكون
 احدها وجوبه واعمايه وغيرها مما ياتي في الوكالة واستثنى في الجرائم
 لا يسقط به فرض صلاة فلا فسخ به لانه خفيف قاله ابن الرفعة وتغيرى بما

خ
 لعام

دكر اعم واو لم يرد قوله ويعزلان بنفسهما او بنفس احداهما ويجوزونه
 وباعمايه **لا عامر** فلا يعزل **يعزله** **لاخر** فيتصرف في نصيب المعزول
 فان اراد الاخر عزله فليعزله **والرجح والخسران بقدر المالين** باعتبار القيمة
 لا الاجزاء **وان** تفاوت الشريكان في العمل او **شرطا خلافة** بان شرط التساوي
 فيها مع التفاوت في المال او عكسه او شرطا هما بقدر العملين عملا بفضية
 الشركة **وتفسد** اي الشركة **به** اي بشرط خلافة لخالفه ذلك موضوعها
فلكل منهما على الاخراج عمل له كما في القراض الفاسد نعم لو تساوى في
 المال و شرط الاقل للاكثر عملا لم يرجع بالزابل لانه عمل متبرعا **ونقد التصرف**
 منها الاذن **والشريك كودع** في انه امين فيصرف بميزنه في الرد الى شريكه
 وفي الخسر والتلف ويأتي هذا في دعوى التلف ما ياتي في بيانها وتغيرى
 عاد كراوى عما عبر به **وحلف** الشريك فيصدق في قوله **اشترى** الى او
 للشركة **او ان ما بيدى لي او للشركة** لانه علم بقصده في الاولى وعملا باليد
 في الثانية بنفسهما **اي** قوله **اقتسما وصار ما بيدى لي** مع قول الاخر
 لا بل هو مشترك فالمصدق المنقول ان الاصل عدم القسمة ودكر الخلاف
 من زيارتي **ك**
 هي بفتح الواو وحسرها لغة التقويض والحفظ وشرعا تفويض شخص
 امره الى اخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته والاصل فيها قبل الاجماع قوله
 تعالى فابعتوا احكاما من اهلها الآية وخير الصالحين انه صل الله عليه
 وسلم بعث السعاة لاختار الزكاة والحاجة داعية اليها فهي جائزة بل قال

القاضي وغيره انما من و ب اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى **اركانها**
 اربعة **موكل وموكل فيه وصيغة و شرط في الموكل صحة مباشرة**
الموكل فيه وهو التصرف الماذون فيه والا فلا يصح توكله لانه اذا لم يقدر
 على التصرف بنفسه فيما يملكه او **عالميا** هو وتطير الا في اولى مما عبره
 وخرج به مما استثنى من الطرد كظا فزخقه فلا يوكل في كسر الباب
 واخذ حقه وكوكل قادر وعبر ماذون له وسفينة ماذون له في كساح
 ومن العكس كالا عي يوكل في تصرف وان لم يصح مباشرة له للصورة وهذا
 من كور في الاصل والحكم يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل او بطلاق وكحرم
 يوكل حلالا في التوكيل فيه **في بيع توكل ولي** عن نفسه او مولاه من صبي
 ومجنون وسفينة كاب وجد في التزوج والمال ودصي وقيم في المال
 فعلم انه لا يصح توكل صبي ومجنون ومغني عليه وانه يصح توكل السفينة
 بما يستقل به من التصرف وانه لا يصح توكل المرأة في نكاح ولا المحرم فيه
 في غير ما مر لعدم صحة مباشرتها له ولو ادنت لوليها بصيغة التوكيل
 كوكلت في تزويج صبي كما في البيان عن النص وصوبه في الروضة وتعبيري
 بما ذكره من قوله توكل الولي في حق الطفل **و شرط في الوكيل صحة مباشرة**
التصرف الماذون فيه لنفسه والا فلا يصح توكله لانه اذا لم يقدر على
 التصرف لنفسه فلغيره او لا يصح توكل صبي ومجنون ومغني عليه
 ولا توكل المرأة في نكاح ولا محرم ليعقد في احرامه وخرج بقولي **عالميا**
 استثنى المرأة فتوكل في طلاق غيرها والسفينة والعبد وهو من كور في الاصل

فينوكلان

فينوكلان في قبول النكاح بخبر اذن الولي والسيد لا في ايجابه والصبي
 المامون فينوكل في الاذن في دخول او ايصال هدية وان لم يصح مباشرة
 له بالا اذن وهو من كور في الاصل **و شرط فيه تعيينه** فالوقال اثنين
 وكلت احدهما في كذا لم يصح وهذا من زباني نعم لو قال وكلتك في بيع
 كذا امثالا وكل مسلم صح فيما يظهر وعليه العمل **و شرط في الموكل فيه**
ان يملكه الموكل حين التوكيل فلا يصح التوكيل في بيع ما سيملكه وطلاق
من سينكحها لانه اذا لم يباشره ذلك بنفسه فكيف يستتدب غيره
 الا **تبعها** من زياد في بيع التوكيل ببيع ما يملكه تبعها للمملوك كما نقل
 عن الشيخ ابي حامد وغيره وبيع عين يملكها وان يشتري له ثمنها
 كذا على الاصح في المطلب وقياس ذلك صحة توكله بطلاق من سينكحها
 تبعها المنكحة ونقل ابن الصلاح انه يصح التوكيل ببيع ثمره شجرة قبل ان تها
 وبوجه بانه مال له لا صله **وان يقبل نيابة في بيع التوكيل في كل عقد**
 كبيع وهبة وكل **فصح** كاقالة ورد بعيب وقصص واقصاص لدين عليه
 اقتصر الاصل او لعين مصنونة وغيره مؤنة على ما جزم به في الانوار
 قال لكن اقباضها الغير ما لهما بخبر اذنه مضمين والقرار على الثاني وقال
 المتولي وغيره لا يصح التوكيل في اقباضها ان ليس له دفعها لغيره لهما
 وقضية كلام الجوزي انه يصح ان وكل احل من عياله للعرف **و خصوصية**
 من دعوى وجواب رضي الخصم ام لا **و ملكه صبا** كاجيا واصطيان لان
 ذلك احد اسباب الملك كالشرا فملكه الموكل اذا فضل الوكيل له **و متيقنا**

في بيع التوكيل في بيع ما سيملكه وطلاق من سينكحها

عقوبة لا رمى وعليه اقتصر الاصل والله كفور وحق قد ف وحد زنا وشرب
ولوق غيبة الموكل **لا في اقرار** لا يصح التوكيل فيه بان يقول لغيره وكلتك
لتقرر عني فلان بعد فيقول الوكيل اقرت عند بكذا او جعلته مقرا
بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل بالشهادة لكن الموكل يكون مقرا
بالتوكيل على الاصح في الرخصة لا شعارة بثبوت الحق عليه **ولا في التقاط**
كما في الاغتنام تغليب الشايبية الولاية على شايبية الاكتساب وهذا
من زيادي **ولا في عبارة** كصلاة وطهارة حدث لان مباشرها مقصود بعينه
ابتلا **لا في نسك** من حج او عمرة وتدرج فيه توابعه كركعتي الطواف **ودفع**
عوز كاه ككفارة **ودفع خواصية** كتحقيقه لا كركعتي ابوابها وتعبيري
بالنسك اعم من تعبيرة بالجمع وخو في الموضوعين من زيادي **ولا في شهادة**
الحا قايها بالعبارة لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها على القبول وهذا غير
تحملها الجارية بامتناعها او خوة كما سيأتي بيانه **ولا في غوطها** كقتل
وقد ف لان حكمها يختص بموتكبتها ولا ان المقلب في الظاهر معنى اليمين لتعلقه
بالفاظ وحضا يصح كاليمين وصورتها ان يقول انت الموكل كظواهره او جعلت
موكلي من اظهر اهلك **ولا في خويين** كايلا ولعان ونذر ونذر يبر وتعليق
طلاق وعق كالحاق اليمين بالعبارة لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى ان كانت
بالله وفي معاها البقية وخو من زيادي **وان يكون** الموكل فيه **معلوما ولو**
يوجد كوكلك في بيع اموالي **وعق ارقاي** وان لم تكن امواله وارثا
معلومة لقله العرف فيه **لا في خو كل اموري** ككل قليل وكثير او فوضت اليك

كل شي او بيع بعض ما لي لان في ذلك عزم اعظم الاضرورة الى احتمال خلاف
ما لو قال ابر فلانا عن شي من مالي فيصير ويريه عن اقل شي منه صرح به المتولي
وعبيرة وقضية كالا مع عدم الصحة في خو كل اموري وان كان تابعا
لمعين وقد يفرق بينه وبين ما ذكرته فيما سبقت بان التابع ثم معين بخلافه
هنا لكن الا وفق ما مر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا او كل مسلم
صحيح ذلك وهو الظاهر **وتجب في توكيله في شرع عبد بيان بوعيه**
كركي وهندي وبيان صفة ان اختلفا النوع اختلفا ظاهرا **و في شرع**
دار بيان محلة اي لكارة **وسكة** بكسر السين اي الزقاق تغليلا للحرر
وبيان البلد يوحى من بيان المحلة **لا بيان** ثن في المستقلين فلا يجب ان
عرض الموكل قد يتعلق بواحد من ذلك نفيسا كان او خسيسا ثم بيان فعل
ما ذكرنا لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شي من ذلك بل كفا اشتريه
ما شئت من العروض او ما رايت مصلحة **وشروط الصيغة لفظ موكل**
ولو بياينة **يشعر برضاه** وفي معناه ما مر في الصمان **كوكلك** في كذا
او بيع كذا كسائر العقود والاولى الجواب والثاني فابح مقام اما الوكيل
فلا يشترط قبوله لفظا او خوة الحاقا للتوكيل بالباحة اما قبوله معنى وهو
عدم ترك الوكالة فلا يبر منه فالورد فقال لا اقبل او لا افعل بطلنه ولا
يشترط في القبول هنا العود ولا المجلس **وصح توقيها** اي الوكالة خو وكلتك
في كذا الى حجب وهذا من زيادي **وصح تعليق** لتصرف خو وكلتك لان
في بيع كذا ولا تبعه حتى يبي رجب لانه اما علق لتصرف فليس له بيعه

قبل مجيئه لا تعليق لها عوا اذا جازجه فقد وكلت في كذا فلا يصح كسائر
 العقود لكن ينقد تصرفه بطل وجوب المعلق عليه الا ان فيه **ولا**
 تعليق **لعزل** لفساده كتحليق الوكالة **ولو قال وكلتك في كذا وتني**
عزل لك فانك وبكلي صحت حال الان قد وجد منجزا فان عزله
 لم يصرو **كحلال** لفساد التعليق **ونقد تصرفه** لما مر وهذا من رادي
فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيقة
 بالبيع باجل وما يبدى كمر معها **الوكيل بالبيع مطلقا** اي توكيلا غير
 مقيد بشئ كالشريك فيما مر **فلا يبيع بشئ مثل** و **ثم راعى** **بازيد** ولا يبيع
 نسيئة ولا بغير نقل بل بالبيع نعم ان سافر عما وكل في بيعه الى بلد الا ان
 وباعه فيها اعتبر نقل بل حقه ان يبيع فيها **ولا بغير فاحش** بل لا
 محتمل غالبا بخلاف البسيط وهو ما يحتمل غالبا فيختصر فبيع ما يساوي
 عشرة بقسمة محتمل وبنهاية غير محتمل وقولي كالشريك الى اخره اولى
 مما عبر به **فلو خالف** فباع على اجل هذه الانواع **وسلم المبيع ضمن** قيمته
 يوم التسليم ولو مثليا للتخدي به بتسليمه يبيع فاسد فيسترد ان بقي
 وله بيعه بالان السابق ولا يضمن ثمنه وان تلف المبيع عزم الوكيل
 بدله من شأ من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من انه
 يلزمه البيع بنقل البلد لو كان بالبلد نقد ان لزمه البيع باغلبها
 فان استوفى في المعاملة باع بانفعها للوكيل فان استوفى باخبر بينهما فان
 باع بها قال الامام فيه تردد للاصحاب والمذهب كذا **ولو وكله**

قوله فباع على احد
 الى اخره اي مع احد
 الى اخره

ليبيع موجلا وان اطلق الاجل **وحل مطلقا** **احل على عرف**
 في المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعى الوكيل الانفع للوكيل
 ويشترط الاشهاد وحيث قدر الاجل اتبع الوكيل ما قلر الموكل فان
 باع محال او انقص عن الاجل كان باع الى شهر ما قال الموكل بعه الى
 شهرين صح البيع ان لم ينهه الموكل ولم يكن فيه عليه ضرر كنقص
 او خوف او مونة حفظ وينبغي كما قال الاستوي حمله على ما اذا لم
 يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد المجابة كما يؤخذ مما ياتي
 في نقل بر الثمن **فصل** لو قال لوكيله ببيع هذا بكذا
 شئت فله يبيعه بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقل البلد او بما
 شئت او بما تراء فله يبيعه بغير نقل البلد لا بغير ولا بنسيئة او كيف
 شئت فله يبيعه بنسيئة لا بغير ولا بغير نقل البلد او ما عزمه وان
 فله يبيعه بعرض وعين لا بنسيئة **ولا يبيع** الوكيل بالبيع **لنفسه**
ومولاه وان اذن له في ذلك لا نه منتم في ذلك بخلاف غيرها كما به
 وولاء الرشيد وتعبيرى بمولاه اعم من قوله وولاء الصغير
وله قبض بقبول زدته بقولي **حال لم سلم المبيع** المعين ان
 تسلمه لا يها من مقتضيات البيع **فان سلم المبيع قبله** اي قبل
 قبض الثمن **ضمن** قيمته وان كان الثمن اكثر منها قال عزمه ان قبض
 الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما عزم اما الثمن الموجل فله فيه تسليم
 المبيع وليس له قبض الثمن اذا حل الا بادن جدي **وليس لوكيل بشر**

شرا معيب لا قنضا الاطلاق عرفا السليم **فان اشتراه** بثمن في الزمة
او بعين مال الموكل فهو اعم من قوله فان اشتراه في الزمة **جاهلا**
بعيبه **وقع الشراء الموكل** وان لم يربح والمبيع الثمن كما لو اشتراه
بنفسه جاهلا ولم تكن من التدارك بالرد بلا ضرر عليه فيه مع
ان الوكيل لا ينسب الى مخالفته **والكل منهما** **والشراء المعيب**
بثمن في الزمة **رد** بالعيب اما الموكل فلا يملك المالك والضرر لا حق به واما
الوكيل فلا يملك لو لم يكن له رد فربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لانه
فوري ويقع الشراء فيتضرر به **لا ان رضى به موكل او اشترى**
بعين ماله فلا يرد ووكيل بخلاف العكس في الاول وهذا من زيادتي
وخرج بجهله العيب ما لو علمه فان اشتراه بعين مال الموكل لم يصح
الشراء او في الزمة وقع له لا للموكل وان ساوى المبيع الثمن **ولو وكيل**
توكيل بلا اذن فيما لم يأت منه لكونه لا يليق به او كونه عاجزا عنه
عمالا بالعرف لان الشوكي مثل هذا لا يفصل منه عيبه فلا يوكّل العاجز
الاقدر الذي عجز عنه ولا يوكّل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله
ولو وكله فيما يربطه فحجز عنه مرض او غيره لم يوكّل فيه وقضية
التحكيل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال
الاسنوي ظاهرا اما ما يتأتى منه فلا يصح التوكيل فيه الا لعياله على ما
اقتضاء كلام الجوري **وان اوكل بادن** **فالثاني** **وكيل الموكل فلا**
يعزله الوكيل وان فسق لان الموكل اذن له في التوكيل في الغرض سواء

قال

قال وكل عني ام اطلق **فان قال وكل عنيك** ففعل الثاني **وكيل الوكيل** لانه
مقتضى الاذن **فينعزل بعزله** من احد الثلاثة **وانعزال** بما ينعزل به
الوكيل وسبب بيانه في فصل الوكالة جارية فتعبري بذلك اعم من قوله
بعزله وانعزاله **وحيث جاز له** اي للوكيل **توكيل فليوكّل** وجوبا **امينا**
رعاية لمصلحة الموكل **الا ان عين له** الموكل المالك **غيره** اي غير امين
فيتنبح تعيينه لان الحق له **فصل** **فيما يجب على الوكيل**
في الوكالة المفيدة بخير اجل وما يتبعها **وامره** **يباع** **لمعين** من
الناس **اوبه** اي بعين من الاموال والتصرف به من زيادتي **اوفه** اي في
عين من زمان او مكان خوفا لزيادتي بالدينار الذي بيده في يوكّراني
سوق كمن **تعين** ذلك وان لم يتعلق به عرض عمالا بالاذن فلو باع
لوكيل المعين لم يصح كما في الروضة عن البيان وفي غيرها عن الاصحاب
وقياسه عدم الصحة فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيد واما
يتعين المكان اذ لم يقدر الثمن او نهاء عن غيره والا جاز البيع به
في غيره كما نقله في الروضة وادع عن جمع وافره **فلو امره** **بالبيع**
بما يقلم **بيع باقل منها** وان قل **ولا يربح منها ان نهاء** عن الزيادة
للمخالفة **او عين مستثنى لانه** وما فصل رفاقه والثانية من زيادتي
فان لم ينهاه ولم يعين المشتري فله البيع بزيادة لانه حصل عرضه واد
خبراً ولا مانع بل ان كان ثم راعى بزيادة لم يجز البيع بدونها كما
مرقوا وجده في ر من الخيار لزمة الفسخ فان لم يفعل انفسح البيع

او امره بشر اشارة موصوفة بما مر في التوكيل بشر ابل بن يار فاشترابه
نشابين بالصفة وساوته احدا وان لم تساوه الاخرى **وقه الموكل**
لانه حصل غرضه وزاد خبرا فان لم تساوه واحدة منهما لم يقع
له وان زادت قيمتها على الرينار لقوات ما وكل فيه وتعبيرى بما ذكر
اولى مما عبر به **ومتى خالفه في بيع ماله** كان امره ببيع عبد فباع
احزاو في شرا بعينه كان امره بشرا ثوب بهذا الرينار فاشتراه
باخراو امره بالشرا في الدمة فاشترى بالعين **لغا** اي التصرف في
الموكل لربان فيه ولا نه في الاحيرة من الثانية قد يقصد شرا
ما وكل فيه على وجه يسلم له وان تلف المجهين **او خالفه في شرا**
في الدمة كان امره بشرا ثوب في الدمة بخسة فاشتراه بعشرة
او امره بالشرا بعين هذا الرينار فاشتراه في الدمة **وقه الشرا**
للموكل وان سمي الموكل بقلبه اولفظه ولغت التسمية المخالفة في
الاذن ولا نه في الثانية امره بعقل يفسخ تلف المجهين فاي ما لا يفسخ
بتلفه ويطالب بغيره ولو قال اشترى بهذا الرينار كل الم يتعين الشرا
بعينه بل يتخير بين الشرا بعينه وفي الدمة **ولا يصح ايجاب بيع**
موكلتك وان لم يخالف الاذن ان لم يختر بين المتبايعين مخاطبة
والموكل ولو جعل **امين** فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد ويصدق بعينه
في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف دعوى الرد على غير
الموكل كرسوله **فان تعدي** كان ركبا لراية او لبس الثوب تعديا ضمن

كسرو

كما بر الامانة **ولا يعزل** بالتعدي لان الوكالة اذن في التصرف والامانة
حكم يفرض عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الاذن بخلاف الودعة
لانها محض ائتمان فان باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن
التمن ولورد المبيع بعيب عليه عاذا الضمان **واحكام عقده**
اي الموكل **كروية** للمبيع **ومفارقة مجلس** **وتفويض فيه** **تعلق به**
لا الموكل لانه العاقبة حقيفة حتى ان له الفسخ بالخيار وان اجاز الموكل
ولايح **مطالبته** اي الوكيل كالموكل **بمن ان قبضه** من الموكل سوا شرا
بعينه امره في الدمة **والا** بان لم يقبضه منه **فلا يطالبه ان كان معينا**
لانه ليس بيده **والا** بان كان في الدمة طالبه به ان لم يعترف بوكالة
بان انكرها او قال لا اعرفها **والا** بان اعترف بها **طالب كلا** منها
به **والموكل كضامن** والموكل كاصيل فاذا عزم رجح باعونه على الموكل
ولو تلف ثمن قبضه واستحق مبيع طالبه **مشترا** ببدل الثمن سوا اعترف
المشتري بالوكالة امره **والقرار على الموكل** فيرجح على الموكل باعونه
لانه غيره وبذلك علم ما صرح به الاصل ان المشتري مطالبة الموكل انتدا
واطلا في تلف الثمن الذي قبضه اولى من تقييد الاصل له بكونه في يده
فصل في حكم الوكالة وارتفاعها
وغيرها **الوكالة** **تة** ولو جعل **جائزة** اي غير
لارمة من جانب الموكل والوكيل **فترفع حلالا** اي من غير توقف على علم
الغايب منها بسبب ارتفاعها **يعزل احدها** بان يعزل الوكيل نفسه او غيره

الموكل سواء كان بلفظ العزل ام لا كفسخت الوكالة او ابطلتها او رفعتها
وبعد انكارها بالا عرض له فيه بخلاف انكاره لها لسيانها او لعرض
كاخفايها من ظالم وذكر انكار الموكل من زيادتي **وبزوال شرطه السابق**
اول الباب فينعزل بطريق وجع كجرح بسيفه او فلس عما لا ينفذ ممن اتصف
بها فتعبرى بذلك اعم من اقتصار الاصل على الموت والجنون والاغما وبزوال
ملك موكل عن محل التصرف او منفعته كبيع ووقف لزوال الولاية وإيجارها
وكل ويبيعه ومثله تزويجه ورهنه مع قبض لشعاعها بالندم على التصرف
بخلاف نحو العرض على البيع وتعبرى بذلك اعم من تعبيرة خروج محل التصرف
عن ملك الموكل **ولو اخفا فيها اي في اصلها** كان قال وكلتي وكذا
فانكره او صفتها كان قال وكلتي في البيع نسيت او بالشراب عشرين فقال
بل نقلا او بعشرة او قال الوكيل **قبل تسليمه البيع او بعده حتى** وهو من يرد
كان سلمه وقد اذن له الموكل في تسليمه قبل قبض الثمن **قبضت الثمن وتلف**
او قال تلف بالتصرف الماذون فيه من بيع او غيره فانكر الموكل القبض
او الا تيان بالتصرف **حلل** ان الموكل فيصدق لان الاصل علم الاذن فيما قاله
الوكيل في الاول بتسليمها ونفا حقه في الثانية وعدم التصرف في الثالثة
نعم لو قال فيها قضيت الدين مثلا وصدقه المستحق صدق الوكيل بمبيعه اما لو كان
التسليم بخير حق بان كان الثمن حاة ولم ياذن له في التسليم قبل قبضه وقال
بعد التسليم قبضت الثمن وتلف وانكر الموكل فالمصدق الوكيل لان الموكل يعي
حياته بتسليمه البيع قبل القبض والا صل عدمها **ولو اشترى بثمن**

ديارا مثلاً **وزعم الموكل امره** بذلك فقال بل اذنت بعشر وحلف على ذلك
فان اشترى بها بعين مال الموكل وسماه في عيونه بان قال اشترى بها الفلان والماله
بطل الشرا لانه شرا بمال الغير غير اذنه او سماه **بعده** بان قال ذلك او
اشترى بها في دمه وسماه كما مر اي في العقد او بعده **وصدقه البايع**
فيما سواه في صورتين **فقد** يبطل لا تقاها على ان الشرا المبيع قد ثبت
بمبيعه انه لم ياذن فيه بالثمن المذكور وبالتقصيق كجده **والا** بان لم يسمه فيما
ذكر بل بواو مطلقا او سماه فيه والشرا في الدمة او بعد العقد والشرا بعين
مال الموكل وكذا به البايع او سكن **وتع** الشرا **الوكيل** ظاهر اولغت التسمية
وسلم الثمن المعين للبايع وعزم بطل الموكل **وحلف البايع على في العلم بالوكالة**
ويكون المال الموكل ان كرهه او يكت **وقد اشترى بها بالعين وسماه بعد العقد**
ودكر حلف البايع في الثانية مع ذكر وقوع الشرا بالعين للوكيل فيما لو
سماه بعد العقد مع سكوت البايع او لم يسمه من زيادتي **وسن لفاض**
حينئذ اي حين وقع الشرا للوكيل **رفق البايع في هذه** اي مسيلة حلفه
ورفق بالموكل مطلقا ليبيعها للوكيل ولو بتعليق كان يقول له البايع ان لم
يكن موكلك امرأ بشر الامة بعشرين فقد بعثتها بها ويقول الموكل ان كنت
امرأ بك بشر الامة الى احنة فيقبل هو للخل له باطنا ويغفر هذا التعليق
في البيع بتقدير كون الوكيل صدقه للضرورة فان لم يجز من رفق به الى ما ذكر
او لم يساله الفاضل فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له تصرف في الحال الامة بوطي ولا
غيره ان كان الشرا بعين مال الموكل لطلانه باطنا وان كان في الدمة حلل ذلك

له لصحته باطنا ايضا وان كان صادقا ففي الموكل باطنا وعليه للموكل الثمن وهو
 لا يورثه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامة فله بيعها واخذ حقه
 من ثمنها وان كونه متولي كما في الروضة واصلا ان له ذلك ايضا فيما اذا كان
 كازبا والشرايعين مال الموكل لتعذر رجوعه على البائع بخلفه ودكره في الرق
 بالبائع من زيادتي **ولو قال قضيت الدين فانكر من حقه حلف** مستحقة فيصير
 لان الاصل عدم قضايه ولان الموكل لو ادعى القضا لم يصدق ولا يصدق
 الموكل على الموكل في ذلك الا بحجة لانه وكلمه في الدفع الى من لم يملكه وكان
 من حقه الاستشهاد عليه كما علم من قولي فيما مر اقال اتيت بالتصرف الى آخر
 ومحله اذا لم يكن ذلك بحضوره ولا صدق الوكيل لنسبة التقصير
 احببتين للموكل بتركه الاستشهاد وهذا بخلاف ما لو وكله بقبض حقه
 من زيد فادعى زيد دفعه له وصدقه الموكل وانكره الوكيل فانه يصدق
 على موكله وسياتي في الوصية ان قيم البيتم ووصية لا يقبل دعواها
 دفع المال اليه بعد رشده **ولمن لا يصدق في كتابه** كاستجير وعاصم متولي
ناخير لا شهادة اي بالادالة لا يكتفى فيه بيمينه بخلاف من يصدق
 فيه كوكيل ووديع **ومن ادعى انه وكيل بقبض ما على زيد لم يجز** تعد
 له لا يبينه بولا لانه لا خصال انكار الموكل لها ولكن يجوز دفعه ان صدقه
 في دعواه لانه محقق على **والادعي انه محتال به او انه وارث له او وصي**
 او موصى له منه **وصدقه وجب** دفعه له لا اعترافه به تنقال المال اليه
 ومثل ما على زيد في غير مسجلة الحال ما عداه لكن لا يجوز له دفع العين لموذي

الوكلاء

الوكالة بالابينة وان صدقه لما فيه من النصف في ملك الغير بغير اذنه
 ولهذا التفصيل حدثت على وعين من **علا من الاصل**
كما **الاقرار** هو لغة
 الاثبات من قر الشئ اي ثبت وشرعا اخبارا لشخص على عليه
 وبسبب اعترافه البضا والاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى كونوا
 قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم وفشرت شهادة المرء على
 نفسه بالاقرار واخبار كخبر الصعيدين اغل يا انيس الى امرأة هذا فان
 اعترفت فارجمها والقياس جوازها اذا قبلنا الشهادة بالاقرار فلان
 نقبل الاقرار او لي **الركنة اربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة وشروط**
فيها اي في الصيغة **لفظ بشعرا التزام بحق** وفي معناه ما سرق الضمان
كقوله لزيد علي او عند ي علي وخرج بزيادتي على او عند ي مالو حقه
 فلا يكون اقرارا الا ان كان المقصود به معينا كحد الثوب فيكون اقرارا
وعلي او في ذمتي للدين لانه المفهوم من ذلك وهذا عن الاطلاق لما
 سياتي انه يقبل التفسير في علي بالوديعة ومثل علي قبلي كما في التفسير
 ونص عليه في الام **ومع او عند ي للعين** فلو ادعى انها وديعة وانها
 تلفت او انه رد لها صدق بيمينه وتعييري يا وفي الموضعين او لي
 من تعبيره بالواو فيها **وجواب لي عليك الف او البس لي عليك الف بسلي**
او نعيروا صدقت او انا مغربة او خوها كما يزلني منته او قبضته اقرار
 لانه المفهوم من ذلك كجواب **اقض الف الذي لي عليك بنعم** او بقوله

بيان

منه

أقضى غدا أو امهلي أو حتى افتح الكيس أو اجزأ المفتاح مثلا أو نحوها كالبعض
من يأخذ أو يفعل حتى يأخذه فإنه إقرار للمالك لا جواب ذلك **بزنه أو**
حده أو اختتم عليه أو اجعل في كيسك أو اقم مقرا أو اقربه أو نحوها
كهي صحاح أو رومية فليس إقرار بالالف بل ما عدلها من السارسلين إقرار
أصلا لأنه يذكر للاستهزاء أو الخامس عند إقرار بغير ألف كوحداية
الله تعالى والسادس للوعد بالإقرار به بعد خلافه أنكر ما تل عليه فإنه
إقرار وقولي وجواب إلى آخره أعم مما ذكره **وشرط في المقر إطلاق تصرف**
واختيار ولو من كافر أو فاسق **فلا يصح إقرار من صبي ومجنون** ومعنى عليه
ومعك بغير حق كسائر عقودهم **فإن ادعى الصبي بلوغا بامنا** هو أعم
تعبيره بأخلاق **ممك** بأن استكمل تسع سنين كحمار في الحجر **صدق** في
ذلك **ولا يخلف** عليه وإن فرض ذلك وخصومة بطلان تصرفه مثلا لأن
ذلك لا يعرف إلا منه ولأنه إن كان صادقا فلا حاجة إلى عين ولا فلا فإن
فيها كان يمين الصبي غير منعقدة وإذا لم تخلف فبلغ مبلغا يقطع فيه بلوغه
قال الإمام فالظاهر أيضا أنه لا يخلف لأنها الخصومة وكلامنا في ذلك كحس
أو ادعاء **لن كلف يمينه** عليه وإن كان عذبا لا مكانها **والسفيه**
والمفلس من حكمها أي حكم إقرارهما في بابي الحجر والفلس **وقبل إقراره فيق**
بوجوب عقوبة كسر الجيم كقتل و زنا وسرقة لبعده عن النجاسة فيه فإن
كل نفس مجبولة على الحياة ولا احتراز عن الإلزام ويضمن مال السرقة في ذمته
نالما كان أو باقيا في يده أو يد سبيبه إذا لم يصلقه فيها ولو أقر بوجوب قود

عنه على ما يتعلق برقبته ولو كان يمينه **وقبل إقراره بدين جنانية**
وإن أوجبت عقوبة كجنانية خطأ أو تلف مال عمدا أو خطأ **ويستعلق**
بدن منه فقط أي دون رقبته **أن لم يصلقه سبيل** في ذلك بأن كان يده أو
سكت فهو أعم من تعبيره بكزبه فيمنع به إذا اعتق وإن وصلقه يتعلق
برقبته فيبيع فيه إلا أن يفريه السبيل بأقل الأمرين من قيمته وقل
الدين وإذا بيع وبقي شيء من الدين لا يبيع به إذا اعتق وتعبيره بما ذكر
أعم من قوله لا توجب عقوبة **وقبل الإقرار عليه** أي على سبيله **بدن** معاملة
تجارة **أذن له فيها** أو يورث من كسبه وما يبدل كما هو وبأبده وتعبيره بتجارة
أولى من تعبيره بمعاملة وخرج بها إقراره بما لا يتعلق بها كالقرض فلا يقبل
على السبيل ولو أقر بعد حجر سبيله عليه بدن معاملة إضافة إلى حال
الأذن لم يقبل إضافة لجزءه عن الانتفا فلو أطلق الإقرار بالدين لم يزل
على دين التجارة وهو ظاهر إن تعذر مراجعته كمنظيره في إقرار المفلس
وإن لم يكن مازنا والدين التجارة لم يقبل إقراره على سبيله فيتعلق ما أقر به
بدن منه فيمنع به بعد اعتقه صدقه السبيل أو كذبه هذا كل ذي
غير المكاتب أما المكاتب فيصح إقراره مطلقا كالحرة **وقبل إقراره من يرضى**
لوارث بدن وعين لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها المكروب ويثوب
فيها العاصي فالظاهر أنه لا يقبل التحقيق **ولا يقدر** فيما أقر في جناته
بدن وفي مرضه بأخره خرا أو أقر في أحد جانبيه وأقر وارتبه بأخر
إقرار صحة على إقراره مرضي **ولا إقرار مورث** على إقرار وارت بل يتساوى

كما لو اقر بها في الصحة او المرض واقرا وارثه كاقراة فانه او بالدين
و شرط في المقر له اهلية استحقاق للمقر به لان الاقرار بدونه كذب
فلا يصح اقرار الدابة لانها ليست اهلا لذلك **فان قال علي بسببها**
لفلان كذا صح جملا على انه جنى عليها او اختراها او استعمالها تعديا
 وتعبيرا بفلان اعم من تعبيره بالكلام مع انه لو لم يذكر شيئا منها صح
 وعمل ببيان كصححة الاقرار **كل من هدر وان اسند بحجة لا تكن في حجة**
 كقوله اقرضني او باعني به شيئا ويلغوا الاسناد المذكور وهذا ما صح
 الراعي في شرحه وقواء السبكي وما وقع في الاصل واستدرك به
 في الروضة على الراعي من انه لغو وفيه من قول المحرر وان اسنده الى
 جهة لا تكن فهو لغو وهو كما قال صاحب لا يوارى الا ذرعي وغيرها
 وهم بالضمير في فهو للاسناد بقرينة كلام الشرحين واما الاقرار
 فصحيح **و شرط فيه ايضا عدم تكن سبه** للمقر فلو كرهه في اقراره له
 بما لا ترك في يد المقر لان يده تشعرا بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعاوضة
 الا نكار حتى لو رجع بعد التكوين قبل رجوعه سوا قال غلطت في الاقرار
 ام نعتت الكذب ولو رجع المقر له عن التكوين لم يقبل فلا يعطى الا
 باقرار جديد و شرط ايضا كون المقر له معينا تعيينا يتوقع معه طلبه
 كما اشترت اليه كالاصل بالتعبير بجنل فلو قال علي مال الرجل من اهل البلد
 لم يصح بخلاف ما لو قال علي مال لا حلها ولا الثلاثة مثلا **و شرط في المقر**
به ان يكون ملكا للمقر حين يقر فلو له داري او ديني الذي عليك **لعمري**

لغو لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فيناق الاقرار لغيره ان هو جار
 بحق سابق عليه ويجعل كلامه على الوعد بالهبة قال البغوي فان اراد
 به الاقرار قبل منه ولو قال مسكني او ملبوسي لم يرد فهو اقرار لانه
 قد يسكن ويلبس ملكا غيره **لا قوله هذا القلان ملكا لي ان اقرت به**
 فليس لغوا اعتبارا باوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا القلان ان
 غابته انه اقرار بعد انكار صرح به الامام وغيره بخلاف داري التي
 هي ملكي لفلان **وان يكون بينه ولو ما لا** ليسلم بالاقرار للمقر له حينئذ
 قال لم يكن بين حاتم صار بها عمل يقتضي اقراره بان يسلم المقر له حينئذ
فلو اقر بحرية شخص بغيره ثم اشتراه حكم بها فيرفع بن عنه
 مواحدة له باقراره السابق **وكان اشتراؤه اقلد الله من جهته** لا اعتراؤه
 بحريته المانعة من شرايه **و بيعا من جهة البايع** فله المشتري
الخيار اي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب فتعبري بذلك اعم
 من تعبيره بالخيارين وسوا قال في صيغة اقراره هو حرا الاصل اعم
 هو او غيره وان اوهم كلام الاصل تخصيص كون ذلك بيعا من جهة
 البايع بالشق الثاني **وصح الاقرار بمجهول كشي وكذا في طلب من**
 المقر لتفسيره **فلو قال له علي شي او كذا قبل تفسيره بغير عيان**
 لمريض **ورد سلام ونحو لا يقتضي** كخبر سوا كان مالا وان لم يقول
 كظن وحية برام لا كقود وحق شفعة وحرق ذف وزيل لصق
 كل منها بالشئ مع كونه محترما فتعبري بما ذكرنا اعم ما عبر به اما تفسيره

وكان

بشي من الثلاثة المذكورة فلا يقبل لبعدها في معرض الاقرار لا المطالبة
بها نعم يقبل تفسير الحق بالا ولين منها وجرح بعلي عندي فيقبل تفسيره
بالحسن يقتضى لا بما قبله **ولو اقر بال واد وصفه بنحو عظيم** كقوله مال
عظيم او كبير او كثير **قبل تفسيره بما قل منه** اي من المال وان لم يهول الحجة
برو يكون وصفه بالعظيم وغو من حيث اثم غاصبه وكفره فستحل
قال الشافعي اصل ما اني عليه الاقرار ان الرمي
اليقين واطرح الشك ولا استعمل الضبط
ونسول لا ينافي تنفع بها وتوجروا ان كانت لا تباع وخرج بمئة تفسير
ذلك بالخمس وان حل اقتناؤه تجل مدينة فلا يقبل ان لا يصلح عليه
اسم المال **ولو قال له علي او عندي شي او كذا كن الرمي شي** لان الثاني
تاكيد او قال شي وشي او كن او كذا **فشيان** يلزم منه لا يقتضيا
العطف للمغايرة او قال كن درهم برفع بر لا او عطف بيان او نصب **فشيان**
او جرحا او سكوت وقفا او كن اكر درهم بها اي بالاحوال الاربعة
او قال كن او كن درهم بلا نصب قدرهم يلزمه ان كذا مبهم وقد فسره
بدرهم في الاولى والثانية وتختص الثانية باحتمال التاكيد والدرهم في الثالثة
لا يصلح للتمييز **او به** اي بالنصب بان قال كذا وكذا درهم **قدرهم** يلزم منه
لان التمييز وصف والمعنى فيعود الى الجميع ومسيلة السكون من زيادتي
او قال الف ودرهم قبل تفسير الف بغير **الدرهم** كالف فلس لان العطف
للزيادة لا للتفسير نعم لو قال الف ودرهم فضة كان الف ايضا فضة

للعاذة

للعاذة قاله القاضي بخلاف ما لو قال علي الف وفضة حنطة فان الف
سبعة اد لا يقال الف حنطة ولو قال له علي الف درهم بر فحما ونحو
او تنوين الا ولم يقط فيما يظهر له تفسير الف بما لا ينقص قيمته عن
درهم وكأنه قال الف مما قيمة الف منه درهم **او قال خمسة وعشرون**
درهما قال كل درهم لما مران التمييز وصف او قال الدرهم التي اقررت
بها ناقصة الوزن او معشوشة فان كانت درهما البلد الذي اقر
فيه كذلك اي ناقصة الوزن او معشوشة **او** لم تكن كذلك بان كانت
تامة **او ناقصة** و**وصلة** اي قوله المذكور بالا قرار **قبل** قوله فيها وان
فضله عن الاول حمل على نقل البلد فيها وكالا استثنى في الثانية ولو
فسر الدرهم بغير سكة البلد او بخمس ردي قبل وتخالف البيع لان الغالب
في المعاملة فصل ما يروج في البلد الا قرار الحق سابق **او قال له علي درهم**
وعشرة فان اراد معية اي معها **فاحل عشر** درهم **او** لزمه لو روي في معنى
مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امر اي **معهم** او اراد حساسا
بقدر زنته بقولي **عرفه** **فعره** لانها موجهة **والا** بان اراد ظرفا او حسابا
لم يعرفه او اطلق **قدرهم** يلزمه لانه المتيقن **فصل**
في بيان انواع من الاقرار مع بيان صحة الاستثنا **لو قال له عندي**
سيف في ظرف او خف في ظرف او عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف
والثوب اخذ باليقين **او عكسه** بان قال له عندي ظرف فيه
سيف او فيه خف او ثوب على عبد وهو من زيادتي **لزمه** اي الظرف في

في

الاولين والتوب في الاخرة فقط لذلك **اوله عندي دابة بسرهما وتوب**
مطلوب يقتضيه من الرأفة **الكل** لان الباطن مع والطراز جزم من التوب
 او قال له في ميراث ابي الف فاقرار على ابيه **بن** او قال له في ميراثي
 من ابي الف فو عريضة ان لم يرد به الاقرار لانه اضاف الميراث الى نفسه
 ثم جعل لغيره جزائمه وذلك لا يكون الا هبة بخلافه فيما قبلها **او قال**
 له على درهم درهم لزمه درهم او درهم ودرهم فدرهمان يلزمه لما مر في
 كذا كذا وكذا وكذا او درهم ودرهم ودرهم فثلاثة تلزمه **الا ان**
نوي بالتالي تاكيد الثاني فدرهمان يلزمه فشملي المستثنى منه ما لو نوي
 بالتالي او بالتالي استينافا او ناكيدا اول او اطلق فيلزمه الثلاثة عملا
 بنينه في الاولى وبظاهر اللفظ في الثالثة ولا متناع التاكيد في الثانية
 لزيادة المؤكد على المؤكد بالعطف والفاصل في التاكيد **بالتالي ومتى اقر**
ببهر كسوف وشي **طوب ببيان** ولم تكن معرفته بغير مراجعته **فان**
حبس حتى يبين لا متناعه من ادالوا اجماع عليه فان مات قبل البيان مطلوب
 به الوارث ووقف جميع التركة فان امكن معرفته بغير مراجعته كقوله له
 على زينة هذه الحصة الصغيرة او قدر ما باع به فلان فرسه لم تحبس
ولو بين ما يقبل **وكرهه المقر له** في انه حقه **فليبين** اى المقر له جلس حقه
 وقدره وصفته **وليدع به** ويجلف المقر على نفسه **فان** كان ما بين به
 من حبس لم يدعى به كان بين بمائة درهم وارعى المقر له بمائتي درهم فان صدقه
 على ارادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وان كرهه بان قال له بل ارت

ما بين حلف انه لم يرد بها وان لا يلزمه الامائة وان لم يكن من جلسه كان
 بين بمائة درهم فادعى تحسین دينار فان صدقه على ارادة المائة او
 كرهه في ارادتها بان قال له انما اردت التحسين ووافقه على المائة
 عليه ثبتت لا تفاقمها عليها وان لم يوافقه عليها فيها بطل الاقرار
 بها وكان في الصور الاربع مدعي التحسين فيجلف المقر على نفسه في
 الاربع وعلى نفي ارادتها ايضا في صورتي التكريب وذكر الخلف
 من زيادتي **ولو اقر له بالف مرة وبالف مرة اخرى** **فالف** تلزمه فقط
 لان الاقرار اخبار وتعد ولا يقتضي تعدل الخبرية **ولو اختلف قلده**
 كان اقراره لم يثبت بحسب الامائة او عكس **فالاكثر** يلزمه فقط بحسب الاقرار
 ببعض الشئ بعد الاقرار بأكمله او قبله **فلو تعدل جمع** بين الاقرارين
 كان وصفا القدرين بصفتين كصحاح ومكسرة او اسندهما الى الجهتين
 كببيع وقرض او قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قبضت يوم الاحد عشرة
لزما اى القدران فلو قيد احدهما واطلق الاخر حمل المطلق على المقيد
ولو قال له على الف قضيت او لا تلزم **او من يخرج** ما لا يقيد له كزبل
لزمه الا لف عملا باو كلامه بخلاف ما لو قال له من ثمن جرد على الف لم يلزمه
 شئ كما في الروضة واصطفا وتعبير بنحو خمر اعم من تعبیر بنحو كلب
او قال له على الف من ثمن عبد لم يقبضه قبل قوله لم يقبضه لا بد لا يرفع
 ما قبله سوا قاله متصلا به او منفصلا عنه ولا يلزمه تسليم الالف الا
 بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل لامتنع **او على**

الاقرار كقوله له على الف انشا الله او انشا زيد او اذا جازا من الشهر
 ونوى التحليف قبل فراع الصيغة كما هو محل ما ياتي في الاستثنا
فلا شيء عليه لانه لم تجزم بالاقرار وتغييرى بذلك اعم من قوله ولو قال
 انشا الله لم يلزمه شيء **وحلف مقدر** فيصدق بيمينه في قوله له **على وعندي**
او معي الف وفسره ولو منفصلا **بوربعة** فقال المقر له **عليك الف**
اخر دينا وهو الذي اردته باقرارك فحلف ان لا يس له عليه الف اخر
 وانه لم يرد باقراره الا هذه ولا بنا فيه ذكر على التي للوجوب الاحمال
 ارادة الوجوب في حفظ الوديعة **وحلف في دعواه تلفا وردها له**
 كما بينت **بعد** اي بعد تفسيره المذكور لان ذلك شأن الوديعة بخلافها
 قبله لان التالف والمردود لا يكونان عليه ولا عنه ولا معه والتقييد
 بالبعدية في عندي ومع من ياتي **وحلف مقر له في قوله** اي المقر له
 على الف **في ان مني او دينا** وفسره بوربعة فقال له عليك الف اخر فحلف
 ان له عليه الف اخر لان العين لا تكون في الذمة ولا دينا ولو اقر ببيع او
اهب فقه وفتن فيها **فادعي** هو او لى من قوله ثم ادعي **فساده** لم يقبل في
 دعواه فساده وان قال اقررت لظني الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل
 على الصحيح **وله تخليف المقر له** انه لم يكن فاسدا فان كل من حلف **حلف**
المقر له كان فاسدا **وبطل** اي البيع او الهبة لان اليمين المردودة
 لا اقرار او كاليمينه وكل منهما يبين صدق المقر وقول وبطل او لى من قوله
 ويرى او قال هذا الزيد بل العرو او غصبته من زيد بل من عمرو سلم لزيد عمرو



المقر **له لغمر** لانه حال يمينه ويمينه بالاقرار الاول وتغييرى
 بذلك اعم مما عبر به ولو قال غصبته من زيد والملك فيه لعرو وسلم
 لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعرو شيئا يجوز ان يكون الملك فيه
 لعرو ويكون في يد زيد باجارة او غيرها وكما في الوسيط وباب
 الشك في الطلاق ومثلها الفاء **وهو استثنى** لورده في الكتاب السنة
 وكلام العرب ان **نواه قبل فراع الاقرار** لان الكلام انما يعتبر تمامه
 فلا يشترط من اوله ولا يكتفى بعد الفراغ والا لزم رفع الاقرار بعد لزومه
 وهذا من زيادي **والنصل** بالمستثنى منه عرفا فلا يضر سكتة نفق
 وعي وتذكروا انقطاع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام اجنبي ولو
 يسيرا **لم يستغرق** اي المستثنى المستثنى منه فان استغرقه خوله على عشر
 الا عشر لم يبعه فيلزمه عشرة **ولا يجمع** مفرق **في استغراق** لاني المستثنى
 منه ولا في المستثنى ولا فيها وهذا من زيادي فلو قال له على درهم ودرهم
 ودرهم الا درهم الزمة ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الدراهمين ودرهما
 لزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقة لم يبلغ الا ما حصل به الاستغراق
 وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة دراهم الا درهما ودرهما
 ودرهما الزمة درهم لان الاستغراق انما حصل بالاخير ولو قال له على ثلاثة
 دراهم الا درهما ودرهما الزمة درهم يجوز الجمع هنا **لا استغراق وهو**
 اي الاستثناء **اثبات** اي من ثبوت اثبات كمان كرها في الطلاق
 فلو قال له على عشرة **لا تسعة الا اثنا عشر** لزمه تسعة لان المعنى لا تسعة

لا يلزم الاثمانية تلزم قبلهم الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرق
 بيانه ايضا ان يجمع كل من المثلث والمربع ويسقط المنق منه والباقي هو
 المقربة فالعشرة والثمانية في المثال متبندان ومجموعهما ثمانية عشر
 والتسعة منفية فاذا اسقطتها من الثمانية عشر تبقى تسعة وهو
 المقربة ولو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمته او ليس له على عشرة الا
 خمسة لم يلزمه شيء لان عشرة الا خمسة هو خمسة وكأنه قال ليس له
 على خمسة **وهو الاستثناء من غير جنسه** اي المستثنى منه ويسمى استثناء
 منقطعا **كالقندر هو الاثوابان بين ثوب قيمته دون الف** فان بين
 ثوب قيمته الف فالبيان لغو ويطل الاستثناء لانه بين ما اراده
 به وكأنه تلفظ به **وهو الاستثناء من معين** كغيره **كعذبة الدار له الا**
هذا البيت اوها ولا العبيد له الا واحد وحلف في بيانه اي الواحد
 لانه اعرف بمراده حتى لو ماتوا يقتل او بدونه الا واحدا ومن عم انه
 المستثنى صدق بيمينه انه ان اراده بالاستثناء احتمال ما ادعاه
وصل في الاقرار بالنسب **لو اقر من يوجب اقراره**
بنسب فان الحق بنفسه كان قال هذا ابي بشرط فيه **امكان** بان
 لا يكون به الحول الشرع بان يكون دونه في السن بمن يمكن فيه كونه ابنه
 وبان لا يكون معروف بالنسب بغيره **وتصل بق مستلحق** بقها **الحال**
له اي للتصل بق بان يكون حيا غير صبي ومجنون لان له حقا في نسبه فان لم
 يصلقه بان كذب به وعليه اقتصر الاصل او سكت لم يثبت نسبه الا

بيينة فان لم تكن بيينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف
 المدعي وثبت لنسبه ولو تصال قائم رجعا لم يسقط النسب كما
 قاله الشيخ ابو حامد وصححه جمع وقال ابن ابي هريرة يسقط شرط
 ايضا ان لا يكون المستلحق منفيا بلعان عن فراش نكاح صحيح فان
 كان كذلك لم يصح لغير الباقي استنجاؤه وحزج بالاهل غيره كصبي
 وميت ولو كغيره فلا يشترط نكاح بل لو بالغ الصبي بعد استنجاؤه
 فكدب المستلحق له لم يبطل نسبه كما صرح به الاصل لان النسب مختص
 له فلا يبطل بعد ثبوته وقضية ثبوت نسبه منه بما ذكرناه برئته
 وان استلحقه ميتا وبه صرح الاصل ولا نظر الى التهمة لان الارث فرع
 النسب وقد ثبت **ولو استلحق اثنا اعلا** للتصديق هو اولى من قوله
 بالغ **الحق من صدقه** منها فان لم يصدق واحد منهما او صدقها
 عرض على الفايه كما سياتي قبيل كتاب الاعناق وحزج بالاهل غيره
 وسياتي في اللقيط **فروع** لو استلحق شخص غير معتق
 لم يلحقه ان كان صغيرا او مجنونا او قلة على حق الولا للسيد والحق
 ان صدقه **وامته ان كانت فراشا له** او للزوج **فولدها صاحبه** اي
 الفراش وان لم يستلحقه كخبر الصمعيين انه صار له عليه ولم قال الولد
 للفراش **والا فان قال هذا ولدي** ولو مع قوله ولدت له فملحى **ثبته**
 بشرطه **الا ان قال هذا ولدي** او شبيهة ثم ملكها او
 قال هذا ولدي **وعلق به في ملحي ثبته** اي للنسب والا فلا تقطع الاحتمال

وان الحق اي النسب **بغيره** فمن يتعدى النسب منه اليه **كهنه اخي**
شرط فيه مع ما مر كون الملقق به حلالا من زيادتي كالاب والجد بخلاف
 المرأة لان استلحاقها لا يقبل كما سياتي فيناه وفي استلحاق وارثها وكونه
ميتا بخلاف الحي ولو عجنوا لا يستحقان ثبوت نسب الاصل مع وجوده
 باقرار غيره **وان نفاه** الميت فيجوز لحاقه به بعد نفيه له كما لو استلحقه
 هو بعد ان نفاه بلعان او غيره **وهو المقر لا ولا عليه** هذا من زيادتي
 فلو اقر من عليه ولا باب او اخ لم يقبل للتضرع من له الولاية بذلك بخلاف
 ما لو اقر النسب لنفسه كان اقربا من لا يمكن ثبوت نسبته منه
 لو لم يقر الا ببينة وبحوالاب والاخ يمكن ثبوت نسبته من جهة ابيه
وكونه وارثا ولو عا مثا بخلاف غيره كفا توارثه فبق **حائز التركة**
 الملققة واحدا كان او اكثر كما بينت اقرارا بثالث فيثبت نسبته ويرث
 منهما ويرثان منه **فلو اقر احد حازين** **بثالث دون الاخر** بان انكر
 او سكت **لم يشارك المقر** في حصته بقيد زلته بقولي **ظاهر العلم**
 ثبوت نسبته اما باطنا فيشاركه فيها فان كان المقر صادقا فعليه ان
 يشاركه فيها بثلثها فقول الاصل ان المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر
 في حصته محمول على ما ذكرته ان لو اقر حازن باخ وورث وشاركه ظاهر **افان**
مات الاخر الذي لم يقر ولم يرثه **الا المقر ثبت النسب** لان جميع الميراث
 صار له او اقر **ان حازن باخ** محمول **فالنكر** الاخ الجاهل **نسبه** **اي المقر**
لم يؤثر فيه انكاره لانه لو اثر فيه لبطل نسب الجاهل الثابت بقول المقر

فانه لم يثبت بقول المقر الا لكونه حازنا ولو بطل نسب الجاهل للثبوت
 نسب المقر وذلك دور حكيم **ولو اقر بين محبة كاخ اقربا من الميت**
ثبت النسب للابن لان الوارث الحازن في الظاهر قد استلحقه **لا الارث**
 له الدور الحكيم وهو ان يلزم من اثبات الشئ نفيه وهذا يلزم من ارث
 الابن عدم ارثه فانه لو ورث محب الاخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح
 اقراره **كتاب** **العامة**
 بتشديد الياء وتحقق وهي اسم لما يعاد ولعقد هامن عار اذا ذهبت
 وجا بسرعة وقيل من التناذر وهو التناوب والاصل فيها قبل الاجتماع
 قوله تعالى ويمنعون الماعون ففسره جمهور المفسرين بما ليس بغيره
 جمهور المفسرين الجيران بعضهم من بعض وخبر المصنفين انه صلى
 الله عليه وسلم استعار فرسا من ابى طلحة فركبه والحاجة راعية
 اليها وهي مستحبة وقد جيب كاعارة الثوب لرفع حراد برود وقد جزم
 كاعارة الامة من اجنبي وقد ذكره كاعارة العبد المسلم من كافر كما
 سياتي **اركانها** اربعة **مستعير ومعار وصيغة ومعير وشرط فيه**
ما في مقرض من اختيار وهو من زيادتي وصحة تبرع لان الاعارة تبرع
 باباحة المنفعة فلا تقع من مكره وصح محضون ومكاتب بغير اذن سيده
 ومجور سفيه وفلس **وملكه المنفعة** وان لم يكن مالكا للعين لان الاشارة
 انما ترد على المنفعة دون العين **ككسر لا مستعير** لانه غير مالك بالمنفعة
 وانما يرجع له الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة كما ان الضيف لا يبيع فخر

ما قدم له فان اعاره من المالك صح وهو باق على اعارته ان لم يسلم الثاني
و شرط في المستعير تعيين و اطلاق تصرف وهما من رياتي فلا يصح
لغير معين كان قال اعرت احدكم ولا لبعينه ولا لصبي ومجنون وسفيه
الا يعقد ويصير اذا لم تكن العارية مضمنة كان استعار من مستاجر
وله اي المستعير امانة من يستوفى له المنفعة لان الانتفاع راجع
اليه **و شرط في المنفعة** ان يكون لينتفع به المستعير منفعته وهو
الاكثر او عيناً منه كما لو استعار شاة مثلاً لياخذ رها ونسلها
او شجرة لياخذ ثمرها فلا يعار ما لا ينتفع به كجار من مباح فلا يصح
اعارة ما يحرم الانتفاع به كالة لهو و فرس و سلاح حربي وكامة
مستعارة لخدمة رجل غير مخصص لها ممن يحرم نظره البها خوفاً للفتنة
اما غير المشتبهات لصغار وفيه فصر في الروضة اعارة وفي الشرح
الصغير منفعها وقال الاستوى المنفعة الصفة والصغيرة دون القيمة
انتفى وكالقيمة الكبيرة غير المشقة والحنثي يخط فيه معار واستعير
وتعيرى بمباح اولى من قوله وجوز اعارة جارية لخدمة امراة او محرمة
فيه ان يكون الانتفاع به **مع بقاؤه** فلا يعار المظعوم وخو لان الانتفاع
به انما هو بالخدمة لا كذا فانتهى المعنى المقصود من الاعارة وبما ذكره علم
انه لا يشترط تعيين المعارف لو قال اعري دابة فقال خذ ما شئت من دولي
صح **وتصرف كراهة تنزيه استعارة واعارة** **فرفع اصله كراهة**
واستعارة واعارة **كأنه** صيانه لها عن الالال والا دلي مع

محرم

ذكر كراهة الاستعارة في الثانية من رياتي فان فصل باستعارة اصله
لخدمة تنزيهه فلا كراهة بل يستحب كما قاله القاضي ابو الطيب
وعنه وكذا كراهة اعارة الاصل نفسه لفرعه ولا استعارة فرعه
اياه منه **و شرط في الصيغة لفظ يشعر بالان في الانتفاع كاعارة**
او بطلبه كاعري مع لفظ الاخر او فعله وان تأخر احد هاتين على الآخر
كما في الاباحة وفي معنى اللفظ ما سرف الضمان **وقوله اعركه**
اي فرسي مثلاً **لتعطفه** بعطفك **او لتعيرن فرسي اجارة** لا اعارة نظراً
الى المعنى **واسن** كجالة المرة والعوض فيجب فيها اجرة المثل بعد القبض مضي
رهن مثله اجرة ولا تضمن العين كما يعلم ذلك من كتاب الاجارة وقضية
التعليق انه لو قال اعركه شهراً من الان لتعطفه كل يوم بدرهم او لتعيرني
فرسك هذا شهراً من الان كان اجارة محبوبة **ومؤنقه رد** اي الحار
على مستعير من مالك او من حرمك ان رده عليه فان رد على المالك فالمؤنة
عليه كما لو رد عليه المكتري وخرج بمؤنة رده مؤنقه فتلزم المالك
لانها من حقوق المالك وخالف القاضي فقال انها على المستعير **فان تلف**
كله او بعضه عند المستعير **لا باستعماله** **بيان** **ون** فيه ولو بالانقصير
ضمنه بركا او ارشاً كخبر على البيل ما اخذت حتى تؤديه رواه ابو داود
والحاكم وصححه على شرط البخاري ويضمن التالف بالقيمة وان كان مثلاً
مكتسباً وجر على ما جزم به في الانوار واقتضاها كلام جمهور وقال
ابن ابي عسرون يضمن المثل بالمثل وجرى عليه السبكي وهو الاوجه

اما تلفه بالاستعمال المانون فيه فلا ضمان للادن فيه **لا مستعير من غيره**
 كوصي له بمنفعة فلا ضمان عليه لانه نايبه وهو لا يضمن فكذلك هو بخلاف
 المستعير من مستأجر اجارة فاسد لان معيره ضامن كما حيزم به البعوي
 وعلمه بان فعله ليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكر الفاسد
 حكم الصحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان مما يتنا ولد الاذن
 فقط وخو من راي في **كالف و شغل بالك** تحت بر غيره كان تسلم منه دابته
 لبر وضيها له او ليقضي له عليها جاجة فانه لا ضمان عليه لانه نايبه
وله اي المستعير انتفاع مانون فيه **ومثله** ودونه المفهوم بالاولي
ضرر الا ان يها المعبر عن غير ما يعينه فلا يفعله اتباعا لنهيبة **فالمستعير**
لزراعة بر بالان في **زرعه وشعيرة** او فوة لا خوزرة لان ضررها في
 الارض دون ضرر البر وضرر خوزرة فوقة **لا عكسه** اي والمستعير
 لزراعة شعيرة او فول لا يزرع بر الماعلم **والمستعير لبناء او عرس يزرع لا**
عكسه اي والمستعير لزراعة لا يبنى ولا عرس لان ضررها اكثر والمستعير
لبناء لا عرس وعكسه اي والمستعير لعرس لا يبنى لاختلاف جنس الضرر
 اذ ضرر البناء ظاهر الارض اكثر وضرر العرس في باطنها اكثر لا تتشاور
 عروقه **وان اطلق الزراعة** اي الاذن فيها او عيمه فيها **عقد الاعاء**
وزرع المستعير **ما شأ** لا طلاق اللفظ قال الشيخان والاولي ولو قيل
 لا يزرع الا اقل الانواع ضرر الكان من هيا وقال الاذن يزرع ما اعتيل
 زرعه هناك ولو نادرا ومنع البلقيني تحت الشيخين بان المطلقات

٩٢
 اما تنزل على الاقل اذا كان تحت لو صرح به لغير وهذا ليس كذلك لانه لا
 يوقف على حد اقل الانواع ضررا فيؤدي الى النزاع والعقود تصان
 ذلك **لا** ان اطلق **اعارة** شي **منعدر جهة** كارض تضع للزراعة وغيرها
 فلا يصح العقل **بل يعين** جهة المنفعة من زرع او غيره **او يعين** الانتفاع
 كقوله انتفع به كيف شئت او اعمل به ما بدا لك وينتفع في الشق
 الثاني وهو من زيارتي بما شاكما في الاجارة وقيل بما هو الحارة ثم به
 حيزم ابن المقري فان لم تصلح الا جهة واحدة كبساط لا يصلح الا
 للفرش لم يحجج واعارته الى تعيين جهة المنفعة وتعيينه بما ذكر
 اولى من تعيينه بما ذكره **تم** **فالمستعير** لو استعار لبنا او العرس
 لم يكن له ذلك الامرة واحدة فلو قلع ما بناه او عرسه لم يكن له اعارته
 الا بان جد يرا اذا صرح له بالتعديل مرة بعد اخرى **فصل**
 وبيان ان العارية غير كرامة وفيها المعبر وعليه بعد الرد في عارية
 الارض وغير ذلك **لكل** من المعير والمستعير **رجوع** في العارية
 مطلقة كانت او موقوتة فهي جارية من الطرفين فتتلف بما تنفسخ
 به الوكالة من موت احدها وغيره لكن **بشرطي** بعض من الصور **كقوله**
 لميت فانه **انما يرجع** بعد احفر قبل **المواراة** له ولو بعد الوضع في
 القبر وان اقتضى كلام الشرح الصريح خلافة **او بعد اندراس** اثره
 الاعمال التي لمحافظة على حرمة وصورة في الثانية اذا ان المعتبر
 في تكرار الدفن ولا فقد انتهت العارية وان ارجع قبل المواراة عزم اولى

المبيت مونة حفرة ولا يلزم المستعير الطم وكطرح مال في سقينة بالجهة
فانه انما يرجع بعد ان يصل الى الشط وبن لك علم ان تعبيرى بما ذكرنا
واولي مما ذكره **وان اعاد كتنا او غرس ولو الى مرة ثم مرجع** بعد ان يني
المستعير او غرس **فان شرط عليه قلعه** اي التنا او الغراس هو اعم من قوله
شرطا للقلع مجانا **لزمه** قلعه عملا بالشرط كما في تسوية الارض فان امتنع
قلعه المعير **والا** اي وان لم بشرط القلع **فان اختاره** المستعير **قلع مجانا**
ولزمه تسوية الارض لانه قلعه باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه
فيلزمه ان اقلع ردها الى ما كانت عليه وظاهرا ان محل اجاب التسوية
في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالتنا او الغراس كدروثها
بالاستعمال فيه عليه السبكي وغيره **والا** اي وان لم يختار قلعه **خير**
معير بين ثلاث خصال من **قلعه** بعقد **بقيمة** مستحق القلع حين
الملك **وقلعه بضمان ارض** لنقصه وهو قدر التفاوت بين قيمته
قابها ومقلوعا **وتبقيته باجرة** كنظاير من الشفعة وغيرها وفاقا
للإمام والغزالي وصاحب الحاوي الصغير والناور وغيرهم ولقنطص كلام
الروضة واصلا في الصلح وغيره خلافا لما فيها هنا من تخصيص
التعير بالاولين ولما في المنهاج واصلا من تخصيصه بالخيرتين والى
اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان ابي كلف تفرغ الارض وحول
ما ذكرنا ان كان في القلع نقص وكان المعير غير سريه ولم يكن على الغراس
ثم لم يبر صلاحه **والا** فيتعين القلع في الاول والتبقيته باجرة المثل في

الثاني وتأخير التعير الى بعد الجردان كما في الزرع في الثالث لان له امل ينتظر
وفيما لو وقف البناء او الغراس او الارض كلام ذكرته في شرح الروض
فان لم يجترأ المعير شيئا مما **تركها حتى تختار احدها** ماله اختياره لنقص
الحضومه فليس المعير ان يقلع مجانا وان لم يعطه المستعير اجرة لتقصير
بترك الاختيار وتعيرى بما ذكرنا ولو من قوله حتى تختار **والمعير** من
الترك **دخولها** اي الارض **والا** **تتقاع** **بها** لانها ملكه وله استغلال
بالبناء والغراس **والمستعير دخولها لا صلاح** بترميم بنا وسقي غراس غيرها
صيانة لملكه عن الضياع نعم ان تعطل تقعا عليها لعلها بدخوله
لم يكن من دخولها الا باجرة اما دخولها لغرض ذلك كتنزعه فمتنع
عليه **ولكل** منها محجة عين ومنفرد **بيع** **ملكه** من شاكسار **الا**
حتى لو باعها ملكها **بئس** واحد من الضرورة ووزع الثمن عليها ولا يؤثر
في بيع المستعير تكن المعير من ملكه ماله كمالك الشفع من تملك
الشقص والمشتري الخياران جهل وله حكم من باعه من معير **والمستعير**
فيما سألها **واذا رجع قبل ادراكه** **بيع** بقدر رده بقولي **لم يعقل قلعه**
قبل ادراكه ونقص **لزمه تبقيته اليه** اس الى قلعه لان له امل ينتظر
بخلاف البناء والغراس **باجرة** لان الا باجرة انقطعت الرجوع فان
اعتيد قلعه قبل ادراكه او لم ينقص جبر على قلعه **ولو عين ملة**
ولم يردك فيها **لنقصير** من المستعير اما تأخير الزراعة وعليه
اقتصر الاصل او بها كان غلا الارض **شيل** او **نخل** او **خوخ** بما لا يمكن بعد الزرع

ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المرة **فلم** أي المعتبر **مجانا** خلافا
إذا تأخر ادراكه لا لتقصيره بل لئلا يجرأ ويرد أو مطر **كما لو حرق**
سبل كصواب **بدر** بحجة **الارض** **فثبت** فيها فيقلعه مجانا لأنه لم
يأذن فيه فعلم أنه باق على ملكه ولكنه ومجمله إذا لم يعرض عنه ولا
فقد صار ملكا للمالك الأرض ويلزم مالك البذر أن يلع باختياره
تسوية الحفر الحاصلة بالقلع دون الأجرة للمدة التي قبل القلع
كما جزم به ابن الرفعة لعدم الفعل منه ونحو من رياء **ولو**
قال من بيده عين كناية وأرض **اعترني فقال له مال كها بل اجزئك او**
غصبتني بقيل زدت به **بقوي ومضت مدة لها اجرة** **صدق** أي المالك كماله
أكل طعام غيره وقال كنت أحتدي لي وانكر المالك ولأنه لما يودن في الانتفاع
غالبا بمقابل في الأولى والأصل عدم الاذن في الثانية والتصل بق يكون
بيمينه ان يثبت العين فيحلف أنه ما عاره وأنه أجره او غصبه ولما جاز
المثل فان تلفت في الأولى بغير الاستعمال فدرى الاعارة مقر بالقيمة لمنكر
لها يدعى الأجرة فيعطى الأجرة بالعين الا ان زادت على القيمة فحلف للزائد
اما اذا لم يمس مدة لها الأجرة والعين باقية فيصرف من بين العين بيمينه
في الأولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية او العين تالف في الأولى
فهو مقر بالقيمة لمنكرها **فان تلفت العين قبل ردها في الثانية** بغير استعمال
وان لم تمض مدة لها الأجرة **احد منه قيمة وقت تلف** **بلا يمين** لأنه مقر بها ان
المعارض بيمينه وقت تلفه والمغصوب باقصيه من وقت غصبه الى وقت

تلف

تلفه كما سياتي في باب **فان كانت قيمته وقت تلفه دون اقصى قيمة حلف**
وجوب **للزائد** انه يستحقه لان غريمه ينكره ويحلف للاجرة مطلقا ان
مضت مدة لها اجرة **كتاب الغصب**
الأصل في غريمه قبل الاجتماع ايات كقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل أي لا تأكل بعضكم مال بعض بالباطل واخبار كخبر ان دماءكم
واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه الشيخان **هو لغة اخذ**
الشي ظمما وقيل اخذه ظمما جهازا وشرعا **استيلا على غير** ولو منفعة
كقائمة من قعد مسجد او سوق او غير ذلك مال ككلم نافع وزيل **بالا حق**
كما عبر به في الروضة بدل قوله كالرافعي عدوانا قد دخل فيه ما لو اخذ
مال غيره يظنه ماله فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقول الرافعي ان
الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقته منوع وهو ناظر الى ان الغصب
يقضي الاثم مطلقا وليس مراد ان كان غالبا والغصب **كرضو به رابة**
غيره وجلسه على فراشه وان لم ينقلها ولم يقصد استيلا **وارعاجه**
له عن راره بان اخرجها منها وان لم يدخلها او لم يقصد الاستيلا **وخاله**
لها وليس المالا فيها بقصد استيلا عليها وان كان ضعيفا **فان كان**
المال فيها ولم يرعه فغاصب للصفا لا استيلا به مع المالا عليها هذا
ان **عمل مستويا** على مال كها فان لم يعد مستويا عليه لضعفه فلا يكون
غاصبا لشيئ منها وكن الودخلها لا بقصد استيلا كان دخلها لينظر هل تصل
له او ليتخذ منها **لو شفع المالك بينها** دون باقيها **فغاصب له فقط**

اي دون باقيها الفضة الاستيلاء عليه وعلى الغاصب رد للمغضوب وان لم يكن
متمولا سوا كان مال كحبة برام ككلب نافع وزيل وخمر مخمرة كخمر على اليد
ما اخذت حتى توربه **وهما من متمول تلف** باففة او اتلاف بخلاف غير المتمول
كحبة بر و كلب وزيل فلا ضمان فيه وكذا لو كان التالف غير محترم كمرتل وصال
او الغاصب غير اهل للضمان كخزي والتقييد بالمتمول هنا وفيما يأتي من رأيي
واستطردوا هنا مساييل يقع فيها الضمان بلا غصب بمباشرة او سبب
فتبعته كما لا يصل بقولي **كما لو التالف** اي التالف شخص متمولا **بيد مالكه اخرج**
رقا مطروحا على ارض مخرجه **ما فيه بالفقير تلف او منصرفا** فسقط به مخرج
ما فيه بذلك وتلف او فسخ **بابا عن غير عيل كطير وعبد مجنون** وهذا
اعم واو لي من قوله ولو فسخ قفصا عن طائر الى اخره **فد هب حاكلا** وان
لم يجهده فانه يضمنه لان الاتلاف فعله وخروج ذلك المودي الى ضياعه
ناشئ عن فعله بخلاف ما لو كان المتلف غير متمول سوا كان مال كحبة برام لا
ككلب وزيل ومثله غير المحترم وما لو كان الفاعل غير اهل للضمان نظير ما
مرد بخلاف ما لو كان ما بين الزنق المطروح او المنصوب جاملا او خرج بتقريب
نار اليه فالضمان على المقرب بخلاف ما لو سقط الزنق بعروض زرع او نحو
مخرج ما فيه وفرق بينه وبين ما لو طلعت عليه الشمس فاذا انته وخرج
حيث يضمنه الفاعل بان طلوع الشمس محقق فقد يقصد الفاعل ولا كذا
الرجوع بخلاف ما لو مكث غير المميز ثم ذهب فلا يضمنه الفاعل لان ضياعه لم
يلشأ عن فعله لان ذهابه بعد مكثه ليشعر باختياريه **ومن اخذ من غير**

من الغاصب وان جهل الغصب وكانت يد امينة تنعلا صله وكجمل وان
اسقط الاثم لا يسقط الضمان نعم لا ضمان على الحاكم ونايبيه اذا اخذ الا
لمصلحة ولا علم من انتزعه ليرده على مالكه ان كان الغاصب حرييا او عبدا
للمغضوب منه ولا علم من تزوج المغضوبة من الغاصب جاهلا بالاحوال **والفرد**
عليه اي على اخذ **ان تلف عنده** كغاصب من غاصب فيطالب بكل ما يطالب به الاول
ولا يرجع على الاول ان عزم ويرجع عليه الاول ان عزم الا ان كانت القيمة
في يده الاول اكثر فيطالب بالزيادة الاول فقط **الا ان جهل الحال ودين في**
اقتلها امينة بلا اتهام كوديعة وقراض فعكسه اي فالقرار على الغاصب
لا عليه لان يده نايبيه عن يد الغاصب فان عزم الغاصب لم يرجع عليه
وان عزم هو يرجع على الغاصب ومثله لو صال المغضوب على شخص فالتلف خرج
بزيادة بلا اتهام المنتهب فالقرار عليه وان كانت يده امينة لاندخل
للمتلك **ومن تلف الاخذ من الغاصب فالقرار عليه وان كانت يده امينة**
او جلد الغاصب عليه لا لغرضه اي الغاصب **كان قدم له طعاما** مغضوبا
فكاه لان المباشرة مقدمة على السبب لكن ان قال له هو ملحي وعزم لم يرجع
على المتلف لا عتراه ان ظالمه غيره وقول لا لغرضه اعم مما عبر به وخرج
به ما لو كان لغرضه كان امره بزع الشاة وقطع الثوب ففعل جاهلا
فالقرار على الغاصب **فلو قدمه الغاصب لمالكه فالكاه بري** ولو كان المغضوب
مريضا فقال الغاصب لمالكه اعتقه فاعتقه جاهلا بنقل العتق ويري
فصل في بيان حكم الغصب وما يترتب عليه

ل

وغيره **بضم** مخصوب متقوم **تلف** بالالف او بدونه حيوانا كان او غيره
ولو مكاتبنا ومستولرة **باقص** فيه من حين **عصب** الي حين **تلف** وان زاد
على رية الحرك توجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في
ذلك بنقد مكان التلف ان لم ينقله والا فنتجه كما قال في الكفاية اعتبار
نقد اكثر الامكنة الاتي بيانها **تضمن** **ابعضه** **باقص** منه اي من الاقصي
لا ان التفت بان تلفها العاصب او غيره **من رقيق** **ولها** ارش **مقرر**
حري كيد ورجل فيضمن **باكثر** الامرين مما نقص والمقدر في يد اكثر
الامرين مما نقص ونصف قيمته لاجتماع الشبهين فلو نقص بقطعهما
ثلثا قيمته لزمناه النصف بالقطع والسدس بالعصب نعم ان قطعها
المالك ضمن العاصب الزايد على النصف فقط وتعبيري باقصي قيمة في
الحيلون وياكثر الامرين في الرقيق اولى من تعبيري في الاول بالقيمة
وفي الثاني بالمقدر فان تلفت الا بعض من الرقيق وليس معضوا وجب
المقدر فقط كما سياتي في آخر كتاب الديات **ويضمن** مخصوب **مثلي**
تلف وهو ما حصص **كيل او وزن** **وجاز** سلمه اي السلم فيه كما لم يغفل
وتراب **وخاس** بضم النون اشهر من كسرها كما مر **وسك** **وقطن** **وان**
لم ينزع حبه **ورقيق** ونحوه كما قاله ابن الصلاح **مثله** اي يضمن مثله
لا بد من اعتدي عليه كمن لا يقرب الى التالف وما عد اذ لا متقوم **كالدرج**
كالذروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كالحجر وغالية ومعيب
واورد على التعريق البر المختلط بشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب

فيه المثل لانه اقرب الى التالف فيخرج القدر المحقق منها ويجاب بان اجاب
رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في اجاب رد مثل المتقوم في القرض
وبان امتناع السلم في حيلته لا يوجب امتناعه في حن بيه الباقي
بحالها ورد المثل انما هو بالنظر اليها والسلم فيها جائز ويضمن المثل
مثله **في اي مكان حل به المثل** ولو تلف في مكان نقل اليه لانه
كان مطالباً **برده** في اي مكان حل به وانما يضمن المثل مثله اذ بقي
له قيمة فلو تلف ما بمغارة مثلاً ثم اجتمع عند نهر وجبت قيمته
بالمغارة ولو صار المثل متقوما او مثليا او المتقوم مثليا كجعل الرقيق
حيزا او السمس شيرجا والاشاة كما لم تلف ضمن مثله الا ان يكون
الاخر اكثر قيمة فيضمن به في الثاني وبقيمته في الاخرين والمالك في
الثاني مخير بين المثلين اما لو صار المتقوم متقوما كانا خاس صبيح
منه حل فيجب فيه اقصي القيم كما يوضح مما مر **فان فقد** المثل حسا
او شرعا كان لم يوجد مكان العصب ولا حواليه او وجد باكثر من ثمن
مثله فيضمن **باقص** **المكان** الذي حل به المثل **من حين عصب الي**
حين فقد **المثل** لان وجود المثل كبقا العين في لزوم تسليمه فلزمه
ذلك كما في المتقوم ولا نظر الى ما بعد الفقد كما لا نظر الى ما بعد تلف المتقوم
وصورة المسئلة اذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كما صور الحجر
والاصن بالاكتر من العصب الي التلف وتعبيري في هذا وفيما قبله
اعم مما عبر به **ولو نقل المخصوب** ولو متقوما مكان اخر **طوبى** **بركه** الي

فيه

مكانه **وباقصه** من الغصن المطالبة **لحيولة** بينه وبين مالكه
 ان كان مسافة بعيدة والا فلا يطالب بالرد قاله الماوردي قال
 الا نرجع وهذا قد يظهر فيها اذا لم يخف هرب الغاصب او تواريه
 والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين ومعنى كون القيمة للحيولة
 انه اذا رد اليه المصوب ردها ان بقيت والا فبذلها لانه انما
 اخذها للحيولة والصحيح انه ملكها ملك قرض وتعبيري بما ذكر
 اولى من تعبيرة بما ذكره **ولو تلف المثل في ملكه مطالبته بمثلته في غير المكان**
 الذي حذبه المثل ان لم يكن لنقله **مونة** كنفق يسير **واسن** الطريق اذ لا
 ضرر على واحد منها جهتين **والا** بان كان لنقله مونة او خاف الطريق
فما قصي قيم المكان الذي حذبه المثل يطالب بالفيضوله سواء نقل من مكان
 العضيل ام لا فلا يطالب بالمثل ولا للغاصب تكليفه قبول المثل لما في ذلك
 من الضرر وقولي وامن من راياني وتعبيري بما ذكره او لي مما ذكره ومعنى
 كون القيمة للفيضولة انه اذا عزمها ثم اجتمع في المكان المذكور ليس
 للمالك ردها وطلب المثل والاخر استرداد القيمة وبدل الثمن **ويضمن**
التلف بلا عصب بقيمة وقت تلف لانه بعد معدوم وضمان الزاين في الغصن
 انما كان بالعصب ولم يوجد هنا ولو تلف عبد مغنبة لزمه تمام قيمته او امة
 مغنبة لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب العنا على النص المختار في الروضة
 لان استماعه منها محرم عند خوف الفتنة وقضية ان العبد لا مرد
 كذلك **فان تلف سريرة جنابة فبالا قصي** من كناية الى التلف بضمين

اذا اعتبره الاقصي في العصب ففي نفس الاطلاق اولى **ولا يراق مسكر**
على ذي لم يظهره بنحو شرب او بيع او هبة لانه مقرر على الانتفاع
 به فان اظهره بشئ من ذلك ولو مثله اريق عليه لتعديده واطلاق
 اظهاره لما في الجزية فتقيد الاصل بالروضة واصلاحه بالشرب
 والبيع جري على الغالب **ويرد** المسكر المذكور **عليه** لا قزاره عليه
 فان تلف فلا ضمان لعدم المالبية كما علم مما مر **محترم** اي كما يجب
 مسكر محترم **على مسلم** اذا عصب منه لان له امساك ليصير خلاخلا
 غير المحترم وفسر الشبان هنا الحرة المحترمة بما عصبه لا بقصد الحرة
 وفي الرهن بما عصبه بقصد الحلية وتعبيري فيما ذكره بالمسكر اعلم من
 تعبيرة بالجز **ولا شئ في ابطال اصنام وآلات** **لهو** كطنبورة لانها محرمة
 الاستعمال ولا حرمة لصنعتها **وتفصل في ابطالها** بالاكسر لزوال الاسم
 بذلك **فان عجز عن تفصيلها ابطالها كيف تيسر** ابطالها بكسر او غيره
 ولا يجوز احراقها اذا لم يتعين طريقا لان رضا ضما مضمول محترم فمن
 احرقها لزمه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه بغير احراق
 لزمه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتهية الى
 الحد الذي اتى به ويشترك في ازالة المنكر الرجل والمرأة والخنثى ولو
 ارقا او فسقه والصبي المميز ويناب عليها كما يناب البالغ وانما يجب
 على قادر غير صبي ومجنون **ويضمن** **وعصب** **منفعة ما يوجر كدار**
 ودابة بتفويتها وفواتها كان يسكن الدار او يركب الدابة او لم يفعل

موافق

جواز

يو

مع ذلك

ذلك لان المنافع متقومة كالاغذية سواء كان **معضوب** نقص ام لا ويضمن
باجرة مثله سلبا قبل النقص ومعيها بعده فان تفاوتت الاجرة في التلف ضمن
كل مدة بايقا بلعها او كان للمعضوب منافع وجب اجرة اعلاها ان لم
يمكن جمعها والا فاحق الجوع كخياطة وحراسة وتعليم **فان الاحرار**
فتفويت تضمن منفعتهم بان يتعهدوا على عمل نعم ان قهر عليه مرتين فلا
اجرة له ان مات مرتين اما فواتها كانت يحبس حرا فلا يضمنها به لان الحرة
يدخل تحت اليد **كبيع** **وحو** **مسجد** كشارع ورباط فتضمن منفعتها
بالتفويت بان يطاق البضع فيضمن بهو المثل كما سباني وكان يشغل المسجد
وحو بامتنعة لا بالفوات كان يحبس امرأة او يمنع الناس المسجد
بلا اشغال بامتنعة لان ذلك لا يدخل تحت اليد وحرج بارو حرمه لا يجوز
اي مالا تصح اجارته لكونه غير مال كالكلب وخنزير او لكونه محرما كالكلام
لهوا ولا غير ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعتها ان لا اجرة له وقولي وحو
مسجد من زيارتي **فصل** في اختلاف المالك والغاصب وضمان
ما ينفق به المعضوب وما يدين كرمعها **محلف غاصب** فيصديق **تلفه**
اي المعضوب بان ادعاه وانكره المالك لانه قد يكون صادقا ويجوز عن البينة
فلو لم نصلقه لقتل الحبس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل او قيمة
لما لك لانه عجز عن الوصول اليه يمين الغاصب **وفي قيمته** بعد اتفاقها
على تلفه او حلف الغاصب عليه **وفي ثياب رقيق** معضوب كان قاله في
وقال المالك **لو في عيب خلق** به كان قال كان اعرج خلقه وقال المالك

بل

بل حدث عندك وذلك لان الاصل براته من الزيادة في الاولى من هذه
الثلاث وعدم ما يدين عليه المالك في الثالثة ولثبوت بدله في الثانية
على العبد وما عليه وحرج بالخلق لكان قال بعد تلف المعضوب
كان اقطع او سارقا وانكر المالك فيصديق المالك يمينه لان الاصل
السلامة من ذلك فان قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لان الاصل
براته من الزيادة **ولو رده ناقص قيمة** لرخص **فلا شيء** عليه لثبوت
عالمه **ولو غضب ثوبا قيمته عشرة** فصارت رخص **درهما** ثم يلبس مثله
نصف نصف درهم **ورده** واجرته **مع خمسة** وهي شسط التالف من
اوقى قيمته وهو العشرة او تلف باقة او التالف **احد خفين** اي فربي خفي
معضوبا وحده او مع الباقي **وقيمتها عشرة** وقيمة الباقي **درهما**
لزمه ثمانية خمسة قيمة التالف وثلاثة ارش التفويت كالحاصل بذلك
كما لو اتلفه اي احدها **بين مالكة** والقيمة لها والباقي ما ذكر في لزمه
ثمانية **ولو حدث** بالمعضوب **نقص يسري لتلف** كان هو اولى من قوله
بان **جعل البهر لبيته** او الدقيق عصيدة **فكنا** لا شرافه على التلف
فيضمن بدله من مثل او قيمة وهن ملكه الغاصب انما ما للتشبيع بالتالف
او يفي للمالك لئلا يقطع الظلم حقه وجهان رجع منها **ابن يونس** اول
وهو مقتضى كلام الامام وصحة السبكي وان كان المختار عند ما استحسنه
في الشرح الصغير ونسبه الامام الى النص من ان المالك يتخير بين جعله
سالتف وبين احد مع ارش عيب سائر اي شاة السراية وهو

البر

اكثر من اشعيب واقف **ولو جني قيق مغصوب فتعلق برقبته**
نال فداء العاصب وجوب الحصول للجنابة في يده **بالاقل من قيمته**
والمال الذي وجب للجنابة فان تلف الجاني في يده اي العاصب **عمره**
المالك اقصى قيمته والمجني عليه اخذ حقه مما اخذ المالك لانه بدل
الرقية ثم يرجع المالك بما اخذ منه **على العاصب** لانه اخذ جنابة في
يدعوا فاد الترتيب ثم انه لو طلب منه المالك الارش قبل ان ياخذ منه
المجني عليه القيمة لم يجبا ليد و به صرح الامام لاحقا لا ابراهيم لمطالبته
بالاد كما يطالب به الضامن المضمون ذكره ابن الرقعة وبما تقر علم
ما صرح به الاصل ان المجني عليه اخذ حقه من العاصب **كما لو رد الجاني**
لما لكة فبيع في الجنابة فيرجع المالك بما اخذه المجني عليه على العاصب
لما امر **ولو عصب ارضا فنقل ترايبا** بكشطه عن وجهها او جفها
رده ان بقي او مثله ان تلف كما كان قبل النقل من البسط او غيره
يطلب من مالها او لغرضه اي العاصب وان منعه المالك من الرد
كان دخل الارض نقص يرتفع بالرد او نقل التراب الى مكان واراد تفريغه
منه فان لم يكن يطلب ولا عرض لم يرد لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه
ولا عرض فلو لم يكن له عرض سوا دفع الضمان بتعذر الكفيرة او بنقص
الارض ومنعه المالك من الظم فيها و ابراء من الضمان في الثانية امتنع
عليه الظم وان دفع عنه الضمان ولو رد التراب ومنعه المالك من بسطه
لم يبسطه وان كان في الاصل ملبسوطا وما نكر من انه برد التراب الى مكانه

اذا لم يدخل الارض نقص محله اذا لم يتيسر نقله الى موات وخوة وطريق
الرد فان تبسّر قال الامام لا يرد الا بان **وعليه اجرة من رد التراب**
الى مكانه وان كان اتيا بواجب كما يدر منه اجرة ما قبله **مع ارش نقص**
في الارض بعد الرد ان كان **ولو عصب ذهنا كزيت واعلاه فنقصت**
عينه دون قيمته **رده وعزم الزاهب** بان يرد مثله ولا يجبر بنقصه
بزيادة قيمته لان له مقدارا وهو المثل فاوجبه كما لو خصي عبدا فزادت
قيمه فانه يضمن قيمته او نقصت **قيمه** دون عينه **لزمه ارش او**
ها او او نقصت العين والقيمة معا **عزم الزاهب ورد الباقي مع ارش**
نقصه اي نقص قيمته كما لو كان صاعا يساوي درهما فرجع باعلايه
الى نصف صاع يساوي اقل من نصف درهم فان لم تنقص قيمة الباقي فلا
ارش وان لم ينقص واحد منها فلا شيء غير الرد ولو عصب عصير فاغلاه
فنقصت عينه لم يضمن مثل الزاهب لان الزاهب منه ما يده لا قيمة لها
والزاهب من الدهن دهن متقوم **ولا يجبر من طار نقص هذا** حصل
قبله كان عصب بقره سمينة فنهزلت ثم سمئت عند لان السم في
غير الاول **وعبر نسيان صنعة** عند **ترعها** عنده قال ابن الرقعة
او عند المالك لانه لا يعد متجورا عرفا **لا تعلم صنعة احري** فلا يجبر
لنسيان تلك الاختلاف الا غراض **ولو عصب عصيرا فخم ثم غلله رده**
للمالك لانه عين ماله **مع ارش** لنقصه بان كانت قيمته انقص من
قيمة العصير كحصوله في يد فان لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير

الرد فان عجزوا لم يتخلل رد مثله من العصور ولزم الغاصب لاداة قال الشيخ
 ولو جعلت المحترمة بين المالك محترمة بين الغاصب لكان جازيا وما
 قالا متجدا **او عجزوا فقتلت او جلد ميتة فربما رد بها المعصوب**
 منه لانها فرع ما اختص به فيضمنها الغاصب **فصل**
 فيما يطرا على المعصوب من زيادة وعجزها **زيادة المعصوب ان كانت**
اثرا كقسارة لتوب وطحن لير فلا شئ لغاصب بسببها لتعديدها
 وبهذا فارق المفلس حيث يشارك البايع كما مر **وازالها ان امكن زوالها**
 كان ضاع النقرة حليا او ضرب النحاس **ابا بطلب من المالك او لعرضه**
 اي الغاصب كان يكون ضربه دراهم بخلاف ان السلطان او على غير
 عياره فخاف التعزير وقول او لعرضه من زيادتي **ولزمه** مع اجز
 المثل **ارشش نقص** لقيمته قبل الزيادة سواء حصل النقص بها ام بازالتها
 وظاهر انه لو لم يكن له عرض في الازالة سوى عدم لزوم **ارشش** منحه
 المالك منها وبراءه منه امتنع عليه وسقط عنه الارش وحجج بها
 ذكر ما لو انتفى الطلب والعرض فبمنع عليه الازالة فان ازال لزمه
 الارش وما لو وجد احدها وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة
 بسببها فلا يلزمه ارش النقص **كانت زيادته عينا كبناء وعراس**
كلف الفلح لها من الارض واعادتها كما كانت **والارشش** لنقصها ان
 نقصت مع اجرة المثل وقولي والارشش من زيادتي **وان صبغ الغاصب**
التوب بصبغة وامكن فصله كلفه اي الفصل كما في البناء والعراس

وظاهر ان المالك اذا رضى بالتبقي في المسيلتين لا يكلف الغاصب ذلك
 بل يجوز له **والا** اي وان لم يكن فصله **فان نقصت قيمته لزمه ارش**
 للنقص كحصوله بفعله **او زادت** قيمته بالصبيغ **اشتركا** في التوب
 بالنسبة فاذا كانت قيمته قبل الصبيغ عشرة وبعد خمسة عشر
 فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وان كانت قيمة صبغه قبل
 استعماله عشرة وان صبغه توبها فلا شئ له وليس المراد اشتراك
 على جهة الشبوع بل احدها بتوبه والاخر بصبغه كما ان كره جمع
 من الاصحاب قال الاسنوي ومن قوايده انه لو زادت قيمة
 احدها فاز به صاحبه قال في الروضة كاصلاها اطلق الجمهور
 المسئلة وفي الشامل والشمه ان نقص لا يخاف من سعال الثياب بالنقص
 على التوب او سعر الصبيغ او بسبب الصنعة فعلى الصبيغ وان زاد
 سعرا حدها بارتفاعه فالزيادة لصاحبه او بسبب الصنعة فهي
 بينها فيمكن تنزيل الاطلاق عليه انتهي وحكي ابن الرفعة هذا
 التفصيل عن القاضيين حميين وابي الطيب وغيره عن ابن سريج
 وسليم وحزم بصبغة صبغ غيره فان كان صبغ ثالث فالحكم
 كذلك او صبغ مالك التوب فلا شئ فيه الا اشتراكا وبزيادة
 قيمته ونقصها ما لو لم تزد قيمته ولم تنقص فلا شئ للغاصب ولا
 عليه **ولو خلط مخصوبا بغيره وامكن تمييزه** منه كبرابيض باحمر
 او لبشعير **لزمه** تمييزه وان شق عليه **والا** اي وان لم يكن تمييزه كوت

بزيته او بشير يحمي **فكالف** سوا خلطه بمثلها ام باجود ام بارد افلام الك
 تغرمة **وله** اي للغاصب ان يعطيه منه اي من المخلوط ان خلطه
 اي المعصوب بمثلها **او باجود** دون الادرا الا ان يرضى به ولا ارش له
 وقولي وله الى اخره من زيادتي **ولو عصف خشبة مثالا وبني عليها**
او ارجماق سفينة ولم تعفن ولم يخف من اخراجها تلف معصوم
 من نفس او مال او غيرها **كلف اخراجها** وردها الى مالكها وارش نقصها
 ان نقصت مع اجرة المثل فان عفنت بحيث لو اخرجت لم يكن لها قيمة فهي
 كالتالفة او خيف من اخراجها ما ذكر كان كانت اسفل السفينة وهي
 في حجة البحر فيصير المالك الى ان يزول الخوف كان تصل السفينة الى الشط
 وياخذ القيمة للخلولة وخرج بالمعصوم غيره كالخزني وماله الثقيل
 بلم تعفن في الصورتين **وبلم يخف تلف معصوم** في الاولى من زيادتي
ولو وطى الغاصب امة معصومة خذرا ان منها بان كان عالما بالتحريم
 مختارا او من عيابه له وبعده سلامة ولشفاق بها من العلم **او جبر**
 على الواطى ولو زانيا **لم تكن زانية** والا فلا مهران لا مهر لغيري وكالزانية
 من ثمة ماتت على ردها ولو كانت بكر الزمة ارش بكارة مع مهر ثيب
ولو طى مشتريه اي من الغاصب **كوطيه** في الحرد والمهر وارش الكارة
 فيحمل الزاني ويجب على الواطى المهران **لم تكن زانية** وارش الكارة وان
 اجلبها اي الغاصب او المشتري منه **بن نافا** الولد رقيق للسيل غير
 نسيب لانه من زنا او غيره **فخر نسيب** للشبهة **وعليه قيمة** لتقوية

رقه بظنه **وقت انفصاله حيا** للسيد لان التقويم قبله غير ممكن **وقد**
 المشتري **على الغاصب بها** لانه عن بيع له وخرج بزيادتي حيا مالم
 انفصل ميتا فان انفصل بالاجانية فلا قيمة عليه او بجانية فعلى الجانية
 ضمانه وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق
 المنفصل ميتا بجانية وفي ضمان الغاصب له بالاجانية وجهان احدهما
 وهو الا وجد نعم لثبوت اليد عليه تبعا لامة ومثله المشتري منه
 ويضمنه بغيره وقت انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة امة
 كما يضمن الجاني الحر بغيره عبد او امة كما يعلم ذلك مما باتى في كتاب
 الجناية فيضمن المالك للغاصب والمشتري منه بذلك وسياتي ثم ان
 بدل الجاني المجنى عليه تجارة العاقلة وقولي ولو وطى الى اخره اولى مما
 عبر به **ويرجع** عليه ايضا **بارش نقص بنائه وعراسه** اذا قلعهما
 المالك لانه عن البيع **لا يغرم** بالثمن **عنده او تعين** المعصوب
عنده اي المشتري فلا يرجع به اذا عزمه المالك على الغاصب لان الشرا
 عقد ضمان وانما يرجع عليه بالثمن **او يغرم** **منفعة استوفاه**
 كالسكنى والركوب والوطى لانه استوفى مقابله بخلاف عزم منفعة
 لم يستوفها لانه لم يملكها ولا التزم ضمانها **وكل مال وعزمه المشتري**
رجع به على الغاصب كقيمة الولد واجرة المنفعة الفايضة تحت يد
لو عزمه الغاصب ابتداء **لم يرجع به** على المشتري **وما لا يرجع**
 اي وكما لو عزمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كاجرة منفعة

استوفاهما لو عزمه الغاصب ابتداء يرجع به على المشتري نعم لو عزم قيمته
العين وقت الغصب لكونها أكثر لم يرجع بالزائد على الأقل من قيمته
وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري ولذا لا
يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يعزم
الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور وكل ما **انبتت** بنون فهو حق
فتكون **يد** على **يد غاصب** فكشتر في الضابط المذكور في الرجوع عليه
كاشف
باسكان الفا وحكي ضمها وهي لغة الضم وشرعاً حق تملك قهري
يثبت المشتري القدر لم على الحادث فيما ملك بعوض والاصل فيها خبر
النجاري عن جابر رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحذر ود صرفت الطرق فلا شفعة
وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط والمعنى فيه دفع ضرر مونة
القسم واستحداث الموافق كالمصعد والمنور والبالوعة في الحكة
الصافية إليه والربع المنزل والحائط البستان **امكانها** ثلاثة
أحدها ما حوز منه وما حوز والصيغة انما تجب في التملك كما
سبق في **وشرط فيه** أي في الماخون ان يكون أرضاً بنا بها كسج
وغيره غير موبر وبقاوتها وجه من ابواب وغيرها غير **خومر** كجري
نهر لا عني عنه فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في شجر
افرد بالبيع او بيع مع مغرسه فقط ولا في شجر حاف شرط دخوله في

بيع أرض لا تنفك التبعية ولا في خومر دار لا عني عنه فلو باع داره وله
شريك في مهرها الذي لا عني عنه فلا شفعة فيه حد من الأضرار
بالمشتري بخلاف ما لو كان له عنه عني بأن كان للدار مخرأوا أمكنه
أحداث مهرها إلى شارع أو نحوه وتغييره بغير إلى آخره اعم بما عبر به
وان يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلى دم فلا شفعة
فيما لم يملك وان جرى سبب ملكه كالجعل قبل الغرأ من العمل ولا فيما ملك بغير
عوض كإرث ووصية وهدية للأثواب وقيل لأصل الملك بالزوم وهو مضر
أو لا حاجة إليه لثبوت الشفعة في مدق حيا للمشتري كما سبق في وعلم
ثبوتها في مدق حيا للبايع أو حيا رها كما سبق في لعدم الملك الطارئة لعدم
الزوم **وان لا يبطل نفعة المقصود منه لو قسم** بأن يكون بحيث ينتفع
به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها **كطاحون وحام**
بقيد زنده بقولي **كبيرين** وذلك لأن عدة ثبوت الشفعة في المنقسم كما
مردف ضرر مونة القسمة والحاجة إلى أفراد الحصة الصافية للشريك بالزوم
وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يجلس
صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشرع على اخذ منه بخلاف
ما يبطل نفعة المقصود منه لو قسم كطاحون وحام صغيرين وبذلك
علم أن الشفعة تثبت للمالك عيش دار صغيرين ان باع شريكه بغيره كما حكم
لأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني وشرط في **أخذ صونه** شريكاً ولو
مكاتباً وغيره أقل كسجد له شقص لم يوقف فباع شريكه يأخذ له النافذ

بالشفعة فلا شفعة لغيره كجاء **شرط في الماخوز منه آخر سبب ملكه**
عن سبب ملك الآخذ فلو باع أحد شر يكتن نصيبه بشرط الخيار له فباع
الأخر نصيبه في زمن الخيار بيع بت فالشفعة للمشتري الأول أن لا يشفع
بأبعد لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني لا الثاني وأن تأخر عن ملكه
ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول وكن الوبا عامر بتا بشرط
الخيار له دون المشتري سواء أجازا معا أم أحدهما قبل الآخر بخلاف ما لو
اشترى اثنين إذا أو بعضهما معا فلا شفعة أحدهما على الآخر لعدم سبق
وبما تقرر علم أن تعبير سبب ملك أو من تعبيرة كغيره بالملك **فلو**
هو أعم من قوله شرط في البيع **خيار** أي خيار مجلس أو شرط **لبيع** ولو مع
المشتري **لم يثبت** أي الشفعة **الأبعد لزوم** للبيع لئلا ينقطع خيار البيع
وليحصل الملك أو ثبت **لمشتري فقط** في البيع **ثبتت** أي الشفعة إذا حق
لغيره في الخيار **ولا يرد** المشتري المبيع **يعيب** به أن ركن **به الشفيع** لأن
حق الشفيع سابق عليه لثبوته بالبيع ولأن عرض المشتري وصوله إلى
التمن وهو حاصل بأخذ الشفيع **ولو كان لمشتري حصته** في أرض كان كانت
بين ثلاثة أثلاثا فباع أحدهم نصيبه لأحد صاحبيه **اشترى مع الشفيع**
في المبيع بقدر حصته لا ستوايهما في الشركة فيأخذ الشفيع في المثال السلبي
لجميع المبيع كما لو كان المشتري أجنبيا **ولا بشرط** ثبوت أي الشفعة
وهو مراد الأصل كغير بقوله **ولا يشترط** في الهلاك **حكم** به من حاكم
لثبوتها بالنص **ولا حضور** من كالمبيع **ولا حضور** **مشتري** ولا رضا كالمرد

بغير

فزان

بشعيب **وشرط في ملكه بأكارية** **شفيع المشتري** وعلمه بالتمن كما يعلم
بما سياتي كالشعبي وليس للمشتري منعه من رويته **وشرط فيه** أيضا
لفظ يتعبر به أي بالملك وفي معناه ما مر في الضمان **كملكك أو أخذت**
بالشفعة مع قبض **مشتري** كقبض المبيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه
خلى الشفيع بينهما أو رفع الأمر إلى حاكم أو مع **رضا** **بذمة** أي يكون التمن
في ذمة **شفيع** **ولا يرد** أو مع **حكم** **له** **بها** أي بالشفعة إذا حضر مجلسه
وأثبت حقه فيها وطالبه وخرج برزاق ولا رية ما لو كان بالمبيع صناع ذهب
أو فضة والتمن من الآخر لم يكف الرضى يكون التمن في الذمة بل يعتبر التفاضل
كما هو معلوم من باب الربا وخرج بالثلاثة المذكورة الأشهاد بالأخذ بالشفعة
فلا يملك به وإن لم يرح فيه في الروضة شيئا وإذا أتم ملكه بغيره لا يملكه
لم يكن له أن يتسله حتى يورى التمن وإذا لم يحضر التمن وقت التملك أهمل
الثلاثة أيام فإن لم يحضر فيها فسخ القاضي ملكه **فصل**
فيما يوجب به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر التمن مع ما يأت
معهم **ياخذ** أي الشفيع الشقص **وعوض** **مثلي** كنقد وحب **عنه** أن
تيسر ولا ببقيمته وفي **مقوم** كعبد ونوب **بقيمته** كما في العصب وتغير
قيمته **وقت العقد** من بيع وزكاح وخلع وغيرها لأنه وقت ثبوت الشفعة
ولأن ما زاد في ملك الماخوز منه وبذلك علم أن الماخوز به في النكاح
والخلع مهر المثل ويجب في المتعة منعة مثله لا مهر مثله لأن
الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها ولو اختلفا في قدر القيمة صدق

وان علم انه متى لم يقصر في الطلب والاخذ سوا اخذ بعين ام لا
 فان كان معينا في العقد احتاج تمل كما جديرا وكخرج ما ذكر مستحقا
 خروجه غايبا **ولم يشتر تصرف في الشقص** لانه ملكه **ولشقيق فحده**
ياخذ للشقص سوا كان فيه شفعة كبيع ام لا كوقف وهبة لان
 حقه سابق على هذا التصرف **وله احد باقية شفعة** من التصرف كبيع
 لذلك ولانه ربما كان العوض فيه اقل او من جنس هو عليه **اي سولو**
استحقها اي الشفعة **جمع اخذوا بقدر الحصة** لان الشفعة
 من مرافق الملك فتقدر بقدره كسبيل الرقيق وهذا ما صحح الشفعة
 ككثير وقيل ياخذون بعد الرد ولا يعتد بجمع من المتأخرين
 وقال الا سمنوي ان الاول خلاف مدعي الشاقي **ولو باع احد شريكين**
بعضهما اعم من قوله نصف **حصته لرجل ثم باقيا لآخر** فالشفعة في البعض
الاول للشريك القديم لا تقراء بالحق **فان عوف عنه** شاركه المشتري الاول في
 البعض الثاني لانه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني فان لم يعف عنه بل
 اخذ لم يشاركه فيه لزال ملكه **ولو عوف احد شقيقين** عن حقه او بعضه
سقط حقه كالقول **واحد الاخر الكال وتركه** فلا يقتصر على حصته لئلا
 يتعطل للشفعة على المشتري او حضر احدها وغاب الاخر **اخر الاخذ**
الى حضور الغائب لعذره فان لا ياخذ ما يوجب منه او اخذ **الخل فاذا**
حضر الغائب شاركه فيه لان الحق لهما فليس للحاضر الاقتضاء **وحصته**
 لئلا يتعطل للشفعة على المشتري لو لم ياخذ الغائب وما استوفاه المتأخرين

١٠٥
 المنافع كالأجرة والتمتع لا يراجه فيه الغائب **وتعدد الشفعة بتعدد**
الصفقة او الشقص وهو من زيادتي فلو اشترى اثنان من واحد شقصا
 او اشتراه واحد اثنان فله الشفعان **واحد شقصين** من دارين فله شفعان
 يتعطل للشفقة على المشتري او واحد شقصين من دارين فله شفعان
 اخذ احدها لانه لا يقضي الى البعض شي واحد في صفقة واحدة
وطالبها اي الشفعة **كرد يعيب** لانه فوري وما يتبعه لا يباح
 تحت لرفع الضرر فيها رعادة ولو بوكيله بعل عليه بالبيع مثلا بالطلب
 او برفع الامر الى الحاكم فلا يضر بخصومة ولا يخل وقتهما وتجبري بما ذكر
 اولى بما عبر به **لاي اشهاد على الطلب** **طريقه او حال** **توكيله** فلا يلزمه
 الا شهادته والنصر به من زيادتي ويفارق نظيره في الرد بالعيب بان
 تسلط الشفعين على الاخذ بالشفعة اقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب
 وبان الاشهاد ثم على الفسخ وهو المقصود وهنا على الطلب وهو وسيلة المقصود
 ويغتفر في التوكيل ما لا يغتفر في المفاضل **فيلزمه اعد ركض وغيبة**
 عن بلد المشتري وقد عجز عن مضيه اليه والرفع الى الحاكم **توكيله** فان عجز
 عنه لزمه **اشهاد** وله تاخير الطلب انتظار ادراك الزرع وحصوله
فان ترك مفروقه منها اي من التوكيل والاشهاد او اخر **لتعديده**
نقد ولو عيب او امراة اخبر بالبيع مثلا او باع حصته ولو جاهد
 بالشفعة او باع بعضها **عالمها** بالشفعة **بطل حقه** لتقصيره في الاولين
 والرابعة ولزوال سبب الشفعة في الثالثة وحرج بالثقة في الثانية

غيره لان خبره غير مقبول وبالعلم في الرابعة وهو من ريادة الجاهل
لعدوه ولا ثقة عدوه التواتر ولو من فسقة او كفار قال ابن الرفعة
وكذلك في الظاهر اما في الباطن فالعبوة بما يقع في نفسه من صدق او كذب
ولو من فاسق كما قاله الماوردي **وكذا يبطل حقه لو اخبر بالبيع**
بقدر فتركه فبان باكثر لانه اذا لم يرغب فيه بالقل فيه اكثر من اولي لان
بان بدونه **اولى المشتري فسلم عليه او بارك له في صفقة** فلا يبطل
حقه بخبرتين كدبه بالزيادة في الاولى والى السلام سنة قبل الكلام
في الثانية وقد يدعى بالبركة لياخذ صفقة مباركة في الثالثة
وتعبري بقدر بدونه اعم مما من تعبيرة بالف ونحو ما يفتي
كتاب القراض مشتق من القرض وهو
القطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها
وتقطع من الرخ ويسمى ايضا مضاربة كما صرح به الاصل ومقارضة
والاصل فيه الاجماع والحاجة واجتهاد الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم
جناح ان تتخافوا فضلا من ربكم وبانه صلى الله عليه وسلم صار بخدمة
بماله الى الشام واتفدت معه عبدها ميسرة والقراض اخذ ما ياتي
توكل ماله يجعل ماله بيد اخر ليخبر فيه والرخ مشترك بينهما وهذا
اول من قول الاصل القراض ان يدفع اليه مالا الى اخره **اركانه**
سنة ماله وعامل وعمل ورج وصيغة ومال وشرط **فيها** اي في المال
كونه نقدا راءهم او دنا بهر حالها معلوما جنسا وقدر او صفة

معين

معين بين عامل فلا يصح على عرض ولو فلو ساوتيرا وحاليا ومنفعة لان
في القراض اغراض العمل فيه غير مضبوط والرخ غير متوق به وانما
جوز الحاجة فاختص بالرج بكل حال وتسهل التجارة به **ولا على**
نقل موشوش ولو راى لا يتفاخروا به نعم ان كان غنمه مستهلكا
جاز قاله الجرجاني **ولا على مجهول** جنسا وقدر او صفة ولا على غير
معين كان قارضة علميا في ذمته من دين او غيره نعم لو قارض على
نقل في ذمته ثم عينه في المجلس صح خلافا للبخاري وكان قارضة على
احد صريتين ولو متساويتين نعم لو علم في المجلس عينه صح بخلاف
مالو علم فيه جنسه وقدره وصفته لا يصح على الاشياء في المطلب **ولا**
يصح بشرط كونه اي المال **بين غيره** اي غير العامل كالمالك لئلا يكون منه
ثم ما اشتراه العامل لانه قد لا يجد عند الحاجة وتغيري بغير اعم
من تعبيرة بالمال **وشرط في المالك ما شرط في موكل** **ووالعامل ما**
شرط في موكل لان القراض توكل وتوكل فيجوز ان يكون المالك اعم
دون العامل ولا يجوز ان يكون احدهما سفيها ولا صبي ولا مجنون
ولو ليهم ان يقارض لهم **وان يستقل** اي العامل **بالعمل** لئلا يتمكن من العمل
متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام
اليد ويصح اعانة مملوك المالك له في العمل ولا بد للملك لانه مال المملوك
عمله تبع المال ولان ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه ان يكون
معلوما بروية او وصف وان شرطت نفقته عليه جاز **وشرط في**

العامل كونه تجارة وان لا يضيغه اي العمل على العامل فلا يبيع على شراير
بطونه ويخبره او عزله ببيعته ويبيعه لان الطن وما معه اعمال
لا تشترى تجارة بل هي اعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض
عليها المشتمل على جملة العوضين للحاجة ولا على شرا متاع معين
كقوله ولا تشتري هذه السلعة ولا على شرا نوع نادر وجودة كقوله
ولا تشتري الا كمال البلق ولا على معاملة شخص معين كقوله ولا تبيع الا زبل
اولا تشتري الامنة ولا ان اقتتت مدة كسنة سوا سكت ام منعه التصرف
ام البيع بعدها لم تشتري لان المتاع والمدة المعينين فلا يبيع فيها
والنادر قد لا يجدو الشخص المعين قد لا يتأتى من جهة ربح في بيع او
شرا فان منعها الشرا فقط بعد مدة كقوله ولا تشتري بعد سنة
لخصوص الاسترباح بالبيع الذي له فعلة بعدها وعمله كما قال الامام
ان تكون المدة يتأتى فيها الشرا العرض الرخ بخلاف نحو ساعة وعلمين
امتناع التافيت امتناع التعليق لان التافيت اسهل منه بدليل احواله
في الاجارة والمساقاة وبتنع ايضا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لمنافاة
عرض الرخ وتعبيري بما ذكرته اولى من تعبيره بما ذكره وشرطي الرخ كونه
لها وكوب معلوم لها بحرية كنصف وتلت فلا يبيع القراض على
احدها معينا او مبيعا الرخ او ان يغيرها منه شيئا لعدم كونه لها
والمشروط للملوك احدها كالمشروط له فيبيع معه في الثانية دون
الاولى او على ان لا يحددها شركة او نصيبا فيه لجهل حصصه العامل او

على

على ان لا يحددها عشرة او ربح نصف لعدم العلم بالجزية ولانه قد لا
يربح غير العشرة او غير ربح ذلك النصف فيفوز احدها بجميع الرخ
او على ان للمالك النصف مثلا لان الرخ فائدة راس المال فهو للمالك
الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شئ منه بخلاف ما لو قال على
ان للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين ما
للعامل والباقي للمالك حكم الاصل وجه في قوله فارضتك والرخ
بيتنا وان كان نصيبين كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمرو وشرط
في الصيغة ما مر فيها في البيع بخامس ان كالا منها عقد معاوضة
كفارضتك او عاملتك في كذا على ان الرخ بيتنا فيقبل العامل لفظا
وتعبري بما ذكر اولى من قوله يشترط ايجاب وقول فصل
في احكام القراض لو قارض العامل اخر ولو بان للمالك
ليشاركه في عمل وربح لم يبيع لان القراض على خلاف القياس وموضعه
ان يعقده المالك والعامل فلا يعدل الى ان يغفل عن ان فان قارضه
بالاذن لينفرد بالرخ والعمل كما لو قارضه المالك بنفسه او بلا
اذن فلا وتصرف الثاني بغير اذن المالك عصب فيضمن بالتصرف
فيه فان اشترى بغير مال القراض لم يبيع شراوه لانه وقضوا له
في دمه له فالرخ الاول من العاملين لان الثاني وكيل عنه وعليه
للتاني اجرة لانه لم يعمل بماله فان عمل بماله كان قال له الاول وكل
الرخ لي فلا اجرة له وظاهر اخطا بما ياتي ان الثاني اذا اشترى في الزمة

ونوى نفسه فالرّخ له ولا اجرة له على الاول **ويجوز تعدد كل من المالك**
والعامل فللمالك ان يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشروط
لهما من الرّخ كان بشرط لا حد لها ثلث الرّخ والاخر الربع او بشرط انها
النصف بالسوية سوا شرط على كل منهما مراجعة الاخرام لا والمالكين
ان يقارضا واحدا ويكون الرّخ بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فلا
شرطا للعامل نصف الرّخ ومال احدهما اثنان ومال الاخر مائة اقتسما
النصف الاخر اثنان فان شرطا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقل كما
علم من قول فيهما مكنونه لهما لما فيه من شرط الرّخ لمن ليس بمالك ولا عامل
وان افسد قراضا صح تصرف العامل لان فيه **والرّخ كله للمالك** لانه
تمام ملكه **وعليه** لانه لم يقل **والرّخ لي اجرة** اي اجرة مثله لانه لم يعمل
بجائنا وقد فانه المسمى وكذا ان علم الفسار كما يوضح من التعليل فان قال
ذلك فلا شئ عليه لرضاه بالعمل بجائنا وطاهر انه اذا اشترى في الدقة
ونوى نفسه فالرّخ له لانه تمام ملكه ولا اجرة له على المالك **وتصرف**
العامل ولو بعرض لانه طريق الاسترباح **بمصلحة** لان العامل في الحقيقة
وكيل **لا بعين فاحش** في بيع او شراء والتفصيل بفاحش من رباي **ولا**
نسبة في ذلك بالادان في العين والنسيئة اما بالادان فيجوز رباي في
تقديرا لا جلا واطلاقه في البيع مسمى الوكيل ونجلا شهاد في البيع
لنسيئة فان تركه ضمن ووجه منع الشرا نسبة انه كما قال الراعي
قل يتلف راس مال فبقي العهد متعلقة بالمالك **ولكل من المالك**

والعامل **رد بعين ان تقدر مصلحة الباقي** ولو مع فقد مصلحة الرد
او رضى الاخر بالعيب لان لكل منهما حقا في المال فان وجدت مصلحة
الباقي امتنع الرد فتعبري بذلك اعم واولى من قوله رد بعين تقتضيه
مصلحة **فان اختلفا فيه فاراده احدها وابه** **الاخر عمل بالمصلحة**
في ذلك لان كلا منهما له حق فان استوى الحال في الرد والباقي ففي
المطلب يرجع الى العامل **ولا يعامل العامل المالك** كان يبيعه شيئا
من مال القراض لان المال له **ولا يشتري بأكثر من مال القراض**
راس مال ورخا ولا يغير جنسه لان المالك لم يادن فيه وتعبري بذلك
اولى من تعبير راس المال **ولا يشتري روج المالك** ذكرنا كان او انبي
ولا من يعتق عليه لكونه بعضه او اقرب هو خريته او كانت امه
مستولدة له وبيعت لكونها موهونة **بالادان** سنة في الثلاث اما اذنه
فيجوز **فان فعل** ذلك بغير اذن **لم يصح** الشرا في غير اولى ولا الزايد
فيها لانه لم يادن في الزايد فيها ولتضرر بانفساخ النكاح وثقوبت
المال في غيرها **الا ان اشترى في دمة يبيع له** اي للعامل وان صح
بالسفارة فعلم انه اذا اشتراه بعين مال القراض لا يصح وخرج بزواج المالك
ومن يعتق عليه روج العامل ومن يعتق عليه فله شرا وهما للقراض
وان ظهر روج ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري بوجه
ومن يعتق عليه لموكله **ولا يسافر بالمال بالادان** لما فيه من الخطر
والتعريض للتلف فلو سافر به ضمنه اما بالادان فيجوز لكن لا يجوز في البحر

الا ينص عليه **ولا يبرأ** هو اعم من قوله ولا ينفق **منه نفسه** حضرا
ولا سفر الا ان له نصيبا من الرزق فلا يستحق شيئا اخر فلو شرط المونة
في العقل فسد **وعليه فعل ما يعتاد** فعله **كطوب ووزن خفيف**
كز هب ومسك عملا بالعادة **وله اكثر الغيرة** اي غير ما عليه فعله
من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا اجر له وما يلزمه فعله لو اكثري
من فعله فلا اجر من ماله **ويملك العامل حصته** من الرزق **نفسه**
لا يظهور لانه لو ملكها بالظهور كان شريكا في المال فيكون النقص حارث
بعد ذلك محسوبا عليها وليس كذلك لكنه انما يستقر ملكه بالقسمه
ان نص راس المال وفتح العقل حتى لو حصل بعد القسمه فقط نقص
جبر بالرزق المقسوم وملكها ويستقر ملكه ايضا بنصوص المال الفسخ
بلا قسمه كما بينته في شرح الروض **والمالك ما حصل من مال قراض كمن**
وتناج وكسبه ومهر وغيرها من ساير الزوايد العينية الحاصلة
بغير تصرف العامل لانه ليس من فوايد التجارة وتعبير بان تراعى
ما عبر به **وجبر بالرزق نقص حصل من رزق او عيب حدث لاقتضا العرف**
ذلك والثانية من زيادتي **او تلف بعضه** باقة سهاوية او جارية
وتعد راحل بدله **بعد تصرف** من العامل ببيع او شراء قبا سا على ما مر
فان تلف بدلك قبله فلا يجبر به بل بحسب راس المال لان العقل لم يملك
بالعمل فان اخذ بدل ذلك استمر القراض فيه ولكل منها الخاصة ان
كان في المال رزق والا فللمالك فقط وخرج بتلف بعضه تلف كله فان

109
القراض يرتفع سواء كان التلف باقة ام باللاف المالك ام العامل
ام اجنبي لكن يستقر نصيب العامل من الرزق في الثانية ويبقى القراض
في الاول ان اخذ في الرابعة وجئت الشفهان في الثالثة بعد
نقلها ماد كوفتها عن الامام ان العامل كالا جنبي وبه صرح
الموتى و فرق الاول بان للعامل الفسخ فحله **اتلافه** فسخا
للمالك بخلاف الاجنبي **فصل** في بيان ان القراض
جائز من الطرفين وحكم اختلاف العاقدين مع ما ياتي معها
لكل منها فسخه متى شاؤ **ينفسخ بانفسخ به الوكالة** كموت
احدهما وجنونه واعمايه لما مر انه وكيل وتوكل وكذا باشتراط
المالك المال بخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه **ثم بعد**
الفسخ او الانقضاء **يلزم العامل استيفاء الدين** لانه ليس في قبضته
ورد قدر راس المال المثل بان ينقصه على صفته وان كان قد
باعه بنقد على غير صفته او لم يكن رزق لانه في عهده رد راس
المال كما اخذه هذا ان طلب المالك الاستيفاء او التضييض لا
فلا يلزمه ذلك الا ان يكون له عليه وخطه فيه وخرج راس
المال الزايل عليه فلا يلزمه تضييضه كعرج اشتد فيه اثنان
لا يكلف واحد منها بيعه وتعبير بما ذكر اعم واولى مما عبر به
ولو اخذ المالك بعضه قبل ظهور رزق وخسر رجع راس المال للباقي
بعد ما حوز لانه لم يترك في يده غيره فصار كما لو اعطاه له ابتداء

او اخذ بعضه **بعد ظهور ربح** فلما حوز ربح **راس مال** على النسبة
 الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح حتى يقع **بعد مثاله المال**
مائة والربح عشرون واخذ عشرون قبل استيفاء وهو ثلاثة وثلاثون
من الربح لان الربح سلس المال فيستقر للعامل **المشروط له** مائة وهو
 واحد وللثاني ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما بينه الى ثمانين لم
 يسقط ما استقر له فعلم ان باقي الماحوز وهو ستة وعشرون وللثاني
 من راس المال فيعوز الى ثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان اخذ غير ربح
 العامل او برضاؤه وصرحا بالاشاعة او اطلاقا فان فصل الاخرين
 راس المال اختص به او من الربح فكل ذلك لكن يملك العامل ما بينه قد
 حصنته على الاشاعة بنه على ذلك في المطلب **او اخذ بعضه بعد**
ظهور خسر والخسر موزع على الماحوز والباقي فلا يلزم جبر حصنة
 الماحوز لو ربح **بعد مثاله المال مائة والخسر عشرون واخذ عشرون**
فحصنها من الخسر ربع الخسر فكانه احد خمسة وعشرين فيعود راس المال
 الى خمسة وثمانين حتى لو بلغ ثمانين لم ياخذ الجميع بل يقسم الخمسة
 بينها نصفين ان شرط المناصفة **وحلف عامل وعلم ربحه وفي قوله**
 قوله فيصير في ذلك لموافقته فيما نفاه الاصل **وفي شرطه اي للعامل**
 وان كان راعيا **او لقراض** وان كان خاسرا لانه مأمور **وقوله ثم انتهى**
عن شرائه لان الاصل عدم النهي **وفي قدر راس المال** لان الاصل عدم
 ربح الزاين على ما قاله **وفي عوي لالف** لانه مأمور فان ذكر سببه فهو

الاشارة

على

على التفصيل الاتي في الوديعة ولو تلف المال فادعى المالك انه قرض **والعمل**
 انه قراض فالمصدق العامل يمينه كما افق به ابن الصلاح تبعا
 للبخوي لان الاصل عدم الصيانة ولو اقاما بينتين ففي المقدم
 منها وجهان في الروضة بلا ترجيح او جهتها تقدم يمينه
 المالك لان معها رواية علم **وفي عوي رد** للمالك على المالك لانه اشبه
 كالمودع بخلاف نظيره في الميراثين والمستأجر لا ينها فيضها العين
 لمنفعة نفسها والعامل قبضها لمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل
ولو اختلفا في القدر المشروط له كان قال شرطت لي النصف فقال
 المالك بل الثلث **تخالفا** كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن **وله**
 اي للعامل بعد الفسخ **اجرة** لعمله وللمالك الربح كما هو خذ ذلك من
 باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس راس المال
 صدق العامل بيمينه او في انه وكيل او مقارض صدق المالك
 بيمينه ولا اجرة عليه للعامل **كما في المسافة**
 ماحوز من السقي المحتاج اليه فيها غالب لانه اتفق اعمالها واكثرها
 مونة والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين انه صلى الله
 عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر وفي رواية دفع الى يهود خيبر خيلها
 واراضها ليشطروا بخرج منها من ثرا وربع والمعنى فيها ان المالك
 لا شجار قد لا يحسن تعصرها او لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ
 قد لا يملك اشجارا فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولو

العامل

أكثر المال له لزمته الأجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار وتبها
العامل قد عت الحاجة إلى تجوزها وهي أخذ ما يأتي معاملة الشخص
غير على شجر لينتجده بسقي وغيره والتمرة لها **أركانها** ستة
عاقدان مالك وعامل وعمل وثمر وصيغة ومورد وشرط فيه أي
في المورد كونه خلا أو عنيا مرييا معينا بين عامل معروض سالم
بين صلاح ثمره سوا أظهر أم لا فلا تصح على غير خل وعيب استقلاله
كثيف وتقاوع وشمس وصنوبر ويطهر لا تدنوا بجير تعهد أو خلوا عن
العوض مع أنه ليس في معنى الخل ولا على غير مسمى ولا على شيء
أحد البستانين كما في سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير
العامل كان جعل بيد ويد المالك كما في القراض ولا على ورثتي غيره
وتبعده والتمرة بينهما كما لو سلمه بذرا ليزرعه وكان العرس ليس
من عمل المساقاة وضمة إليه يفصلها ولا على ما بدا صلاح ثمره لقوات
معظم الأعمال وقول مرييا معينا من زيارتي وشرط في العاقدين
ما مرفيها في القراض وتقدم بيانه ثم **شريك مالك كاجني**
فتصح مساقاة له أن شرط له زيادة على حصته مما يوحده مملوكي
وشرط في العمل لا بشرط على العاقد ما ليس عليه فلو شرط ذلك كان شرط
على العامل أن يبنى الخديفة أو على المالك وهو من زيارتي تنقية النهر
لم يصح العقد لأنه شرط عقد في عقد ولا في الأول استيجار بعوض مجهول
وأن يقدر أي العمل من معلوم بشرطه **عقاب** كسنة أو أكثر كالأجرة

فلا تصح موبقة ولا مطلقة ولا موقنة بأدراك الثمر للرجل بوقته فانه
يتقدم بارة ويتأخر آخره ولا موقنة برمن لا ينفرد به الشجر غالبا كحل المساقاة
عن العوض ولا أجرة للعامل أن علم أو ظن أنه لا يثمر في ذلك الزمن وأن
استوى الاحتمال أن أو جهل الحال فله أجرته لأنه عمل طامع وإن
كانت المساقاة باطله وشرط في الثمر ما مرفي في الزرع من كونه لها
وكونه معلوما بالجزية وتقدم بيان ذلك ثم **ولمساق في ركنه** أن
يساق غير بخلاف المساق على عينه كما في الأخير وهذا من زيارتي
وشرط في الصيغة ما مرفيها في البيع غير عدم التافيت بقربة
ما مرانقا وهذا من زيارتي **كساقيتك** أو عاملتك على هذا على أن الثمرة بينهما
فيقبل العامل وقول كساقيتك أعم مما عبر به **لا تفصيل أعمال بناحية**
بها عرف غالب في العمل يقيد زيارتي بقولي **عرفاه** أي العاقدان فلا
يشترط فإن لم يكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفاه اشترط **وجمل**
المطلق عليه أي على العرف الغالب الذي عرفوا به وأحيته **وعلى**
العامل عند الإطلاق ما يحتاجه الثمر لصلاحه وتتميمه **ما يتكرر**
من العمل **كل سنة كسقي وتنقية نهر** أي بحري الماء من طين وغر و **و**
اجاجين يقف فيها الماحول الشجر ليشربه شبهت بأجانات العمل
جمع أجانة وتلقم للخل وتنقية حشيش وقضبان مضرة بالشجر
للعب **جرت بمكان** وهو أن ينصب أعوادا ويطلها ويرفعها
عليها **وحفظ الثمر** على الشجرة البذر عن السرقة والشمس والطيور

بان يجعل كل عقول في وعاء يهده المالك كقومة **وجدا** اي قطعه
وتجفيفه فان كلامنا الثلاثة على العامل وان لم تجز به عادة وتقييد
 الروضة كاصلها تصحيح وجوب التجفيف على العامل بخلاف العادة
 به او شرطه ليس بجيد ان التناقض لوجوبه لا يسعه مخالفة العادة او
 الشرط فحمل التصحيح انما هو عند انتفايها وظاهر انه لو جرت عادة بان
 شيئا من ذلك على المالك اتبع **وعلى المالك ما يقصد به حفظ الاصل**
 اي اصل النهر وهو الشجر **ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان البستان وحفر نهر**
 له واصلاح ما انهار من النهر لا يقتضا العرف ذلك وعليه ايضا الاعيان
 وان تكررت كل سنة كطلع التليف **وبذلك العامل حصته من الثمر**
بالظهور له ان عقد قبل ظهوره وهذا من زيادتي وفارق القراض حيث
 لا يملك فيه الزرع الا بالقسمة او ما احدث به كما امر بان الزرع وقاية لراس
 المال والتمليس وقاية للشجر اما اذا عقد بعد ظهوره فملكها
 بالعقد **فصل** في بيان ان المساقاة لازمة وحكم
 هرب العامل والمزارعة والمخابرة في اي المساقاة لازمة
 كالاجارة **فلو هرب العامل** او عجز بمرض أو خوه قبل الفراغ من العمل
 ولو قبل الشروع فيه **وتبرع غيره** من مالكا وغيره **بالعمل** بنفسه
 او بماله فتعبرى بذلك اعم من قوله وانه المالك تبرعا **حق**
العامل لان العقل لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصريح الفسخ **والا**
 اي وان لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم **اكثر الحاكم عليه من عمل**

سنة خمس مائة وثمانين
 سنة خمس مائة وثمانين
 سنة خمس مائة وثمانين

بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل متلا وتعد احصاء من ماله ان
 كان له مال والا اكثرى بوجلي ان تنافي نعم ان كانت المساقاة على العين
 فالذي جزم به صاحب المعين المبنى والينشأ واستظهر غيرها
 انه لا يكثرى عليه لممكن المالك من الفسخ **ثم** ان تعدل اقتراضه
على المالك بنفسه وهذا مع ثم اقتضى ولا شهاد الا على العمل
 زيادتي او **انفق باشتغال** بذلك **شرط فيه من رجوعا** باجرة عمله او بما
 انفق فان لم يشهد كما ان رجوع له وان لم يمكنه الا شهادته
 عذرنا در فان عجز عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ
 وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لها وقول شرط
 فيه رجوعا او لي من قوله ان اراد الرجوع **ولو مات المساق في**
 قبل تمام عمله **وخلف تركه عمل وارثه** اما **سما** بان يكثرى عليه لانه
 حق واجبه على مورثه **او من ماله او بنفسه** ويسلم له المشروط فلا
 يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم المالك بمكينه من العمل بنفسه الا
 اذا كان امينا عارفا بالاعمال فان لم يكن تركه فلولوارث العمل ولا يلزمه
 وخرج بزيادتي في ذمته المساق على عينه فتفسخ بموته كالاجير
 المعين ولا تفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر وياخذ العامل نصيبه
وعجابه عامل فيها اكثر عليه **من ماله مشرف** الى ان يتم العمل فان
لم يتحقق فعامل يكثرى على الخائن من ماله نعم ان كانت المساقاة على
 العين فظاهرا انه لا يكثرى عليه وهو قياس ما مر في اكثر الحاكم عليه

اكثر او اقترض
 عليه من المالك
 او غيره ويؤخذ
 نصيبه من الثمرة
 ان تعدر عليه

اذا هرب وقد نبه عليه الاذني وقول من ماله من زبادي في المشرق
ولو استحق الثمر اي خرج مستحقا كان اوصى به **فله** اي للعامل حيث جهل
 الحال على معاملة **أجرة** لعماله كمن اكثري من يعمل فيها غصبة عمالا
ولا تخرج ثماره ولو تبع للمساقاة **وهي معاملة على ارض ببعض ما يخرج**
منها والبذر من العامل لانه في خبر الصيحين ونجسرى بالمعاملة
 تبع المحرراولي من نجسرا اصل بالعمل **ولا مزارعة وهي كذلك** اي معاملة
 على ارض ببعض ما يخرج منها ولكن **البذر من المالك** لانه في خبر
 مسلم **فلو كان بين الشجر** خلا كان او غنبا فهو اولى من قوله بين
 الشجر **بماض** اي ارض لا زرع فيها ولا شجر وان كثرت البياض **صح** المزارعة
 عليها **مع المساقاة** على الشجر تبع الحاجة الى ذلك وعليه حمل خبر
 الصيحين السابق اول الباب هذا **ان اتخذ عقد واتخذ عامل**
 بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وان تعدد لا يعدم
 الا تخاد في كل منها يخرج المزارعة عن كونها تابعة **وعسر هو الراد**
 بقول الرد حنة واصلها وتعد رافرا **الشجر بالسقي** فان تيسر ذلك
 لم تجز المزارعة لعدم الحاجة **وقد من المساقاة** على المزارعة لتصل
 التبعية **وان تفاوت الجزآن المشروطان** من الثمر والزرع كان شرط
 للعامل نصف الثمر وبيع الزرع فان المزارعة تبع تبعا ومتى فقل شرط
 من الشروط المذكورة لم تبع المزارعة وانما لم تبع المزارعة تبع المزارعة
 لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل

منها

منها مطلقا تبعا لاني المنزرو وغيره قال **والا حارث موث**
 على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا حرا حزي والمذهب
 ما تقر ويجاب عن الدليل المجوز لهما بحمله على المزارعة على جوارها
 تبعا او بالطريق الا في وفي المجاورة على جوارها بالطريق الا في وكا ليا
 فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاء كلام الزوضة كما صلبها
فان افردت المزارعة فالمعامل للمالك لانه المالك للبذر **وعليه السائل**
أجرة عمله والا نده الشاملة لدوايه لطلان العقد وعمله لا يحيط
 سوا سلم الزرع ام تلف باقة او غيرها احدا من نظيره في القراض
 الفاسد وان كان المنقول عن المتولي على نظيره في الشركة الفاسدة
 فيما اذا تلف الزرع باقة انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء
 وصوبه النووي ويفرق بان العامل هنا اشبه به في القراض
 الشريك على ان الرافعي قال في كلام المتولي لا يخفى عدوله عن القضا
 الطاهر **وطريق جعل الغلة لهما** في افراد المزارعة **ولا أجرة كان**
يكترية اي المالك العامل بنصف البذر ومنفعة الارض شايعين
 او بنصفه اي البذر ويعبره نصف الارض شايعين **ليزرع له باقية**
 اي البذر في باقيها اي الارض فيكون لكل منهما نصف المثل شايعا
 لان العامل استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من
 منفعتها بقدر نصيبه من ذلك وافادت زيادتي كان ان طريق ذلك
 لا تنحصر فيما ذكر انما ان يقرض المالك العامل نصف البذر ويجز

كاف

انصف الارض بنصف عمله ونصف منافعه **الاته** ومنها ان يعبره بنصف الارض والبذر منها لكن البذر في هذا ليس كله من المالك وان اوردت الخابرة فالمحل للعامل وعليه للمالك الارض اجرة مثلها وطريق جعل العلة لها ولا اجرة كان يكثر العامل بنصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع الاته او بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع

كتاب الاجارة بكسر الهمزة

اشهر من غيرها وفروعها من اجرة بالملء او اجرة لاجار او يقال اجرة بالقصر اجرة بضم الجيم وكسرها اجرة لغة اسم للاجرة وشرعا تملك منفعة بعوض بشرط نائي والاصل فيها قبل الاجماع اية فان ارضعن لحم وجه الدابة ان الارضاع بالا عقد تبرع لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهرا العقد فتعين وجبوا بخاري انه صل الله عليه وسلم والصدوق رضي الله عنه استاجرا رجلا من بني الدار يقال له عبد الله ابن الاريف وخبر مسلم انه صل الله عليه وسلم نفى عن المزارعة وامر بالمواجزة والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد مركوب ومسكن وخاتم فحوزت لذلك كما يجوز بيع الاعيان

اركانها اربعة **صبغة** و**اجرة** و**منفعة** و**عائد** من مكروم مكثر **وشرط فيه** اي والعائد ما مرفيه **في البيع** وتقدم بيانه ثم لكن لا يشترط هنا اسلام المكثرى لمسلم كما قل منته ثم مع زيادة وتنج اجارة السفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحق قاله الماورى والرويانى كان له

ان علي التوفيق في البيع على كل معلوم والباقي عليه في مرفوعه
ان صلاحه فان التوفيق في البيع على كل معلوم والباقي عليه في مرفوعه

ان

ان يشرع به ولا يصح اكثر العبد نفسه من قبله وان صح شراؤه نفسه منه
كما افتي به النووي بشرط **في الصبغة** ما مرفيه فيه اي في البيع
غير عدم التاقية كاجرتك او اكرتلك هذا او منافعه او ملكتكها
سنة بعد اقبيل المكثرى لا بعثتها اي منافعه سنة بكر الا لفظ
البيع وضع لتملك العين فلا يستعمل في المنفعة كما لا يستعمل لفظ
الاجارة في البيع لكن ينبغي ان يكون كناية وكلفظ البيع لفظ الشراء
وهو ظاهر وسنة فيما ذكره ليس معنوية فيه بل كناية لانه انما
ورمته يسير بل لمقدرا جرتك وانتفع به سنة كما قيل في قوله
تعالى فاما نكاح الدماء عام ان التقدير بالثقة مائة عام وتعبيره
بما ذكره في ما عبر به **وترد** الاجارة **على عين** كاجار **معين** من عقار
ورقيق وخوها **كاكثرينك** **بكر** سنة واجارة العقار لا يكون الا على
عين **وعلى دمة** كاجارة موصوف من دابة وخوها لجل مثلا **والزام**
دمنة عملا كخباطة وبنو مورد الاجارة المنفعة لا العين على الاصح
سواء ردت على العين ام على الدمة قال الشيخان والحلاوي لفظ اورد
الاسنوي له فوايل **وشرط في الاجارة ما مرفي الثمن** فبشرط كونها
معلومة جنسا وقدر او صفة الا ان تكون معينة فكفي رويتها
فلا تصح اجارة دار او دابة **بعارة** **وعلف** بسكون اللام وفروعها وهي
بالفهم ما يعلف به الجهد في ذلك فان ذكر معلوما وان لم يخرج العقد
في صرفه في العارة او العلف تحت قال ابن الرضعة ولم يخرجوه عن الحار

الكلب الصبي ان قلنا العلف هو العلف بالمال
من اجارة ما الحاجة فيل يفسد واجارة
الكلب الصبي ان قلنا العلف هو العلف بالمال

ان يشرع به ولا يصح اكثر العبد نفسه من قبله وان صح شراؤه نفسه منه
كما افتي به النووي بشرط **في الصبغة** ما مرفيه فيه اي في البيع
غير عدم التاقية كاجرتك او اكرتلك هذا او منافعه او ملكتكها
سنة بعد اقبيل المكثرى لا بعثتها اي منافعه سنة بكر الا لفظ
البيع وضع لتملك العين فلا يستعمل في المنفعة كما لا يستعمل لفظ
الاجارة في البيع لكن ينبغي ان يكون كناية وكلفظ البيع لفظ الشراء
وهو ظاهر وسنة فيما ذكره ليس معنوية فيه بل كناية لانه انما
ورمته يسير بل لمقدرا جرتك وانتفع به سنة كما قيل في قوله
تعالى فاما نكاح الدماء عام ان التقدير بالثقة مائة عام وتعبيره
بما ذكره في ما عبر به **وترد** الاجارة **على عين** كاجار **معين** من عقار
ورقيق وخوها **كاكثرينك** **بكر** سنة واجارة العقار لا يكون الا على
عين **وعلى دمة** كاجارة موصوف من دابة وخوها لجل مثلا **والزام**
دمنة عملا كخباطة وبنو مورد الاجارة المنفعة لا العين على الاصح
سواء ردت على العين ام على الدمة قال الشيخان والحلاوي لفظ اورد
الاسنوي له فوايل **وشرط في الاجارة ما مرفي الثمن** فبشرط كونها
معلومة جنسا وقدر او صفة الا ان تكون معينة فكفي رويتها
فلا تصح اجارة دار او دابة **بعارة** **وعلف** بسكون اللام وفروعها وهي
بالفهم ما يعلف به الجهد في ذلك فان ذكر معلوما وان لم يخرج العقد
في صرفه في العارة او العلف تحت قال ابن الرضعة ولم يخرجوه عن الحار

الاسنوي
قوله لكن لم تحت
ان لفظ البيع صريح وفيه
الادري وغيره لا يفسد
من البيع ابن حجر واعتقد
الربا ومن ان لا يصح ولا كونه
لان اول اللفظ بيان في اخره
فان تحت يقتضي التاميد
وسنة يقتضي التاقية
فتا في كلفظ الاباحة
بكر فان الاباحة موصوف
للتعليق بها وبكرها
بشأنه زيادي

ان علي التوفيق في البيع على كل معلوم والباقي عليه في مرفوعه
ان صلاحه فان التوفيق في البيع على كل معلوم والباقي عليه في مرفوعه

القابض والمقبض منه لو قوعه ضمنا **والسلخ** شاة **بجلد لها ولاطن**
 لبر مثالا **بعض رقيق** منه كئلته للجعل شحانة الجلد وبقر الدقيق
 ولعدم القدرة على الاجرة حاله في معنى الدقيق الخاله **وتهم اجارة**
 امرأة مثالا **بعض رقيق** حاله **ارضاع بافيه** للعلم بالاجرة والعجل
 المكتري له انما وقع وملاك غير المكتري تبعا بخلاف مالوا اكثرها ببعضه
 بعد الفطام لارضاع بافيه للجعل بالاجرة اذ ذاك وبخلاف مالوا اكثرها
 لارضاع كله ببعضه حالا او بعد الفطام لو وقع العمل في مجزئ المكتري
 فصد افيها والجعل بالاجرة في الثاني هكذا افهم هذا المقام وقد
 بسطت الكلام عليه في شرح الروض وتعبير به بارضاع بافيه اولى من
 تعبيرة بارضاع رقيقه **وهي اجارة دمة كراس مالها**
 لا تسلم في المنافع فيجب قبضها في المجلس ولا يبرأ منها ولا يستبدل
 عنها ولا يحال بها ولا عليها ولا توجل وان عقدت بغير لفظ السلام
 فتعبري بذلك اعم من قوله وليشترط في اجارة الدمة تسليم الاجرة
 في المجلس **وهي اجارة عين كمن** فلا يجزئ قبضها في المجلس مطلقا ولو
 ان كانت في الدمة الا برأ منها والاستبدال عنها والكوالة بها وعليها
 وتأجيلها وتجهل ان كانت كذلك واطلقت وتلك بالعقل مطلقا **لكن**
ملكها يكون ملكا **مراعي** بمعنى انه كما مضى من على السلامة بان ان
 الموجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكتري العين
 او عرضت عليه فامتنع **فلا يستقر كلها الا بقبض المدة** سواء استقر المكتري

ام لا تلف المتفحة تحت يده وقوى كمن الى اخره اولى ما عبر به **وبستقر**
في اجارة فاسدة اجرة مثل ما يستقر به مسمى في صحبة سواء كان مثل
 المسمى ام اقل ام اكثر وحزم بزيارتي **غالب** التخلية في العقار
 والوضع بين يدي المكتري والعرض عليه وامتناعه من القبض
 الى انقضاء المدة فلا يستقر بها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى
 في الصحة **وشرط في المنفعة كونها متقوية** اي لها قيمة **معلومة**
 عينا وقدر او صفة **مفردة التسليم** حسا وشرعا **واقعة للمكتري**
لا تضمن استيفاء عين قصد بان لا يتضمنه العقد **فلا يصح اكثر الشخص**
لما لا يتعب كلمة بيع وان روجت السلعة اذ لا قيمة له **ولا اكرا**
نقد اي دراهم او رتابيرو ولو للتربس **ولا كلب** ولو لصيد لان منافعها
 لا تقابل بمال وبذلك في مقابلتها **نيل** **ولا محمول** كاحد العبد من
 وكتوب **ولا معصوب** لعين من هو بيده ولا يقدر على زعده عقبة العقد
ولا اعمى لحفظ اي حفظ ما يحتاج الى نظره **الاجارة على عينه** **ولا ارض لزراعة**
لا مالها **دايم** **ولا غالب** **بكتبتها** كمن لم يعتاد وما تلح بجمع بغير حو
ولا شخص لقلع **من صحبة** **لغير قود** **ولا طابق** ونفسا **مسلمه** **لخدمة**
مسجد **ولا حرة** **منكوحة** **بغير اذن زوجها** **والاجارة عينية** فيها
 وذلك لعدم القدرة على تسليم المنفعة حسا وشرعا او احدهما بخلاف
 اكثر اعمى لعين ما ذكر واكثر ارض **للاجرة** لها ما داريم او غالب
 يكفيها واكثر شخص لقلع سن وحنة او صحبة لقود واكثر احا

ولا ابق م

زمنية كخدمة مسجدان امنت الثلوث واكثر امة ولو منكوحة
 وبغير ان زوجها او حرة ولو منكوحة بادنه لوجود الازن في هذه
 ولعدم اشتغال الامة بزوجه جميع الليل والنهار في التي قبلها
 والتقييل بالمسألة وبالحرة من يادى **ولا اكثر العبارة تحب فيها**
نية لها او لم تعلمها **ولم تقبل نية** على العلوات واما منهن لان
 المنفعة لم تقع في ذلك للمكثري بل للمكثري **ولا اكثر مسلم** ولو قضا
لنحو جهاد مما لا ينضبط كالقضاء والندريس والاعانة في مسائل
 معينة لتعد رضى بذلك ولا في الجهاد اذا حضر الصف تعين
 عليه بخلاف عبارة لا تحب فيها نية وليست بخوجه كاذبان
 وتخير ميت وتعلم قزان فيصح الاكثر الها نعم لا يعم الاكثر
 لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قاله الماوردي ومثله
 زيارة ساير ما تشق زيارته وبخلاف عبارة تحب فيها نية وتقبل
 النية كج وعمرة وزكاة وكفارة فيصح الاكثر الها كما علم من
 ابوابها وقول فيها نية او لم يبق قوله لها نية وقول لم تقبل نية
 او لم يبق قوله الاجح وتفرقة زكاة وخوم زيادى **ولا اكثر استكان**
لثمة لان الاعيان لا يملك بعقل الاجاق فقصدا الجلافها تبعاتها في
 الاكثر الارضاع وسياق وهذا خرج بقول لا تنضم استيفاء
 عين قصدا والتصرع بكل منها من زيادى **وصح تاجيلها** اي المنفعة
 في اجارة زمة كالزمت ذملا حمل كذا الى مكة عزوة شهر كذا

لاسلم

كالسلم الموجل لا في اجارة عين فلا يعم الاكثر المنفعة قابلة كاجارة
 دار سنة او لها من الغد كبيع العين على ان يسلمها غدا **ولكن صح**
كراها مالكا منفعتها مدة نية لا اتصال المدين فدخل في ذلك
 ما لو اجرها لزيد مدة فاجرها لزيد لعمرو تلك المدة فيصح ليجارها
 مدة نية لها من عمرو لانه المالك لمنفعتها لا من زيد خلافا للفعال
 وكلام الاصل بوافقه فتعبرى بمالك المنفعة اولى من تعبره
 بالمستأجر **وصح كرا العقب** اي النوب **بان يوجرد آية لرجل**
ليركبها بعض الطريق اي والموجر يركبها البعض الاخر تناوبا
او يوجرها لرجلين ليركب كل منهما زما تناوبا **وبين البعض**
 في الصورتين ان لم يكن عارة ثم يقتسم المكثري والمكثري في الاولى
 او المكثريان في الثانية الركوب على الوجه المبين او المعتاد كفرسخ
 وفرسخ ويوم ويوم وليس لحدما طلب الركوب ثلاثة والمشي
 ثلاثة المشقة وصح ذلك مع اشتماله على ليجار زمن مستقبل
 لان التاخير الواقع فيه من ضرورة الفسدة فان لم يبين البعض
 ولا عارة كان قال المكثري اركبها زما ويركبها المكثري زما
 لم يعم ولو اجرها لثنين وسكت عن التعاقب صح ان احتملت
 ركوبها جميعا والا فيرجع للمهاجرة قاله المتولي في تناوبا
 فمن يركب اولا اقرع بينها وكذا يعم ليجار الشخص نفسه ليجار
 عن غيره اجارة عين قبل وقت الحج ان لم يأت الا تيان به من بلدا

العقد الا بالسير قبله وكان يتهيأ للخروج عقبه واجار دار مشحونة
بامتعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل باجرة **وتقدر المنفعة بدين**
كسكني لدار مثلاً **وتعلم** لقرآن مثلاً **سنة** **ويحمل عمل** وهو المزار
بقوله **يعمل كركوب** لرابية **المكدة** **تعلم** **معين** من قرآن وغيره
كسورة طه **وخياطة** **والثوب** فلو قال للخطيط ان يوبى لم يبح بالشرط
ان يبين ما يريد من الثوب من قديم وغيره وان يبين نوع الخياطة
او رومية او فارسية الا ان تقرر عادة بنوع فحمل المطلق عليه
لا يباع اي بالزمن وحمل العمل **كاكثر نيك** **لخطة النهار** لان العمل قد يتقدم
وقد يتأخر نعم ان قصد التقدير بالمحل وذكر النهار للتجمل فينبغي ان يبح
ويبح فيها اذا كان الثوب صغيرا مما يفرع عادة في دون النهار كما
ذكره السبكي وغيره بل يصح عليه الشافعي في البويطي وقال انه افضل
من عدم ذكر الزمن **وبين في بناء** اي في اكثر الشخص للبناء على محل
ارض كان او غيرها **محملة وقدره** طوله وعرضه وارتفاعه **وصفته** من
كونه منقذ القيوفا او مسما بحجر او لبن او اجرا وغيره **ان قدر يحمل**
للعمل اختلاف العرض بذلك فان قدر به من لم يجهز الى بيان غير الصفة
ورظهر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره ولو اكثر محالا للبناء عليه
استلزم بيان الامور المذكورة ايضا ان كان على غير ارض كسقف والا
فغير الارتفاع والصفة لان الارض تحمل كل شئ بخلاف غيرها وتعتبر
بالصفة اعم من تعبير بما يبنى به وظاهر ان محل ذلك فيما يبنى به ان الم

117
يكن حاضرا والا فمشاهدته كافية عن وصفه **وبين في ارض**
صالحه لبناء وزراعة وعزس احدها المكتوى له منها لان ضررها
اللاحق للارض مختلف **ولو يدون** بيان **افزاده** كان يقول اجر ثلثها
للزراعة فيصح ويرزح ماشا لان ضرر اختلاف الزرع يسير ويجوز
بما ذكره رسالم مما اوجهه كلامه من اشتراط بيان افزاد البناء
والعزاس **ولو قال للتفيع بها** **ما شئت او ان شئت فزرع او اغرس**
هم ويصنع في الاولى ماشا وفي الثانية ماشا من زرع او عزس لرضي
الموجبه **وشرط في اجارة دابة لركوب** اجارة عين او دابة
معرفة الراكب وما يركب عليه من نحو حمل وقت وسرج **والحالة انه**
لم يطرده فيه عرف **وتحش تفاوته** وهو ان ما يركب عليه **له** اي للراكب
ومعرفة معايق كسفرة وقدر وصح واربقي **شرط حملها بروية**
لثلاثة **وصفتهم** لها مع **وزن الاخيرين** فان اطردها يركب عليه
عرف او لم يكن للراكب فلا حاجة الى معرفته وحمل في الاولى على العرف
ويركبه الموجر في الثانية على ما يلزمه مما لا يوقى ولم يطرده عرف
مع اعتبار الوزن في الاخيرين من ارباقي **فان لم يشرط حملها**
لم يستحق بنائها مع بشرط للفعول ان حملها لا يختلف الناس فيه
وشرط في اجارة دابة عين لركوب او حمل مع قدرتها
على الدروية **الدابة** كما في البيع **وشرط في اجارتها اجارة**
دابة لركوب **دكر جنس** لها كابل او خيل **ونوع** كخاني او عرب

وزكورة او انودة وصفة سير لها من كونها معلومة او جرا او
 قوطو فالان الاعراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة ان الذكر
 اخوي والا نتي اسهل والا جنزة من زيادي **وشرط فيها** اي في اجازة
 العين والذمة **له** اي للركوب **د كرتد سرك** وهو السير ليل
 وهذا من زيادي **او قدر ثاويب** وهو السير نهارا **حيث لم يطرد عرف**
 فان اطرد عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه اتبع **وشرط في اجازة**
 العين والذمة **محمل روية محمول** ان حضرا **وامتجانه بيد** كذلك كان
 كان بطرف او حجرا في ظلمة تخميناً لوزنه **او تقدره** حضرا او غاب بكيل
 في مكيل ووزن في موزون او مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء وفي
 واحصر **و كرجس مكمل** لا اختلاف ناشئ في الدابة كما في الملح
 والذرة وحزج بزيادي مكيل الموزون فلا يشترط د كرجس
 فلو قال اجر تكها التحال عليها مائة رطل ولو بدون مما شئت صح ويكون
 رضى منه باضرا الاجناس ولو قال عشرة اقفة مما شئت فالمفهوم
 من كلام اي فرج السرجسي انه لا يرضى عن د كرجس لا اختلاف
 الاجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل **قال** الرافعي لكن
 يجوز ان يجعل ذلك رضى بالثقل الاجناس كما جعل في الوزن رضى باضرا
 الاجناس **قال** الروضة الصواب قول السرجسي والفرق ظاهر
 فان اختلاف الثايل جعل الاستواء في الوزن ليس بخلاف الكيل
 وابن ثقل الملح من ثقل الذرة **وشرط في اجازة د كرجس** محمول خارج كرجس

د كرجس دابة وصفتها صيانة له وفي معنى ذلك كما قال القاضي
 ان يكون بالطريق وحلا وطين اما حمل غيره فلا يشترط ذلك بخلاف
 ما مر في اجازة الذمة للركوب لان المقصود هنا تحصيل المنافع في
 الموضع المشروط فلا يختلف العرض بحال حامله **وتصح** الاجارة
كحصانة ولا رضاع ولا يتبع احدها الاخر الاجارة لا فراكل منها
 بالعقد **وتصح لها** معا ولا يتقدر ذلك بالمحل بل بالزمان وتجب تعيين
 الرضيع بالروية لا اختلاف العرض باختلاف حاله وتعين محل الرضاع
 من عين المكسري او بيت المرضعة لا اختلاف العرض بذلك فهو بينهما
 اسهل عليها وبنيته اشد وثوقا به **فان انقطع اللبن** الاجارة
 لها **الفسخ العقد في الارضاع** دون الحصانة عملا بتفريق الصفقة
 ولان كلا منها مقصود فيسقط قسط الارضاع من الاجرة **والحصانة**
 الكبرى **تربيه ضمي** ارجنسه الصادق بالذکر وغيره **بما يصلح**
 كتعجيل بحبل جسد وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد
 وتحريكه لينام وحواها مما يحتاجه والارضاع وبسبب الحصانة الصغرى
 ان تلقه بعد وضعه في حجرها مثالا الشدي وتغصه عند الحاجة
 والمستحق بالاجارة المنفعة واللبن تبع **فصل** فيما يجب
 بالمعنى الا في على المكسري والمكسري لعقار او دابة **عليه** اي على المكسري
تسليم جناح دار معها **المكسرو عمارتها** كبناء وتطمين سطح ووضع
 باب وميزاب واصلاح منكسر وكس ثل سطوحها **لئلا يمكن من الاشغال**

بها وسوا في وجوب تسليم المفتاح الا بتد او الدوام حتى لو ضاع من المكوي
 وجب على المكوي تحريكه والبراد بالمفتاح مفتاح الخلق المثلث اما غيره
 فلا يجب تسليمه بل ولا قفله كسابر المنقولات قال ابن الروعة وما
 قالوه في تلك السطح محله في دار لا ينتفع ساكنها بسطحها كما لو كانت
 جملونات ولا فيظهر ان ذلك العرصه وسياق في حكمها وليس المراد
 يكون ما ذكره واجبا على المكوي انه ياتم تركه او انه يجبر عليه بل انه
 ان تركه ثبت للمكوي الخيار كما بينته بقولي **فان يادر** وفعل ما عليه
 فذاك **والا فللمكوي خيار** ان تقصت المنفعة لتضرره بنقصها نعم
 ان كان الخلل مغايرا للعقد وعلم به فلا خيار له كما جزم به في اصل
 الروضة وذكرا الخيار في غير العماره من زياد في **وعليه** اي المكوي
تنظيف عرصتها اي الدار **من تلح وكناسه** اما الكناسه وهي ما يسقط
 من القشور والطعام ونحوها فلمحصولها بفعله واما التلح فالتساح
 بنقله عرفا قال في الروضة فيه وليس المراد انه يلزم المكوي نقله
 بل المراد انه لا يلزم الموجود وكذا التراب المجمع بهبوب الريح لا يلزم
 واحدا منها انتهى **وعلى مكوي دابة لركوب** في اجاره عين او دمه
 عند الاطلاق **اكان** وهو ما تحت البردعة كما مر في ضبطه في خيار الغيب
وبردعة بفتح الباء والذال معجمه ومعمله **وحزام** وتفرع ثلثه **وبرق**
 بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في انف البعير **وحطام** بكسر
 الحاء اي رمام يجعل في الحلقة وذلك لانه لا يتمكن من الركوب بدونها

ن
الحال

وعر

وعلى مكوي حمل وتقدم في الصلح ضبطه **ومظلة** بطل بها على الحمل
ووطا وغطا بكسر او لها والوطا ما يعرض في الحمل ليجلس عليه
وتوا بها كالحمل الذي يشد به الحمل على الحمل او احمل الحملين الاخر
 وهما على الارض **وبنجم في نحو سرج وجبر وحمل** كقرب وخطوط
 وطلع **عرف مطرد** في محل الاجارة لانه لا ضابط له في الشرع ولا في
 اللغة فمن اطرد في حقه من العاقدين شئ من ذلك فهو عليه فان
 لم يكن عرف او اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان ولا خلاف
 ما ذكر في السرج ما مر في البردعة من انفا على المكوي لان العرف
 اطرد فيها فوجد انفا عليه وان اضطرب العرف وجب البيان
 وتعبير ما ذكره اعم من تعيين مما ذكره **وعلى مضرو اجارة دمه**
ظرف محمول **وتعهد دابة** **دا عانة** **راكب** **حجاج** **للاعانة** **في ركوبه**
 لها **ونزوله** عنها وراعى العرف في كيفية الاعانة فينبغ البعير
 المرأة والضعيف مرض او شيوخه ويقرب الدابة من مرتفع
 ليسهل عليه الركوب **وعليه** **من رفع حمل وحطه** **وسد حمل** ولو
 بان يشل احدا الحملين الى اخر وهما على الارض **وحمله** لاقتضا العرف
 ذلك اما في اجارة العين فليس عليه شئ من ذلك **فصل**
 في بيان غايه الزمن الذي تقدر المنفعة به تقريبا مع ما يذكر
 معها **لصاحب الاجارة من سيق العين** **الموجرة** **غالبا** فيوجر الرقيق والدار
 ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة او اثنتين على ما يليق

فمنها 4

به والارض ما به كنهه واكثر وجاز ابدال مستوف ومستوفى به كنه
 طعام وغيره فان شرط عدم ابدال الجوز اتبع **ومستوفى فيه** كان اكثر
 راية لركوب في طريق الى قرية **بمنزلها** اي بمنزل المستوف والمستوفى به
 والمستوفى فيه او بدون منزلها المفهوم بالاولى اما الاول فكلما اكري
 ما اكتره لغيره واما الثاني والثالث فالأولان هما طريقان للاستيف كالراكب
 لا معقود عليهما والتقييد بالمثل في الثانيه مع ذكر الثالثه من زيادتي
 فلا يبدل شئ من ذلك بما فوقه فلا يسكن غير حواد وقصار حوادا
 او قصار الزيادة الضرر بدورها والاستيف يكون بالمعروف فيلبس الثوب
 بنهار او ليلا الى النوم ولا ينام فيه ليلا وتجوز النوم فيه بنهار او وقت القيلولة
 نعم عليه نزع الاعلى غير وقت التحمل **ابدال مستوف منه** كدابة
 فلا تجوز لانه اما معقود عليه او متعين بالقبض **الاق اجارة دابة في**
ابداله تلف او تعيب وتجوز مع سلامة سنها **برضى مكتر** لان الحق له والتفريط
 بوجوب ابدال في التلف وجواره في السلام مع تقييد برضى المكتر من
 زيادتي **والمكتر امين** على العين المكتراة لانه لا يمكن استيفاء حقه الا
 بوضع اليد عليها وهذا اعم من قوله ويد المكتر على الدابة والثوب
 يد امانة **ولو بعد المدة** اي مدة الاجارة ان قدر بزم من اومة امكن
 الاستيفاء ان قدرت محل عمل استصحبها بالها كالورع **كاجير** فانه امين
 ولو بعد المدة **فلا ضمان** على واحد منها فلو اكترى دابة ولم يتفق
 بها فتلفت او اكتره لحياطة ثوبا وصنعه فتلفت لم يضمن سواء انفرد

في المداين
 الاجير

الاجير باليد ام لا كان تعدل المكترى معه حتى يعمل او احضره منزله
 ليعمل كعامل القراض **الا بتقصير كان ترك الانتفاع بالدابة فتلفت**
لسبب كان هدام سقف اصطبها عليها في وقت لو انتفع بها
 فيه عادة **سكنت وكان ضربها او خلعها بالعام فوق عادة**
 فيها **او ارضها اقل منه او اسكنه** اي ما اكتره **حدادا**
او قصارا دق وليس هو كذلك **او حملها اي الدابة مائة رطل**
شعير بدل مائة رطل بر او عكسه او حملها عشرة اققرة بر
بدل عشرة اققرة شعير فيضمن العين اي يصير ضامنا لها التعدي
لا عكسه بان حملها عشرة اققرة شعير بدل عشرة اققرة بر حقة
 الشعير مع استوائها في الجوز وكان اسرف الجواز في الوقوف حتى
 احترق الحبر **ولا اجر** لعل كلف راس وخياطة ثوب **بالا شرطها**
 اي الاجرة وان عرف ذلك العمل بها لعدم التزامها مع صرف العا
 منفعة بخلاف ادخل الحمار بالاذن فانه استوفى منفعة الحمار بسكوته
 وبخلاف عامل المسافة اذا عمل ما ليس عليه بان المال فانه يستوفى
 الاجرة للاذن في اصل العمل المقابل بعوض **ولو اكترى دابة كحد قدر**
 كماية رطل **فحل رايد** الا يتسامح به كماية وعشرة **لمنه اجرة مثله** اي
 الزايد لتعدي به بذلك وتغيير في هذه والتي قبلها بما ذكر اعم مما
 عبر به **وان تلفت** بذلك او بغيره فهو اولى من قوله تلفت بذلك **فهي**
ان لم يكن صاحبها معصا لانه صار غاصبا لها بتحميل الزايد **والا**

بان كان معها ضمن قسط الزايد ان تلفت بالجل مواخذ له بقدر
 الجناية **كما لو تالم المكري ذلك للمكري فجله جاحلا** بالزايد بان اخبر
 بانه مائة كان بافتلت الدابة به فانه يضمن مع اجرة الزايد قسطة
 لانه ملجأ الى الجمل شرعا فلو جملها عالم بالزايد وقال له المكري اجمل هذا
 الزايد قال المتولى فكست عبر له وان لم يقل له شيئا فخرجه كما في قولي
ولو وزن المكري وحمل فلا اجرة للزايد لعدم الاذن في نقله **ولا ضمان**
 للدابة ان تلفت بذلك سواء غلط المكري ام لا وسواء جهل المكري الزايد
 ام علمه وسكن لانه لم يتغل ولا يد له ولو تلف الزايد ضمنه المكري
ولو قطع ثوبا وخاطه قبا وقال هذا امرني فقال المالك بل امرتك بقطعه
فقيضا حلف المالك فيصالح كما لو اختلفا في اصل اذن فيحلف انه ما اذن
 له في قطعه قبا **ولا اجرة عليه** اذا حلف **وله** على الخطا **اش** لنقص
 الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة
 كما صلها بلا ترجيح احدهما انه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وصححه
 ابن ابي عسرون وغيره لانه اثبت يمينه انه لم ياذن في قطعه قبا
 والثاني ما بين قيمته مقطوعا قبيضا ومقطوعا قبا واختاره السبكي قال
 لا يفرد غيره لان اصل القطع ماله ون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينها
 تفاوت او كان مقطوعا قبا اكثر قيمة فلا شيء عليه **فصل**
 فيما ينقص من نفسه والخيار في الاجارة وما لا يقضيها **تنفس** الاجارة
بتلف مستوفى منه معين في العقد حسا كان التلف كدابة واجير معينين

حصل بالحاجة الضمان وجب مع الدابة ارضي او سخطه سواء في ذلك السبي والاصم
 والمرد بالدابة هنا وفيما ياتي من نظاير دابة من جنى عليه وفي بعض قسطة
 منها لان ما وجب فيه الدابة وجب في بعضه قسطة منها والبعض يشارك
 بواجبة ففيها المصنف وبعضها يقدر بالمساحة وفي اباة **المساحة**
 كما بان في قسطة وجفن وانف والشفة مستحشفات وفي كل عين نصف من
 الدابة لغير عروها بن عزيم بذلك رواه مالك **ولو كانت العين عين احول** وهي
 في عينه خلل دون بصره **واعور** وهو فاقد بصر احد العينين **واعشى**
 وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره **او لها بياض او ينقص ضوؤه**
 لان المنفعة باقية باعينهم ومن نظر الى مقاديرها **ان نقصه** اي الضوفا **فقسطة**
 منه **فيها ان الظلمة والاحكومة** فيها وورق بينه وبين عين الا عشرين
 البياض نقص الضو الذي كان في اصل الخلقة وعين الا عشرين لم ينقص ضوها
 عما كان في الاصل قاله الرازي ويؤخذ منه كما قاله الا درعي وغيره ان
 العشى لو تولد من افة او جناية لا تكمل فيها الدابة وفي كل جفن ربع من ذلك
ولو كان لا عيني لان الجمال والمنفعة في كل منها ففي الاربعة الدابة ويندرج
 فيها اي الدابة حكومة الاهداب وفي كل من طرفيها **وجان** بينهما
للثلاث ففي المارن الدابة ويندرج فيها حكومة الفصية وفي كل شفة
 وهي في عرض الوجه الى الشفتين وفي طولها الى ما بين **النصف** ففي الشفتين
 الدابة خمر ومالك رواه النسائي وغيره فان كانت مستوفى ففيها نصف ناقص
 قدر حكومة وفي لسان لناطق **ولو لم يكن وارثا** والشع وطفل وان لم يظهر اثر

فصوره مسيلة
 الاعور وقوع
 الجناية على عينه
 السلية

نطقه **دبة** خبره وبذلك رواه ابوداود وغيره نعم ان بلغ او ان النطق او
 التحريك ولم يظهر اثره فيه حكومة وفي لسان **الخرس** حكومته خلقيا
 كان الخرس او عارضا كما في قطع يد مثلا ههنا ان لم يكن ههنا بقطعه
 الذوق والقدرة ولو اخذت دبة اللسان فثبت لم يسترد وفارق عود
 المعاني كما سياتي بان رهاها كان مظلونا وقطع اللسان محقق فالعايد
 عنه وهو لغة جديدة وفي كل سن اصلية تامة متغورا **نصف عشر**
 فني سن حرميل خمسة ابعرة خبره عمر وابن حزم بذلك رواه
 ابوداود وغيره **وان كسر هادون السني** بكسر الميم وسكون
 النون واعمام الحاء وهو اصلها المستعمل بالهم او عادات او قلت حركتها
 او نقصت منفعتها ففيها نصف العشر لبقا لجمال والمنفعة فيها
 والعود نعمة جديدة فان قلعه هو وخبره السني بعد الكسر لزمه
 حكومة وتغيري بنصف العشر او لزم اقتصاع على خمسة ابعرة لسن
 الكامل فان بطلت منفعتها حكومة كراية وفي الخارجة عن سن السني
 ففيها حكومة ولو قلعت الاسنان كلها وهي ثندان وتلهنون **فحسنا**
 وان زادت على دبة ففيها مائة ويتون بعرا وان اخذ الجاني لظاهر
 خبره ولو زادت على ثنتين وثلاثين فقل حجب لما زاد حكومة او
 لسن منه ارش وجها ان يله ترجع للشيخ وصح صاحب النوار
 الاول والقبول والبلقي في الثاني وهو الوجه كما انتمله كلام الجمهور
 ولو قلعت سن غير متغور لم تغل وقت العود **وبان فسال** منبتهها **فان**

كما يجب القود فلو مات قبل بيان اكمال فلا ارش لان الظاهر عودها لو عاش
 والا صل براءة الذمة وفي **الحسين دبة** كالادنين فني كل لي نصف دبة
 ولا يدخل فيها اي يزر بينهما **ارش اسنان** لان كلامها يستقل وله
 بدل مقدار وفي كل يد رجل نصف الدية خبره وبذلك رواه النسائي
 فان قطع من فوق كف او كعب فحكومة يجب ايضا لانه ليس بتابع بخلاف
 الكف مع الاصابع وفي اليد والرجل الشلاوي حكومة وفي كل اصبع
عشر دبة من دية صاحبها فني اصبع الكامل عشرة ابعرة خبره وبذلك رواه
 ابوداود وغيره وفي **اثلة اهام نصفه** واثلة غيرها **ثلاثة** عملا بتقسيم
 واجب الاصبع ولو زادت الاصابع او الا نامل على العدد الغالب مع
 المساوي او نقصت شسط الواجب عليها وتغيري بما ذكرنا من اقتصاع
 على دية اصابع الكامل واناملها وفي **حليتها** اي المارة **ديتها** فني كل
 واحدة وهي رايش التي نصف لان منفعة الارضاء بها كمنفعة
 اليد بالاصابع ولا يراد بقطع الثدي معها شي وقد حل حكومته في
 ديتها وفي **حليتها** خبرها من رجل وحقى **حكومة** لانه انلاف جمال فقط
 ودرجته كحقن زيارتي وفي كل **لثني** بقطع جلدتها **والين**
 وهما محل القعود **وشقيرين** وهما حرقا فزع المارة **ولا كرو** ولومع
وعين وسجل جلد ان لم يثبت بدله وبقي فيه حياة مستقرة ثم مات
يسب فزع **الناح** كهدم او منه واختلف الجانيان عمدا وغيره
دبة خبره وبذلك في الذكر والاثنيين رواه ابوداود وغيره

بخلاف مالوطه
 علي كسيرة نابطل
 مستعمل لاسنان
 فانه لا ارش فيها كما
 نص عليه في كلام

وقياسا عليهما في الباقي فان مات بسبب زنا لا يحل ولم تخلف الجنان عمد
 وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكور لا مثل حكومة وقولي ثم مات الى اخره
 اعم من قوله وحز عن الزنا رفته **وحشفة الذكر** ففيها دية لان معظم منافع
 الذكر وهولدة المباشرة تتعلق بها فمما عداها منه تابع لها كالنف مع الاصاب
وفي بعضها قسطه منها لان الذكر لان الدية تكمل بقطعها فقسطت على بعضها
 فان اخل بقطعها مجرى البول فالاكثر من قسط الدية وحكومة فسال المجري
 ذكره في الروضة كاصلها **كبعض مارك وحيلة** ففيه قسطه منها لاني لا
 والندي **فصل في موجب ازالة المنافع**
يجب دية في ازالة عقل عزيزي وهو ما يترتب عليه التكليف خبر البيهقي بذلك
 نعم ان رضى عوله بقول اهل الخبرة في مدة يظن انه يعيش اليها انظر فان مات
 قبل العود وجبت الدية كبصر وسبع وفي بعضه ان عرف قدره قسطه والا
 فحكومة اما العقل المكتسب وهو ما به **في التصرف** ففيه حكومة ولا
 يزاد شي على دية العقل ان زال بما لا ارش له كان ضرب راسه او لطمه **فلان زال**
بما لا ارش مقدار او غير مقدار **وجب مع دية** وان كان احدهما اكثر منها
 جناية ابطلت منفعة ليست في محل الجناية فكانت كمالوا وضحه فذهب به
 او بصر فلو قطع بل به وجليه فزال عقله وجب ثلث ديات او وضحه في صفة
 فزال عقله فدية وحكومة **فان ادعى** ولي المجني عليه **زواله** بالجناية وانكر الجاني
اختبر في عقله فان لم ينتظم قوله **وفعله اعطى الدية بلا حلف** لان حلفه
 يثبت جرمه والمجنون لا يحلف فان اختلفا في جنون منقطع حلف من اقام

تأويل في قوله
 وحشفة الذكر
 في قوله وحشفة
 الذكر في قوله
 وحشفة الذكر
 في قوله وحشفة
 الذكر في قوله
 وحشفة الذكر

في الزوال

والا بان انتظا **حلف جان** فيصدق من خيال صدور المنظم اتفاقا او جريا على الحال
 والمنصية بهذا من رايي واختباري بان يكون ذلك الى ان يغلب على الظن صلته
 او كونه ولو احدثت دية العقل او غيره من بقية الجاني ثم عار استورد **وجب**
 دية في ازالة **سمع** خبر البيهقي بذلك ولا بد من المنافع المقصودة ففي سمع كل فانه
 نصف دية وفي ازالته **مع اذنيه** لان السمع ليس في الاذنين كما هو **ولو اذنه**
 المجني عليه **زواله** وانكر الجاني **فانزع لصياحه** **ففي غفلة** كنوم **حلف جان**
 ان سمعه باق لا خيال ان يكون انزعاجه اتفاقا ودون التكليف من رايي
والا اي وان لم ينزع **فمدح** يحلف لا خيال تجلده **وبياخذ دية** ولا بد في امتحان
 من تكرر ذلك الى ان يغلب على الظن صلته او كونه ولو توقع عوده بعد
 قدرها اهل الخبرة انظر بشرط الامام ان لا يظن استغراقها العرواق
 الشبان ونحو مثله في توقع عود البصر وغيره **وان نقص** السمع في الاذنين
 او احدهما **فقسطه** اي النقص من الدية **ان عرف** قدره بان عرف في الاولي
 انه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه وبان يحشي في الثانية العلة
 ويضبط منتهي سماع الاخرى ثم يعكس فان كان الشقاق نصفاً وجب في الاولي
 نصف الدية وفي الثانية ربعها **والا** اي وان لم يعرف قدره بالنسبة **فحكومة**
فد با جتهل قاض لا باعتبار سمع فانه فلو قال انا اعلم قدر ما ذهب من سمعي
قال الماوردي صدق بيئته لانه لا يعرف الا وجهه **كنتم** ففيه دية
 وفي شتم كل منخر نصف دية وان نقص وعرف قدر الزايل فقسطه والحق
 ودان حكم النقص فيه من رايي **وضوء** وهو كالسمع ايضا فيما مر **ولكن لو قفا**

ولو ادعى زواله فان قسط
 للظن وليس للجاني
 حلف جان ولا
 فمدح هو باخذ دية

عينية لم يزد على الدية دية اخرى بخلاف ازالة ان نية المأكل وان ادعى زواله
 الضو واكثر الجاني **سبيل اهل خيرة** فانهم اذا وقفوا الشخص في مقابلة عين
 النفس وتطروا في عينيه عرفوا ان الضو اذهب او قايما بخلاف السبع لا
 يواجهون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته **نكران** لم يوجد اهل خيرة او لم يني
 لهم شئ **استثنى بقرين بخر عقيب** كحد بدة من عينه **بغته** ونظرا بين اول
 فان اخرج حلف الجاني والا فالجاني عليه وتقييد الامتحان بعدم ظهوره
 لهم هو ما حمل عليه البلقيني ما في الروضة واصليا اذ فيها نقل السؤال
 عن نفس الام وجماعة والا امتحان عن جماعة ورد الامر الى خيرة الحاكم بينهما
 عن المتولي والاصل جرى على قول المتولي وطريق معرفة قدر النقص فما نقص
 ضو عين ان يعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويومر بان يتبين على
 يقول لا اراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العيلة ويومر
 الشخص بان يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسمة
 من الدية **وتجب دية في ازالة الكلام** قال اهل الخيرة لا يعود **وان لم يحسن**
بعض حروف لانه لا منافع المقصودة **لا** ان كان عدم احبانه **لذلك**
 فلا دية فيه لانه يتضاعف العزم في القتل الذي ازاله الجاني الاول **وتنوع**
 الدية على ثمانية وعشرين حرفا عربية ففي ازالة بعضها قسمة منها ففي
 ازالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبعمائة لان الكلام يتوكل
 من جميعها هذا ان بقيت الباقي كلام مفهوم والا وجب كمال الدية
 لان منفعة الكلام قد فانت **ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه والعكس**

كتاب الدية
 في معرفة النقص

اي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه **فقص دية** اعتبارا باكثر الامور
 المضرون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فقص دية
 وهو ظاهر **وتجب دية في ازالة صوت** مع بقا اللسان على اعتداله **وتكفي**
 من التقطيع والترديد لترديد ابن اسلم بذلك رواه البيهقي **فان**
زال بعد حركة **لان** بان يجوز عن التقطيع والترديد **فديتان**
 لانهما منفعتان مقصورتان في كل منهما دية **في ازالة دوق** **تجر** وتجربة
 من اكل ايس **وتتركبه حلاوة وجوضة ومراة وملوحة وعذوبة**
وتنوع الدية **عليه** فان ازال ادراك واحدة منهن وجب حملي الدية
فان نقص الادراك عن اكمال الطعوم **فكسح** في نقصه فان عرف قدر
 فقسطه من الدية والا فحكومه ودسركه عند معرفة قدره من ياق
وتجب دية في ازالة مضغ لانه المنفعة العظيمة للانسان وفيها الدية
 فكل من مضغها كالبرص مع العيين وان نقص فحكمه ما مر **وفي ازالة**
لثة جعاع بكسر صلب ولو مع بقا المنى وسنة الدية **وقوة امتا**
وقوة حبل وقوة احوال لانها من المنافع المقصودة ولو اكثر الجاني زوال
 لثة الجعاع صدق المجنى عليه بيمينه لانه لا يعرف الامنة **وفي اقصائها**
 اي المائة من روج او غيره بوطي او غيره **وهو رفع ما بين قتل ودر** فان لم يستمسك
 العايط فحكومه مع الدية وقيل هو رفع ما بين مدخل دسركه بول وهو
 ما جزم به في الروضة كاصليها باب خيار النكاح فان لم يستمسك البول
 فحكومه مع الدية فعلى التفسير الاول في الثاني حكومه وعلى الثاني بالعكس

الاول
في بيان
الامر
في بيان
الامر
في بيان
الامر

وقال **الماوردي** وعلى الثاني يجب الدية في الاول من باب اوليها وعلى الاول
يجب في الثاني حكومة وصح المتولي ان كلا منهما افضا موجب للدية لان الله
المتبع بمثل بكل منهما ومن كلا منهما يمنع امساك الخارج من احد السبيلين
فلو ازال الحاجزين لزمه ديتان وخرج بافضا بها افضا الحقاني فغنية
حكومة لا دية **فان لم يكن وطى الاباء اي بالا فضا فليس لزوم وطىها لافضا**
الى الافضا المحرم ولم يلزمها ثكنة **ولو ازال الزوج بكارتها ولو لم يذكر**
فلا تنى عليه لانه يتحقق لزالها وان اخطأ طريق الاستيقا بخسبة او نحوها
او ازالها غير بغير ذكر فحكومتها نعم ان ازالها بغير وجب القود او به اي بغير ذكر
وعذر بنبهة منها او نحوها كالكراه وجنون **فهم مثل ثيابا وحكومة** فان
كان بزيافطا وعنها وهي حرة فقد روي الجارية في الزالة بطش والزالة ميثي بالضرر
بديه فزال بطشه او صلبه فزال مثليه لا فضا من المنافع المقصودة **ونقص كل**
منها كنقص فيما مر فيه وفي تعري ما ذكر زيادة على قوله وفي نقصها حكومة
كما علم مما مر **ولو كسر صلبه فزال مثليه وجماعه او مثليه وميتة** فديتان لان
كلاهما مضمون بدية عند الاقرار فكذا عند الاجتماع **فسرع**
اجتماع جنايات على المراف ولطائف في شخص واحد لو فعل ما يوجب ديات
من الزالة اطراف ولطائف **فما من راية او حرة الجاني قبل الدمال** ففعله
واخذ اكثر والموجب عدا او غير من خطا او شبهة عمد فدية للنفس وخل
فيها ما عداها من الموجبات لانه صار نفسا ودية النفس في صورة الحر وجب
قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسرية وقول منه او لاني

في

فلا

استنهاهم للناموس في الزالة السبقة امهاتهم او لا يتلحق مدد لم يهملهم **ولا ينفذ**
وقع قتال **مدبرهم** ان كان غير متخوف لقتال او متخيرا الى قينة قبيحة **ولا يقتل**
مخلفهم بفتح الحاء المختة الجراحة اضعفته **واستبيحهم** لخرابكم واليه في ذلك
فلو قتل واحد منهم فلا قود لشبهته الى حيفة ولو قتلوا جميعا تحت راية
زعيمهم **استبيحوا ولا يطلق اسيرهم ولو كان حبيبا او امرأة او عبدا حتى يقضي**
الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم **الا ان يطلى اي الاسير باختيار**
فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكل في الصبي والمرأة والعبد ان كانوا مفا
والا اطلقوا بمجرد انقضاء الحرب **وبرر عليهم بعد امن غايلهم** اي شرهم يعودهم
الى الطاعة او تفرقهم وعدم توقع عودهم **ما اخذ منهم ولا يستعمل ما اخذ**
منهم في حرب او غيره الا لضرورة كان لم يجد ما يدفع به عنا الاسد حرهم او ما
تركبه عند الهزيمة الا خيلهم **ولا يقاتلون باي حرم كاهن ومجنيقا وهوالة**
سبي الجارة الا لضرورة بان فالنوابه فاحتمل الى المقاتلة مثله دفعا واحاطوا
بناوا خنجا في دفعهم الى ذلك **ولا يستعان عليهم بكافر** لا يجرم لتسلطه على
المسلم **الا لضرورة** بان كثروا واحاطوا بنا فقولوا لالضرورة وجع الى الموت
الذي كما تقرروا عونه الذخيرة من زيادتي **ولا يبري قتلهم مدبري**
لعادة او اعتقادا كالحفي والمام لا يبري ذلك ابقا عليهم فلو اخرجنا
للاستعانة به جاز ان كان فيه جسارة وحسن اقدام وشكنا من منعه
لو اتبع منهزمنا **ولو امنوا حريين** بالملاي عقلوا لهم امانا **ليعصوهم** علينا
نقل امانهم عليهم لانهم امنوهم انفسهم لا علينا لان الامان لترك قتال المسلمين

المرتب

تلين

فلا ينعتق بشرط قال لهم فلوا عانواهم وقالوا طنا انه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض
 انهم المحقون ولنا اعانة الحق وانهم استعانوا بنا على كفار وامتن صدقهم
 بلضاهم المأمن وقالنا هم كالبغاة **ولو اعانهم كفارهم معصومون** هو اعم من
 قوله اهل ذمة **عالمون** **تتبعهم** **قالنا مختارون** فيه انتقض عهدهم كما لو اتفروا
 بالقتال **فان قال زيمون** كما مرهين او طنا جوارا لقتال اعانة او طنا **انهم**
محقون فيما فعلوا بقتل زيمون بقولي **وان لنا اعانة المحق** وامتن صدقهم **فلا**
 ينتقض عهدهم لو اقرهم طائفة مسلمة مع عذرهم **وبقائلون كبغاة** لانضمامهم
 اليهم مع الاعان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل متخلفهم وانه ايسرهم وخروج بالذميين
 المعاهدون والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقتل عذرهم الا في الاكراه
 ببينة وبقائلهم الضمان فلوا نلغوا علينا نفسا او مالا ضمنوا كونه
بيان طرق انعقاد الامانة وهي فرض كفاية كالقضاء
شرط الامام كونه اهلا للقضاء بان يكون مستمرا مكلفا حرا عاقل ذا
 بخل اذا اراد وسع وبصر ونطق لما ياتي في باب القضاء وفي عبارتي
 زيادة العدل **فشيئا** جزئيا **النسائي** الائمة من فرشتان فان فقد فكافي ثم رجل
 من بني اسماعيل ثم عجمي على ما في التهذيب او جرهمي على ما في الائمة ثم رجل
 من بني اسحاق **شيئا** عا ليغزو بنفسه ويبيع الجوش ويقوى على فتح
 البلاد ويحيى البيضة وتعتبر سبلا منه من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة
 النهوض كما دخل في الشجاعة **وتنعقد الامانة** بشدة طرفة اهلها **بيعة**

اهل

اهل اكل والعقل في العلم او وجوه النافعة المقتضية اجناسهم فلا يعتبر فيها
 عدد بل لو تعلق اكل والعقل بواحد مطاع لقت بيعته بخصه شاهدان
 ولا تكفي بيعته العامة ويعتبر ان تصاف المباح **بصفة المشهور** في عدالة وغيرها
 الاجتهاد وما في الروضة كما صلها من انه يشترط كونه مجتهدا ان التحل وان
 يكون فيه مجتهدا ان تعدد مفرغ على ضعيف **وثانيتها باستحلال الامام**
 من عينه في حياته وكان اهلا للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته
 ويعبر عنه بعهد اليه كما عهد ابو بكر الى عمر **صلى الله** عنهما ويشترط
 القبول في حياته **كحقل الامانة** في اكله **شورى** اي تشاور **جمع**
 فانه كالا يشاور في لئ لو احدثهم من جمع فيرضون بعد موته او في حياته بآية
 احدهم كما جعل عمر **صلى الله** عنه **الامر** شورى بين سنة على والرسول
وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف وسعد ابن ابى وقاص
وطيعة فانفقوا على عثمان **صلى الله** عنه **والثالث** **باعتبار**
 شخص **متغلب على الامانة** **ولو عجز اهل لها** كصبي وامرأة بان قهر النافس بشوكة
 وجنك وذلك لينظم مثل الميادين وهذا اعم من تغييره بالفا سق والجاهل
كتاب
هي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره في الشرع قطع في بصر طلاقه
الا بسلام بكفر عزم ولو في قابل او قولة او فعلا استبرأ كان ذلك او
عنا او اعتقلا بخلاف ما لو اقررت كنه لما يخرجها عن الردة كاجتهال او
 سبق لساني او حكاية او خوف وكذا قول الولي حال غيبته انا الله لئ قال

لجولة

وہ قریب الیہ
میں آتا ہے کہ
سید احمد علی
قریب الیہ

2

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries such as '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १', '१. १. १'.

150

۲۱ اصل و قدر را

يقتضي انه يستتبع به جرم في الوجيز **وتعيين الجهة للإمام** فلو عين
 جهة لم يعد له الى غيرها لانه لا يبق بالرجوع **وبغرب غريب من بلد**
زناه لا بلده ولا لدون المسافة منه اي من بلده **وبغرب مسافر**
لغير مقصده ويؤخر تغريب غير المتوطن حتى يتوطن وقوله ولا لدون
 الى اخره من زنا في **فان عاد** المغرب **لمحل** الاصل او الذي غريب منه
 او لدون المسافة منه **جدد** التغريب معاملة له بنقيض قصده وقوله
 اولدون المسافة منه من زيادتي **فسرع** زنا فيما غريب اليه غير
 الى غير **قال** ابن نجاشي والماوردي وغيرهما ويدخل فيه بقية العلم الاول
ولا تغرب امرأة الابن محرم تزوج وممسوح وامرأة وبان **ولو**
باجرة لا يغابها يتم بها الواجب كاجرة الجلاء دورها من مؤن سفرها
 فان لم يكن لها مال فعلى بيت المال **فان امتنع** من الخزينة معها باجرة
لم يجبر كما في الحج وادن في اجبار تغريب من لم يذنب وقوله بنحو محرم
 اعم من قوله مع زوج او محرم **والحل لغير** وهو بعضا فهو اعم من غيره
 بالعبد **نصف** حل **حر** فيحل جنسين وبغرب نصف عام لقوله تعالى
 فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالي بخبر السبل في
 عقوبات الحرام بل ليل انه يقتل برئته ويجد بقلده وان تضرر
 السبل نعم **قال** **البلقيني** لا حل على الرقيق الكافر لانه لم يلتزم الاحكام
 بالذمة ان اذ جرت عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يجد وتبعه الرقيق
 وهو سرور لقوله **الا** صحاب الكافر ان يجد عبده الكافر وان الرقيق

تابع لبيده فحقه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم التزامه اليه
 عدم اكل كفا في المرأة الذمية وظاهر ان ما ستر من اعتبار مسافة القصر
 وتاخير اكله لما مر مع ما ذكره ياتي هنا **ويثبت** الزنا **بأقرار حقيقي**
ولو مرة لانه **صلى الله عليه وسلم** ما عزا او الغاملة باقرارهما رواه
 مسلم وروى هوو البخاري خبر واغدا يا نيس الى امرأة هذ فان اعترفت
 فارجمها علق الرجوع على مجرد الاعتراف وانما كره على ما عر في جرم لانه
 منك في عقله ولهذا قال ابك جنون ويعتبر كون الاقرار مفصلا كالتهاق
او بينة لاية واللذان ياتن القاضية من نسائكم وكذا بلعان الزوج في
 حق المرأة ان لم تدل عن كتمان فتثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعلمه
 اما السبل فيستوفيه من رقيقه بعلمه لمصلحة تاديبه **ولو اقر** بالزنا
تدريج عن ذلك **سقط** الحد لانه صلى الله عليه وسلم عر عن ما عر بالرجوع
 بقوله لعنك قتلت لعنك لمست ابك جنون **لا ان هرب او قال**
لا تحل وني فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم تصريحه برجوعه لكن
 يكف عنه في الحال فان رجوع فذاك والاحل وان لم يكف عنه ثبات فلا
 ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قضية ما عر شيئا اما
 الحد الثابت بالبينه فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو وولا الثابت بال
 بالتوبة **ولو شهد** اربعة رجال **بزناها** **وايضا** عن النسوة او رجلان
 او رجل وامرأتان **بأنها عذرا** **المعجزة** اي بكر سميت عن التعتروطها
 وصعوبته **فلا حل** عليها للشبهة لان الظاهر من حال العذرا انهما توما

ولا على قاده لقيام البينة بزناها لاحتمال ان العذرة زالت ثم عادت لتترك
المبالغة في الاقتضاى وعلى الشهود لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
فقول فلا حرج من قوله لم يخله ولا قاده فيها وظاهرها ان كانت عورة
بحيث لم تكن تعيب الحشفة مع بقا البكارة حدث كما قاله البلقي **وليس منه**
اي الحد **الامام** ولو بناه من **حرمانه** **مكاتب** كالحمل مستقيمة له **ومبعض**
جزءه الجراد لا ولاية للشيد عليه والعبد الموقوف كله او بعضه وعبد
بيت المال **وليس حضور** اي الامام ولو بناه استيفاء الحد ستواتها الزنا
بالاقرار بالبينه ولا يجب رده صلى الله عليه وسلم امر بجمع ما غر الغائل
ولم يحضر **كالشهود** فيمن حضورهم قالوا وحضور جمع اقلهم اربعة
والظاهر ان محله اذا ثبت زناه بالاقرار او بالبينه ولم تحضر **وحد الرقيق**
غير المكاتب **الامام** لعموم ولا بينه **او السيد** وهو اولى لانه استر ولو
فاسقا او كافرا ورقيقه كافرا **او مكاتب** اجزائي راو وغيره اقبوا الحد
على ما ملكت ايمانكم نعم المحرم عليه يحرقه يقوم وليه ولو صيا وقتا مقامه
فان تنازعتم في شئ **فالامام** اولى بما سر **وليس له** **تقريره** الحق الله تعالى
ولحق غيره كما يورثه الحق نفسه **وسماع** **بينه** **بعقوبته** اي بوجهها بيقين
رده بقولي **ان كان اهلا** لسماعها بان كان رجلا عذرا عالما

بصفت الشهود واحكام العقوبة **كتاب**
حد القذف تقدم بيان القذف في باب **شرطه** اي الحد في
القذف ما في **الرائي** من كونه ملتزما للاحكام عالما بالتحريم وهذا اول ما عر

بما عرفت من ان القذف هو
القول بغير البينة بفساد
فرد أو عورة أو غير ذلك
من عيوب الشخص أو ما
يوجب له العار أو
الافتراء عليه

غيره **واختاره علم اذن** من المقتضوف وهذا من زيادتي **وعلم**
اصالة فلا حد على قذف غيره وهو حربي او صبي او مجنون او جاهل
بالتحريم فزب عهدا بالاسلام او بعد عن العلم او مكره او بانده او اصل
له كماله يقتل به **ولكن يعزر** **مير** من صبي ومجنون له ما يوقع تمييزا للحر
واصل للآتين او التصاع هذا من زيادتي **وحد حر ثمانون** جلدة لانه
والذين يرمون المحصنات فانها في الحر لقوله فيها ولا تغربوا عن
ابدا ان غيره لا تغرب شهادته وان لم يقذف ورجع الصبي على ذلك
وحد غيره من به رقيق ولو مبعضا فهو اعم من قوله والرقيق **اربعون**
على النصف من الحر لاجتماع الصحابة عليه والتطبيع الحرية والرق الى حالة
القذف لا ينافي الوجوب فلا تتغير بالانقال من حد الى اخر فلو
قذف وهو حر ثم استرق حد ثمانين او وهو رقيق ثم عتق حد اربعين
ولو قذف غيره في خلوة لم يسعه الا الله والمخطة فليس بكبيرة موجبة
للحد خلوة عن مفصلة الايتا ولا يعاقب في الاخرة الا عقاب من كذب كذا
لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام **وشرطه** **في المقتضوف احصان**
وتقدم في كتاب اللعان بقولي والمحصن مكلف حر لم يعف عن زنا
ووطئ محرم مملوكه ودر حليلة وتقدم شرحه **ولو شهد بزيادة**
اربعة من الرجال او شهد به **نساء** او **عبيدا** او **اهل ذمة** هو اولى
تغيره بكفرة **حد** **الا** منهم في غير الاول ليسوا من اهل الشهادة وحدرا
سنة الاول في الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة وحرمانا للشهادة

بما عرفت من ان القذف هو
القول بغير البينة بفساد
فرد أو عورة أو غير ذلك
من عيوب الشخص أو ما
يوجب له العار أو
الافتراء عليه

بما عرفت من ان القذف هو
القول بغير البينة بفساد
فرد أو عورة أو غير ذلك
من عيوب الشخص أو ما
يوجب له العار أو
الافتراء عليه

بما عرفت من ان القذف هو
القول بغير البينة بفساد
فرد أو عورة أو غير ذلك
من عيوب الشخص أو ما
يوجب له العار أو
الافتراء عليه

بلا قراره فلا حد له في حاله تسمى قذفا **ولو تعلق في القاصد** في التفاسير لما يكون
 عند اتفاق الجاني والصفة والحالات لا يتفقان في الصفة لا تختلف
 القاذف والمقتول في الحلقة وفي القوة والضعف غالبا **ولو استقل**
مقتول وف باستيفاء الحليم يكف ولو بان لا في اقامة الحد من منصب الامم
 نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المقتول وفي البعيد عن
 السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد قاله الماوردي
 واعلم ان حد القاذف يسقط باقامة البينة برضا المقتول وبإقراره وقوله
 وباللغات في حق الزوجة **خامن** ان اسبب شخصي اخر فلا خير
 ان يبيته بقلده ما يبيته ويرجوز بيب ابيه وولامته وانما يبيته باليس
 كبريا ولا قد فاحويا الحق يا ظالم ان لا يكاد احد يفك عن ذلك وان انظر بسببه
 فقل استوفى ظلمته وبرى الاول من حقه وبقي عليه ثم لا بد من ان يلقى الله
تعالى كما
 بفتح الياء وكسر التاء ويحوزنا سكتها مع فتح الياء وكسرها والاصل في
 القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى واليارق واليارقة فافطعوا اليه
 وغير مما ياتي **اركانها** اي السرقة الموجبة للقطع التي بيانه ذلك في
سرقة وسارق ومسروق فالسرقة اخذ مال خفية من حرز مثله هذا
 من زيادتي **ولا يقطع مختلس** ومنتهب وجاحل لثوور بعد تجريس
 على المختلس والمنتهب واكتفى قطع صحبة الترمذي والاولان يا خذ ان
 المال عيانا ويعمل الاول الهرب والثاني القوة والغلبة ويلفغان بالمال

وغيره بخلاف الينار في اخذه خفية فيشع قطعه زجرا **ونشرط في الينار**
 مرة في القاذف من كونه ملتزما للاحكام عا لما بالتحريم مختارا بغير ان
 واصالة وهذا اولى مما عبر به **ولا يقطع حرزا ولو معاهدا** **ونصبي**
ومكره وما دون له واصل **وجاهل** بالتحريم قرب عهده بالاستم او
 بجل عن العلم ويقطع يمينه بال مسلم ودينه **ونشرط في المير وقا كونه**
ربع دينار خالصا او قيمته اي مقوما بدينه وزنه ان كان ذهبا روي
 مسلم خبره تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا وخبر قطع النبي
 صلى الله عليه وسلم في مجن ثلثة ثلثة دراهم وكانت مساوية لربع
 دينار والدينار المتقال ويعتبر قيمة ما يساويه حال السرقة سواء كان داه
 ام لا وخرج بالخالص وما بعده مغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصا
 فلا تقطع به والتقوم يعتبر بالضررب **فلا تقطع بربع سبيكة او حليا**
لا يساوي ربعا مضروبا وان ساواه غير مضروب نظر الى القيمة
 فيها هو كالعرض والنجاة وزنه دون ربع وقيمته بالصنعة ربع
 نظر الى الوزن الذي له من الذهب وقولي او حليا من زيارتي
ولا بما نقص قبل اخراجه من الحرز عن نصاب باكل او غير كاخراق
 لا تتفاكون المخرج نصابا **ولا بما دون نصابين** **ان شتركا** اي اثنان
في اخراجه لا في كل منهما لم يسرق نصابا **ولا بغير مال** كملك
 وخبر يروى ان لا قيمة له **بل يقطع بتوب رت** **مثلة في جيبه**
تلم نصاب وان جهله الينار لا تد اخراج نصابا من حرزه بقصد

والخارج ينقطع اليد في ربع دينار خالصا

السرقة والجهل بجنسه لا يؤثر كجهل بصفته **وتخرج بلع اناؤه نصابا وبالله**
تطبنون بلع مكسرها ذلك لا نه سرق نصابا من حرزه ولا نظروا ان ما في
 اناؤه وما بعده يتحقق الاثر له نعم ان فضل باخراج ذلك افساره فلا قطع
وبنصاب ظنه فلو سار لثناويه كذلك ولا اثر لظنه او بنصاب من
وتما بنقبة له وان انصب شيئا فشيئا لذلك او بنصاب اخرجه **وتعني**
 بان ثمة الثانية لذلك فان **تخلل بينهما علم المالك واعادة الحرز الثانية**
سرقه اخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج فيها دون نصاب بخلاف
 ما اذا لم يتخلل علم المالك ولا اعادة الحرز او تخلل احدهما فقط سواء اشتهر
 هناك الحرز ام لا فيقطع ابقاء للحرز بالنسبة للاخذ لان فعل الشخص
 يبنى على فعله لكن اعتمد للبقي فيهما اذا تخلل احدهما فقط عدم القطع **وقوله**
اي الميسروق ملكا لغيره اي السارق فلا قطع ببقية ماله من غير **ولو**
 مرهونا او مكتوبا او ملكه قبل اخلجه من الحرز بارت او غيره بل او قبل ارفعه
 الى القاضى **ومن يما ادى ملكه** لا حتى اى ما اعداه فيكون شبهة **وبدعاه فيه**
شركة وان فل يضييه منه لان له في كل جزء حقا وذلك شبهة **ويقطع**
 بما اتهم به ولو قبل قبضه لشبهة اخلاف المالك **ولو سرقا اي اثنان وادعى**
احدهما انه اى الميسروق له او لهما فكلية الا حرز واقربانه سرقة
قطع الا حرز وقد عمده باقرارهما فان صدقه او سكت او قال لا ادري
 لم يقطع كما لم يقيام الشبهة **وكونه لا شبهة له فيه** لحرز السرقة الخلو
 بالشبهات فيقطع بام **ولل سرقة معد** **وقوله** بان كانت مكرهة او غير مبررة

لكنه

كناية او مجنونة او اعمية تعتقل وجوب طاعة الامران بها مملوكا
 مجنونة بالقيمة وقولي معد **وقوله** نائمة او مجنونة **ومال زوج**
 المخرج عنه ذكر اكان او انثى لعموم الدلالة **وتجوز باب مسجل** كجذوعه
 وسارتيه لانه يعد لتحصينه وعما ربه لا لا نفعا عتابة وتعيرى بذلك
 اعم من تعيره باب مسجل وجب وعده **للبصرة وقناديل تسرع** فيه
 وهو مسجل لانه يستفيع بها كالتفاعة بيت المال بخلاف الذي تخلل
 القناديل التي لا تسرع ففي كتاب المسجل **ولا مال بيت مال وهو مسجل**
 وان كان غنيا لان له فيه حقا لان ذلك قد يصرح في عمارة المساجد
 والرباطات والقناطر فيستفيع بها الغنى والفقير **المستعمل** لان ذلك
 مختص بهم بخلاف الذي فيقطع بذلك ولا نظرا الى انفاق الامام عليه
 عند الحاجة **لان** انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان كما في الانفاق
 على المضطر وانفق عده بالقناطر والرباطات للتبعية من حيث انه
 قاطن بيلا لا سددم لا لا اختصاصه بحق فيها وقولي وهو **مسجل** من لا ينفق
 وهو قاطن في الميثلتين كما تقرر **ولا مال صدقة ولا موقوف وهو**
يستحق فيها ككونه في الاولى فقيرا او غار بالذات الدين او عازيا
 وفي الثانية احدا الموقوف عليهم للشبهة بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا
 فيها وعليه يحمل كلام الحنفية **الثانية** وتعيرى **يستحق** اعم من تعيره
 بفقير **ولا مال بعضه** من اصل او فرع او سبل او اصل سبله او
 فرعه **لشبهة** استحقاق نفقته عليهم **وكونه محررا** للاحاطة بكسر اللام

ق

وتعليم لما يجب او يسن في نظر المعاملة الى الوجه فقط وفي الشهادة الى ما يحتاج اليه
 وجهه وغيره وفي ارادة شرا فبق ما عد ما بين السرة والركبة كما مر في محله هذا كله ان
 لم يخف فنته والادان لم يتعين ذلك لم ينظر ولا نظر وضبط نفسه واكلوه في جميع ذلك
 كالنظر وحيت او في من قوله ومتى حرم نظر حرم يسر لانه بلغ منه في الدار بدليل
 انه لو يسر فاشل بطل صومه ولو نظر فاشل لم يبطل فيحرم على الرجل ذلك فاحل حل
 بل حاييل وقد جرم المسر دون النظر كمن الرجل ساق محرمة او حيلها وعكسه بل حاجه
 فيجزم مع جوار النظر الى ذلك **وباحال العناج** **فصل** **في حرم النظر** وهو احوال
 اكبر من او فقد مع حضوره محرم وفقدت في حق يسر والمعاك كافر فلا تعال
 امرأة حيلة مع وجود رجل يعالج ولا عكسه ولا رجل امرأة ولا عكسه عند الفقد لا يحضر
 محرم ولا كافر او كافر مسلما او مسلمة مع وجود يسر او يسلمة يعالجان وقول الشبهة
 من زيادتي **والحليل المرأة** من سراج وسيل **نظر كل بدل** حتى يبرها خلافا للدارمي في
 الدبر **بلا مانع** له اي النظر لكل بدلها لانه محل تمتعه لكن ينظر العنز **عكسه** فلها
 النظر الى كل بدلها بلا مانع لكن ينكره نظر العنز وقول بلا الى اخره من زيادتي وخرج بعوم
 المانع ما لو اعتدت عن شبهة او ردت الامة او كوتبت او كانت وثنية او خوها من
 يجزم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سرة وكربة وتعبري باكليل او في تغييره بالزوج
ف **سر** المشكل بخاطري نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء حيلة ومع الرجال
 امرأة كما صححه في الروضة واصلاها **فصل** **في اكلية بكسر الحياء**
 وهي التماس الحاطب النكاح من جهة المخطوبة **تحل خطبة خفية عن نكاح وعدا**
 تعرضيا وتصريحا وتحرم خطبة المتكوجة كذلك اجماعا فيها **وتحل تعرضي لمقل**

جميع بان تكون معتدة عن وفاة او شبهة او فراق باين بطاقي او فسخ او افساخ
 لعدم سلطنة الزوج عليها قال **تعالى** ورد جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
 النكاح النساء وهي واحدة في عدة الوقا اما التصريح بها فحرام اجماعا واما الرجعية فلا
 يحل التعريض لها كالنصريح لانها في حكم الزوجية والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح
 كاري ان التكلوا واذا انقضت عدتك كحك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح
 وغيرها نحو من يحل مثلك واذا حلت فان تبني **بحواب** من زنا في اي كما يحل حوا
 الخطبة المذكورة من المرأة او من بل نكاحها فحوا **ب** اكلية كالخطبة حلا وحرما
 وهذا كله في غير صاحب العدة اما هو فيحل له التصريح والتعريض ان حل له نكاحها
 والافلا **ويجزم على عالم خطبة على خطبة جارية من صرح** **باجابته** **الابا**
 بان او غيره من الحاطب او المجهب خبر الشخين واللفظ للبخاري لا يخطب الرجل
 على خطبة اخيه حتى يترك اكاطب قبله او يارن له اكاطب والمعنى فيه ما فيه من الاثنا
 سواء كان الاول يسرا او كافرا محترما وذكر الافة في اكبر جري على الغالب ولانه
 اسرع امتثالا وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالتصريح وقول على عالم اي باكلية وبلا
 وبصر حتمها وجزئة اكلية على خطبة من ذكر وخرج بما ذكرنا ان الم يكن خطبة او لم يجب
 اكاطب الاول او اجيب **بوتضا** **مطلقا** او تصريحا ولم يعلم الثاني باكلية او علم بها ولم يعلم
 بلاجابة او لم يعلم كونها بالتصريح او علم كونها بالتصريح ولم يعلم بالخبر او علم بها وحصل اعراض
 ممن لم يراوا كانت اكلية محله كان خطبت في عدة غيره فلا تحرم خطبته ان لا حق للاول
 في الاخيرة ولستقوط حقه في التي قبلها والا صل الا باحدة في البقية ويعتبر في التحريم
 ان تكون الاجابة من المرأة ان كانت غير مجبرة ومن وليها المجبر ان كانت مجبرة ومنها

جانب

علم بها

مع الولد ان كان اكا طيب غير كفوء ومن السبل ان كانت امة غير مكاتبه ومنه مع الا
ان كانت مكاتبه ومع البعض ان كانت غير مجبره والافع وليها ومن السلطان ان
كانت مجنونة بالغة وروايت وردت وقول على عالم مع جازية من زيادتي وتغير
باعتراض اعم من تغيير ياذن **ويجب** كما عبر به في الاماكار وغيره **ذكر عيوب**
اريد اجتماع عليه لما كحه او غيرها كعامله واخذ علم **منه** ليعذر به لا للخصه
فتو الاستشهاد الذي فيه ام لا فتعبري بما ذكرنا ولي واعلم مني قوله ومن استشير
في خاطب ذكر مساو به يصلق **فان اذفع بدونه** بان لم يجمع الى تركها او اخرج
الى ترك بعضها **حرم** ذكر مني منها في الاول ونشئ من البعض الاخر في الثاني
وهذا ان زيادتي **وسن خطبه** بضم اكا قبل خطبة بكسر ها واخرى **قبل**
لجالي داود وغيره كل امرئ بال وفي رواية كل كلام ربيد فيه حمد الله فهو قطع اي
البركة فيقول الله اكا طيب ويعلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول
جنتكم خاطبا كرميتكم او فتاكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول است برعوب عنك او نحو
ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقل من الولي او الزوج او اجني **ولو اوجب ولي**
العقل **فخطب زوج** خطبة **قصيرة** عرفا **فقبل** مع العقل مع اخطبة الفاصلة بين
الاجاب والقبول لانها مقلدة القبول فلا تقطع الا لا كالمقلد وطلب الما والتميم
بين صلاتي اجمع **لكن لا تسن** بل يسني تركها كما صرح به ابن بويش لكن النووي
في الروضة تابع الراغب في انها تسن وجعل في النكاح اربع خطب خطبة من اكا طيب
واخرى من المجيب للخطبة وخطبان للعقل وحل قبل الاجاب واخرى قبل القبول
اما اذا طالت الخطبة التي قبل القبول او فصل كلام اجني عن العقل بان لم يتعلق به ولو

سرا

يسرا فلا يصح العقل لا شعاعه بالاعراض **فصل** في اركان النكاح وغيرها
اركانه في **زوج** و**زوجة** و**ولي** و**شاهدان** و**صيغة** و**شرط** فيها اي في
صيغته **ما شرط** في صيغته **بيع** وقد مر بيانه ومنه عدم التعليق والتاقيت فلو
بولد ولم يتيقن صدق المشر فقال ان كان انشي فقل زوجتها فقبل او نحو الى شهر
لم يصح كالبيع بل اولى باختصاصه بمنزلة خياط وللنهي عن نكاح المتعة في خبر الصحيحين
سمى بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اعراض النكاح ويعبر
بذلك اولى من اقتضاه على عدم التعليق والتاقيت **ولفظ** ما يشترق من **زوج او**
نكاح ولو بجنية يفهم معناها العاقدان والشاهدان وان احسن العاقدان
العربية اعتبارا بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ بيع وتعليك وهذه الجزء من القوا الله
في التشافاتم احل موهن بامانة الله واستعملت فزوجهن بكلمة الله **ومع** النكاح **تقبل**
قبول على اجاب لمحصل المقصود **وبزوجني** من قبل الزوج **وبزوجها** من قبل الولي
مع قول الاخر عقبه **زوجك** في الاول **او تزوجت** هاهنا الثاني لوجود الاستدعاء
اكي نرم الدال على الرضا **لا تكا** بكاء بكاء بقول الله يقول في **الصيغة** كاحللك بنيتي
فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع ان لا بد فيها من النية والشهود كمن في النكاح كما
مر ولا اطلاع لهم على النية اما الكتابة في المعقود عليه كما لو قال تزوجتك بنيتي فقبل
ونوايا معينة فيصح النكاح **بها** **ولا يقبلت** في قبول لا تنف النسخ فيه باحل العقين
وبينك لا تقبل فلا بد ان يقول قبلت نكاحها او تزوجتها او النكاح او التزوج او صيت
نكاحها على ما حكاه بن هبيرة عن اجماع الائمة الاربعة وابدا الزكشي بنص في ابو
ولا يصح نكاح شغار للنهي عنه في خبر الصحيحين **كزوجتها** هو اعم من قوله وهو

يعطي

او ارادت بعد الدخول مهر مثل وكان اكثر من المسي فينبغي قبولها قلت وهو اخل
 في قول في حقها لا باقرار **النشاهد بن ما يمنع صحته** اي النكاح فلا يؤثر في ابطاله
 كما لا يؤثر فيه بعد اكم بشهادتهما ولا ان اكن ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين
فان اقر الزوج دون الزوج **بده ضح** النكاح لا عترافه بما يتبين به بطلان نكاحه
وعليها المهر ان دخل بها ولا فسخه ان لا يقبل قوله عليها في المهر وقوله فسخ
 هو المهر بقوله فرق بينهما ففي فرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عن الطلاق كما
 لو اقر بالرضاع وتعييري بما يمنع صحته اعم من تغييره بالفسق **او اقرت الزوج**
 دون الزوج **بخلل في وليا او شاهدا** كفسق **حلف** فيصدق لان العضة بلاء
 وهي تزيد رفعها والاصل بقاؤها وهذا من زيادتي فان طلقت قبل دخول فلا مهر
 لانكارها او بعد فلما اقل الامرين من المسي ومهر مثل وخرج بالخلل في من ذكره
 كما لو قالت الزوجه وقع العقد بغير ولي وشهود وقال الزوج بل بها فخلل في
 كما نقله ابن الرفعه عن الدجايرو والركشي عن النضر لان ذلك انكار لاصل العقد
وسن اشهاد على رضي من يعتبر ضاها بالنكاح بان كانت غير حرة اختيارا
 ليوم انكارها وانما لم يشترط لان رضاها ليس من نفس النكاح المعتبر فيه الاشهاد
 وانما هو شرط فيه ورضاها الكافي في العقد يحصل بانها او بينة او باخبار وليها
 مع تصديق الزوج او عكسه وقضية التقييل بمن يعتبر رضاها الله لا بسن الاشهاد
 على رضي الحجة وقال **الان يبيغي** انه يبيغي ايضا خروج من خلاف من يعتبر
 رضاها **فصل** في عاقل النكاح وما يزل كرمعه **لا تعقد اراة نكاحا**
 ولو باران ايجا باكان او قبولا لا لنفسها ولا لغيرها ان لا يليق بحاسن العاقل ان خولها

فيه لما فصل منها من اكيا وعدم ذكره اصلا وتقدم خبر النكاح الاول وروي انما
 خبره تزوج المرأة المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد على شرط الشيخين
 ومثلها اكنثي لكن لو زوج اخذ مثلا فبان جلاص ذكره ابن المسي وخرج بلا تعقل
 ما لو وكلها رجل في انها توكل اخر في تزوج موليتها او قال وليها ويلي عن من تزوج
 او اطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح **ويقبل اقرار مكلف به لمصل قها**
 وان كان بها وليها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بنصا قها كالبيع وغيره ولا بد
 من تفصيلها الاقرار فتقول زوجني منه وليي بخضوع لابي ورضائي ان كانت ممن
 يعتبر رضاها وهذا اقرارها المبتدأ فلا ينافي ما سياتي في الدعوى من انه يلقى
 اقرارها المطلق فان ذلك محله في اقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان احدهما
 رقيقا اشترط مع ذلك تصديق سيده ولو اقرت **لرجل** ووليها لآخر عمل الا
 فان اقر معا فلا نكاح ذكره البلقيني في تصحيحه وقولي لمصل قها من زيادتي وكما
 السكران **ويقبل اقراره** من اب او جد او سبيل على موليته **به** اي بالنكاح لقوله
 على اشأبه خلاف غيره لتوقفه على رضاها **والاب** وان علا **تزوج بكر بلا اذن**
 منها **بشرط** بان يزوجه وليين بينهما عداوة ظاهرة لمهر مثلها من نقل البلد من
 كفوة لها موسرية كبيرة كانت او صغيرة عاقلة او مجنونة لكمال شفقته وخبر الدارقطني
 قطنى الثيب الحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه ابوها وقولي بشرط من زيادتي **وسن**
له استئذانها مكلف تطيبها لخطرها وعليه حمل خبره لم والبكر ليست امرها ابوها
 بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها استئذانها كما سياتي وقولي مكلف من زيادتي
 ومثلها السكران **وسكوها** ليقبل زنته بقولي **بعد** اي بعد استئذانها **ان** لا

سبق
 مكلفه

وغيره ما لم ينفذ ظاهره في المنع كصياح وضرب خلد الخبر لم وانها سلكوها وهذا بالنسبة
 للترتيب لا لقلها لمصروكونه من غير نقل البلد **ولا يزوج ولي من اب وغيره عاقله**
تليها وهي من زالت بكارتها **ابو طي** بقيد زنته بقولي **في قبلها** ولو حراما او نائمة
ولا غير اب وسيد من ذري ولاء ويطلقان ومن جاستينته نسب كاه وعمر **كبرا**
 عاقله **الا بان ذنبا** ولو بلفظ الوكالة **بالعقل** لجز الدار قطن السابق وجز لا تحو
 البتة حتى تنسأروهن رواه الترمذي وقال **حسن** صحيح اما من خلقت بلا
 بكارة اولت بكارتها بغيرها ذكر كسقطه واصبع وحرة حيض ووطي في ذريها فهي في ذلك
 كالبر لا يها لم تمارس الرجال بالوطي محل البكارة وهي على غياوتها وجاها وما تقر علم
 الله لا تزوج صغيرة عاقله ثيب اذا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال الله
 انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة **واقف الاوليا** بالترتيب **اب فابوه** وان علا
 لان لكل منهم ولادة وعصوبة فقد مواعلي من ليس لهم الاعصوبة ويقدم الاقرب منهم
 فالاقرب **فتسار العصبة المجمع على اشرافهم** من نسب ووطي **كاشهم** اي ترتيب اشرافهم
 فيقدم الاخ لا يوين ثم الاب ثم الاخ لا يوين ثم الاب وان سفل ثم عمر ثم انعم
 كذلك لعدم لو كان احد العصبة احرألم او كان معتقا واستر باعصوبة فلم
 ثم معتق ثم عصبة حتى الولا ترتيب اشرافهم وتقدم بيانه في باب **فالسultan** فيزوج
 من في محل ولا ينفذ بالولاية العامة **ولا يزوج ابن امه** وان علت **ببنته** لانه لا مشاركة
 بعينه وبينها بالنسب فلا يغني بل في العار عنه بل يزوجها بخوضه عمه كولا وقضا
 وانصر البتة لانها غير مقتضية لمانعة **ويزوج عتيقة امرأة حرة** فقد ولي
 عتيقها نسبيا **بزوجها** بالولاية عليها تبعا لولايتها على معتقها فيزوجها ابو المعتقة

ثم
 في الامم للوقوف في دورها
 لا زوجها الحاكم بان الكون
 عليهم ان الحرف والادبار
 الناظر انتم في

ثم جردها بترتيب الاوليا ولا يزوجها ابن المعتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو الكون
 المعتقة ووليها كافر في والمعتقة مسلمة حيث لا يزوجها من عتقه وهو ما لو كانت
 المعتقة مسلمة ووليها والعتيقة كافر في حيث يزوجها معلوم من اختلاف الدين الا في
 الفصل بعد **وان لم ترض المعتقة** اذ لا ولاية لها **فان اذ ماتت تزوج العتيقة من له**
الولا من عصباتها فيقدم ابنها على ابها **ويزوج السلطان** زيادة على ما مر **ان**
غاب الولي الا قرب لست او ولا **مرجلتين** او **احرم او عطل** اي منع دون ثلاث
 مرات **مكثفة** **دعت الى كفوء** ولو بلون مهر مثل من تزويجها ببناته عنه لبقا على
 الولاية ولان التزويج في الاجرة حتى عليه فانا امتنع منه وفاعلها كم بخلاف ما اذا
 دعت الى غير كفوء لان له حق في الثقة ويؤخذ من التعليل انها لو دعت الى محبوب
 او عيبن فامتنع الولي كان عاضلا وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع وكذا لو دعت
 الى كفوء فقال لا انزوجك الا من هو اكفأ منه ولا بد من ثبوت العطل عند احكامكم لزوج
 كفاية سائر اكفوق ومن خطبة الكفو لها ومن تعيينها له ولو بان نوع بان خطبها اشقا
 ودعت الى احدهم وخروج بالمرجلتين من فاسد ونها فلا يزوج السلطان الا بان له نعم
 ان تعدل الوصول اليه خوف جاز له ان يزوج بغير اذنه قاله الروياني اما العطل
 ثلاث مرات فاكتر فقد فسق فيزوج الا بعد **السلطان** كما سباني **ولو عيبت كفوا**
فليجرب تعين كفوا **احر** لانه اكمل نظر امنها اما غيرا محجرا ولو ابا او جلا بان كانت
 ثيبا فليجرب اه تزويجها من غير من عينته فتعيرى بالمحجرا ولي من تعيرى بالاب
فصل في موانع ولاية النكاح **يمنع الولاية رقا** ولو في بعض النقصه
 فتعيرى بذلك اعرض من قوله لا ولاية لرقبة في نعم لو ملك المبيض امه زوجها كما قاله

ثم جردها بترتيب الاوليا ولا يزوجها ابن المعتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو الكون
 المعتقة ووليها كافر في والمعتقة مسلمة حيث لا يزوجها من عتقه وهو ما لو كانت
 المعتقة مسلمة ووليها والعتيقة كافر في حيث يزوجها معلوم من اختلاف الدين الا في
 الفصل بعد **وان لم ترض المعتقة** اذ لا ولاية لها **فان اذ ماتت تزوج العتيقة من له**
الولا من عصباتها فيقدم ابنها على ابها **ويزوج السلطان** زيادة على ما مر **ان**
غاب الولي الا قرب لست او ولا **مرجلتين** او **احرم او عطل** اي منع دون ثلاث
 مرات **مكثفة** **دعت الى كفوء** ولو بلون مهر مثل من تزويجها ببناته عنه لبقا على
 الولاية ولان التزويج في الاجرة حتى عليه فانا امتنع منه وفاعلها كم بخلاف ما اذا
 دعت الى غير كفوء لان له حق في الثقة ويؤخذ من التعليل انها لو دعت الى محبوب
 او عيبن فامتنع الولي كان عاضلا وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع وكذا لو دعت
 الى كفوء فقال لا انزوجك الا من هو اكفأ منه ولا بد من ثبوت العطل عند احكامكم لزوج
 كفاية سائر اكفوق ومن خطبة الكفو لها ومن تعيينها له ولو بان نوع بان خطبها اشقا
 ودعت الى احدهم وخروج بالمرجلتين من فاسد ونها فلا يزوج السلطان الا بان له نعم
 ان تعدل الوصول اليه خوف جاز له ان يزوج بغير اذنه قاله الروياني اما العطل
 ثلاث مرات فاكتر فقد فسق فيزوج الا بعد **السلطان** كما سباني **ولو عيبت كفوا**
فليجرب تعين كفوا **احر** لانه اكمل نظر امنها اما غيرا محجرا ولو ابا او جلا بان كانت
 ثيبا فليجرب اه تزويجها من غير من عينته فتعيرى بالمحجرا ولي من تعيرى بالاب
فصل في موانع ولاية النكاح **يمنع الولاية رقا** ولو في بعض النقصه
 فتعيرى بذلك اعرض من قوله لا ولاية لرقبة في نعم لو ملك المبيض امه زوجها كما قاله

البلقيني بناء على الصحيح من انه يزوج بالملك لا بالولاية خلافا لما افتي به البغوي **وصي**
 لسلبه العباد **وجنون** ولو منقطعاً لذلك وتعليقاً لمن اكثرون المنقطع فيزوج
 الام بعد من جنون الاقرب دون افاقة وخالف في الشرح الصغير فقال الاشبه
 ان المنقطع لا يزول الولاية كما لا غماز ولو قصر من افاقة جذا فموا لعدم كماله
 الامام **وفسق غير الامام** الاعظم ولو بعزل ثلاث مرات او اسره لانه نقص في
 في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الاب بعد وقيل لا يمنعها وعليه جماعة
 الفسقة لم يمنعوا من التزوج في عصره ولين وخرج بزيارتي غير الامام الاعظم فلا يمنع
 فسقه ولا يثبته بناء على الصحيح من انه لا ينعزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره
 بالولاية العامة تفخماً لسنانه **وجحسفه** بان بلغ غير رشيد وبن بعد سنه
 ثم حجر عليه لانه نقصه لا يلى امر نفسه فلا يلى امر غيره وقضية كلام الشيخ ابي حامد
 وغيره انه لا يعتبر الحجر وجزم ابن ابي هريرة وزججه القاضي مجلي وابن الرفعة
 واختاره الشيبكي اما حجر الفليس فلا يمنع الولاية كمال نظره والمجمل عليه حتى العرما
 لا لنقص فيه **واختلال نظر** يجرم او غير كجبل وكثرة استقام لعجزه عن البحث عن
 احوال المزدواج ومعرفة الكفو منهم واقصاى على ما ذكرنا في من تغييره يجرم
 او جبل **واختلاف دين** لانها المولاة فلا يلى كافر مسلم ولو كانت عتيقة كافر
 كما مر ولا يثبته كافر نعم لولى السيد تزوج امته الكافرة كالسيد لا في بيان حكمه
 وللقاضي تزوج الكافرة عند نقل الولي اخاص كما علم مما مر ويل كافر لم يرتد بمحمود
 في دينه كافر ولو كانت عتيقة مسلمة كما مر او اختلف اعتقادها في اليهودي النصارى
 والنظر في اليهودية كالاثر والقول في النكاح والذين كفروا بعضهم او ثلثا بعضا **وتفلسها**

الامام

اي

بالنسبة للمزاج

يعاقب من غيره ما لا يعاقب من نفسه والكلام على قوله بالنسبة للولي فيختص في حق
 اجنونا والجدام والبرص والاكبر والعنه **وحرية** **فمن يزوجها او يملكها او يبيعها**
ليس كفواً **سبيل** من ذلك لا ينفك عنه وتقتصر فيما اذا كان به رقاً لا ينفك عنها
 الا نفقة المعينين فالرق ليس كفواً عتيقه ولا بعضه وخرج بالابا الامهات فلا
 يؤثر فيهن ريس الرق قال في الروضة وهو المفهوم من كلام الاصحاب وبه
 صرح صاحب البيان فقال ومن ولدته رقيقة كفواً لمن ولدته عربية لا يثبته الا
 في النسب وقوله او اباً اقرب من زيارتي **وتيسب** **ولوني** **الحج** لا يثبته من المفاخر
 كان يحسب الشخص الي من يشرف به بالنظر الى مقابل من تشرف به بالعرب فان الله
 فضلهم على غيرهم **فمن يزوجها** **اباوان** كانت امه عربية **ليس كفواً** **عربية** اباوان كانت
 عجمية **ومع غير** **فمن يزوجها** **العرب** كفواً **لقرينة** **لخبر** **قريش** **واو** **قريش** **ولا** **تقد** **موا**
 رواه الشافعي بلا غا **واو** **غيرها** **شبهى** **ومطلبي** **لغوا** **الحج** **رسيم** **ان** **الله** **اصطفى**
 كما تقدم ولداً منها عجل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى قريشاً من بني هاشم
 واصطفى من بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب اكفاً كما استقبل من المؤمنين
 لخبر البخاري عن بنو المطلب بنى واحد نعيم تزوج هاشمى او مطلقى فقه
 بالشروط فالله ابنتا في هاشمية ومطلبية رقيقة لما لك امها وله تزوجها من فوق
 ودين النسب كما يقتضيه قول الشيخين السيد تزوج امته برفيق ودين النسب
 واستشكاه ام سنوي وصوب عدم تزوجها لهما مستند في ذلك الى ما صحى اه
 من ان بعض اكفصال لا تقابل ببعض وغيره يثنى من العرب بعضهم اكفاً بعض كما
 ذكره جماعة **وال** **الرضعة** وهو مقتضى كلام الاكثرين **وعقبة** **بلدين** **وحج**

ب

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

کولبر

۱۲۱

كولاية المال وتقديم الله يلزم الأب مجنون محتاج للنكاح فعلم الله لا يزوج مجنون كبير
محتاج ولا صغير لأنه غير محتاج إليه في الحال وبعد البلوغ فلا شك كما كيف يكون الأمر
بخلاف الصغير العاقل إذا طاهر حاجته إليه بعد البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده
وخلقه فإن للاجنبيات أن يقمن بهما وقضية هذا أن ذلك يخرج صغير لم يطهر علم
عوارض النساء ما غيرها فيلحق بالبالغ في جوانب تزويجه الحاجة أكيدة قاله الزرقي
والأب وإن علا لا غيره كمال شقيقته **تزويج صغير عاقل أكثر** منها ولو أبا
لمصلحة إذ قد يكون في ذلك مصلحة وعبطة تظهر للولي فلا يزوج ممسوخ برفع
مجنونة ولو صغيرة وثبها **لمصلحة** في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف المجنون
كما مر لأن التزويج يفيد لها المهر والنفقة ويعززم المجنون وتقديم الله يلزم الأب
تزويج مجنونة محتاجة والتقييد بالأب في الأولي مع التصريح فيها بالمصلحة من إرادتي
فإن قل أي الأب **زوجها حاكم** كما يلي ما لها لكن بمراجعة أقاربها من أنظيما
أقربهم ولا نهم أعرف بمصلحتها **إن بلغت واحتاجت** للنكاح كان تظهر علامان غلبة
شهوتها وتوقع الشفا بقول عدلين من الأطباء فعلم الله لا يزوجها في صفها لعدم
حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد محتاج إلى كفاية
ولم تدفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها لذلك **وإن حجرت عليه فليس له نكاحه**
لأنه صحيح العبارة وله ذمة **وموته** أي موثنا كاحد في كسبه لا فيما معه لغيره
حتى العرا بما في يده فإن لم يكن له كسب ففي ذمته **أو حجرت عليه فسفه كزوج واحد**
لحاجة إلى النكاح لأنه إنما يزوج لها وفي تدفع بواحد **بإذن وليه أو قبل له**
وليها بأن الله **بمهر مثل فاقل** فيها لأنه حرم كل صحيح العاقل والأذن وقولي واجب

بأن سبيل **ولو لي نكاح ومال** من اب وان علا وسلطان **تزوج امة موليه** من
صغير وجنون وسفه ولو انى بادن رضى السفه اكتسابا بالمهر والنفقة بخلاف عيب
لما فيه من النقصان اكتسابه عنه فلا ياب تزويجها لا ان كان موليه صغيرا ثيبا عاقله
وليس لطان تزويجها لا ان كان صغيرا او صغيرا وليس لغيرها ذلك مطلقا وتغيرى بموليه
اعمن من تغييره بصبي والتقييد بولي النكاح والمال من زيارتي **ناد**

ما حرم من النكاح حرم عنه في الروضة كاصلا باب موانع النكاح ومنها ان لم
يكن كره الشيطان اختلاف اجنسي فلا يجوز للادري نكاح جنيته كما اقبل به
ابن بوليس وابن عبد السلام لكن يجوز الفوتوي والاصل في التحريم مع ما ياتي
بجدة حرمت عليكم امهاتكم **حرم ام** اي نكاحا وكذا الباقي **وهي من ولدك**
او ولدت من ولدك ذكرنا ان اداني بواحدة او بغيرها وان شئت قلت
كل اني يقتضي لها نسبك بالولادة بواسطه او بغيرها **وبنت وجن ولدتها**
او ولدت من ولدها ذكرنا ان اداني بواحدة او بغيرها وان شئت قلت
كل اني يقتضي لها نسبك بالولادة بواسطه او بغيرها **لا مخلوقة من ماء**
منها فلا تحرم عليه اذ لا حرمة لما الرزنا نع بكرة حرم من خلاف من
عليه كما كف فيه خلاف ولدها من زنا يحرم عليها لنبوت النسب والارث
بينهما كما صرح به الاصل **واخت** وهي من ولدها ابواك او اخلكما
وبنت اخك وبنت اخك بواسطه او بغيرها **وهي اخت نكح ولدك**
بواسطه او بغيرها **وخالده** **اخت ابني** ولدك بواسطه او بغيرها
ويحرم من ايها ولا يتبع **بالرضاع** ايضا للامه ولجوز الصبي يحرم

من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي اخوي حرموا
من الرضاعة ما يحرم من النسب **فرضعتك ومن ارضعتها او ولدتها**
او ولدت ابنا من رضاع وهو الفحل **او ارضعته** وهو من زيارتي **او**
ارضعت من ولدك بواسطه او بغيرها **ام رضاع** **وقيس** بذلك
الباقي من السبع المحرم بالرضاع فامرضعه بلبنك او لبن فروعه
نسبا او رضعا تحت رضاع وكذا مولوده احدا بوليك رضعا وبنت
ولد امرضعه او الفحل نسبا او رضعا وان سلفت ومن ارضعتها
اخلك او امرضعت بلبن اخلك وبنتها نسبا او رضعا وان سلفت
وبنت ولد امرضعه امك او امرضعت بلبن امك نسبا او رضعا وان
سلفت بنت اخ او اخت رضاع واخت الفحل نسبا او رضعا وان سلفت
بنت رضاع وامرضعت بلبن احدا بوليك نسبا او رضعا او ابية او ابني
المرضعة بواسطه او بغيرها نسبا او رضعا عما رضاع واخت
المرضعة او امها او ام الفحل بواسطه او بغيرها نسبا او رضعا
خاله رضاع **ولا يحرم عليك مرضعتك خبثك او اخلك** ولو كانت ام
نسب حرمت عليك لانها امك او موطوءة امك وقولي او اخلك من باني
او مرضعتك نكحتك وهو ولد الولد ولو كانت ام نسب حرمت عليك
لانها بنتك او موطوءة ابنك **ولا ام مرضعتك ولدك ولا بنتها** اي
بنت المرضعة ولو كانت المرضعة ام نسب كانت موطوءة فحرم عليك
الامه او بنتها ومنه لا ريب ويحرم من النسب لا في الرضاع فاستثنى

من الرضاع ما يحرم من النسب
فرضعتك ومن ارضعتها او ولدتها
او ولدت ابنا من رضاع
او ارضعته وهو من زيارتي
او ارضعت من ولدك
بواسطه او بغيرها ام رضاع
وقيس بذلك
الباقي من السبع المحرم بالرضاع
فامرضعه بلبنك او لبن فروعه
نسبا او رضعا تحت رضاع
وكذا مولوده احدا بوليك رضعا
وبنت ولد امرضعه او الفحل
نسبا او رضعا وان سلفت
ومن ارضعتها اخلك او امرضعت
بلبن اخلك وبنتها نسبا او رضعا
وان سلفت بنت ولد امرضعه امك
او امرضعت بلبن امك نسبا او رضعا
وان سلفت بنت اخ او اخت رضاع
اخت الفحل نسبا او رضعا وان
سلفت بنت رضاع وامرضعت بلبن
احدا بوليك نسبا او رضعا او ابية
او ابني المرضعة بواسطه او بغيرها
نسبا او رضعا عما رضاع واخت
المرضعة او امها او ام الفحل
بواسطه او بغيرها نسبا او رضعا
خاله رضاع ولا يحرم عليك مرضعتك
خبثك او اخلك ولو كانت ام نسب
حرمت عليك لانها امك او موطوءة
امك وقولي او اخلك من باني او مرضعتك
نكحتك وهو ولد الولد ولو كانت ام
نسب حرمت عليك لانها بنتك او موطوءة
ابنك ولا ام مرضعتك ولدك ولا بنتها
اي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة ام
نسب كانت موطوءة فحرم عليك الامه
او بنتها ومنه لا ريب ويحرم من النسب
لا في الرضاع فاستثنى

بعضهم من فاعلة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كما في
 الروضة على انها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعلة لانهم انما حرموا
 في النسب المعنى لم يوجب فيه في الرضاع كما قرئته ولهذا لم يستثنها
 كالاصل وزيل عليها ام العم والعمة وام اكل واكالة واح الابن وصورة
 الاخيرة امراه لها ان ارتضع على امرأة اجنبية لها ابن فابن الثانية اخوا
 ابن الاولى ولا يحرم عليه نكاحها ولا يحرم عليك **اخت اخك** سوا كانت
 من نسب كان كان لربيل لا بواخت لا م فلا حية نكاحها ام من ضاع
 كان ترضع امرأة زبيل وصغيرة اجنبية منه فلا حية لدية نكاحها وسوا
 كانت الاخت اخت اخيك لا بلك لانه كما مثلنا ام اخت اخيك لامك
 لا بيه مثاله في النسب ان يكون لاب اخيك لامك فلا نكاحها **وحرّم**
 عليك بالمصاهرة **زوجتك ابنتك او ابنتك وام زوجتك** ولو قبل الدخول
ومن دخل جوفك في اكباها ولو لم يبرئ من رغب او ضاع بوانسطة
 او غيرها قال تعالى وحل بل ابتائكم وقوله الذين من اصلا بكم
 لبيان ان زوجه من ثبناه لا تحرم عليه وقال تعالى ولا تتكلموا ما كنتم
 اباؤكم من النساء وقال تعالى وامهات نسائكم ورا ببيكم اللاتي في
 حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وذكروا الحور حري على الغالب فان لم
 يدخل بالزوجه لم تحرم بنتها الا ان تكون منقبة بلعانه خلاف امها
 والفرق ان الرجل يتبلى عارة بكلمة امها عقب العقل لترقيقها
 تحرمت بالعقل ليسهل ذلك بخلاف بنتها واعلم انه بعد من روي في الاب

وفي الرضاع ان يرضع صغيرا بلسان امه فيكس

وفي ام الزوج عند عدم الدخول بان يكون العقل صحيحا
ومن وطئ في الحياة وهو واضح امرأة ملك او شبهة منه كان نكاحها
 زوجته او امته او وطئ بقا سدا نكاح **حرم عليه امها وبنتها وحرم**
على ابنته وابنته لان الوطئ بملك البهي نكاحا منزلة عقد النكاح وبشبهه
 يثبت النسب والعن فيثبت التحريم بسوا واحد منها شبهة ايضا ام
 لا وخرج بما ذكر من وطئها بزننا او باغترها بلا وطئ فلا تحرم عليه امها
 ولا بنتها ولا تحرم هي على ابنته وابنته لان ذلك لا يثبت نسبا ولا عدم
ولو اختلطت امرأة محرمة عليه بنسوة غير محصوات بان يعتسرها
 على الاحاد كالامراة **تكره** جوارها والا لا نسب عليه **باب النكاح** قوله
 وان سافر الى محل اخر لم يامن مسافرتها الى ذلك المحل ايضا فعلم انه لا
 ينكح الجميع وهل ينكح الى ان تبقى واحدا او الى ان يبقى عددا محصورا حتى
 الرواية عن والده فيه اجتهالني وقال **الا قبيح** على الثاني كونه
 في الروضة الاولى في نظير من الاولى ويفرق بان ذلك يكفي فيه الطين
 بل ليل صحة الطهر والملاة بظنون الطهارة وحل تناوله مع القدماء
 على ميقنتها جرد في النكاح وخرج بما ذكره لو اختلطت بمحصولات اقرب
 فلا ينكح من شيئا تغلبا للتحريم ولو اختلطت زوجته باجنبيات لم يجز له
 وطئ واحدة منهن مطلقا ولو باجنهارا ان لا يدخل لاجنهارا في ذلك وان
 الوطئ انما يباح بالعقل لا بالاجتهاد ونفي كونه اولي من تغييره تغيير
 لم يثبت له التحريم بدليل وخرج بمصاهرة وان نفى وتوثق وغيرها

اع

الزوجه **واذا طلق حرة ثلاثا او غيره** هو اول من قوله والعبد **ثنتين لم تخل**
له حتى يغيب بقلها مع اقتضاها بغير حشفة **ممكن وطوءه او قلها**
من قودها **في نكاح صحيح مع انتشار** للذكر وان ضعف انتشاره ولم يزل
او كان الوطى جايلا او في حبس او احرام او حرة لقوله تعالى فان طلقها
اي الثالثة فلا تخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مع خبر الصحيحين عن
عائشة جاءت امرأة رفاعه القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت
عند رفاعه فطلقني فبنت طلاق في فترت ورجعت بعدي بعبد الرحمن ابن الزبير
وانما معه مثل فعل به الثوب فقال انريد من ان ترجعي الى رفاعه لا حتى
تدوني في عسيلته وبنوق عسيلتك والمراد بها عند اللغو بين الله
اكتافه بالوطى وعند الشافعي وجهه **والفقهاء** الوطى نفسه اكتفا بالظنه
سمي به ذلك تشبيها له بالعسل بجامع الله وقيس بأكبره بجامع استيفاء
ما يملك من الطلاق وحرق بقلها وبرها وبالاقضاء وهو من زبادتي
علمه وان عابت اكتشفة فكلية الغوري وباحتشفة مادونها او ادخال
المني وبمكن وطوء الطلق والنكاح الصحيح الفاسد والوطى يملك اليه بالليل
وبالزنا ولا يكون ذلك كما لا يحصل به الخصص والله تعالى على اكل بالنكاح وهو
انما يتناول الصحيح **وبانتشار** لا كثر ما ان لم ينتشر لئلا لا ينتفع حصول
بنوق العسله المذكورة كبر ويشترط عدم احتلال النكاح فلا يكفي وطي
مجموعة ولا وطي في حال ردة احدها وان رجعا او رجعا الى الاسلام وذلك بان
استدخلت ماله او وطئها في البر قبل الطلاق او الرده **واكتفى** في غير ذلك

التخليل لتفريق من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسبباني في الصفاق انه لو لم
يشترط انه اذا وطئ طلق او بانته منه او فلا نكاح بينهما بطل النكاح ولو لم يزل
بشرط وفي غيره ان يطلق اذا وطئ كره وجه العقل وحلت بوطئه **فصل**
فيما يمنع النكاح من الرق **لا يمنع** اي الشخص حرا كان او امرأة **من يملكه او بعينه**
اذ لا يجتمع ملك ونكاح لما ياتي **فلوطر املك تام** فيها **على نكاحها** **انفسخ** النكاح من
احكامهما متنا قضية اما في الاولى فلا في نفقة الزوجه يقتضي التملك وكونها
ملكه يقتضي عدمه لا يملكها ولو ملكها الملك نفسه واما في الثانية
وهي مع تام من زبادتي فلا يملكها بالسرقة لان السرقة لا تملكها وهو طار
بالسرقة معه الي الغيب لانها زوجته واذا ادعاه الى الفرائض بحق النكاح جثته
في استعائها بحق الملك وان فعل راجع بينهما بطل الاضعف وثبت الاقوي
وهو الملك لانه يملك به الرقبه والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة
وخارج بنام مالوا بتاعها بشرط اكثاره ثم فسخ لم يفسخ نكاحه كما نقله في الجوز
عن قول الروياني انه ظاهر المذهب وكل الوابتاعته كذلك **لا يمنع حر من**
بها رقبه **لغيره** ولو ببعضه **الا** بثلاثة شروط وان عم الثالث احر وغيره وقص
بالمسلم احدهما **بغيره عن من تصح التمتع** ولو كتابية او امه بان لا يكون تحتة شي
من ذلك ولا قاله عليه كان يكون تحتة من لا يصح التمتع بصغيرة لا تحتها
الوطى او رتقا او برضا او حرة او مجنونة لا بها لا تغنيه فهي كالعدو
ولا ية ومن لم يمتنع منه طولا ان ينعى المحصنات بخلاف ما ان كان تحتة من
لا يصح التمتع او قاله عليها لا استغناءه حينئذ عن ارقاق الولد وبعضه ونحوه

كاف

الاية والمراد بالمحصن اكرابر وقوله المومنا جرى على الغالب من ان المومنين انما عذب
في المومنة وتغيري لمن يصح العلم من تغييره بجره وسوا كان العجز حيا وهو
ظاهر شرعي **ان كان ظهوره عليه مشقة في سفره لغاية او خاف في حله**
اي مدة سفره اليها وصنط الامام المشقة بان ينسب متحملها في طلب الزوجه
الي الاسراف ومجاوزة اكد **او جرحه بوجع** وهو فاقل للمهر له قد عجزه
عند حلوله **او بلا مهر** كذلك لو جوب مهرها عليه بالوطي **او باكثر من مهر مثل**
وان قدر عليه كما لا يجب شرعا الطهر باكثر من مثل مثله وهذه والتي قبلها
من زيادتها **لا ان وجدها بدونه** اي بدون مهر المثل وهو واجبه ولا يحل
له من تركت لغيره على نكاح حرقة وثانيتها **جرحه** بان تغلب شهوته
وتضعف تقواه بخلاف من صنعت شهوته او قوي تقواه **فان ذلك**
لمن خشي العنت منكم اي الزنا واصله المشقة سمي بها الزنا لانه سببها باكل في
الدنيا والعقوبة في الآخرة والمراد بالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف
العنت من امة بعينها القوة ميله اليها لم ينكحها ان كان واجد الطول كذا
في البحر للروايات والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها
عند فقد الطول فينفوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف في
المنع من نكاحها فهذا الشرط علم ان اكراد ينكح امتين كما علم من الاول ايضا
وثالثها انما حرأ وغيره كما مر فلا يحل له امة كتابية اما اكراد لقوله تعالى فيها
ملكتم ايما كنتم من قنبا نكم المومنات واما غير المحرقات لان المانع من نكاحها غيرها
فساوي اكراد المردة والمجوسية وفي جواز نكاح امة مع تبصر بعضها تريد العلم

بجسده

لان ارقاق بعض الولد اهن من ارقاق كله وعلى تقليل المنع اقصر الشحان
قال الزركشي وهو الرانج اما غير المي لم من حر وعينه كتابيين فتحل له
امة كتابية لا سنوا بهما في الدين ولا بد في حل نكاح اكراد كتابي الامة الكتابية
من ان يخاف رانا ويفقد اكره كما فهمه البيهقي من كلامهم واعلم انه لا يحل
للمحر مطلقا نكاح امة ولله ولا امة مكاتبه كما سياتي في الاعفاف ولا اية
موقوفة عليه ولا موصي له بخل متها **وطرق ليسا ونكاح حره لا يفسخ الا**
اي سا حيا القوة الدوام **ولو جعها حر حلت له** امة ام لا **يعقد** كان يقول
لمن قال له زوجك بنتي وامتي قبلت نكاحهما **صح في آخر** تفريقا للصفة
الامة لا تنكح شرط نكاحها ولا بها كما لا تدخل على آخره لا تقارنها وليس هذا
نكاح الاخنتين لان نكاح اكراد قوي من نكاح الامة كما علم والاختان ليس في
نكاحهما اقوى فبطل نكاحهما معا اما من جعها من بهرق في عقد فيصح
فيهما الا ان يكون الامة كتابية وهو لم في الحرف **فصل في**
نكاح من نكح ومن لا يحل من الكافرات وما يبدل برمعه **لا يحل** لمي لم **نكاح** **فصل في**
ولو جوسية وان كان لها شبهة كتاب **الا كتابية خالصة** لانه كانت او
حربية فيحل نكاحها **قال** يعال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن **وقال** تعالى
والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اي حل لكم **بقوله** لانه يخاف من
الميل اليها نفسه في الدين واكرهية مثل كراهية لانها ليست تحت قهر راحة
والخوف من ارقاق الولد حيث لم يعلم انه ولد **فصل في** خروج خالصة المتولدة
من كتابي وخو وثنية فيجزم بعكسه تعليلا للتحريم **والكتابية بهر**

كاف

او نصرا فيه لا منسكه بزبور داود ونحوه كصنف تثليث والدين والبرهان
عليهم الصلاة واليهم فلا يحل لم يقل لان ذلك لم ينزل بتعليم يد سبي وتبلي
وانما اوحى اليهم بعائنه وقيل لانه حرم ومواعظ الاحكام وشرايع وفاق
القبال بين الكتابيه وغيرها بان فيها نقصا واحدا وهو كفرها وغيرها
فيها نقصان الكفر وفساد الدين **وشوطه** اي حل نكاح القبايله كما الصلة
في **اسرايلية** نسبة الى اسرايل وهو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم عليه السلام
والتي لم يزل الله يقول **ان لا يعلم دخول اول ابائهم في ذلك الدين بعد**
بعثته **تنسخه** وهي بعثة عيسى او نبينا وذلك بان علم دخوله فيه قبلها او شك فيه
وان علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثته لا تنسخه بعثته بنين موسى وعيسى لشر
لسبهم بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعد هاهنا لسقوط فضيلته بها وفي غيرها
اي على اسرايلية **ان يعلم ذلك** اي دخول اول ابائهم في ذلك الدين قبلها اي قبل
بعثته **تنسخه** **ولو بعد تحريفه ان تحريفه** وان افهم كلام الاصل
المنع بعد التحريف مطلقا لنسخهم بذلك الدين حين كان حقا بخلاف ما
ان علم دخوله فيه بعد هاهنا بعد تحريفه او بعد هاهنا قبل تحريفه او عكسه ولم
يجتبوا المخرج او شك لسقوط فضيلته بالنسخ او بالتحريف المذكور في غير
الاحيرة واخذ ابلا غلط فيها **وهي** اي القبايله الخالصة **كمسألة في تحريفه**
كسوة وقسم وطلاق بجامع الزوجية المقتضية لذلك **فله اجابها**
كما المسئلة **على ان** **حرف** **البر** **كحيز** **وجنابة** **ويقتصر** **عدم** **النية** **منها** **للفرق**
في كتمان الميلة المحبوبة **وعلى تنظف** يغسل ويح من نجس ونحوه وباسفاده ونحوه

وعل

وعلى ترك تناول خبيث كخنزير وجل وحيترة لتوقف التمتع او كماله على ذلك
وتغيره بنحو نفقة وتنظيف وتناول خبيث اعلم من تغييره بنفقة وانهم وطلاق
وبغير ما يحبس من اعضائها وبكل خنزير **وتحريم سامية خالفت اليهود**
وصابية خالفت النصارى في اصل دينهم **او شك** في مخالفتهم لهم فيه وان وافقهم
في الفروع بخلاف ما اذا خالفهم في الفروع فقط لانها مبتدعة من قبل الله تعالى
الا انهم نعم ان كفرها اليهود والنصارى حرمت كما افتر في الروضة كاصلها
عن الامام والسامية طائفة من اليهود والصابية طائفة من النصارى وقول
او شك من زيادي واطلاق الصابية على من قلنا هو المراد وتطلق ايضا
على قوم اقدم من النصارى بعدون الكواكب السبعة وبضيقون الاثار اليها
ويقيمون الصانع المختار وها ولا لا تحل ما حكمهم ولا يتجهم ولا يقرون باكرية
ولا ينافي في ذلك قول الراعي في صابية النصارى المخالفة لهم في الاصول لانها
تعد الكواكب التي تبعه الى اخر ما مر لجوامع موافقتهم في ذلك لا قبل من مع
موافقتهم في الفروع للنصارى وجميع الموجود في زمانهم من الاقل بين سبب
في استيفاء القاهو الفقها على عبار الكواكب فافتي الاصطحي نقلهم
ومن انتقل من دين لا خير لعين عليه **اسلامهم** وان كل منهما يقرأه عليه
لانه اقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقرا بطلان ما انتقل اليه فان ابي اليتيم
اكد بامنه ان كان له امان ثم هو حربي ان طفر نابه قلناه **فلو كان** **المتنقل**
امراة **كانت** **تصير** **يؤدبه** **تحل** **لم** **ي** **لم** **كان** **لرثته** **فان كانت** **اي** **المتنقلة**
من كونه **فكرت** **لرثته** **تحت** **فيما** **ياي** **وخرج** **بالمسلم** **الكافر** **فانه** **ان** **كان** **يرى** **شراح**

واضح

نقله

كان

المستقلة حيث لا والا فالحليم **ولا تخل مرتبة** لاحد من المسلمين لانها كافرة **تقر**
 الحفار ولا من الكفر بقا علقه الا بسلام وفيها **وردة** من الزوجين او حلها **قبل دخول**
 لبقا وما في معناه من استرخال بين **تجز فرقة** بينهما لعدم تاحل النكاح بالدخول
 او ما في معناه **وبعد** توقفها فان جمعها **اي** **بهم** في العدة **دام النكاح** بينهما
 لتأكلها **بما** **ذكر** **الا فالفرقة** بينهما حاصلة **من** حين الرقة منهما او من احدها
وحرم وطء **من** **الموقوف** لغيره ملك النكاح بالردة **ولا حل** فيه لشبهة
 بقا النكاح بل فيه تغريم وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته جمعيا ثم وطئها في العدة
لا
 الكا وعلي اي ملة كان وقد يطلق على مقابل القابلي كما في قول **نقالي** لم يكن الذي
 لقروا من اهل القاب والمشركون منفيين لو **اسلم** اي المشرک ولو غير قباي يدي
 ويجوز **على** حرة **قباية** بقيد رده بقول **تخل** له **ابن** **ام** **نكاحه** لجواز
 نكاح المي لم لها **او** على حرة **غيرها** كوثنية وقباية لا تخل له **ابن** **وتختلف** عنه
 بان لم تسلم معه وتغيري بغيرها اعم من ثنية او وثنية او مجوسية **او اسلمت** **جدة**
وتختلف **كره** **وتقدم** حصها قبل الباب اي فان كان ذلك قبل الدخول وما في
 معناه تجزفت الفرقة او بعد واسلم الحرة العدة **دام** **نكاحه** **والا فالفرقة**
 من الاسلام **والفرقة** فيما ذكر مرفوعة **فمن** لا فرقة طلاق لانها مغلوبان عليها
او اسلمت **معا** قبل الدخول او بعد **دام** **نكاحها** **لغير** صحيح فيه ولتساويها
 الا **بسلام** **المناصب** **للقدر** **بمختلف** ما لو ارسل معا **المعينة** في الاسلام **بغير**
لنقل لان به يحصل الاسلام بلا اوله ولا باثنائه وسواء فيما ذكر كان الاسلام

بغير
 المستقلة

استقلا لا ام تبعية لكن لو اسلمت المرأة مع ابني لطفل او عقبه قبل الدخول بطل
 النكاح كما قاله البغوي لتقدم اسلامها في الاولي لان اسلام الطفل عقب
 اسلام ابيه واسلامها في الثانية متاخر فانه قول واسلام الطفل **حيث**
دام النكاح لا تنص بمقارنته لنفسه **ابن** **عند اسلام** **بشرط** **انه** **تقوي**
ولم يعتقذوا فسماله تخفيفا الاسلام خلا وما اذا لم يزل المفسد عند
 او زال عند واعتقدوا فساراه ومن الاول ما لو كان حرة وامة واسلموا اذ
 المفسد وهو عدم اكمال النكاح الامة لم يزل عند الاسلام المنزل منزلة
 الا婢 انما جعل لها سباني فلا حاجة للاختلاف عنه بقوله وكانت بحيث تخل
 له **الا** **ان** **يفر** **على** **نكاح** **بلا** **ولي** **وشهود** **وفي** **عده** **للغير** **تنقض** **عده** **اسلام** **م**
 لانها المفسد عنه بخلاف غير المنقضية فلا يفر على النكاح فيها لبقا المفسد
ويفر **على** **نكاح** **موقت** **ان** **اعتقذ** **وهو** **موبل** **كصحيح** **اعتقذ** **افساره** **ويكون**
 ذكر الوقت لغوا بخلافه اذا اعتقذوه موقفا فانه اذا جاز الاسلام وقد
 فيها من الوقت شيء لا يفر على نكاحه **نكاح** **طراف** **عليه** **عده** **شبهة** **وا** **سلي**
فيها **يفر** **عليه** **لانها** **لا** **ترفع** **النكاح** **او** **نكاح** **اسلم** **فيه** **احد** **ها** **ان** **احرم** **بنسك** **ثم**
 اسلم الاخر في العدة والاول محرم فيفر عليه لان الاحرام لا يوثق به **وام**
 النكاح فلا يختص الحكم بما اقتصر عليه الاصل من التصوير بما اذا اسلم الزوج ثم
 احرم ثم اسلمت الزوجة **لا** **علم** **نكاح** **محرم** **كبننة** **وامه** **وزوجه** **ابيه** **او** **ابنه**
 للزوم المفسد له **ونكاح** **الطراف** **صحيح** **اي** **يحكم** **بصحته** **وان** **لم** **يسلموا** **اخصه**
 والقوله **بما** **ان** **حالة** **المحب** **وقوله** **وقالت** **امراه** **وعون** **ولا** **لم** **لورا** **فعا**

بسلام بسبب

العرايا تجر صفة فيادون خمسة اوسق او في خمسة اوسق سلك داود بن الحصين
احد روايته فاخذ الشافعي بالافل في اظهر قوله وظاهر ان محل الرخصة
فيها اذا لم يتحقق بها حق الزكاة بان كان الموجود دون خمسة اوسق
او خرص على المالك اما ما زاد على ما دونها فلا يجوز فيه ذلك **فان زاد**
على ما دونها في صفقات كل منها دون خمسة اوسق **جار** سواء تعدت
الصفقة بتعدد العقد ام بتعدد المشتري ام البايح **وشرط في**
صحته بيع العرايا **تقابض** لا المجلس لانه بيع مطعوم بطعوم **بقسائم**
تمر او زبيب كالا وتخلية في تجر ومعلوم انه لا يميز المائنة فان تلف
الرطب او العنب فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر
او الزبيب فان كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضروا ان كان اكثر فالعقد
باطل وخرج بالرطب والعنب سائر الثمار كالجوز واللوز والمشمش لانها
متفرقة مستورة بالاوراق فلا يثنى الخرص فيها وقول اوزيب
من زيادتي ولهمذا عجزت بشجر بدل تعبيرة بنحو **باب**
الاختلاف في كيفية العقد هذا اعم من تعبيرة باختلاف المتبايعين
وكذا تعبيري بالعقد والعوض فيما ياتي اعم من تعبيرة بالبيع والتمن
والمبيع لو **اختلف في الكا امر عقل** من مال كمين او نايبها او وارثيها
او احوها ونايب الاخر او وارثها ونايب احدها ووارث الاخر في
صفة عقل معاوضة وقصح كقر عوض من نحو مبيع او ثمن
ومدعي المشتري مثالا في المبيع اكثر والبايع مثالا في الثمن اكثر **او جلدته**

كذلك

من ذهب وقضة والنصر بده من زيادتي او صفته كصباح ومكسرة **او اجل**
او قدره كمشهور وشعيرين **ولا يبيح لاحد** او لكل منهما بيعة **وتعاقبا**
بان لم تورخا بتاخيرين وهو من زيادتي **تخالفوا** وخرج من زيادتي **على**
مساي منها ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الاقالة او
التلف او في عين نحو المبيع والتمن معا فلا تخالف بل يحلف مدعي النقص
في الاولى بشقيها لانه عارم وكل منهما على نفي دعوي صاحبه في
الثانية على الاصل وعدلت عن قوله اتفاقا على صحة البيع الى قول
وقد عجلان المشرط وجود الصحة لا الاتفاق عليها ففي الروضة
كاصليها لو قال بعثتك بالف فقال بل بخمس مائة ورنق خرو حلف البايح
على نفي سبب الفساد ثم يتخالفان **فحلف كل** منهما **بيعا** واحدة **تخرج نفيا**
لقول صاحبه **واثباتا** لقوله فيقول البايح مثالا والله ما بعث بكرا او لقد
بعث بكرا او يقول المشتري والله ما اشتريت لكرا او لقد اشتريت بكرا
اما حلف كل منهما فلخبر مسلم اليهم على المدعي عليه وكل منهما مدعي عليه
كما انه مدعي واما انه في يمين واحدة فالان الدعوي واحدة ومنه في كل
منهما في ضمن مثبتته فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولانها
اقرب لفصل الخصومة وظاهر ان الوارث انما يحلف على نفي العلم **وبين**
في اليمين **سوي** لانه الاصل تبعا **وبايع** مثالا لان جابده اقوي لان المبيع يعود
اليه بعد الفسخ المترتب على الخالف ولان ملكه على الثمن قبل تم بالعقد
وملك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض فحل ذلك اذا كان المبيع معينا

ساعات

نفي

كالباع والجاره وهو ما ذكرته بقولي **لا يصح تصرفه في مال هواد من**
اقتضاه على الشراء ولا اقتراض **بغير اذن سيده** فيه وان سكت عليه
لانه يجوز عليه حق سيده **فيرد** اي المبيع او نحوه سواء كان بيده ام ليس
سيرة **لما لا** لانه لم يخرج عن ملكه ولو ادي الثمن من مال سيده استرد
ايضا **فان تلف في يده** اي يد الرقيق **صنعه في دمه** لانه ثبت برضا
مستغفقه ولم ياذن السيد فيه **او تلف في يد سيده ضمن المالك** ايها
شأ لوضع يدها عليه بغير حق **ولكن الرقيق انما يطالب بعد عتق له**
او لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك **وان اذن له سيده في تجارة تصرف**
حسب اذنه بفتح السين اي بقدره فان اذن له في نوع او وقت او مكان
لم تجاوزه ويستفيد بالاذن فيها ما هو من ثوابها كمنزوطي وحمل ماع
الي حانون ورد يعيب وخاصية في عهده **وان ابق** فانه يتصرف بحسب
اذنه له ولا ينجز بذلك لانه معصية فلا توجب الجرم له التصرف في
البيرة التي ابق اليها الا ان حض سيده الاذن بغيرها وظاهر ان شرط
صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا
وليس له بالاذن فيها **نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه** رقية ومنفعة
ولا في كسبه **ولا اذن** لرقيقه او غيره **في تجارة** لانها لا تتناول شيئا منها
ولا ينفع على نفسه من مال التجارة وتعبير بالتبرع والتصرف اعم من
تعبيره بالتصرف والجاره **ولا بما كسبه** يبيع وسزي واجاره وغيرها
لان تصرفه لسيره بخلاف المكاتب وسباني في الاقرار صحة اقراره بدون

في مال هواد من
اقتضاه على الشراء
ولا اقتراض بغير اذن
سيده فيه وان سكت
عليه لانه يجوز عليه
حق سيده فيرد اي
المبيع او نحوه سواء
كان بيده ام ليس
سيرة لما لا لانه لم
يخرج عن ملكه ولو
ادي الثمن من مال
سيده استرد ايضا
فان تلف في يده اي
يد الرقيق صنعه في
دمه لانه ثبت برضا
مستغفقه ولم ياذن
السيد فيه او تلف في
يد سيده ضمن
المالك ايها
شأ لوضع يدها
عليه بغير حق
ولكن الرقيق
انما يطالب
بعد عتق له
او لبعضه
لانه لا مال
له قبل ذلك
وان اذن له
سيده في
تجارة تصرف
حسب اذنه
بفتح السين
اي بقدره
فان اذن له
في نوع او
وقت او مكان
لم تجاوزه
ويستفيد
بالاذن فيها
ما هو من
ثوابها
كمنزوطي
وحمل ماع
الي حانون
ورد يعيب
وخاصية في
عهده وان ابق
فانه يتصرف
بحسب اذنه
له ولا ينجز
بذلك لانه
معصية فلا
توجب الجرم
له التصرف
في البيرة
التي ابق اليها
الا ان حض
سيده الاذن
بغيرها
وظاهر ان
شرط صحة
تصرف
الرقيق
بالاذن
كونه بحيث
يصح
تصرفه
لنفسه
لو كان
حرا وليس
له بالاذن
فيها نكاح
ولا تبرع
ولا تصرف
في نفسه
رقية
ومنفعة
ولا في
كسبه ولا
اذن لرقيقه
او غيره في
تجارة لانها
لا تتناول
شيئا منها
ولا ينفع
على نفسه
من مال
التجارة
وتعبير
بالتبرع
والتصرف
اعم من
تعبيره
بالتصرف
والجاره
ولا بما
كسبه يبيع
وسزي
واجاره
 وغيرها
لان
تصرفه
لسيره
بخلاف
المكاتب
وسباني
في الاقرار
صحة
اقراره
بدون

معاملته

معاملة وبغيرها ومن عرف رقة لم يعامله اي لم يجز ان يعامله حتى يعلم
الاذن **بسماع سيده او بينه او شيوخ** بين الناس حفظا لماله
قال السبكي وينبغي جواره بغير عدل واحل حصول الظن به وان
كان لا يكتفي عند الحاكم كما لا يكتفي سماعه من السيد ولا الشيوخ وخرج بما
ذكر قول الرقيق انما اذن لي فلا يكتفي في جواره حاملته لانه منهم
ولو تلف في يده اذني سلعة باعها **فاستغفقت** اي خرجت مستغفقة
رجع عليه مستغفقا **لانه** اي ثمنها لانه المباشرة للعقد فيتعلق به العهر
فقول الاصل بدل لها اي بدل ثمنها **وله مطالبة السيد به كما يطالب**
بثمن ما اشتراه الرقيق وان كان بين الرقيق وقالان العقد له فكانه
الحاقد **ولا يتعلق دين تجارة برقيقه** لانه ثبت برضى مستغفقه **ولا**
برقة سيده وان اعتقه وابعده لانه المباشرة للعقد **بل يتعلق بال**
تجارته اصلا وركا **وكسبه** باصطفا و نحوه بقدر اذنه بقولي **قل حجر**
فيؤدي منه لا اقتضا العرف والاذن ذلك لانه بقى بعد اذنه بشي
من الدين يكون في ذمة الرقيق الى ان يعتق فيطالب به ولا ينافي ما ذكر
من ان ذلك لا يتعلق برقة السيد مطالبة به ان لا يلزم من المطالبة
بشيء ثبوت في الذمة بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والموسر بنفقة
المضطرو والمراد انه يطالب ليؤدي مما في يد الرقيق من غيره ولو لم يبق
كسبه الرقيق بعد الحجر عليه وفائدة مطالبة السيد بذلك ان الم يكن
في يد الرقيق وقا احتمال انه يوديه لان له به علقه في الجملة وان لم يلزم

ان

ومتى **فصح** التسليم بقبض له وهو اى ركن المال **باق** رد بعينه وان عين
في المجلس لا في العقد لا بد عين مال المسلم فان كان تالفه اريد بدله من
مثل او قيمة وثالثها **بيان محل** يقع لكاى مكان **التسليم** للمسلم
فيه ان **اسلم في محل لا يصلح له** اى للتسليم **او كمل** اى المسلم فيه
مونة لنفاوت الاعراض فيما اراد من الامكنة في ذلك اما اذا اسلم في
حال او في محل لكن محل يصلح للتسليم ولا مونة لجملة فلا يشترط فيه
ذلك ويتعين محل العقد للتسليم وان عينه غيره تعين والمراد محل
العقد تلك الجملة لا ذلك المحل بعينه ولو عينها محلا فخرج عن صلاحية
التسليم تعين اقرب محل صالح على القيس في الرخصة وقولي موجب
من زيادى **وهو** السلم **حلا** **او موجلا** بان يصرح بهما اما الموجل فبالنقص
والاجماع واما الكال فبالاولى لبعده عن العز ولا ينقص بالحناية لان
الاجل فيها انما وجب لعدم قررة الرقيق والكول ينافى ذلك والتاجيل
يكون **بالجل يعرفانه** اى يعرفه العاقدان **او عدلان** عجزها او عدد
تواثروا لو من كفار **كالي** **عبد** **او جادى** **وعمل** **على الاول** الذى يليه من العبد
او جادى بن لتحقيق الاسم به وخرج بذلك المجهول كالى الحصاد او فى
سهر كذا فلا يصح وقولي يعرفانه او عدلان او من قوله ويشترط
العلم بالاجل **ومطلقة** اى السلم بان يطلق عن الكال والتاجيل **حال**
كالثنى في البيع المطلق **وان عينها شعورا** او **لو غير عربية** كالقرس
والرودى **ولا** بها معلومة مضبوطة **ومطلقة** **هاهنا** لا لينة لا يعرف

الشرع

الشرع ودلالتان يقع العقد **او كمل** **ان** **انكسر** **شهر** منها بان وقع العقد
في اثنائه **حسب الباقي** ببعده **باهلة** **وتحريم الاول** **ثلاثين** بما بعدها ولا
يلغى المنكسر الا بتاخير ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في
اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالاشهر ببعده بالاهلة وان نقص
بعضها ولا يتم اليوم بما بعدها وان نقص احدها لانها مضت بعينه
كوا مل ويتم من الاخران **كل** **وراءها** **قدرة** **على تسليم** للمسلم فيه
عند وجوبه وذلك في السلم الحال بالعقد وفي الموجل بحلول الاجل
فلو اسلم في منقطع عند الكال كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط
في الحقيقة من شروط البيع واما صرح به هنا مع الاعتناء بقولي
مع شروط البيع ليرتب عليه ما ياتي ولا المفصود بيان محل القدرة وهو
حالة وجوب التسليم وهي نارة تقترب بالعقد لكون السلم حالة وتارة
تتأخر عنه لكونه موجلا كما تقر بخلاف البيع للمعين فان الاعتبار ان
القدرة فيه بالعقل مطلقا كخرج بزيادى **بالامسنة** **عظيمة** ما لو
ظن حصوله عند الوجوب لكن بمسئلة عظيمة كقدر كثير من الباكورة
فانه لا يصح كما قال الشيخان انه الاقرب الى الكلام الاكثرين **ولو كان**
المسلم فيه يوجد **محل** **لم** **خر** **فيصح** ان **اعتيد** **نقله** **منه** **ليبيع** فان لم يجد
نقله له بان نقل له نادرا او لم ينقل اصلا او اعتيد نقله لغير البيع
كالهدية لم يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه **فلو اسلم فيما عجز** **وجو**
اما نقلته **كصير** **محل** **عز** اى محل عجز وجوده فيه واما الاستقصا

لو لم يصح ان سوا كان
التمن حال او موجب

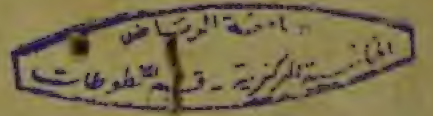
وصفه الذي لا بد منه في المسلم فيه مثل **الولور كبا ويا قوت واما النذرة**
اجتماعه مع الصفات مثل امة واختها او ولدها لم يصح فيه لا تنقا
الوثوق بنفسه في الاولى ولنزلة اجتماعه مع الصفات المشروط
نكوحها في الاخيرتين وخرج بالكبار الصغار فيجوز السلم فيها كمالا
ووزنا وهي ما تطلب للتزويج والجار ما تطلب للتزويج قال الماوردي
وتجوز السلم في البلور بخلاف الحقيقي لا خلاف اجماره **او اسلم فيها يصح**
فانقطع كله او بعضه **في محله** بكسر الكا اي وقت حلوله **خير على**
التراخي بين فسخه والصبر حتى يوجد فريطاً له به فان اجاز له بدا
له ان يفسخ مكن من الفسخ ولو اسقط حقه من الفسخ لم يفسخ
على الاصح في الرخصة وعلم من خيره انه لا يفسخ السلم بذلك
بخلاف تلف المبيع لان المسلم فيه يتعلق بالذمة **لا قبل انقطاعه**
فيه اي في المحل وان علم قبله اي فلا خيار له قبله ان لم يبي وقت
التسليم **وخامسها علم بقوله كمالا** فيها يكال **او خوه** من وزن
فيما يوزن وعد فيما يعرود زرع فيما يزرع للخبر السابق مع
قباس ما ليس فيه على ما فيه ومعلوم انه لو اسلم في من روع
معدود كبسط اعتبر مع الزرع **الحد** **خوجوز** مما جرمه بكمه
فاقل اي سلمه **بوزن** وان كان في نوع **مكس** اختلافه بخلاف فتشوره
ورقتها خلافاً للامام وان تبعه الراعي وكل النوى في غير شرح
الوشيط **وصح بوزن** اي سلمه **بكيل** **يحل** اي الكيل فيه ضابطا

لان المقصود بحرفة المقدر كدقيق وما صغر حجمه جرمه كجوز ولوز
وان كان في نوع يكثر اختلافه بما مر بخلاف ما لا يعد الكيل فيه ضابطا
كفئات مسل وعنب لان القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا يعد
ضابطا فيه وكيلج وبادنجان ورماني وخوها مما كبر جرمه فيتعين
فيه الوزن فلا يكفي فيه الكيل لانه يحتاج في المكيل والعد لكثرة
التفاوت فيه ويصح فيه بين العد والوزن لكل واحدة مفصل لما يان
بل لا تجوز السلم في البطيخة وخوها لانه يحتاج الى ذكر جرمها مع وزنها
فيوزن عدة الوجود وقول يعر فيه ضابطا اولي مما ذكره **وصح مكيل اي**
سلمه بوزن لما مر **اي** بالكيل والوزن معا فلو اسلم في ما به صاع
بر على ان وزنها كذا لم يصح لان ذلك يعر وجوده **ووجبه ليس** بكسر اليا
وهو الطوب غير المحرق **عدوس** معه **وزن** فيقول مثلاً الف لبنة وزن
كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختياره فلا يعر وجوده ولا مرق وزنه
على التقريب لكن يشترط ان ين كوطوله وعرضه وثخنته وانه من طين
معروف وذكور سن الوزن من زيادتي **وفسد** السلم ولو حال لا يتعين **خو**
مكيل من ميزان ودرع وصح **غير معناني** ككوز لانه قد يتلف قبل قبض
ما في الذمة فيؤدي الى التنازع بخلاف ما لو قال بعنك مثلاً هذا الكوز
من هذه الصبرة فانه يصح لعدم العزوف ان كان معاندا لم يفسد السلم
ويبلغوا تعينه كسائر الشروط التي لا تعرض فيها ويقوم مثل الجبن مقامه
فلو شرط ان لا يبدل بطل السلم وخو من زيادتي **وفسد** ايضا بتعديس **قد من**

شرفية قليل لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء لانه شرفية كثير لانه لا ينقطع
 غالباً وتعبيره بالقليل والكثير في الترادف من تعبيرة بها في القرية ان
 الترتيب يكثر في الصغرة دون الكبيرة **سادسها معرفة اوقاف**
 للمسلم فيه اي معرفتها للعاقدين وعدلين **يظهر بها اختلاف عرض**
وليس الاصل عدمها فان فقرت لم يصح السلم لان البيع لا يجمل حصل
 المعقود عليه وهو عين فلا ان لا يجمل وهو دين اولى وحزج بالقليل
 الاول ما يتساحح باعمال ذكره كالعمل والسمي في الرقيق وبالثاني وهو من
 زياد في كون الرقيق قويا على العمل او كانتا مثلاً فانه وصف بظهوره
 اختلاف عرض مع انه لا يملك التعرض له لان الاصل عدمه **وسابعها**
ذكرها في العقل بلغة يعرفانها اي يعرفها العاقدان **وعلى ان**
 غيرها ليرجح اليها عند تنازع العاقدين فلو جهلاها او احدهما او
 غيرها ليرجح العقد وهذا بخلاف ما مر من الاجل من الاكتفاء بعرفتهما او
 معرفة عدلين غيرها لان الجمل فراجع الى الاجل وهذا الى المعقود
 عليه فجاز ان يجمل ثم لا يجمل هنا وليس المراد هنا ان يبين
 ان لو كان كذلك لم يجز لاحتمال ان يكونا واحدا او يغيبا في وقت الجمل
 فيتعذر معرفتهما بل المراد ان يوجد ادا في الطلب من يعرفها عدلان او
 اكثر وتعبيره بغير عدلين اولى من تعبيرة بغير العاقدين **لان كرجوة**
ورداة فيما يسلم فيه فلا يشترط ذكر شيء منها **ومطلقة** اي المسلم فيه
 بان لم يقبل بشئ منها **جبل** للعرف وينزل على اقل درجاته وكذا الوشرط

بغير عدلين
 عني معرفة

شي



شي منها حيث تجوز ولو شرط ردي نوع او ارد اجاز لا تضابطها وطلب
 ارد امن المحضر عن ارجاء ما لو شرط ردي عيب لعدم التضابط
 او اجوز لان اقضاء غير معلوم اذا تقرر ذلك **فصل في السلم**
وان اختلط بعضه ببعض مقصود او غيره **كعناي** **وخز من الثياب**
 القدر مركب من قطن وحرير والثاني من ابريسم ووبرا وصوف وها
 مقصود اركانها **وشهد** بفتح الشين وضربها على الاظهر مركب من
 عسل وشعير خلفة فهو شبيه بالثوب وفيه النوى **وجين واقط**
 كل منهما فيه مع اللبن المقصود الملح والافحة من مصلحه **وخل**
تراوي هو يحصل من اختلاطها بالمال الذي هو قوامه فشهد
 وما بعد معطوفان على محوور الكاف لا يجوز في **لا يبالا يضبط**
مقصود كهرسة وسجون وغالبه هي مركبة من مسك وغيره
 وعود وكافور كذا في الروضة كاصلها وفي تحرير التوبة كان ك
 الرهن مع الاولين فقط **وخف مركب** لا شتماله على طهاره وبطانة
 وحشو والعجاة لا تنق بذكر اقدارها واضاعتها وحزج بزيادتي
 مركب المفرد يصح السلم فيه ان كان جديرا واختل من غير جليل
 والا امتنع وهذا ما حرمه السبكي وغيره لضعف اطلاق الصحة في
 غير الجليل ويشهد لما قلته صحة السلم في الثياب المخططة الجديرة
 دون الملبوسة **وترياق غلو ط** فان كان مفرد اجاز السلم فيه
 وهو بمثابة اودال مهلة او طاك ذلك مكسورات ومضمومات

ففيه منت لغات ويقال ذراق وطراق وروس **حيوان** لانها تجمع
اجناسا مقصورة ولا تضبط بالوصف ومعظمها العظم وهو غير
مقصود **ولا في مانا ثير ناره غير منضبط** هو اولى مما عبر به فلا يصح
السلام في خبر ومطبوخ ومشوي لا اختلاف العرض باختلاف تأثير
النار فيه وتعدر الضبط بخلاف ما ينضبط تأثيره كالعسل المص
بها والسكر والفانيد والريس واللبا فيصح السلام فيها كما مال الي
ترجيحه النووي في الروضة وصرح بتصحيحه في تصحيح التنبية
في كل ما دخلته نار لطينة ومثل بالمد كورات غير العسل لكن كلام
الرافعي ميل الى المنع كما في الربا وبه جزم صاحب الانوار واعتمده الاسدي
ويؤيد الادلحة السلام في الاجر كما في محجة الشيطان وعليه يفرق
بين البابين بضميق باب الربا **ولا في مختلف اجزائه كبرية** اي قبل **وكور**
وطس بفتح الطاء وكسرهما ويقال فيندطست **وفهم** ومنازة بفتح الميم
وطن بفتح الطاء الدست وفتحها النووي وقال **الحزيرة** فتحها من
الناس **معمولة** كل منها تعدر ضبطها وخرج بمعمولة المصبوغة في قالب
فيصح السلام فيها كما شمله الكلام الا في **وجلس** لا اختلاف الاجزاء في الرقة
والغلظ نعم يصح السلام في قطع منه مد بوعت وزنا **ويصح السلام في ما**
صب منها اي المذكورات اي من اصلها المذاب **مذابة** بفتح اللام افصح من
كسرهما **ويصح في اسطال** مربعة او مدورة فاطلاق لها عن تقيلها
بالربعة مع تاخيرها عما صب منها في قالب اولى مما صنعته ويصح السلام في الام

ودنا نير بغيرها لا يثقلها ولا في احدها بالآخر حال كان او موجلا **وشرط**
في السلام في رقيق **د كروعه كركي** او حبشي فان اختلف صنف النوع
وجب ذكره كحكاكي او رومي **ود كرويه** ان اختلف كايض او اسود **مع**
وصفه كان يصف بياضه لبهرة او شقرة او سواده بفسا او كد
او لم يختلف لون الرقيق كالزنج لم يجب ذكره **ود كرسه** كايض او سواد
او محتمل **ود كوقه طولا او غيره** من قصور ربعة **تقريباً** في الوصف
والسن والقد حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بالزيادة ولا
نقصان لم تجز لندوره ويعتمد قول الرقيق في الاختلاف وكذا في
السن ان كان بالغاً والافقول سيد ان ولد في الاسلام **ولا نقول**
التحسين اي الدلائل بطونهم وقولي او غيره اذ لي من قوله وقصرا
ود كورته او ابوتته وثبوت او بكارة **لا كركل** بفتح الكاف والهمزة
وهو ان يعلو جنون العينين سواد من غير اكحال **وسن** في الامة
وخو كالملاحمة ودع وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم
وجه وهو استوارته لتسامح الناس باعمالها **وشرط في ما شئيه** من
ابل وبقرو غنم وخيل وبغال وحمير فهو اعم من قوله وفي الابل والحمل
والبغال والحمير **كرلك** اي الامور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من
نعم بل كركا او نعم بني فلان ولون ود كورة او ابوتته وسن كايض
او ابن لبون **او وصف** اللون **وقدا** فلا يشترط ذكرها والتصرع بهذا
الاستثناء من زيادتي ونقل الرافعي اتفاق الاصحاب عليه في الثانية لكن جزم

كان يقول لها اتق الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة وبين لي ان
 الشئ ليسقط النفقة والقسم **او علم** تشاورها وعطاها وهجرها **في مضجع زوجها**
 وان لم يتكرر التشاور **ان افاد قال** تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن
 واهجروهن في المضجع واضربوهن واكوف فيه يعني العلم كما في قوله تعالى
 فمن خاف من موصي جنا او اثما وتقييد الضرب بالافاء من زنا يعني فلا يضرب اذا
 لم يفعل كما لا يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها ومها لك ومع ذلك فالدولي العفو وخرج
 بالمضجع الهجر في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة ايام ويجوز فيها للخبر الصحيح لا يحل
 ان يهجر خاه فوق ثلاث لكن هنا كما قال جمع محمول على ما اذا فصل بهجرها
 لحظ نفسه فان فصل به ردها عن المعصية واصلاح دينها ولا يحرم ولعل هذا
 مرادهم ان التشاور حينئذ عند شرعي والهجر في الكلام له جاز مطلقا ومنه عجز
 صلى الله عليه وسلم كعب ابن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها
 وادعى ان بسبب تشاور وادعت عزمه ففيه احتمالان في المطلب **قال** والذي
 يقوى في ظني ان القول قول لان الشرع جعله وليا في ذلك **فلو منعها**
حقا تقسم ونفقة الزمة **قاص وقاه** كسائر المتنعين من اداء الحقوق **او اذ اها**
 بشتم ونحوه **بلا سبب نهاه** عن ذلك وانما لم يعزله لان اساة الخلق تشويهي
 الزوجين والتغريز عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر ولا على المعنى لعل اكمال
 بلتيه بينهما ثم ان عاد اليه **عزله** بما يراه ان طلبته **او ادعى** منها
لعدي صاحبه عليه منع القاضي **الظالم** منها **خبر تقه** **او ادعى** منها
 الظلمه فان لم يتبع احال بينهما الى ان يردحما عن الزمان **ان اسئل**

بان

بان دام على الفساق والنصارى بعث القاضي وجوب الكل منهما **حقا برضاها**
وسن كونهما من **اهلها** لينظر اية امرها بعد اختلا حكمه به وحكمها
 بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ويعلم ايتهما او يفرقا ان عسر الاصلاح على ما
 لا ية وان خفتم شقاق بينهما فان اختلف رأي الحكيم بعث القاضي اخري
 ليختمها على شئ والنقض بسن كونهما من اهل الزوجين من زنا يعني واعتبر ضاهما
 لان الحكيم وكيلان كما قلت **وهما وكيلان لهما** لا حاكمان من جهة
 الحاكم لان الحال قد يودي الى الفراق والبضع حتى الزوج والمال حتى الزوج
 وهما شيكان فلا يولي عليهما في حقهما **فيوكل** هو حكمه **بطلاق او خلع**
وتوكل في حكمها **ببطلان** العوض **وقبول** للطلاق به ويفرقان بينهما ان
 اياه صوابا فان لم يرضيا بوقتها ولم يتفقا على شئ ادب الحاكم الظالم واستنوي
 للمظلوم حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيها اسلام وحرية وعدالة وانها
 الى المقصود من بعثهما له وانما اشترط فيها ذلك مع انها وكيلان لتعلق
 وكالتها بنظر الحاكم كما في امينه وليس كونهما ذكرين
كتاب الخلع بضم الخاء
 بقعتها وهو النزع لان كلام الزوجين لباس الاخر **قال** تعالى هن
 لباس لكم وكنتم لباسا لهن وكانه بفارقة الاخر نزع لباسه والاصل فيه
 قول في جملته فان طين لكم عن شئ منه فمسا قبل البصاح نقسا والامرية
 الام في امية يا ليت ابن قيس بقوله له اقبل اكد يقف
 ولها نظيرة **هو من مو** بل حفظ مغاراة **بعوض** مقصود

من الخلع

راجع **لمحة زوج** هذا القيد من زيادتي فيمثل ذلك جوع العوض للزوج والسيد وما
لو خالعت بما ثبت لها عليه من قودا وغيره فهو اعم من قول الروضة كاصلها ياخذ
الزوج **اذا كان حية ملتزم بعوض وبضع وعوض وصبيغة وزوج وشرط فيه**
صحته طلاقه فيصح زرع عبد ونحوه عليه بسفه ولو بلا اذن ومن سكران لا من صبي
ومجنون ومكوه كما سياتي **ويدين بعوض لما لك امرها** من سيد وولي اولها بانته
ليبر الدافع منه نعم ان قيدا حدها الطلاق بالدفع له كان قال ان دفعت لكذا
لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ منه وخرج بمالك امرها المالك في دفع العوض له
ولو بلا اذن لا بد مستقلا ومثله لبعض امها يا اذا خالعت في نوته **وشرط فيه**
الملتزم قابلا كان او ملتزما فهو اعم من تغييره بالعقاب **الطلاق نصرف مالي** بان يكون
غير محجور عليه لان التصرف المالي هو المقصود من اخلع **فلو اختلفت امة** ولو مكاتبه
للا اذن سيد لها بعين من مال او غيره لسيد او غيره فهو اعم من قول ابن عيينه ما له
بانت بهر مثل في زنتها لغسل العوض بانها لا في فتيه **او يدين** في زنتها فيه
اي بالدين تبين ثمر ما ثبت في زنتها انما تطالب به بعد العلق والبسار **اختلفت**
بانته فان اطلقه اى الاذن وجب مهر مثل في نحو كسبها ما في يديها من مال تجارة
ما دون لها فيها **وان قل لها دينا** في زنتها كدينار **تعلق المقدر بذلك** اي بما
من كسبها ونحوه فان لم يكن لها فيما ذكر كسب ولا نحو ثبت المالك في زنتها ونحوه
زيادتي **او عين عينا له** اي من ماله **تعيبت** للعوض فلو زادت على ما في يديها او غيره
او على مهر المثل في صورة الاطلاق طوئمت بالزائد بعد العلق **او يدين** اي
محجور بسفه طلقا رجعيًا ولعان كزواله وان لا يدين في زنتها **او يدين**

46
الا التزام وليس لوليها صرف المال المثل ذلك وظاهر ان ذلك بعد الدخول والافق
بأبنا بلا مال وصريح به النووي **لكنه** ولو خالعت فلم تقبل لم يقع طلاق كما
فهم مما ذكره وصريح به الاصل اما ان ينويه ولم يصبر اليها اي قبولها فيقع رجعيًا
كما سياتي والفقيل بالجزم زيادتي **او اختلفت رجعية من زوجة** لان لها
التصرف في ماله **وحسب من الثلث** زيادتي **على مهر مثل** خلاف مهر المثل واقل منه فمن
راى المال لان التبرع انما هو بالزائد **وشرط فيه البضع ملك الزوج له فيصير اكله**
في رجعيه لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لا في بان ان لا قابلية فيه والخلع
بعد الوطى او ما يفي معناه في زنة او اسداهم احد الزوجين الوثنيين او نحوهما **فوق**
وفي العوض صحته اصل انه ولو خالعت بافساد يقصد كجهول وشروية
وموجب كجهول **بانت** لوقوعه بعوض **مهر مثل** لان المراد عند فساد العوض كما وفساد
الصدق **او بافساد لا يقصد كدم وحشرات ورجعي** لان مثل ذلك لا يقصد بحال
فكانه لم يطعم في مثل خلاف المينة لانها قد تقصد للزوجة والمحرر وتعيير بها
اعم من تغييره كجهول وخمر وقولي يقصد مع قول اوله الى اخره من زيادتي والخلع
بمعلوم ومجهول فسد وجب مهر المثل او بعينه وفساد معلوم صح في الصحيح وجب
في الفاسد ما يقابل به من مهر المثل ولو خالعت بما في كفها ولم يكن فيها شيء **بانت** لان
المثل وانما يطلق في اخلع كجهول اذ الم يخلع او علق باعطائه وامكن مع اكله فلو
قال **ان امرأتى مني** ذلك قالت طالق فابراة منه وهو مجهول لم تطلق لعدم
وجود الدفعة **او يدين** من وجوب مهر المثل باخلع بخمر خلع الكفار **او اوقع**
او يدين بسفه كناية **مهر وخمر** زيادتي ضمير خالعت مع الا جني بذلك

فتنع جميعا **ولهما** اي للزوجين **توكيل** في اكله **فلو قدر** الزوج **لوكيله** ما **انفق**
عنه او خالع بغير اكس **لم تطلق** للمخالفة كما في البيع بخلاف ما لو اقتصر زاد عليه ولو
من غير جنسه لانه انما بالمانون فيه وزاد في الثانية خيرا **او اطلق** التوكيل **فتنع**
الوكيل **عن مهر مثل** **بانت** به اي بمهر المثل كما لو خالع بفاسد وقارقت ما قبلها
بصير مخالفة الزوج في تلك دون هذه **هـ** زاما نص عليه ان في وصحة في اصل الزوجه
وتصح التقييد ونقله الراعي عن العراقيين والروائي وفي المصنفات ان الفتوى عليه
والذي صحه الاصل وقال **الراعي** كانه اقوى توجيهها انها لا تطلق كما في البيع
بما في ثمن المثل اما اذا خالع بمهر المثل او اكثر فيصح لانه ان مقتضى مطلق اكله
وزاد في الثانية خيرا لتأجيل الطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل **او قدر** اي الزوج
الوكيل **ما لا قراد عليه** **واضاف** اكله **لها** بان قال من مالها بوكالتها **بانت**
بمهر مثل عليها الفسار المسمى **او اضاف** **له** بان قال من مالي **لرته** **مسماه** لانه
خلع جنبي **او اطلق** اكله اي لم يصفه لها ولا له **فكان** يلزمه مسماه لان صرف اللفظ
الطلاق اليه ممكن فكانه اقتضاها بما سمته وزاد من عنده وان اعزم **رجع** عليها
ما سمته هذا اما في الروضة كما صلتها فتقول الاصل فعلها ما سمته وعليه الزيادة
لظرفه الى استقرار الضمان اما اذا اقتصر على ما قدرته او نقص عنه فينقذ به وان
اطلقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكمالون زاد على المقل **ومح**
من كل من الزوجين **توكيل** **كافر** ولو في خلع يسلمه كالمسلم ولصحته خلعه في العدة
من اسلمت تحتها ثم اسلم فيها **وامر** لا يستقلها بالاختلاف ولا ان طلق معها
بقوله لها طلق نفسك ونكاه اما تملك المطلقة او توكيل به فان كان كافر فالاو

40
تملك من جاز تملكه التي جاز توكيله به **وعبد** وان لم يان السيد كما لو خالع
لنفسه وتغير بى يصح الى اخره اعم مما عبر به **وصح** **زوج** **توكيل** **محو** **عليه** **بفساد**
وان لم يان الولي ان لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع **محو** **خلع** **وتوكيل** **الزوج** **محو**
فلا يصح ان يكون سفيها وان اذ له الولي الا ان اضاف المال اليها قبيلين **ومح**
ان لا حصر عليه في ذلك فان اطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاف السفيهة واذا
وكتت عبدا فاضاف المال اليها ففي مطالبه به وان اطلق ولم يان السيد له
في الوكالة طوبى بالمال بعد العتق وان اعز به رجوع عليها به ان فصل الرجوع
وان اذ له فيها فعلق المال بكسبه ونحوه فان اذ من ذلك رجوع به عليها
ولا توكيل اي المحجور عليه بسفاه الزوج **بقض** لعوض لعدم اهليته لذلك فان
وكله وقضى في العتق ان المترم يبرأ والموكيل معصية **لما** **واقره** **التج**
وحمله السكى على عوض معين او غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان في
الرافه لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يتعين الا بقض صحيح فان ارفه كان على المترم
وفي حق الزوج في ذمته **ولو وكلا** اي الزوجان **واحد** **لن** **لطرف** **قاي** مع احل الزوج
او وكيله **فقط** اي دون الطرفين الاخر فلا يتولى الطرفين كناية في البيع وغيره **ونشر**
الصيغة ما مر فيها في البيع على ما ياتي **ولكن لا يصح** **عنا** **خلع** **كلام** **يسير** **وتقدم** **الفرق**
بينهما في خلاف الكثير من يطلب منه اجواب لا شعاعه بلا عارض **وصير** **خلع** **وقاي**
صير **طلاق** **وكنا** **وسب** **بيان** في بابيه وهذا اعم مما عبر به **ومن** **اي** **من** **كتاب** **فلا**
تسوي **قاي** يقول فتمت نكاحك بالفساد وبعك نفسك بالف فتقبل فتحتاج في فتوى
السيدة **وفي** **الحجة** **مستند** **بمفاد** **المورود** **القران** **به** **قال** **فلا جناح** **عليها** **في** **القتل**

مها

يش

من حين الطلاق وعلم من التعبير بالفا اعتبا التعقيب فلو تراخت الردة او اجواب اخت
الضيقه او اجاب قبل الردة او معها طلقت ووجب المال وان كررت له ما معا واليه
الزوج وحده من زيادتي **فصل في الالفاظ الملزمة للعوض**
لو قال طلقك بكذا كالف او علي ان يعلبك كذا فقبلت بانته به لدخول التعاقب
عليه في الاول وعلى في الثاني بشرط فعل كونه عليها شرطا وقولي فقبلت بفعل
تعقيب القبول بخلاف قول في اذا قبلت بانته كما بين به في قوله **طلقك**
وعليك او ولي عليك كذا وسبق طلبها للطلاق به لتوافقهما عليه ولا نه لواقعه
على طلقك كذا كذلك فان زايده عليه ان لم يكن موكدا لم يكن مانعا فان فصل قبل الكلام
في اجواب وقع رجعي والقول قوله فيه يمينه قال الامام **او لم يسبق طلبها**
التيك به وقال اريد به الا لزام وصدقته وقيل ويكون المعنى **وعليك**
في كذا عوضا فان لم يصدقته وقيل وقع باينا وحلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك
ولا مال وان لم يقبل لم يقع شيء ان صدقته واما وقع رجعي وردت خلف وقولي وقيل
من زيادتي وتصل بغيره كذا بغيره مع حلفه بيمين الردة **وان لم يقبله اي اريد**
الا لزام رجعي قبلت ام لا ولا مال بل انه لم يدخر عوضا ولا شرطا بل جملة معطوفة
على الطلاق فلا ينافيها الطلاق وتلقوا في نفسها وهذا بخلاف ما اذا قال طلقني
وعلى او ولك على الف فانها بين الف والعرف ان الزوج يتعلق بها الا لزام
والماله فيجعل اللفظ منها على الا لزام والزوج ينفرد بالطلاق فان لم يات بصيغة معاوضة
حمل اللفظ منه على ما ينفرد به وفي تعقيب المتولي ما هنا ما ان لم يشيع عرفا استعمال
فلك في الا لزام كلام ذكرته في شرح الروض **وقال ان او مني ضمنتي في اطلاق طالق**

فصل في الالفاظ الملزمة للعوض

فصل في الالف او الكثر ولو شرا في مقي بانته بالف وتقدم الفرق بين
ان ومنى ولا يكون قبلت ولا شئيت ولا ضمنا قل ما ذكره لان المعلق عليه
الضمان بقدر ولم يوجد واما ضمان الاكثر فوجد فيه ضمان الاقل وزيادته
بخلاف ما مر في طلقك بالف فزادت عليه فانه لغو لا ينافي صيغة معاوضة بشرط
فيها توافق للايجاب والقبول ثم الزايل يلغوا ضمانه واذا قبض فهو ما ظهر
عنه **كطلقني نفسك ان ضمنتي الي الف اطلقت وضمنت** فانها بين بالف سوا
قد تمت الطلاق على الضمان ام احزته عنه بخلاف ما لو اقتصرت على احدها فلا
يقتضيه ولا مال لا تنقأ الموافقة وليس المراد بالضمان هنا الضمان المحتال الي
اصيل فذا العقل مستقل مد كونه بايه ولا الا لزام المتبدل لان ذلك لا يصح
الا بالمثل بل المراد به الترام بقبول على سبيل العوض فلذلك لزم ردته في ضمير
او علق باعطاء مال نوضفنه بين يديه بنية الدفع عن جهة التعقيب وتبين من
قبضه وان امتنع منه **بانته** لان مكينها اياه من القبض اعطا منها وهو بالاع
من القبض مغوت لحقه **فملكه** اي ما وضعه بين يديه وان لم يتلفظ بشيء ولم يقضه
لان التعقيب يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ابقائه مجانا مع فصل الزوج
وقد ملك زوجته بغيرها فملك الاخر العوض عنه وكوضعه بين يديه ما لو قالت
لو بيلها سله اليه ففعل بخضورها وكالا عطا الاثنا والمجنى **كان علق بخلافه**
يقول ان اخضعتي او دفعت لك كذا واقترن به ما دل على الاعطاء لقوله
وجعلته لى او صرفه في حاجتي فاقبضه له ولو بالوضع بين يديه فان حكمه
بما يملكه جيبين بفضل بها بفضل باعطاء وخبر بالتفصيل بهذا ما اذا لم يقبل

فصل في الالفاظ الملزمة للعوض

بما ذكر ذلك فكسائر التعلقات فلا يشترط فور ولا يملك المقبوض ويقع الطلاق جعيا
الا قباض لا يقتضي التملك بخلاف الاعطاء لا ترى انه اذا قيل اعطاه عطية فم
التمليك وان قيل ان قبضه لم يقع منه ذلك ولا هذه الخارج اقصر الاصل **واخله**
منها ولو مكرهه عليه شرط في قوله ان قبضت منك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه
ويقع الطلاق رجعيا وهذا ما في الروضة واصحها فذكر الاصل انه في مسئلة
الا قباض سبق فلم ولا يمنع الاخل كرها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلاف
في التعلق بالاعطاء يقتضي التملك لا تمام تعطى **ولو علق الطلاق باعطاء عبد**
بصفة مسلم او وثيقا بان لم يستوفها فاعطته لايها اي بالصفة التي وصفها لم تطلق
لعدم وجود الصفة **او بها طلقته في الاول وبصر المثل في الثانية** لنفسه العوض
فيها بعدم استيفاء صفة المسلم والثانية من زيادتي فان بان معيبي في الاولى فلا
رد للعيب ومهر مثل وليس له ان يطالب بعد بتلك الصفة مسلم لوقوع الطلاق
بالعطي بخلاف غير التعلق كما لو قال طلقك على عبد صفته كن اقبل واعطته
عبد بتلك الصفة معيبي له به والمطالبة بعبد مسلم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء
والقبول على عبد في الدمة او علقه باعطاء عبد **بلا صفة طلق بعد** باي صفة
كان ان صح بيعه له والدمهر مثل بدل المعطي لغدر ملكه له لانه مجهول عند التعلق
والمجهول لا يقع عوضا فان لم يبع بيعه له كعوض ومكاتب ومشتري ومهرهون
لم يملك باعطائه لان الاعطاء يقتضي التملك كما مر ولا يمكن التملك الا ببيع بيعه
وتعبري بذلك ان من قول الامم صوبوا ولو علق باعطاء هذا العبد المصوب او هبل
اكر او نحوه فاعطته بانها بمنزلة المثل كما لو علق **ولو علق بالمال وهو**

من طلقه او طلقين **فطلق ما يملكه فله الف** وان جهلت اكال لانه حصل بما اتيه تقصرو
الذات وهو اكرهه القبري وتناول الحكم لملك طلقين من زيادتي او طلق به **طلاق فطلق**
طلاقه فاكرهه اي بالف او مطلقا **وقع به** كالجعالة وهذا من زيادتي او طلق **بما يقع بها**
لرضا بها مع انه يستقل باليقاعه مجانا فيبعض العوض او في الفرق بينها وبين المال
ان طلق بالف فقبلت بما به ظاهر او طلق به **طلاقا فطلق غدا او قبله** بان
لانه حصل مقصودا وزاد بتجمله في الثانية **بهر مثل** لان هذا اكله دخله شرطنا آخر
الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابل به وهو مجهول فيكون
الباقى مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه الى المهر المثل ولو فصل ابتد الطلاق وقع
جعيا فان اتفقت حلف كما قال **ان الرفعة** ولو طلقا بعد الغد وقع جعيا
لان خلاف قولها كان مسددا فان ذكر ما لا فلا بد من القبول **ولو قال ان دخلت**
الدار فالت طالق بالف فقبلت ودخلت طلق لوجود الصفة مع القبول به اي
بالف كما في الطلاق المنجز ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال
لان الاعراض المطلقة يلزم تسليمها في اكال والعوض تاخر بالتراضي لوقوعه في
التعلق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين في الملك **واخلع اجنبي** من
ولي لها وغيره وان كرهته **كاخلعها** فيما مر اعطاه وحكما على ما مر فهو من جانب
الزوج ابتدا بصيغة معاوضة لتسبب تعلق ومن جانب الاجنبي تسبب ابتداء
معاوضه لتسبب جعالة فان قال الزوج للاجنبي طلقك امراتي على الف درهم فقبلت
ام قال للاجنبي طلقك امراتي على الف درهم فقبلت فاجاب بانها بالتمسك والتمسك
التمسك لها كالتمسك بالمال ليجوز التسليم له في ذلك غرض صحيح تخليصها

او ايل السر وهو المتضمن لبقاء عقله وبقائه فكيف السران لا تتعا الفهم الذي هو
شروط التكليف والاراد بالسران الذي يصح طلاقه وكما حده وخروجها من زوال عقله
بما اثم به من شراب او ذوا او يرجع في حله الى العرف فان انتهى تغير الشارب الى
حالة يقع عليه اسم السران عرفا فهو محل الكلام وعن ان في ضيق الله عنه
انه الذي اخل كلامه المنظوم واكتشف سره المنظوم **واختبار قد يصح في مكر**
وان لم يور لا طلاق خبر لا طلاق في اغلاق اي الكراه رواه ابو داود وادراكه على
شروط مسلم والنوريه كان بنوي غير زوجته او بنوي الطلاق حل الوفاق او بطلت
الاخبار كانا **ونشر الاكراه قد يكره** بكثير الراعي تحقيق **ما هدد به بوليه**
او تغلب عاجلا **طلبا وعجز مكره** بفتح الراء عن دفعه بهرب او غيره كاستغائه
بغير **وطئه انما امتنع** من فعل ما اكره عليه **حققه** اي ما هدد به **ويحصل**
الاكراه بنحوين **الحول وكرب شديد** او حبس او اطلاق مال ويختلف ذلك
باختلاف طبقات الناس واحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة
الا جلة كقول لا ضربك غدا ولا بالتخويف بالميت حتى كقول من له عليه
فصا من طلقها والاقتصاص منك وهذا ان خرجا بما زنته بقولي عاجلا
ظانما فان ظهر من المكره **فرنية اختيار** منه للطلاق **كان** هو اولي من قوله بان
اكره على ثلاث من الطلقات او على صريح او تعليق او على ان يقول **طلقت او على**
طلاق بسببه وهو من زيادتي **قال** بان وحدا وثني او كني او جذا او سرج
او طلق معينة **وقع** الطلاق بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختبار
وكذا لو قال طلق زوجتي والافلتك **ونشر في الصبيته ما يدل على فراق** **مخرجها**

كتابية يقع بصريحه وهو ما لا يجزئ ظاهره غير الطلاق **بلا فية** لا يقع الطلاق
ولا ينافيه ما ياتي من اعتبار فصل لفظ الطلاق لعنايه **وهو** اي صريحه مع مشتق
المقادير واكمل **مشتق طلاق وفراق وسيل** بفتح السين لا مشتقا بها في معنى الطلاق
وورد هاتين الفرائع مع تكرر بعضها فيه والحق بالكر منها بالكر **وتخرجت**
اي مشتق ما ذكره بحجته او غيرها شتمه او استعابها في معناها عند اهلها شتمه استعاب
العرب عند اهلها ويعرف بينهما وبين عدم صراحة خوات على حرام عند النوي
بانها موضوعه للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان استتم فيه **كطلقك**
وقا قنك وسرخك **انت طالق انت مطلقة** بفتح الطاء باطلاق ويقع بكناية هي
ما اخل الطلاق وغيره بنية ففرونة باولها عزيت في اخرها بخلاف عكسه
ان اعطاها على ما معنى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد ووقع في الاصل
لجميع اشتراط اقرارها جميعها وفي اصل الروضة تفصح الا كفا بذلك
كاطلاقك انت طلاق انت مطلقة باسكان الطاء **خلية بريد** من زوج بنية
اي مقطوعة الوصله وتكررا لئلا يجوز الفراق الا كثر على الله لا يستعمل الا
معرفا **تله** اي متروكة النكاح **يا اي** اي مفارقة **حلال الله على حرام** وان
استتم في الطلاق خلافا للرافعي انه صريح وذلك لما مر **اعتلى استبرأ حرام**
اي لا في طلاقك سوا في ذلك امل حول بها وغيرها **الحق** بكسر او له وفتح ثالثة
وقيل عكسه **لاهلك** اي لا في طلاقك **جلك على غاربك** اي خليت سبيلك
فما اخل البعير في الصحر او زمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهور **ارتفع**
من العتق ليرعى بفتح ثالثة **لا الهك سرك** اي لا اهتم بشانك والسرب بفتح السين

ل

وان

في قوله

وسكون التراب والابل وما يرمي من المال وانك انجز **اغني** بعينه ثم لا اي صبي
بل لا زوج **يعني** اي اتركني لا في طلقك **ودعني** كذلك **اشركك مع فلانة**
وقد طلقك منه اولى غيره ونحوها تنجز اي في الزوج ونزوي اخرجي سائر
في طلقك **وكانا طالق او باين ونوي طلقا** لان عليه جواز جهتها حيث لا
يخرج معها اختها وادعها فصح حمل اضافة الطلاق اليه على حمل العيب المقصود
لهذا الجرم مع النية فاللفظ من حيث اضافته الى غير محله كتابة بخلاف قوله لعبد
انا منك حر ليس كتابة كما ياتي لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين
والعتق يحل الرق وهو مختص بالعبد فان لم ينوط طلقا فقام يقع سواء نوي اصل
الطلاق ام طلاق لغيبه ام لم ينوط طلاقا وقولي انا طالق هو ما صح به الدلالة
واقضاه كلام القاضي ومثله انا باين فقول الاصل انا منك طالق او باين المال
لكنه يوم خلاف ذلك **لا يستبري حرمي منك** اوانا معك منك فليس كتابة
فلا يقع به الطلاق وان نواه لا يستبري لانه في حقه **والاعتاق** اي صريحه وكتابه
كتابة طلاق وعكسه لا يشرأف في ازالة الملك فلو قال لزوجته اعتقتك ولا
ملك عليك ونوي الطلاق طلق او قال لعبد طلقك او ابتك ونوي العتق حق
ويستبري العكس قوله لعبد اعتك او استبري حرمك وقوله له اولا منه انا
منك حر او اعتقت نفسي **وليس الطلاق كتابة** **ظهار وعكسه** وان اشتركا في
اقرار التخييم لا تنفذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه الى غيره على القائل
ممن ان ما كان صريحا في بابه ووجد نقاد في موضوعه لا يكون كتابة في غيره
ولو قال انت علي حرام او حرمك ونوي طلاقا وان تعدل **او ظهارا** وقع النوي

لان

لان كلا منهما يقتضي التحريم فجاز ان يكتفى عند الحرام **او نواها** معا او متباينين
اختار منهما ولا يقتضيان جميعا لان الطلاق يزيل النكاح والظهار يستلزم بقاء
والا بان نوي تحريم عينا او نحوها كوطيها او فرجها او لم ينوشها **فلا**
تحريم عليه لان الايمان وما اكتفى به لا توصف بذلك **وعليه كفارة بين كمالها**
لا منه فانها لا تحرم عليه وعليه كفارة بين احسن من قصده ما ربه لما قال صلى
الله عليه وسلم **علي حرام** نزل قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله
لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي اوجب عليكم كفارة كعتق
ايمانكم لكن لا كفارة بين محرمة كرجعية واخت بخلاف الحائض والنفساء والضا
وفي وجوبها في زوجة محرمة او معتقة عن شبهة او امه معتقة او مولى
نوشية او مزرعة وحيث اوجبه ما لا فان نوي في حيلة الامه عتقا بقوت
لا اعلم مما مر او طلاقا وظهارا لعا اذا لا مجال له في الامه **ولو حرم غيرها**
مر كان قال هذا التوب حرام **علي فلعنه** لا منه غير قال على تحريمه بخلاف الزوجة
والامه فانه قال على تحريمها بالطلاق والاعتاق **كاشارة باطلاق بطلاق**
كان قالت له طلقني فاشترى له ان ادبى فانها الغولان عدوله اليها
عن العبارة بفهم انه غير قاصد للطلاق وان فصل بها فهي لا تقصد الا فهم
الانكار ولا هي موضوع له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعه لا فهم
كالعبارة **وبعدك باشارة اخرى** وان قد عاى الكتابة في طلاق وغيره كبيع
وفكاك واقرار ودعوى وعتق للزوجة **لا في صلاة** فلا تنطل بها ولا في شهادة
فلا تنص بها ولا في **حلف** فلا يحصل بها في حلف على عدم الكلام وقولي لا في صلاة

له

بها

الي اذ لم يرد في فعله ان اطلاق ما قبله او في تقييده له بالعقود واكول فان فيها
كل احد قصر بحد والا بان اختص بفهمها فطنون **فكتاية** تحتل الى نية وتغيري
بفهمها اعم من قوله فهم طلاقه **ومنها** اي الكتابه **كتاية** من ناطق واخرى وان
اقتصر على الناطق فان نوى بها الطلاق وقوله ناطق في افهام المراد كالجماع
وقل قترنت بالنية ويعتبر في الاخرى كما قال **المولى** ان يكتب مع لفظ
الطلاق الى قصص الطلاق **فلو كتب الزوج اذا بلغك كتابي فانت طالق طلفت**
بلوغه لها رعاية للشرط او كتب **اذا قلت كتابي** فانت طالق **فقرانه** وفيه مطابقة
وان لم تلتزم بشئ منه **طلقت** رعاية للشرط في الاولي ولحصول المقصود في الثانية
وهو من راد في ونقل الامام اتفاق علمائنا عليها **وكذا ان قري عليها**
امية في اي الزوج **حاله** لان القراءة في حق الذي محموله على الاطلاق على ما في الكتاب
وقد وجد خلاف ما اذا كانت غير امية لا تنفع الشرط المقدور عليه وخلافه اذا لم
حاله على الاقرب في الروضة واصحها وقول وعلم حالها من زيادتي وشرطي **في المحل**
كونه زوجا ولو رجعية كما سياتي **فمنطلقا** باضافته اي الطلاق اليها لانها
محل حقيقة او جزئها **التصل بها كزجر ويد وشعر وظفر دم وسن** بطلان
السراية من الجزء الى الباقي تحايز العقق ووجد كون الدم جزءا ان به قوام البدن وخبر
جزئها اضافة الطلاق لفضلها كزجرها ومنهها ولبنها وعرقها كان قال رقيق
او منيك او لبنك او عرقك طالق فلا يقع لا بها ليست اجزا فانها غير متصلة اتصال
خلقة بخلاف ما مر وبالمثل بها ما لو قال لمقطوعة يميني مقل وان التفتت بمحلها
يمسك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسري منه الطلاق الى الباقي كما في العقق **وط**

في الولاية اي على المحل **كون المحل ملكا للطلق فلا يقع ولو معلقا على اجنبية** كتاب
فلو قال لها انت طالق او ان نكحتك او دخلت الدار فانت طالق او مثل امرة انكحها
فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها
الولاية من الغايل على المحل وقد قال **صلى الله عليه وسلم** لا طلاق الا بعد
نكاح رواه الترمذي وصححه **وصحح** الطلاق **في حجية** لبقا للولاية بملك الرجعية
وصحح تعليق عبد الله **كان عتقت او ان دخلت الدار فانت طالق فلا يقع**
اذا عتقت او دخلت بعد عتقه وان لم يكن مالك للثالثه حال التعليق لانه يملك
اصل النكاح وهو ينفذ الطلقات الثلاث بشرط اكرهه وقد وجدت **ولو علقه**
بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع لا تحلل اليه بالصفة ان وجدت في
البيوت والى فلا ترفع النكاح الذي علق فيه وتغيري بصفه اعم من تغييره بدخول
الحل طلقات **ثلاث** لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق ثلاثا
اي الثلاث فقال او شترجها **حيان** **ولغيره** ولو مكاتبها ومبعضا **ثلاثا** فقط
لان ذلك روي في العبد المخطوب لمبعض عن عثمان وزيد ابن ثابت ولا يخالف
اصان الصحابة رواه الشافعي سواء كانت الزوجة في كل منهما حرة ام لا وتغيري
بغير اعم من تغييره بالعبد **فمن طلق** منهما **دون ماله** من الطلقات هذا اولا
من قوله ولو طلق دون ثلاث **ومرجع او جلد ولو بعد زوج عال** **لغيره**
اي بغيره ماله دخل بها الزوج ام لا لان ما وقع من الطلاق لم يخرج الى زوج اخر فلو
والمدخول فيه به ماله كوطي السيد امته المطلقة اما من طلق ماله فتعول اليه
لان دخول الثاني بها افاق حلها الاول ولا يبقى بقا العقد الثاني على الاول

عليها

الثاني

لا يتفرق قد كانا حاكمنا باحكامه **ويقع الطلاق في مرض موته كما يقع في صحته** **وثالثا**
 اي الزوج وزوجته **في عدة طلاق جعي** **لثالثا** الزوجه بلحق الطلاق لها كما مروية
 الايلا والظهار واللعان منها كما سياتي في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما سياتي في
 بابها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لا فطاع الزوجية **ويشترط في الفصل** اي للطلاق
فصل لفظ طلاق المعناه بان يقصد استنواله ثبته **ولا يقع** من طلب من قوم نسيان
يخبره فقال طلقتم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلا فاللامام ومرة **من حكي طلاق غير**
 نقول قال فلان زوجتي طالق وهذا اولى من ثبته بطلاق النائم لان حكمه علم في اشراط
 التكليف فيما مرويه **من جهل معناه وان نواه ولا ممن ينسب لسانه به** لا تنافي الفصل
 اليد وما جهل معناه لا يقع قصده ثم فصل المعنى انما يعتبر ظاهره على عرض ما يعرف
 الطلاق عن معناه لا مطلقا كما يعلم ذلك من قولي كغيري **ولا يصدق ظاهره** في دعواه
 ما يمنع الطلاق لتعلق حتى الغيرة **الا بغيره كقوله لمن اسما طالق باطالي ولم يقصد**
طلاقا فلا تطلق حملا على النداء لغيره فان قصد الطلاق طلق **وقوله لمن اسما طالق**
 او طالب او طالع **باطالي وقال** **اردت نداءا** **فالتعريف** فانه يصح كقوله تطلق لظهور
 الغيرية فان لم يقل ذلك طلق وقوله طلقك ثم قال سقي لساني وانما اريد طلقك
ولو خالها بطلاقا **مثلا هاربا** بان قصد اللفظ دون معناه **ولا عبا** بان لم يقصد
 نسيان كان نقول له في معرض الاستعارة والنداء لطلق فيقول طلقك **او طارها اجنبية**
 تكون طارها طلبة او من وراء حجاب او زوجه له وليه او وكيله ولم يعلم بذلك او نحوها **وقع**
 الطلاق لقصد اياه واقباعه في محله وفي الحديث ثلاث جد من جد وعمل من عمل
 العلق في النكاح والرجعة وقيل بالثلاث غيرهما من سائر التصرفات وانما خفي بالذكر

يقطوه

لتعلقها بالابضاع المختصة بغيره **فصل في نفوذ الطلاق للرجعية والاصل فيه**
 الاجماع واحكامه ايضا بان صلى الله عليه وسلم خير نساء بين المقام معه وبين
 مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لا تزواجك ان كنتن تردن الحجة الدنيا
 الى اخره **نفوذ طلاق المخي** بالرفع اليها **وليكن** **ايها** **لو كانت** **كان** يقول لها طلق او ابني
 نفسك ان شئت **فليك** **للطلاق** لا يتعلق بغيرها فنزل منزلة قوله ملكك طلاقك
 بخلاف المعلق كقوله اذا جاز مضان فطلق نفسك لا يصح لان الملك لا يعلق
فيشترط **لوقوعه** **تطليقا** **او لو كانت** **خولا** لان تطليقها نفسها من ضمن القول
 فلو اضرته بقدمه ما يتقطع به القول عن الايجاب لم يقع الطلاق **وله رجوع** عن
 التفويض **قباه** اي قبل تطليقها كسائر العقود **فان قال** **لها طلق** **ففسك** **وتوب**
عدده **فطلق** **او توبه** **او توبت** **غيره** بان توبت دونه او فوطه **فطلقا** **توافقا**
 يقع لان اللفظ في الاول يحتمل العدد وقد نواه وما توبته في الدون او نواه في
 العوق هو التيق عليه منها **والا** بان لم ينو اياها **فواحدة** لان صريح
 الطلاق كتابته في العدد وقد انشئت نية منها او من احدهما وتعيير بالعدد
 اعم من تعبيره بالثلاث وقال تعبيره بغيره وهو من ياتي في انه لو نوى ثلاثا وتوبت
 ثنتين وتعتاوا فنصرا الى اصل على قوله **والا** **فواحدة** **يعلم** **فلا** **فان** **قال** **طلق**
 نفسك **فلا** **فواحدة** **او عكسه** اي قال طلق نفسك واحده فنلت **فواحدة**
 لانها الموقوع في الاولى والملازوم فيه في الثانية ولها في الاولى بعد ان وجدت وان
 لم يجد في الاولى ان توبت في الثانية وتابته على المور ولو قال طلق نفسك ثلاثا فطلق

بالله
 وسوكتك بعوض
 كالسبح والحمد
 عرضا فهو كالمهر
 او قال له فو تسد

ق
ولم تذكر عدد اول نوته وقع الثالث **فصل في جود الطلاق**

بنيته العدد فيه وما يرد كريمة لو نوبت **عبد الله** بصبه **كانت طالق واحدة** بنصبه
او رفع او جرا وسكون او كناية **كانت واحدة** كذلك وقع المنوي عدله بما نواه مع
احتمال اللفظ له وحمله المتزوج على المتفرق عن الزوج بالعدد المنوي لغيره من اللفظ
الاصلي سواء المدخول بها وغيرها وما نكرته في انت طالق واحدة بالنصب هو ما صحه اصل
الروضة الذي نكره وقع واحدة بظاهر اللفظ **ولو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فانت قبل تعلم**
طالق لم يقع لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه **او بعد** ولو قبل ثلاثا فثلاث
لنضمن المراد منه المذكورة لفصل الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها وفي موطاة
لو قال انت طالق وكبر طالق ثلاثا ولو بدون انت فهو اعم من قوله وان قال انت
طالق انت طالق انت طالق **وتحل فصل** بينهما بسكة فوق سكة النفس ونحوها
او لم يوكل بان استئناف او اطلق **او اكل الاول** بالثلاث فثلاث عملا بفصل
وبظاهر اللفظ وتحلل الفاصل بين الموكل والموكلة في الثالثة فان قال في الاول والثاني
التاكيد لم يقبل ويدل على ذلك **بالاخير فواحدة** لان التاكيد في الكلام معهود
في جميع اللغات **واكد بالثاني** مع الاستيناف بالثالث او لا طلاق **او اكل الثاني**
مع الاستيناف به **والا طلاق بالثالث** فثلاث عملا بفصله وكره في الاطلاق في
قوله هاتين من زباني **وضوح في المكر** عطف نحو انت طالق وطالق وطالق **تاكيد في**
ثالث لنسأ وبهما لا تاكيد **اول** بغير اي بالثاني او بالثالث وبهما لا اختصاص غير
بواو العطف الموجب للتقارير **ولو قال انت طالق طلاق قبل طلاق او بعدها**
طلاقا وطلاقا بعل طلاق او قبلها طلاق فثلاثان تقعا بمتى اقبلت او بعدها

المختم في صورتين الاوليين وبالعكس في الاخيرين **وفي غيرها** اي غير الموطاة
يقع بان كرم المكرر والمقبل بالقبلي او البعدي **طلاقا** عن التقييد بشي
مر لا يهاين بالواقع اوله ولا يقع باعده شي **ولو قال ابر وجهه** موطاة كانت او لا
ان دخلت الدار فانت طالق وطالق فدخلت فثنتان معا لا نهما جميعا معقلا
بالدخول ولا ترتيب بينهما كقولها **انت طالق طلاقا مع طلاقا او معها طلاقا**
او في طلاقه والرد مع طلاقا فانه يقع ثنتان معا ولفظه في تستعمل بمعنى مع كما
في قوله تعالى ادخلوا في امه **والا** بان اراد بطلاقه في طلاقه طرفا او حسابا او اطلق
فواحدة لا نهما مقتضى الطرفين وموجب الحيا والمحقق في الاطلاق **ولو قال**
لها انت طالق طلاقا في طلقين وفصل معينة **ثلاث** لا نهما موجهها **او حيا** با
عرفه ثنتان لا نهما وجهه **والا** بان فصل طرفا او حسابا جهله وان قصد بغيره
عند اهله او اطلق **فواحدة** لا موجهة في غير الاطلاق والمحقق في الاطلاق فله يوتر
الفصل مع الجمل لان ما جهل لا يصح فصله كما مر **وقال انت طالق بعض طلاقا**
او نصف طلقين او نصف طلاقا في نصف طلاقا او نصف وثلث طلاقا او نصف طلاقا
ولم يرد في غير ذلك **كل جزء من طلاقه فطلاقا** ثامرا ثانيا ولا في الطلاق لا يتبع
ووقع في شيء من الاصل في الثالثة نصف طلاقا في طلاقه وهو سهو فانه في هذا يقع
عند قصد المعينة ثنتان على ان الاسوي والبلقيني يحثان في نصف طلاقا انه يوجب
ثنتان ايضا عند فصل المعينة لان النقل ير نصف طلاقه مع نصف طلاقه فهو كونه
لو قال نصف طلاقا ونصف طلاقا ويرد بان لا نسلم انه لو قال هذا المقدر يقع
ثنتان وانما وقعنا في نصف طلاقا ونصف طلاقا لكثر طلاقه مع العطف المتقضي للتقارير

خلاف مع فانها انما تعني المصاحبه وهي صداقة بمصاحبه نصف طلاق نصف فان
كانت قبلها والذين بعد كل جزء من طلاق وقع ثلثان عدا بالردته وقول لم يردك
جزء من طلاق من زيادتي فيها وفي التي قبلها والتي بعدها او قال انت طالق **ثلاثة**
انصاف طلاق او نصف طلاق وثلاث طلاق فثلاثان نظرا الى الاول الى زيادة النصف
الثالث على الطلاق فيحسب من احزاب وفي الثانية الى تكرر لفظ طلاق مع العطف او قال
لديك او فقت عليك او بينك طلاق او طلقين او ثلاثة او اربعة او خمسة على
منه **طلاق** لان ما ذكرنا او يقع عليه من كل منهن طلاق او بعضها فيكمل
فان فصلتوه مع كل طلاق عليهن وقع على كل منهن في ثنتين ثلثان وفي ثلاث
واربع ثلاث عمدا بفصل وعند الاطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير بل
عن الغرض **فان فصل** بعليكن او بينكن **بعضهن** اي ولا تد ولا تد مثلا **دي** فيقبل
بالظاهر لان ظاهر اللفظ يقتضي شراكتي وان فصلت التفاديت بينهما كان قال
فصلت هذه بطلقين وتوزيع الباقي على الباقيات قبل مطلقا **فصل**
فان لا يستثنى ايح استثنى في الطلاق تغيره **بنسبة السابق** في كتاب الاقرار
وهو ان ينوبه قبل الغرض من الميثاق منه وان لا ينفصل بفوق نحو سكره تنق
وان لا يستغرق وان لا يجمع المفرق في الاستغراق **فلو قال انت طالق ثلاثة الا**
ثنتين وواحدة فواحدة تقع لا ثلاث بقا على انه لا يجمع المفرق في المستثنى منه
وهذا في المستثنى ولا فيها كما مر في الاقرار فيلغو قوله وواحدة لحصول الاستغراق
بما او قال انت طالق **ثنتين وواحدة الا واحدة فلا تد** لا تدان بنا على ما ذكر
فكون الواحدة مستثناة من الواحد فيلغو الاستثناء وتعلم في الاقرار ان الاستثناء

من الا ثبات نفي وعكسه **ولهذا لو قال انت طالق ثلثا الا اثنين الا واحدا او**
الا ثلثا الا اثنين او خمسة الا ثلاثة فثلاثان والمعنى في الاول مثلا ثلثا
تقع الا ثنتين لا تقعان الا واحدة تقع فالمستثنى الثاني مستثنى من الاول فيكون
المستثنى في الحقيقة واحدة او قال انت طالق **ثلاثة الا نصف طلاق فلا تد**
فكميلا للنصف الباقي بعد الاستثناء **ولو عقب طلاقه** المنجز والمعلق كانت طالق
او انت طالق ان دخلت اللام بان **ثنا الله اي طلاقك او ان لم يشأ الله اي طلاقه**
او لا يشأ الله اي طلاقك وقصد تعليقه بالمسنية او بعد ما منع العقار لان
المعلق عليه منسبة الله او علمها ويعلم ولا كان الوقوع بخلاف منسبة الله محال
ولو قال انت طالق ان شأ الله او لم يشأ الله طلفت قاله العبادي وحوزه بقصد
التعليق ما لو سبق ذلك الى لسانه لنقوده به او فصل به الشراك او كان كل شيء
منسبة تعالى او لم يعلم هل فصل التعليق **اولا او اطلق** فانها تطلق وان كان صرح
فذلك للتعليق لا لتفاديه كما ان الاستثناء موضوع للاقرار ولا بد من قصد
كما يمنع التعليق بذلك العقار كل عقد وحل عقد منجز او معلق وبيني ونزير
وبيع وضم وصلاه ولو قال **يا طالق ان شأ الله وقع** نظر الصورة
التي المشعر بحصول الطلاق حالته واما اصل لا يعلق بخلاف ان انت طالق فانهم
كما قال الراعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الزوج
انت واصل وللمريض المتوقع شفاه قريبا انت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله ولا
ما انت طالق ثلثا يا طالق ان شأ الله وقعت طلاقه وظاهر طلاقه انما هو
فرق بين من اسماها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسماها بذلك لا يقع

ان

قصص في الشك في الطلاق لو شك في وقوع طلاق منه
معلق كان شك في وجود الصفة المعلق بها فلا يحكم بوقوعه لان الاصل عدم الطلاق فيها
النكاح او في عدد كان طلق وشك هل طلق واخذ او انكر **فلا قل** ياخذ به لان الأصل
عدم الزايد عليه ولا يخفى الوسخ فيما ذكر بان جتنا طفيه لم يردع ما يربك الى مالا
يربك رواه الترمذي وصححه فان كان الشك في اصل الطلاق الرجعي راجع
لتيقن اكل اقل الباقين بدون ثلاث جرد النكاح او ثلاث امسك عنها وطلقها
لتحل لغيره بقيتا وان كان الشك في العدد اخذ بزيادة كثر فان شك في وقوع
طلقين او ثلاث لم يتكهن حتى تنكر زوجا غيره ولو علق انسان بتقيضين كان قال احد
ان كان الطائر غرابا فزوجني طالق وقال الاخر ان لم يكنه فزوجني طالق **وجعل الحال**
فلا يحكم بطلاق على احد منهما لانه لو انكره بما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق الآخر
لا يغير حكمه او علق **واحد بهما الزوجية طلق** **احد بهما** لوجود احد التقيضين
ولزمه مع اعتزاله عنهما الى تعيين اكمال لا شتباة المباحة بغيرها **جك** عن الطائر
وبين الزوجية ان امكن ان يتضح له حال الطائر بعد مدة فيه يعرفه ليعلم المطلقة
من غيرهما وان لم يمكن لم يلزمه **جك** ولا بيان او علق بهما **الزوجية** **عبد** كان قال
ان كان الطائر غرابا فزوجني طالق والا فغدي حرو وجعل كمال مع منهما الزوال
ملكه عن احدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا يتحدد العبد ولا يتصرف فيه **الى بيلا** لقوله
وعليه موتها وتباني مثله في مسئلة الزوجتين **فان مات** قبل بيانه **بقيل بيان**
وانه بقيل رده بقولي **ان انهم** بان بين الحث في الزوجة فانه منهم باسقاط الطلاق
وارفاق العبد بل يقع بينهما فلعن القرعة تجوز على العبد فانها مؤثرة في القود والطلاق

فأما

فان وقع اي العبد اي خرجت القرعة عليه **عق** بان كان التعليق في الصحة او في غيرها
وخرج من المثل او اجاز الوارث وتوث الزوجة الا اذا دعت طلاقا بيا **او وقعت**
اي الزوجة اي خرجت القرعة عليها **بقيل** **الكمال** اذا لم يتردد في الطلاق كما مر
والورع ان يترك الميراث اما اذا لم يتهم بان بين الحث في العبد فيقبل بيانه لانه انما
اضرب فيه ولو طلق **احد** **وجتبه** **بعينه** كان خاطبا بطلاق وحدها ولو لها
بقوله احد كما طلق **وجعلها** كان نسيها او كانت حال الطلاق في ظلمة فتقوا ولي
من قوله **فجعلها وقف** وجوب **الفهر** من قربان وغيره حتى يعلمها **ولا يطالب**
ببيان لها **ان صدقناه** في جعله بها لان اثنى لها فان كان بقاءه وبارت واحدة
وقالت لها المطلقة لم يقع في الجواب ليست او لا ادري لانه الذي وطئ نفسه على
يخلف انه لم يطلقها فان نكل حلف وقضى بطلاقها **بقيل** قوله **بعينه** لا خيال القدر ذلك
وقوله **بعينه** من زيادتي **ان قال** **زيب طالق** واسم زوجة زيب **وقصص** **جيتبه**
اسمها زيب فلا يقبل قوله ظاهر لانه خلاف الظاهر او قال **الزوجية** **احد** **كمسا**
طالق **وقع** فلا يتوقف وقوعه على تعيين او بيان ولهذا منع منها قبل ذلك **وجب**
قول يقبل رده بقولي **زوج** طلاق **باين** **تعيينها** **ان** **ابصرها** في طلاقه **وبيانها** **ان**
عينها فانه لتعرف المطلقة منهما فان اخذ ذلك بلا عن عصى فان امتنع عن زوج
اعتزل **العمال** للتباس المباحة بغيرها **وموتها** هو اعم من قوله ونفقتما لمجس
عنه حبس الزوجات **الى تعيين** او **بيان** وان عيني او بيني لا يسترد المصروف
الى المطلقة لذلك اما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك قوله لان الرجعية زوجة
والوطي لا حد لها **ليس** **تعيينها** **ولا بيان** **الطلاق** في غيرها لا خيال ان يطلق المطلقة

منه
الزوجة
احدا
طالق
وقوعه
الاحدية
قوله

ولان ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل الرجعة بالوطي
فتقبل المطلقة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطوءة لزومه المهر وان ينسب
وهي بائني لزومه الحد والمهر **ولو قال في بيان اريد للطلاق هذه فيبان**
او اردت هذه وهذه او هذه بل هذه او هذه مع هذه او هذه هذه
مطلقا ظاهرا الاقرار بطلاقها بما قاله وجوعه بن كريل عن الاقرار بطلاق
الاولي لا يقبل وخرج بزيادة في ظاهر الباطن فالملقة فيه من نواها فقط كما قاله
الامام قال **فان نواها جميعا فالوجه انها لا يطلقان** اذ لا وجه حمل
احدا كما عليها جميعا ولو قال اردت هذه ثم هذه او هذه فحكم بطلاق
الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب او قال اردت هذه او هذه استمر الايهام
وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط
لان التعيين استا اختيار لا اجبار عن سابق وليس له الاختيار واحدا
فيلغو اختيار غيرها **ولو ماتت او اخل بها قبل ذلك** اي قبل تعيين المطلق او بانه
بقيت مطالبة به لبيان حكم الارث وان كانت احدهما كتابية والاخرى والزوج
ميتان فيوقف من تركته كل منهما او اخل بها نصيب زوج ان تورثا فان اعلن
او بين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بائنا ويرث من الاخرى **ولو مات قبل**
تعيينه او ببيانه ولو قبل موته او موت احد ما قبل بيان **وارثه لا تعيينه** لان
البيان اخبار مكتني وقوف الوارث عليه بجه او قرينة والتعيين اختيار يشهوه ولا
يخلقه الوارث فيه فلو كانت احدهما كتابية والاخرى والزوج ميتان والارث المطلق
فلا ارث **فصل في بيان الطلاق البائني**

ما

وغيره وفيه اصطلاحان احدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا وجه
وثانيهما ينقسم الى سني وبدعي وجرى عليه الاصل وفرض قابله السني بالجائز والبدعي بكفر
وقسم جماعة الطلاق الواجب كطلاق المولي ومنذوب كطلاق غير متعينة الحال
كسيدة الخلق ومكروه كسنيقرة اكال وحرام كطلاق البدعة وانشاء الامام الى المباح
بطلاق من لا يهاها ولا تشيع نفسه بوثقها من غير متعينة بها وعلى الاول **طلاق**
موطوءة ولو لم ير تقبل **بافتراسني ان ابتداتها اي الاقرار عقبه اي الطلاق** بان
كانت حايلا او حاملا من زنا او في حيض وطلقها مع اخر خوحيض او في طهر قبل اخر
او علق طلاقها قبل بعضي بعضه او باخر خوحيض **ولم يظاهرها في طهر طلقها**
فيه او علق طلاقها لمضي بعضه ولا وطئها في خوحيض قبله ولا في خوحيض طلق
مع اخره او علق به اي باخره وذلك لا يستعقبه الشرع في العدة وعدم التام في
رسمت وقد قال **تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي في الوقت الذي**
يشترط فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حايض فله ان يملك
للمني صل الله عليه وسلم فقال مرة **فلم يجعلها لغيرها حتى يظهر ثم يخفي ثم يظهر**
فان شئنا مسكها وان شئنا طلقها قبل ان يجامع فذلك العدة التي امر الله ان تطلق لها
النساء **والا بان كانت حاملا من زنا او في حيض او من شبهة او علق طلاقها بمضي**
بعض خوحيض او باخر طهر او طلقها مع اخره او في خوحيض قبل اخره او وطئها في طهر
طلقها فيه او علق طلاقها بمضي بعضه او وطئها في خوحيض قبله او في خوحيض طلق
مع اخره او علق به قبل عي وان سألته طلاقا بلا عوض او اختلعا اجبت
لما لفتته فيها اذ اطلقها في حيض فوالله تعالى مطلقوهن لعدتهن ومن اخص لا يجب

وغيره وفيه اصطلاحان احدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا وجه
وثانيهما ينقسم الى سني وبدعي وجرى عليه الاصل وفرض قابله السني بالجائز والبدعي بكفر
وقسم جماعة الطلاق الواجب كطلاق المولي ومنذوب كطلاق غير متعينة الحال
كسيدة الخلق ومكروه كسنيقرة اكال وحرام كطلاق البدعة وانشاء الامام الى المباح
بطلاق من لا يهاها ولا تشيع نفسه بوثقها من غير متعينة بها وعلى الاول طلاق
موطوءة ولو لم ير تقبل بافتراسني ان ابتداتها اي الاقرار عقبه اي الطلاق بان
كانت حايلا او حاملا من زنا او في حيض وطلقها مع اخر خوحيض او في طهر قبل اخر
او علق طلاقها قبل بعضي بعضه او باخر خوحيض ولم يظاهرها في طهر طلقها
فيه او علق طلاقها لمضي بعضه ولا وطئها في خوحيض قبله ولا في خوحيض طلق
مع اخره او علق به اي باخره وذلك لا يستعقبه الشرع في العدة وعدم التام في
رسمت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي في الوقت الذي
يشترط فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حايض فله ان يملك
للمني صل الله عليه وسلم فقال مرة فلم يجعلها لغيرها حتى يظهر ثم يخفي ثم يظهر
فان شئنا مسكها وان شئنا طلقها قبل ان يجامع فذلك العدة التي امر الله ان تطلق لها
النساء والا بان كانت حاملا من زنا او في حيض او من شبهة او علق طلاقها بمضي
بعض خوحيض او باخر طهر او طلقها مع اخره او في خوحيض قبل اخره او وطئها في طهر
طلقها فيه او علق طلاقها بمضي بعضه او وطئها في خوحيض قبله او في خوحيض طلق
مع اخره او علق به قبل عي وان سألته طلاقا بلا عوض او اختلعا اجبت
لما لفتته فيها اذ اطلقها في حيض فوالله تعالى مطلقوهن لعدتهن ومن اخص لا يجب

العدة ومثلها النفائس ومن حمل زالا جبر فيه ومن حمل شبهة واخر طلق به الطلاق او
والمعنى في ذلك تضرها بطول مدة التريض ولا تدايه فيما بقي الى الدم عند ظهور الحمل في الانسان
قل يطلق اكمل دون الحامل وعند الدم قد لا يتيقن التدارك فيتضرر هو والولد واكتفوا
الوطى في اكتمال الوطى في العهره حتمال العلوق فيه ويكون بقيته مما رقت الطبيعة
اولا ونهيا للفرق واكتفوا الوطى في الدبر بالوطى في القبل لبثوث النسب ووجوب العدة
بهما وايتخذ حال المني كالوطى وقولي او علق لمضي بعضه مع نحو الاول ومع قول ولا في
نحو جبر طلق مع اخره او علق بد من زبادي ومن البدعي بالو قسم لاحد روجبه ثم
طلق الاخرى قبل المبيت عندها فانه بائع كعادته الشبان ويستثنى من الطلاق في ثمة
البدعة طلاق المولى اذا طولب به وطلاق القاضي عليه وطلاق المحكمين في الشقاق
فليس ببدعي كما انه ليس بسني **وطلاق غيرها** اي غير الموطوءة المدكورة بان لم يوطأ وكانت
صغيرة او ايسة او حاملا منه **وخلع وجهه في من بدعة** اعرض منها لا سني ولا
بدعي لا تنقأ ما مريخ السبي والبدعي ولا في مثل المخلعة يقتضي حاجتها الى اكله من الفراق
ورضاها بطول التريض واخذة العوض بكد راحة الفراق ويعمل حتى يندم والحمل
وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعا في العدة ولا ندم
ومن هذا القسم طلاق المتغير لانه لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق **والبدعي جرم**
للمنفعة في الطلاق المتخير بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة الا ان جهل وقوعه في
الزمان البدعة فالطلاق وان كان بدعي الا ان فيه **وسن لفاعله رجعة** لخصا من البدعي
في رواية فيه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهر قبل ان يسها ان اراد وقياس بما فيه بنية
صور البدعي وسن الرجعة تنقضي بزوال الزمان البدعي **ولو قال انت طالق لسنة او طرفة**

سنة او احسن طلاق او اجملة او انت طالق لبدعة او طرفة فيسجد او اقطع طلاق
او الخمسة وهي في حال سنة في الرابع الاول او في حال بدعة في الرابع الاخر **خلق**
في اكال والا اي وان لم تكن ان ذلك في حال سنة في الرابع الاول ولا بدعة في الاخر
في الصفة تطلق كسائر صور التعليق فان نوى بما قاله تعليقا عليه بان كانت في حال
بدعة في الرابع الاول او سنة في الرابع الاخر ونوى الوقوع في الحال ان طلقها
في الرابع الاول ضمن لسو خلقها مثلا وفي الرابع الاخر ضمن لمحسن خلقها مثلا وقوع
في اكال هذا كله اذا قاله لمن يكون طلقا فيها سنيا او بدعيًا فلو قاله لمن لا يتصف طلقا
بذلك وقع في الحال مطلقا ويلغون كره البينة والبدعة **او قال انت طالق طرفة سنة**
بدعية او حينة فيسجد وفي حال **حالة** ويلغون كره الصفتين لتضارفا ان في كل صفة
بعض كالحسن من حيث الوقت والغير من حيث العدد قليل وان تاخر الوقوع لان حرا
وقوع العدد اكثر من فائدة تاخر الوقوع فقله الشبان عن السرخسي واقره **وجاء**
جميع الطلقات ولو بدعة لا تنقأ المحرم له والا ولم يتركه بان يفترق على الاقل
او الا شهر لينتقل من الرجعة او التحليل بان ندم قال **الزركشي واللام في**
الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاثة فلو طلق اربعًا قال الروياني عز وجل فظاهر ان
الردعة انه بائع انتهى **ولو قال** لموطوءة انت طالق **ثلاثة او ثلثة** فالسنة وفرضها
تفترق على احوال بان قال وقعت في كل مرة طرفة قبل من يقتل تحريم المصح
لثلاث دفعات كما لقي لموافقة تفسيره لا اعتقاره **ومن غير** اي وكل الى دينه فيما
نواه فلا يقبل ظاهر المحامنة مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعات في الحال التي انزل
وفي الثانية ان كان طلاق المرأة فيه سنيا وجبره لم يكن ان كان بدعيًا ويعمل بما نواه باطنا

وطلعتان تقعان في موطوءة واحدة بالتعليق بالتبسيط والتعليق بصفة واحدة
او قال كلما وقع طلاق عليك فانت طالق فطلق ثلاث فيهما اي في موطوءة واحدة بالتبسيط
وثلاثان بالتعليق بكلا واحدة بوقوع المجره واخرى بوقوع هذه الواحدة وطلقة
في غيرها اي غير الموطوءة في الميسطين لانها تبين بالمجره فلا يقع التعليق بها
او قال وتحت اربع وثلث عيب ان طلقت واحدة منهن فعبيل من عيبى حر وان
طلقت ثنتين منهن فعبيل من عيبى حر وان طلقت ثلاثا منهن فلا
من عيبى احل وان طلقت اربعاً منهن فلا رجة من عيبى احل فطلق بها
معا او من عيبى من عيبى عشرة مبهمة واحل بطلاق الاولى واثنان بطلاق
الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة وعليه
نعيبتهم ولو عطف المعلق ثم او بالقابل الاول لم يعتق الثلاثة ان بطلاق الاول
يعتق عبدا فان اطلق الثانية لم يعتق شئ لا بصفة الواحدة ولا الثنتين فان اطلق
الثالثة صلت صفة الثنتين ولا ينصو بعد ذلك وجوز ذلك ولا رجة وكان
سائر اوقات التعليق غير كمالا ولو علق بكلا ولو في التعليقين الاولين فقط فحسم
عشر عبدا لا قضايتها الكفر ويعتق واحل بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لا رجة
صلق به طلاق واحد وطلاق ثنتين واربعة بطلاق الدالة لانه صلقت به طلاق
واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صلقت به طلاق واحد وطلاق
ثنتين غير الاوليين وطلاق اربع ولو قال كلما صليت رجة فعبيل من عيبى حر فطلاق
الى عشرة عتق سبعة وثانيه ولو علق بغير كمالا فحسم عشر وثلثين اي بالادع
قول في معنى الدان فلا ينصو بعد ذلك لانها ليست بطلاق بل هي رجة

الا واليا **ب** من الدخول كان مانت قبله فيجزم بالوقوع قبيل الموت بخلافه والى
كاد اقامه يقع الطلاق لمضى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل والفرق
ان ان حرت شرط لا اشعار له بالزمان وان اظرت زمان كمن في التناول للطلاق
فاذا قيل متى العاك صح ان تقول متى شئت واذا شئت ولا يصح ان شئت فتقوله ان
لم تدخل الدار معناه ان فائك دخولا وفواته باليا شئ وقوله ان لم تدخل الدار فائك
طالق معناه اي وقت فائك الدخول فيقع الطلاق لمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم
تدخل فلو قال اردت بان اما يواد بان قبل باطنا او كان اظاهرا في الاصح او قال ان
ما لو ان رحت الدار وان لم تدخل بالفع المضمرة وقع الطلاق حالا لان المعنى
للدخول او لعلمه بتغير زمان التعليق فانه قوله تعالى ان كان ذامال وبينين
وسوا كان فيما عطف به صادقا ام كاذبا هذا ان عرف نحو والا بان لم يعرفه
فتعليق لان الظاهر بصدقه وهو لا يميز بين ان وان ولو قال انت طالق
اذا طلقك او ان طلقك بالفتح حكم بوقوع طلقين واحدة باقراره واخرى
بابقاعه في كمال لان المعنى انت طالق لا في طلقك فصلا
تعليق طلاق باكمل واكبر وفيه العلق الطلاق بحمل كقوله ان
كنت حاملا فانت طالق فان ظفص اي اكمل بها بان ادعته وصل فيها الزوج او
تشهد به جلالا تباعل ان اكمل يعلم او لم يظهر بها حمل لكن ولدته للزوج
اشهر من التعليق او لاكثر منه ولا رجة بينين فاقبل منه ولم توطا وطيا لم يكن كوفي
اكمل منه بان لم توطا مع التعليق ولا بعد او وطيت حينئذ وطيا لا يمكن كوفي
حامل منه كان ولدته لزوج ستة اشهر من الوطء بان وقوعه من التعليق لتبين اكمل

من حين ولها احصنا بقوت النسب **والابان** ولدت له اثنتين اربع سنين او سنة وثلثين
دون سنة اشهر ووطيت من زوج او غيره وطيا يكن كون الحمل منه **فلا** طلاق لهن انفا
اكمل في الاول ان التزمت له اربع سنين ولاحتمال كون الحمل من ذلك الوقت في الثانية
والاصل بقا الكاه والتمتع بالوطي وغيره فيهما جاز لان الاصل علم الحمل وبقا الكاه
لكن ليس له اجتنابها حتى يتبين حالها **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
اي فانت طالق طاعة **وان** كنت حاملا **باني** فطلقين **قولن** **فلا** طلاق **فلا** طلاق
وكان بينهما دون سنة اشهر **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فاكثر وطلقة او انني فاكثر فطلقتان او خشي طلقه ووقفت اخرى لهن حاله
وتنقضي العدة في الصور المذكورة **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
اللفظ كون جميع الحمل او ما في بطنها ذكر او انني فان ولدت وتكون او اثنتين وقع
الطلاق وتغير في هذه والتي قبلها بالواو او في غير **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فانت طالق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
سواء كان من حمل الاول بان كان بين وضعيهما دون
سنة اشهر ام من حمل اخر بان وطيا بعد ولادة الاول وانت بالثاني اربع
سنين فاقول وخرج برتبا مالو ولد لهما وان طلق واحدة لا تنقضي العدة بهما وان
ولد لهما بل تسرع في العدة من وضعيهما **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
ثلاثة ان به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة ولا يقارنه طلاق وخرج بالطلاق

فلا طلاق

معا فانت طالق

فلا طلاق

بريادي مرتبا مالو ولد لهما معا فطلق ثلاثا ان نوى ولدا او الفواحدة **فلا** طلاق
فان ولدت اربع مرات ووقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقضي عدتها بالاربع **فلا** طلاق
قال **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
معا طلق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
الثلاث طلقه ولا يقع بها على نفسها شي ويعقد من جميعها بالاقول وصاحب
جميع صاحب كصاحب وضواير وقولي كالاصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال
ارادة طلاق الجميع **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
صاحبها الثلاث طلقه وانقضت عدتها بولادتها **فلا** طلاق **فلا** طلاق
بلا بولادة كل من صاحبها طلقه **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
والثانية وانقضت عدتها اي الثانية والثالثة بولادتها اي ان لم
تبارج ثلثي توحيهما الى ولادة الرابعة والا طلقا ثلاثا واولى قبل
الاولى ولا تستأنف عدة لطلقة الثانية والثالثة بل تنقض على ما مضى على
شرط انقضائها العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما يعرف من محله **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
الاولى اي طلق كل منها ثلاثا بولادة كل من صاحبها الثلاث طلقه **فلا** طلاق
فلا طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
بولادة الاخرى تنقض عدتها بولادتها **فلا** طلاق **فلا** طلاق **فلا** طلاق
باقية بالولم يبق الى ولادة الاخرى من فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طلقه

ثلاث

واحدة وان ولدت ثلاث معانم الرابعة طلق كل متفي ثلثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث
معاً طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدت ثلثان مرتين ثم ثلثان
معاً طلقت الاولى ثلثا والثانية طلقة والاخرى طلقين واولدت ثلثان
معانم ثلثان مرتين طلق كل من الاولى ولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقين وان
ولدت واحدة ثم ثلثان معانم واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل
من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها **او قال ان حصة** فانت
طالق **طلقت باول حيض مقبل** فلو علقت في حال حيضها لم تطلق حتى يظهر
تشرع في اكفي فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع **وان**
حصة فانت طالق **فتبناها مقبله** تطلق لانه قضية اللفظ وهذا
والتي قبلها من ريارتي **وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها** وان خالفت
عادتها بان اذعته فاكثرو الزوج فتصدق فيه لانها اعرفت منه به ونفسا قائمه
البينة عليه فان الدم وان شوهه لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استباحه
بخلاف حيض غيرها وهو ظاهر بخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما
ما ياتي ايضا لو صدق قبله بمبناها لم اكرم لان يمين غيره وهو مستوع
فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بمبناه **لا على ولا لغيرها المعلق**
بها الطلاق بان قالت ولدت وانكر الزوج وقال هذا الولد مستعرا لا يمكن ان انه
البينة عليها **او قال لزوجته ان حصتها فان طالقها فادعائها وكل بها حلف**
فلا طلاق لان طلاق كل منهما معلق بحيضها ولا يثبت وان صدقها طلقها
او كتب واحدة فقط طلقت فلو ان حلفت انها حلفت لثبوت حيضها تبينها

واحدة وان ولدت ثلاث معانم الرابعة طلق كل متفي ثلثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث
معاً طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدت ثلثان مرتين ثم ثلثان
معاً طلقت الاولى ثلثا والثانية طلقة والاخرى طلقين واولدت ثلثان
معانم ثلثان مرتين طلق كل من الاولى ولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقين وان
ولدت واحدة ثم ثلثان معانم واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل
من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها **او قال ان حصة** فانت
طالق **طلقت باول حيض مقبل** فلو علقت في حال حيضها لم تطلق حتى يظهر
تشرع في اكفي فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع **وان**
حصة فانت طالق **فتبناها مقبله** تطلق لانه قضية اللفظ وهذا
والتي قبلها من ريارتي **وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها** وان خالفت
عادتها بان اذعته فاكثرو الزوج فتصدق فيه لانها اعرفت منه به ونفسا قائمه
البينة عليه فان الدم وان شوهه لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استباحه
بخلاف حيض غيرها وهو ظاهر بخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما
ما ياتي ايضا لو صدق قبله بمبناها لم اكرم لان يمين غيره وهو مستوع
فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بمبناه **لا على ولا لغيرها المعلق**
بها الطلاق بان قالت ولدت وانكر الزوج وقال هذا الولد مستعرا لا يمكن ان انه
البينة عليها **او قال لزوجته ان حصتها فان طالقها فادعائها وكل بها حلف**
فلا طلاق لان طلاق كل منهما معلق بحيضها ولا يثبت وان صدقها طلقها
او كتب واحدة فقط طلقت فلو ان حلفت انها حلفت لثبوت حيضها تبينها

واحدة وان ولدت ثلاث معانم الرابعة طلق كل متفي ثلثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث
معاً طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدت ثلثان مرتين ثم ثلثان
معاً طلقت الاولى ثلثا والثانية طلقة والاخرى طلقين واولدت ثلثان
معانم ثلثان مرتين طلق كل من الاولى ولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقين وان
ولدت واحدة ثم ثلثان معانم واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل
من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها **او قال ان حصة** فانت
طالق **طلقت باول حيض مقبل** فلو علقت في حال حيضها لم تطلق حتى يظهر
تشرع في اكفي فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع **وان**
حصة فانت طالق **فتبناها مقبله** تطلق لانه قضية اللفظ وهذا
والتي قبلها من ريارتي **وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها** وان خالفت
عادتها بان اذعته فاكثرو الزوج فتصدق فيه لانها اعرفت منه به ونفسا قائمه
البينة عليه فان الدم وان شوهه لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استباحه
بخلاف حيض غيرها وهو ظاهر بخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما
ما ياتي ايضا لو صدق قبله بمبناها لم اكرم لان يمين غيره وهو مستوع
فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بمبناه **لا على ولا لغيرها المعلق**
بها الطلاق بان قالت ولدت وانكر الزوج وقال هذا الولد مستعرا لا يمكن ان انه
البينة عليها **او قال لزوجته ان حصتها فان طالقها فادعائها وكل بها حلف**
فلا طلاق لان طلاق كل منهما معلق بحيضها ولا يثبت وان صدقها طلقها
او كتب واحدة فقط طلقت فلو ان حلفت انها حلفت لثبوت حيضها تبينها

المعلق بها الطلاق فلا يقع بها ان لا اعتبار بقولها في النكاح وتغيري بانكروا وما عجز
ولا رجوع لمعلق قبل المسببة نظرا الى انه تعليق في الظاهر وان تضمن تليكا كما لا يرجع
في التعليق بالا عطا قبله وان كان معاوضة **ولو قال انت طالق ثلاثا الا ان تشا**
زيد طلقة فشاها ولو في اكثر منها لم تطلق نظر الى ان المعنى الا ان يشاها فلا تطلق
كما لو قال الا ان يدخل زيد الدار فخلها ولو قال ريت بالاستئذان وقوع طلقة اذا شأها
وقعت طلقة او اردت عدم وقوعها اذا شأها فطلقتان لانه غلط على نفسه كما لا
تطلق فيها **ولو علق بقوله** كمن حوله الدار **وفعل زيدا** بتعليقه بان يشق عليه حشده
كصدقة او غيرها **وقصد لمعلق اعلامه به** وان لم يعلم البالي بالتعليق **فعل المعلق**
بفعله لنفسه او غيره **ناسيا للتعليق** او اذا نكرهها على الفعل **ومحذرا لاجاهل**
بأنه المعلق عليه وهذه من اياتي وذلك لخبرني ما جازي وصحة ابن حبان والحاكم ان الله
وضع عن امتي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه اي لا يواخذهم بها ما لم يزل دليل
على خلافة كتمان المتناف فالفعل معها كذا فعل فان لم يبال بتعليقه كالتلفظ بالجم
او كان يبالي به ولم يقصد لمعلق اعلامه بطلقه لان العرض جليل
التعليق بالفعل من غير ان ينضم اليه فصل اعلامه به الذي قل يعبر عنه بفصل منعه
من الفعل واقله طلاقها فيما ان لم يقصد اعلامه به وعلم به البالي من رايته وكل
علم طلاقها فيما اذا فصل اعلامه به ولم يعلم به وهو موقوف على الروضة وحاصلها
وللام الاصل مؤل هذا كله كما اريد ان اختلف على فعل يتقبل اما لو حلف على نفي
وقع جاهلا به وناسيا له كما لو حلف ان زيدا ليس في الدار وكان في الدار ولم يعلم به او
عليه ونسي فلا طلاق وان فصل ان الموقوف في الموقوع خلت قال ابن الصلاح **وقيل** وحله

في اختلاف المطلق لادبع

في شرح الروض **وقال** لزوجته **انت طالق** **واشار باصبعي او ثلاثا لم يقع**
عدوا الا مع نية عند قوله طالق ولا اعتبار بالاشارة هنا ولا بقولها انت طالق
واشار بها بانكر او مع قوله **هكذا** **ولو** لم ينو عددا فطلق في اصبعين طلقين وفي
ثلاث ثلاث لان ذلك صريح فيه ولا بد ان يكون الاشارة مفهومة لذلك فقله في الرو
عن الامام **واقره قاضي** **قال** **اشارت** بالاشارة بالثلاث الا بصبعين **المقبوضات**
حلفت في ذلك فلا يقع اكثر من طلقين لاحتمال ذلك لان قال **اشارت**
احداها لان الاشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر وقد يقبل حله فيما **ولو**
علق عبد طلقتيه بصفة وعلق سبيده **حريته بها** كان قال لزوجته اذ مات
سبيدي فانت طالق طلقين وقال سبيده لدا اذ مات فانت حرة **فجئت بها اي**
بالصفة وهي في المثال موت سبيده بان خرج من ثلث ماله او اجاز الوارث
لم تحرم عليه فله الرجعة في العدة وتجدد النكاح بعد انقضاءها قبل زوج اخر
ومعلوم ان الطلاق والعنق وقعا معا لئن غلب العنق لتسقط الشارع اليه
فكانه تقدم كما لو اوصى لميت ولدته او مدبره حيث نفع الوصية مع ما مر فان لم
يجز العبد من الثلث ولم يجز الوارث في رفق ما اراد عليه وحرمت عليه لان البع
كالقن في عدل الطلاق كما مر ونحرم عليه ايضا ان لم يعتق تلك العفة بل باخر
مناخرة كان قال انت طالق طلقين في اخر جنه من حياة سبيد **وقال** سبيد
اذا مات فانت حرة مات سبيد فو تعني بالصفة اعم من تغييره بموت السبيد
ولو نال في زوجته فاحلها **اخرى فقال** **انت طالق** **وطلقها المأثورة**

وضه

المفهوم بالاولي ولم يقصد فيها طلاق المنة **طلقت** لا بها حوطبت بالطلاق **لا المنة**
 لا نهالم تحاطب به ولا قصد طلاقها وظن خطا بهانه لا يقتضي وقوعه عليها فان قصد
 طلاقها طلق مع الاخرى **ولو علو بقولها باكل مائة ونصف** كان قال ان اكلت مائة
 فانت طالق وان اكلت نصف مائة فانت طالق **واكلت مائة فطلقان** لوجود
 الصفتين باكلها فان علق بكل اقل من مائة اكلت مائة مرة ونصف مائة مرتين
 وقولي بغير كل ما زيارتي **واكلت** بالطلاق او غيره فهو اعم من قوله واكلف بالطلاق
ما يتعلق به حث على فعل او منع منه لنفسه او غيره او تحقيق خبر ذكره الحالف
 غيره ليظهر صدق الخبر **فان قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تخبري**
او ان خرجت او ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقعه المعلق باكل مائة روي ما
 قاله حلف باقسامه السابقة **لا ان قال** بعد التعليق بالحلف **ان اطلق الشمس او**
حاج الحاج فانت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لانه ليس بمرجع وزاد حث ولا تحقيق
ويقع الاخر بصفته من اكرهه او عدمه كون الامر كما قاله وعني بالطلاق طلوع
 الشمس او مجئ الحاج **ولو قيل له استخبر اطلقها اي زوجها** فقال نعم فافترس
 اي بالطلاق فان كان كاذبا ففي وجهه في الباطن **فان قال اريد طلاقا ماضيا**
ولا رجعت بعد حلف فيصالح في ذلك وان قال بدل قوله وارجعت وبانت وجبت
 نكاحها فكم امر فيها لو قال انت طالق اميس وفسر بذلك **او قيل له ذلك التماسا**
فقال نعم او نحوها ما يراى فيها كجبروا بل **فصرح** فيقع حالا لان نعم او نحوها قائم مقام
 طلقها المراد لذكره في السؤال ولو جعل حال السؤال **قال** ان كنتي فاعطاه الله
استخبر **في اني ذنبا او اطلق لوعلقه**

بأكل

بأكل مائة او غير كان قال اكلت هذه الرواية او هذا الرغيف او مائة او غيرا فانت
تبعي ذلك بعد اكلها **حيثما وليا** لم يقع الطلاق كما سبق في لانه يصدق انها
 لم تأكل المائة او الرغيف **ثم قال** الامام ان بقى فئات يدك مائة بان لا يكون
 له موقع فلا اثر له في بطلان حدث نظر للعرف **او علقه ببلعها ثم بغيرها وبغيرها**
ثم باسسا كما كان قال ان بلعها فانت طالق وان رميها فانت طالق وان امسكها
 فانت طالق **فقال** مع فراعده من التعليق **بأكل بعض منها او مائة** لم يقع ابتداء
 اللفظ بخلاف ما لو تقدمت اليقين الاصل او توسطت او اخرجت الزوجة اكل البعض او
 مائة فلا تحصل بذلك الحصول الامساك وقولي وبغيرها مع قول الرمي اعم من قوله
 ثم بغيرها مع قوله ورمي بعضه ان لا يشترط اكلها خيرا التعليق بان لا عفا ولا اكل
 اكل بعضها ورمي بعضها **او علقه بعلم قبيز نواة عن نواها المختلطين** كان قال
 ان لم يلمز نواها عن نواها فانت طالق **ففرقة** بان جعلت كل نواة وحدها او عجم
 صل فقلية **تفقه سرقة** كان قال وقد اتفقت بها ان لم تصدقني فانت طالق **فقلت**
سرقتا ما سرقت او بعم اخبارها بعد حجب كان قال ان لم تخبرني بعد حجب
 الرواية فانت طالق **فلم يكره ما اي عدد لا ينقص عنه ثم واحد او اكل الى اكل**
يريد عليه كان قد كرمه ثم يزيد واحد او اكل فتقول مائة وواحد مائة واثان
 وهكذا حتى تبلغ ما تعلم انها لا تزيد عليه **او يعلم اخبار كل من علقه** بعد
يقول القرائن كان قال لمن لم يخبرني مكن بعد ركعات فرائض اليوم والليله في
 طالق **فقلت واحدة سبع عشرة** اي في الغالب **واخرى خمس عشرة** اي ليوم الجمعة **قال**
احدى عشرة اي يسافر **ولم يصدق غيبنا في هذه المسائل الا ربع لم يقع** طلاق ابتعا

بأكل

للفظ في الاولى ولصلح مخاطبة في احد الخبرين في الثانية والخبرها بعد ذلك
 الثالثة ولصلح من فيهما كثر من العدد في الرابعة بخلاف ما اذا قصد تعيينا في كل
 بلك والتعيين بعدم فصل التعيين في الرابعة من زيارتها **او علقه بخبرين**
 كزمان كان قال انت طالق الى حين او زمان او بعد حين او زمان **وقع بغير**
الخطبة لصلح الحين والزمان بها والى معنى بعد وفارق ذلك والله لا قضيت حنك
 الى حين حيث لا يثبت لمضى خطبه بان الطلاق استلزام قضيت وعد فيرجع فيه
 البه **او علقه برواية زيد او لمسه او قد فقه تناوله** التعليق **حيا و ميتا**
 اما في الرواية والبرهان فظاهر واما في الفقه فلان قد في الميت كقد في الحي
 الا في الحكم وكفى رواية بعض البدن ولمسه ولا يكتفى رواية الشعر والظفر والسنن
 ولا لمسه **لا يضر به** المعلق به الطلاق فلا يتناول التعليق ميتا لان الفصل في
 التعليق بالضرر بالابلام والميت لا يحس بالضرر حتى يتالم به **ولو خاطبة نكرو**
كما سقيده يا حبيبى فقال لها ان كنت كذا اي سقيدها او خبيسا فانت طالق فان
 فصل بلك **مكافاةها** باسما ما كثره اي اغاظتها بالطلاق كما اغاظته بابتدائه
وقع حالا وان لم يكن سقيدها او خبيسا **والا** بان فصل به تعليقا او اطلق **فتعلق**
 لا يقع الا بوجود الصفة نظرا لوضع اللفظ **والسقيده من به** من اطلاق **الطلاق**
 كان بلفظ مبدل يصنع المال في غيره وجهه الجابر **واخي يسي من باع** ربه بدنياه بان
 يتركه باستغاله بها قال **الشحان** ويشبهه **انه يتعاطى غير لائق** بجملة لا يليق به لا
 هذا ولا تواضعا **واخي** من باع ربه بدنياه غيره **والخيل** لا يورث
نكاحا ولا يقرى **ضيقا** هذا من زيارتي **كتاب**
الرجعة في لغة المذاهب الرجوع وشه عا رب الملة في النكاح طلاق غير بائن في العدة كما

ابو حنيفة

بوخذ مما سياتي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويعولن احق برؤى
 فلك اي في العدة ان ارادوا اصلاحا اي رجعة وقوله الطلاق مرثا لا
 وقوله حمل الله عليه وسلم لعمره فليراجعها كما مر **اذا كانا ثلاثة صنفان**
ومحل ومجمع وشروط فيه مع الاختيار المعلوم من كتاب النكاح **اهلية نكاح** **فقد**
 وان توقف على اذن فتصح رجعة سكران وعبد وسقيده ومحرم لامرئيه
 ومجنون ومكره ووجه اذ حال المحرم اذ اهل للنكاح واما الاحرام مانع ولهذا
 لو طلق زوجته حرة وامه لا يملكه حتى رجعت له مع الله ليس اهلا لنكاحها
 لان اهل النكاح في الجملة **فلو لي من جن** وقد وقع عليه طلاق **رجعت**
بوجه بان يخلع اليه كما يجر **وشروط في الصيغة لفظ يشترط** **المال** وفي معنا
 ما سري الضمان وذلك اما صريح وهو **ردتلك الي ورجعتك وارجعتك**
واجعتك **واسمكك** لشهرتها في ذلك ووردتها في الكتاب والسنة وفي
 معناها ساير ما اشتق من معانيها كانت مراجعة وما كان بالعجبة وان
 احسن العربية وليس في ذلك الاضافه كان يقول الى او الى نكاحي الابد
 فانه بشرط فيه ذلك **كما علم او كتابة كثر وجنك وكحكك** لانها صريحة في
 العقل ولا يكونان صريحين في الرجعة لان ما كان صريحا في شيء لا يكون صريحا
 في غير كالتطلاق والظهار وعلم بما ذكر ان صريح الرجعة مخصصة فيما ذكره صريح
 في الروضة واصلا بخلاف كتاباتها **وتحيز وعدم توقفت** فلو قال ارجعتك
 ان شئت فقالا شئت او ارجعتك شئت لم تحصل الرجعة والثانية من زيارتي **وسل**
اشهاد عليها خروجا بخلاف من اوجبها وانما لم يجب لانها في حكم استلام النكاح

السابق والا مريه في اية فاذا بلغن اجلهن محمول على الذب كما في قوله واستشهدوا
تبايعتم وانما وجب الاستهاد على النكاح لا ثبات القران وهو ثابت هنا والقصر
ليس الا شهاد من زيارتي وما تقر علم ان الرجعة لا تحصل بفعل غير النكاح
وانشاء الاخرين المفسدة كوطي ومقدامة وان توى به الرجعة لعدم دلالة
عليها وكما لا يحصل به النكاح وان الوطي يوجب العدة فكيف يقطعها واستثنى
وطي الكافر ومقتضى منه اذا كان ذلك عندهم رجعة واستلوا او ترفعوا البناظر
كما تقرهم على النكاح الفاسد بل ولي **ويستلوا في المحل بونه رجعة موطوءة** ولي
الذكر **معينة** وهو من زيارتي **قابلة لحل مطلقه مجازا لم يستوف عدل طلاقها**
فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت اجنبية ولا قبل الوطي اذ اعدت عليها
وكا لو طي استرخا حال المأولة في مبهمه كان طلق احدى زوجتيه مبهمه ثم رجع المطلقه
قبل تعيينها اذ ليست الرجعة في احتمال الابهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو
يصح معه ولا في حال ردتها كما في حال رده وان عاى المرتد الى الاسلام قبل انقضاء
عدتها لان مقصود الرجعة الاستسلام وما دام احد من الزوجين متمتع بها
فلا في فسخ. اذ الفسخ انما يستلزم دفع الضرر فلا يليق به جوار الرجعة والطلاق
موضعي لبيوتتها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدته لذل ولا يبق
النكاح بلا طلاق **وحلفت في انقضاء العدة بغير شهر** ما اقرا او وضع اذا انكره الزوج
فتصدق في ذلك **ان امكن** وان خالفت عاى لانها لا انقضاء موثقات على ارجامهن
وخارج بانقضاء العدة كمنسب واستلاد فلا يقبل قولها الا ببينة وبغير الاشهر
انقضاءها بالاشهر وبلا مكان فالدالم يثنى لصغيرا وانما لا يثني فيصديق بيبينه

28

28

28

28

28

ويكن انقضاءها بوضع تمام **بينة اشهر وكحطتين** لحظة الوطي لحظة للوضع من حين
حين **امكان اجتماعهما** بعد النكاح وهذا اولى قوله من النكاح **والمصون بانية وشهران**
بوما **وخطبتين** من امكان اجتماعهما **لمصونة ثمانين يوما** **وخطبتين** من امكان اجتماعهما
وقد بينت ادلة ذلك في شرح الروض **ويكن انقضاءها باقراء الحرة طلقته في سبقت**
حيض اثنتين وثلاثين يوما وخطبتين لحظة للقر الاول ولحظة للطعن في الحيض
الثالثه وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر
ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة **وفي حيض بسبعة واربعين يوما**
ولحظة من حيضة رابعة بان يطلقها اخر جزء من الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تحيض
اقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر اقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة **والعجرا**
من امة او مبعضة فهو اعم من قوله امة **طلقت في طهر ينفك حيض بينة عشر**
بوما **وخطبتين** بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر
في الحيض لحظة **وفي حيض باثني عشر يوما** **وخطبتين** بان يطلقها اخر جزء من
الحيض ثم تطهر اقل الطهر وتحيض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تطعن في الحيض
فان جهلت المطلقة انها طلقت في حيض وطهر حمل امرها على الحيض في انقضاء العمل
والاحصل بقاؤها قاله الصمدي وغيره وخبره زيارتي سبق بحيض ما لو طلقت في طهر
لم يسبقه حيض فاقول امكان انقضاء الاقر الحرة ثمانية واربعون يوما ولحظة لان
الطهر الذي طلقت فيه ليس بقرة التوبة غير محتوش بدمين وغيرها اثنان وثلاثون
يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقراءتين
تمام العمل الاخير من العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كهيضة الحيض

40

40

40

40

ولو ولي الزوج رجعية واستأنفت عنة من الفراغ من وطء بلا حمل

فما كان بعد عدة الطلاق دون ما زاد عليها للوطء فلو وطئها بعد مضي قريبي استأنفت للوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقر الاولين الثلاثة وافق من العدتين فراجع فيه والاخران متحصان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتغيرى بعدة بلا حمل اعم من تغييره بالاقراء لثبوتها ما لو كانت تعدد بالشهر وخروج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا ويقولي بلا حمل ما لو اجملها بالوطء ثلاثة ارجعها فيهما ما لم تضع لوقوع عدة الوطء عن الحائض كالباقي من الاقراء او الا لشهر **وحرم عليه المتع بها** اي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالباقي **وعن معتقده** لا قدامه على معصيته عنه فلا حله عليه بوطء للشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء في هذا **وعليه بوطء مهر مثل** وان رجع بعد لانها في تحريم الوطء كالباقي فكذلك في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الرد ثم اسلم المرتد لان الايههم يزيل اثر الرد والرجعة لا تزيل اثر الطلاق **وصح ظاهرا ابلو امان** منها بقا الوردة عليها بلك الرجعة يعني لا حكم للاولين حتى يراجع بعدهما كما سيأتي بيان في بابيهما وتقدم في الطلاق انه يجمع طلاقها وانما يتوارثان والاصل كغيره جمع المسائل اجماعا وان ذكروا في ذلك في الطلاق لا مشارة الى الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في جميع ايات كتاب الله تعالى اي ايات المسائل الخمس المذكورة **ولو ادعى رجعة والعدة باقية** وانكرت **حلف** فيصالح لفكرته على بنتها **او ادعى رجعة فيها وهي منقضية** بقيد زلته بقولي **لم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء** كيوم الجمعة وقال **راجعت**

قبله فقالت بل بعد **حلفت** انها لا تعلمه راجع قبل يوم الجمعة فنصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعد **او على وقت الرجعة** كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعد **حلف** انها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعد **والا** بان لم يتفقا على وقت بل تقصر على ان الرجعة سابقة واقصر على ان الانقضاء سابق **حلف من سبق بالدعوى** ان ما ارعاه سابق وسقطت دعوى المسبوق لا يستقر بالحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقالت اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل عدمها وان سبق الزوج فقالت اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والاصل عدمها وقيل الراجح في الشك عن جميع بان ان اتراخا كلاهما عند فان اتصل به فهي المصلحة وقد اوضحته في شرح الروض ثم ما تقرره هو ما في الروضة واصلا ايضا هنا لكن استشكل بانهما رتبة العدة ما يحالفه في الولد وطلقاتها واختلفا في المتكلم منهما انهما ان اتفقا على وقت احدهما فالعكس مما مر وان لم يتفقا حلف الزوج مع ان المدرك واحد وهو النسك بالاصل ويجاب عن الشك الاول بانه لا يخفى فيه بل عمل بالاصل في الموضعين وان كان المصالح في احدهما غير في الاخر وعن الثاني بانهما هنا اتفقا على اخلال العصمة قبل انقضاء العدة وتم لم يتفقا عليه قبل الولادة فتقوى فيه جانب الزوج هذا ولم يعتد بالبقية السابق فقال **لو قال الزوج راجعتك في العدة** فانكرت فالقول قولها كما نص عليه في الهم والمختصر وهو المعتد به القينوك وما نقله عن النعمان لا يدل لانه يحمل على ما اذا لم يتواخي كلاما عن كلامه وظاهر كلامه كما قال **لو ادعى ان سبق الدعوى اعم من سبقها عند**

السير

حلفت

حاكم او غيره وهو اوجه عن قول النبي عجل اليمني يشترط سبقها عند حاكم **فانه ادعيا**
فتصدق لان الانقضاض لا يعلم غالب الامن حقتها اما ان التخت غير ثم ادعى انه اجعها
في العدة ولا بينة فتسمع دعواه التحليف فان اقرت عزمت له مهر مثل المخلولة
بقي ما لو علمها الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لان الاصل بقاء العدة وولايته
الرجعة **كما لو طلق دون ثلث وقال وطيقا في رجعة وانكرت وطيقا**
فانها تحلف انه ما وطيقا لان الاصل عدم الوطى وهو بدعواه وطيقا مقر لها بها
وهي لا تدعى الا نصفه **فان قبضته فلا رجعة له** لبنى منه عملة باقراره **والا فلا تطالبه**
بالنصف منه عملة بانكارها فلو احدثت النصف ثم اعترفت بوطيقه فمثل ما نحن
النصف الاخر اولا بل ان اقرار رجل بل الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم في باب الاقرار
تزوج الثاني وذكر التحليف فيما لو ادعى رجعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الرجوع
وفيما لو ادعى ما من زيادتي **وهي انكرتها اي الرجعة ثم اعترفت فيل اعترافها**
كمن انكر حقا ثم اعترف به لان الرجعة حتى الزوج واستشكله الامام بان قولها

الا ول يقضى تحريمها عليه فكيف يقبل منها تقيضه **كتاب**
الابتناء هو نكاح الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وحصة
يحلف زوج على الامتناع من وطى زوجته مطلقا او اكثر من اربعة اشهر كما لو خلت
ما ياتي والاصل فيه قول تعالى للمك ين يولون من نسائهم الذبيلة وهو حرام للابتناء
ايجاز سنة محلو فيه ومحلوف عليه وملة وصيغة ونزوحان وشروط فيها
نصو وطى من كل منهما وصحة **طلاق** من الزوج ولو كان عبدا او برصيا او خنثيا
او كافرا او عكرانا او كانت الزوجة امه او مربية او ممتعة او مملوكة او غيرة فيصير وطيقا فاما قدر
المدة وقل بقي منها فكملة الا بلاء فلا يوجب من طيقا ولا يوجب من طيقا ولا يوجب من طيقا

ج

ز

ولم يبق منه قدر الحشفة لقوات فصد ابتناء الزوج بالامتناع من وطيقا لا امتناعه
نفسه ولا من غيره وج وان كان من حلف على امتناعه من وطيقا بل تلك منه محض
ولا يصح من ارتقا وقرنا لها من نكاح المثلول والمحبوب وتقدم في الرجعة صحة البلاء
من الرجعة فالمراد بنص الوطى وان توقف على رجعة **وشروط المحلو في بد**
كونه اسما وصفة لله تعالى كقوله والله او والرحمن لا اطاول **او كونه النظم**
ما يلزم **بشرط** **او تعليق طلاق او عتق او صوم او حج او عتق او ان وطيقا فترك**
اشهر كقوله ان وطيقا فله على صلاة او صوم او حج او عتق او ان وطيقا فترك
طلاق او عتق حر لا يمتنع من الوطى باعقده به من التزام الغريم او وقوع
الطلاق او العتق كما يستنع منه بالحلف بالله تعالى وحرجه بزيادتي ولم تنحل الي
احرة ما اذا انحلت قبل تلك كقوله ان وطيقا فله صوم الشهر العدة في وهو يقضى
قبل مضي اربعة اشهر من البين فلا ابتلاء وفي معنى اكلف الظاهر كقوله انت على كل
اي سنة فانه ابتلاء كما سياتي به **وشروط المحلو عليه ترك وطى شرقي** فله
ابتلاء بجلفه على امتناعه من متعة بها بغير وطى ولا وطيقا في ابوها او في بنتها
خوحيض او احرام ولو قال لا اطاول الا في الدبر فمحل والنكاح بشرطه في
وشروط المداير **زيادة لها على اربعة اشهر** **بشرط** **وذلك بان يطلق كقوله والله**
لا اطاولك او بولي كقوله والله لا اطاولك ابدا او يقيد بزيادة على اربعة كقوله والله
لا اطاولك خمسة اشهر او يقيد بمتعدد الحصول فيها كقوله والله لا اطاولك حتى
ينزل عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام او حتى اموت او توفى او يموت فله
فعل الله لو قال والله لا اطاولك سنة اشهر فان مضت فوالله لا اطاولك سنة كان

والنكاح من غير

ابلا بن فلها المطالبة في الشهر الخامس بوجوب الابلا الاول في الفية او الطلاق فان طلبته
فيه وقا حنيفة عن موجهه وبانقضاء الحائض من الابلا الثاني فلها المطالبة بعد
اربعة اشهر منها بوجوبه كما مر فان لم تطالب في الابلا الاول حتى مضى الشهر الخامس
منه فلا تطالب به لاحلا له وكل اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بها
من كرم الوكيل بالاربعة او نقص عنها فلا يكون ابلا بل مجرد حلف وما لو زاد عليها
بغيره من كقوله والله لا اطاولك اربعة اشهر فان مضت فوالله لا اطاولك اربعة
اشهر اخرى فلا ابلا ان بعد مضى اربعة اشهر لا يمكن المطالبة بوجوب الابلا
الاول لاحلا له ولا بالثاني اذ لم مضى المدة من انقضاءها وقييل المدة ما ذكر
لان المدة تضرب عن الزوج اربعة اشهر وبعد ما يعني صبرها او قيل **وسرط في**
الصيغة لفظ يشعربه اي بالابلا وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما
منع تعقيب حشفة هو وان قوله تعقيب ذكر **بفرج ووطي وجاع** ونك
كقوله والله لا اغيب حشفتي بفرجك او لا اطاولك او لا اجامعك او لا انيكك اشفا
في معنى الوطي فان قال اردت بالوطي بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الشرع
ويدين قال **الاشفا** والظاهر انه يدين ايضا فيما لو قال اردت بالفرج والشرع لا
تدين في النيك كناية التنبيه واكاوي او **كناية كمنسة ومباشرة** ومباشرة
واتيان وغشيان كقوله والله لا امسكك او لا اباضحك او لا اباشرك او لا انيك
او لا اغشاك فيفتقر الى نية الوطي لعدم اشتهاها فيه **ولو قال ان وطيتك**
فعبدي حوز ال ملكه عنه يموت او يبيع او يهدى او يهدى **زال الابلا** لانه لا يلزمه بالوطي
بعد ذلك شي فلو عاد الى ملكه لم يعد له ابلا **وقال ان وطيتك فعبدي حوز ال ملكه**

وكان قد ظاهر وعاد فقول لانه وان لم يرد عتق عن الظاهر فعتق ذلك العبد وتجهيل
زيادة على موجب الظاهر التزامها بالوطي فاذا وطى في مدة ابلا او بعد ما حلت العبد
عن ظهاره **والا** اي وان لم يكن ظاهر حكمهما اني بظاهره وابلا به **فصل في**
ان ظاهره فقول ان ظاهره قال فلا لانه لا يلزمه شي بالوطي قبل الظاهر المعلق العتق
بالظهار مع الوطي فاذا ظاهره صار موليا واذا وطى في مدة ابلا او بعد ما عتق العبد
لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظاهر انما قال ان اللفظ المفيد له سبق الظاهر
والعتق المانع عن الظاهر يلغى بوجوبه **قال** **الرافعي** وتقدم في الطلاق انه
اذا علق بشرطين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما واخره عنهما اعتبر في حصول
المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وان توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي
ان يرجع كما مر فان اراد انه اذا حصل الثاني تعلق بالاول فلا يعتق العبد
تقدم الوطي او انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق النهي فان تقدمت واحدة
او قال ما اردت فلتا بظاهره لا ابلا مطلقا **وقال** **فصل في طلاق قول**
من مخاطبه **فان وطى في مدة ابلا** او بعد ما طلق اي الصرة لوجود العلق عليه
وزال الابلا اذ لا يلزمه شي بوطيها بعد او قال **لاربعة والله لا اطاولك فقول**
من الاربعة فوطى ثلثا منه في قبل او برحصول العتق بوطيها بخلاف ما
لا لم يطالبه فامتنع لان المعنى لا اطاولك جميعا ولا يجزئ ما دونه **فلو مات**
بعض قبل وطى زال **الابلا** لعدم العتق بوطي في حق ولا نظر الى تصور الوطي
لعيا لوجوبه لان الوطي متى سيطر على باقي الحياة بخلاف موت بعضه بعد

نكح منق بغيره انما
كما ذكر
بما ذكر
من قوله الثاني وخبره
ان يكون موليا ان وطى
تم بغيره وكنت قد
ان على الاول فبما
قاله الرافعي ففازت له
كاتبه عليه السبكي ص

وطيها لا يوزن **او قال لا ربع والله لا اطاق كذا منكم فيقول من كل واحد** ^{بوطء} **منه** ^{لحصول الخش}
كل واحد ^و **وهو** ^{من باب عموم السلب} **والتي قبلها** ^{باب سلب العموم} **وقضية** ^{مادة}
الله لو وطى واحد لا يزول الا بلاء في الباقيات وهو ما وجد امامه ^{لنقض ذلك}
لخصيص كل منهن بالابلا والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الاكثرين
الله يزول منهن كما لو قال لا اطاق واحد منكم وفيه بحث لك شيخين ^{في رتبته}
اكيوا عنه في شرح الروضة ولو قال والله لا اطاق واحد منكم فان فصل
الامتناع عن واحد معينة فنول منها فقط او واحد مبعدة عنها وعن كل واحد
او اطلق فنول منهن فلو وطى واحد منهن حثوا على الابلا في الباقيات **وقال**
والله لا اطارك سنة الامر ^{فلا} **فان** ^{في} **السنه** ^{اكثر} **الاشهر**
الاربعه ^{لحصول} **اكن** ^{بالاربعه} **بالوطى** ^{بعد ذلك} **فما اذا بقي** ^{اربعه اشهر}
او اقل ^{فليس يول بل جالف} **فصل في احكام الابلا**
من ضرب مدة وغيره يحصل وجوب المولي ولو بلاء قاضي الزوجه ^{اشهر}
ابلا ^{في غير ما ياتي} **او من زوال الرية والمانع الا تبين** ^{لصغر الزوجه}
ومرضها او من رجعة ^{لرجعية} **لا من الابلا** ^{منها} **احتمال ان تبين** ^{وانما}
يجب في الاممال الى قاضي لتبينه ^{بلاية} **السابقة** ^{بجلاء} **العنة** ^{لا بها} **بجهد**
فيها ويقطع المدة ^{اي} **الاشهر** ^{الاربعه} **مدة بطل دخول** ^{ولو من احد}
وبعد المدة ^{لا ارتفاع} **النكاح** ^{او اخلاله} **بها** ^{فلا يحسب} **منها** ^{من المدة}
وان اسلم المرتك في العدة ^{وسنوية} **الرية** ^{لما بعد} **المدة** ^{من زياي} **في**
وطى بها ^{اي} **بالزوجة** ^{حسي} **او شرعي** ^{غير} **فخرج** ^{كقاس} **وذلك**

كفر من وجون ونشور ^{تبين} **بفرض** ^{خو} **طسوم** ^{كاعتكاف} **واحرام**
فوضي ^{لا امتناع} **الوطى** ^{معه} **بما** ^{من قبلها} **وتساقف** ^{المدة} **من** ^{اي}
الفاطمة ^{ولا تبني} **على ما** ^{مقضى} **لا تنقأ** ^{النوال} **المعتبر** ^{في حصول} **الاضرار** ^{لما غير} **لما**
كصوم ^{نقل} **او المانع** ^{القائم} **به** ^{مطلقا} **او بها** ^{وكان} **مخو** ^{حيض} **فلا** ^{يقطع} **المدة** ^{لذلك}
الزوج ^{متك} **وتحليلها** ^{ووطيها} **في** ^{الاول} **والمانع** ^{في} **الثانية** ^{ولعلم}
خلو ^{المدة} **عن** ^{اخيض} **عالباق** ^{الثالثة} **واكتفى** ^{به} **بالمقاس** ^{لمشاركته} **له** ^{فما} **كثر**
الاحكام ^{والنصر} **بان** ^{المانع} **الشرعي** ^{يقطع} **المدة** ^{من ياتي} **فان** ^{مقت} **اي**
المدة ^{ولم يضا} **ولا مانع** ^{بها} ^{اي} **بالزوجة** ^{طالبة} **بقية** ^{اي} **رجوع** ^{الى الوطي}
الذي ^{امتنع} **منه** ^{بالا} **ثم** ^{ان} **لم** ^{يف} **طالبة** ^{بطلان} **في** ^{للاية} **السابقة** ^{ولو}
ترك ^{حقها} **فان** ^{لها} **مطالبة** ^{بذلك} **لجهد** ^{الضرر} **وليس** ^{لسبل} **الامانة** ^و
مطالبة ^{لان} **التبع** ^{حقها} **وينتظر** ^{بلوغ} **المراهقة** ^{ولا} **بطالب ^{وليها} **ذلك**
وما ^{ترد} **من** ^{التزيب} **بين** ^{مطالبة} **بالبينة** ^{والفئة} **والطلاق** ^{هو} **مان** ^{كره} **الرافعي**
عالم ^{الظاهر} **النص** ^{وقضية} **كلام** ^{الاصل} **لها** ^{تردد} **الطلب** ^{بينهما} **وهو** ^{الذي}
في ^{الروضة} **كاصلها** ^{في} **موضع** ^{وصوب} **الزركشي** ^{وغير} **الاول** ^{والفئة} **تحصل**
تغيب ^{حشدة} **او قدرها** ^{فاقلها} **بقيل** ^{فلا} **يكفي** ^{تغيب} **مادونه** ^{بها}
ولا ^{تغيبها} **بل** ^{بر} **لان** ^{ذلك} **مع** ^{حرمة} **الثاني** ^{لا} **يحصل** ^{العرض} **ولا** ^{بل} **في**
البكر ^{ان} **الالة** ^{بكر} **انما** ^{كان} **نص** ^{عليه} **ان** ^{ففي} **وبعض** ^{الاصحاب} **اما** ^{ان} **ان**
كان ^{بها} **مانع** ^{كحيض} **ومرض** ^{فلا} **مطالبة** ^{لها} **لا** ^{امتناع} **الوطى** ^{المطلوب} **حيث**
وان ^{كان} **المانع** ^{به} ^{اي} **بالزيج** ^{وهو} **طبي** ^{كفر} **في** ^{تطالبة} **بقية** ^{لسان} **بان****

يقول اذا قدرت فبت ثم ان لم يف طالبتة **بطلاق** وهذا من زيارتي **او شرعي**
وصوم واجب **فطلبه بطلاق** لانه الذي يمكنه حرمة الوطي **فان عصى بطل**
ولو في الدبر اي ولو بقيد ايلاد به ولا يقبل **لم تقابل** لا لخلال اليمين **فان عصى**
بوكلي اباها اي الغية والطلاق **طلق عليه الفاضل** نيابة عنه بسؤالها
لا يقال سقوط المطالبة بالوطي في الدبر في عدم حصول الغية بالوطي فيه لانا
نمنع ذلك ان لا يلزم سقوط المطالبة حصول الغية كما لو وطى مكرها او ناسيا
ويهل اذا استعمل **يوما** فاقبل ليفي فيه لان مرة الا لا مقلدة باربعة اشهر
ولا يزار عليها باكثر من مرة التمكن من الوطي عالة كزوال بغاس وتنبوع وجوع
وفراغ حياض **ولزمه بوطيه** في مرة ايلاده **كقارة يمين** بقيل زنده بقولي ان
حلف بالله فان حلف بالتزام ما يلزم فان كان بقربة لزمه ما التزمه او كفا
بين كما سيأتي في باب النكاح او تعليق طلاق او عتق وقع بوجود الصف
كتاب
ما خوذ من الظاهر ان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت على كذا في كذا
لانه موضع الركوب والمالة مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالابلا فغير
الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقة الشرع
تشبيه الزوج وزوجه في الحرمة كحرمته كما يوضح مما يأتي والاصل فيه قبل الجمع
ايه والذين يظهرون في سياهم وهو حرام لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا
من القول وزورا **اكانه** اربعة **زوجان** **ومتل به به وصيفه** **وشرطي الزوج**
صحة طلاقه ولو عجل او كافرا او خفيا او مجنونا او سكرانا فلا يصح من غير زوج

وان في

وان كان طاهر منها ولا زنى ومجنون ومكره فقيرى بصحة طلاقه اولى مما عرى
وعلمنا طلاق الزوجة انه يصح الظاهر من صغيرة ومجنونة ومرضاة وراقا وقرا
وكافرة وجعية لا اجنبية ولو مخلعة وامه كالطلاق فلو قال لا جنبية الا كذا
فانت على كذا في اي او قال السيد لا منه انت على كذا في اي لم يصح **وشرطي المنة**
به كونه كل انني محرم **او حرم انني محرم** بعسب وجناح او مصاهر **لم تقبل**
للزوج كنبته واخته ونسب ومرضاة ابية وامه وزوجة ابية التي نكحها
قبل ولادته بخلاف غير الانثى وذكر وخفي لانه ليس محل التمتع وبجلا ف
ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس للحرمة بل لشرافه صلى
الله عليه وسلم وبجلا ف من كانت حرة له كزوجة ابنة وملا عنه لوط
تحريمها عليه **وشرطي الصيغة** **لفظ بشعره** اي بالظهار وفي معناه ما مر
الضمان وذلك اما صريح كانت **اول سكك** او **بدك** ولو بدو في كذا **كظهير**
او كغيرها او **بدها** لا شتمها في معنى ما ذكر او **قايته** كانت **كاي او كغيرها**
او كغيرها اما **بكر** **للكرامة** كراسها ومرحها لا حتمها الاظهار وغيره وتعبير
بذلك اعم مما عرى به **وصح** **توقيته** كانت كظهير يوم او شهر تغليب اليمين
فانت كظهير في خمسة اشهر فظاهر موقت لذلك وايلاد لا تناسعه وطبها
قوي اربعة اشهر **وصح** **تعليله** لانه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة
كاليمين وكل منهما يقبل التعليق **فلو قال ان طاهره** **ضرك** **فانت كظهير**
فظاهر منها **فبظاهر** منها عملا بمقتضى التخيير والتعليق او قال ان طاهره
مريانه **فانت كظهير** **مريانه** **اجنبية** **وان طاهره** **مريانه** **اجنبية** **فانت**

وان في

كظهر اي **ظها** منها **ظها** من زوجته **او** **نكح** اي قبل ظها منها **او** **اللفظ** اي
 ان تلفظنا بالظها من وجود المعلق عليه بخلاف ما اذا لم ينكحها قبل ولم ترد
 اللفظ لا تنفقا المعلق عليه وهو الظها الشرعي **او** قال لان ظاهرا **ان** **الظها** **من**
فلا **فهو** **اجنبية** فان كظهر اي ظها منها قبل النكاح او بعده **فلا** يكون مظهرا
 من زوجته لاستئصاله ما علق به ظهاها من ظها فلا نه وهو اجنبية **الا** **ان** **اي**
اي اللفظ **وظاهر** قبل **نكاحها** مظهرا من زوجته وهذا من زيادتي **او** **قال** **ان** **الظها** **من**
كظهر **اي** **ونوي** **بالتاني** **معناه** ولومع معنى الاول بان نوي بالاول والطلاق او
 اطلق وبالتاني ظها او لومع الاخر ونوي بكل منهما ظها او لومع الطلاق او
 نوي بالاول وغيرهما وبالتاني ظها او لومع الطلاق **والطلاق** فيها **رجعي** **فهي**
 لصحة ظها الرجعية مع صلاحية كظهر اي لان يكون كتابية فيه فانه اذا
 قصده قدمت كلمة الخطاب معه ويصير كانه قال انت طالق انت كظهر اي **والا**
 بان اطلق فيها او نوي بصا طلاقا او ظها او نوي بكل منهما الاخر والطلاق
 او نواها او غيرها بالاول ونوي بالتاني طلاقا او اطلق التاني ونوي بالاول
 معناه او معنى الاخر او معناه او غيرها او اطلق الاول ونواها بالتاني او نوي
 بها او بكل منهما او بالتاني غيرها او كان الطلاق باينا **فالطلاق** يقع لا يباين
 بصريح لفظه **فقط** اي دون الظها لا تنفقا الزوجية في الاحيرة ولعدم تنفقا
 لفظ الظها مع عدم نيته بلفظه في غيرها ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظها
 وعكسه كما مر في الطلاق قال **الرافعي** فيما اذا نوي بكل الاخر ويكن ان
 يقال اذا خرج كظهر اي عن المراجعة وقد نوي به الطلاق يقع به طلاقه اخري ان

اجنبية

كانت الاولى جعية وبسيلة نيته بكل منهما الظها والطلاق مع بسيلة اطلاقه
 لاحدها وبسيلة نيته غيرهما من زيادتي **فصل**
احكام الظهار وقب كفا **وقبح** **ممنوع** وما بين كرمهما **يجب** **علي**
مظاهرها **عاد** **كفا** **وان** **فارقتا** بعد بطلاق او غيره للابنة ابنته **والعورة**
 ظها غير موقت **فغير** **جعية** **ان** **يسكها** **بعده** اي بعد ظها مع علمه بوجود
 الصفة في المعلق **من** **امكان** **فرقة** ولم يفارق لان العود للقول مخالفة يقال
 قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه اي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد
 في هيبته ونقضه بالظها وصف المرأة بالتحريم وامساكها بخالفه وهله حيث
 القارة بالظها والعود او بالظها والعود شرط او بالعود لانه المخرج الاخير
 او جعية والا وجه منها الاول **فلو** **انفصل** **به** اي بظها **جونه** او اعماؤه
او **عرقه** **بوت** او فسح من احدهما بمقتضيه كعيب باحد هما ولعانه لها وقيل
 القذف والمراجعة للقاضي ظها او بانفساح تربية قبل دخول وملكه لها وعكسه
 او يطلق بارتين او رجعي ولم يراجع **فلا** **عود** **لنقل** **الفرق** في الاوليين وفي
 الامساك في فرقة الموت وانفائه في البقية **والعود** في ظها غير موقت **من**
رجعية **سواء** **انفصل** **عقب** **الظها** **ام** قبله **ان** **راجع** **ولو** **ان** **انفصل** **بالظها**
 بعد الدخول **ثم** **اسلم** **في** **العدة** **فلا** **عود** **باسلام** **بل** **بعده** **والفرق** ان الرجعة
 امساكية ذلك النكاح وانما يحصل بحد **والعود** في ظها **موقت** يحصل **بغير**
حسنة او قدرها **فان** **قوله** **في** **العدة** لا باسساك لحصول المخالفة كما قاله به دون
 الامساك لا خيال ان ينظر في الحل بعلا ثم **يجب** في العود به وان حل **نزع** **لما**

وهو صحيح انه نوي
 بطلاقا غير الذي
 اوقعه وكلامهم فيها
 اذا لم ينوي به ذلك
 فلا مساقاة من

ولها

والاسلم بعد الدخول
 للموت انما هو بالحق
 والحكمة انما هي له فلا يحصل
 به / مساك من

كما هي معروفة في محالها ومرتبة في طهار وجلاء في نهار رمضان وقيل وخصاله هي
 الثلاثة ثلاث اعتناق ثم الصوم ثم اطعام على ما يثبتها بقولي **اعتناق رتبة مومنة**
 فلا يجزي كفاية قال **على كفاية القتل** فتميز برتبة مومنة والمق بها
 غيرها فيما سأل عليها جامع حرمه سببها من القتل والجلاء في رمضان والظهار او
 حملا للمطلق على المقيد كما في حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهادتي
 رجالكم على المقيد في قوله واستشهدوا في عدل منكم **بلا عوض** فان كان
 بعوض كانت حرمة كفاية ان اعطيتني او اعطاني زيد كذا لم يجز عنها لانه لم
 يجز الا اعتناق لما بل ضم اليها فضل العوض **ولا عيب بخل بعمل** خلا لا يبدل في
 المقصود من اعتناق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار والعبادات
 وعيها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والاصابع كذا على نفسه او
في يمينه ولو اذن يوم لا طلاق الا به وانه يبرجى كونه فهو كما ينبغي يبرجى برؤ
 وفارق الغرة حيث لا يجزي فيها الصغيرة لها حق الدمى ولان غرة الشجر
واقترع واعرج بملكه تباع **بشيء** بان يكون عرجه غير شديد **واعور** لم يضعف عور
 بصر عينه السليمة ضعفا يجزى بالعمل **واصم** واخر يس بفهم الاشارة وتقدم عنه
واخنس وفاقد النطق وادنيه واصابعه جليده لان فقد ذلك لا يجزى بالعمل بخلاف
 فاقل اصابع يديه لا فاقل رجل او خنصر **وبنصر** يدي او **املتين** من كل منهما وهذا
 من باب **او فاقل املتين** **او اصبع** **غيرها** او فاقل **املها** **ابهام** لا خلا ل كل الصفا المذكورة
 بالعمل وعلم بذلك انه لا يجزي من ولا فاقل يدي ولا فاقل اصابعها ولا فاقل اصبع من
 ابهام ونيابة ووسطى وانه يجزي فاقل خنصر يديه وبغيره من الاخرى وفاقد امله من

غيره ابهام فلو فقدت ايامه العليا من الاصابع الاربع اجزا ولا يجزي كذا في
 الفصل لدون ستة اشهر من الاعتناق لانه لا يعطى حكم الجي **ولا يبرجى**
 برؤه **ولم يبرأ** كذا في سبل وهم بخلاف من يبرجى برؤه ومن لا يبرجى برؤه اذا برئ
 ايامه الاولى فلو جود الرجاء عند الاعتناق واما في الثانية فلان المنع كان بناء
 على ظني وقد بان خلافا بخلاف ما لو اعتق اعني فابصر فانه لا يجزي والفريق
 تحقيق الياس في العي وعود المصنعة جديده بخلاف المخر **ولا يجوز**
افاقته **اقل** **لجونه** تغليبا للاكثر بخلاف مجنون افاقته الكفر واستوي فيه
 الامران فيجزي **وعجزى** **معلق** عتقه بصفة كمد بران ينجز عتقه بغيره الكفر
 او بعلقه كذلك بصفة اخري وتوجد قبل الاولى وذلك لتقوى تصرفه فيه كما لو
 كان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة الاجزا فلو قال
 لعبد الكافر اذا اسلمت فانت حر عن كفاية لم يجز **ونصفه** **رقيقين** اعتقهما في
 كفارته **وباقيهما** او باقى احد هما كما استظهر الركني وغيره **حر** معسر كان
 المعتق او موسرا او رقيق لكن **سري** اليه العتق بان كان الباقي له او غيره وهو
 موسر بخلاف ما ان كان معسرا والفراق انه حصل مقصود العتق **والتحليس**
 من الرق في الاول دون الثاني وهذا من زيادتي **ورقيقاه** ان اعتقهما في
كفارته سواء صرح بالتشقيص كان قال عن كل الكفار **رقيقين** نصف ذ ونصف ذ
 وهما اقدم عليه الاصل ام اطلق كما صرح به الامام ويقع العتق مشقفا في
 الاول وغير مشقفي في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتناق الرقيقين عن
 الكفار **لذلك لا جعل العتق اطلاق كفارة** عن وجود الصفة كما يقول الرقيقه

محمد

انما دخلت الاركان فخرتم يقول ثانيا ان دخلتها فانت حر عن كفارتها ثم يدخلها
 يجوز عن كفارتها لانه يستحق العتق بالتعلق الاول فيقع عنه **ولا يستحق عتق** فلا يجوز
 ام ولد ولا صحيح كتابه لان عتقهما يستحق بالاولاد والكتاب فيقع عنهما دون العتق
 بخلاف واسل الكتاب فيجزي عتقه عن الكفارة ولا في عتق عليه بملكه بان يكون احدا
 او فرعاً فلو ملكه بنية كفارة لم يجز به لان عتقه يستحق بجدة القرابة فلا ينصرف عنها
 الى الكفارة ولا يشترط بشرط العتق لانه مستحق بالشرط واما من كره واحتمل الاعناق
 عن الكفارة بعوض ثم ايسرطه وان كره حكمه في غيرها بعتقهم كالاصل في ذلك
فقلت واعناق مال كحل اي يهون جانب المالك معاوضة يشترطها تعليق
 جانب المستدعي معاوضة يشترطها جعالة فلو قال **اغيبه اعتق ام ولك اعيك**
 ولو مع قوله عنك **بكذا فاعتق** اي ففعل **فقد** الاعناق به لا لشرائه اياه وكان
 ذلك افتداً عن المستدعي كاختلاف الاجنبي او قال **اعتقه عن بكذا ففعل ملكه الطالب**
به ثم عتق عنه لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكانه قال بعينه بكذا
 واعتقه عنى وقد اجاب فيعتق عنه بعد ملكه له اما لو قال **اعتق ام ولدك** غنى بكذا
 ففعل فان الاعناق ينفذ عن السبيل لا عن الطالب ولا عوض **واما يلزم الاعناق**
 عن الكفارة **وزلك بقا او ثمة فاضلا عن كفارة** موهنة من نفسه وغيره
 نفقة وكسوة وسكنى ونحوها ان لا يلحقه بصرف ذلك الى الكفارة صريح في
 واما يفتوته نوع فاهية قال **الرافعي** وسكنوا عن تقدير مودة ذلك وجوز
 ان يقدر بالمر الغالب وان يقدر بسنة وجوب في الروضة منها الثاني وقضيه
 ذلك انه لا نقل فيها مع ان منقول الجمهور الاول وجزم النعماني في ثانياً به بالثاني

قياس ما صنع في الزكاة اما من لا يملك ذلك فمن ملك رقيقاً هو محتاج الى اخذ منه
 لمرض او كبر او ضجاجة ما نفعه من خدمته نفقة او منصب ياتي ان يخدم نفسه
 فهو في حقه كالملوك **فلا يلزمه بيع ضيعة** اي عقار **والرقيق مال التجار**
وما شئته ان يفضل دخلها من غلة الضيعة ونحو مال التجارة وفوايلها
 ونفاج وغيره **عن تلك** اي كفاية موهنة لتخصيل رقيق يفتقه لاحتاجه اليها ل
 يعول الى الصوم فان فضل دخلها عن ذلك لزمه بيعها وكرها ما شئته من ياتي
ولا بيع رقيق **وتفسير الفهم** العسر مفارقة المالكوف ونفاستها
 بان يجوز ثمنه المكن مسكناً لغيره ورقيقاً يفتقه وثن الرقيق رقيقاً يخدمه
 ورقيقاً يفتقه فان لم يالفهما وجب بيعهما لتخصيل رقيق يفتقه **ولا يلزمه**
شرا بعين كان وجد رقيقاً لا يبيعه ماله الا باكثر من ثمن مثله ولا يعول
 الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجد ثمن المثل **فان عجز المكفوع عن اعناق**
 حسا او شرعا **وقت ادائه للكفارة صام شهرين** **ولا** عن كفارة فالرقيق
 لا يكفر الا بالصوم **لانه** لا يملك ثنياً ولا سبيلاً منعه من الصوم ان اضطر
 الا في كفارة الظهار لتضره بدوام التجنم واما اعتبار العجز وقت الاداء لا وقت
 الوجوب قياساً على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة **وان لم ينو**
 اي الولا لانه هبة في العبادات والهبة لا يجب التعرض لها في النية **فلا**
انكسر الشهر الاول بان اقبل بالصوم في اثنائه **انما في الثالث ثلثين**
 لتعد الرجوع فيه الى الهلال **ويقطع الولا بقوت يوم ولو بعد ركعتين**
 او سفر فيجب الاحتياط ولو كان القايمة اليوم الا حيناً واليوم الذي

الا يلاجه فيه بالتحرير **او** باليد **بذلك** فان لم يصف الاول بتحرير فليس ^{لصحة}
بالحلال بخلاف الثاني ستوا حوطب بذلك رجل او امرأة كان يقال له اوجت
في فقه محرم او دبر او اوج في دبرك ولها اوج في فزجك المحرم او دبرك فان
ارعي ما ليس زنا كان قال اردت ايلاجه في فزج حليته الحايض او المحرمه
صدق بيمينه **وقوله** **لخني في فزجك** فان دبر احد هما فكتايته وهذا من
زنا دني **وقوله** **لولد غيرك** **كنت ابن فله** هو صريح في قد فام الحاطب
الا لمني لعان بقيل زنته بقولي **ولم يستلحق** اي لم يستلحقه الثاني فليس
بل كناية فيسأل فان قال اردت تصديق الثاني في نسبة امه الى الزنا فقاذا
لها او اردت ان الثاني نفاه او انفي نسبة منه شرعا او انه لا يشبهه خلقا او
خلقا صدق بيمينه ويجوز للدين اما لو قاله لمني بعد استئذنه فصرح
ان يدعي احتمالا ممكنا فقول له لم يكن ابنه حين نفاه فيصدق بيمينه **وتكايته**
تزيات وزيات في الجمل بالهمز فيها لان الزنا هو الصعود بخلاف زنا كنه
البيت فصرح زنته لا يستعمل معنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة
ان هذا كلام البغوي وان غيره قال ان لم يكن للبيت ربح يصعد اليه فيها
فصرح فظعا وان كان فزجها انهي ووجهها انه كناية **وقوله** لغيره
زنا يدرك او جلك او با فاجر او يا فاسق او يا فاجر او يا فاسقه وانت
تخبين اكلوه او لم اجدك بكر استوا قاله لزوجه ام لغيرها وان اوهى كلام
الاصل كغيره تخفيصه بالزوجه في الاحيرة قال **الزنتي** ويشبه انها
مصوره لمن لم يعلم لها تقدم اقتضاض من مباح فان علم فلا صريح ولا كناية

والعربي **يا نبطي** نسبة للباط قوم ينزلون البطاح بين العراقيين سموا بذلك
لاستنباطهم الامان الارض اي اخراجهم منها والقد فيه ان اراد ادم النجا
حيث نسبة الى امي ليسب اليهم ويحتمل انه يريد انه لا يشبههم في السيرة والادب
وتعبيري بالعربي اعلم من تعبيره بالقرشي **ولولده** **كنت** **ابني** بخلافه في والغير
كما مر من الاب لا احتياجه الى تاريب ولده يحمل ما قاله على التاريب بخلاف
الاجني ويسأل فان قال اردت انه من زنا فقاذا لاه او انه لا يشبهه خلقا
او خلقا فيصديق بيمينه **وتعريضه كبا ابن الحلال** **وانا** **كنت** **بزان** **لبس** **فان**
وان نواه لان البينة انا توثر اذا احتمل اللفظ الموسوي ولا احتمال له هنا وما
يفهم ويتجمل منه فقواتر قرأتى الاحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف
ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف بوضعه فكتايته والا فتعريض
وقوله لغيره **زنت بك افسار** **بزن** **على** نفسه **وقذف** **للخاطب** **ولو قال**
لزوجته **بازنته** **فقلت** **جوابا** **زنت بك** **او انت** **ازنتني** **فقاذا** **لها**
لانها لا يلفظ القذف والصريح **وكافه** في قد فام الاحتمال ان تريد اثبات
الزنا فتكون في الاولى مقره به وقاذا فله الزنا ويسقط باقرارها حال القذف
عنده ويجزى وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى انت زان وزناك اكثر
هما نسبتني اليه وان تريد نفي الزنا اي ان لم يطا في غيوك ووطوك بكاه
فان كنت زانية فانت زان ايضا وازنتني مني فتكون قاذفة وتصدق
في ارادتها ذلك بيمينها **وقالت** **جوابا** **او اقبل** **ازنت** **وانت** **ازنتني** **فخرا**
بالزنا **وقاذا** **له** ويشقط باقرارها حال القذف عنه **وقذف** **محصرا** **احد**

طب

لاية والذين يرمون المحصنات **وغيره** ولا يفتقر **كان**
 المتكليف فيهما زوجة ام لا وسياقي بيان الحد وشرطه في بابها وبيان التعزير
 في اخر الاشارة **والمحصن مكلف** ومثله اليكران **حريم عفيف عن زنا**
ووطي محرم مملوكة له ووطي دبر حليته له بان لم يطا او وطي وطيا غير ما ذكر
 بخلاف من زنا او وطي حليته في دبرها او صهرها مملوكة له كاخيه وعنته من نسب
 او رضاع فليس بمحصن اما الاول فظاهر واما الباقي فلا يله المحصن منه وبذلك
 علم ان العفة لا تبطل بوطي زوجته في عدة نسبه او في حيض او نفاس او
 منه المزموجة او المعتلة او امة ولده او منكوحه بلاولي او شهود وان
 كان حراما لا نفقا ما ذكره ولقيام الملك في الاولى والثانية بافتسامهما وقولي
 ودبر حليته زنا راي **فان فعل شيئا** ذلك بان وطي وطيا يستقط العفة لم
 يعد محصنا وان قاب **وحسن** حاله **ولم يجد قاذوه** لان العرف اذا التحرم
 من ذلك لم تقسم ثلثه ستوا قل قد من ذلك الزنا مثله ام بزنا اكرام اطلق **او اترك**
حله قاذوه والفرق ان الزنا مثله يمكن ما امكن فظهوره يدل على سبق مثله
 غالبا والردة عفيفة والعقيلة لا تخفى غالبا فظهورها لا يدل على سبق الاختفاء
 غالبا وتعميري يفعل اعم من تعميره بزنا **ورف موجب قذف** بفتح الجيم وحل
 وتعزير **كل الورى** حتى الزوجان لان ذلك حق ادي لتوقف استيفائه على
 مطالبة ادي به وحق ادي مثله ذلك ولو كان المقلوب رقيقا ومات
 قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده **ويستقط بعفو** عنده منهم او من المقلوب
 بان قذف حياتهم عفى قبل موته وبارت الغلاف له **ولو عفو بعضهم** عنده او عن

حليته

فلما في كله اي استيفاء كله لانه حق ثبت لكل منهم كولاية التزوج وحق الشفعة
 وفارق القود حيث يستقط كله بعفو بعضهم بان القود بطل لا يعدل اليه وهو
 اليه بخلاف موجب القذف ولان موجب ثبت لكل منهم بذرة والقود ثبت لكل
 منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردي بان لبعضهم ان يفرد بطلب الكل واستيفاء
 ستوا حضرا الباقيون فكملا وام لا وتعميري بالموجب اعم من تعميره بالحمل
فصل في قذف الزوجة وزوجه له قذف
زوجته له علم زناها بان رآه بعينه **او ظنه** ظنا **موطلا كشياع زناها**
ينزل مع قرينه كان راها بخلو او راها تحرقه عنده فلا يبقى مجرد الشيع
 لانه قل بشيعة عد ولها اوله او ظنه فيها فلم يطق بشي ولا مجرد القرينة
 كالقرينة المذكورة لانه زنا ما دخل بينها خوف او سرقة او طمع وانما جاز له
 القذف حينئذ المرتب عليه اللعان الذي يجلس به من الحد لا احتياجه الى
 الانتقام منها لتلطيفها فرائده ولا يكاد يساعده على ذلك بعينه او اقارب
 والا ولي ان يستتر عليها ويطلقها ان كرهها ههنا اكله حيث لا **ولك**
غان انت بولد فان علم او ظن ظنا موكدا **انه ليس منه** مع امكان توبته منه
 طاهرا بان لم يظاهرها او ولدته لدون ستة اشهر ووطي التي هي اقل مدة الحمل
 ولا كتمتها من العقل او لفوق اربع سنين **وطي** التي هي اكثر من الحمل
 معنى الوطي ارتد خال المني او لما بينهما اي بين دون ستة اشهر وخوف اربع
 سنين **في زنا بعد** **استبنا** **ابيضه** **لزمه نفقه** لان تزكته يتضمن استلحاقه
 واستلحاقه ليس منه حرام كما يحرم نفق هو منه وهو في الاخير مائة

منه

صححه في اصل الروضة والذي صححه الاصل كالشرح الصغير فيها حل النفي لكن الاول انه
لا ينبغي لان اكامل قد تجبى وطريق لغية اللعان المتيقن بالقدف فيلزم ان
وانما يلزمه قل فما اذا علم زناها او ظنه كما مر في جوازها والا فلا يقذفها لولا ان
يكون الولد نكاحا شبهة او زوج قبله **والا** اي وان لم يعلم ولم يظن انه ليس منه بل
ولده لدون ستة أشهر من الزنا او لوقوعه ودون فوق اربع سنين منه
قبل استبراء او من الوطى بلا استبراء او كذا **فعل** ولم يعلم ولم يظن زناها او ولده
لغرف اربع سنين من الزنا ودون **فوق** اربعة سنين استبراء الوطى **حرم**
لغية رعاية الفرائض ولا عبوة برية يجعلها في نفسه وانما اعتبرت المدة في ما
لذكر الزنا لان الاستبراء لا يشترط اللعان فان اولدته لدون ستة أشهر منه
ولا تكرر ونها ان لا يشترط تعيينا انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوه لعدم
فلا يجوز النفي رعاية للفرائض واعتبار المدة في الزنا هو ما صححه في الروضة
وراد به على اعتبارها في الاستبراء والذي صححه الاصل كالشرح الكبير اعتبارها من
من الاستبراء **مع قدف ولعان** فخرمان وان علم زناها **والا** الامام الفقيه
جوازها انتقاما منها كما اذا لم يكن ولد وعارضه بان الولد ينحصر بنسبة امه
الى الزنا واشتات عليها باللعان لانه يعبر بذلك وتطلق فيه السنة ولا يجرى هذا
الصرف لغيره الا تنفام والعراق مكن بالطلاق وظاهر ان وطى شبهة كالزنا في زوج
النفي وحرمته مع القذف واللعان **كالموطى** وعمل فانه يحرم به ما ذكره رعاية للفرائض
ولان الما قد يسبق الى الحم في غير **الحريم** وفي كل زنايات يعرفها الماظر فيه
مع كلام الاصل **فصل** في كيفية اللعان ونشره ونقته

من الوطى

والاصل الايات التي بقاءه **واكرانه ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه** وفيه
يصح طلاقه كما يعلم مما ياتي **لعان** اي الزوج **قوله اربع اذ كانت اشهد بالله**
ان لي الصارقين فيما بيننا به هذه من الزنا اي زوجته وخامسة من كلمات
لعانه **ان لعن الله عليه ان كان من الكاذبين فيه** اي فيما رويت به هذه من
الزنا هذا ان حضرت **فان عابت ميرها عن غيرها باسمها ورفع نسبها وترت**
كلمات الشهادة لما قيل الا وولدها اقبلت من الزوج مقام اربع شهود وغيره
ليقام عليها أكد وهي في الحقيقة ايمان واما الكلمة الخامسة فمؤكدة لقال **الا**
وان نفي ولما قال في كل الكلمات الخمس وان ولدها او هذا الولد ان حضر
من زنا وان لم يقل ليس بي حملا للفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في
اصل الروضة كالشرح الصغير وعن الاقويين لا بد منه لاحتمال ان يعتقد ان
الوطى يشبهه زنا وهو قضيبة كلام الاصل واما اقتصاص عليه فلا يكتفى لاحتمال ان
يريد انه لا يشبهه خلفا وخلفا ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتج
مرفقيه الى اعادة اللعان ولا تحتاج المدة الى اعادة لعانها **ولعانها قولها**
بعده اربع اشهد بالله ان لي الكاذبين فيما بيننا به من الزنا وخامسة
من كلمات لعانها ان غضب الله على ان كان من الصارقين فيه اي فيما ياتي
به من الزنا الايات التي بقاءه وتشير اليه في المحصور ونقته في الغيبة كما في
جانبها في الكلمات الخمس ولا تحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يوزن فيه وحس
اللعن بجانبه والغضب بجانبها لان جريمة الزنا اقبح من جريمة القذف ولذلك
تفاوت الحد ولا ريب ان غضب الله اغلظ لعنته فخصت المدة بالترام غلظ

مع

العقوبتين هذا كله ان كان قد نزل ولم يقبله عليه بيينة والادب ان كان اللعان في
 كان احمل كونه في شبهة او ان ثبتت قد فيه بيينة قال في الاول فيما بينهما راضا
 غيري لها على فراشي وان هذا الولد تلك الاصابة الى احكامات اللعان وفي الثاني
 فيما اثبتت على من رمي اباها بالزنا الى اخره ولا عن الا في الاول ان لا حل عليها
 بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها واما لفظ بعد اشتراطنا اخر لعانها عن لعان
 لان لعانها لا يسقط العقوبة واما يجب العقوبة عليها بلعانه او لا فله حاجة
 بها الى ان تلاء عن قبله واما لفظ خافية اشتراطنا اخر لفظي للعن والغضب
 عن الكلمات الاربع لما ياتي ومنه المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادة ان الربيع
 فوجب نقل معا واما تفسير اللعان بما ذكرنا صرح به الاصل من انه لا يبدل
 لفظ الشهادة او غضب او لعن بغيره كان يقال اخلف او اقسم بالله اتباعا لنظم
 الايات السابقة وكالولد فيمان كراكل **وشرط ولا الكلمات** هذا من زيادتي
 فيونثرا الفصل الطويل اما الولد بين لعاني الزوجين فلا يشترط كما صرح به
 الدارمي **والتلقين قاض له** اي اللعان اي لكلماته فيقول له قل كن او لها قول
 فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الاديان وظاهر ان المسيد في ذلك كالتلغ
 لان له ان يتولى لعان رقيقه **وصح اللعان بغيره** وان عرفها لان اللعان بين
 او شهادة وهما في اللعان متوافقان لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجما
وصح من شخص اخر **بإشارة مفهومة او كتابية** كسائر تصرفاته وليس ذلك
 كالشهادة منه لغيره اليه وهو لان الناظرين يقومون بها ولا ان الغضب
 اللعان معنى الرمي دون الشهادة **كقوله** زيادتي في غير بغيره ومن اخر

بشارة

بإشارة مفهومة او كتابية ما ذكر فان لم يكن له واحدة منهما لم يصح قلده ولا لعانه
 كسائر تصرفاته لتعدر الوقت على ما يري **وسن تغليظ اللعان** كتغليظ اليمين
 بتعديل اسم الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا يتحمل دينيا كالزندق والذموي
 وتغليظ **برمان وهو بعد صلاة عصر** لان اليمين الفاجرة حيليك اغلظ عقوبة
 خير جأزة في الصحيحين **وبعد صلاة عصر يوم جعة اولي** ان اتفق ذلك او
 امهل لان ساعة الاجابة فيه عند عصرهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن
 والغضب واطلاق العصر مع ذكر اولوية عصر الجمعة زيادتي **ومكان وهو**
اشرف بلدا اي اللعان **فمكة بين الركن الاسود والمقام** اي مقام ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم **وبابكيا** اي بيت المقدس **عند**
الصخرة وبغيرها ان المدينة وغيرها **على المنبر** بالجامع وتغيري على هو
 الموافق لما صح في اصل الروضة انهما يصعدان المنبر بخلاف تغييره
 بعد **وباب ميجل** **للمسلم به حدث** **اكبر** حجة مكته فيه ويخرج القاضي او
 نايتيه اليه بخلاف الكافر فيغلط عليه بما ياتي فان اريد لعانه في المسجد غير
 المسجد الحرام مكن من منه وان كان له حدث اكبر وامن في نحو كجس تلو
 المسجد فتغيري بذلك مؤلف بالغرض بخلاف قوله وحايض باب مسجد
وببيعته وكنيسة وبيت نمر **لا هله** وهم النصارى في الاول واليهود في
 الثاني والمجوس في الثالث لانهم يعظمونها تغليظا للمساجد ويحضرها
 القاضي او نايتيه كغيرها مما مر لان المقصود تغليظ الواقعة وزجر الكاذب عن
 الكتاب واليمين الصريح في الموضع الذي يعظمه الخالف اغلظ يجوز مراعاة

صل

اعتقادهم الشبهة القاب كما روي في قبول الجنية لا بيت **صم لوثني** لانه لا اضلال
الحقة ولا ان دخول معصية بخلاف دخول البيع والامساك وبيع النارية
فيه غير روي فيل عن بينهم في مجلس حكمه وصورة ان يدخلوا دارا بامان او حرة
ويترفعوا البناء والتقليط في حق الكفار معتبرا لزمانه باشراف الاوقات فمزم
كما ان كره الما وروي **وجع** اي وحشة جمع من اعيان البلل **اقله** اي بعد الشك
الزناهم ويعتبر كونهم من يعرف لغة المثلث عتيق وكونهم من اهل الشبهة
وسن ان يعقلها قاض ولو بنايته كان يقول ان علماء الدنيا اهلون من
عذاب الآخرة ويقر عليهم ان الدين يشتركون بعهد الله الزية وان **يبلغ**
في الوعظ **قبل الخاتبة** فيقول له اتق الله فان الخاف في موجبة للعقوبة
لها مثل ذلك بلغة الغضب لعلها يفرجها ويتركها فان ابا الغضب الخامسة
وان يملك عتات قمار اي ابراهيم النابلس وبيته قمارها وتجلس في وقت اعانته
وهو وقت لعانها **ويشترط اي المرد من زوج** **يبيع طلاقه** على ما ياتي **ولو سكر**
وزميا ورققا ومحدودا في ذلك **ولو سكر** اي او استل خال مني فبيع لعانه
وان قد في الرد واصر عليها في العدة لتبين وقوعه في النكاح فيما ازال يجرى
لو قد فها رجعت اياها فاما ان اقل فها قبل الرد واصر وخالوا باياها فها
برنا مضاف الى حال النكاح فيما اقل فها في الرد واصر ونحو ذلك **ان امر**
في رد ولا ولد فلا يبيع لعانه لتبين الفرقه من حين الرد مع وقوع الفراق
فيها ولا ولد **وبله عن ولوم** **امكان جنة بن ناه** لانه حجة كالبينة وصلنا
عن الاخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهود الا انفسهم من اشترط تعد البينة

باب في الردية
المشتركة في قسمة الطلقات

الاجماع

الاجماع فالاية مؤلة بان يقال فان لم يرعب في البينة فيل عن تقوله فان لم يكونا
رجلين فزجل وامرأتان على ان هذا القيد خرج على سبب وسبب الية كان
الزوج فيه فافك البينة وشروط العمل بالمفهوم ان لا يخرج القيد على سبب
مطلقا **لثني ولدا وان عفت عن عقوبة** **لقدف** **وبانت** منه بطلاق او غيره لما
الى ذلك **ولدتها اي** العقوبة **بطلب** لها من الزوجة او الزان كما يعلم من
وان بان **ولا ولد** لما جئته الى اظهار الصلح وانقضى منها **الا تعزير** **ناب**
لكن لم يعلم كقول طفلة لا توطا او لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها
جينة او اقرا او لعان منه مع امتناعها منه فلا يلا عن فيها لدفعه اياها
الاولي فليبين كنية فلا يمكن من اكل على الله صادق فيعزير **لقدف**
لانه كان بغيره قطعاً في الحق بما عاين بل منعاً من الية او الخوض في الباطل
واما في الثانية فلان اللعان لا يظهر الصلح وهو ظاهر فلا معنى له ولا
التعزير فيه للسبب والاية افا شبه التعزير بقذف صغيرة لا توطا والتعزير
في ذلك وهو من جملة المستثنى منه يقال فيه تعزير بركب بان كان القذف
ظاهر كقذف دمية وامة وصغيرة توطا ولا يستوفي هذا التعزير **الابطل**
المقتوفه حتى لو كانت صغيرة او مجنونة اعتبر طلبها بجل كما لها وتعزير
القاذب في الطغلة المذكورة ليستوفيه القاضي منعاً للمقارن مما روي فيها
لا يستوفي **بطلب** الغير وتعزير بما ذكرنا في قوله **الا تعزير** **ناب**
لكن **فلو ثبت زناها** **بينة** او اقرا **او عفت عن العقوبة** **او لم تطلب** اي
العقوبة **او جئت بعد قذفه** **ولا ولد** **والدية** الصور **الربع** **فلا لعان** لعدم

جته

الحاجة اليه لا تنقأ طلب العقوبة في الاخيرتين وسقوطها في البقية فان كان
ثم ولد فله اللعان لغيره كما عرف ونعيرى هنا وضمايات بالعقوبة الشاملة
للعقوبة اعم من تغييره بالحد **ويتعلق بلعانه نفسا** فظاهره وباطنه كالزنا
ونعيرى بذلك اول قول بفرقة **وحريمة موبدة** وان اكلت نفسه
لغير البيهقي المتلا عنان لا يجزى ان ابل **وانتفا** نسب **نقاه** بلعانه
حيث كان ولد لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما واكنى
الولد بالمرأة **وسقوط عقوبة رجل او نحر بر عنه لها وللزاني** يقبل
زنته بقولي **ان سرا فيه** اي في لعانه للديات التي بقية في الاولي قياسا
عليها في الثانية **وسقوط حصان** انتهى في حقه لان اللعان في حقه كالموت
ان لم تلعن فان لا عنت لم تسقط حصانته في حقه ان قولها بغير
الزنا لان قلنها او اطلق وحزج بقولي في حقه حصانته في حق
ولا تسقط وقولي وحصانته الى اخره من زيادتي **ويتعلق بلعانه ايضا وجوب**
عقوبة زناها عليها ولون مية لاسر ولقوله تعالى **ويلم يعلمها** انما
ولها لعان لدفعها اي العقوبة الثانية بلعانه فان اثبتها بينة فليس
ان تلعن عن لدفعها لان اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة **وانما ينفي**
اي بلعانه وللممكن كونه منه **ولو ميتا** لان نسبه لا ينقطع بالموت بل
يقال هذا الميت ولد فلان **والا** اي وان لم يكن كونه منه **كان ولله**
سنة أشهر فاقول **العقل** لا تنقأ من الوطى والوضع ولا كثر منها بمنزله
وطلق بجلسه اي بجلس العقل وكان الزوج مسوحا لا تنقأ مكان الوطى

نكح وهو بائن في وطى بالمعرب لا تنقأ مكان اجتماعهما **فلا بد عن نفية** لا تنقأ
امكان كونه منه فهو منفي منه بلا لعان هذا ان كان الولد اما والا فالعقوبة
المدة المذكورة في الرجعة **والنفي فوري** كالرد بعيب جامع الضرر بالامساك
الا لعن كان بلعنه الخليل فاحز حتى يصيح او حضرته الصلاة فاحزتها قول
او كان جايعا فاكل او مريضا او مجوسيا ولم يملكه اعلام القاضي بذلك ولم
يجد فاحز ولا يبطل حقه ان **نفسا عليه فيه** **اشهاد** بانه باق على النفي والا
بطل حقه كما لو احز بلا عدل فيلحقه الولد وهذا القيد من زيادتي **ولله في**
حمل وانتظار وضعه بقيد زنته بقولي **لحققة** اي للتحقق كونه ولد اذا
بنوهم حملا قل يكون رجلا فينفية بعد وضعه بخلاف النظام وضعه لرجلا
موتد ولو قال لعنه ولد واحز رجلا وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه
في النفي لتفريضة فان **احز وقال جهلت الوضع** **وامكن** جهله **حلف** فيصالحه
الظاهر بواقعة بخله فما اذا لم يكن كان غاب واستغنى لوضع وانتزعه
اي جهل النفي او المورث وقرب اسلمه او شئت بعيدا عن العلم او كان
عاميا صلا في يمينه **لا نفي** **احل** **تومين** **بانه لم يخلل بينهما سنة** **اشهر** بان
ولدا معا او تخلل بين وضعهما دون سنة اشهر لان الله تعالى لم يحرم
بان يجتمع في الرحم ولد من ثمار رجل وولد من ثمار اخر لان الرحمات الشرا
على النبي استشهد فله يقاتي قبوله من اخر فالنومان من ثمار رجل واحد في حمل واحد
فلا يتبعضان لوقا ولا انتفا فلو نفي احدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت
عن نفيه لحقه الاول مع الثاني ولم يعكس لقوة اللعان على النبي لانه معمول به بعد النفي

الثلاث بذلك بان يحسد ما بقى من الطهر الذي طلقت فيه فقرأ وطى فيه ام لا
 في نسيمه فربين وبعض الثالث ثلاثة فقرأ وكما فسر قوله تعالى اي الشهر معلوما
 بنسب والذى القعدة وبعض لى الجوه **او طلقت حائضاً** والى بقى من
 الحيض **بشيء** **ففى رابعة** اي فتتقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول
 الا فقرأ الشدة على تلك ومن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به
 انقضاءها كما امر في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهر من الحيض ولم
 تنفس فلا يحسب قراء **عدة حرة متحجرة** ولو منقطة الدم بقدر زنته بقول
طلقت اول شهر كان على الطلاق به **ثلاثة اشهر** هل ليه **حالة** لا بعد الياس
 لا شئ الى شهر على طهر وحيض غالباً مع عظم مشقة الصبر الى سن الياس اما لو
 طلقت في اثباته فان بقى منه اكثر من خمسة عشر يوماً حسب قراء لا شئ له على
 طهر لا محالة فتكمل بعد شهرين هل ليين وان بقى منه خمسة عشر فاقبل لم يحسب
 فرائز حتمال انه حيض فتكمل فتتعد بعدة ثلثة اشهر هل ليه **عدة حرة**
حرة تحيض ولو بعد عضة او متحاضة غير متحجرة **قرآن** لا نه على النصف من
 الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القراءتان للتعذر والتعريضه كالطلاق
 اذا لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الاظهار الى ان يعود الدم **فان عتقت**
عدة رجعية فحرة فتكمل ثلثة اقران الرجعية كالزوجة في كنف الا
 فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما ان اعتقت في عدة بينونة له نه كالا بية
 فكانها عتقت بعد انقضاء العدة **عدة غير حرة متحجرة بشرطها السابق** وهو
 ان تطلق اول شهر **شهران** فان طلقت في اثباته والباقي اكثر من خمسة عشر حسب

قروا فتكمل بعد شهر هل لى والى لم يحسب قروا فتتعد بعد شهرين هل ليين على
 بخلاف الباري في اكتفائه بشهر ونصف وهدى من **الى** **عدة حرة لم تحض او**
بيست من الحيض **ثلاثة اشهر** هل ليه بان انطبق الى **الى اول الشهر** **فالى**
 والى لم يبيست من الحيض **بشيء** ان ارثتم بعد ثلثة اشهر والى لم يحض
 اي بعد ثلثة فان **طلعت** **اشهر** **ثلاثة اشهر** **ثلاثة اشهر** **ثلاثة اشهر** **ثلاثة اشهر**
 الشهر تاما ما ناقضا **عدة غير حرة** لم تحض او بيست **شهر ونصف** لا نه على
 النصف من الحرة وغيرى غير حرة اعم من تعبيره بامه **ومن انقطع** **دها** من حرة
 او غيرها **ولو بيلة** **علة** **اعرف** **تصبر حتى تحيض** فتعد **احد او بيست** فبا شهر وان
 طال صبرها لان الا شهر انما شرعت للتي لم تحض ولا بسنة وهذه غيرها **فلو** **صت**
من لم تحض حرة او غيرها **او حاضت** **اشهر** **ثلاثة اشهر** **ثلاثة اشهر** **ثلاثة اشهر**
 فتعد لا نه الاصل في العدة وقد قرئت عليها قبل الفراغ من بدلها فتتعدل ايها
 بالثبتم اذا وجد اليا في اثبات التيم فان حاضت بعد الاول لم يوثق في حيتها
 حبيبت لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالاشهر من الذي لم يحض
 او اثباته ففيها تفصيل وقرئت بقول **كاليست** **حاضت** **بعدها** **ولم تحض** **زوجا**
 اخر فانها تعد بالاشهر الثبتم انما ليست اليست فان نكحت اخر فلا شئ عليها
 لا نقضا عدتها ظاهر مع تعليق حق الزوج بها والشروع في المقتول كما اذا
 قبل المهر على التام بعد الشروع في الصلة دون كركم غير الحرة فبين لم تحض **بشيء**
والمعبر في الياس **بالياس** **كل النساء** بحسب ما بلغنا خبره لا طوف نساء العالم
 ولا ياس عتبرتها فقط واقضاء اثبات وستون سنة وقبل خمسون **عدة**

حامل وضعه أي الحمل وإن لم يظهر إلا بعد عدة اقتران أو انشهر لا يمايل
على البراءة ظنا والحمل يدل عليها قطعاً **حتى نافي توهم** وتقدم بيانها
الباب قبله **قال** **تعالى** وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن
وهو مخصص لقوله **تعالى** والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا لأن
الفصل من عدة براءة الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل **ولو كان ميتاً أو مضغوطة**
تتصور لو بقرينة بأن أخبر بها قوايل تظهرها عندهن كما لو كانت طاهرة
عند غيرهن أيضاً بظهور يد أو أصبع أو ضفر أو غيرها وذلك بظهور براءة
الرحم بذلك جنة فمالو تنسكن في أيها الحم الذي وجدة في العجلة لا يبال في
حمل ولا علم كونها أصل أي هذا **ان نسب الحمل إلى ذي عذ ولو اختار كتم**
بلعان فلو لا عن حامل ونفى الحمل انقضت عدها بوضعه وإن انتفى عنه طاهر
لا مكان كونه منه فإن لم يكن نسبته إليه لم تنقض بوضعه كان ميتاً وهو صبي
مسوح وامرأته حامله فله تغلق بوضع الحمل **ولو أرتأت أي نسكت وهي**
عدة في وجود حمل لتقل وحركة تجد حامل **لم تنكح** **حتى تزول الرتبة** فإن كان
فالنكاح باطل للتردد في انقضاء العدة **وأرتأت أي بعد لها أي بعد العدة** **نسب**
عن النكاح **للتزول الرتبة** والتصريح بالسنة **فإن نكحت** قبل زوالها
أو أرتأت بعد نكاح **أخر يبطل أي النكاح** لانقضاء العدة طاهر **إلا أن للولد**
لستة أشهر **مكان علوق** بعد عقده وهو أول قول من عقده فيسبب
بطلانه والولد الأول إن أمكن كونه منه بخلاف ما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر
فالولد الثاني وإن أمكن كونه من الأول لأن الفرائض الثاني تأخر فهو أقوى

النكاح الثاني قبل مع طاهر أفلو أكفنا الولد بالاول البطل النكاح لو قوع في العلق
ولا يثبت إلى ابطال ما صح باحتمال وكالثاني وطى الشبهة بعد العقد فلو أتت بولد
لستة أشهر فأكثر الوطى حتى بالوطى لا نقطاع النكاح والعدة عنه طاهر
ذ كونه في الروضة وأصلها **ولو فارقها فراقاً بائناً أو رجعياً** **فولدت أربع**
سنتين فأنزل من أمكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخراً ونكحت ولم يكن
كونه الولد الثاني بقرينة ما يأتي **الحق** الولد بخلاف ما لو ولدت في شهر
منها لأن الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى وأصلها
المدة في هذه من وقت أمكان العلوق قبل الفراق لأن الفراق الذي عب
به أكثر الاحتجاب هو ما اعتل الشيطان حيث قال لهما اطلقوه
فما همل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي بقرضا عليهم من وقت
أمكان العلوق قبل الفراق والألزات مدة الحمل على أربع سنين
ومرادها بانه قويم أنه أو وضع مما قالوه والافها قالوه صحيح أيضاً بأن
يقال ليس مرادهم بالاربعة فيها المربع مع زمن الوطى والوضع التي
مرادهم بانها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون ذلك فلا تلزم
الزيادة المدة وبهذا يجاب عما يورد من ذلك على نظير في
الوصية والطلاق **فإن نكحت بعد** انقضاء عدها **فولدت لستة**
أشهر فأكثر من أمكان العلوق بعد العقد **لكن الثاني** وإن أمكن كونه
من الأول لما مر فيها **أرتأت ولو نكحت آخر فيها أي في عدها فأسد**
وجعلها الثاني فولدت لا مكان منه دون الأول **الحق** بأن ولدته لا أثر من

أربع سنين من امكان العلوق قبل الفراق ولستة اشهر فاقترن من وطئه نعم ان
طلاق الاول رجعا فقيه قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح احدهما
كذلك والثاني يعرض على الفايض ونقله البلقيني عن نصر الام وقال هو الذي
ينبغي الفتوى به **اولا** مكان **من الاول** روى الثاني **لحقه** بان ولدته لربع
سنين قافل مما مر ولدون ستة اشهر من وطئ الثاني وانقضت عدته بوضعه
ثم تعذر ثانيا للثاني كما يعلم من الفصل الا في **اولا** مكان **منها** عرض على
قايض ويترتب عليه حكمه فان اكفاه باحدهما مخيمه ما مر فيه او الحقه
بهما او فقه عنهما او اشتبه عليه الا ما لم يكن ثم قايض انظر لوطيه
وانتسابه بنفسه وان ولدته لربع سنين لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده
لدون ستة اشهر من الوطئ الثاني ولا يترتب من اربع سنين مما مر في لوطي واحدا
منهما وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في النكحة الكفار فاذا امكن كون الولد
من الزوجين لحي الثاني ولم يعرض على قايض وبرز بار في وجهها الثاني ما لو
معه وان جهل التحريم وقرب عهده بالاسلام فكذلك والامير في
فصل في نكاح خلع عتيق امراة لوطي
عندنا شخص من جنس واحد كان هو او لوطي من قوله بان **لوطي** على **عده**
غير حمل من اقرا او اشهر ولم يخيل من وطئه عما لما كان او جاهلا باقائه لمطلبه
او بالتحريم وقرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن القبل **الا** **عالم** بذلك **2**
بان لان وطئه لها نكاحا لحرمة له **قد اخلنا** اي عدتا الطلاق والوطئ **فتسري**
عده باقرا او اشهر من فراغ **وطي** ويدخل فيها بقيه عده الطلاق والبقية واقعة

عن اجماعين **وله رجعة في البقية** في الطلاق الرجعي روي ما بعد ها وهذا من راي
او من جنسين **كذلك** **اقرا** كان طلقها حايلا ثم وطئها في اقرا او احبها
او طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي من تحيض **وكذلك** فبين اخلان بان
ترحل الا اقرا الا في اربع الحمل في المثال لا تخارصا حبيها والا فتراما عند
بها اذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد انفي ذلك هنا للعلم باستعمال الرحم
وقد ربطت الكلام على ذلك في شرح البقية **فمنه** **بوضع** وهو واقع
الحضين **وبراجع** **فيله** في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطئ ام لا **2**
اولا **عدها** عدتا **ضحيين** بان كانت **في عدة** **زوج** او **وطي** **شبهة** **فوطئ** من
اخر **شبهة** ككاف قاسدا او كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت **فلا**
تلاخل **لعد** **الميت** حتى بل تعد لكل منهما عدة كاملة **ونقل** **عده** **حمل** **تقدم**
او تاخر لان عدته لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة
انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعذر المشبهة بالاقرا فان لم يكن حمل فتقدر
عدة **طلاق** على عدة الشبهة وان سبق وطئ الشبهة الطلاق لقوته واستمر
الى عقد جازم **وله رجعة فيها** سواء كان تم حمل ام لا لكنه لا يرجع وقت وطئ
الشبهة لخر وجها حبيبين عن عدته بكونها فرائضا للوطي **وله رجعة قبلها**
اي قبل عدة الطلاق بان يكون ثم حمل من وطئ الشبهة وان راجع في النفاس
لان عدته لم تنقضي وخرج بالرجعة الجدل فلا يجوز في عدة غيره لانه
اقل نكاح والرجعة شبهة باستدانة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما اذا
كان ثم حمل او سبق الشبهة لزم راي **فان راجع** فيها **ولا حمل** **انقضت** **عدتها**

وتتمها

في الاخرى اي في عدة ووطي لشبهة بان نفسا نفما ان سبق الطلاق ووطي
الشبهة وان كان انكس ذلك ولا يتم بها حتى تقضيها عاينه
للعدة فان كان تم حمل منه انقطعت العدة ايضا واعتدت للشبهة
بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها الى مضيقها لانها زوجة ليست
عدة ولو راجع حاملا من وطي بشبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله
في الروضة كاصلاها **فصل في حكم معاينة**
المفارق المعتدة لو عاشر مفارق بوطي او غيره رجعية في عدة
اقرا او اشهر لم تنقض عدتها بخلاف الباقي لغيام شبهة الغرائش في
الرجعية دون البائن نعم ان عاشرها بوطي بشبهة فكان الرجعية اما
غير المفارق فان كان سيدا فهو في امته كما لمفارق في الرجعية
او غيره فكان المفارق في البائن وخبر بما ذكر عدة الحمل فتتقضى بوضع
مطلقا ولا رجعة بعد شي اي الاقرا والاشهر وان لم تنقض بهما العدة
في شياطينه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره **وحيثما**
طلاق الى انقضاء عدة لذلك **ولو لم ينعقد بطن صحة ووطي انقطعت**
عدتها بوطي لحصول الغرائش به بخلاف ما ان لم يطاوان عاشرها
لا تنفك الغرائش ولو راجع حاملا او حامله فوضعت ثم طلقها استأنفت
عدة وان لم يطا العودها بالرجعة الى النكاح الذي وطيت فيه ولو طلقها
قبل الوضع انقطعت عدتها به وان وطي لا طلاق الاية **ولو لم ينعقد**
توطي ثم طلق استأنفت عدة لاجل الوطي **ويحل فيها البقية من العدة**

السابقة لا نفما الواحد ولو طلق قبل الوطي بنت على ما سبق من العدة وكلتها
ولا عدة لهن الطلاق لانه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطي فلا يتعلق
به عدة بخلاف ما مر في الرجعية **فصل في عدة**
الوفاة وفي المفقود واليحد **تجب بوفاة زوجة عدة** وهي عدة الوفاة
لحرف حامل او حامل زوجه كزوجة صبي او مسووع **ولو رجعية او لم توطا عدة**
اشهر وعشرة في الايام بلياها قال تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اي عشر ليا لي
بايامها وشوا الصغيرة وذات الاقرا وغيرها والاية محمولة على الغالب من
الحائض الحائضات واكثر منهن الحاملات ممن ذكر وتعتبر الاشهر بالاهله
ما امكن وبكل المنكر بالعد كخطايره **ولغيرها ولو بمغضة كذلك** اي حائل
او حامل ممن ذكر **نصفها** وهو شهران وخمسة ايام بلياها وباقي في الانقضاء
سرو تعبيري بغيره وبغيرها اعم من تعبيرة بما ذكره **ولحامل منه اي من الزوج حرة**
كانت او غيرها **ولو محبوا بقي** انثياه **او يكلوا** بقي ذكره **وضعه** اي الحمل
لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن فهو مقيد للاية
للمماثلة وفارق المحبوب والمسلول المسووع بان المحبوب بقي فيه او عينة
لبنني وقد يصل الى الفرج بغير ايلاج والمسلول بقي ذكره وقد يبالغ في الايلاج
فيملك وينزل مارقا بخلاف المسووع **ولو طلق احلها امر اية معينة**
عدة او مبهمه **ومات قبل بيان المعينة او تعيين** للمبهمه ولم يطا واحده
منهما او وطي واحدة وهي ذات اشهر مطلقا وذات اقرا في طلاق الرجوع

وطبهما وهما وانما شهر مطلقا وانما اقرا في رجعي بقضية ما ياتي **اعدا**
وان احتمل ان لا يلزمها عدة في الاولى وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي
اقل من عدة الوفاة في ذات الا شهر وفي ذات الاقرا بقا على الغالب من ان
كل شهر لا يخلو عن حوض وطهر لا احتياط في الجميع **لا في طلاق باين** ووطبهما
او احداهما **فتعذر من وطبت وهي ذات اقرا بالاكثر من عدة وفاة منها** اي من
وفاة **عدة اقرا طلاق** لذلك وتعذر غيرها الوفاة لما تقرروا ترك حكم وطبي
احداهما في الجميع من زيارتي ووجه اعتبار الاكثر من الطلاق في المنة
مع ان عدتها لما تعذر من التعيين انه لما ليس من التعيين اعتبار النسب وهو
الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض **والمفقود بسفر او غيره لا**
تنتج من وجته حتى يثبت موته بما مر في القرائن او طلاقه بحجة فيه ثم تعذر
كلام الحكم بموته في قضية ماله وعق ام ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت بيقين
ولا يزال لا ييقن وتغييره بما ذكر او لم يغيره بما ذكره **فلو حكم بنكاحها قبل**
ببوتة نقص الحكم لما افترقه الفياس الحلي اذ لا يجوز ان يكون حيا في ماله وميتا
في حق زوجته **ولو لم يكن قبل ثبوته وبان ميتا قبل نكاحها** بقول العدة **صح**
النكاح لخلوه عن المانع في الواقع فاشبهه ما لوباع مال ابيه بطي حياته قبل
ميتا **واجب اصلاح على عدة وفاة** خبر الصحيحين لا يجل لامر تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تحل على ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا اي في
حلي لها الاحاد عليه اي يجب للاجماع على ابدته والتقييد بايمان الماتة
الطالب لان غيرها من لها ايمان يلزمها الاحاد وعلى ولي صغيرة او مجنة

منعها ممن منع منه غيرها **وسن لمفارقة** ولو رجعية ولا يجب لانها ان فوق
فهي مجفوة بدم وبفسخ فالفسخ منها والمعنى فيها فلا يلحق بها فيها ايجاب الاحاد
بخلاف المتوفى عنها زوجها وكرسته في الرجعية من زيارتي وهو ما نقله
في الروضة كما صلتها عن ابي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض اصحاب ان الاول
لها ان تترين بما يدعي الزوج الى حقتها **وهو اي الاحاد من احل** ويقال فيه
الاحاد من جلا لغة المنع واصطلاحا **تركك لبس صبوغ** بما يفصل الزينة **ولو صبغ**
قبل شجوه او ختن خبر الصحيحين عن ام عطية كذا انتهى ان تحل على ميت فوق
ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وان تنكح وان تنطيب وان تلبس ثوبا
مصبوغا بخلاف غير المصبوغ ككتمان وابر يسهم لم يحدث فيه زينة كتنسج وغيره
المصبوغ لا لزينة بل لمصيبة او احتمال وسن كالاسود والكحل لا تنفك الزينة
فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها لا تخضر ولا تزرق فان كان
لواصا في اللون حرم والا فلا **تركك تحلب** تحلب به كلول **ومصبوغ من لب**
او فضة او غيرها كخالي ان موة بهما او كانت الملة من تحلب به **بهملا** كخلخال سواد
وخاتم خنبراني داود وغيره باسنار حتى المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من
التياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا تحضب ولا تنكح والممشقة المصبوغة المشق
بسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقا طين احمر يشبهها وخرج بالتحلي بان كحل
بخره كخماس وصاح عاردين عن مامروا بنهار وهو زيارتي التحلي بان كحل
بخره لا كراهة حاجة ومعها غير حاجة **تركك تطيب** فيه بدن وثوب وطعم
كحل ولو غير حرم لحرام عطية ان يقي واستثنى استعمالها على الطهر الخضر والنفاس

فلان قسطا او اظفار او ما نوعان من الخور كما ورد في الحديث في مثل مظاهرها
ان احتاجت الي تطيب جاز كما لا يخال وبه صرح الامام وترك **وهي شعور** لراسها
ولجسدها ما فيه من الزينة بخلاف رهن سائر البدن وهذا من زيادتي وترك **الحال**
الحل الزينة كما لمك ولو كانت ستورا وكحل اصفر ولو كانت بيضا وان لم يكن فيها
طيب لخيرام عطية السابق **الا لما جده** كرم في كحل به **ليل**ا ولمسحه فصار وجوه
للصوفى نظارا وذلك لخبري راو د انه صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة وهي
حالة على ابى سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقالت
صبر لا طيب فيه فقال جعل عليه بالليل وامسح به بالنهار والصبر بفتح الصا
وكسر الباء وخرج كحل الزينة غيره كالتوتيا فجاز مطلقا ان لا زينة فيه وتعبيره
بذلك اعم من تعبيره بالمثل وقولي قليلا من زيادتي وترك **اسفيلك** بن العجدة
وهو ما يتخل من جصاص يطل به الوجه **وليام** بضم الهملة وكسرها وهي كلمة
يورد بها الحذل **وحضاب** ما ظهر من البدن كالوجه واليد والرجلين لانهما
لخت الثياب **بمخو حناء** كوريس ونعفران لخبري راو د ابى وقولي ما ظهر
من زيادتي وهو ما في الروضة كاصلا عن الروياني لكن صرح ابن يونس بان ذلك
في جميع البدن وفي معنى ما ان ترطيف اصابعها وتصفيف طرفها وتجبيل
صل عيناها وتسويد الحاجب وتصفيره **وحل تحميل** **الاش** مما ترقق وتقع
عليه من مرتبة ونطع ووسادة ونحوها **والث** بتثنية وهو شاع الي
ونك بان تزين بينها بالفرش والستور وغيرها التي الاحل في البدن
في الفراش والمكان **وحل تنظيف** بغسل باس وقلمظفر والمالة وسخ واقساط

وحشام واستبدال لان جميع ذلك ليس من الزينة الداعية الى الوطى فلا ينافي
الطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة **ولو ترك احد الا وسكني** في كل ليلة
او بعضها وان لم يبلغها وفاة زوجها الا بعد ملك **انقصت** بضمها على **ها**
وان قصبت شيئا ودلها بترك الواجب عند العلم بحرمة ان العبرة في انقضاءها
بانقضاء الملك **ولها** اي المرأة لا للرجل **احدا** **وعلى غير زوج** من زوج وبسبب **للان**
ايام فاقول لا ما زاد عليها وذلك ما خول من الحديثين السابقين اول المبحث
فصل في نسكني المعتدة **لجب** **سكني المعتدة** **ف**
بطلاق ارضها او وفاة لقوله تعالى في الطلاق استنوهن من حيث سكنتم
وقيس به الفسخ بانواعه بجامع فرقة النكاح في الحياة وخبر فرعية بضم الفاء
بنت مالك في الوفاة ان زوجها قتل فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ترجع الى اهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل ملكه فان لها في
الرجوع قالت فاضرفت حتى اذا كنت في الحجر او في المسجد دعاني فقال
امتنعي في بيتي حتى يسلم القاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر
وعشر صححه الترمذي وغيره **حيث** **جب** **نفقتها** على الزوج **لوم** **تعارف** **فلا**
سكني لمن لا نفقة لها عليه من ناسر ولو في العلوة وصغيرة لا تخمل الوطى
ساعة لا يجب نفقتها كما لا يجب لمعتدة عن وطئ شبهة ولو في نكاح فاسد فتعبر
بذلك اعم من قوله الا ناسره وهو من زيادتي في معتدة فسخ او وفاة وحيث
لا يجب سكني لمعتدة فالزوج او وارثه استكانها حفظا لما به وعليها الاجابة
وحيث لا تركة ولم يتبع الوارث بالسكني من السلطان استكانها من بيت المال

وانما وجبت اليكى لمعتن وفاة معتن نحو طلاق باين وهي حاييل دون النفقة
لصيانة ما الزوج وهي تحتلج اليها بعد الفرفة كما تحتاج اليها قبلها والنفقة
ليسلطته عليها وقل تقطعت واذا وجبت اليكى فانما تجب في **يسكن** لا يبق بها
كان به عند الفرفة ولو كان من غير شعرك صوف محافظة على حفظ ما الزوج نعم ولو
ارتحل اهلها وفي الباقي قوة وعدد تخيرت بين الاقامة والارتحال كما يعلم مما
يأتي في العدة لان مفارقة الاهل عشرة موحشة ونحوه زيادتي **ولا يخرج**
منه ولو رجعية **ولا يخرج** هي منه ولو وافقها الزوج على خروجها منه بغير حاجة
لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لان في العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك السكن
قال تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن وما ذكرته في الرجعية هو
قاله الامام في المطلب ونص عليه في الام وفي الحاوي والمذهب وغيرهما في
كتب العراقيين ان للزوج ان يسكنها حيث يشاء في حكم الزوجة وبه
جزم النووي في نكته **قال** السبكي والاول اولى لا طلاق الاية والابن في
المذهب المستهور والزكشي انه الصواب **الا لعل** وكشفي عريض لها النفقة
على المفارقة **نحو طعام** كقطن وكتان **نهارا وعزها ونحو** كحديتها وتانسها
على جارتها ليلة ان رجعت و**باتت** ببيتها للحاجة الى ذلك اما من لها نفقة
كرجعية وحامل باين فلا يخرجان لذلك الا بان الزوج كالزوجة اعم
القيام بكفايتها نعم للباينة الخروج لغير تحصيل النفقة كسرا قطن وسبع عشرين
كما ذكره السبكي وغيره **وكيف** على نفس او مال من نحو هدم وغرق وفسقة
مجاوريها وهذا اعم من قوله لنوف هدم او غرق او عمل نفسها **ونشر** **ناله** **بالجرح**

كانت

او عكسه اي شدة تأذيهم بها للحاجة الى ذلك بخلاف الان في اليسير او لا يخلو
اخذ ومن اكبر ان الاحكام اقارب الزوج نعم ان اشتد اذها بهم او عكسه
وفانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وخرج بالجير ان ما وطلعت بيتها
ونانق بهم اثم بها ولا تنقل لان الوحشة لا تطول بينهما **ولو انتقلت ليل**
او يسكن باذن من الزوج فوجبت علة ولو قبل وصولها اليه **اعتدت فيه** لانها
ما وردت بالقيام فيه ستوا حولت الامتعة والاول ام لا **او انتقلت لذلك بلا**
اذن ففي الاول تعد وان وجبت العدة بعد وصولها للثاني اعصياها لذلك
نعم ان اذن لها بعد انتقالها ان تقيم في الثاني فكما لو انتقلت باذن **كما لو**
في الا فقال **فوجبت** اي العدة **قل** خروجها فتعد في الاول لانه الثاني وجبت
فيه العدة **او سافرت باذن** لحاجتها او لحاجة كغيره وعمره ونحوه واستحل
من مظنة ورد ابي اولا لحاجتها كزهره وزياره **فوجبت في طريق** **وعودها**
او لي بضيها وهي معتدة في سيرها **ويجب** اي عودها **بعد** **انقضاء** **حاجتها**
ان سافرت لها **او بعد** **انقضاء** **الاذن** ان قدر لها مدة او مدة اقامة **المسافر**
ان لم يقدر لها مدة في سفر غير حاجتها للنقل القيمة في الطريق او بعضها فيه
وبعضها في الاول عملا بحسب الحاجة **كوجوبها بعد** **وصولها** **المقصد** فانه
يجب عودها بعد ما ذكره واطلاق السفر اولى بتيقده له بالبحر والتجارة لكن
سافرت معه لحاجة لمها العود ولا تقيم لجل الفرفة اكثر من مرة اقامته
المسافر ان امن الطريق ووجبت الفرفة لا يسفرها كان بسفرة فيقطع
بنحو السلطنة واعتقر لها مدة اقامة **المسافر** **ولا** **تخرجت** **بأهبة** **الزوج**

بطلان قبل وطي وعوضه ياتي **وبزوال كتابه** صفة بان فسختها الثانية
 عن حقها سيدها بعجزها عن النجوم **وبزوال ربه** صفة بان فسختها الاولى
 التمتع بعد زواله بالنكاح او بالملكية او بالرقبة وتغييره بان كراعه قوله
 ويجب في مكانة غيره وكل امرئ **لا يحل لها من نحو صوم** كما عتق وان حرم
 ورهن وحبيس ونفاس بعد حرمتها على السبيل بذلك لان حرمتها به لا يحل
 بالملك عليه **والكتاب** الكتاب الرقة وتغييره بذلك اعم من قوله لان
 حلت له من صوم واعتكاف واحرام **ولا ملكه زوجته** لانه لا يحل
 حل **بل يمس** ليتبرز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح يعقل
 مملوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك اليمين يعقل حرا وتغيره بالملك
ويجب الاستبراء بزوال فراشه له عن امة مستبرأ من النكاح
يعتقها باعتاق السيد او بوته بان كانت حرة او مملوكة
 العدة على المفارقة عن نكاح فعلى ان الامة لو
 زوج لا استبراء عليها لانها ليست فراشا الاول في الاستبراء
 او التزويج وهي مشقولة حتى الزوج نكاحا في علم
 بذلك فراشا لغير البعد **ولو استبراء قبله** ان قبل النكاح
 يجب عليها الاستبراء لما من **لان** استبراء قبله **غيرها** اي غير قوله في الزوال
 على الفراش ولا يجب الاستبراء فتزوج حرام لان الاستبراء مشقولة
 لا يتولد فانها تنسبها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها
لان استبراء تزويج موطونه هو اول قوله امة موطونه

اي ولا يصح ابنه
 لا ينعقد

كانت

كونها ملكه **وغيرها** من نفقه وادم وكسوة والد تنظف **غير ملكه** ولو لم
 كالنكاح فللزوجة الحق التصرف فيه بانواع التصرفات بخلاف غيرها ويملكها
 ايضا نفقة مصحوبها المملوك لها والحر ولها **بصرف** ذلك وكفيتها من
 ماله **فلو قترت** اي ضيق على نفسها في **ولم يغير ما يضرها** او احدها
 او الخادم فعل اعم من قوله ما يضرها **منعها** من ذلك **وتعلم الكسوة** **اول**
كل سنة اشهر من كل سنة فابتدا اعطائها من وقت وجوبها وتغييرها
 اشهر تبعا للزوج كاصلها او لم يتغيره بشتا وصيف لا لا يغير ويأبى
 سنة فاعتكاف الغرض والمشي جلد رية وقت تجديده عادة **فان**
تلفت فيها اي في السنة الاشهر ولو لم تقصير لم تبدل او ماتت فيها لم
 برد ولو لم يكس مرة **فدين** عليه بتأخير الثلاثة على الكسوة لملك لا
 امتناع

فصل في موجب المون ويقطرها
يجب المون على ما مر **ولو على صغر** لا يمكنه وطي **لا لصغره** لا نوطا **لا يمكن**
 لا بالعقل لانه بوجوب المهر والعقل لا يوجب عوضين مختلفين وانما يجب الصغيرة
 لعقد الرطب لمعني فيها كالماترة بخلاف الصغيرة ان الماتع زوجه **والعجز في**
 تمكن **مجنونة** **ومصر** **يمكن** **ولي** **العالم** **الحاطب** **بذلك** **ثم** **لو** **سئل** **المصر**
 نفسها فتسليمها الزوج ونقلها اليه يمكنه وجبت المون وكفى في التمكين
 ان تقول المملوكة او السكران او ولد غيرها في دعوى المهر **وجلت**
الزوج عند الاختلاف في التمكين **على عدمه** **وجلت** في **الاصول** **التي**
 في **فان** **عوض** **عليه** **لان** **عوض** **المملوكة** **والسكران** **نفسها** **عليه**

فان بعثت اليه اني بطله نفسي ليك او عرض المجنونة او المعمر ولها عليه ولو بالبعث
وجبت موتها من حين بلوغ الخمر **فان غاب الزوج** عن بلدها ابتلا او بعد
تكنيتها ثم نشورها وقد رعت الاصل القاضى **واظهرت له التسليم كالمقضى**
القاضى بطله ليعلمه بالحال **فحجى لها حالا ولو بناتيه** ليتسليمها وتجب المونة
حين التسليم ان يملك يحصل التكني **فان الى ذلك ومضى** متى امكان **وصوله اليها**
فرضها القاضى في ماله وجعل كالقسط لها لان المانع منه فان جهل موضعه كتب
القاضى لفضالة البلد الذي تدر عليهم الفواقل من بلد عالة ليطالب وينادي باسمه
فان لم يظهر فرضها القاضى في ماله الحاضر واخذ منها كفيته بما يصرفه اليها الا خال
موته او طلق **وتسقط مؤنهما بفسخ** اي خروج عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم
واذا لم تأتم كحقوقه ومجنونة والمشتوز **كسقط نسجه** ولو ليس **الا لعن** **وتعبد** **الافيه**
بفتح العبي وهو كبراء كزجبت في نسجه الزوجية **ومضى بها بطله الوطى** حين
ونفا من فلا يسقط المون لانه اما عن رايهم او بطرق ويزول وهي معدوم
ففيه وقد جعل التسليم الممكن وبين التبرع بها من بعض الوجوه **وكخرج** من يكتفها
بلا ان منه ان عليها حتى الحبس في مقابلة وجوب المون **الا خروجا لعنه**
كخوف من انهم لم يمكن او عيها واستغناهم عنها الزوج عن حزمه له وقوله لعنه
اعلم مما ذكره **والخوف** **يا** لاهلها كعبادتهم **في غيبته** وتسقط بسفر ولو بانته تخرج
عن فضله واقبالها على شئان غير **لان** كان معه ولو في حاجتها وبلد اذن لو امكن
معه ومسا فرت **بالنسبة** **لحاجته** ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنهما فيها لانه
الذي اسقط حقه لعنه في التملك والتكنين في الاولى لكنها انقضت بخرجه

معد بلا ان

يلزمها قبول التبرع ووجهه في الاول ان المتبرع به يدخل ملك لودي
عنه ويكون الولي كانه وهب وقيل له بخلاف غير الاب المذكور والليل ان لا
يلزمها القبول لما فيه من تحمل المندغم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها
الزوج لها لم تفسخ لانها المنة عليها صرح به الخوارزمي وخبره بالاقبال
اعسار بواجب الموصرا او المتوسط فلا فسخ به لان واجبه الان واجبه
العسر وبالمذكورات اعسار بالاعم لان تايغ والعفس تقوم بكونه
وبواجب المقنونة فسخ بالاعسار بالمعقول الغرض وقيل ط
ما بعدة لثلف المعوض وكان كعجز المشتري عن التني بعد قبض المبيع وتلفه
وران تسليمها بغير عرضها بل منته وشمل كلامهم ما لو اعسر بعض
المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كخاصة به الان رعى وغيره
لكن افتى ابن الصلاح فيما لو قبضت بعضه بعد المفسخ واعترده
الاستنوي وقيل بعنت وجهه في شتر الوصية وغيره وقوله لا يقا به
مع التقييد بالواجب وبغير الميكن ومع قوله ولا الى اخره من زيادته
ولا فسخ باستناع غيره موصرا او متوسطا من الاتفاق حضرا و
غاب فهو اعم من قوله لا فسخ بفسخ موصرا **ان لم يقطع خبره** لا فتقا
الاعسار المثبت للمفسخ وهي متممة من تحصيل حقها بالحكم فان
انقطع خبره وماله له حاضر ولها الفسخ لان ثقل رواجبها بالظن
خبره كنعذر بالاعسار والتقييد بذلك من زيادته **ولا بغيبته**
ماله دون مسافة قصر لانه في حكم الحاضر **وظهر** **احضار** عاجلة

ع

اما اذا كان بمسافة فضر فاكثرت فيها الفسخ لتضررها بانظار الطويل نعم لو قال انا اخص
 الامهال فالظاهر جابته ذكره الذي عي وعجزه **ولا يغيبة وجه حاله** يسا او اعسا
 لعدم تحقق المقضي والفسخ بهذا من زيادتي **ولا فسخ لولي** لان الفسخ بذلك يعلق
 بالشهوة والطبع للمرأة لا دخل للولي فيه ويتفق عليه في ما لها فان لم يكن لها مال
 فنقضها على ان عليه نفقتها قبل النكاح **ولا فسخ في مهر نسيل امه** وان لم ترض بالاعسا
 لذلك وواجبها وان كان ملكا له لكنه في الاصل لها ويتلفا السيد في حيث
 انها لا تملك **بل له** ان كانت مخرجه ومجونه **الحاوها اليه بان يترك واجبها**
ويقول لها افسخي او امري على الجوع او العري دفعا للضرر عنه اما في الفسخ
 الفسخ بالاعسا **بل له** لأنه محض حقه كما امر وتغييره بما ذكره مما عجزه **والفسخ في**
ثبوت اعسا باقراره او بيئته **عقل قاض** وكذا بدل من الرفع اليه **فمصلحة** ولو
 بدون طلبه **لله** **ابام** ليتحقق اعسا وهي مرة فزبد يتوقع فيها القدرة
 بقرض او غيره **ولها خروج** **فيما** **الحصول نفقة** مثلا بكسب وسؤال البسر له
 منعها من ذلك لانها لا تنفق الا مقابل ما تحبسها **وعليها رجوع** الى بيتها **بل لا**
 لانه وقت الدعاء وليس لها منع من التمتع **بل له** **يعود الامهال بفسخ الفاضل او**
هو بان نه **صبيحة الرابع** نعم ان لم يكن في الناحية قاضي ولا محكم ففما يوسط
 رذلا في اي شقها بالفسخ **فان** **نقطة** **فلا** فسخ لتبين زوال ما كان الطبع
 لاجله ولو سلم بوجوب الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها مما مضى ففي الفسخ
 احتمالا في الشرع والروضة بلا ترجيح وفي المطلب الرابع **منعه فان**
اعسا **ان** **سلم** **نفقة الرابع** **نفقة** **الحال** **يسوي** **تت** على المرأة ولم تنسأ نفقا

هذه
 هذه
 هذه

وهذه من زيادتي **كما لو ايسر** **الثالث** ثم اعسر في الرابع فانها تبني ولا تنسأ
ولو رخصت قبل النكاح او بعده **بالعسا** **فله الفسخ** لان الضرر يجرد ولا
 اثر لفقولها رخصت به ابل لانه وعد لا يلزم الوقاية **لان** رخصت **بالعسا**
بالمهر **فلا فسخ** لان الضرر لا يجرد **وص**
القيس **لزم** **موسر** **ولو** **كسب** **يليق** **به** **ذكر** **او** **انثى** **ولو** **بعضا** **بسا**
بفضل **عن** **مؤنة** **مؤنة** **من** **نفسه** **وعجزه** **وان** **يفضل** **عن** **رئيه** **يومه** **وليئله**
كفاية **اصل** **له** **وان** **علا** **ذكر** **او** **انثى** **وفرع** **له** **وان** **نزل** **من** **ذلك** **اذ** **لها** **ملاكها**
اي **الكفاية** **وكا** **فاخر** **من** **معصومين** **وعجز** **الفرع** **عن** **كسب** **يليق** **به** **وان** **اختلفا**
دينا **والاصل** **في** **الثاني** **قوله** **تعالى** **وعلى** **المولود** **لله** **رضعتان** **وكسوتان** **بالعرف**
فان **احتج** **به** **والاول** **الا** **احتجاج** **بقوله** **تعالى** **فان** **ارضعن** **لكم** **فانهن** **اجورن**
ووجهه **انه** **لما** **لزم** **اجرا** **ارضاع** **الولد** **كانت** **كفايته** **الزوم** **وقيس** **بذلك**
الاول **بجامع** **البعضية** **بل** **هو** **اول** **لان** **حرمته** **اعظم** **والفرع** **بالنقص** **والولد**
اليق **واحتج** **له** **ايضا** **بقوله** **تعالى** **ووصينا** **الانسان** **بوالديه** **حسنا**
فان **لم** **يفضل** **عنه** **ما** **يشي** **فلا** **شي** **عليه** **لان** **ليس** **زاهل** **الواساة** **وظاهر** **له** **لو** **كان**
الفاضل **لا** **يكفي** **اصل** **او** **فرعه** **لم** **يلزمه** **عز** **وانه** **لا** **يلزمه** **لبعض** **منها** **الا** **القطر**
وبان **توعد** **انها** **لو** **قد** **اعلى** **كسب** **لا** **يق** **بهما** **وجبت** **لا** **تصل** **لا** **فرع** **لغير** **حرمته**
الاصل **لان** **فرعه** **ما** **مور** **لصاحبته** **بالمعروف** **وليس** **منها** **كلية** **الكسب** **مع**
كبر **السن** **وانه** **يباع** **في** **الدين** **من** **عقار** **وعجزه** **لشبهها** **به** **وفي** **كيفية** **بيع** **القمار**
وجان **احدهما** **يباع** **كل** **يوم** **جدر** **يقدر** **الحاجة** **والثاني** **لان** **يشق** **ولكن** **يقضي**

عنها كما يباع

عليه ان يتبع ما يسهل بيع العقار له ورجح النوى في تطهيره من نفقة العول الثاني
فليس هنا وفا الاذرعى انه العجم او الصواب قال ولا ينبغي
قصر ذلك على العقار وتعبيرى بالموته وبالكفاية وبالعجز اعم مما عر به وقولي
وليلته ويلق من زيارته ولا يصير بقوتها دينا عليه لانها موصاة لا يجب
فيها عليك الا باقتراض قاض بنفسه او ما ذونه لغيبته او منع فانها جئت
تصير دينا عليه وعلى ذلك عن تعبيره بقرض القاضى بالقالى تعبيرى باقتراضه
بالقاف لان الجمهور على انها لا تصير دينا بفرضه خلافا للغزالي في بعض
كتبه وبذلك علم انها لا تصير دينا بان ذونه الاقتراض لما وقع في الاصل
وعلى انه اى الولد ارضاعه اللبا بالهن والقصر باجرة وبدونها لانه لا
يعيش غالبا بالابه وهو اللبن اول الولادة ومدته بسيرة ثم بعد ارضاعه
لللبا ان انقرضت او اجنبية وجب ارضاعه على الموجوده منهما
او وجدنا تجربى على ارضاعه وان كانت في كاه ابيه لقوله تعالى وان
فسترضع له اخرى فان رغبنا في ارضاعه ولو باجرة مثل او كانت مكو
ايه فليس لا يبه منعه ارضاعه لانها اشفق على الولد من الاجنبية ولينها
له اصح ووفق وخبر بابيه غيره كان كانت مكوحة غير ابيه فله منعها
لا ان طلبت لارضاعه فوق اجرة مثل او تبرعت بارضاعه اجنبية
او رضيت باقل من اجرة مثل دونها اى الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى
وان اردتم ان ترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيارته
استوى فرعها في قرب او بعد او ارض او غيره او ذكورة او انوثة موانا

بالسوية

بالسوية بينهما وان تفاوتا في اليسار او اليسار حدها بالوالد خير بكسب فان غاب
احدهما اخل قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقضى عليه فان لم يكن امر الحاكم
الحاضر مثلا بالتبوين بقصر الرجوع على الغائب او على ماله ان اوجبه فان
اختلفا فكان احدهما اقرب والآخر وارثا موتن الاقرب وان كان النى غير
وارث لان القرب اولى بالاعتبار من الارث فان استويا قريبا موتن الوارث
لقوة قرابته فان تفاوتا اى المتساويان في القرب ارثا كابن وبنت موانا
سواء لا شتر كهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظيره ما راجحه النوى فليس له
ابوان وقلنا ان موته عليهما وبه جزم في النوارى من مغلدة الركنى ورجح
الاول ونقل تصحيحه عن الفورانى واكثر مني وغيرها ورجحه ابن المجزى
والترجيح من زيادتي وله ابوان اى اب وان علا وام فعل الاب موته
صغيرا كان او بالغاما الصغير لقوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورا
واما البالغ فبالا يتصحب اوله اجلا وجلات فعلى الاب اقرب موتن
وان لم يزل بعضهم ببعض اوله اصل وفرع فعلى الفرع وان نزل موته
لان اوله بالقيام بشان اصله لعظم حرمة اوله فما جرت منها او منى
احدهما ولم يقدر على كفايتهم قدم بعد نقبة ثم زوجته الاقرب فالاقرب
ثم لو كان له اب وام وابن قدم الابن الصغير
الام ثم الاب ثم الولد الكبير فصل في الحضنة
وتنتهى في الصغير بالتيه وما بعده الى البلوغ يسمى كماله كل اقاله الماوى
وقال غيره تسمى حضنة ايضا الحضانة نقل يفتح الحالفة ما حوزة من الحضانة

هنا

لان ابيد ممنوع من قربانها وتغير في بغيره وفضل اعم في تغييره بريق ومجنون
وعنه مسلم عليه اي على ما لا يله ولا يله عليه **ولا الذوات التي لم ترضع الولد**
ان في تكليف الاب مثله استيجار من ترضعه عند ما مع الاغناء عنه عسر عليه
ولا نكحة غير ابيه وان رضى لا يفسد مشغولة عنه بحق الزوج **الا ان الحق في**
حصانته بقيل رادته بقولي **ورضى** فلها الحضانة وتغير في ذلك اعم من قوله
الاعمه وابن عمه وابن اخيه **فان زال المانع** فزرق وعلم بطل وعده الله في
ذلك ما ذكر **ثبت الحق** من زال عنه المانع هذا كله في ولد غير ميمز والمميزان
افترقا ابواه من النكاح وضلما خيرا فان اختار احدها فهو **عند من اختار منها**
لان الله صلى الله عليه وسلم خير عكلا ما بين ابيه وامه رواه الترمذي وحسين بن
والعلامة كالغلام **وخير المميز بين ام** وان علت **وجد او غيره من الحواشي** كانه او
عم وابنه كالاب بجامع العصبية **كأب** اي كما بخير بين اب **واخت** لعز اب او
خاله كالم ولد **بعلى اختيار** لا حواشي **للاخوة** وان تكرر منه ذلك لا نه قل يظلم
له الامر على خلاف ما ظنه او يتغير حال من اختار قبل نعم ان غلب على الظن ان سبب
تكرره قلة تميزه تركه عند من يكون عنه قبل التمييز وقولا **او غيره من الحواشي** اعم
قوله وكذا **او عم** لكن قيل في الروضة كاصلا تبعا للفقوي التخييري **مستبعد**
ابن العم بالذبح والمقتل خلافة وبه صرح الروياني وغيره وان كانت المشتبه
لا تسمى له **تجاسر ولا ب** مثلا ان **اختير مع اني** **لان كسر يارة ام** لئلا يفسد الصيانة
وعلم البرور والام اول منها بالحزوع **لن يارها بخلاف الذكر** لا يمنع زيارتها
ليلا يلقى العتوق **لان** ليس يعود فهو اول فيها بالحزوع **وحيث** بزيارة الام عباد

فلسله

فليس له المنع منها لشدة الحاجة اليها **ولا يمنع اما زيارتها** اي الذكر والانشى **على العا**
يوم في ايام لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته وان ارادته لا تطيل المكث **وهي**
اولي بغيره **عنده** لا يفسد مشغولة عنه **واهدى اليه** **هذا ان رضى** **بوالا فعند** **ها**
ويعودها ويحترق كالحق عن الخلوة بها **وان اختارها** **ذكر** **فوعدها** **بالب** **وعنده**
فان **اليعول** **الا** **مور** **الدليلية** **والدنيوية** **على ما يليق به** لان ذلك من مصالحه **واختار**
اني **فوعدها** **ابدا** **اي** **ليلا** **ونهارا** **لا** **يستوا** **الزمين** **في** **حقها** **وبزورها** **الاب** **على** **العا**
ولا **يطلب** **احضارها** **عنده** **وان اختارها** **مما** **اقرع** **بينها** **ويكون** **عند من** **خربت**
فرعته **منها** **او لم** **يختار** **واحد** **منها** **فالام** **اولي** **لان** **الحضانة** **لها** **او لم** **يختار** **غيرها**
وكا **لا** **لني** **فيما** **ذكر** **الختي** **ولو** **سافر** **احدها** **اي** **اراد** **سفر** **الا** **لنقل** **كج** **وتجارة** **وتزوجه**
فهو **اعم** **من** **قوله** **سفر** **حاجة** **فالمقيم** **اولي** **بالولد** **مميزا** **كان** **اولا** **حتى** **يعود** **المسافر**
خطر **السفر** **طالت** **ملته** **اولا** **ولو** **اراد** **على** **منها** **سفر** **حاجة** **فالام** **اولي** **على** **الختي**
الروضة **اولها** **اي** **لنقله** **فالعصبية** **من** **اب** **او** **غيره** **ولو** **غير** **محم** **اولي** **به** **من** **الام** **حفظا**
للعصب **وانما** **يكون** **اولي** **به** **فيما** **اذا** **كان** **هو** **المسافر** **ان** **من** **خوف** **في** **طريقه** **يقطع**
والا **فالام** **اولي** **وقد** **علم** **ما** **مر** **انه** **لا** **يملك** **مشتهاة** **لغير** **محرم** **كابن** **عم** **خدا** **من** **الختي**
المحرم **بل** **لنقله** **ترافقه** **كبنته** **واقصارا** **لا** **صل** **على** **بنته** **مثال** **فصل**
موت **المملوك** **ومامعها** **عليه** **اي** **على** **المالك** **كفائه** **رفيقه** **غير** **بالله** **موت**
من **فوت** **وادم** **وكسوة** **وما** **طاهرة** **وغيرها** **ولو** **كان** **اعمر** **من** **اوام** **ولد** **او** **ابقا**
لغير **المملوك** **طعامه** **وكسوته** **ولا** **يلتزم** **العمل** **لا** **يلتزم** **ويقاس** **بما** **فيه** **غيره** **مما** **ذكر**
ولا **يشر** **عليه** **للمكاتب** **ولو** **كان** **بها** **فليس** **لا** **يستقل** **له** **بالكسوة** **والاستئجار** **وه** **من** **زيارة**

رعا

المقتل

واطلا في الكفاية او الى من تقيده لها بالنفقة والكسوة **من قال عاقل ارقا الملك**
 برو شغب وزيوت وقطن وكثان وصوف وغيرها الخ الشافعي للملك نفقته وكسوة
 بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف مثله في الملك ويراعى حال السيد في يساه
 واعساره فحجب ما يليق بحاله من رفيع الجنس وتفضل ذات الجاهل على غيرها في الولد
فلا يكره ان يرضع له وان لم ينال اجر او برد لان ذلك يعدل خفيروا قول **بيلا دانا**
 ويادني زكوة الغزالي وغيره اختار ان يرضع له من اسودان ويحوها كجاء في **المطلب وسن**
ان ينال له ما يفتقر به من طعام وادم وكسوة لئلا يربك في الصبي على المحمول على
 الذئب كما سياتي والاول ان يجلسه معه لئلا كل فان لم يفعل رجع له لئلا تسفل
 مسئلا لا صوفية تغير الشهوة ولا تقضي الشهوة ولو كان اليد ياكل ويلبس دون اللاتي
 به المعتاد غالبا جلة او راضية فليس له الا اقتصا في رقيقته على ذلك بل يلزمه عاقل
 الغالب ولو شتم بما فوق الداني به ذنب ان يرفع اليه مثله ولا يلزمه بل له ان يرضع
 على الغالب كما علم **وقول** صلى الله عليه وسلم انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم
 فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه **قال الرافعي**
 حمل الشافعي على الذئب او على الخطاب لقوم مطاعهم ومنه يسر متفاريده او على انه
 جواب سائل علم حاله فاجاب بما اقتضاه الحال **وتسقط كفاية الرقيق بغير الزني**
 فلا تقيده بدين الامانة في مونة القريب بجامع وجوب ما ذكره بالكفاية **ويبيع**
قاص فيها ماله او يوجده ان امتنع منها ومن اراد ملكه عن الرقيق بعد امره باحلال
 بوعاب كما في مونة القريب وكيفية انه ان يرضع ماله او اجاره شيئا فشيئا بقدر
 الحاجة فذلك وان لم يرضع بغيره استل في عليه ان يجمع ما يسهل البيع او الاجارة

الغالب وخسيسه
 وبيع

ثم باع او اجر منه ما بقي به لما في بيعه او اجاره شيئا فشيئا المشتقة وعلى من اجاره ان يرضع
 اطلق انه يبيع بعد الاستدانة فان لم يكن يبيع بعضه ولا اجاره وتعدت الاستدانة
 باع جميعه او اجره **فان فقد ماله امره القاضي باجاره او بائنه ملكه** عند نحو
 بيع العتاق فان لم يفعل باعه القاضي واجر عليه فان تعدت كفايته في بيت المال
 ثم على الميسر ان اقتصر به با حدها قدم الاجارون كوالا من اجاره من يادني
 وتقيده ببارا له ملكه اعم من قوله ببيع او اعطاه وامام الولد فحاشا لكتب
 وثمن لنفسها فان تعدت مونتها بالكسب ففي بيت المال **ولد اجبر منه**
على ارضاع ولدها منه او من غيره لان لبنها ومنافعها بخلاف الحرة **وكذا امر**
 اي غيره ولاها **ان فضل عنه** لبنها لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا منوكه فله
 ان يرضعها من شاء وان لم يفضل عن هذا الولد لبنها لان ارضاعه على والدته او
 ماله **وله اجارها على فطمه قبل مضي حولين** وعلى ارضاعه **بعدهما ان لم يرضع**
 او الفطم او الارضاع لانه في الاول قد يرضع التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي
 الثانية لبنها ومنافعها ولا ضرر فان حصل حشر للولد او للامة او لها فله اجاره
 وليس لها استقلال بفطم ولا ارضاع ان لا حق لها في التزينة وحقها ان لم يرضع
 اعم من قوله في الاول ان لم يرضع وفي الثانية ان لم يرضعها **والحق حتى يرضع فليس**
لا جد لها فطمه قبل مضي حولين ولا ارضاعه **بعدها الا بتراضيه** بل ضرر لان لكل
 حقا في التزينة فلهما النقص على كولين والزينة عليهما ان لم يرضعهما الولد والام
 او احدهما وقول بل ضرر من زيارتي فيما ان ارضاعا على الارضاع واعمر تقيده له
 بالولد فيما ان ارضاعا على الفطم وعلم بما ذكرنا لكل منهما فطمه بعد حوا غير ضار لا ضرر

على

بحيث لا تضر مالك لا تصادف الرضاع النام **ولا يكلف مملوكه** من ادبى وغيره **بطقة**
 للغير السابق فليس له ان يكلفه عملا على الدوام بقدر عليه يوما او يومين او ثلاثة
 ثم يحزن وله ان يكلفه الاعمال الشاقة بعض الاوقات وبه صرح الرافي وتعبير
 بمملوكه اعم من تعبيرة برقيقه **وله مخارجة رقيقة** على ما يجتله كسبه المباح والفعل
 عن موافقه ان جعلت من كسبه لغير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعطى اباطية
 لما حمله صاعين او صاعا من ثمر وامراهله ان يخففوا عنه من خراج **بتراض**
 فليس لاحد منها اجبار الاخر عليها لانها عقل معاوضة باعتبار فيها الرضا كالكفا
وهي حرب خراج معلوم يورده من كسبه كل يوم او نحوه كاسبوع او شهر حسب
 يتفقان عليه ومولى ضرب مع معلوم من زبادي وقولي او نحوه اعم من قوله واسم
وعليه كفاية ذابده المختار بعلفها وسقيها او يتجملتها الرعي وورود الماش
 ملقت ذلك لحرمة الروح بخلاف عيال المختار كالعواسق وتعبيري بما ذكر اعم من قوله
 علف ذوابه وسقيها والتقييد بالمختار من زبادي **فان امتنع من ذلك ولم يبال**
 اخرا جبر على كفاية **وازاله ملكه** هي اعم من قوله بيع **او نزع ما كوله** منها صوتا لقان
 التلف **فان امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه** ويقتضيه الحال وهذا مع قول
 وله مال ومنه ذابدي فان لم يكن له مال اخرا جبر على احد الاخرين او الاجار فان
 امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فان تغلر فكفايتها في بيت المال تغلر على الميسلين
ولا تجلب ملى لبيتها ما يضرها او ولدها وانما تجلب ما يفضل عنه وقولي بضر اعم وقولي
 بضر ولدها **وما لا روح له كفاية ولا راجب عمار** لا تنفعا حرمة الروح ولا ذلك
 من حلة تنسب للمال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحي الله تعالى فلا ينافي

وجوب ذلك في حق غيره كالاوقاف ومال المجور عليه وانما لم تجب العمار بكونه تركها
 الا اذا اتى الى الخراب فيكونه وتركه سقى الزرع والشجر عند المكان
 لما فيه من اضاءة المال كذا علة الشيطان وقال الاسنوى وقضيت
 عدم تخديم اصناعة المال لكنهما صرحا في مواضع بتخديمها كالقفا لما
 في البحر بلا خوف فالصواب ان يقال بتخديمها ان كان سببها اعمالا
 كالقفا المتاع في البحر ويعلم بتخديمها ان كان سببها ترك اعمال لا تفاد
 كسقي عليه ومثله ترك سقى الاستجار المرحومة بتوافق العاقل في فانه
جابر حنفا للرويات

الحجاية

شاملة للجناية بالمجارج وبغيره كسقي ومثقل ففي اعم من قوله بالمجارج
 والاصل فيها ايات كاية يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص واجبات
 الصحيحين لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله والى رسول
 الا باحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لذنبه
 المغارق للجماعة **هي** اي الجناية على البدن سواء كانت من هفوة
 الروح ام غير من هفوة من قطع ونحوه **ثم علة وشبهة وخطا**
لا نه اي الجاني ان لم يقصد عين من وقعت اي الجناية به بان
 لم يقصد الفعل كان زلق فوقه على غيره او قصك وقصك عين شخص
 فاصاب غيره من الادميين **خطا** وتعبيري بذلك او لم يبق قوله فان
 فقد قصص اجدها الى اخره **او قصصها اي عين من وقعت الجناية به**

الراد في جارية
 الراد في جارية
 الراد في جارية

ع

سأه طاني

وتمت الموضع ما كان
من شرح الموضع
والله اعلم بالصواب

بما يتلف ٢. بما جازجا كان اولا **فعل وغيره** اي او بما يتلف غير غالب بان
بما يتلف نارا كغرز ابرة بغير مقتل ولم يظهر اثره او بما يتلف لا غالباً
نارا كضرب عزة متوالي في غير مقتل ومثله حرا وبرد بسوط او عصي
خفيفين لمن يحمل الضرب به **فشيبة** اي شيبة عمل وليس في ايضا خطأ
عمل وعمل خطا وخطا شيبة عمل **ولا قود الا في عمل** بغير زوته
بقولي **ظلم** اي من حيث الا تلاف بخلاف عزة الظلم كالقود وبخلاف الظلم
لا من تلك الخيلية بان عدل عن الطريق التي تخطى في الا تلاف كان
حزبه قبته قودا فقتله نصفين وقلت **كغرز ابرة بمقتل** كذبا وعين وولي
وخاصة فبات به لخطر الموضع ومثله تأثره **او غرزها** اي بغيره
مقتل كالبنة وخط **وتألم حتى مات** فظهور اثر الجناية وسرايتها الى الموت
فان لم يظهر مات **حالا فشيبة عمل** لا نه لا يقتل مثله غالباً واقتصاري
عمل التالم كات كما صححه النووي في شرح الوسيط فلا حاجة الى التورم
كما فعله في الاصل **ولا اثر له** اي لغزها **فيما لا يؤلم كجولة** عقب فلا يجب
موتة عنده مؤد ولا غرة لعلمنا بانه لم يمت به والموت عقبه موافقة فنه
فموت كمن ضرب بقلم او الف على عليه خرقه فبات **ولو منعه طع انا او شرابا**

هو ولى قول والشراب **وطلب باله حتى مات فان مضت مدة موت مثله**
فيها غالب الجوع او عطشا فعل لظهور فصل الاهلاك به وتختلف المدة باختلاف
حال المتنوع قوة وضعف والزمن حرا وبردا ففقد ثما في الخرب ليس كمن
البرد والاعطاش المدة المذكورة **فان ايسبق** منعه **ذلك** اي جوع او عطش ساعة او
يوم او اكثر

الشيء ما يلي
الشيء ما يلي

فشيبة عمل لا نه لا يقتل غالباً **وان سبقه** **وعلى المانع** **نوع** **وامر** **والا** **ان لم يعلمه**
فشيبة اي شيبة العمل لان الهلكة حصل به وبما قبله **وحرا**
والا الاصل بقوله والا فلا اي فليس بعمل **والجوع** **قود** اي قصاص **اسباب** **لمباش**
وسمي ذلك قودا لانهم يقولون الجاني يحمل وعزة قال **الزهرى** **فحي على امره**
بكن الترابيحي بان قال اقتل هذا والا فقتلك فقتله وان ظنه المكرة بقتلي
صبيلا او كان مراها قالا نه قتله بما يحصل به الهلكة غالباً فاشيبتة ما لورما
هتله ولا يورث فيه جعل المكرة لانه المكرة ولا صباه لان عمل الصبي
عمل **لان الكرهه على قتل نفسه** بان قال اقتل نفسك والا فقتلك فقتلها
فلا قود لان ذلك ليس باكره حقيقة لا اتحاد الما مودة والمخوفة وكذا
بخنارة قال في الشرح الصغير ويشبه ان يقال لو يمدده بقتل بغير تعذبا
شدد بل ان لم يقتل نفسه كان اكراها او على قتل زيد او عمرو فقتلها او احدها
فلا قود على المكرة وان كان الما لان ذلك ليس اكراها حقيقة فالما موثقات
للقتل فعليه القود او على **صعود شجرة** **وقلق ومات** فلا قود لانه شيبة
العمل لانه يقتل به القتل غالباً **ونكس على مكره** بغير الترابيحي لان الاكراه
بولك داعية القتل في المكرة غالباً ليل في الهلاك عن نفسه وقتل غيرها
بالبقا قصاصا يشيكان في القتل **لان قال** شخص رخص اقتلني متوقا لوجه
والا فقتلك ام فلا قود بل هو هدر لانه في القتل او **اكرهه على**
صبيلا **فاصاب رجلا فمات** فلا قود على واحد منهما الا بهما لم يتجهلا قتله
فان وجبت له بالقتل اكراها كان عفى عن القود عليها **وزعت** على المكرة

ما
بسم

يان
بل هو شيبة عمل ان كانت
ما يزل على مثله غالباً
والا فخطا

والمرءة كاشريكين في القتل فان اخفى احد ما بواجب قودا اقتصر منه
 الاخر فلو اكره حر عبد او عكسه على قتل عبد فقتله فالقود على العبد
 او اكره مكلف غيره او عكسه على قتل ادمي فقتله فالقود على المكلف او علم
 احدها انه ادمي وظنه الاخر صبيلا فالقود على العالم ويجب على من ضيف
 مسوم بقيد زنته بقولي يقتل غالبا **فان صيف به ميمنا او دسده في طعامه**
 مسوم ام لا لانه الجاه الى ذلك **فان صيف به ميمنا او دسده في طعامه**
 اي طعام المميز الغالب اكله منه وجهله **فمنه عمد** فيلزمه دية وتبرؤ
 قتل ولد الطعام باختياره فان عليه قتل شيء على المضيف او الدارن وتعيير
 بالمميز وبغيره هو الموافق لبحث الشيخين ومقول غيرهما بخلاف تعبير
 بما ذكره وتعيير من شدة العمل الذي عبث به المجر او من قوله فليست
 بالطعام المذكور ما لو ريس سمان في طعام نفسه فاكل منه من يقتل الاخر
 له او من طعام من يندر اكله منه فاكله فمات فانه هدر **ويجب على من**
القي غيره في قاتل اي يتي لا يمكنه التخلص منه كذا روي في معترك لا يمكنه
 التخلص منها بجوم او غيره او غير معترك والقاه بهية لا يمكنه ذلك معها
وان التقه حوت ولو قاتل بوله اما لان ذلك مهلك لشله ولا تطل
 المقة الذي هلك بها ولو قاتل بولها اعم من اقتصاص على الماء والنار فان
مكنه التخلص بجوم او غيره ومنعه منه عارض كمن وقع في فم ملك
فمنه عمد فقيه دية او مكن حتى مات **فهو دسده** لا نه المهلك نفسه
 او التقه حوت فعلى ان عليه **ولا اضلعه** والتفصيل بين العلم وال

فمنه لقاتل فقيه دية بقطر شيء العضو مع ارض ما حدث بالشجر الباقي والاشجار
 من زنايت **ومن له قود نفق** **طرف** فقيه عينا **فقط** له لانها
 يتحققه القتل والقطع طريقه وقد عني عن يتحققه وقال البلقين المحدثان له
 القطع وحسب به في البسيط او عني عن **الطرف** **فله حرة الرقية** لا يستحقه له
 قنود التي تسمى **تم عني عن النفق** **بجانا او يعنى** **في الفلح** الى النفس بان بطار
 العفو يقع الرقية قول الان السبب وجعل في السبب عليه مقتضاه فلم يورث
 في حرة بطل فانه يظهر فيا لو عني بعوض فانه لا يلزم فان لم يبرح فهو
 منه عمد لقطع العضو لانه قطع عضو من حي له دمه فكان كماله قطع
 العفو بان يورث فيما بقي لا فيما استوفى **ولو وكل** باستيفاء القود
كل جاهل عنه **فعليه دية** لو رقة الجاني لانه بان انه قتله
 بعدد ولا دية على عاقله **ولا يرجع بها على عاقل**
 التعميم **اي امرأة قود فذلك ابد يستحقه جازة** له
 خط **لها قود نفسها فان فارقها قبل وطئ بها**
 لانه بدل ما وقع العقد **بالب**
الليالي

منه دية وهي المال الواجب بالاشارة على الحرية نفس او فيا دونه وها وها عونه
 فقيه **فمنه لقاتل** فقيه دية بقطر شيء العضو مع ارض ما حدث بالشجر الباقي والاشجار
 من زنايت **ومن له قود نفق** **طرف** فقيه عينا **فقط** له لانها
 يتحققه القتل والقطع طريقه وقد عني عن يتحققه وقال البلقين المحدثان له
 القطع وحسب به في البسيط او عني عن **الطرف** **فله حرة الرقية** لا يستحقه له
 قنود التي تسمى **تم عني عن النفق** **بجانا او يعنى** **في الفلح** الى النفس بان بطار
 العفو يقع الرقية قول الان السبب وجعل في السبب عليه مقتضاه فلم يورث
 في حرة بطل فانه يظهر فيا لو عني بعوض فانه لا يلزم فان لم يبرح فهو
 منه عمد لقطع العضو لانه قطع عضو من حي له دمه فكان كماله قطع
 العفو بان يورث فيما بقي لا فيما استوفى **ولو وكل** باستيفاء القود
كل جاهل عنه **فعليه دية** لو رقة الجاني لانه بان انه قتله
 بعدد ولا دية على عاقله **ولا يرجع بها على عاقل**
 التعميم **اي امرأة قود فذلك ابد يستحقه جازة** له
 خط **لها قود نفسها فان فارقها قبل وطئ بها**
 لانه بدل ما وقع العقد **بالب**
الليالي

مقصود

جوسي ونحوه ثني كعاب بن سفيان وثم وزنديق ويخرج من له عصمة كعاب **ثالث**
 اي الميتم اي دينة خاقا **بد** عمرو عثمان وابن مسعود رضي الله عنهم
 وهذه **الخص** الديان ونحوه **ثاني** **ودية** **اني** **وختي** **حزبي** **نصف** **دنة**
حر **نفسا** **ودونها** **روي** **اليهقي** **خبر** **دنة** **المراة** **نصف** **دنة** **الرجل** **والحق**
بفسهما **ما** **ودونها** **والحق** **لان** **زيادته** **عليها** **مستوكدة** **فيها** **ومن** **لم** **يلغوه**
اسلام **اي** **دعوة** **فيها** **وقل** **ان** **لمستك** **بما** **لم** **يبطل** **اي** **دني** **فدية** **اهل** **دينة**
دينة **فان** **لان** **قاسا** **فدية** **كتابي** **او** **جوسي** **سيدا** **فدية** **جوسي** **لان** **ذلك** **تحت**
نوع **عصمة** **فالحق** **بالؤمن** **من** **اهل** **دينة** **فان** **جعل** **فدية** **اهل** **دينة** **فان**
الرفقة **الحب** **الحسن** **الديان** **لان** **المتفق** **والا** **بان** **لمستك** **بما** **لم** **يبطل**
او **لم** **لمستك** **بشي** **بان** **لم** **يلغوه** **دعوة** **بني** **اصلا** **فكجوسي** **دينة**
بين **مختلفي** **الدنة** **بغير** **بما** **كثرتها** **دنة** **سقا** **اكان** **الام** **اما** **والحق**
بالتلث **باني** **دنة** **الكافر** **ففي** **قل** **كثافي** **عمل** **عشر** **فدية**
وثلاث **عشرة** **خطه** **وتلك** **وفي** **قله** **خطا** **سنة** **وثلث**
فحاض **وثبات** **ليون** **وبني** **ليون** **وحقاق** **وحل** **عامة** **وفي** **فما** **جوسي**
حقنان **وجند** **عمان** **وخلفنان** **وثلاثان** **وفي** **قله** **خطا** **بجر** **وتلك**
كل **سين** **سرا** **انفا** **وعن** **المول** **وعنه** **استثنا** **الكافر** **المقول** **في** **جوسي**
من **التلث** **وص**
الف **الجبر** **ونحوه** **يجب** **في** **موضحة** **راسا** **او** **وجد** **ولو**
المعلم **النا** **في** **خلف** **الاذن** **او** **في** **الحق** **المقبل** **من** **الجبر** **او** **صغرة** **والحق**

نصو
 الفدية

خبر عن دينة من دينة صاحب

نصف **عشرة** **صاحبها** **ففيها** **الكامل** **وهو** **اكر** **الميل** **في** **اكنين** **خنة** **ابو**
في **الشوخة** **خس** **الذيل** **رواه** **الترمذي** **وحينه** **وانا** **لم** **تسقط** **بالا** **لتمام** **لا**
في **مقابلة** **الجند** **للذهب** **والا** **لم** **الحاصل** **اما** **موضحة** **غير** **الراي** **والوجه**
عليها **حقومه** **وفي** **هاشية** **نقلت** **او** **الفتح** **ولو** **بسرابة** **او** **احوجت** **له** **اي**
لدا **بضام** **بستق** **لا** **خرا** **عظم** **او** **تقوله** **عشر** **من** **دنة** **صاحبها** **ففيها**
الكامل **عشرة** **اجرة** **لما** **روي** **عن** **ابن** **ابن** **ثابت** **انه** **من** **الله** **عليه** **وسا**
اوجب **في** **الهاشية** **عشر** **من** **الذيل** **ورواه** **الدارقطني** **واليهقي** **موقوف**
على **ذيل** **وفي** **هاشية** **بلدونه** **اي** **بل** **وقد** **كان** **كرو** **لصفا** **اي** **نصف** **عشر**
صاحبها **احدا** **مما** **روى** **وقول** **او** **احوجت** **له** **دنة** **باني** **وفي** **مقولة**
و **عشر** **هي** **اي** **عشر** **ونصفه** **ففيها** **الكامل** **خمس** **عشر** **بجر** **خرا**
لما **ويش** **بما** **لما** **موقلة** **للمعجة** **وهي** **اي** **المجاعة** **جوس** **يعزل** **لجوس**
كما **يقول** **باطن** **يجل** **للغدا** **او** **الدوا** **او** **الوطر** **له** **اي** **المجل** **كامل**
البر **وتعرة** **عشر** **وجيني** **اي** **كدا** **اخلا** **فان** **حزقت** **الام** **ففيها** **مع**
بوس **ودا** **خل** **الغدا** **ولو** **واحد** **وهشم** **في** **عمل** **الانصاع** **اخرو**
في **تالين** **وام** **في** **كل** **من** **نصف** **عشر** **الذراع** **الا** **الرابع** **فتمام** **الثالث**
وعو **عشر** **ونصفه** **في** **المذكورة** **بما** **ذكر** **اولا** **اي** **اقصا**
عل **ارسلها** **في** **الكامل** **وقول** **وهشم** **او** **لن** **قوله** **وهشم** **وفي** **الشيخ** **وقيل**
وموضحة **رخا** **صه** **وعجزها** **القدم** **بيانه** **ان** **عرفت** **نسبها** **منها** **اي** **من** **الموضحة**

ابن حزم

حسبه
قال في الانوار واذ انما الجبار
الي الطريق اجبره الحام علي
النقض فان لم يفعل فللاربن
نقضه رمي به

ولعل مالك في صورة ملك غير حتى لو تلف بها ان كان ضمنه عاقلة البائع كما نقلت
 عن البغوي واقراء نعم ان كانت عاقلة يوم الشلف غير هارم النصب او البناق
 عليه صرح به البغوي في تعليقه اما لو بناه يتنويا فالعقار على شارع او ملك غيره
 او بناء ما ينال الى ملكه وسقط وتلف به بشئ حال سقوطه او بعد فلا ضمان وان ملكه
 اصلاحه لان الميراث الاول لم يحصل بطله وله في الثاني ان يبنى في ملكه بغير
 ولو تعاقب سببا هلك كان حفر واحد بغير حفر اعد ولا ووضع حجر واحد
 عدو ولا فخر به انما وقع بها فملك فعلى الاول ان يتبين بحال العلم وهو
 هذا المثال الوضع لان العقار ما وضع هو الذي الجأ الى الوقوع فيه انما ملك
 فوضع الحجر ييب اول الهلاك وحفر البئر ييب ثان فان وضعه بحق كان وضعه
 في ملكه فالحفر هو الضامن لا هذا المتعدي ولذا راعى في بحت ذكره مع جوابه في
 شرح الروض وغيره ولو وضع واحد حجر في طريق واخران حجرين في طريق
 اخر فالضمان له الثلاث بعد الواضعين او وضع حجر في طريق ضمن عاقلة البائع
 فخر به اخر فملك ضمنه الملاحج لان الحجر انما حصل بغيره ياتي ولو وضع
 او بناء او واقف بطريق التمس وماتا او احدهما هدر عاثر لغيره ياتي ولو وضع
 المعثور به لا يهدر وهذا ما في الروضة كالشحن ووقع في الاصل
 فلم يفرق بينهما فان ضاق الطريق هدر فاعدا ونام تقصير
 لعدم تقصير وضمن واقف لان الوقوف من مرافق الطريق لا عاثر به لا يهدر
 نعم ان اخرفه الواقف الى ما يبنى فاصابه في الخرافه وماتا فمات شيئا من اصطناع
 وحكي ما في الاثر **فصل** فيما يوجب الشركة في الضمان

في بيان
 ما يوجب الشركة

في بيان

في بيان
 ما يوجب الشركة

بملك او ينفذ قوله ومقتضى ما يوجب عن طريقه وعكسه لا فقيه غير انما كانت من
 لا ملك له والى ما يوجب ليس من المراساة وصبي ومجنون وامراه وحقي وهما من ياتي
 وذلك لان معنى العقل على النعمة وراة نعمة بهم ويكلم عن كافر وعكسه اذا
 هو الامة بينهما فلا نعمة وعلى غنى من العاقلة وهو من ملكا اخر الله فاصلا
 عن حاجته عشرين دينار اي قدرها نصف دينار وعلى متوسط وهو
 ملك اخر الله فاصلا عن حاجته ولو كان اي العشرين دينار ووقفت له
 اي الدينار بعهده بمعنى مقدارها لا عينها لان الابل على الواجبه وما يوزن
 بغير البها والميت حتى ان رباحا غيرهما وانما شرط كون الدون الفاضل
 حاجته فوق الربع لئلا يصير بده فقه فقيرا وما ندر علم ان من اعسرهما
 سبي وان كان موسرا قبل او ايسر بعد وان من اعسر بعد ان
 حاله يسقط عنه بشئ من واجبه ومن كان او له عاقل او صبا
 في اخرها بصفة الكمال رد يدخل في التوزيع في هذه
 من عاقلة ليس من اهل النعمة في الاصل بخلاف هذا الفقير
 جني والمتوسط من ياتي **فصل**
في جناية الرقيق مال جانيه فحق ولو بعد العفو او قد ائى من جنائيه
 اخرى تتعلق برقيقه ان لا يكن الزامه لغيره لانه اضرار به مع برائه
 او يراه يقال في ذمته الى عنقه لانه تقويت للضمان او تاخير المجهول
 وفيه ضرر بلا هرجم فمعاملة غيره له لرضاه بدمته فالتعلق
 برقيقه طريق وسط في رعاية الجانيين فقط اي لا يملك منه ولا

بكسبه ولا بكل منه **البيع** رقبته وان اذن له سيده في الجناية والا لما علق رقبته
كل يوم المعاملات حتى لو بقي شيء لا يتبع به بعد عتقه نعم ان اقر الرقيق بالحق
ولم يصدق سيده ولا بينة تعلق واجبا بذمته كترقي الاقرار او اطلع سيده
على لقطه في يده واقراها عنده او اهلها واعرض عنه فانها او تلفت عنده
تعلق المال برقبته وبساير اموال السيد كما يشترط عليه الملقني ومعلوم
مما مر في الرهن ان الجناية غير المميز ولو بالغايا من سيده او غيره على الامر
بالرقيق اعم من تغييره بالعبد **والسيد** ولو بتأثيره **بيعه** لها اي اقبلها بالمال
المستحق **وله فداؤه بالاقول من قيمته والارثي** ان الاقل ان كان القيمة فليس
عليه عتق الرقيق وعقوبته لا يرد الا بغير رضاه او اجب رقبته **وقوله**
وقت الجناية رقبته وقت تعلقها **هذا ان منع السيد بيعه** ونحوه
والا فوقت فداؤه بغير قيمته لان النقص قبله لا يلزم السيد رقبته
الرقيق قبل اختيار الفدا وقوله وقته الى اخره من زيادة في بيعه او فداؤه
قل وقوله باعه فيها اي في جنايته ووزع ثمنه عليه **ارثي** ولو
والا رتبين ولو تلفه حيا او شرعا كان قتله او عتقه او بيعه او فداؤه
المعتق موثرا والبايع بخيار الفدا **قله** لزوما لمعه ببيعه **بالاقول** من قيمته
كام ولدا بكونه الجاني ام ولد فيلزمه فداؤها لذلك **الاقول** من قيمتها وقت
الجناية والارثي وجبايا **كله** فيفديها بالاقول من قيمتها والارثي فيشترط
الارثي ان يرضى على القيمة فيها بالخاصه كان تكون الفين والقيمة الفاو كام ولو
الموقوف ولو ضرب الجاني او مات برمي سيده من علقته **الا ان طلب منه فدية**

فيصير بخيار الفدا **قله** فان لم يرضى منه صادق بان لم يطلب منه او طلب ولم
يأخذ **ولو اختار فداؤه رجب عنه وبيع** له ان لم تنقص قيمته وليس
الاولى اختيار الفدا **فصل في الجناية في اوتيل كتاب الديار**
في كل جنين **الفصل** وقوله عز وجل من اسس منه ميتة ميتة في المال
ولو كان فيه صورة خفية بقول قول **عليه** **الحية** وهو عصا
الجناية وان لم تكن امه معصومه عندها **عنه** في جنينين
عنان وهكذا ولو كان جنينين اصطفا من الجنين ان كانا ميتين
فميتان من سيد لهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مسئول
الا اذا كان الجنين حيا لم يقطعه من قبلها السيد من قبله يسقط عنه
سقط من فاه لم ينفصل ولم يظهر وان فصل او طهر لم
يقتل امه ميتة او كان هو عي معصوم عند الجناية
من حره وان اسلم احدها بعد اكماله فلا يثنى فيه
عدم تحقق وجوره في الاولين وظهور موته بوقوع الثاني
وعدم الاحتراز في الرابعه والتضييع باعتبار وقوع الجناية على
الحية مع التقييد بعصية جنينها من زيارتي وبذلك علم ان تقييد
له بها او طي تقييد من قبل امه بها لا يهاجم ذلك انه لو جنى على حربة
جنينها معصوم جنينك لا يثنى فيه وليس كذلك **وان الفصل جيا**
فان مات عتبه اي عقب انفصاله **او دام المدة** **وفاته** **فدية** **لانا** نرى

عنه
عنه

عليه والفتاة على الصبي والمجنون في ما بينهما فيعتق الولد بغير ما هما
بغير ما للصوم وما تقر عليه انه لو اصطلم شخصان فماذا لزم كل منهما
كفارتان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الاخر وانه لو اصطلمت
حاصدة في ما ثلثا والقنا جنيدين لزم كلا منهما اربع كفارت لا شتر
في اهلها كالأربعة النفس غيبها وجنيدها

الدم اعني القتل بقرينة ما ياتي وعبر عنه به لزومه له عايبا **والقتل**
بفتح الفاف اي اليمين الاتي بياها ما حوزة من القسم وهو **الشرط**
دعوى بدم او غيره تعصب وسرقة وانلاف سنة شرط احدهما
ان يكون معلومة غالبا بان يفصل المدعي ما يدعيه **كقوله قتلته**
او شبهة او خطأ افراد او شركة لان الاحكام تختلف باختلاف
ويزكر عدد الشركاء ان اوجب القتل لدية نعم ان قال عايبا
على عشرة مثلا سمعت دعواه وطالبه بخصمة المدعي عليه
طالبه بعشر لدية وقول او شبهة من زيادتي **فان اطلق** ما يدعيه
هذا قتل اي **سن** للقاضي **استقصا له** عما ذكرته بتفصيل دعواه
بذلك او لم يبق قولها باستقصا القاضي لا نذيوهم وجوب الاستقصا
والاصح خلافه **وثانيها** ان يكون **ملزمة** وهذا من زيادتي تسع
هبة سني او ببعده او اقراره حتى يقول المدعي وقبضته بادن الواجب
ويلزم البائع او المقر بالتسليم **والتسليم** ان يعين مدعي عليه فلو قال

فان اطلق ما يدعيه
هذا قتل اي سن للقاضي
استقصا له عما ذكرته
بتفصيل دعواه بذلك
او لم يبق قولها باستقصا
القاضي لا نذيوهم وجوب
الاستقصا والاصح خلافه
وثانيها ان يكون ملزمة
وهذا من زيادتي تسع هبة
سني او ببعده او اقراره
حتى يقول المدعي وقبضته
بادن الواجب ويلزم البائع
او المقر بالتسليم والتسليم
ان يعين مدعي عليه فلو قال

قتله احدها ولا لم يسمع دعواه لانهام المدعى عليه **ورابعها** وانما
ان يكون كل لا مدعي والمدعى عليه **غير حري** لانه امان له مكلفا ومثله الثغر
كلاي ومعاهد ويجوز بغيره او فلس لكن لا يقول الي فيه في دعواه المال
واستحق لبيته بل وولي يتي يتلوه في تصح دعوى حري لانه امان له وصي
ويجوز ولا دعوى عليهم ولا غيري بغير حري لستوله المعاهد اول من
غيره بل لزم لا خراج له **وسادسها** ان لا تناقضها دعوى اخرى **فلو**
على واحد افرادة بقتل **ثانيها** على اخر شركة او افراد ام **تسبع** الدعوى **الثانية**
لاني الاول يتلوه ان صدقة الاخر فهو موأخذ باقراره وتسبع الدعوى
على الاصح في اصل الروضة ولا يمكن من العود الى الاول في الثانية
او اربع عمدا مثلا **وفرض بغير عمل بتفسيره** فتلعي دعوى العمد
بغيره لانه قد يظن ما ليس بعمل عمد فيعمل تفسيره مستند الى
حري بان ذكر اولي قوله لم تبطل اصل الدعوى بها
ثانيها **بالتسليم** **الفصل في قتل ولورقيق** لا في غيره كقطع
او سدي ما لا غير رقيق لانها خلاف القياس فيقتصر فيها على موته النص
هو القتل ففي غير القول **قوله المدعي عليه** يمينه مع اللوث وعلمه
ويعتبر كون القتل **محل لوث** **مثلثة** وهو اي اللوث **قرينة** **تصلق المدعي**
اي توقيع في القلب صدقة **كان** هو اول قوله بان وجد قتل او بعضه
وهو من زيادتي **بالحلة** منقولة عن بلد كبير او في قرية صغيرة لا عليه في ذي
اورنيا ولم يخالف غيرهم من اصل صلق القتل واهله او تفرق عنه جمع محصور

1136

تعالى وهو الذي كلف الله بهم عنكم وايدكم عنكم ببطون مكة وخبرهم من دخل المسجد
 امن ومن دخل المسجد سفيان فهو امن ومن القى سلاحه فهو امن ومن اغلق
 بابه فهو امن **وبكفها واخرجها المحيطة ملك** يتصرف فيها كمنابر الامم
 كما عليه السلف واكلف وفي الاخبار الصحيحة ما يدل لذلك واما خبر مكة لا
 تلبس رباها ولا توجرد ورها فضعيف وان رواد الحاكم وفتحت مصر عنوة
 على الصحيح والشام فتحت من رها صلحا وارضها عنوة كذا نقله الامام في كتاب
 الجزية عن الروابي ونحوه اليك ان دمشق فتحت عنوة **فصل**
 في الامان مع الكفار العقور التي تفيدهم الامن ثلاث امان وجزية وعونه
 لانه ان تعلق المحصور بالامان او بغير محصور فانه كان الى الغاية فالهنة ولا
 فالجزية وهما مختصان بالامام بخلاف الامان وستعلم احكام الثلاثة والاصل
 في الامان اية وان احل من المشركين استجارك وخبر الصحيحين ثمة المسلمين
 واحدة يسمى بها الداهم فمن اخطأ لم يلبسها اي نقض عمله فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس اجمعين **ليسلم تحتها غريمي ومجنون واسير ولوامرة**
وعبد و فاسقا وسفها امان حربي محصور غير اسير ونحو جاسوس
 واحد كان او اكثر كاهل قرية صغيرة فلا يصح الامان من كافر لانه منهم ولا من
 مكره او صغير ومجنون كسائر عقورهم ولا من اسير اي مقل او مجنون لانه
 مقهور بايد منهم لا يعرف وجه المصلحة ولان الامان يقتضي ان يكون المؤمن
 امنا وهذا ليس بامن اما اسير الدار وهو المطلق ببلد وهم الممنوع من الخروج
 منها فيصح امانه قال **والله اعلم** واما يكون مؤمنا امنا بلدهم الا ان اجمع

بجامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قبة المطالعة

بالامان

بالامان **والله اعلم** امان حربي غير محصور كاهل ناحية وبلد ليس ينسب اليها
 قال الامام ولو امن مائة الف من مائة الف منهم فكل واحد منهم
 لا واطلقت ان اظهر الامان رد الجميع قال **الافقي وهو ظاهر**
 ان امنهم دفعة فان وقع مرتبا فبني في صحة الاول فالاول الى ظهور الخلل
 واخراجه النوري وقال **انه مراد الامام ولا امان اسير اي وامنه غير القلم**
 لانه بالاسير ثبت فيه حق لنا وقيله الماوردي بغير من اسيرة فيومنه ان
 كان باقيا في يده لم يقتضه الامام ولا امان كجاسوس كطليعة الكفار
 لا ضرر ولا ضرار قال الامام وينبغي ان لا يتحقق تبليغ المأمون
 ونفي عن غيره ويحتمل لشبهة السكران اعم من تعبيره بكلف ونقص
 قول غير اسير اعم من قوله ولا يصح امان اسير لمن هو معهم وغير
 السير المأمون من ربا في **اربعة اشهر فاعل** فلو اطلق الامان حمل عليها
 ويبلغ بعد هذا المأمون ولو عقد على ان يدينوا واد ضعفا بنا بطل بيته
 الزايد فقط تغرقنا للصفقة واما الزايد لضعفنا المنوط بنظر الامام
 فكيف في العلنة ومحل ذلك في الرجال اما النساء مثلهن الخاني فلا يتقيد
 بل ان الرجال امانا منعوا من منه ليل يترك الجهاد والمرأة والخني
 ليسا من اهله واما يصح الايمان **ما يقبل مفضونه ولورسالة** وان
 كان الرسول كافرا **واستارة** مفضة ولومن فاطق وكتابة وتعليق بقا
 كقولك ان جازيد فقد امثلك لبنا الباب على التوسعة لحقن الدم كما
 يقيد اللفظ صرحا او كناية والصنع كما امثلك او اجر لك او انت في امانى وا

من اسره

لكناية

يعتبرها الإمام بخلاف ما لو لم تكن من القلعة كان قال ولك من مائة فله حصة
على الأصل في المعاوضة على مجهول **فإن فتحها عنوة من عاقلة بئلا لله فيها**
الامة المعينة او المبصرة حية ولم تسلم قبله اي قبل اسلامه بان لم تسلم
او اسلمت معه او بعده **اعطيا وان لم يكن فيها غيرها او اسلمت قبله** **والعقل**
واما مات بعد الظفر بها فيعطى قيمتها **والا** بان لم تفتح او فتحها
غير من عاقلة ولو بئلا لله او فتحها من عاقلة لا بئلا لله او بئلا لله
وليس فيها الامة او فيها الامة **وقد مات قبل الظفر بها او اسلمت قبل**
اسلامه وقبل العقل وان اسلم بعدها **فلا يئلي له** لعدم وجود المعلوم
عليه الفقه بصفتها وجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة كما نقلها
عن الجمهور ونص عليه في الام وقيل بجباية المثل وصحة الاصل بنقلها
للإمام **قال** **التجان** وبحال الخلا وان اكانت معينة فان كانت مبصرة
ومات قبل من فيها او حينما البذل فيجوز ان يقال يرجع باجرة المثل قطعا
لنقل وتقويم المجهول ويجوز ان يقال تسلم اليه فتم من تسلم اليه قبل موت
اما لما فتح صلى الله عليه وسلم في الامان فان لم يرضوا بتسليم الامة
وما الكافر الدال يدل لها نيل الصلح ويلغوا الماشي وان رضوا بتسليمها
بذل لها اعطوا بدل لها من حيث يكون الرضى وخروج الكافر المسلم فانه وان
صحت معاقلته كما نقله في الروضة كما صلحها عن العراقيين واقتضى كلامه
في باب الغنية تصححه يعطاها ان وجدت حية وان اسلمت فلو ماتت
بعد الظفر فله قيمتها وتعين القلعة مع تقيل الفقه بمن عاقلة واسلام

الامة

الامة بالقبول **فانما** **والبعث** **تبعها** **المن** **كورني** **من** **بال** **قي**
كتاب
تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وهي ما خذت من المجازاة لكفها عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضا **قال** **تعالى** **وان تقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس**
شيئا اي لا تقضي والا صل فيها قبل الاجماع اية قاتلوا الذين لا يؤمنون
وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس همدان **قال** **سنوا بهم سنة**
اهل الكتاب كما رواه البخاري واهل نجران كما رواه ابو داود والمعنى
ذلك ان في اخذها معونة لنا واهانة لهم وانهما يحملون تلك على الاسلام فليس
لخطا الجزية في الآية بالثزامها والصغار بالتزام احكامها **فانما** **الامة**
عاقلة **ومعقولة** **ومكان** **ومال** **وصيغة** **ومشروط** **فيها** اي في الصيغة
ما **شرطها** **في البيع** من نحو اتصال القبول بالاجاب وعدم صحتها موقفة
او معلقة وذكر الجزية وقد رهاكا لئن في البيع فتعبري بذلك اقبل على
عبرته وهي اي الصيغة ايجابا **كما قررتم** **وان** **نت** **في** **افانكم** **بذل** **علي**
ان **تلتزموا** **كذلك** **جزية** **وتنقلوا** **الحكمنا** الذي لعقدون ختمه كذا يروى
دون غير كثره بذكره كذا مجوس محاور ونلك لان الجزية والا نقيا كالعوض
عن التقدير فيجب ذكرها كالختم في البيع وقبوله **فانما** **حسنا** **وعلم** **من** **الامة**
ذكره لا نقيا انه لا يشترط ذكره لسائرهم عن الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم وبعده لان في ذكره نقيا غنية عنه ويستتفي من منع
صحة التاقيت السابق ما لو قال اقرتم ما شئتم لان لهم نيل العقد متى

الجزية

شأوا فليس فيه إلا التعرض بقضى العقل بخلاف المصلحة ولا تعبر بهذا اللفظ
مخرج عقد لها عن موضوعه من كونه موقفا إلى ما يحتمل تأويله المتأني مقتضا
وصدق كافر وجد بدا في قوله **دخلت لسباع كلام الله تعالى** **أوسولا**
أوبامان **ميسلم** فلا يتعرض له لأن فصل ذلك يومه والغالب أن الخزي لا
يدخل ببلدنا إلا بامان فإن اتهم حلف ثلثا ثم ادعى ذلك بعد أسره لم يعد
إلا ببينة **وشرط في العاقل كونه إماما** يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح
عقدها من غيره لا نظام من المورث لطلبه فتحتاج إلى نظر واجتهاد لكن لا
يقتال المعقود له بل يبلغه ما منه **وعليه إجابة إذا طلبوا وأمن** بأن لم يخف
عنا بيلتهم ومكيدتهم فإن خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف مما
لم يجربهم والأصل في ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه إلى أن قال **خلف**
أبو أفسالهم الجزية فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويحتمل
الأسير إذا طلب عقلها فلا يجب تقريره بها وقولي وأمن أو لم
قوله إلا جاسوسا يخافه **وشرط في المعقود له كونه متمسكا بكتا**
كتورة وأبجيل وصحف إبراهيم وشيث وزبور وأودسوا كان التمسك
كتايبا ولو من أحد أبويه بأن أخاره أم يجوز **سبيل له** **أعلام** **أعلم**
ختم **تمسكه به بعد نسخ** بأن علينا تمسكه به قبل نسخه أو معه أو
شككتنا في وقته ولو كان تمسكه به بعد التبدل فيه وإن لم يجتنب
المبدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتغليبنا لحقن الدم

ان
ال
ال

اما
م

أما إذا علينا تمسكه الجزية بعد نسخه كمن نفوذ بعد بغثة عيسى عليه السلام
والبياتم فلا يعقد الجزية لغرضه تمسكه بد من سقطت حرمة ولا لمن
لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشلس والملايكه
السامرة والصابئة هنا كيهو في النكاح إلا أن بشكل أمرهم فيقرون
بالجزية وتعبيري بما ذكره عمو وأولى من تعبيرة بما ذكره **حرا** **أكرام**
صبي ومجنون ولو سكنوا أو زنا وهرما واعبي وأهبا وأجيرا وفقيرا
لأن الجزية كاجرة الدار ولا لها توحد لحقن الدم فلا جزية على من به
رق وأنثى وخنثى وصبي ومجنون لأن كل منهم محقون الدم وللأية
السابقة في المذكور وقد كتب عمر رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد
أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي بأسناد
صحح فلو طلب الخنثى والمرأة عقد الذمة بالجزية اعلميهما الإمام
بأنه لا جزية عليهما فإن رغبنا في بد لها فهي صبيته ولو بان الخنثى
المعقود له ذكر أطا لبناء بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس
الامر **وتلفق أفاقة جنون** أي أن منتهما أن **كنز** **أكنون** وأمكن
تلفيقها فإن بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا بالارزمنة المتفرقة
بالمجنونة وخبر بكنز ما نقل من الجنون كساعة من شهر فلا
أنزله **ولو كحل** **يلوغ** أو أفاقة أو عتق **عقد له أن العزم جزية**
فلا يكفي بعقد متبوعه **والأى** وإن لم يلزمها بلغ **إمام** **لأنه** كان
في إمان متبوعه وتعبيري بكحل أعم من تعبيرة بيلوغ **وشرط في المكان**

م

قبوله للفقير يرفع كافر ولو ذميا اقامه بالحجاز وهو مكة والمدنية
والبهاية وطرفها اي الثلاثة وقراها كالتأنيف مكة وخبر المدينة
رواية البيهقي عن ابي عبيدة بن الجراح **أخ** ما كلم به رسول الله
الله صلى الله عليه وسلم اخرجوا اليهود من الحجاز وروى الشيخان
خبر اخرجوا المشركين من جزيرة العرب ومسلم خبر لا يخرجوا اليهود
والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشتهر عليه
وتعبري بالاقامة اعم من تغييره بالاسنيطان **فلو دخله بلا اذن**
امام اخرجته منه لعدم اذنه له **وعز رعا لما بالتحريم** لدخوله الحجاز
بخله فان ما اذا جهله **ولا بان له** في دخوله الحجاز غير حرم مكة الا
لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة **والا بان** لم يكن فيها كبر
حاجة **فلا يأت له الا بشرط** اخذ شي منها اي من متاعها كاعتبار حرفة
بحسب اجتهاد الامام ولا يأخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية **ولا يقيم**
فيه بعد الاذن له في دخوله **الا ثلاثة** من الايام غير يومي الدخول والخروج
لان الاكثر منها مدة الاقامة وهو ممنوع منها والى المراد في موضع واحد
فلما اقام في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخراي وبينهما مسافة القصر
وعكس فلا يمنع **فان مرض فيه** **وشق نقله منه** **وخيف منه** موته او زيادة
مرضه وراى الخوف مما يراى في ترك مراعاة لا عظم الضررين والانتقال
رعاية الحرمه الدار وتقييدى الترك في المريض مشقة نقله تبعث فيه
الاصل والحاي وغيرهما وهو فقه حين وان خالف ما في الروضة

واصلها

واصلها فالكى فيه ما عني الامام انه ينقل عظم المشقة او لا وعن الجهر
انه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصروا الروضة **فان مات فيه** **وشق نقله**
منه لنقله او بعلا المسافة من غير الحجاز او نحو ذلك **فان لم يضر**
ثم الحزن لا يجب رفقه وتعوي الحلاب عليه فان تلى الناس برحمته
ووري اما ان لم يشق نقله بان سهل قبل تغييره فينقل فان رفقه ترك
ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى ولا تقولوا المسجد الحرام
والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان خفتهم عبدا اي فقرأ بمنعهم من الحرم
وانقطع ما كان لكم بقلوبهم من المكاسب فتسوف يغنيكم الله من فضله وتعلم
ان اكلب اما يجلب الى البلد الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك انهم قد
اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم فعوقبوا باليمن **فان دخله بكل حال**
فان كان رسول اخرج له امام بنفسه او نائبه **بسرعة** **فان مرض او**
خيفه نقل منه وان خيف موته او رفقه او اذن له الامام لتعليقه وبان
المحل غير قابل لذلك بالان فلا يؤخر فيه الا ان نعم ان يهرى بعد رفقه
ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لا اختصاصه بالنسك
وفيه خبر الشيخين **لا يحل** بعد العام مشركا واما غير الحجاز فكل كافر دخوله
بامان **وبشرط في المال** عند قوتنا كونه **لا ينزل** **فاكثر من سنة** عن كل واحد
لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ لنا بعنة الى اليمن خذ من كل عالم اي محتلم دينار
رواه ابو داود وغيره وصححه ابن حبان والحاكم **لكن لا تعقد لسفيهه** **بأكثر**
من دينار احتياط له سوا عقول هوام وليه وهذا من زيادتي **وسن** للامام

و

فلكل

ما كسبه غير فقير اي مشاحنة في قدر الجزية ستواعقد بنفسه ام بوكيله حتى
على دينار بل اذا امكنه ان يعقد باكثر منه لم يجز ان يعقد بدينه الا لمصلحة
وسن ان يفاوت بينهم **فيعقد متوسط بين دينارين ولغني بالربعة** الخرج
خلاف اي حصة فانه لا يجزها الا كذا فيؤخذ من كل منهما اخر السنة
ما عقده ان وجد بصفته اخرها لان العبرة بوقت الادخل لا بوقت العقل
فله في الروضة عن النص فلو عقدا اكثر من دينار وامتنع الكافر من بدل الزيد
فناقص للعهد كما سياتي فيعلم منه انه يلزمه ما التزم كمن اشترى شهابا بثلث
من ثمن مثله **ولو اسلم او مات او جن او جرح عليه** بفلس او سفه **بعد سنة**
فجزية كد بين ادي فتقدم على الوصايا والارث ويسوى بينهما وبين دين الاربعة
لانهما مال معاوضة وبعد افاقت الزكاة حيث تقدم عليها **واسلم او مات او جن**
او جرح عليه بفلس او سفه **في اثباتها** اي السنة **فقط** من الجزية كما مضى لا آخر
وصورة ذلك في الميت ان يخلف وارثا خاصا مستغرقا والافضالة **او الباقي**
الجزية في فقسطة الجزية في الاولى والباقي بعد الفسطة في الثاني
منه برفق كسابر الدين ويكتفي في الصغار لم كور في اثباتها ان يجري عليه
الحكم بالا يعقل حله كما فسر الاصحاب بذلك وقد تمت الاشارة اليه وتفسيره
ان يجلس الاخ ويقيم الكافر ويطاطى راسه ويجنى ظمرا ويضع الجزية
في الميزان ويقبض الاخ لحينه ويضرب له زمينة وهما مجتمعان في الموضع
والاذن من الجانبين مردود بان هذه الهبة باطله ودعوى سننها او وجوبها

او الباقي بعد فقسطة
الجزية

اشهد

اشهد بطلانها ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من اكفأ الراشدين
فعل شيئا منها **وسن له امام ان يشترط** بنفسه او نائبه **على غير فقير** من غنى
او متوسط **ضيافة من يريه منا** بخلاف الفقير في ثمنها تنكره فلا تنسره
لاربعة على جزية لانها بدينية على الاباحة والجزية على التملك **ثلاثة ايام** فاقبل
واطلا في ما ذكرنا من تقييده بسلام **وبن كرمه** **ضيفان رجلا وخيلا**
لانه انما للعمر واقطع للتزاع بان يشترط ذلك على منهم او على المجموع كان
يقولوا لضعيفوا في كل سنة الف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم او يحمل
بعضهم عن بعض **وبن كرمه** **ككفيسه** **واقضل سكن وجنس طعم**
وامم من خبز وسمن وزيت ونحوها **وقدرها لكل منا** ويفاوت بينهم
في القدرة في الصفة بحسب تفاوت الجزية **وبن كرمه** **ثلاثة ايام** الضيافة
في الحال كحاجة يوم فيه **وبن كرمه** **العلف للدواب** **لا جنسه** **ولا قدر** اي
يشترط ذكرها فيكفي الاطلاق ويحمل على ثمن وحشيش وقت لحسب الغنوة
الا لشعير ان ذكره **فقط** ولو كان لواحد دواب ولم يعين عدد امهات
تعلق له الا واحدة على النص وقولي لا جنسه الى اخره من زيادتي والاصل
ذلك ما روي البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى اهل ايله على ثلث ثمانية
دينار فكانوا ثمانية رجل وعلى ضيافة من يومين من الميتين وروي الشيخان
خبر الضيافة ثلثة ايام وليكن المنزل حيث يدفع الحرو والبر **وله اخا**
من طلب منه ولو اعجب **اذ جزية** **باسمها** بل **باسم زكاة** **ان راة مصلحة**
ويسقط عنهم اسم الجزية **وله تضعيفها** اي الزكاة **عليه** كما فعله عمر

الله عنه ولم يخالفه احد من الصحابة وله ايضا تربيعةا وخميسها ونحوها
بحسب المصلحة **ولا الجبران** لئلا يكثر التصعيف ولانه على خلاف القياس
فيقتصر فيه على مورد النص ففي خمسة ابرع سنانان وخمسة وعشرون
بنينا مخاض وفي العشرينات خمسها او عشرها وفي الركاز خمسها ولو
ملك مستاو وثلاثين بغير اليس فيها اثنا بون اخرج بغير مخاض مع اعطاء
الجبران او حقيقين مع اخذه فيعطى في النزول مع كل واحدة ثمانية
او عشرين درهما وياخذ في الصعود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الخيرة
هنا في ذلك الله مام لا للمالك كما نص عليه ان في **وربما خذل قسط بعض**
نصاب كشاة من عشرين شاة ونصف شاة من عشرين لان الاثر انما
وربما في تضعيف ما يلزم الميثم **ثم الماخون** منه مضعفا او غير مضعف
جزية فيصرف مصرفها ولم يخالفها غيرهما وصحها ابو الاسود
بالمعنى ولا يبوخل من مال من لا تلزمه الجزية كالمراة واليه ويراد على الضعف
ان لم ينف بد يار عن كل واحد الى ان يفي **فصل**
احكام الجزية **ما لم يزل** بعقدها للكفار **الكف** عنهم **مطلقا**
عن التقييد بما ياتي بان لا يتعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه
كخبر وخزير لم يظهرها لانهم انما يزلوا الجزية لعصمتها وروى ابو داود
خبر ان من ظلم معاهدا او انتقصه او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا
بغير طيب نفس فانا حججه يوم القيامة **والدفع** اي دفع المسلم وغيره
فهو اعم من قوله ودفع اهل اكره عنهم ان كانوا بد ارنا او بد ارجب فيها لم

لا ان كانوا بد ارجب خلت عن **ميثم** فلا يلزمنا الدفع عنهم ان لا يلزمنا الدفع عنها
بخلاف دارنا لان شرط الدفع عنهم **او انفراد** **او بجوار** **لا** فيلزمنا ذلك لا لثمة
ايه في الاولى واحكاما لهم في الثانية بنا في العصمة وقولي لا بد ان شرط
مع تقييد ما بعده بقولي بجوار من زيادتي **ولزمنا ضمان ما نملك عليهم**
نفسا ومالا اي بضمة المثلث لعصمتهم بخلاف الخمر ونحوها **ولزمنا ضمان**
اعلالت كفيسة ونحوها كبيعة وصومعة للتعبل فيها **ولزمنا ضمان**
ببلد احد شاه كبعداد والقاهرة واسلم اهله عليه كاليم والمدينة او
كصروا صبهان او صلحا مطلقا او بشرط كونه لنا ولم نشرط احدا منهما في
مسئلة المنع ولا ابقاها في مثلة الهدم لانه ملك لنا **لا يملك فختناه**
صلحا **او بشرط كونه لنا مع احدا** **ثهما في الاولى او ابقاها في الثانية او بشرط**
كونه لهم ويؤدون حواجه فلا تمنعهم احدا ثهما ولا نهل متهما لانه ملك
فيما اذا شرط لهم وكانهم استثنوا احدا ثهما او ابقاها فيما اذا شرط لنا نعم
لو وجدنا يملك لم نعلم احدا ثهما به بعد احدا ثة او الاسلام عليه او فخره ولا
وجودها غلها لم نهل متهما لاحتال انهما كانا في قرية او برية فانصلت بها
عمارتنا وقولي ونحوها من زيادتي وكل ببيعة الفتح صلحا مطلقا او بشرط
كونه البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر وهو ما نقله الشيخان في الخيرة عن
الرواي في وغيره واقراءه وتوقف فيه الذي يعي بل صح الماوردي بالمنع
وحمل الزكري عنده على ما اذا دعت اليه ضرورة ومثلة الهدم ببلد احد شاه
او اسلم اهله عليه من بابي **ولزمنا منهم مساواة** **بما لبتا جارا مسلما** ونحوه

عليه المفهوم بالاولي وان رضي الحق الاسلام وخبر الاسلام يعلموا ولا يعلموا
يطلعوا على عوراتنا والتميز بين البنات بخلاف ما ان لم يكن لهم جار مسلم كان
انفردوا بغربة او بعد واعني بنات المسلمين عرفا ان المراد بالجار اهل بيته و
جميع البلد كما ان الجرجاني واستظهره الزركشي **ويعلمون كروا الخيل** لان فيه
عقلا واستثنى الجويني البراءة الحسينية وخرج باكمل غيرها كالخبر والغال
ولو نفيسة **وركوب اسير** او **ركب نحو حديد** كرماس تميز الله عنا بخلاف
بردة وركب خشب او خوه ويومرون بالركوب عرضا وقيل لهم الاستواء
واستثنى النجاشي الفرق بين الميافة البعيدة والقريبة قال **ابن كح**
وهذا في الذكور البالغين اي العقلاء ونحو زيادتي **ولزمنا الجاهل** بقيد
بقولي **لزمنا الى اصيق طريق** بحيث لا يقعون في هذه ولا يصلون
جدار روي النجاشي خبره قبل واليهود والنصارى باليدم والاسم
احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه فان خلت الطرق عن الزحمة
ولا حرج **ولزمنا عدم توقيهم وعدم قصد برهم** **نحلي** بقيد رده
بقولي **به مسلم** اهانة لهم **ولزمنا ابرهم** اعني العقلاء البالغين منهم **بغير**
المعجزة وهو تغيير الملباس بان يخط فوق الثياب موضع لا تغتسل فيه
عليه كالنصف ما يخالف لونه لونه وتلبس والاولى باليهودي الاصفر وبالناري
الازرق او الازرق ويقال له الرمازي وبالجموسي الازرق والسودوي كيتي عن
الخطابة بالعمامة كما عليه العمل **لان قال** **الروضة** كاصلا وبالفا
منديل وخوه واستبعدت ابني الرفعة **اورنار** بضم الناري وهو خط غلط

فيه

فيه الوان يشل في الوسط فوق الثياب جمع الغبار مع الزنار ياكيد ومبالغة
الشهرة والتميز وهو المنقول عن عمر رضي الله عنه فتعيرى باقاولي
تعيرى بالواو والمرأة تجعل نازها تحت الارض مع ظهور مني منه وشلها
الخنثى فيما يظهر **ولزمنا امرهم** **تميزهم بنحو خاتم حديد** كما تم خصائص
حديد او رصاص في اعناقهم **وعلى الجرد** واعني ثيابهم **مكان** كحمام **به**
معلم وتقيدي بالعلم في غير الحمام من زيادتي **ولزمنا منهم اظهار**
بيننا كما ساءهم ايانا قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقلهم في عزير و
صل الله عليهم وسلم واظهار حر وخير وناقوس وعيد لما فيه من
اظهار شعائر الكفر بخلاف ما اذا اظهروها فيما بينهم كان انفردوا
تقريبه والناقوس ما تضرب به النصارى اوقات الصلوات **فان خالفوا**
بلى اظهروا شيئا مما كان **عزيرا** وان لم يشترط في العقول وهذا من يارتي
ولم ينقض عهد وان شرط انقاضه به **ولزمنا** يتل بنون به **ولو قلنا**
وبد شبهة لهم كما مر في البغاة او **ابو جزي** بان امتنعوا من بدل ما
عقد به او بعضه ولو زل على دينار او **اجرا** حكما عليهم **انقض**
عهدهم بذلك لما فيه موضوع العقل **ولو زل في بيته** **ولو**
شك اي باسبه او دل اهل حرب على عوم اي خلل لنا كضعف او
لما **مسلم الكفر** **وسب الله تعالى** او **ليما** صلى الله عليه وسلم هوام
من قوله رسول الله او الاسلام والقرآن **بالتأييد** بنون به او خوها
لقتل مسلم عمدا او قذفه **لان انقض** عهد **لان** شرط انقاضه به ولا

فلا وهذا ما في الشرح الصغير وهو المنقول عن النص لكن صح في الرخصة عدم الا
به مطلقا لانه لا يخل بمقصود العقد وسواء انتقض عهده ام لا بتمام عليه
موجب ما فعله من حال او تغير اماما بل ينون به لقولهم الفران ليس من
الله وقولهم الله ثالث ثلاثة فلا انتقض به مطلقا كما مر من الاشارة اليه
وقولهم بالايدي بنون به مع او نحوها من زكريا وكذا التصريح بسبب الله تعالى
ومن انتقض عهده بقال قل ولا يبلغ المائتي لقوله تعالى فان قاتلوهم
فاقتلوه وولدت له لا وجه في بطلان ممانه مع نصبه القتال **وبغيره** بقوله
بقولهم **ولم يسأل بتجديد عهده فلا امام اكبر فيه** من قتل المارق او من وقفا
ورب يلزمه ان يلحقه ممانه لانه كما فرقة امان له كالحزب ويغارق من امنه
صبي حيث يلحقه ممانه ان ظن صحة امانه بان ذلك يعتقد لنفسه امانه
وهذا فاعول باختيارهما اوجب الانتقاض اما لو سأل بتجديد عهده فوجب بطلان
فان اسلم قبلها اي قبل الجزية تعين من فيمنع القتل والمارق والقتال لانه
لم يحصل في يد امام بالفهر وهذا اولى من قوله امتنع الرق **ومن انتقض**
امانه الحاصل جزية او غيرها لم ينتقض امانه **فان لم يوجع منهم**
ناقض وتعيير بن ربه اعم من تعييره بالنساء والصبيان **ومن ينه اي الاما**
واختار دار الحرب بالمعها هي ممانه ليكون مع بنه الجائز له خروجه
بامان كدخوله ولانه لم يوجع منه خيانة ولا يوجب نقض عهده
كك
الهدون اي يكون وهي لغة المصاحمة وشرعا مصالحة اهل الحرب على

انتقاض

بترك

ترك القتال مدة معينة بعوض او غيره وليسمى موادة ومهادنة ومعاقد
ومسألة والا صل فيها قبل الرجاء قول تعالى **بسم الله** من الله وسوله
الاية وقوله وان جئوا للسلم فاجتلبها ومهادنة صلى الله عليه وسلم
قربين عام الحن بنية كما رواه الشيخان وهي جائزة لا واجبه **انما**
يعقلها لبعض كفار اقليم **واليه او امام** ولو بنيانية **والغيره** من الكفار
ككلمهم او كفار اقليم كالفند والروم **امام** ولو بنيانية لا نفا من الامور
الخطام لما فيه من ترك الجهاد مطلقا او في جهة ولا بد فيها من
رعاية مصلحة فاللايق تفويضها للامام مطلقا او من فوض اليه
الامام مصلحة الا قاليم فمما ذكر فيه هو ما في الاصل وغيره وقصيته
مما في الاقليم اليهم ان جميع اهلها وبه صرح الفوري لكن صرح
العملي بان له ذلك وتعيير بالبعض اولى من تعيير الاصل ببلده وانما
نقد **المصلحة** فلا يكفي انتفا المفسدة قال **بغالي** ولا تفنوا وتغوا
الي السلم وانتم الاعلون والمصلحة **كضعفنا** بقلة عدد واهبة
او رجعا اسلام او بجزية ولو بلا ضعف فيها **فان لم يكن بنا ضعف**
جارت ولو بلا عوض **الي اربعة اشهر** لانه فيجوز في الارض اربعة
اشهر ولا نه صلى الله عليه وسلم هالان صفوان ابن امية اربعة
اشهر عام الفتح رجعا اسلامه فاسلم قبل مضيتها قال **المأورد**
ومحله في النفوس اما المواليم فيجوز العقول عليها موبد **والا بان**
كان بنا ضعف **فالي عشر سنين** بقيل رده بقولي **نحسب الحاجة**

اهل

لا ندين الله عليه وسلم هان قريه المدة رواه ابو داود وفيه نحو اكثر
الشيء عقور متفرقة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر ذكوة الفولاني وغيره
ولو دخل النيا بامان لسام كلام الله تعالى فاستمع في مجالس يحصل بها البيا
لم يهل اربعة اشهر لحصول غرضه فان **ازيد** على الجائز منها حسب الحاجة
او الحاجة **بطل في الزايل** دون الجائز عملا بتفريق الصفقة وعقد الهدنة
للخافي والنسالة بتفصيل مدة **ويفسد العقل اطلاقه** لا قضائه المايك
وهو ممتنع لنا فاته مقصوده في المصلحة **وشروطه** فاسد كمنع اي شرط ممتنع
فك اسرارنا منهم او ترك ما لنا عندهم من شيء وغيره لهم او رد ماله استمعنا
او اننا منهم ماله او عقد جزية بدون دينار او اقامتهم بالحجاز او دخولهم
او دفع مال اليهم لا فتر ان العقل بشرط مفسد نعم ان كان ضرورة كانت
كانوا يعدون الى سري او احاطوا بنا وخفنا اصطلا منهم جاز الدفع اليهم
وجب ولا يملكونه وقولي منع الى اخره او لم يقله بان شرط منع فك اسرارنا
الى اخره **ونقض الهدنة على ان ينقضها امام او معين عدل** **وومري** متى نشأ فانها
نقضها تنقضت وليس له ان يشأ اكثر من اربعة اشهر عند قوتها واما اكثر من
سنتين عند ضعفها **ومني فسد** بلغناهم ما منهم اي ما يامنون فيه منا ومن اهل
عهدنا وان رناهم ان لم يكونوا ابدارهم ثم لنا فلانهم وان كانوا ابدارهم فلنا فلانهم
بلا انذار وهذه مع حيلة المعين من ياتي او **صح** **لرنا الكف عنهم** اي كف
كف اذا نانا واذى اهل العهد حتى **تنقضي** مدتها **او تنقض** قال تعالى فانوا
اليهم عهدهم الى مدتهم وقال تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا اليهم فلا يلزمنا

مفهوم

كف

نقد ادي الحريين عنهم ولا ان يدينهم عن بعض لان مقتضوا العقل
الكف عما لا يحفظ وبذلك علم انهم لا تنقض بوقت الامام ولا
يعزله وتنقضها يكون **بنقض** منهم او منا بطريقه او نحوه **اي النسخ**
كفنا او مكاتبه اهل حرب بعورنا لنا او تنقض بعضهم بلا انكار
باقيهم قولنا وقولنا او قتل يقيم اولادنا او ايتوا عيون الكفار
او سب الله تعالى او نبي الله صلى الله عليه وسلم واما كان عدم انكار
الباقيين في نقض بعضهم نقضا فيهم لضعف الهدنة بخلاف نظيره
في عقد الجزية وقولي او تنقض مع او نحوه اعم واول مما ذكره
وانما تنقضت اي الهدنة **جاءت اقرارا عليهم** ولو لم يلق بقيل زيه
يقولي **ببلا رهم** فان كانوا يبلا لنا بلغناهم ما منهم **وله** اي الامام ولو
تباينهم **بامارة خيانه** منهم لا يجوز وهم وخوف **ببلا رهم** لا ينة
واما تخاف من قوم خيانه فتعيرهم بالامارة او لم من تعيره بالخوف
لان جزية لان عقلها اكل من عقد الهدنة لانه مؤبد وعقد
معاونة **ويبلغهم** بعد استيفاء ما عليهم ما منهم اي ما يامنون فيه
منهم من ولو شرط رد من جانا منهم او اطلق بان لم يشترط رد ولا عزمه
لم يرد واصف اسلام وان ارتد الا ان كان في الاولى **ان كرا حرا** غير
عبي وبجنون طلبته عشيرته اليها لانه ان تب عنه وتعيده مع قوله
في نفسه او طلبه فيها غيرها اي غير عشيرته **وقد على قهرهم** ولو
بغرب وعليه حمل رد السي صلى الله عليه وسلم ابا بصير لما جاني

او

طلبه جلد في قتل احد هما في الطريق واقتل الاخر رواه البخاري فلما قتل
ان لا يؤمن ان يطاها زوجها او تزوج كما هو قد قال **تعال فلان جعوني**
الى الكفار ولا خفتي احتياطا ولا وقي وصبي وجون ولا من لم تطلبه عشيرة
ولا غيرها او طلبه غيرها وعجز عن فقهه لضعفهم فان بلغ الصبي او افاق المجنون
ووصف الكفر به وخرج بالثبيل بالاولى وهو من يار في سلكه الاطلاق فلا
يجب الرمي مطلقا والقصر بوصف الاسلام في غير المرأة من زنا في **ولم يجب**
بارتفاع نكاح امرأة باسلامها قبل الدخول او بعده **رفع مهر زوجه** لها لان
البضع ليس مال فلا يشترط الايمان كما لا يشترط زوجته وامانها له تعالى
وانوهم اي الزوج ما انفقوا اي من المهور فمهوره كان ظاهري وجوب
الغرم محتمل لتدبيره الصلح بعدم الوجوب الموافق للاصل وزججه على الوجوب
لما قام عندهم في ذلك **والرد** له يحصل بتخلية بينه وبين طالبه كما قلنا في رد
ولا يلزمه رجوع اليه ولو قتل طالبه دفعه عن نفسه ودينه وانك لم ينكر
صلى الله عليه وسلم على اي بصير امتناعه وقتله طالبه **ولما تعرض له به**
اي بقتله لما روي احمد بن محمد بن عمار قال **روي جندل جين** ربه النبي صلى
الله عليه وسلم الى ابيه سهل بن عمرو ان لم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض
له بقتل ابيه وخرج بالتعرض التصريح **فبتنع ولو شرط عليهم في الهدنة** **بمركب**
جاههم من **المرم الوقف** تحت بالشرط سواء كان رجدا ام امرأة حلالا وريقا **فان**
ابوفا قصون العهد لمخالفات الشرط **وجاز شرط عدم ربه** اي من رد جاه
مناولو امرأة وريقا فلا يلزمهم ربه لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في هاتين

قوله

وهو وحشية او اهلية لانها تعد وانباها فاطلا في لها اولى من ثبيلها
بالوحشية **ورجعة** وهي طائر يقع **وبعانه** بثلاث الوحدة وبالجملة
والمثلثة طائر ابيض ويقال اغبردوس الرجعة بطي الطير ان خنت على ايها
وبعنا بفتح الموحدين وتشديد الثانية وبالجملة وبالفصل طائر لاخص
المعروف بالدر بعنه لهله **وطا ووس** **ون باب** بضم اوله **وحشرات**
بفتح اوله صغار ذوات الارض **كحفظها** بضم اوله مع فتح ثالثة الشجر
من حشمه وبالمد وحكي ضم ثالثة مع القصر خبت لم الجمع وان شئت من الخ
القتل والوبر والضب والبرقع وهذا ان تقدمت تفسيرها انفا وتقدم
خط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالاحرام **ولا ما امر بقتله او بغيره**
اي عن قتله لان الاسر يقتل شئ او انتهى عنه يقتضي حرمة اكله فاما ما
يقتله **كعقرب** ووجه **وحذاء** بوزن عتبة **وفاء** **وتبع ضارب** بالتحفيف
اي عار روى الشيخان حش يقتل في الحل والحرم العز بلام لا يقع والحر
والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية لمسلم الغراب لا يقع والحر
والحبة بلام العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع
العادي مع الحش **وامنهي** عن قتله **كخفاف** بضم الخاء وتشديد الطاء
ويسمى لان بعضه فور الجنة **ونخل** وقيوي بالفتح مع التثنية له ما
ذكر اولى من قوله لا خطاف ونخل **ولا ما نزل من ما قول وغيره**
كنول بين كلب وشاة او بين فرس وماراهل تعليم المحرم **وبالانص**
فيه بتجريم او تخليل او بابل على احدهما كالا سر بالقتل وانتهى عنه

ت

انما يتطابره عرب ذو ايسار وطباع سبلية حال رفاهية حال واستجسره
بحل لان العرب اولي الامم لانهم المخاطبون اول اولي الدين عربيا
وخبر بن وايسار المخاجون وبسببته اجلا في البوارى الذين بالكون
مادب وما دنع من غير شيز فلا عبرة بهم ونحو حال الرفاهية حال
الضرورة فلا عبرة بها فان اختلفوا في استنطابته قال اكثر منهم
يتبع فان استنوا واتبع قرايش لانهم تطب العرب رفيعم الفتوة
فان اختلفت قرايش ولا ترجع او لم يحكم بشئ بان تشك العرب
او لم توجه العرب او لم يكن له اسم علم اعتبر بالمشبه به من
اكبر انات صورة او طبعا او طعا لهم فان استوي الشبهان او لم يخذ
ما يشبه فخلل لانه قل لا اجل فيما اوجى الى محرمات وقول فان
اختلفوا الى اخره ما عدل ما لو علم اسمهم عن ريادة وما جهل
اسمه عمل بتسميتهم اى العرب له مما هو حلال او حرام وحرم
مستجس اى تناوله ما يعا كان او جاملا خبر الفارة اى بانى في باب
النجاسة وكراه جلاله وهى التى تاكل الجله يفتح الجيم من نعم وغير
كذلك اى كراه تناول شئ منها كلبتها وبياضها ولحمها وكذا ركبها
بلا حائل فتعبرى بها اعم من تغيير بلحمها ههنا ان تغير لحمها
اى طعمه اولونه او رنجه وتبقى الكراهة الى ان يطيب لحمها بعلف
او يدونه لا يخو غسل كطبخ ومن اقتصر كما لا يصل على العلف جوي
على الغالب لخبر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن كل الجلالة وشرب

لبنها

لبنها حتى تغلف اربعين ليلة رواه الترمذى وقال حنين صحيح زاد الباقى
وركوبها وانما لم يحرم ذلك لانه انما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم
المذكى اذا اشق وتزوج اما طيبه بخو غسل ولا تزول به الكراهة وكراهه
تناول ما كسب اى كسبه حرا وغيره الحرام الحرام وكسب زيل او نحوه
بختلف الفصل والمحاكة ونحوها وخبر بن زياد عن الحرام وسن له ان يباو
مملوكه من رقيق وغيره فهو اعم من تغييره بيطعه رفيقه وناضجه ودليل
فلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحمام فنهى عنه وقال اطعمه ففك
واعلفه فاعلمك رواه ابن حبان وصححه الترمذى وحسنه وقيس بما فيه
غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحرة ذناه غيره قالوا وصرف النهى عن الحرة
خبر الشيخين عن ابن عباس اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم واعطى
الحمام اجرة فلو كان حراما لم يعطه وعلى مضطر بان خاف على نفسه بمخوف
كموت ومرض مخوف وزيادة طول ملته وانقطاع رفقة من علم التناول
سئل رحمه اى بقية روحه من محرم غير يكره اى ميت وجده فقط
اى دون حلال وليس نيبا فلا يشبع وان لم يتوقع حمة لا فربما لا يذوق
الضرورة بذلك الا ان يحاف محلا وان اقتصر عليه فليشبع وجواب بان
ياكل حتى يكسر سورة الجوع لا بان لا يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعا
اما البنى فلا يجوز تناول منه لشرف النبوة وكل الوكان يسلما والمضطر
كافرا وليس المضطر اشرف على الموت اكل من المحرم لانه حينئذ لا ينفع
وكل العاصى بسفره حتى ينوب كما من في صلاة المسافر ومثله مراق الدم

قدمت ميتة
غيره

كمرتد وحزبي ولو وجد ميتة ارمي وغيره وميتة الايدي المحترمة لا يجوز طعنها
ولا تقسيمها لما فيه من هتك حرمة الله وقول فقط وليس نبيا من رباي وتعيير
بالمضطر والمخذول اعم من تعبيره بما ذكره **وله** اي المضطر **قتل غير ارمي معصوم**
ولو بالنسبة اليه كمن له عليه قود ومرد وحزبي ولو صبيا وامراة **لا تاكله**
لعدم عصيته وانما امتنع قتل الصبي والمرأة الحزبيين في غير حال الضرورة
لحق العائنين لا لعصيتهما ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلهما اما الايدي المعصوم
فلا يجوز قتله ولو لم يمتا ويقتلنا وتعيرى بما ذكره اعم من قوله **وله** قتل
مرتد وحزبي **ولو وجد طعام غائب اكل منه وجوبا وعظم قيمته ما اكله**
ان كان متقوما ومثله ان كان مثليا انه قال علي اكل طاهر يعوض مثله متوا
فقد على العوض ام لا لان الذم تقوم مقام الاعيان او طعام **حاضر مضطرب**
له لم يلزمه بل له بجملة له نعم ان كان نبيا وجب بذله له وان لم يطلبه
فان اثاره هذه الحالة مضطربا **مسلم** معصوما **جائز** بل ندب وان كان
اولى به كما ذكره في الروضة كاصحها لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم
ولو كان بينهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالتميم الكافر ولو
دميا واليهية فلا يجوز اتيارها الكمال شرف التيمم على غيره والارمى على اليهية
او طعام حاضر **غير مضطرب له لزمه** اي بل له **للعصوم** بخلاف غير المعصوم
وتعيرى بمعصوم اعم من قوله تيمم او ذمي وانما يلزمه ذلك **ثمن مثل**
مقبوض ان حضر والا فثلث منه لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه
بلا ثمن مثل وقولي بجملة اعم من تعبيره بنسبته **ولا لمن اذ لم يكن**

على المسألة المتعارفة في الطعام لا يتغير في حق المضطر **فان منع** غير المضطر
بذله بالثمن للمضطر **فله** اي للمضطر **فهرم** واخذ الطعام **وان قتله** ولا يضمنه
بقوله الا ان كان سلبا والمضطر كما في معصوم فيضمنه على ما جئته ابن ابي
الدم واغتربه بعضهم فحزم به **او وجد** مضطر ميتة **وطعام غير ثمين**
لزمه بقولي **لم يذله او ميتة وصيد احرم باحرام او حرمة بعينه** اي
اميتته فيهما لعدم ضمانهما واحترامهما وتخص الاولي بان اباحة الميتة
للمضطر منصوص عليها وباحة اكل مال غيره بالا انه ثابتة بالاحتياط الثانية
بان المحرم منوع من ذبح الصيد مع ان من بوجه منه ميتة كما مر في الحج
والثالثة وهي من زيادتي بان صيد المحرم منوع من قتله اما ان ابدل له
غيره بخانا او بئنه مثله او بزيادة يتغابى مثلها ومع المضطر منه او رضي
بعدمه فلا تحل له اميتته ولو لم يجد المضطر المحرم الا صيدا او غير المحرم
الا صيد حرم ذبحه واكله واقتدي **وحل قطع جزئية** اي جزئية لنفسه
كخيمة من نخلة **لا تاكله** بلفظ المصدر لانه لا خلاف جواز استيفاء الكل لقطع
اليه للكلية هذا **ان فقد نحو ميتة** مما مر كمرتد وحزبي **او كان خوفه**
اي خوف قطعه **اقل** من الخوف في ترك الاكل او كان الخوف في ترك الاكل
فقط كما فهم بالا ولي بخلاف ما اذا وجد نحو ميتة او كان اكوف في القطع
فقط او مثل الخوف في ترك الاكل او اكل فانه يحرم القطع وخرج بجزئية
قطع جزئية المعصوم وباكله قطع جزئية لا كل غيره ولا يخلان الا ان يكون
المضطر نبيا فيهما اما قطع جزئية المعصوم لا تاكله فخل اخل من قولي فيها

كتاب

من قوله قتل غير الذي تعصم **كتاب**
المناقب على الخيل والسهم وغيرهما ما يأتي فالمسابقة تعلم
 المناقب والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغير المسابقة في
 المناقب قال الزهري النضال في الرمي والرهان في الخيل والسبا
 فيها هي للرجال المياليين يقصص الجهاد **مسألة** للاجماع والردية
 واعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم
 القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم وخبر لا سبق الا في خوف او حذر
 او نصل رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح
 حاء العوض ويروى بالسكون مصلدا **ولو بعوض** لان فيه حثا
 على الاستعداد للجهاد **ولا زمة في حق ملتزمة** اي العوض ولو
 المتما بفتح لا لا جارة **فليس له فتحها ولا ترك عمل** قبل الشرع
 ولا بد ان كان مسبوقا او سابقا وامتن ان يذكره الاخر وسبقه
 والا فله تركه لانه ترك حق نفسه **ولا زيادة ولا نقص فيه**
 اي في العمل **ولا في عوض** وتعبيري بالعوض او من تعبته
 بالمال وقولي في حق ملتزمة من زيادتي وخرج به غيره ففي جائزه
 في حقه **وشرطها** اي الميابقة بين اثنين مثلا **كون المعقود عليه**
علا قتال لان المقصود منها التاهب له ولهذا قال الصيرفي
 لا يجوز الميابقة من النساء الذين ليسوا اهلا للرب وشهده الثاني
 كذا **حافر** من خيل وبغال وحمير **وي** **خف** من ابل وفيلة

وروي

وروي **نصل** كسهم ورمح وميقات **وروي باجماع** بين او مقلع
 اشانتها المسماة بالعدج والرمامة بها بان يرمى بها كل منهما الى الآخر
ومن جنق لا كطير وصرع بكسر واو له ويقال بضمه **وقر بجني وندق**
وعوم **ويشطرع** بفتح وكسر واو له الجمع والمهمل **وخام** ووقوف على
 رجل ومعرفة ما بينه من شفع ووتر وسابقة بسفن واقلام **بعض**
 فيها لا يقال تنفع في كرب واما مصارع فمما ينبغي على الله عليه وسلم
 كانه على شبيهه كما رواها ابو داود في مراسيله فاجيب عنها بان الغرض
 ان يريه شدة لبس بل ليل انه لما صرعه فاسلم ربه عليه غنمه والكاف
 من زيادتي وخرج بزيادتي بعوض ما اذا خلت عنه الميابقة فجايزه **وكذا**
حنسا واحدا وان اختلف نوعه **او بغلا وجمال** فيجوز وان اختلف
 جنسهما لتفانهما والنصر بهما الشرط من زيادتي **وعلم** **بافه** بالاد
 او المعايينة **وعلم** **ببدل** ابتداء من مطلقا اي سوا كافا راكبين ام راكبين
وعلم **بغاية** بتنهيان اليها **الراكبين** وكذا **الراكبين** ان **نكرت** اي الغاية
 فلو اهلا الله او بعضها وشرطا العوض من سبق او قال ان اتفق
 البقي دون الغاية لواحد من العوض له لم يصح للجمل هذا كله اذا لم يغلب
 عرف والا فلا بشرط متى من ذلك بل يحمل المطلق عليه ونكر شرط العلم
 بالمسافة في المراكوب مع ذكر شرط العلم بالبدل والغاية في الرمي
 من زيادتي اما اذا لم تنكر الغاية في الراكبين فلا يتأني بشرط العلم بها
 فلو تناضلا على ان يكون السابق لا يعمل هارميا ولا غاية صح العقل وبذلك

مع

لك

علم الله لا يتأتى جنته بشرط العلم بالثبوت ايضا وعلى ذلك يشترط استواء
 المتوسمين في الشدة واللين والسهلين في الخفة والريانة **والسواء** منها
فيهما فلو شرط تقدم مبدء احداهما او غايته لم يجز لان المقصود معرفة
 حذق الراكب او الراي وجودة سبيل المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت
 الميافة **وتعيين المركوبين ولو بالوصف والرايين بالعين**
 لان المقصود تامة ما لا يعرف الا بالتعيين **وتعيينون** اي المركوبان
 والراكبان والرايان **بها** اي بالعين لا بالوصف على ما تقر فلا يجوز ابدال
 واحد منهما **وامكان سبق كل** من الراكبين او الرايين **وامكان قطعه المسافة**
جلا **نذ** **ور** فيها فلو كان احدهما ضعيفا يقطع بخلفه او فترها يقطع بتق
 او كان سبقه مكنا لا يور ولا يمكنه قطع الميافة الا على نذر ولم تجز كون تعيين
 الراكبين والرايين وتعيينهما وامكان سبق كل من الرايين وامكان قطع
 الميافة وبلا نذر مع النص ببقولهما من زيادتي وتعيني هذا وفيها
 ياتي بالمركوب اعم من تعينه بالفرس **وعلم عوض** عينا كان او دينا كالاجرة فلو
 شرط اعوضا بجهول كاتب غير موصوف لم يعه العقد **ويعتبر لصحتها عند شرطه**
سهما محلل كفو هو لهما في المركوب وغيره **وكفو مركوبه** المعين لمركوبه ما يغرم
 ان سبق ولا يغرم ان لم يسبق فان يتبعهما **الحذ** **العوضين** جاعلا واحدا
 قبل الاخر او سبقاه **وتجاءمعا** او لم يتبع احد فلا شيء لاحد او جاعل احدهما
 وتاخرا **آخر** **عوض** **هذا** **المنفسه** **وعوض** **المنافس** **الحال** **ونزعه** **لانها**
 سبقاه **والا** بان توسطهما او سبقاه **وتجاءم** **ترين** او سبقاه احدهما وجامع

المتأخر
 ١٩٤

المتأخر **عوض** **المنافس** **الحال** **ونزعه** **لانها**
 كان او غيره كقوله من سبق منك ثلثة في بيت المال او على كل او من احدها
 كقوله ان سبقني فلان على كل او ان سبقك فلا شيء لي عليك فيصح بغير
 محلل بخلاف ما اذا كان الشرط منهما لان كذا منهما بين ان يغرم وان
 يغرم وهو صورة القمار المحرم وانما صح شرطه من غيرهما لما فيه من التحريم
 على فعل الغروية وغيرها وبذل عوض في طاعة واشتراط كفاية المحلل
 لهما وغنه وعدم غرمه مع قولي او لم يسبق احد من زيادتي وتعيني
 بقولي والاعم مما عبر به **ولو لتساوي جميع** **لانه** **فاكثر** **وشرط للمنافي مثل**
الاول **او** **دونه** **صح** لان كل واحد يجتهد ان يكون اولا او ثانيا في الاولى
 ليفوز بالعوض والا في الثانية ليفوز بالاكثر وما ذكرته في الاولى هو
 لما صححه في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل الجزم فيها بالفساد لان
 كلمة منهم لا يجتهد في السابق لو توفقه بالعوض سبق او سبق فان شرط
 للمنافي اكثر من الاول لم يعه لذلك ولا خراقل من الاول صح والاول
وسبق **ان** **يخف** **من** **ابل** **وفيله** **عند** **اطلاق** **العقد** **بكتفي** **بفتح** **الفوق**
 اشهرت كسرهما وهو جمع الكتفين بين اصل العنق والظهر وتعيني بها
 به هو ما في الروضة كاصلا بتعالنق والجمهور والاصل غير يكتفي
وسبق **لدي** **حافر** **من** **خيل** **ونحوها** **بعنق** **عند** **الغاية** **والغرف** **بين**
 ذي الخف وغيره ان الفيل منه لا عنق له حتى يقتير والابل منه ترفع
 اصناقتها في العدو فلا يكن اعتبارها والخيل ونحوها مثلها فالمقدم

عترو ٤

من بعض الكثر أو العتيق سابق وإن زاد طول أحد العنقين فالسابق يتقدم
 بالكثرة قدر الزيادة وتغيرى بدى خوف وحافز اعلم قوله ابل وحيل
وسرط لما ضل زيادة على ما مر **بيان** **باري** منهما بالري لا بشرط ان
 بينهما فيه حد لان التنبه المصيب بالمخطئ هو ميا معا **وبيان عدد ربي**
وهو من رباري وعدد **اصابه** فيها خمسة من عشرين **وبيان قدر عرض**
 يقع العين المحيطة والراى ما يرى اليه من غو خشب او جلد او قرطاس طول
 وعرضه وسما **وبيان ارتفاعه** من الارض ان ذكر العرض ولم يغلب عرض
 فيها فان غلب فلا يشترط بيان شئ منهما بل يحمل المطلق عليه وقول والارتفاع
 من رباري لا بيان **مبارك** بان **بدر** يضم الدال اي يبقى **احدها باصابه**
العدد المستروط اصابته بقبول زدها بقول **رعد معلوم** كعشرين من كل
 منهما مع **الاولى** **في عدد** **الري** **او البالي** **منه** اي من استواءهما **فيها**
 اي من الاصابة فلو شرط ان من سبق الى خمسة من عشرين فله كل فرس كل عشرين
 او عشرة واصاب احدهما خمسة والاخر دونه فافضل وان اصاب كل منهما
 خمسة فلا فاضل وكل لو اصاب احدهما خمسة من عشرين والاخر اربعة من
 عشرة عشر بل ثم العشر من جوار ان يصيب في الباقي وان اصاب الاخر في التفرقة
 عشر ثلاثة لم يتم العشر من وصار منضولا ليراسبه من الاستواء في الاصابة مع
 الاستواء في ربي عشرين **ولا بيان** **محاظ** **بشرب** **الطابان** **تريد** **اصابه على**
اصابه الاخر **كل** **اواحد** **منه** اي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما
 وقول **منه** من رباري **ولا بيان** **عدد** **نوب** للري كسهم سهم واثنين اثنين

وكل

وكل المطلق عن التقيد **بيان** **محاظ** **وبعد** **نوب** **الري** **على** **المبارك** **على**
اقل نوبه وهو سهم سهم لغلبة ما وان كثره من عدد شرط بيان الثلاث
 هو الاصح في اصل الرخصة والشرع الصغرى في الاولين ومقتضى كل منهما في
 الاخرة والاصل جزم بالشرط بيان الثلاث **ولا بيان** **قورس** **وبينهم** **لان**
 العدة على **فان عين** شئ منهما **لغاو حار** **ابداله** **بمثله** من نوعه ولو بدله
 بخلاف المركوب كحمار ونحوه ما لو عين نوعا كقسي فارسية او عربيلا
 فلا يبدل بنوع اخر لا يتراض منهما **وسرط** **منعه** اي منع ابداله **مفسل** **للعقد**
 لغساره لان الراى قد تعرض له احوال حفية نحو ان الى الابدال وفي منعه
 منه تضيق فاشبهه تعيين المكيال في السلم **وبين** **بيان** **صفة** **اصابه** **القرص**
 هو اولى من تغييره بصفة الري **من** **فزع** **بسكون** **الرا** **وهو** **يجر** **لها** **اي** **يجر**
 صابة العرض اي يكفي فيه للراى ان ما بعده يضر وكل ما باقى او حرق
 العجة ويزاي **بان** **بثقبه** **وليسقط** **او** **حسق** **لجمعة** **ثم** **بمصلحة** **بان** **يكتفي** **فيه**
وان سقط **بعد** **ذلك** **او** **مرق** **بالرا** **ان** **سقط** **منه** **او** **حرم** **بالرا** **ان** **يحب**
 طرف العرض فيخرمه **والحوالي** **بالمصلحة** **بان** **يقع** **السهم** **بين** **يدى** **الفرص**
 لم يلب اليد من جبي الصبي **فان** **اطلقا** **كفى** **الفرع** **لصلى** **الصيغة** **به** **لغيره**
 ولانه المتعارف **ولو عين** **زعيان** **اي** **كبيران** **من** **مجموع** **المناضلة** **جبر** **بين**
 بان عين احدهما واحدا ثم الاخر بالراى واحدا وهكذا الى اخرهم بقليل
 زده بقول **متساويين** **في** **عدد** **هما** **وفي** **عدد** **الري** **بان** **ينقسم** **عليهما**
 صحى **جان** **ان** **لا** **يحد** **وربما** **ذلك** **وفي** **الحا** **ما** **يبدل** **له** **لا** **تعيينهما** **بقرة**

الركبي

تخرج

ولا ان يختار من حربه الحرب او لا انه لا يمتنع ان يتوعد الخناق والقتل
 فيلحقهم في جانب فيقوت مقصود المناضلة نعم ان ضم حادق الى غير
 في كل جانب و اقرع فلا بأس قاله الامام وبعد تراض الجزين وتساوهما
 عددا يتوكل كل رعيه عن حربه في العقل ويعقدان **فان عين من**
ظنه رايها فاقلف اي فبان خلافه **بطل العقل فنه وفي**
مقابله من الحرب الاخرى يحصل التساوي كما اذا خرج احد العبد
 المبيع من تحتها فانه يستقط من الثمن ما يقابله **لا في الباقي عمدا يتفرق**
 الصفقة **ولهم جميعا الفسخ** للتبعض **فان اجازوا وتنازعوا في**
 تعيين من يجعل في **مقابله فسخ** العقل لتغير مضايته ثم الحزبان كالخصمين
 في جميع ما من بينهما **وان افضل حزب قسم العوض بالسوية** بلهم لان
 الحزب كالشخص وكما اذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية
لا بعد الاصابه الا ان شرط القسم بعد لها فيقسم بعد لها عملا بالشرط
 وهذا ما صححه في الروضة كاصحها وضح الاصل انه يقسم بينهم بحسب
 الاصابة مطلقا لان الاستحقاق بها **وتعتبر اي الاصابة المشروطة**
بنصل بجملة لانه المفهوم منها **فلو تلف** ولو مع خروج السهم من القوس
وترى بالانقطاع او قوس بالانكسار او عرض ما انصلم به السهم كجهته
واصاب في الصور الثلاث العوض **حسب له** لان الاصابة مع فلا تذل
 على جودة الرمي **والا اي وان لم يصيبه لم يحسب عليه** بقيد ردت بقولي
ان لم يقصر لعذر فيعيد رمية فان قصر **حسب عليه** ولو نفلت الرمح **العرض**

يتقدمه السهم

فاما

فاما محله حسب له في الاصابة المشروطة لانه لو كان فيه مضايته **والا اي**
 وان لم يصب محله **حسب عليه** وان اصاب العرض في المحل المنتقل اليه
 وهذا ما في الروضة كاصحها وفي اكثر نسخ المحرر ما يوافق قوله الا اصل
 والا فلا يحسب عليه قال **الان عني** انه سبق فلم ولعله تبع بعض نسخ
 المحرر **ولو شرط حقيق فلقى صلاية فسقط** ولو شرط عقب **حسب له**
 لعدم تقصيره وليس ان يكون عند الغرض شاهدا ان يشهدا على ما
 وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يلحا المصيب ولا ان يئد ما لم يحل
 لان ذلك يحل بالنشاط

كتاب

الايمان جمع يمين والاصل فيها قبل الاجماع ايات كثيرة لا يوا
 الله باللغو في ايمانه وانما كبر الخباري انه صلى الله عليه وسلم
 كان يجلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والابلا والقسم الفاظ
 مترادفة **اليمين تحقيق** امر **يحمل** هذا امر زيارتي وخرج بالتحقيق لغو
 اليمين بان سبق لسانه الى ما لم يقصده بها او الى لفظها لقوله في حال غضبه
 او صلة كلام له والله تارة وبلى والله اخرى وبالحمل غير كقوله والله لا
 او لا تصعد السما فليس يمين لا متناع الحث فيه بذاته بخلاف والله لا صعد
 السما فانه يمين تلزم به الكفارة حالا وتعتقل بأربعة انواع **ما اختص الله**
تعالى به ولو مشتقا او من غير ما يراه الحنفي **كوالله** بتشديد ايماء او
 تسكينه ان الحنفي لا يمنع الانعقاد **ورب العالمين** اي مالك المخلوقات لان
 كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق اكلق **والذي لا يموت وما**

خلف

موتن

تفصيل **يقول** لا يقرره يصر فيها كيف شاء والذي اعلمه واسجد له **الا**
ان يريد به غير اليقين فليس بينه فيقبل منه ذلك كما في الروضة كما صلتها
ولا يقبل ذلك منه في الطلاق والعتاق والادبلا ظاهر التعلق حق غيره
به فتشمل الميثاق من مال الوالد بها غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته
ذلك لا ظاهر ولا باطنا لان اليقين بذلك لا يتخلل غيره فقول الاصل
ولا يقبل قوله لم ارده اليقين سؤل بذلك او سبق قلم **وبما هو**
فيه تعالى عن الاطلاق **اغلب كالترجيم والحال والاراء**
والرب عالم برون بها غيره تعالى بان اراده او اطلق بخلاف ما اذا
اراد بها غيره لا نقاش يتعول في غيره مقيد كترجيم القلب وحائق
الافك ورازق الجيش ورب الابل **او بما هو فيه** تعالى **وفي غيره**
سواء الموجد والعالم والى ان الاراء تعالى ما يتخلل ما اذا اراد
بها غيره او اطلق لانها لما اطلقت عليها استواء اشبهت الكتابات
وبصفتها الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه وتبليته
وعلمه وقدرته وحققه **الا ان يريد** بأكفى العبادات وباللذين قبله
المعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها فليست يمين لا احتمال
اللفظ لها وقول وبالبقية الى اخره من زيادتي وقوله وكتاب الله
بين وكذا القرآن والمصحف **الا ان يريد** بالقرآن الخطية والصلاة
وبالمصحف الرق والجلد **وحروف القسم** المشهورة **بما موجه**
وواو وواو فوفيه كماله والله وقاله لا فعل كذا **ويختص الله**

ترجم

اي لفظ

اي لفظه **بالثا** الموثوقه والمظهر مطلقا بالواو وسرع **يقول** ان ترثه
وتارجهن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهي الاصل وتليها
الواو ثم **الثا** **ولو قال الله** مثلا **تسليبت اخر او تسكين**
لا فعلن كذا **فكناية** كقوله اشهد بالله او لعمر الله او على عهد الله
وميثاقه ودمته وامانتة وكفالتة لا فعلن كذا ان نوي بهما
اليقين فيمن والا فله والمعن وان قبل به الرفع لا يمنع الا اعتقاد
كما مر على ان لا في ذلك فالرفع بالابتداء اي الله احلف
به لا فعلن والنصب بمنع الخافض والجرح حذفه وابقا
عمله **ولا** لن يكتفى باحدا الوصل مجرى الوقف وقول او تسكينه
من زيادتي **وقوله اقسم او اقسم او حلفت او احلف بالله**
لا فعلن كذا **ليس** لانه عرف الشرع قال **عادل واقسمو**
بالله جهدا بانه **الا ان نوي** **خبر** ماضيا في صيغة الماضي
او مستقبلا في المضارع فلا يكون يمين لا حتمال ما نواه وقوله
لغيره **اقسم عليك بالله او اسالك بالله لتفعلن كذا** **يمين ان**
اراد **يمين نفسه** فيمين للمخاطب ابرار فيها بخلاف ما اذا لم ير
ويجعل على الشفاعة في فعله لا قوله **ان فعلت كذا** **افان يهودي**
او نحوه كانا بريئ من الاسلام او من الله او من رسوله فليس
بيمين ولا يكفر به ان فصل يجعل نفسه عن الفعل واطلق كما
اقتضا كلامه الا انكاره وليقبل لا اله الا الله محمد رسول الله واستغفر

الله وان من الله من صلبك ان فعله فهو كاف في المال وقوله او خوه ان
 قوله او من ياتي ان السلام ونقص اي اليه على ما هو عليه من الله ما
 فعلت كذا او فعلته والله لا فعلت كذا او لا فعله وانكره اي اليه قال تعالى
 ولا تجعلوا الله عرضة لاثامكم **الاية طاعة** من فعل واجب او مندوب
 وترك حرام او مكروه فطاعة وفي دعوى عند حاكم وفي حاجة كوكيل كلام
 كقوله صلى الله عليه وسلم هو الله لا يمل الله حتى تملوا او تعظم امر قوله
 والله لو تعلمون ما اعلم لضحكم قليلا ولبعثكم كثيرا فلا نكره فيهما وهما
 من زيادتي **فان حلف على انكاتب معصيته** كنزك واجب عيبي ولو عضا
 وفعل حرام **عصى بحلفه ولزمه حنث وكفار** خالص صبي من
 حلف على يمين فرائي عزمها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن
 يمينه وانما يلزمه الحنث ان لم يكن له طريق سواه ولا فله كما لو حلف
 لا ينفق على زوجته فان له طريقين ان يتخلفا من صداقها او يفرضها
 ثم يبرها من الغرض حاصل مع بقا التعظيم **او على ترك افعلى مباح**
 كدخول دار او اكل طعام وليس ثوب **سن ترك حنثه** لما فيه من تعظيم
 اسم الله نعم تعلق بتركه او فعله غرض ديني كان حلف ان لا ياكل طيبا
 ولا يلبس ناعما فليل يمين مكروهة وقبل يمين طاعة اتباعا للسلف في
 خشونة العيش وقبل يخلف باختلاف احوال الناس وقصودهم واغراضهم
 للعبادة قال الشيخان وهو الاصول **او على ترك مندوب كسنة**
ظهور او فعل مكروه كالنكاح في الصلاة **سن حنثه** وعليه بالحنث

كفار

كفار

كفار للمخبر السابق **او على عكسهما** اي على فعل مندوب او ترك مندوب
 كره اي حنثه وعليه بالحنث كفار وحنث زيادتي **وله تقدم**
كفارة بلا صوم على احل سببها اي بقا حق مالي تعلق بسببها
 فحاز ثقل يمينها على احدها كالزكاة فتقدم على الحنث ولو كان حراما
 كالحنث بترك واجب او فعل حرام وعلى عود في طهاره كافي ظاهر
 من رجعيه ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعيه عقب طهاره ثم كفر
 ثم راجع وعلى موت في قتل بعد جرح اما الصوم فلا يقدم له
 عبادا بدنية فلا وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان
 وخروج بغير حاجة الجمع بين الصلواتين بغير عيب او التفتيل بغير
 الصوم فيما عدل اكنث من زيادتي **كفارة وسبيل** فانه يجوز تقديمه
 على وقته الملتزم لما مر متوافقه على المعلق عليه كالشفاء ان
 كقوله ان شفى الله مريضى فله على ان اعتق عبدا او ان شفى الله
 مريضى فله على ان اعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء
 فانه يجوز اعتاقه قبل الشفاء وقتل يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء
وصلى صفة كفار اليه وهي
 مخيرة ابتل مرتبة انتما كما يعلم بما ياتي **خير المكفر** الحر الميثاق
 ولو كان ذرا **كفار يمين بين اعتاق كظهار** اي كاعتاق عن كفارة
 وهو اعتاق رقبة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما مر
 في محله **وتملك عشرة مساكين كل منهم امانا من جنس فطره**

تقدم على

كما مر في كتاب الكفارة وان عبر عنها بملح من غائب فوت بلده
او مسعى كسوة مما يعتاد لبسه كعرقبه ومنديل ولو ملبوسا
لم تذهب قوته ولم يصلح للمنفوع له كقبض صغير وعما منه
واشارة وسر او يله لكبير وحري لرجل لا يخوف ماله يسمى كسوة
كدرع من حرير او غرة وقفان بن وهما ما يعتاد للبدن والحنثيان
يقطن كما مر في الج ومنطقه وهي ما تشل في الوسط فلا يجزي وقول
خوف اعم مما نكره فان لم يكن المكفر يثيب او عجز كل من التلذذ
هو اولى بقوله عن التلذذ **بغير عيبه ماله** برق ام بغيره **لزمه صوم**
ثلاثة من الايام **ولو بفرقة** لا ية لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم
والرفيق لا يملك او يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سبيل بغير صوم لم
يجز ويجزي بعد موته بالاطعام والكسوة لا تدارق بعد الموت وله في
المكاتب ان يكفر عنه بجماله انه لا مكاتب ان يكفر بجماله بان سبيل اما
العاجز بغيره ماله فكفر بالعاجز لا تدارق فينتظر حضوره له بخلاف
فاقل المانع غيبة ماله فانه يتيم لضيق وقت الصلاة ويجوز الامتنع
المعسر بركة المومنين بلده فانه يصوم لان مكان الدم بركة فاعتبر
يساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر مطلقا فان كان له هنا
ضيق غائب تعلم حياته ثلثه اعتاقه في الحال **فان كان** **العاجز امه**
تحل لبيدها لم تصم **الا بان** منه وان لم يضرها الصوم في خلقه اقبل
لحق الامتنع كغيرها من امه لا تحل له وعبد والصوم يضره اي غيرها

او

199
في اكدمة **وقد حثت بلا ان** من السبل فانه لا يصوم الا بالان وان
ان له في اكله في اكدمة فان ان له في اكدت صام بلا ان وان
لم يان له في اكله في العبرة في الصوم بلا ان فما اذا ان في اكلها
بالحنث ووقع في الاصل ترجع اعتبار اكله لان الان فيه ان
فيما يترتب عليه من التزام الكفارة والا وهو الاصح في الروضه
كالترجيح لان اكله مانع من اكدت فلا يكون الان فيه ان
في التزام الكفارة فان لم يضره الصوم في اكدمة لم يجز الى ان فيضه
والنصر في حكم الامه **بما ياتي** **وبعض كره في عملها** فان كان له
مال كفر بملكه ما مر لا باعتناق لعدم اهليته للولا والا فيصوم وهنا
اول ما عبر به الاصل **فصل في حث الحلف**
على الاتي **والمساكنه** **وغريهما بما ياتي لو حلف**
لا يتيكن بهذه **الادرا** **ولا يقيم بها** وهو فيها **فحلت** فيها **بلا**
علا **رحنت** **وان** **بعث** **متاعه** **واهل** **كما لو لم** **يعتصم** **الانه** **حلف**
على سكني نفسه فلا يحنث ان خرج حالا بنية التحول وان تركها
ولا ان مكث بعد رجميع متاع واخراج اهل وليس ثوب واغلاق
باب ومنع من خروج وخوف على نفسه او ماله **كما لو حلف** **لا**
يساكنه **وهما** **فيها** **فكننا** **لينا** **حايلا** بينهما فيحنث لوجود اليافه
الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا ما نقله في الروضه كاصلها عن الجمهور
وصححه في الشرح الصغير وصح الاصل تبعا للنفوي انه لا يحنث

تلك وان ادعى عليه بالانقذ فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيا
عن ابتداءه بالدعوى والتخليق انتهى وليس لاحد ان يدعى على من
في محل ولا يثبت عند قاضي انه حكم بكنه فان كان في غير محله او معزولا
سمعت البينة وادخل حلف ذكره في الروضة واصطفا فيها كثرته في
المعزول محله في غير ما ذكره فيه **فصل**
اداب القضاء وغيرها تكتب التولية للقضا بشاهدين
كغيرها **مخرجان مع التولية الى محل ولا يثبت قرب او بعد بخبر ان**
اهله بها **او باستفاضة** بها كما جرى عليه الخلفاء لا بها الك من
الشهادة ولا يثبت بكتاب لا مكان **تاريخه قال** تعالى ولو كان من
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا **ويبين ان يكتب مولى**
امام كان او قاضيا ففواعم واول من قوله ليكتب الامام **له** كتابا بالتولية
وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر وابن
حزم لما بعثه الى اليمن رواه ابو داود وغيره وفيه الزكوات والديات
وغيرها **وان يكتب القاضي عن حال عمه المحل وعدوله قبل دخوله**
ان تيسر والا فحين يدخل هناك ان لم يكن عارفا بهم وتعيير بالمحل هنا
وفيما ياتي اعم من تعييره بالبلد **وان يدخل** وعليه عمامة سودا يوم
اليمين **صحة** ان عسر لخل يوم **خمس** في يوم **سبت** وقول **خمس**
سبت من زيادتي ونقله في الروضة عن الاصحاب **وان ينزل وسط**
المحل بفتح الهمزة على الا شهر ليتساوى اهله في القرب منه **وان**

اليمن

ينظر

ينظر **اولا في اهل الكسب** لانه عزاب **فمن اقربهم حتى فعله مقتضا**
فان كان الحق حاد اقامه عليه واطلقه او تعزير او لم يطل اطلاقه فعل
او لم يامر باذنيه فان لم يورد ولم يثبت اعساره ارام جيبه والافوي
عليه لا حتمال خصم اخر فان لم يحضر احد اطلق وتعيير بان كثره
مما عبر به **ومن قال** **طلبت** بالحبس **فعل خصمه حجة** فان لم يقمها
صدق المحبوس بيمينه **فان كان** **خمس** غايبا **كتب اليه ليحضر** هو او وكيله
عاجلا فان لم يفعل حلف واطلق لكن الحسن ان يودع منه كفيل ثم يودع
بعد فراغه من المحبوسين ينظر في **الاوصيا** بان يحضرهم اليه فمن ادعى
وصاية بحث عنها هل تثبت بيمينه او لا وعن حاله ونصرته فيها
فمن وجد عدلا قويا اقرب او فاسقا او شاك في عدلته ولم يعد له
الحاكم الاول **اخذ المال منه او عدلا ضعيفا** لكثرة المال او لسبب اخر
عصاه لمعين يتقوى به ثم ينظر في امنا القاضي المنصوبين على
المحاجر وتفارقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال الضال والفقلة
ثم يتخذ كتابا للحاجة اليه ولان القاضي لا يفرغ للكتابة غالبا **عدلا**
في الشهادة لتوهم حيالته **ذكر احوالها** من زيات عارفا **بكتا**
مخاضا **ويجوز** وكتب حكمية له علم صحة ما يكتبه من فساد **شرطا** فيها
والمحضرة الميم ما يكتب فيه ما جرى للمتحاكمين في الجلس فان لم يدع عليه
الحكم او تنفيله يسمى **سجلا** وقد يطلقان على ما يكتب **فقيها** لما زاد على
ما شرط من احكام الكتابة لئلا يوتي من قبل الجهل **عقيفا** عن الطمع لئلا

و

ميراث

يستمال به وهو من زباني **واقر عقل** لا يخلع **جيد خط** لا يقع الغلط
والا نشباه حاسبا فصيحاً **ندباً فيها** وان يتخذ **مترجمين** للحاجة اليهما
في تعريف كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم او شاهد اما تعريف
كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم او الشاهد لغته فلا يشترط فيه العذر
لانه اجبا ومحض **وان يتخذ قاض** **اصم يسمعين** للحاجة اليهما اما اسماع
اخصم الا صم ما يقوله القاضي واخصم فقال **القفال** لا يشترط فيه
العذر لما مر وشرط كل من المترجمين والسمعين ان يكونا **اهل شهادة**
فيشترط اتيانهما بلفظهما فيقول كل منهما اشهد انه يقول كذا ويشترط
اتفاقه التهمة حتى لا يقبل ذلك من الوالد والولد ان تضمن حفالهما
وبعوى من المترجمين والسمعين في المال او حقه رجل وامرأتان وفي
غيره رجلان وتغييرى بما ذكر او لمز تغييره في المترجم بالعدالة والخبر
والعدد وفي المبيع بالعدد **ولا يضرها العي** لان الترجمة والاسماع
تفسير ونقل للفظ لا يحتاج الى معانيه بخلاف الشهادة وهذا من
من زباني في السمعين **وان يتخذ القاضي مترجمين** كما مر وسياتي شرطهما
اخر الباب ومحل سني ما ذكر من الخاك كاتب ومن بعده ان لم يطلب
اجرة او رزق من بيت المال **وان يتخذ ليراه** بكسر الهمزة لتأليب **وتجنا**
لا احق ولعقوبة هو اعم من قوله ولتعلن بر كفا التحن هما امر من الله
ومحلي ارفيقا به وبغيره بان يكون واسعا لئلا يتأذى بضيقه الحاضر
ظاهرا ليعرفه كل من يراه لا يقابا لئلا كان يجلس في الشك في كنى وفي

الصيف

الصيف في قضا وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له سارية
وكره مسجد اي الخانة يجلسا للحكم صوتا له عن ارتفاع الاصوات
واللفظ الواقعين يجلس القضا عادة ولو اتفقت قضية او قضايا
وقت حضوره فيه لصلاة او غيرها فلا يارس بفصلها **وكره قضا**
عند تغير خلقه **بمحو غضب** كجوع وشبع مغرطين ومرض مؤلم وخوف
منزع وفرح شديد نعم ان غضب الله ففى الكراهة وجهان قال **البيهقي**
المعتدل عن معا **وان يعامل** هذا اعم من قوله وان لا يشتري ويبيع به
بنفسه الا ان فقد من يوكله او **وكيل له** **معروف** لئلا يجاني ولا يكر
كراهة المسجد والمعاملة من زيادتي **وسن** عند اختلاف وجوه
النظر وتعارض الآراء حكم **ان يشا ويرالفقها** الاما لقوله تعالى
لنبيده حمل الله عليه وسلم وشاؤهم في الامر **وحرم قبوله هدية**
من لا علاقة له بها قبل ولا يثبته اوله عادة بها **وزاد عليها** قدرا وصفه
بقيل زوته يقبل بقول **في محلها** اي ولا يثبته وقبوله ولو في غير
محلها هدية **من له خصومة** عنده وان اعتادها قبل وريثته لانها
في الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي غيرها سميها العمل ظاهرا وخبر
العمال غلول وروى سحت رواه باللفظ الاول البيهقي باسناد
حسن والا بان كان في غير محل ولا يثبته او لم يزد المهدى على عادته
وراء خصومة فيهما **جان** قبولها ولو ارسل بها اليه من ليس من اهل
عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له ففي جواز قبولها وجهان في الكفاية

الصيف

عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها **وسن** له فيما يجوز قبولها **ان يثبت عليها**
بردها لما لكها **او يضعها بيت المال** وهذا من الاخير ان من زيادتي
ولا يقضي اي القاضي **بخلاف عليه** وان قامت به بينة والا كان قاما
 بطلان حكمه والحكم بالبطل محرم **ولا به** اي بعلمه **في عقوبة الله**
 تعالى زحدا وتعزير لئلا يستتر في اسبابها **او في غيرها** **وامت** عند
بينه بخلافه وهذه من زيادتي وتعيرى بالعقوبة اعم من تعيره
 باكدور وما عدا ما ذكر حكم فيه بعلمه لانه اذا قضى بشاهد بين او شاهد
 وبين وذلك انما يفيد الظن فبالعلم وان شمل الظن اولى بشرط الحكمه
 ان يصرح بمسئله فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك
 بعلمي قاله الماوردي والرواي **ولا يقضي مطلقا لنفسه وبعضه**
 من اصله وفرعه **ورقيق كل منهم ولو مكاتبه** **وشريكه في المشرق**
 للنفقة في ذلك **ويقضي لكل منهم غيره** اي غير القاضي في امام وقاض ولو بايا
 عنده دفعا للنفقة وذكر رقيق البعض وشريك غير القاضي ممن ذكر من راي
ولو اقر مدعي عليه باكتى **او حلف المدعي** يمين الرد وغيرها **واقام به**
بينه وسأل المدعي القاضي ان يشهد بذلك اي باقراره او يمينه او ما قامت
 به البينة والا خيرة من زيادتي **او سأل المدعي الحكم بان يثبت عنده والاشهاد**
به لزمه اجابته لانه قد يكره ذلك فلا يثبت القاضي الحكم عليه او
 لا يقبل قوله حكمت بذلك لانه ربما نسي او عزل وقول او حلف المدعي
 اعم من قوله او نكل فحلف المدعي ولو حلف المدعي عليه وسأل القاضي ذلك

ليكون

ص

ليكون
 حجة له فلا يطالبه مرة اخرى لزمه اجابته **او سأل المدعي ان يكتب له** في قرطاس
محملا بما جرى من غير حكم **او ان يكتب له سجلا** بما جرى مع الحكم به **سن**
اجابته لان في ذلك تقوية لحجته وانما لم تجب كالا شهاد لان الكتابة
 لا تثبت حقا بخلاف الا شهاد وسواء في ذلك الديون الموجهة والوقف
 وغيرها نعم ان تعلقت اكلومة بصبي او مجنون له او عليه وجب التمسك
 على ما نقل عن الزبلي وشرحه الروياني وكامله في بين الاجابة المدعي
 عليه كما في الروضة كاصلها وصيغة الحكم نحو حكمت او قضيت بك او نقلت
 الحكم به او الزمت الخصم به بخلاف قوله ثبتت عندي كذا او صح لانه ليس
 بالزام والحكم الزام **وسن نسخا** بما وقع بين ذي الحق وخصمه
احداها تعلمي له غير مختومه **والاخرى** تحفظ **بدويان** **اكرم** محتومة
 مكتوبا على اسمها اسم الخصم **وان احكم** قاض باجتهاد او تقليد **فان**
 حكمه **بمن لا تقل شهادته** كعدين **او خلا في نص** كتاب او يمينه او نص
 مقلده **او اجماع او قياس** **او قبال** **او حلي** وهو ما قطع فيه بنفي تاثير الفارق بين
 الاصل والفرع او بطل تاثيره **بان ان لا حكم** وهو المراد بقوله نقضه
 هو وغيره اي ان الحكم لتيقن الخطا فيه والمخالفة القاطع او الظن
 المحكم بخلاف الظن القياس كخفي وهو ما لا يبعد فيه تاثير الفارق
 فلا ينقض الحكم المخالف له لان الظنون المتعارضة لو نقض بعضها
 ببعض لما استمر حكمه ولشئ الامر على الناحية والحلي كقياس الضرب
 على التافيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقل لهما اف بجا مع الاثم

والخفي كقبيل الأثر على البرزخ باب الربا يجمع العلم وتعبيرى بما ذكر
 اعم مما عبر به المذكور بقضه في الشهادات **وقضا** بقيد زنه بقول
رتب على اصل كارب بان كان باطن الا مرفيه بخلاف ظاهره **ينفذ ظاهر**
 لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهره
 العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا استواء المال والنكاح وغيرها اما المرب
 على اصل صارق فينفذ القضا فيه باطنا ايضا قطعا ان كان في محل
 اتفاق المجتهدين وعلى الاصح عند البغوي وغيره ان كان في محل اختلافهم
 وان كان الحكم من ردي عقده لتتفق الكلمة ويتم الانتفاع فلو قضى خفي
 لشا في شفعه الجوار او بالمرث بالرحم حل له الاخذ به وليس للقاضي
 منعه من الاخذ بذلك ولا من الدعوى به ان ارادها اعتبارا بعقده
 الحاكم ولا ان ذلك مجتهد فيه والاجتهاد الى القاضي لا الى غيره وهذا
 جاز للشافعي ان يشهد بذلك عند من يرى جوازه وان كان خلاف
 اعتقاده **ولو راي** قاضي او شاهدا **ورقة** فيها حكمه او شهادته **تلك**
 على شخص بشي او تشهد شاهدا ان حكمه او تشهد بذلك **باللهم** واحد
 منهما في امضا حكمه ولا اراد الشهادة حتى يدكر ما حكمه او تشهد به لان
 التزوير ومنشأه الخط **وله** اي للشخص **حلف** **على** **الله** **تعلق** **كاستحفا**
 حق له على غيره او رايه لغيره **اعتمادا** **اعلى** **خط** **نحو** **مورثه** **كفسه**
 ومكاتبه الذي مات مكاتبه ان له على فلان كذا او اراده ماله عليه
 ان وثق **بما** **الله** لا اعتضاده بالقرينة وفارق القضا والشهادة

بذلالم

نما

بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يدكر كما مر بان البيهقي تعلق به واكرم
 والشهادة بغيره وبما لخط اخبار عدل كما فهم منه بالاولى ونحوه في
وله رايه **اكديت** **بخط** **محفوظ** عنه او عند ريثقه وان لم يكن
 قراءة ورواها ورواها ورواها وعلى ذلك عمل العلماء سلفا وخلفا
 وفارقت الشهادة بانها اوسع منها لان الفرع يروي مع حضرة
 الاصل ولا يشهد **فصل** **في** **التسوية**
 بين الخصمين وما يتبعها **يجب** **لتسوية** على القاضي **بين** **الخصمين**
في **وجوه** **الاكرام** وان اختلفا شرفا **كقيام** لهما ونظر اليهما
ودخول عليه فلا يان لا حد لها ورواها **استماع** **لكلا** **سهما**
وطلاقة **وجده** لهما **وجواب** **س** **لام** منهما ان سلما معا فلو سلم
 احدهما فلا ياتى ان يقول للاخر سلم او يصبر حتى يسلم فنجسها
 جميعا قال **الشجاني** وقد يتوقف في هذا اذا طال الفصل
 وكانهم احتملوه محافظة على التسوية **ومجلس** بان يجلسهما ان
 كانا شريفيين بين يديه او احدهما عن يمينه والاخر عن يساره وقولي
 في الاكرام مع جعل ما بعده امثلة له او ان اقتصر على امثلة
 والنصريح بوجوب التسوية من زيارتي **وله** **رفع** **مس**
 على كافر في المجلس وغيره من انواع الاكرام كان يجلس المسلم **قرب**
 اليه كما جلي **على** **الله** **فيه** **يجنب** **شريح** في خصوصية له مع
 يهودي وقال لو كان خصمي **بالمجلس** معك بين يديك ولكني

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تياؤوهم في المجالس رواه
البيهقي وذكر رفع اليدين في غير المجالس من زيارتي وهو ما بحثه الشيخان
وصرح به الفوراني وشارحت له تبعاً للمجاوي الصغير وغيره لا ينيده
على جوارئك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجالس لكن
قال الزركشي مع نقله كقولهم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب
القيروان وهو قياسي القاعدة ان ما كان ممنوعاً منه اذا جاز وجب
كقطع اليد في الشقة انتهى ويحاج بان القاعدة اكثرية لا كلية بدليل
سجود السهو والادوية في الصدقة **وان احضره اي اكفاه** هذا
اعم من قوله وان اجلسا اي بين يديه مثلاً **سكت** عنهما حتى يتكلم **او**
قال ليتكلم المدعي منكما لما فيه من انزاله هيبة القدوم **قال الشيخان**
او يقول المدعي ان اعرفه تكلم وفيه كلام ذكرته في شرح الروض **فان**
ادعى احدهما طالب القاضي جواز خصمه بالجواب وان لم يسأله
المدعي لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل **فان اقر بالحق**
حقيقة او حكماً **فان** ظاهره في ثبوته **او انكر سكت** **او قال المدعي**
الك حجة نعم ان علم علمه بان له اقامتها فالتسكوت اولى او شك فالتسكوت
اولى او علم جعله بذلك وجب اعلامه به **فان قال فيهما الى حجة والى**
حلفه مكن لانه قد لا يحلف ويقر فيبتغي المدعي عن اقامته
الحجة وان حلف اقامها واظهر كنه به فله في طلب حلفه عرض **او**
قال لا حجة لي او زاد عليه لاحضاره ولا غاية او كل حجة افيها فهي

التقريب

كاذبة

كاذبة او زور ثم اقامها ولو بعد اكله **قلت** لانه ربما لم يعرف له
حجة او نسي ثم عرف وتغيرى بالحجة اعم من تغييره بالبينه لشمله
الشاهد مع اليقين **وان الزور حرم من عون** هو اولى من قوله
خصوم **قدم** وجوب **السبق** من احدهم **علم** فان لم يعلم سبق بان جهله
او جازا مع اقدم **بقرعة** والتقديم فيهما **بدعوى** واحدة لئلا
يطول الزمان فيتضرر الباقيون **ولكن سن تقديم مسافرين**
مستوفزين مثلاً والرجال ليخرجوا مع رفقتهم على يقين **وتقديم**
نسوة على غيرهن من المقيمين طلباً لاسترخهن وان تاخرا لمساقر
والنسوة في المجلى الى القاضي **ان قلوا** وينبغي كما في الروضة
في كاصلها ان لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتفريق
بين التقديم من زيارتي فان كثروا او كانت اجميع مسافرين
سيرا ونسوة فالتقديم بالسبق او القرعة كما مر او نسوة ومسا
قد موا عليهن والازر حرام على المفتي او المدرسي كالاخذ حرام
على القاضي ان كان العلم فرضاً والافاخيرة الى المفتي والمدرسي
وحرم عليه **اتخاذ شهود** معينين **لا يقبل غيرهم** لما فيه من
التضييق على الناس **بل من** شهد عنده **وعلم حاله** من عدالة
او فسق **عمل بعمل** فيه فيقبل الاول ولا يحتاج الى تعديل وان
طلبه اكضم ويرد الثاني ولا يحتاج الى بحث نعم ما يعمل بشهادة
الاول ان كان اصله او فرعه على الراجح عند البلغيين من وجهين

ون

فوزي

في الروضة كاصلا بلا ترجيح تفريعا على تصحيح الروضة انه لا يقبل
 لها **والا** اي وان لم يعلم فيه ذلك **استزكا** اي طلب تركيته وجوبا
 وان لم يطعن فيه اكتم لان الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها
كان هو اولى من قوله بان يكتب ما بين الشاهد **المشهود له** **والشاهد**
عليه من الاشارة الكني واكرهه وغيرها فقد يكون بينهما وبين الشاهد
 ما يمنع الشهادة كعضية او عداوة **والمشهود به** من دين او عين او
 غيرها ككلام فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في شئ دون شئ
 فهو اعم من قوله وقد رددت **وبعث سرا** اي بما كتبه صاحبه
 مسئلة ولا يعلم احدها بالآخر **لكل من** ليبحث عن حال من ذكر في قول
 الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المشهود له او عليه ما يمنع شهادته
ثم يشاققه المبعوث بما علة **اللفظ** **لله** لان الحكم بما يقع بشهادته
 وتغييره بما ذكر اول مما عبر به **ويكفي** **اشهد** على شهادته **انه عدل**
 وان لم يقل لي وعلى لانه اثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا
 زوى عدل منهم فزيارة لي وعلى تأكيد واعتدال ابن الصباغ عن كونه
 شهادته على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان المزمين
 لا يكفون الحضور القاضى **وسلط** **المزكي** **كشاهد** اي كشرطه
 مع معرفته **بجر** **وتعد** **اي** باسبابهما وخبر ياطن **من عدله**
بصحة او جوار **بشر** **اي** افع من ضمها او معاملة ليكون على بصيرة
 مما يشهد به من التعديل والجر **ويجب** **كتر** **سبب** **جر** **كثرا** **وسنة**

وان

وان كان فقيها لا خلاف فيه سبب التعديل ولا يجعل بكرا الزنا
 قال فان انقرض لانه مسئول فهو في حقه فرض كفاية او عين
 بخلاف شهود الزنا ان انقصوا عن الاربعة فانهم قد فسد زناهم
 مندوبون الى الستر فمن مقصرون **ويحتمل** **فيه** اي الجرح **بينة**
 كان راء بين في **اوسا عامنه** كان سمعه يقذف وهذا من زنا في
او استفاضة او تواترا او شهادة من عدلين لحصول العلم والظن
 بذلك وفي اشتراط ان كرا يعتمد من معاينة ونحوها وجهان
 احدهما وهو الا شهر نعم وتاثيرها وهو الا فيس لا في الروضة واصلها والثاني اوجه اما
 اصحاب الميائل فيعتمدون المزمين واعلم ان الجرح الذي
 ليس مفسرا وان لم يقبل يفيد التوقف عن القبول الى ان يبحث عن
 ذلك كما ذكره في الرواية وظاهره لا فرق بينهما وبين الشهادة
 في ذلك **ويقدم** **الجرح** اي بينته **على** **بينة** **تعديل** **ما** **فيه**
 من زيادة العلم **فان قال المعدل** **باب** **من سببه** **اي** **الجرح**
قدم **قوله** **على** **قول** **الجرح** لان معه حينئذ زيادة علم
ولا يكفي **في** **التعديل** **قول** **المدعي** **عليه** **هو عدل** **وقد غلط**
 في شهادته على وان كان البحث لحقه وقد اعترف بعدل لته
 لانه الاستزكا حق **لله** **تفتا** **الي**
على **الغايب** **على** **لذلك** **او** **عن** **الجرح** **وتواتر** **او** **تغزير**

وما يدكر مع **هو جابر في غير عقوبة الله تعالى** ولو في قودا وحده
 لعموم الأدلة قائل جمع والقرول صلى الله عليه وسلم لهذا خذي ما
 يكفيك ولذلك بالمعروف وهو قضا منه على زوجها أبي سفيان
 وهو غائب ولو كان فتوى لقال لك اني ناجذي او لا بأس عليك
 او نحوه ولم يقل خذي لكن قال **في ستر** مسلم مديع الاستدلال
 به لان القصص كانت بمكة وابو سفيان فيها ولم يكن متواريا ولا
 متعزلا وخبر بما ذكر عقوبة الله تعالى من حد او تعزير لان حقيقة
 تعالى مبني على المشاحة بخلاف حق الادعي فيقضي فيه على الغائب **ان**
كان للادعي حجة ولم يقل هو اي الغائب مقرر باحق بان قال هو جاحد
 له وهو ظاهر او اطلق لانه قد لا يعلم جوده ولا اقراره والحجة
 تقبل على الراكف لتجعل عينه كسكوته فان قال هو مقرر وانا اقيم
 الحجة استظهرها لم تسمع حجة لتصرح به بالماضي لسماعها ان لا فائدة
 فيها مع الاقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر واقام الحجة على دينه
 لا يكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليؤديه دينه فانه يسمعها
 وان قال هو مقرر كما في الروضة كاصلها عن فتاوى الفقهاء وكذا
 لو قال هو مقرر لكنه ممنوع او قال وله دينه باقراره اقر فلان بطلان
 ولي به بينة **والقاضي نصب مستخرج** لفتح الحجة المستندة **بكر**
 الغائب لتكون الحجة على انكار منكر **واجب تحليفه** اي المدعي في
 الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعزلا **بعد** اقامته

حجته ان اكن ثابت عليه يلزمه ادأوه وبعد قولها كما في الروضة
 كاصلها احتياط للغائب لانه لو حضر رما ادعي ما يثبت منه **كما**
لو ادعي على غيب ز منجون وميت وهو من زباني فانه يحلف
 من نعم ان كان للغائب نايب حاضر او للصبي او للمجنون نايب
 او للميت وارثه خاصا اعتبر في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعي
 قيم لمولته شيئا واقام به بينة على قيم شخص اخر فيقتضي كلام
 الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعي له ليحلف ثم يحكم له والغفها
 التي في فقال الوجه انه يحكم له ولا ينتظر كماله لانه قد يترتب
 على الانتظار ضياع الحق وسبقه اليه امن عبد السلام وهو
 المعتدل لان اليمن هنا تابعة للبيضة وتغير في فاما من بالغير
 وفيه وفيما ياتي بالحجة اعم من تغيير باكد وبالبيضة وقولي
 يلزمه ادأوه من زباني ولا يعني عنه ما قبله لان الحق قد
 يكون عليه ولا يلزمه ادأوه لنا جيل ونحوه **ولو ادعي وكيل**
على غائب لم يحلف لان الوكيل لا يحلف يمين الا يستظهر بحال
ولو حضر الغائب وقال للوكيل **ابرا في موكلتك امرا**
 للوكيل ولا يوجب خرا حتى الى ان يحضر الموكل والا لا يجوز الا الى ان
 يتعد راسخا الحقوق بالوكالة ويكن ثبوت البر من بعد ان
 كانت له حجة **وله تحليفه** اي الوكيل **انه لا يعلم ذلك** اي ان موكله
 ابراه ان ادعي عليه علمه به لان تحليفه انما جاز من جهة دعوي

لتسليم

وعنه من وجهين اطلاق الروضة كاصلا واما نصه في الام والبويطي
 ارجو ان ذلك محمول على تراخي العاقدين وتعبيري بان اولى من تعبيري بعبود
ولو اختلفا في عيب يعني حذوئه **حلف بايع** فيصدق لموافقته للاصل
 من استمرار العقد وانما ان كانا صدق المشتري نعم لو ادعى قديم عيبين
 فاقرب البايح بقدم احدهما والدمي حذو لا خرفا لمصدق المشتري بعينه
 لان الرد ثبت باقرار البايح باحداهما فلا يبطل بالشك ويحلف **جوابه** على
 الاثنية في كتاب الدعوى والبيانات فان قال في جوابه ليس له الرد على العيب
 الذي ذكره اوله لزمني قبوله او ما اقتضته وبه هذا العيب او ما اقتضته
 الاسلام العيب حلف على ذلك ليطابق الحلف الجواب ولا يطف في الاولين
 التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز ان يكون المشتري عالم العيب
 به ولو نطق البايح بذلك كلف البيعة عليه ولا يكفي في الجواب والحلف ملكت
 به هذا العيب عني وله الحلف على التمسك اذ لم يظهر السلامة اذ لم يعلم
 او بطن خلافة وتصدق فيه فيما ذكره بالنسبة مع الرد لا لتقوم ارش فلو
 حلف ثم جرى فسخ بخالف وطالب بارش الحادث لم يجز له البيعة لانه يمينه وان حلف
 للرفع عنه لا تصح لشغل ذمة المشتري بالمشتري ان حلف لان انه ليس له
 كما في الوسيط تبع القاضي والامام فان لم يجرى حذو العيب عن المشتري
 كشتين الشجة المنزلة والبيع اس صدق المشتري باليمين ولو لم يكن
 تفقده لجرح طري والبيع والقبض كسنة صدق البايح باليمين **وربما**
 في المبيع او الثمن **منضلة كس** وتعلم صنعة وكبر تجارة **تبعه** في الرد ان كان

في كتاب الدعوى
 في كتاب البيعة
 في كتاب الجوارح
 في كتاب النكاح
 في كتاب الطلاق
 في كتاب الميراث
 في كتاب الوصية
 في كتاب الزكاة
 في كتاب الفروع
 في كتاب الادب
 في كتاب التاريخ
 في كتاب الجغرافيا
 في كتاب الفلك
 في كتاب الطب
 في كتاب الزراعة
 في كتاب الصناعة
 في كتاب التجارة
 في كتاب السياسة
 في كتاب الفقه
 في كتاب الشريعة
 في كتاب العقائد
 في كتاب المنطق
 في كتاب المنطق
 في كتاب المنطق

فانما صنفه ولو لم يكن
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا
 في الفروع ما هنا

للفحص عن الشهود **ولو ادعى رفق غير صبي ومجنون** بمجهول نسب ولو سرقنا
فقال انا حر اصالة حلف فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعي
 البيعة وان استخذه قبل انكاهه وجري عليه البيع مرارا وتداوله
 الا يدي وخبره بزيادتي اصالة ما لوقال اعتقني او اعتقني من باعني
 منكم فلا يصدق بغير بيعة **او ادعى رفقهما اي رفق صبي ومجنون وليس**
بينهم يصدق الا بحجة لان الاصل عدم الملك نعم لو كانا بيل غيرهم
 وصلفه الغير كفي تصد بانه اي مع تخليف المدعي **او بيل وجهل قطعا**
حلف فحلف له برفق لانه الظاهر حالهما وانما حلف لخطر شأن الحرية
 فان علم القطع لم يصدق الا بحجة على ما مر في كتاب المقيط والفرق
 ان المقيط يحكم بحريته ظاهرا بخلاف غيره وقول حلف او لي في قوله
 حكم له به **والكا** اي الصبي والمجنون ولو بعد كمالهما **الغور** لانه قد
 حكم برقمه فلا يرفع ذلك الحكم الا بحجة وتعبيري بان كراولي مما عير به
الاسم دعوي بل بين **موجب** وان كان به بيعة ان لا يتعلق بها الزام
 فلو كان بعضه حال وبعضه موجه صحت الدعوى به لا شكا
 في بعضه قاله الماوردي قال **ولو كان الموجب في عقد**
البيع عوا له تصحيح العقل لان المقصود منها مستحق في
فيما يتعلق بجواب
لو اصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل
 ان حكم القاضي بنكوله او قال المدعي حلف بعد عرض اليمين عليه كما سياتي

في

في فصل النكول فيجلف المدعي فان كان سكوتة لغيره فليس او عبادة شريفة
 القاصي الحال ثم حكم عليه او قال للمدعي احلف وان لم يحضر فان ادعى
 عليه عشرة مثلاً لم يكف في اجواب **لا يلزم مني العشرة حتى يقول ولا بعضها**
وكذا يحلف ان حلف لان مدعيها مدعي لكل جزء منها فان شرط مطابقة
 الاثارة واكلف دعواه **فان حلف على نفيها اي العشرة فقط فذاك عسا**
دونها يحلف المدعي على استحقاقه ولا يخفى نعم لو كان المدعي به
 مسئلاً الى عقد كان ادعت نكاحاً بخمسين كفاه نفي العقد بها وحلف
 عليه فان نكل لم يحلف هو على البعض لانه يناقض ما ادعته او ادعى **تفوت**
او ما لا مضى فالسبب كما قرضتك كفي في اجواب **لا يتحقق على شيئا او لا**
يلزم مني تسليم ثلثي اليك لان المدعي قد يكون صادقا ويغرض ما يسقط
 المدعي به ولو اعترف به وادعى سقطا طوبى بالبيدة وقد عجز عنها
 فزعت الحاجة الى قبول اجواب المطلق نعم لو ادعى عليه ودعيه
 لم يكف في اجواب **لا يلزم مني التسليم ان لا يلزمه تسليم**
 يلزمه التحلية فالجواب الصحيح **لا يتحقق على شيئا ويترك اليمين**
 او يقول هلكت الوديعة او مرددتها **وحلف كما اجاب** لا يتحقق
 اكلف اجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه او بالاثارة
 ولا يكلف النقص في الثوب فان تعرض لنفيه جاز او ادعى انه
 مرهونا او موقرا **بيل خصمه كفاه** اي خصمه ان يقول **لا يلزم مني**
تسليمه فلا يجب التعرض لذلك او يقول **ان ادعيت ملكا مطلقا فلا**

لا يسي

مكرر في كتاب

يلزم مني تسليمه او ادعيت مرهونا او موقرا **فان كره رد حبيب فان**
اقر بالملك وادعى رهنا او اجارة كلف بيده لان الاصل عدم ما
 ادعاه او ادعى عينا فقال **ليس لي او اقر** فله ان يقول **رخصته**
 كهي لمن لا اعرفه او لغيري او هي وقف على مسجل كذا او على الفقل
 وهو ناظر عليه **لم تنزع** اي العين منه **ورده تنصرف الخصومة عنه**
 لان ظاهر اليد الملك وما صدر عنه ليس بمؤثر بل يحلف **انه لا يلزمه**
تسليم للعين رجاء ان يقرأ او يتكلم فيحلف المدعي وتثبت له العين
 في الاولى وفيما لو اضافها لغيره معي والبدل المحبولة في غير ذلك
 او يقيم المدعي بيده افعالها وهذا ما في المحرم وغيره فهو اولى من نفيه
 التحليف بعدم البيدة **وان اقر بها لحاضر بالملك وصلقه صارت**
الخصومة معه وان كذبه تركت العين بيل كما مر في كتاب الاقرار
 او اقر بها الغائب **انصرف** اي اكسومة عنه نظر الظاهر الاقرار
 فان اقام المدعي بيده **فقطضا على غائب** فيحلف معها **والا وقف**
 الا على قدومه اي الغائب واعلم ان انصراف الخصومة
 بما اذا اقر لحاضر او غائب هو بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة
 اليه ان للمدعي تحليفه بتقرير البدل المحبولة كما قال هذا لزيد
 بن عمرو وما قبل **اقراره رقيق به كعقوبته** لادى من قور وحلف
 في غير ذلك وكذا من متعلق بالتجارة ان له فيها سبيلا
 فالمدعي والجواب عليه لان اثر ذلك يعود عليه اما عقوبته

ع
 اضافها

كمن

الله تعالى فلا تنفع فيها الدعوي كما مر **وما لا يقبل اقراره به كالمش**
لعيب وضمان مثل **فعل السيل** الدعوي به واجواب ركن الرقبة
التي هي متعلقة حق للسيل فيقول ما جنى رقيق نعم يكونان على
الرقيق في دعوي القتل خطأ او سببه عمد بمحل اللوث مع انه
لا يقبل اقراره به لان الولي يقسم وتعلق الدية برقبة الرقيق
صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليها معا
كما في نكاح العبل او المكاتبه فانه انما يثبت باقرارهما
فصل في كيفية اكلف وضابط
اكالف **سنة تغليظ يمين من مدع ومدعي عليه في**
غير محضين ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وايته وعتق
وورثه ووصايته ووكالة وفي مال ادعي به او حقه وبلغ نصيبه
زكاة نقد او لم يبلغه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجأه فالحالف
بنا على انه لا يتوقف على طلب خصم وهو الاصح **لا في المحضين**
او مال ادعي به او حقه كخيار واجل لم يبلغ اى المال نصيب
زكاة نقد او لم يبلغه اى التغليظ فيه قاض والتغليظ يكون باليمين
في اللعان من زمان ومكان لا يجمع وتكرير الفاظ **وسنة**
اشياء وصفات كان يقول والله الذي لا اله الا هو عيب
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر في عقده
وان كان الحالف به **هو** لا يحلف الا القاضي بالله الذي

وصفات

لا يحلف الا القاضي

انزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق او نصرا نيا حلفا
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى او مجوسيا او وثنيا
حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفى ولا
يجوز **لقاض** ان يحلف احد بطلاق او عتق او نذر كما
قاله الماوردي وغيره **قال** **الشافعي** ومتى بلغ الامام
ان قاضيا يستحلف الناس بطلاق او عتق عزله وذكر سن التغليظ
مع عدمه في النجس ومع قولي نقد ولم يره قاض ومع قولي وزياد
استما وصفات من زيادتي وتغيير ما مر في اللعان بالزمان
والمكان او لي من اطلاقه له **وتحلف الشخص على البت اى القطع**
في فعله وفعل مملوكه اثباتا او نفيا لانه يعلم حال نفسه وحال
مملوكه منسوب اليه فهو كحاله بل ضمان جنايته بهيئته بتقصيره
في حفظها لا يفعلها وفي فعل غيرها اثباتا او نفيا محصورا لليمين
الوقوف عليه **لا في نفى مطلق لفعل لا ينسب له** كقول غيره له في
اجواب دعواه دينا لمورثه ابرائي مورثك فيحلف عليه اى على البت
او على نفى العلم لتعسر الوقوف عليه والتغيير بطلاق مع قولي
بهيئ من زيادتي ويجوز البت في اكلف بطن موكل كان يعتمد
لله المالك حظه او خط مورثه كما علم من كتاب الفضا **وبغير**
في اكلف نية الحاكم المتحلف للخصم جعل الطلب له **فلا يدفع**
الم اليمين الفاجرة نحو توراة كاستنثاء بسمعه الحاكم وذلك

23

الخبرين على يمينه المستحلف وهو محمول على الحاكم لانه الذي له
ولاية الخليفة فلو حلف انسان ابتلا او حلفه غير الحاكم او حلفه
الحاكم بغير طلب او بطلاق او نحوه اعتبر بنية الحالف ونفعه التوبة
وان كانت حراما حيث يبطل بها حق الميت **ومن طلب منه يمين**
على ما لو اقرب له لزمه ولو لم يبعو كطلب القاذف يمين المقلد
او واره على انه ما زني **حلف** لخبر البيعة على المدعي واليمين على
من انكر رواه البيهقي وفي الصحيحين خبر اليمين على المدعي
عليه وهذا مراد الاصل بما عبر به وخرج بالوافر لانه لزمه نايب المالك
كالوصي والوكيل فلا يحلف لانه لا يصح اقتراره **ولا يحلف قاض على**
تركه ظلمما في حكمه ولا شاهدا انه لم يكذب في شهادته لا ارتفاع
منصبهما عن ذلك **ولا مدعي صبي ولو احتمل لا بل يعمل حتى يبلغ** فيلزم
عليه وان كان لو اقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل لان حلفه يثبت صبا
وصبا يبطل حلفه ففي تخليفه ابطال تخليفه **الا كافر مسييا ان يمين**
وقال بجملته اي ابيات العانة فيحلف لسقوط القنن ثبنا على ان اليمين
علامة للبلوغ وهذا الاستثناس زيارتي **واليمين من اكتم تقطع**
اكصومته حالا لا اكفي فلا يبرأ منه لانه صلى الله عليه وسلم لم
امر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كانه عرقه كونه
رواه ابو داود واتيكم وصح اسناده **فتسرع بيعة المدعي بعد اي**
بعد حلف اكصم كما لو اقر اكصم بعد حلفه وكذا لو ردت اليمين

عليه
منه
منه
منه

على المدعي فنكحل ثم اقام بيعة ولو قال **بعد اقامة بيعة بدعوه**
بيعتي كاذبة او مبطله سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البيهقي
ما ان احاب المدعي عليه وديعه بغير الاستحقاق وحلف عليه
فان حلفه يفيل البراة حتى لو اقام المدعي بيعة بانه او رعه اياها
لم تؤثر فانها لا تخالف ما حلف عليه من بغير الاستحقاق **ولو قال**
اكصم قد حلفني على ما لعماء عند قاض **فيحلف انه لم يحلفني** عليه **يكن**
من ذلك لان ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يبرأ منه لانه لا يبرأ من ان يدعي
المدعي انه حلفه على انه ما حلفه وهكذا لان ذلك لا يسمع منه
ليلا يتسلسل **فصل في النكول والشحة**
به وشره في لو نكل اكصم عن اليمين المطلوبة منه **كان قال** هو
اول من فوله والنكول ان يقول **بعد قول القاضي له احلف لا وانا**
ناكل او قال بعد فوله له قل والله والرحمن او كان **سكت** لا لله
او عبادة او نحوه **بعد ذلك** اي بعد فوله له ما ذكره **فحكم** القاضي
بنكوله او قال للمدعي احلف حلف المدعي لتكرار النكول الحلف اليه
وقضي له بذلك لا بنكوله اي اكصم لانه صلى الله عليه وسلم
رواه البيهقي على طالب اكفي رواه الحاكم وصح اسناده وقول القاضي
المدعي احلف وان لم يكن حكما بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكيم
كما في الروضة كاصطفا وبالجمله فللخصم بعد نكوله العود الى الحلف
لم يحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا والافليس له العود اليه ان يرضى

فيقول

المدعي وبين القاضي حكم النكول المجاهل به بان يقول له ان نكلت عن اليمين
حلف المدعي واخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نقل حكمه لتقصير
بتترك البحث عن حكم النكول **ولم يزل** وهي يمين المدعي بعد نكول
خصمه **كافرا** **اخصم** لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد نكوله الى الحق
فان شبه اقرار به فيجب الحق بفراغ المدعي من يمين الراد من غير افتقار
الى حكمه كالاقرار **فلا تسمع بعد حاجته** **لست** كآداء وابتداء واعتراض
لشكك به لها باقراره وتغييره **لست** او من قوله باء او براء **فان**
حلف المدعي يمين الراد ولا عذر **لست** **حقه** من اليمين والمطالبة
لا عراضه عن اليمين **ولكن تسمع حجة** **كما** **فان** **المدعي** **عذر** **كافله**
حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب هذا او ليس قوله وان تعذر
باقامة بينة او مراجعة حساب **امهل ثلاثة** من الايام فقط لئلا يطول
مدافعة والتلازمة مدة معتدلة شرعا ويقارن جوارها خيرا **لحجة**
الادبائها قل لا تساعده ولا تخضر واليمين اليه **هل** **هذا** **التمهل**
واجب او يستحب وجهان **ولا** **امهل** **لخصه** **لذلك** اي لعذر **حين** **يستعمل**
الادب **المدعي** لانه مفهوما بطلب الاقرار او اليمين بخلاف المدعي
وهذا لا يستلزم من زباني **وان** **استعمل** **امهل** **اخصم** اي طلب الامهال
في **انتد** **الجواب** **لذلك** اي لعذر **امهل** **الى** **آخر** **المجلس** **فقبل**
بقولي ان تشا اي المدعي او القاضي وعلي الثاني جري جماعته وقبض
في شرح البهجة **ومن** **طالب** **بجر** **فادعي** **لست** **كاسلامه** قبل تمام

أقول

أقول **فان** وافقت دعواه **الظاهر** كان كان غايها فحضر والادعي ذلك
وحلف **فذلك** **والا** بان لم توافق الظاهر بان كان عندنا ظاهر ثم
ادعي ذلك او وافقته ونكل **طوب** **بها** وليس ذلك قضا بالنكول
بل لا نفا وجبت ولم يات بدافع وهذه المسئلة من زباني **او**
بكر **فادعاء** اي المستقط قد فعها لساع اخر او غلط خا رص
لم **يطالب** **بها** وان نكل عن اليمين لا نفا من حجة **كما** **و** **لوان** **ادعي**
ولي **صبي** **او** **مجنون** **حقه** **عل** **شخصي** **فان** **نكل** **لم** **يحلف** **الولي**
وان ادعي ثبوته بما شرفه سببه بل ينتظر كماله لان اثبات الحق
غير ايكاف بعيد ونكل المجنون من زباني **فصل**
في **تعارض** **البينتين** **لوان** **ادعي** **كل** **منهما** **اي** **من** **البينتين** **شيا**
والا **ام** **بينة** **به** **وهو** **بيل** **فالت** **سقط** **لنا** **قضى** **موجبها** **فبحلف**
كل **منهما** **بيمين** **وان** **اقر** **بلا** **احد** **هما** **عمل** **بمقتضى** **اقرار** **او** **بيل** **هما**
او **لا** **بيل** **احد** **فهو** **لهما** **ان** **ليس** **احد** **هما** **اولي** **بنة** **من** **الآخر** **والثا** **بنة**
من زباني وظاهر مما ياتي ان مقيم البينة او في الاول في خارج
الى اقرارها للنصف الذي يبذل لتقع بعد بينة الخارج **او** **بيل**
احد **هما** **ويسمى** **الدخل** **بمحت** **بينة** **وان** **تاخر** **تاريخها** **وكانت**
شاهدا ويمينها وبينة الخارج شاهدين او لم تبين سبب الملك
من شري او غيره ترجيح البينة بيل **هنا** **ان** **اقام** **بعل** **بينة**
اكثر **من** **واحد** **فما** **لها** **قيل** **لها** **انها** **تسمع** **ع**

ع
نحها

ها

ومن الأصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها ما دامت كافيته **ولو انزلت**
بينه وبينه وبينه الملك الى قبل الالة بله واعتذر بغيرته
فانها تنجز لان يده انما انزلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضا
مخلاف ما اذا لم تستدل بينه الى ذلك او لم يعتذر بما ذكره فلا تنجز لانه
الآن مدع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الاصل في الروضة واصحابها
قال **البلقيني** وعندي انه ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر
من صاحبه ما يخالفه كسبيل المراجعة **قال** **السولي** العراقي
بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له المحامي انتهى ويجاب بانه انما شرط
هنا ولم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتفظ
بذلك ليسهل تقضى حكمه بخلاف ما مر **لكن لو قال اكره هو ملكي**
اشترتني منك او عصيته او استغفرت او اكرهته مني **قال** **الداخل**
بل هو ملكي واقام ما بينت بما قاله كما علم **سراج الخارج** لزبارة علم بينه
بما ذكره علم مما تقر من ان بينه الداخل تزوج اذا انزلت يده بينته
ان دعواه تسبح ولو غير ذكر انتقال بخلافه كما لو انزلت باقراره فقيهه
تقصيل ذكرته بقولي **ولو انزلت يده باقراره حقيقة** او حكاهم **شهر**
به غير ذكر انتقال لانه موافق باقراره فيستصحب الى الانتقال فان
ذكر سمعت نعم لو قال وعصيته له وملكه لم يكن اقرار بل زوم الهيئة بخلاف
اقراره لزومه بالعقل ذكره في الروضة كاصحابها **وتخرج** **بشاهدي**
وبشاهد وامرأتين لا يحد **على شاهل مع يمين** لا خولان تلك حجة

ما

ان

بالاجماع والعكس عن تسمية اكاله بالكلب في يمينه الا ان كان مع الشاهد
يد فخرج على ما ذكره كما علم مما مر **لا يبر باله شهود** عدد او وصفة لاحكام
وهذا أولى من اقتضائه على العدل **ولا يبر رجلين على رجل وامرأتين** ولا
على اربع نسوة لكمال الحجة في الطرفين **ولا يبر مينة مورجدة على مينة**
مطلقة لان المورجة وان اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه
نعم لو شهدت احدا **لها يمين** والاخرى باليمين رجت بينة الا ان كانا
انما تكون بعد الوجوب **وتخرج** **بشاهدين سابقين** ولو شهدت بينة لواحد
ملك من سنة الى الآن وبينه اخرى لا خير فملك من اكثر من سنة الى الآن
كسنتين والعين بيدهما او بيد غيرهما ولا بيد احد كما علم مما مر رجت
بينته لاني اكثر لان الاخرى لا تعارضها فيه **واصاحبه** اي النازح
السابق **اجرة وزيارة حاله من يومك** اي يوم ملكه بالشهادة ردتها
نما ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين بيد البايع قبل القبض فلا
اجرة عليه المشتري على الاصح عند النووي في البيع والصلح لكن صح
البلقيني بخلافه **ولو شهدت بينة ملكه امس** ولم تعرض للحال **لم يسع**
كما لا تسع دعواه بذلك ولا نها شهدت له مما لم يدعيه نعم لو ادعي في
شخص بيد فادعي خزانة كان له امس وانه اعقده واقام بذلك بينة
قلت لئن المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا
بخلافه فيما ذكره تسع البينة فيه **حتى تقول ولم يزل ملكه اولا** **نعم**
من يذله له او يمين سبيله كان تقول اشتراه من خصمه او اقر له به امس

فتعبري ببيان السبب او لم يمتنع على الاقرار **ولو اقام حجة مطلقة**
ملك لئلا يشترط في صحة ظاهره عند اقامتها المسبوقه
بالملك ان يكفي لصديق الحجة بسبقه بلحظة لطيفة وخرج برأيي
مطلقة الموجهة للملك بما قبل حدوث ذلك فانه يستحقه وبالمثل
اكمل وبالمظاهر غيرها فيستحقها تبعا لاصولها كما في البيع وخومه
احتمل انفصالها عنه بوصية وقول ظاهره اولى من قوله موجوده
ولو اشترى شخص شيئا فاحد منه حجة غير اقرار ولو مطلقة عن تعين
للاستحقاق بوقت الشراء وغيره **رجع على بائعه بالتمن** وان اختلف انتقاله
منه الى المدي او لم يبع ملكا سابقا على الشراء المسيس الحاجة الى ذلك
في هذه العقود ولان الاصل عدم انتقاله منه اليه فيستند الملك
المشهور به الى ما قبل الشراء وخرج بنص رحي غير اقرار اي من المشتري
الاقرار منه حقيقة او حكما فلا يرجع المشتري فيه بشئ **ولو ادعى**
شخص ملكا مطلقا فشهد له به مع سببه لم يضر ما ارادته فان ذكر
سببا وهي سببا اخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم
تذكر السبب قبلت شهادته اذ فيها شهدت بالمقصود ولا تناقض
فصل في اختلاف المثل عمن لو اختلفا
اي اثنان **في قدر مكي** كان قال اجزلك هذا البيت من هذه الدار
شهر كذا عشرة فقال بل اجزني جميع الدار بالعشرة **او ادعى كل منهما**
على ثالث بئله ان الله اشتراه منه وسلمه منه **واقام كل منهما في الصورة**

بيته

بيته بما ارعاه فان اختلف تاريخهما حكم **للاسبق** تاريخا لعدم المعارض
حال السبق وهذا من زيادتي في الاولى ومحلها فيها اذا لم يتفقا على انه
لم يجر ازالة عقل واحد فان اتفقا على ذلك سقطت البيئات **والا** بان اختلف
تاريخهما او اطلقا او احداهما **سقطنا** الاستحالة اعمالهما وصار كان لا
بيته فيفسخ العقل بعد تحالفهما في الاولى كما مر في البيع ويحلف الثالث
في الثانية لكل منهما بمينا انه ما باعه وانه تعارض في التمس قيل مانه
قال الرافعي في الاولى ولك ان تقول ان محل التناقض في المطلقين
وفي المطلقة والموجهة اذا اتفقا على ما ذكر فيها والاتساق لجواز ان يكون **فلا يحلف فيها**
التاريخ فيها بخلافه فيثبت الزايد بالبيته الزايد **او ادعى كل منهما على ثالث**
بئله بئله باعه له اي للثالث بكل اقرار **واقامها** اي البيته وطالب
بالتمن **سقطنا** اذا لم يكن **جمع** بان اختلف تاريخهما واختلف وضاق الوقت
عن العقدين وان اختلف بينهما من المشتري الى البائع الثاني فيحلف الثالث
بميين **واحد** اي وان امكن الجمع بان اختلف تاريخهما واتسع الوقت
للك اولا طلقا او احداهما **لزمه الثمنان** وقول ان لم يكن جمع اعم من قوله
ان اختلف تاريخهما **ولو مات شخص عن ابنين مسلم ونصراني فقال**
كل منهما ما تولى علي ديني فارتد فان عرف نصرانيته حلف النصراني **فصل**
لان الاصل بقا كفره وذكرا التحليف من زيادتي فان اقام كل بيته
مطلقة بما قاله **قدم المسلم** لان مع بيته زيادته على بانتقاله من النظرية
الى الاسلام **وان قيلت** بيته النصراني بان احرز كلامه نصرانيه **فقولم**

ثالث ثلاثة **حلف النصراني** فيصدق لان الظاهر معه سوا عكست بيته
المسلم بان قيدت بان اخر كلامه اسلام ام اطلقت ومسيئة
اطلاق بيته من زيارتي او جعل دينه وكل منهما بيته **اولا بيته**
خلفا اي حلف كل منهما للاخر وقسم المتروك بحكم اليد نصفين بينهما
فقول الاصل واقام كل بيته ليبين بغيره **ولو مات نصراني عنهما**
اي عن اثنين بمسلم ونصراني **فقال المسلم اسلمت بعد موته** فالسيرات
بيننا وقال **النصراني بل قبله** فلاميراث لك **حلف المسلم** فيصدق لان
الاصل بقاؤه على دينه سوا اتفقا على وقت موت الارب ام لا **وتقدم**
بيته النصراني على بيته اذا اقامها بما قال لان مع بيته زيارته
علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الارب ففي نافلة والاخرى
مستصحية لدينه نعم ان شهدت بيته المسلم بانها كانت تسبح
نصره الى ما بعد الموت تعارضتنا فيحلف المسلم **او قال المسلم مات**
الارب قبل اسلامي وقال **النصراني مات بعد** وقد اتفقا على وقت
الا سلام فعكسه فيصدق النصراني بيته لان الاصل بقا الحياة
وتقدم بيته المسلم على بيته اذا اقامها بما قال لانها نافلة من الحياة
الى الموت والاخرى مستصحية للحياة نعم ان شهدت بيته النصراني
بانها عاينته حيا بعد الاسلام تعارضتنا قاله الشيخان اي
فيحلف النصراني وذكر التحليف هنا من زيارتي ايضا فان لم يتفقا على
وقت الاسلام فالصدق المسلم لان الاصل بقاؤه على دينه وتقدم

اقامها

بيته

بيته النصراني على بيته نعم ان شهدت بيته بانها عاينته ميتا قبل الام
تعارضتنا فيحلف المسلم **ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل**
من الفريقين **مات على ديننا حلف الابوان** فحلفا المصدقان لان الولد
محكوم بكفره في الابتداء ابتعا لهما فيستصحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس
الحال وكان الابوان مسلمين والابان كافرين وقال لكل مان كرفان
عرف للابوين كفر سابق وقالا اسلمنا قبل بلوغه او اسلم هو او بلغ بعد
اسلامنا وقال الابان لا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق
الابان لان الاصل المتقاعلى الكفر فان لم يعرف لهما كفر سابق او اتفقوا
على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابوان عملا بالظاهر في
الاولى ولان الاصل بقا الصبي في الثالثة **ولو شهدت بيته انه اعتق**
في مرض موته سالما وشهدت **اخرى** انه اعتق فيه غائما وكل منهما
تلك مال الله ولم تجز الورثة ما زاد عليه فان **اخلف تابع** للبيتين **قدم**
الاسبق فابا رجا كما في سائر التصرفات المنجزة في مرض الموت ولان
مع بيته من رجة علم **او اخلف** التابع **اقرع** بينهما لعدم المنع والاى
وان لم يكن كرا تارجا بان اطلقنا او احداهما **عتق من كل من سالم** وغانم
خلف جميعا بين البيتين وانما لم يفرع بينهما لانا لو اقرعنا لم نأمن ان
يخرج نهم الرق على الاسبق فيلزم اوراق حر وتحرير رقيق وقول
والاعم من قوله وان اطلقنا **وشهد اجنبيان انه وصي بعتق سالما** وشهد
وارثان عدلان **انه رجع** عن ذلك **وصي بعتق غانم** وكل منهما **ثلاثة**

اي ثلث ماله **تعي** لا اعتاق عام دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة
بالرجوع عنه بذكر يدل لساوية وخرج بثلاثة ما لو كان عام دونه فلا
تقبل الشهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا وفي الباقي خلاف لبعض
الشهادة **فان كانا اي الوارثين حايذين فاسقين** فيتعين للاعتاق
سالم بشهادة الاجنبيين لاحتمال الثلث له **وثلثا عام** باقرار الوارثين
الذي تضمنت شهادتهما له وكان سالما هلك او غصب من التركة ولا
يثبت الرجوع بشهادتهما لفسقهما ولو كانا غير حايذين عتق من عام
قد ثبتت حصتهما **فصل في القاييف وهو**
المحقق للنسب عند الاشتباه لما خصه الله به من علم ذلك شرط
القاييف اهلية الشهادات هذا اول من اقتصر على الاسلام والعلم
والحرية والذكورة **وتجربته** في معرفة النسب بان يعرض عليه ولد في
نسوة ليس فيهن امه ثلث مرات ثم في نسوة فيهن امه فان اصاب في المرة
جميعا اعتمد قوله وكره الام مع النسوة ليس للتقيد بل للثبوت ان الاب
مع الرجال كذلك على الاصح ويعرض عليه الولد في رجال كذلك بل ما لم يعصه
والا قارب كذلك وما لم يعلم ما صح به الاصل انه لا يشترط فيه علمه كالقاييف
ولا كونه من بني مدح نظر المعنى خلافا لمن شرطه وقوا مع ما وجد في الكتب
وهو ما روي الشيخان عن عائشة قالت **دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم**
مسروبا فقال لم ترى ان مجزنا المذبحي دخل علي فلما في اسامة
عليهما فظيفة قد غطيا رؤسهما وقد ثبتت افلاهما فقال ان هذا الا

فان كانا اذا اخر
جزءا تاما

بعضها
ير

بعضها من بعض **فان نزل اعيان اثنان** ولم يتفقا اسلاما وحرية مجهولا
اقيطا او غيرا او ولد موطوئتهما وامكن كونه من كل منهما كان وطبا امرأة
بشبهة كاية لهما او وطى احداهما زوجة الاخر بشبهة وولدت لهما
بين ستة اشهر واسم **تبيين** من وطى لهما عرض عليه اي على القاييف
فيلحق من الحق به منهما **فان تخلل** وطبهما حيضة فالثاني الولد لان
فراشه باق وفراشه الاول قد انقطع بالحيضة **الا ان يكون الاول**
زوجا في نكاح صحيح والثاني وطبا بشبهة فلا ينقطع تعلق الاول
لان امكان الوطى مع فراشه النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطى
والا فكان حاصل بطلان حيضة فان كان الاول زوجا في نكاح فاسد
لا ينقطع تعلقه لان المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد الا بالوطى
كتاب
هو انزاله الرقا عن الادي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك فيه
وخير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم قال **انما رجل اعتق امرأ**
مسلم ان ينقل الله بكل عضوه منه عضوا منه من النار حتى الفرج
بالفرج **امكانه** ثلاثة **عتيق وصبيوة وعقيق** وشرط فيه ما مر
في **باب** من كونه مختارا اهل تبرع **واهلته** ولا فيصح من يملك كافر
ولو حره من مكره ولا من غير مالك بغير ثبابة ولا من صبي وبخوة
ومحور نسفه او فلس ولان من مبعوض ومكاتب وتغيري بان يحر او يما
عبر به **وشرط في العتيق ان لا يتعلق به حق لانهم غير عتيق يمنع بيعه**

تستولف وموجر خلاف ما تعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريانه والقدر
 بهذا من زيادتي **وشرط في الصيغة لفظي شعريه** وفي معناه مامر في الصيا
 اما صريح **وهو مشتق تحرير واعتاق** **ونك رقبه** لورودها في القرآن
 والسنة بقوله انت حر او محرر او حررتك او عتقتك او اعفقتك او
 انت فكيك الرقبه الى اخره نعمر لوق قال لمن اسما حرة يا حرة ولم يقصد
 العتق لم تعتق وقولي مشتق من زيادتي **او كتابه كسلا** هو اولى من قوله
 وهي **لا ملك لي عليك** لا يدل لي عليك **لا سلطان لي** اي لي عليك **لا سبيل لي**
 لي عليك **لا حل مني** اي لي عليك **انت سائبة** انت **مولاي** لا تشتركه
 بين العتق والمعتق **وصيغة طلاق** او **ظهار** صريحة كانت او كناية
 وكل منهما كناية هنا اي فيما هو صريح فيه بخلاف قوله للعتق اعتد واستمر
 حرك او لرقبته انا ملك حر فلا ينفك به العتق وان نواه وقولي او ظهار
 من زيادتي وتقدم ان الكناية تحتاج الى نية بخلاف الصريح **ولا يضر**
خطا بترك كبر او تانيك فقوله لعتق انت حر ولا منه انما يخرجه
وصح معلقا بصفة كالتدبير وموقتا ولغا التوقيت **ومضافا لحرته**
 اي الرقيق شايها كان كالربع او موعينا كاليد **فيعتق كله** سري تطيره
 في الطلاق نعم ولو كل في اعتاقه فاعتق الوكيل حريه اي الشايح عتق
 ذلك الحر فقط كما صح في اصل الروضة **وصح مفوضا اليه** ولو كناية
فلو قال له خيرتك في اعتاقك **وبوي تفويض** اي تفويض الاعتاق اليه او
 قال له **اعتاقك اليك** فاعتق نفسه حالهما افادته الفا عتق كما في الطلاق

واعتق

فقول

فقول الاصل فاعتق نفسه في المجلي اراد به محلي الخطاب لا كخبر
 ماني الروضة كاصلا **وصح بعوض** كما في الطلاق **ولو في بيع** فلو قال اعفقتك
 او بععتك نفسك باللف فقبل حالا عتق ولزمه الالف وكأنه في الثانية اعتقه
 بالالف **والو لا لسيد** لعموم خبر الصحيحين انما الولي لمن اعاق **ولو اعاق**
حاملا لم يملك له تبعها في العتق وان استتمها لانه كجزئ منها فعتقه
 بالتبعية لا بالسلبة لان السرية في الاشخاص لا في الاشخاص فقول
 تبعها اولى من قوله عتقا وقوة العتق لم يبطل بالاستتماء بخلافه
 في البيع كما من **لا عكسه** اي ان اعاق حملا لم يملك له فلا يتبعه امه
 لان الاصل من يتبع الفرع وان اعاقها عتقا بخله في البيع في الميسلين
 فيبطل كما من ومحل صحة اعتاقه وحده اذ انفع فيه الروح فان لم تنفع
 فيه الروح كعضة فقا لا اعتقت مضغتك فهو لغوك كما في الروضة
 كاضله عن فتاوى القاضي وقال **ايضا** لو قال مضغة هذه الامه
 حرة واقترانها بعتق الولد حر وتصبح الامه به ام ولد وقال **النهي**
 ينبغي ان لا يصير سبي يقر بوطئها لا خيال انه حر من وطئ اجنبي بشبهه
 فيه كلام لا كرهه في شرح الروض اما لو كان لا يملك حملها بان كان لغوا
 بوضيعة او غيرهما فلا يعتق احدهما بعتق الاخر **واعاق مشركا** بينه
 وبين غيره **او اعاق نصيبه** منه عتق نصيبه لانه مالك التصرف فيه
وسري بالاعتاق من مؤسر لا معسر **ما السرية** من نصيب المملوك او
 بعضه **ولو كان مدينا** فلا يمنع الدين ولو يتفرقا السرية كما لا يمنع

تعلق الرقابة **كايلا** فانه يثبت في نصيبه وليس بالعلوق من المورث
ما ليس به من نصيب الشريك او بعضه ولو مل بنا **وعليه لشريكه قيمة**
ما ليس به هو اعم من قوله قيمة نصيب شريكه **وقت اطلاق او العلق**
لانه وقت اطلاق والاصل في ذلك خبر الصحيحين من اعتق شركاه
في عبد وكان له مال يبلغ ثلث العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعلى
شركاه حصصهم وعق عليه العبد والاقل عتق منه ما عتق ويقاس
بما فيه غيره مما ذكر **وعليه لشريكه في المستولى حصته من مهر مع امر**
بكره ان كانت بكر اهلا ان تاحرا لا تنزل عن تعيب الحشفة كما هو
الغالب والا فلا يترتب حصته مهر في الموجب له تعيب الحشفة في
ملك غيره وهو مستفاد **لا قيمتها اي حصته من الولد** لان امه حرة لم يولد
حالا فيكون العلوق في ملك المولد ولا تجب القيمة وتعيير بالوقت اذ في
من تعيره باليوم **ولا يبري تل يبر** لانه تعلق عتق بصفة **ولو قال**
لشريك له موسرا عتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبك قاله الشريك **حلف**
وعقق نصيب المالك على فقط باقراره مواخذة له به **لو قال**
عتق وان كان المورث موسرا لانه لم يثن عتقا فان نكل عن التبرع
المالك على الحق القيمة ولم يعق نصيب المورث ايضا لان المورث
توجب للقيمة لا العتق **او قال لشريكه ولو موسرا ان عتقت**
فالنصيب حر هو اطلق وهو من زيادته ام قال بعد نصيبك عتقت
وهو موسر سري لنصيب القابل **ولربما القيمة له** لان المورث

في النكاح

العتق

العتق بالتعلق لانها قهرية لا مدفع لها وموجب التعلق قابل للمدفع
بالبيع ونحوه اما لو كان معسرا فلا سارية عليه ويعتق عن المعلق نصيبه
فلو قال له اي لشريكه ولو موسراي قال ان عتقت نصيبك فنصيب
حر وقال عقبه مع نصيبك وهو من زيادته او قبله فاعتق الشريك عتق
نصيب كل منهما **عنه** وان كان المعلق موسرا فلا يثن لاحدهما على الآخر
والولا لهما لا شتر اكما في العتق **ولو تعدل عتق ولو مع تفاوت** في قدر
الحصة من العتق كان كان لواحد نصف ولا حرثك ولا حرث سري **والحرة**
اللازمة بالسارية **بعدد** اي المعتق لا بقدر الملاك فلو اعتق الاجرة
كل منهما موسرا بالربع نصيبهما معا وفيه نصف الذي سري اليه العتق
عليهما نصيبين **لان سبيلها سبيل ضمان المتلف وان ايسر احد هما فقط**
بالنصف فالقيمة عليه او ايسرهما ينقص عن الربع سري على كل منهما انفق
يساء **وشروط السارية ملكه** اي المالك ولو بنايته **باحتيا** كشر آخر بعضه
فلو ورث جز بعضه اي اصله وان علا او فرعه وان نزل لم يستر عتقه
الي باقية لما مر ان سبيل السارية سبيل ضمان المتلف ولم يوجد منه
انلاف ولا قصص **والميت معسر** فلو وصي احد شريكين باعتاق نصيبه
لم يدر عتاقه بعد الموت وان خرج بعه من الثلث لا تنفال المال غير
الموصي به بالموت الي الوارث **وكذا المريض معسر الا في تلك ماله** فلو اعتق
احد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث الا نصيبه
عتق ولا سارية عليه **فصل في العتق بالبعثية**

سبيلها

لو ملك حراً ولو غير مكلف وان افهم خلافه وان البعض كالحرق ^{سردك} ان
 اهل تباع **بعضه** من اصل او فرع ذكر كان او غير **عق** عليه قال
 صل الله عليه وسلم لم ين يجزي ولد والذ لا ان يجل مملوكا فيشتريه
 فيعتقه اي بالشر او اه **ب** لم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
 سبح انه بل عباد مكرمون دل على نفى اجتماع الولدية والعبدية
 وشوا كان الملك اختيارا كالحاصل بالمرث وخرج بالبعض غير كالاخ
 فلا يعق بملكه وبالحر المكاتب والمبعض فلا يعق ذلك عليها التضمنه
 الولد وليسا من اهل **ب** وانما اعتقت ام ولد المبعض بموته لانه حينئذ
 اهل للولادة لا تقطع الرق بالموت **ولا يشتري** الول **موليه** من عوان
 ومجنون وسفيه **بعضه** لانه انما يتصرف له بالغبطة وتعيير ملك
 اولى من قوله لطفل قريبه **ولو وهب له او وصي له به ولم يزلوه** **نقله**
 كائن كان هو معسرا او فرعه كسوبا **فعل الولد قبوله ويعتق** على موليه
 لا تنقضا الضرر وحصول التماس للمبعض ولا نظرا الى احتمال توقيع وجوب
 النفقة لزمانية نظرا الى المنفعة محققة والضرر مشكوك فيه والاصل
 عدمه **والا** اي وان لزومه نفقته **لم يجز** الولي قبوله لئلا يتضرر
 موليه بالانفاق عليه من طاله وتعيير بلزوم النفقة وعدمه له **سالم**
 مما او راعى تعبيره بكون بعضه كاسباً اولاً من انه يقتضى وجوب قبول
 الاصل القادر على الكسب ولم يكتب وعدم وجوب قبوله ان كان غير
 كاسب وابنه الذي هو عم المولي عليه حي موسر وليس كذلك **ولو**

ما في اصل الشرع وقهره

ماله

ملك

ملكه في فرض موله مجانا كان ورثه او وهب له **عق** عليه **من اصل مال** لان
 الشرع اخبرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه في الروضة كما
 وصو الاصل انه يعق من ثلث ماله لانه دخل في ملكه وخرج به مقابل
 شكاف كما لو تباع به او ملكه فيه **بعوض** **بلا مجانا** **فمن ثلثه** يعق لانه
 فوت على الورثة ما ين له من الثلث **ولا يرثه** لانه لو ورثه لكان عتقه
 تبرعا على الوارث يبطل لثقل اجازته لتوقفها على ارادة المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجازته وتوارثه على الاختراع
 ارادته بخلاف الذي عتق من راس مال اذ لا يتوقف عتقه على اجازته
فان كان المريض **مد يدا** بل من ميت غرق لماله عند موته **بيع للدين** فلا
 يعق منه شيء لان عتقه يعذر من الثلث والدين يمنع منه فان لم يكن الذي
 يتفرقا او سقط بائرا او غير عتق ان خرج من ثلث ما بقي بعد وفا
 الدين في الاول او ثلث المال في الثانية او اجازته الوارث فيها والا
 عتق منه بقدر ثلث ذلك او ملكه فيه **بعوض** **بها** اي لمجاياة من البايع
فقد رها كملكه مجانا فيكون من راس مال والباقي من الثلث **ولو**
وهب لرفيق جز بعض سبيل **فقبل عتق وسرى على سبيل فتمت**
باقية لان الهبة له هبة لسبيل وقبوله لقبول سبيل وقال في
 الروضة ينبغي ان لا يسري لانه دخل في ملكه فخر كالاثر وفيها
 كاصلها في كتاب الكتابة نصيحة وانه ان تعلق بالسبيل لزوم النفقة
 لم يصح قبول العبد لهذا ان لم يكن العبد مكاتباً او مبعوضاً فان كان

لشخص

مكاتبهم يعتق من موهوبه شي نعم ان عجز نفسه او عجز السبل عتق ما و
 ولم ليس لعدم اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد التعيز والملك
 حصل ضمنا وان كان مبعضا وبينه وبين سيد مهاباة فان كان في نوبة
 الحرية فلا عتق او في نوبة الرق فكا لقي وان لم تكن بينهما مهاباة فيما يتعلق
 بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور **فصل**
في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة لواعتق في رضا
موته عبد لا يملك غيره عند موته ولا دين عليه عتق ثلاثة لان العتق
 تبرع معتق من الثلث كما في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغنيا
 فلا يعتق شي منه لان العتق وصية والدين مقدم عليها والاعتق منه
 ثلث باقيه وظاهر انه لو سقط الدين باثرا او غير عتق ثلاثة او اعتق
 ثلاثة عتق زوجه بقولي **معاظلك اي لا يملك غيرهم عند موته وفيهم**
سواك قوله اعتقكم او قال لهم اعتقت ثلثكم او اعتقت ثلث كل منكم او
ثلثكم حر عتق احدهم وانما يعتق ثلث كل منهم في غير الاولى لان اعناق
 بعض الرقيق كاعتاق كله فيكون كما لو قال اعتقكم فيعتق احدهم بعض
 ان عتقه يميز **بقرعة** لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقا فلو
 اتفقوا مثلا على انه ان طار غراب فقلان حرا ومن وضع صبي يده عليه
 فهو حر لم يكف والقرعة اما بان يكتب في رقعتين من ثلاث رقع
 رق وفي ثالثة عتق وتدرج في بنات كما مرنج القصة ويجوز واحد
 باسم احدهم فان خرج لواحد منهم العتق عتق ورق الاخران بفتح

اكي

اكي **الرق رقا واخرجت اخري باسم اخر** فان خرج العتق عتق ورق
 الثالث وان خرج الرق رقا وعتق الثالث او بان يكتب اسما وهر
 في الرقاع ثم يخرج رقعة منها على العتق فمن خرج اسمه عتق ورقا
 اي الاخران وهذا الطريق قال القاضى انه اصوب من الاول لعدم
 ثقل الاخران فيه فان رقعة العتق تخرج فيه اولا ويجوز اخراج
 رقعة الاسماء على الرق او وفيهم مختلفة كما في الواحد وما بين واحد
 وثلاث مائة والخارج بينهم كما مر بان يكتب في رقعتين رقا وفي واحدة
 عتق اي اخر مأمور او بان يكتب اسما وفيه فان خرج العتق الثاني عتق
 ورقا اي الاخران او للثالث عتق ثلثاه ورقا باقية والاخران او
 للاول عتق ثم اقرع بين الاخرين فمن خرج له العتق قيمته منه الثلث
 فان كان الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه ورقا باقية والاخران
 كما مر من قول بسهمي رقا وسهم عتق او اعتق فوق ثلاثة معا لا
 يملك غيرهم وامكن توزيع لهم بعد وفية معا كسنة قيمتهم سواها
 اثنين اثنين اي جعل كل اثنين منهم جزءا وفعل مأمور في الثلاثة المتساوية
 القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة مائة وقيمة ثلاثة مائة مائة
 فيضم لكل نفيس خيس او امكن توزيعهم بقيمة فقط اي دون العتق
 او عكسه وهو من زاد في اي او امكن توزيعهم بالعدد دون القيمة
 كسنة قيمة احدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جرة والكل
 اي جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا وفعل مأمور والسه

انما كونه مثال الاول باعتبار عدم تاني توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال
 لعكسه باعتبار عدم تاني توزيعها بالقيمة مع العدد فلا تنافي بين تمثيل
 الاصل بها الاول وتمثيل الرخصة كاصلها لعكسه **وان لم يكن** توزيعهم
 من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح **كأربعة قيمته**
س وعن نص التمام ما اقتضاه كلام الاكثرين وجب ان **يجزوا ثلاثة**
من الاجزاء واحد جزو واحد جزو واثنان جزو فان خرج العتق
لواحد سوا كتب العتق والرقا ام لا سيما عتق ثم افرع لثلاث **الثلث**
 بين الثلاثة اثلثا فمن خرج له العتق عتق ثلثه او خرج العتق **للاثنين**
رقا الاخران ثم افرع بينهما اي بين الاثنين فيعتق من خرج له العتق
وثلث الاخر وعلمت سنة الجزية انه يجوز تركها كان يكتب اسم كل عبد
 في رفعة ويخرج على العتق رفعة ثم اخري فيعتق من خرج او
 وثلث الثاني والاصل في الفرعة ما رواه مسلم عن عمران ابن
 اكصين ان رجلا من الانصار اعتق ستة ابدل مملوكين له عند موته
 ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم ثلثا
 ثم افرع بينهم فاعتق اثنين وارقا اربعة والظاهر تساوي الاطراف
 في القيمة اما اذا اعتق عبدا مرتبا فلا فرعة بل يعتق الاول فالاول
 الى تمام الثلث **وان عتق بعضهم بفرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث**
بان عتقهم من الاعناق كما سياتي ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم
 لانه انفق على ان لا يرجع فكان كمن كسب امرأة نكاحا فاسل بطنه

صحته وانفق عليها ثم بان فساله او خرج بعضهم زيادة على من عتق
 عبدا كان او اكثر او اقل من الثلث فهو اعم من قوله عبدا **اخر افرع**
 بين الباقيين فمن خرج له العتق بان عتقه **ومن عتق ولو بفرعة بان**
عتقه وقوم وله كسبه من وقت الاعناق لان وقت الاعناق في
 الثلاث بخلاف من اوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لانه وقت
 الا يتحقق **فلا يجب** كسبه من الثلث سوا كسبه في حياة المعتق
 ام بعد موته وفي معنى كسب الولد وامرئ كعبته **وزرق قوم**
باقل قيمته من وقت موت الى قبض اي قبض الورثة التركة لانه ان
 كانت قيمته وقت الموت اقل فالزيادة حدثت في ملكهم او وقت
 القبض اقل فما نقص قبل ذلك لم يلخ في يدهم ولا يجب عليهم كسبه
 لغصب او يضيع من التركة قبل ان يقبضوه هذا ما في الروضة
 كاصلها فقول الاصل قوم يوم الموت محمول على ما اذا كانت القيمة
 فيه اقل او لم تختلف **وحسب** على الورثة **كسبه الباقي قبله** اي قبل الموت
 من الثلث بخلاف **وكانت بعده** لانه ملكهم **فلو عتق** في مرض موته
 ثلثه معاديلك غير قيمته كل منهم مائة فكسب احدهم قبل موت المعتق
 مائة افرع بينهم فان خرج العتق لكاسب عتق وله مائة او خرج
 لغيره عتق ثم افرع بين الباقيين الكاسب وغيره فان خرج العتق
 لغيره عتق ثلثه لغيره مائة الكاسب او خرجت له عتق ربعة وله
 ربع كسبه ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الاخر وثلث ما

وخصون ضعف ما عتق لانك اذا اسقطت ربع كسبه وهو خمسة وثمانون
 يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبد الثلاثة
 يصير المجموع ثلاث مائة وخمسة وسبعين ثلثاها ما يتان وخمسون
 للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق ويستخرج ذلك
 بطريق الجبر والمقابلة وهي ان يقال عتق من العبد الثاني شيء
 وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثا ثمانية اثنى عشر تعدل مثلي
 ما عتق وهو مائة وخمسة فمثلا ما يتان وثلاثون وتلك تعدل
 ثلثا ثمانية اثنى عشر فيجبر ويقابل فما يتان واربعه اثني عشر تعدل
 ثلثا ثمانية تسقط منها المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اثني عشر
 خمسة وعشرون فعلم ان الذي عتق من العبد ربعه وتبعه
 ربع كسبه **فصل في الموالاة**
 الواو والمذلة القرابة ما خولت الموالاة وهي المعاونة
 والمقارنة ونسبها عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق
 باكثر من الاصل فيه قبل الازواج ما ياتي من العتق **من عتق**
عليه من مرقق ولو بكتابة او بغير او سرية او بغير
فولاه له ولعصبته بنفسه لخبر الشيخين ان الموالاة لمن عتق
 وقبض بها فيه غيره **يقدم** منهم **بقوايله** من ارث به وولايته
 تزوج وغيرهما **الاقرب** فلا قرب كما في النسب وخبر ابن جبان
 ولحام وصح اسناده الموالاة لخدمة النسيب بضم اللام ونحوها

وقولي

وقولي ولعصبته اولى من قوله ثلث اعصبة لان الملك ان ولا
 العصبه ثابت لهم في حياة المعتق والمتاحز لهم عنه اما هو فلو
 كما تقرروا وقد بسطت الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم
 في الفرائض حكم ارث المرأة بالولاة مع بيان من تراث منه به وخبر
 بقول له ولعصبته معتق احد اصوله فلا ولا له عليه كان ولدت
 رقيقه رقيقا من رقيق او حر واعتق الولد واعتق ابوه **فان**
عتق الاب او اكل الخبز المولاه لان الولد من مولاها **مولاة** بمعنى انه بطل
 ولا مولاها وثبت لمولاة لان الولد من مولاها والنسب والنسب
 بالاب وان علا وانما ثبت لمولي الام لضرورة رفق الاب وقل
 الزوالا لاعتق **او عتق الاب بعد عتق اكل الخبز** من مولي اكل
لمولاة لانه انما انجز لمولي اكل لضرورة رفق الاب والاب اقوى
 في النسب وقد زالت الضرورة بعقده **ولو ملك هذا الولد**
 الذي وملاوه لمولي امه **اباه جرو ولا اخوته** لا يسهل
 من مولي امهم **اليه** اما ولا نفسه فلا جبر
 لانه لا يمكن ان يكون له عيل نفسه ولا ولا لوالديه
 العبد نفسه او كاتبه سيده واخذ النجوم كان الموالاة عليه
 لسبل **كتاب**
التدبير هو لغة النظر في العواقب وشرعا

وعصبته
مالكه
بيان ابوه

تعلق عتق من بالك **موت** فهو تعلق عتق بصفة معينة لا وصية وهذا
 لا يقتضي اعتناق بعد الموت وسمي تدبير من التدبير لان الموت
 تدبير الحياة والا حصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين ان جلا دبر غدا
 ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقريره له يدل على
 جواز **واركانه** ثلاثة **صيغة** و**مالك** ومحل **وشرط** فيه **كونه** **رقيقا** غير
 ام ولد لانها تحقق العتق بجهة اقوي من التدبير **وشرط** في **الصيغة**
لفظ **يشعر** به وفي معناه ما مر في الضمان اما **صريح** وهو ما لا يحتمل غير
 التدبير **كانت** **حري** بعد موت **او اعتقك** او امرتك **بعد موت** او **دبرتك**
او انت تدبر او اذنت فانت حرون تركا ف كانت من زيادتي او كناية
 وهي ما تحتمل التدبير وغيره **كتبت** **سبيك** او حبستك **بعد موت** و**صح**
 التدبير **مقتل** **الشرط** **كان** او متي **مت** في **الشهر** **والمرض** **فانت** **حري** فان مات
 فيه عتق **والا فلا** **وعلقا** **كان** او متي **دخلت** **الدار** **فانت** **حري** بعد موت
 فان وجبت الصفة ومات عتق **والا فلا** ولا يصير مدبرا حتى يدخل
وشرط **لحصول** **العتق** **دخوله** **قبل** **موت** **سيده** فان مات السيد قبل
 الدخول فلا تدبير **فان قال** **ان مت** **ثم دخلت** **الدار** **فانت** **حري** **فبعده**
 بشرط ذلك دخوله ولو **مرا** **حي** عن الموت فلا يشترط الفور اذ ليس
 في الصيغة ما يقتضيها **وللوارث** **كسبه** **قبله** اي قبل الدخول **لا نحو**
يبعده مما يزيل الملك كالتبعية لتعلق حق العتق به لقوله **ان اذنت** **وبض**
شهر مثلا اي بعد موت **فانت** **حري** فللوارث كسبه في الشهر لا نحو بعه

امرتك

يدومها بصفة الوارث وان لم يكن
 شرط لها

ودكران

ودكران للوارث كسبه في الاول والفقير به في الثانية مع ذكره من زيادتي
 وفي معنى كسبه استخلامه واجارته **وليس** **استا** اي الصورة **كان** **تدبير** اهل
 تعلق بصفة لان المعلق عليه ليس الموت فقط ولا مع بشي قبله وهذا
 من زيادتي **او قال ان او متي** **سئمت** **فانت** **حري** بعد موت **الشرط** **المستثنة**
 اي وقوعها قبل الموت **فيهما** كسائر الصفات المعلقة **فورا** بان ياتي
 بالمستثنة في مجلس التواجب **في نحو** **ان** كذا لا قنضا اخطاب اجواب
 حال دون نحو متى مما لا يقتضي الفور في شبيهه المخاطب كهما واي جن
 لانها مع ذلك للزمان فاستوى فيها جميع الزمان والشرط وقوع
 المستثنة قبل الموت مع ذكره من زيادتي فان صرح بوقوعها بعده او
 نواه اشترط وقوعها بعد بلا فور وان لم يعلق بشي او نحوها واعلم
 ان غير المستثنة من نحو الدخول ليس مثلها في اقتضا الفور **ولو قال**
لغيرها **الا متنا** **فانت** **حري** لم يقتضي حتى **موت** **باعتقا** او **مرا** **فان مات**
احدهما **فليس** **لوارثه** **خو** **بمع** **نصيبه** لانه صار يحقق العتق بموت
 الشريك وله كسبه ونحوه بقرعة بعه **بوت** **بمع** **مع** **اعتق** **تعلق** **بصفة**
 لا عتق تدبير لان كلا منهما لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي
 موتهما مرتبا يصير نصيب المما حرم موتا لموت المتقدم مدبرا ونصيب
 المتقدم ونحو من زيادتي **وشرط** **سب** **المالك** **اختيار** وهو من زيادتي **علم**
صبي **ونحو** **نص** **التدبير** **سفيه** ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن
 بعض **وكافر** ولو حر بيلا ان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران

مجهول

لأنه كالمكلف حقا له من مكره وصبي ومجنون وان ميزا كسابر عقود
وتدبير من تدبير موقوف ان اسلم بان صحته وان مات مرتدا بان
فساده **ولحقه حمل مدبره** الكافر الاصل من دارنا **لدارهم** لان احكام
الرق يافيه بخلاف مكانه الكافر بغير رضاه لا استقلاله وبخلاف
مدبره الميراث لبقا على الاسلام **ولو دبر كافر ببيع عليه** ان
لم يزل ملكه عنه وبالباع بطل التدبير وان لم ينقض خلافا لما يرويه
كلام الاصل **او دبر كافر كافر فاسلم نزع منه** وجعل عند عدل دفعا
للكل عنه **وله** اي لسبيل كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه
لتوقيع الحرية والولا **وبطل** اي التدبير **بمخويع** للمدبر للخبر السابق
فلا يعود وان ملكه تباعا على عدم عودا كنت في اليدين ومعلوم ان يجوز
السفاه لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي **وبطل بايلاد**
مدبرته لانه اقوى منه بل ليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه
الدين بخلاف التدبير فيرفع الاقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح
لا برز من المدبر او سبيله صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق
تتواتر السبل وان كانا من تدبيرين **ولا رجوع** عنه **لفظا** لقسخته او نقضته
كسائر التعليقات **ولا انكار** له كما ان انكار الره ليس اسلما وانكار
الطلاق ليس رجعة فيحلف انه مدبره **ولا وطء** لمدبرته سواء عمل
بها **وصح تدبير مكاتب** كما يصح تعليق عتقه بصفة
اي كتابة مدبر تباعا على ان التدبير تعليق عتق بصفة

عتقة

فان كان في المكاتب ام لا
بأنه يرد عليه
خلافا لبيع
وخرجه وطء وطء
لنفا ملكه ولا يتعلق به

فيكون

فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد
واذا النجوم ويبطل الآخر لكن ان كان الآخر الكتابة لم تبطل احكامها
فتتبع العتق كسبه وولده كما قال **ابن الصباغ** في الاول والثاني
الثانيه ويحتمل خلافه وعليه جري ابن المقري ومعلوم مما
ياتي في الفصل الذي انه اذا كان الاسبق الموت فلا يعتق كله
الا ان احتمله الثلث والا فيعتق قلده **وصح تعليق عتق كل** منهما
بصفة كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة **ويعتق بالاسبق**
من الوصفين فان سقت الصفة المعلق بها والموت فيه عن التدبير
او الادافيه عن الكتابة ونزحتم تعليق المكاتب بصفة مع قولي
ويعتق بالاسبق في تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي
فصل في حكم حمل المدبر والمعلق
عتقها بصفة معها **بمخويع** **حمل من دبرت حاملا**
ولم يستثن حملها **مدبر تباعا لها وان** انفصل قبل موت سيد لها
لا يبطل قبل انقضاء تدبيرها فلا موت لها فيبطل تدبيره
تباعا لها وخرج بالخامس الحائل فاذا دبرتها ثم حملت فانت
انفصل قبل موت السيد **فغير مدبر كما في ولد المهرمة**
وولد الموصى بها والا عتق تباعا لها لا وبقول لا ابن
يبطل اي اخزم ما لو بطل بعد انقضاء تدبيرها او قبله
لكن بطلانها فلا يبطل تدبيره فانه في الثانية قد يعيش

عتق بها

يحمل إطلاق الأصل أنه لا يعتق **وصح** تدبير رجل كما يصح اعتقاده **ولا يتبعه**
أم لأن الأصل لا يتبع الفرع **فإن** باعها مثلاً **فرجوع** عنه أي
عن تدبير الحمل **ولا يتبع مدبره** **ولله** وإنما يتبع أمه في الرق وأكثه
والمدبر كقن في جنابة منه وعليه والثانية من زيادتي فإن
قتل جنابته أو بيع فيها بطل التدبير لأن فداء السبيل ولا يلزمه
أن قتل أن يتنكر في بقمته عبد يدبره **ويعتق** المدبر كله أو بقضه
بالموت أي بموت سيده محسوباً من **الثلث بعد الدين** وإن وقع
التدبير في الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء
أو نصفها وهي هو فقط بيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي
منه وإن لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه **كعتق علق بصفته**
قيدت بالمرض أي مرض الموت **كأن دخلت الدار في مرض موثق**
فأنت حر ثم وجدت الصفقة **أولم** يقيد به **وجلت** فيه باختیاره
أي السيد فأنه يحسب من الثلث فإن وجدت بغير اختياره ضمن أسن
المال اعتباراً بوقت التعليق لأنه لم يكن متبهماً باطل حق الوارثة وعليه
يحمل إطلاق الأصل أنه من رأس المال **وحلف** مدبر فيصلى فيما
وجل معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله لأن اليد
له وكما تقدم بيته فيما لو أقام بينين بما قاله كما علم مما مر في الدعوى
والبيانات وصرح به الأصل هنا بخلاف ولد المدبر إذا قالت ولدت
بعد الموت وقال الوارث قبله فإن المصلى الوارث لا يفترع حرته

الفصل في وجود
الصفة والاعتق تبعاً لأمرو مخالفاً في الواقع عتقها حاله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله
بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها صح

وَاَكْرَدِي خَلَّتْ اَيْلِدِ وَتَعْبِيرِي بِمَا عَمِي تَعْبِيرِهِ بِمَا

في بكرة الكاف وقيل بفتحها الغلة الضم والجمع وشرعاً عقد عتق
بلفظها بعوض مخم بخمسين فكثر والاصل فيها قبل الاجماع اية والذين
يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم وخبر المكاتب عبل ما بقى عليه درهم
رواه ابو داود وغيره وصح الحاكم اسناده وقال في الروضة
انه **حسن** والحاجة داعية اليها **في سنن** لا واجبة وان طلبها
الرفيق كالنذير وليلا يعطل اثر الملك وتحتكم الممالك على الملوك
بطلب امين مكتسب اي قوي على الكسب وبها فسر الشافعي **رضي**
الله عنه الخيرة في الالية واعتبرت الامانة ليلا يضيع ما يحصله فلا
يعتق والطلب والقدرة على الكسب ليوثق بتحصيله النجوم **والا** بان فقد
الشروط او احدها **فمباحة** ان لا يقوي رجاء العتق بها ولا تكره بحال
لانها عند فقد ما ذكر قد تقضى **واركانها** ان جعل **رفيق وصيغة**
وعوض وسيد وشروط فيه ما متر في معتق من كونه مختاراً اهل تبرع
ولا لانها تبرع وايالة للمولا تنص من كافرا صلي وسكران لا من مكره
ومكاتب وان اذن له سبيل ولا من صبي ومجنون ومجور سفه وأوليا
ولا من مجور فلس ولا من مرسل لان ملكه موقوف والعقود لا توقف
على اكيد كما علم من باب الردة ولا من مبعوض لانه ليس اهلاً للولا
ونكر حكمه مع المكره من زباني **وكتابة مريض مرض الموت**

تخصیص

الى الفتق

بسم

محسوبة من **الثالث** وان كاتبه بمثل قيمته او اكثر لان كسبه له **فان خلف**
مثليه اي بمثل قيمته **صحت** اي الكتابة **في كل** سوا كان ما خلفه مما اراده
الرفيق ام من غيره ان يبقى للورثة مثله او **خلف مثله** اي مثل قيمته
وفي ثلثيه نعم فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته وهما مثله ثلثيه **اولم**
بخلف غيره ففي ثلثه نعم فان اراد حصته من النجوم عتق وهاك
ما يارتي وشرطي **الرفيق اختيار** وهو من زيارتي **وعلم صبي**
وجنون وان لا يتعلق به حق لزم قطع لسكران وكافرو ولو مرتدا
لا لمرته وصبي ومجنون ومن تعلق **حق** لا يركس اير عقودهم في غير الاجرة
واما فيه فلا نه اما معرض للبيع كالمرهون والكتابة تمنع منه او يفتي
المفوعة كما لموجر فلا يتفرع للكتساب لنفسه **وشرط في الصيغة**
لفظ يشعر بها اي بالكتابة وفي معناها ما مر في الضمان **ايجابا ككاتبك**
او انت مكاتب **على كل** كالف **منجما مع** قوله **ان الله مثله فانت حر**
لفظا اونية وقبول كقبلك ذلك وذكر الكاف قبل كاتبك وقبلت
من زيارتي **وشرط في العوض كونه دينيا ولو منفعة** فان كان غير
دين فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة والا صحت على ما ياتي
موجلا ليحصله ويؤديه ولا تخلوا المفوعة في الذمة من التاجيل
كان في بعض نجومها تعجيل فالناجيل فيها شرط في اكتملة **منجما بخجين**
فاكثر كما جري عليه الصحابة فمن بعدهم **ولو في بعض** فلا بد من
كون العوض فيه دينيا الى اخره وان كان قد يملك بعضه الحرما

يؤديه

يؤديه ويهنا وما ياتي علم ان كتابه المبعوض فيما راق منه صحته
صرح الاصل سوا قال كاتبه ما راق منك ام كاتبك وتبطل في
باقية في الثانية لانها تفيد الاستقلال باستيفائها ما راق منه
وعلا بتفريق الصفقة في الثانية ومن التخييم بخجين في المفوعة
ان يكتبه على تباد ارض موصوفتين في وقتين معلومين بخلاف ما
لواقتصر على خدمة شهرين لا يصح وان صرح بان كل شهر نجم منها
نجم واحد **مع بيان قدره** اي العوض **وصفته** وهما من زيارتي **وعقد**
النجوم وقسط كل نجم لان الكتابة عقد معاوضة والجم المضروب
وهو المراد هنا ويطلق على المال الموري فيه كما سياتي **ولو كانت**
على منفعة عين مع غيرها موجلا نحو خدمة شهر من الاثنى ودينار
ولو في اثنائه هو او اذن قوله عند انقضائه **صحت** اي الكتابة لان
المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفيق فيها والدينار لما
تستحق المطالبة به بعد المدة التي عينها لاستحقاقه وان اختلف الا
حصل بعد النجم ويشترط في الصحة ان تتصل اكتملة والمنافع المتعاقبة
بالاعيان بالعقل فلا يجوز تاخيرها عنه كما ان العين لا تقبل التاجيل
بخلاف المنافع المقرمة ولا يشترط بيان اكتملة بل يتبع فيها العرف
كما مر بيانه في الاجراء **لا ان كان** **اكتبه على ان يبيعه كل ثوب بالف**
ولا يصح لانه شرط عقد في عقد **ولو كاتبه وباعه ثوبا مثله** بان قال
كاتبك وبعك هذا الثوب **بالف ونجمه بخجين** مثله وعلق الحرية بآلية

في الاول

الوقت

يتحقق

في الذمة

بفهم من جهة وليس مراد **ووجب بوطيئه لها مهر لها** وان طاوعته لشبهة
 الملك **لا حل لانها ملكه والاول منه حر** لانها علفت به في ملكه **ويجب عليه**
قيمته لا لعقاده حرا وصارت بالولد مستولدة **مكاتبه** فان عجزت عقت
 بموت السيد **ولدها اي المكاتبه الرقيق** بقيد زوجته بقولي **الحال**
 بعد الكتابة ولو حملت به بعد ما يتبعها **رقا وعقا** بالكتابة كولا مستولدة
 فلا شيء عليه للسيد اذ لم منه التزام بل للسيد مكاتبته كما حرم به المولى
 وان ذكر الاصل انه مكاتب لان الحاصل له كتابة بتبعيته لا استقلاله
 ومن تركت ذلك **واحق اي حق الملك فيه للسيد فلو قتل قيمته له ولولده**
من ارثي جناية عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله ولولده
فلسيد كما في الام في جميع ذلك ولا يعتق بشي من مكاتب الاباء الكل اي
 كل النجوم لحجز المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفي معنى اراها حط الباقي
 منها الواجب والابرا منها واكلالة بها لا عليها **ولواي مال فقال سيد**
هذا حرام ولا يدينه له بذلك حلف المكاتب فيصدق في انه ليس بحرام
ويقول السيد حينئذ حله او ابرئه عنه اي عن قوله **ان الى قبضه**
القاضي عنه وعتق المكاتب ان اري الكل **فان لكل المكاتب عن الحلف**
حلف سيد انه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان له دينه سمعت
 لذلك نعم لو كانت عليه على لحم فحايبه فقال هذا حرام فالظاهر استقصاؤه
 في قوله حرام فان قال لا نه مسروق او نحوه فكذلك لو لا نه لم غير
 من كي حلف السيد لان الاصل عدم التثنية كتنظيره في السلم **ولو خرج**

يوجد

المولى